

أحمد ابراهيم محمود

الحروب الأهلية في أفريقيا

الحروب الأهلية في افريقيا

♦ مطبوعات ♦
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفني
السيد عزمي

غلاف
حاتم العويضي

سكرتارية التحرير الفنية
حسني ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠١

إهداء ٢٠٠٨
أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس
جمهورية مصر العربية



الحروب الأهلية في افريقيا

أحمد ابراهيم محمود

قائمة المحتويات

مقدمة

تعتبر ظاهرة الحرب الأهلية من أهم الظواهر السياسية فى القارة الأفريقية. فقد بدأت الحروب الأهلية تنشب فى العديد من دول القارة الأفريقية عقب الاستقلال مباشرة، ووقعت أبرز تلك الحروب فى الكونغو ونيجيريا وتشاد وإثيوبيا وأوغندا والصومال وأنجولا وموزمبيق ورواندا وبوروندى وليبيريا وسيراليون. وتتمثل أهمية هذه الظاهرة فى أنها تعتبر نتاجا للعديد من الثوابت والمتغيرات الهيكلية الكامنة فى صميم بنية الدول والمجتمعات الأفريقية. ويعنى ما سبق أن فهم ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا يمكن أن يساعد على فهم جانب هام من جوانب حركة التفاعلات السياسية الداخلية فى الدول الأفريقية المعنية، وذلك انطلاقا من أن فهم هذه الظواهر يمثل أمرا حيويا من أجل فهم أسباب اندلاع الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية، كما أن هذه الحروب مثلت تبديدا واستنزافا هائلا للموارد والطاقات الحيوية للدول الأفريقية التى اكتوت بنارها. وأدت هذه الحروب أيضا إلى تقويض هيكل الدولة ذاته، كما حدث فى حالات الصومال وليبيريا. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا أفرزت العديد من الظواهر السياسية والإنسانية الهامة، مثل ظاهرة اللاجئين والتدخل الخارجى وشيوع ثقافة العنف فى المجتمعات الأفريقية، كما تسببت هذه الحروب فى إضعاف المكانة الدولية والإقليمية للدول المعنية.

ولذلك، فإن ظاهرة الحرب الأهلية فى القارة الأفريقية تعتبر ميدانا خصبا للدراسة والتحليل، ولاسيما إن هذه الظاهرة أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار فى القارة الأفريقية فى عقد التسعينات، وهو ما أدى إلى اتساع نطاق الاهتمام بها فى الساحة الدولية، وكذا عندما ازدادت حدة وكثافة الصراع المسلح فى كل حالة من حالات الحروب الأهلية التى شهدتها البيئة الدولية.

وقد انطلق الباحث من أن المتغيرات الداخلية لعبت دورا محوريا فى نشوب واستمرار الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية، فالحروب الأهلية لا يمكن فهمها من دون إرجاعها إلى التناقضات القائمة فى النسيج السياسى - الاجتماعى الداخلى فى الدولة المعنية. وعلى الرغم من أهمية المتغيرات الخارجية فى تفاقم الحروب الأهلية فى أفريقيا، إلا أن دور هذه المتغيرات يأتى فى المرتبة التالية بعد المتغيرات الداخلية، لأنه لا يمكن للمتغيرات الخارجية - مهما كانت قوتها - أن تخلق الحرب الأهلية ما لم تكن المتغيرات الداخلية تساعد على ذلك.

وتعتبر مسألة تسوية الحروب الأهلية فى أفريقيا واحدة من أهم وأعقد القضايا السياسية المطروحة على الساحة الدولية منذ بداية عقد التسعينات، إلا أن المجتمع الدولى عجز عن بلورة آليات فاعلة لتسوية هذه النوعية من الصراعات أو التعامل معها بفاعلية. وقد ركز هذا الكتاب على معالجة جهود التسوية السياسية عند الحديث عن كل حالة على حدة. وقد انطلقت هذه الدراسة من أن هناك العديد من التعقيدات التى تحيط بتسوية الحروب الأهلية فى أفريقيا، بسبب تجذر هذه الحروب وشمولها لكافة مجالات الحياة فى المجتمع والنتائج المروعة لها، وهو ما يخلق صعوبات كبيرة أمام محاولات التسوية. ومع ذلك، فإنه على الرغم من صعوبة وضع إطار متكامل لتسوية هذه الحروب، إلا أن هناك عناصر معينة ولازمة لهذه التسوية، وأبرزها حدوث استقرار فى ميزان القوى بين الأطراف المتصارعة ووجود دور خارجي - دولى أو إقليمى - فاعل فى عملية التسوية، جنبا إلى جنب مع ضرورة إعداد وتهيئة البيئة الداخلية لاستعادة السلم والاستقرار.

ويدين الباحث بالشكر والامتنان للكثير ممن ساعدوه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فى الانتهاء من هذا الكتاب، والذى كان فى الأصل رسالة ماجستير قدمها الباحث لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة. ويتوجه بالشكر إلى جميع من ساهم فى مساعدته فى إعداد وإنهاء هذا العمل، ويأتى فى المقدمة الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين الذى تفضل بالإشراف على الرسالة، والذى أفاض على الباحث من علمه ومعرفته الواسعة، كدأبه دائما مع جميع طلابه، واستقطع الكثير من وقته وجهده وفكره لمساعدة وتوجيه الباحث فى دراسته.

ويتوجه الباحث بالشكر العميق أيضا إلى الدكتور صبحى قنصوة الذى شارك فى الإشراف على الرسالة، وكان له دور كبير فى مساعدة الباحث فى عمله، وبالذات من خلال ملاحظاته القيمة والعميقة على المسودة الأولية للرسالة، وكان لملاحظاته دور هام فى تمكين الباحث من تنقيح وتطوير الرسالة. وفى الوقت نفسه، يتوجه الباحث بالشكر أيضا إلى كل من الأستاذة الدكتورة إجلال رأفت والأستاذ الدكتور عبد الملك عودة على تفضلهما بالمشاركة فى مناقشة الرسالة.

ويتوجه الباحث بالشكر أيضا إلى الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على تشجيعه المستمر للباحث من أجل استكمال هذا العمل، وعلى دعمه ومساندته للباحث فى العديد من المجالات، كما يتوجه بالشكر أيضا إلى الدكتور أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية على تشجيعه له فى هذا العمل.

وهناك الكثيرون أيضا ممن ساعدوا الباحث على الانتهاء من هذا العمل، وأخص منهم السادة أمناء مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة الذين ساعدوا الباحث فى سرعة الحصول على العديد من المراجع، كما يتوجه الباحث أيضا

بالشكر إلى السيدات والسادة موظفى إدارة الشئون التعليمية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة على مساعداتهم ومجهوداتهم فى العديد من الجوانب والإجراءات الإدارية. وأخيرا، أتوجه بعميق الشكر لزوجتى أمل على دورها الكبير معى، وبالذات فى تشجيعها الدائم وحثها المستمر لى على الانتهاء من هذا العمل، فلها منى جزيل الشكر والعرفان.

أحمد إبراهيم محمود

الفصل الأول

الأبعاد النظرية والتطبيقية لدراسة الحروب الأهلية فى أفريقيا

ليست أهميـة ظـاهرة الحـرب الأهليـة فـى حاجـة إلـى إثبـات، فقد أصبحـت هـذه الحـرب واحـدة مـن أبـرز ملامـح السياسـة العالميـة خـلال الربـع الأخيـر مــن القــرن العشرين، وبـاتـت هـذه الظـاهرة تسـتحوذ علـى حـيز كبـير مـن الاهتمـام فـى العلاقـات الدولية. وخلال عقد التسعينات وحـده، كـانت الأغلبيـة السـاحقة مـن الصراعـات التـى شـهدتها البيئـة الدوليـة هـى صراعـات داخليـة وحـروب أهليـة أساسـا. ولـم تعــد هــذه الحـروب مجـرد صراعـات محـدودة تـدور بيــن الحكومــة وجماعــات صغـيرة مــن المعارضـة فى الدول المعنية، وإنما شملت هذه الحروب مجتمعـات بأسرها فـى العديـد من الحـالات، ووصلت إلى درجة الإبادة الجماعية لقطاعـات كاملـة مـن السكان، مثـل حالـة الإبـادة الجماعيـة للتوتسـى فـى روانـدا، كمـا أن حـدة وكثافـة الصـراع فـى هــذه الحروب تزداد بصورة مستمرة.

ومع ذلـك، فإنـه علـى الرغـم مـن الانتشـار الواسـع لظـاهرة الحـرب الأهليـة مـن الناحية العملية، إلا أنها لم تحظ بقدر كبير من الاهتمـام العلمـى، ومـازال الاهتمـام بـها فى حقل العلوم الاجتماعية والسياسية ضئيلا للغاية. ويعود هذا الوضـع فى واقـع الأمـر إلى أن ظاهرة الحرب الأهلية كانت ترتبط دوما بأبعاد دولية هامـة، لاسـيما إبـان فـترة الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية، وكان التدخل فى الحروب الأهليـة جزءا من المواجهـة الاسـتراتيجية العالميـة بيـن هـاتين الكتلتيـن، ممـا دعـا العديـد مـن الدراسات السياسـية إلـى النظـر إلـى ظـاهرة الحـرب الأهليـة بوصفـها مجـرد أداة مـن أدوات الحـرب البـاردة التـى لجـأت إليـها القوتـان العظميـان مـن اجـل تحقيـق أهدافــها الاستراتيجية. وقد صبت جملة هـذه الدوافـع فـى اتجـاه إهمـال ظـاهرة الحـرب الأهليـة بصورة جزئية فى حقل الدراسات السياسية والعسكرية فـى آن واحـد معـا، ولـم يـتزايد الاهتمام بظاهرة الحرب الأهلية سـوى فـى فـترة مـا بعـد الحـرب البـاردة عندمـا ازداد نطاق هذه الظـاهرة، وعندما باتت الحروب الأهلية تمثل الشكل الصراعى الأكثر إثـارة للاهتمام بعدما تلاشت احتمالات اندلاع حروب دولية أو عالمية واسعة النطاق. وعلـى هذا الأسـاس، فإن من الضرورى التمييز بيـن مرحلتيـن رئيسـيتين مـن مراحـل دراسـة ظـاهرة الحـرب الأهليـة فـى نطـاق الدراسـات السياسـية والاجتماعيـة، أولاهمــا فــترة الحرب الباردة، والأخـرى فـترة مـا بعـد الحـرب البـاردة، وهـو مـا يعنـى أن الاهتمـام الأكاديمى بهذه الظاهرة كان تابعا لدرجة الاهتمام السياسى الفعلى بالظـاهرة، كمـا كـان مرتبطا بدرجة شيوع وانتشار هذه الظاهرة فى البيئة الدولية.

أضـف إلى ذلك، إن هذه الظاهرة مازالت من الظواهر الاجتماعية التى لـم تتبلـور درجة عالية من الاتفاق بشأنها فى حقل العلوم الاجتماعية، وليس هناك سوى قدر قليـل من الاتفاق على المسائل والقضايا الرئيسية فى دراسـة الحـروب الأهليـة. ويعـود ذلـك

إلى وجود اختلافات حادة فيما بين حالات الحروب الأهلية التى شهدتها الساحة الدولية خلال النصف الثانى من القرن العشرين، مما يجعل من الصعب رصد خصائص مشتركة لهذه الحالات. وقد دفعت هذه الصعوبات ببعض الباحثين إلى التحذير من "أن الخروج بتعميمات بشأن الصراعات الداخلية المسلحة يعتبر مسألة محفوفة بالمخاطر" ([1]). ومن اجل الوقوف على مختلف التعريفات والطروحات التى تعاملت مع ظاهرة الحرب الأهلية، والاختلافات القائمة فيما بينها، فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الأبعاد النظرية والمنهجية لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية.

المبحث الثانى : الأبعاد التطبيقية لدراسة الحروب الأهلية فى أفريقيا.

([1]) Charles King, "Ending Civil Wars", Adelphi Papers, (London: International Institute for Strategic Studies), No. 308, 1997, p. 22.

المبحث الأول
الأبعاد النظرية والمنهجية لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية

تتداخل دراسة ظاهرة الحرب الأهلية مع العديد من الظواهر السياسية والعسكرية والاجتماعية الأخرى، وهو ما خلق قدرا من الغموض بشأن كيفية الفصل بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر المماثلة. ولذلك، كان كثيرا ما يجرى النظر إلى الحرب الأهلية بوصفها مرادفا للثورة أو حرب العصابات أو أعمال التمرد واسع النطاق، كما كان يجرى النظر إليها بوصفها جزءا من ظواهر الصراع الإثنى أو الصراع الداخلى أو الحروب الصغيرة أو الحروب الداخلية... وما إلى ذلك. ومن ثم، كان الاهتمام ينصب فى الأغلب الأعم على دراسة الظواهر الأوسع التى تعتبر ظاهرة الحرب الأهلية جزءا منها، مثل الصراعات الإثنية داخل المجتمع الواحد، ولم ينظر فى الكثير من الحالات إلى الحرب الأهلية سوى باعتبارها مجرد شكل من أشكال التعبير العسكرى عن الصراع الإثنى، أى أن الحرب الأهلية مجرد وسيلة فقط فى دراسة ذلك الصراع. وفى نفس الوقت، فإن الاهتمام الأكثر شيوعا فى حقل الدراسات السياسية والاجتماعية بالنسبة لظاهرة الحرب الأهلية ينصب على (دراسات الحالة)، اكثر من الاهتمام بالدراسات النظرية أو الدراسات المقارنة، وهو ما لم يتح بلورة نظريات متكاملة لدراسة الحروب الأهلية فى الفكر السياسى والعسكرى على نطاق واسع. وعلى هذا الأساس، يركز هذا المبحث على إجراء توصيف للأبعاد النظرية والمنهجية لظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا، وسوف يركز هذا المبحث على تناول تعريف الحرب الأهلية فى الأدبيات السياسية، جنبا إلى جنب مع التركيز على دراسة الاقترابات المنهجية لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية.

المطلب الأول
تعريف الحرب الأهلية فى الأدبيات السياسية

مر التعريف بمفهوم الحرب الأهلية بتطور تدريجى فى حقل الدراسات السياسية، بدءا من التركيز على الجوانب الشكلية للحرب الأهلية، مرورا بالتعريفات التى وسعت كثيرا من نطاق ظاهرة الحرب الأهلية إلى درجة النظر إلى جميع الصراعات الدولية بوصفها جزءا من الحرب الأهلية العالمية، وصولا إلى الفترة الحالية التى باتت تركز

على الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحركة للحروب الأهلية. وعلى الرغم من أن كثيرا من هذه التعريفات اتسمت بالعمومية الشديدة، فإنه يظل من الضرورى رصد ومسح هذه التعريفات باعتبارها تعكس مراحل التطور المختلفة فى دراسة ظاهرة الحرب الأهلية. ففى بادئ الأمر، شاعت التعريفات ذات البعد الوصفى لدراسة هذه الظاهرة، ومن بينها تعريف شارل زورغيب، الذى كان يمثل جزءا من محاولة وضع تصور لتشريع دولى لمعالجة ظاهرة الحرب الأهلية فى المجتمع الدولى، بحيث يكون هذا التشريع مقدمة لإعداد قانون وقائى للحرب الأهلية عن طريق تدخل منظمات الأمن الجماعى فى النطاق العام لهدف الحفاظ على السلام، كما كان الهدف الرئيسى لهذا التوصيف هو محاولة الإسهام فى بلورة قانون إنسانى للحرب الأهلية، مما جعل الطابع الوصفى يغلب عليه، مع غياب كامل للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عنه.

ويذهب شارل زورغيب إلى أن الحرب الأهلية عبارة عن " نزاع مسلح ينطبق عليه تعريف كلاوزفيتز بأنها عمل من الحياة الاجتماعية ينجم عن النزاع بين المصالح الكبرى التى لا يمكن حلها إلا بإراقة الدماء، وهى التطور الطبيعى للسياسة التى اختارها فريق من الناس عندما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق الهدف الذى وضعه هذا الفريق لنفسه". ومن ثم، فإن معيار الحرب الأهلية لا يكمن فى صفة النزاعات فقط، وإنما يتمحور المعيار حول كل من: صفة النزاعات، وطبيعة الأطراف المتنازعة، وأسباب النزاع. فمن حيث صفة النزاع ذاتها، يمكن أن يتخذ النزاع شكل العمليات العسكرية التقليدية أو شكل حرب العصابات. ومن حيث طبيعة الأطراف المتنازعة، فإنها يمكن أن تتمثل فى الكتل السياسية أو الطبقات الاجتماعية أو العنصرية أو الفرق الدينية. أما فيما يتعلق بأسباب النزاع، فإنها قد تستهدف هدم النظام السياسى فى دولة قائمة أو خلق دولة جديدة عن طريق الانفصال". ومن ثم، فإن هذه المعايير تسمح بالتمييز بين الحرب الأهلية وبين الاضطرابات الداخلية، فالأخيرة تكون مجرد انتفاضات محصورة فى المكان، ومحدودة من حيث الزمان، يدعو القائمون بها إلى عدم احترام النظام دون تشاور أو أهداف واضحة. وفى نفس الوقت، تتميز الحرب الأهلية عن الحرب الدولية بكونها لا تشكل نزاعا بين دول، وإنما الحرب الأهلية عبارة عن حرب داخلية تواجه الحكومة فيها جماعة أو جماعات من المواطنين ([1]).

ومن ناحية أخرى، تبنى جاكلين غرابان وجان بيرنار بيناتيل تعريفا واسعا للغاية لمفهوم الحرب الأهلية يقوم على اعتبار أن كافة التوترات والنزاعات والحروب والإرهاب الدولى تندرج فى إطار ما أسمياه بـ (الحرب الأهلية العالمية)، استنادا إلى

---

(١) شارل زورغيب، **الحرب الأهلية**، ترجمة أحمد برُو (بيروت - باريس: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٨١)، ص. ص. ١٥ - ٣٠.

أن الثورة الهائلة فى مجال النقل والاتصالات جعلت من جميع أشكال الصراع المذكورة جزءا من الحرب الأهلية، حيث اصبح القتال فى أى بقعة من بقاع الكرة الأرضية أشبه بحرب أهلية يخوضها مواطنون من دولة واحدة، حتى لو كان ذلك القتال يتم بين دولتين أو اكثر. وفى نفس الوقت، يرى الكاتبان أن الوقائع المختلفة تؤكد أن سياق الحرب الأهلية المتطورة اصبح مرتبطا بشكل وثيق بسباق النفوذ والقوة الذى تقوم به القوى الدولية الكبرى وتفرضه على الآخرين، كما أدت التطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا السلاح إلى جعل كافة الصراعات الدولية أشبه بالصراعات الداخلية من ناحية، علاوة على أنه حتى الصراعات الداخلية فى الدولة الواحدة باتت تتخطى حدود الدولة المعنية بفعل الدور الذى يقوم به الإعلام ناقلا معه الأيديولوجيات والثقافات من ناحية أخرى ([1]). وبالمثل، نظر روبرت تريندل إلى الحرب الباردة بوصفها شكلا من أشكال الحرب الأهلية الإثنية العالمية ([2]). والاشكالية الرئيسية التى يثيرها هذا التعريف أنه لا يضع أية فروق بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية، وهو ما ينفى أية خصوصية عن ظاهرة الحرب الأهلية، علاوة على أنه ارتبط أساسا بظروف وملابسات الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

ومن ناحية أخرى، برزت أيضا بعض التعريفات التى تربط بين مفهوم الحرب الأهلية وبين مفهوم الإرهاب، ومن ذلك التعريف الذى أورده ريتشارد كلوتربيك، والذى يذهب فيه إلى أن " **الحرب الأهلية هى إحدى أشكال الصراع الداخلى الذى قد ينتج عن حدوث تصعيد واسع النطاق فى العمليات الإرهابية**". فالعمليات الإرهابية يمكن أن تتصاعد داخل الدولة الواحدة فى حالة عجز الحكومة القائمة عن مجابهتها، مما يجعل تلك العمليات تأخذ شكل (حرب العصابات)، وقد تأخذ هذه الحرب أيضا شكل حرب الريف أو حرب الحضر أو كلتيهما، ولكن حرب العصابات تتميز عن العمليات الإرهابية المحدودة فى عدة جوانب، أولها أن أعداد القتلى تقدر فيها بالآلاف، وليس بالعشرات أو المئات. وثانيها أن جماعات الثوار تعمل على إقامة مناطق خاصة بهم تعجز الحكومة عن فرض السيطرة عليها، بحيث تكون هذه المناطق أشبه بـ (مناطق محررة). ومع انتشار وترابط المناطق المحررة، يمكن للجماعات الثورية أن تؤسس حكومة خاصة بها، وتقوم بإعادة تنظيم قواتها فى صورة وحدات عسكرية لفرض شكل النظام العام الخاص بها، ولتعبئة الأفراد فى جيوش نظامية تواجه قوات

---

(١) جاكلين غرابان وجان بيرنار بيناتيل، **الحرب الأهلية العالمية**، ترجمة/ اللواء الركن محمد سميح السيد (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤)، ص. ص. ٧ - ١٦.

(2) Robert C. Trundle, JR., "Has Global Ethnic Conflict Superseded Cold War Ideology..?", Studies in Conflict & Terrorism (Washington D.C.: Taylor & Francis Group), No. 19, 1996, p.p. 93 - 107.

الحكومة. وحينما يصل الصراع إلى هذه المرحلة، يكون قد اصبح حربا أهلية. والنمط الأكثر شيوعا هو أن المناطق الأبعد يتم تحريرها أولا. وفى بعض الأحيان، يتضمن ذلك المناطق الهامشية، بل ومناطق الأكواخ القائمة على أطراف المدن والأقاليم وضواحى المدن، وذلك حتى يمكن عزل المدن الكبرى أو مراكز المدن، ثم الاستيلاء عليها واحدة تلو الأخرى، وذلك مع نمو حالة الفوضى الداخلية (١).

ومن التعريفات الهامة التى طرحت لمفهوم الحرب الأهلية خلال فترة الحرب الباردة، تعريف روبين هايام، والذى يقوم على النظر إلى الحرب الأهلية باعتبارها **"تلك الحالة التى يستخدم فيها العنف المسلح المنظم واسع النطاق داخل المجتمع الواحد، بهدف تحدى سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسى فى الدولة، سواء بهدف الإطاحة بهذه الحكومة أو سعيا إلى الحصول على الحكم الذاتى داخل الدولة أو الانفصال عنها"**. ويركز هذا التعريف على أن الحرب الأهلية تعتبر واحدة من أشكال ظاهرة الصراع المسلح الداخلى فى المجتمع الواحد، ولكن الحرب الأهلية - كصورة متميزة من صور هذا الصراع الداخلى - لابد أن تشتمل فى الأساس على أعمال العنف المسلح، كما لابد أن تقع هذه الأعمال خارج نطاق القانون المعمول به فى الدولة. والأكثر أهمية من ذلك، إن من الضرورى أن تتوافر خاصية التنظيم السياسى والعسكرى للجماعات المشاركة فى الحرب الأهلية، ذلك أن هذا الصراع يمثل الخاصية الرئيسية اللازمة لتمييز الحرب الأهلية عن غيرها من أشكال الصراع الداخلى التى تتسم بالعشوائية وعدم التنظيم، وتختص فقط بهدف معين ومحدود. ويؤكد هذا التعريف على أن الحكومة القائمة فى الدولة المعنية تعتبر واحدة من الأطراف الأساسية المتورطة بصورة مباشرة ومستمرة فى الحرب الأهلية. وبالرغم من بداهة هذا الشرط، إلا أنه يعتبر ضروريا للغاية لتمييز الحرب الأهلية عن الكثير من أحداث العنف الداخلى التى تتدخل فيها الحكومة لمجرد حفظ الأمن والنظام. ومع أن أحداث العنف الداخلى هذه قد تكون معادية للحكومة، وربما تكون جيدة التنظيم والتخطيط، وعلى نطاق واسع، إلا أنها تختلف عن الحرب الأهلية فى كونها لا تستهدف تحدى سلطة أو اختصاص النظام الحاكم (٢).

ومن ثم، فإن أهمية هذا التعريف تتمثل فى تأكيده على أن ظاهرة الحرب الأهلية تشتمل فقط على أعمال العنف المسلح المنظم الهادفة إلى تحدى سلطات الحكومة، على أن الحرب الأهلية لا يمكن أن تتخذ صورتها المادية المباشرة بدون توافر قدرة تسليحية ما، لاسيما بالاعتماد على مصادر التوريد الخارجية. وفى الأغلب الأعم، تندلع

---

(1) Richard Clutterbuck, Terrorism and Guerrilla Warfare: Forecasts and Remedies (London and New York: Routledge, 1990). p. 9.

(2) Robin Higham (ed.), Civil Wars in The Twentieth Century (Lexington: The University Press of Kentucky, 1972). p.p. 18 - 20.

الحروب الأهلية فى الدول التى تحكمها نظم ضعيفة، وتذخر بالانقسامات الأولية والاجتماعية والأزمات الهيكلية، وبالتالى تحتاج تلك الحكومات إلى تعويض ضآلة قدراتها التسليحية عن طريق الدعم الخارجي لمواجهة قوات المعارضة. ومع ذلك، فإن من غير المستبعد أن تتعرض الحكومات القوية التى تحتكر قوة القهر المادى داخل الدولة لاحتمالات الحرب الأهلية، حيث يمكن أن تنشأ الحرب الأهلية بها بفعل حدوث انقسام متساو داخل صفوف النخبة أو داخل بنية القوات المسلحة الحكومية. وحتى فى مثل هذه الحالة، تكون هناك ضرورة ملحة للحصول على الدعم التسليحى من الخارج بالنسبة لكلا الجانبين لتحقيق التفوق العسكرى على الطرف الآخر.

وخلال مرحلة الحرب الباردة، لم يخل حقل الدراسات السياسية والاجتماعية من بعض الدراسات التى أولت عناية خاصة لحالات الصراع الداخلى فى القارة الأفريقية، ولكنها ركزت فى الأساس على الأبعاد الإثنية للصراعات الأفريقية، ومن ذلك مثلا دراسة اوكوادبا نولى التى قامت على فكرة أن الحرب الأهلية تعتبر أحد أشكال الصراع الإثنى فى المجتمعات الأفريقية. ومن ثم، يصبح من الضرورى التركيز على دراسة الصراعات الإثنية فى المجتمعات الأفريقية باعتبارها الدافع الرئيسى نحو الحرب الأهلية. فالظاهرة الإثنية تمثل هنا الدافع الرئيسى وراء الحرب الأهلية والصراعات الداخلية فى العديد من الدول الأفريقية، حيث تجرى فى الأساس بين ميليشيات إثنية، وتتم عمليات القتل والصراع على أساس الهوية الإثنية المختلفة ([1]).

أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، فقد نظرت إلى الحرب الأهلية بوصفها نوعا من أنواع الحروب الداخلية، والنوع الثانى هو حرب العصابات. وقد عرفت الموسوعة الحرب الأهلية على أنها "**صراع داخل مجتمع ناتج عن محاولة للاستيلاء - أو الحفاظ - على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية**"، وهى تعتبر حربا لأنها تحتوى على أعمال عنف تمارسها جميع أطراف الصراع، وهى أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها. ورغم أن الحرب الأهلية تقع داخل المجتمع، فإنها ربما تحدث أيضا داخل جماعة واحدة ترغب أجزاء معينة منها فى الحفاظ على - أو بلورة - هوية إثنية و / أو سياسية منفصلة، أو ترغب فى تغيير الحكومة ([2]).

والواقع، إن ظاهرة الحرب الأهلية شهدت اهتماما أكثر كثافة مع بداية عقد التسعينات، وكان هذا الاهتمام نابعا من العديد من الدوافع والاعتبارات، ويأتى فى مقدمة هذه الدوافع أن انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب دفع العديد من الباحثين

---

(١) اوكوادبا نولى، **الصراع العرقى فى أفريقيا**، ترجمة عادل شعبان (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩١)، ص.ص. ٢٩ - ٣٠.

(2) J.K. Zawodny, "Civil War" in David L. Sills (ed.), International Encyclopedia of the Social Science (New York: The Macmillan Co. & The Free Press, 1986), Vol. 7, p. 499.

إلى الاهتمام بالأشكال الأقل حدة للصراع المسلح، على المستويين الدولي والداخلي، باعتبار أن هذه الأشكال الصراعية باتت الشكل الأكثر شيوعا في النظام الدولي بعد انتفاء احتمالات اندلاع حروب عالمية واسعة النطاق. أضف إلى ذلك، إن ظاهرة الحرب الأهلية شهدت تصاعدا ملموسا في العديد من أقاليم ودول العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. فعلى العكس مما كان متصورا من أن انتهاء الحرب الباردة سوف يؤدى إلى انخفاض عدد الحروب الأهلية في العالم، طالما أن عددا كبيرا من تلك الحروب كان يستمد قوة الدفع من الدعم الدولي الخارجي الذي كان يهدف إلى خدمة مصالح القوى الدولية الخارجية، فإن الذي حدث فعليا هو أن ظاهرة الحرب الأهلية شهدت المزيد من التفاقم والازدياد في فترة ما بعد الحرب الباردة. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انهيار وسائل الضغط والسيطرة التي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق تستخدمها في السيطرة على الحلفاء والأصدقاء في العالم الثالث عموما، وفي القارة الأفريقية خصوصا، لتخفيف حدة الصراعات الداخلية التي كانت قائمة في بعض تلك الدول. وعلى الرغم من أن السيطرة التي مارستها القوتان العظميان في ذلك الوقت ارتبطت في الأساس برغبة كل منهما في توظيف الصراعات الداخلية في بعض دول العالم الثالث والقارة الأفريقية بما يخدم مصالحهما الاستراتيجية، إلا أن هذه السيطرة ساعدت كثيرا على ضبط المنازعات الداخلية في تلك الدول والحيلولة دون تفاقمها. وقد استخدمت القوتان العظميان العديد من الأدوات السياسية لضبط حدة هذه الصراعات الداخلية، تمثلت في المساعدات الاقتصادية والدعم العسكري والمساندة السياسية في المحافل الدولية. ومن ثم، فإن انتهاء الحرب الباردة تسبب في انفلات الصراعات الإثنية، بل وازدياد العنف والوحشية في تلك الصراعات، ووقوع حالات مروعة من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي إطار مشروع بحثي ضخم، قدم تيد روبرت جار تعريفا هاما للحرب الأهلية، وذلك في إطار دراسته الشاملة عن الأقليات في العالم، حيث اعتبر أن الحرب الأهلية هي "**إحدى أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية من أجل تحقيق مصالحها. وتحارب فيها وحدات عسكرية تابعة للجماعة الإثنية المعنية ضد قوات النظام الحاكم أو ضد قوات الجماعات الإثنية الأخرى. وتنطلق تلك الجماعة من مناطق معينة تعتبرها كقاعدة تمركز لها**". ويكون الهدف هنا متمثلا في إجراء تغييرات أكثر جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات. ويعتبر جار أن الاستراتيجية الأساسية للحرب الأهلية هي تعبئة القوة الكفيلة بردع الحكومات وإجبارها على قبول التغيير الذي تنشده الجماعة الإثنية المعنية، أيا كانت طبيعة هذا التغيير ([1]). ومع ذلك، يعيب

---

(١) تيد روبرت جار، **أقليات في خطر**، تعريب/ مجدى عبد الحكيم وسامية الشامي، مراجعة وتقديم/ د. رفعت سيد أحمد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص.ص. ١٠٧ - ١١١.

هذا التعريف تجاهله أن الحرب الأهلية ربما تقع أيضا على أسس غير إثنية، حيث أن الاعتبارات الأيديولوجية ربما تكون هى العامل المحرك للحرب، كما يمكن أن تكون خريطة الانقسامات أو التحالفات الإثنية غير واضحة فى الحرب الأهلية.

وقد قدم الباحث الأمريكى روى ليكليدر محاولة نقدية هامة فى دراسة ظاهرة الحرب الأهلية، وبالذات محاولات التسوية السلمية لهذه الظاهرة، وانطلق ليكليدر من أن التعريف التقليدى للحرب الأهلية، يقوم على النظر إليها بوصفها **"نوعا من العنف واسع النطاق بين جماعات ذات سيادة فى دولة معترف بها من قبل المجتمع الدولى"**، إلا أن ليكليدر ينتقد هذا التعريف لأنه لا يفرق بين الثورة والحروب الانفصالية والانقلابات العسكرية العنيفة، كما أنه لا يتضمن أية إشارة إلى الدور الدولى فى هذه الحروب. ويعتبر هذا الدور الدولى حيويا فى تحديد الكيفية التى تتطور بها الحرب الأهلية، ولكنه لا يؤثر على وجود أو عدم وجود هذه الحرب. فالحرب الأهلية تنشأ فقط إذا كانت أعداد كبيرة نسبيا من سكان دولة معينة يتقاتلون على الجانبين، بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود تورط من جانب أطراف خارجية أخرى. ولا تتوقف الحرب الأهلية إلا حينما تتوافر ثلاثة متغيرات رئيسية هى: استعادة الرغبة فى العيش المشترك معا من جانب السكان المتصارعين، ووقف العنف، ووجود سيادة متعددة. ويقدم ليكليدر تعريفا يقوم على النظر إلى الحرب الأهلية بوصفها **"صراعا بين فريقين أو أكثر، يتمتع كل منهم بقدر ما من السيادة إزاء أتباعه، وهو ما يتيح تقسيم ولاءات أفراد المنطقة التى يسيطر عليها كل فريق، وتتوزع طاعة هؤلاء الأفراد على اكثر من جماعة واحدة، بحيث يدفع فريق منهم الضرائب إلى المعارضة، ويقدمون لهم الأفراد للقتال فى صفوفهم، ويقدمون لهم الغذاء والدعم.. وما إلى ذلك من مظاهر السيادة التى يرضخ لها هذا القسم من السكان"**. وتنبع أهمية هذا المعيار من أنه يميز الحرب الأهلية عن الأشكال الأخرى من العنف المحلى، مثل الاضطرابات وجرائم الشوارع. وفى حالة الحرب الأهلية، لا تكون هناك سيطرة مركزية على المعارضة. ولتمييز الحرب الأهلية عن الحروب المناهضة للاستعمار، فإن كل طرف لابد أن تكون لديه أعداد كبيرة نسبيا من القوات التى جرى تشكيلها من خلال السكان المحليين. وتشتمل الحرب الأهلية - من وجهة نظر ليكليدر - على العنف واسع النطاق والقتل المتبادل. وفى هذا الإطار، يؤكد ليكليدر على أنه لابد من الاعتماد على تعريف إجرائى محدد. وفى هذا الإطار، تتسم الحروب الأهلية بأنها تؤدى إلى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتيل أو اكثر فى العام الواحد، ووجود مقاومة فعالة فيما بين الأطراف المتصارعة، وهو ما يعنى بالضرورة أن يكون هناك فريقان على الأقل قد جرى تنظيمهما من اجل الصراع الدائر قبل بدء الحرب، أو أن يستطيع الطرف الأضعف أن يلحق خسائر فى قوات خصمه، بما لا يقل عن ٥ فى المائة من الخسائر التى يتعرض لها فى المقابل، وتعتبر هذه النسبة هامة للغاية من أجل التمييز بين الحروب الأهلية

والمذابح السياسية. وقد وضع هذا التقدير على أيدى كل من ميلفين سمول وديفيد سنجر فى دراستهما عن الحروب الدولية والأهلية فى العالم خلال الفترة ١٨١٦ - ١٩٨٠، إلا أن البعض الآخر من الدراسات يرى أن هذا العدد عبارة عن تقدير تعسفى، على الرغم من أنه يستخدم على نطاق واسع فى الأدبيات السياسية (١).

أما ستيوارت كوفمان، فقد ركز على دراسة الحرب الإثنية، وعرفها على أنها **"العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذى يتم خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم إثنية"**. وفى هذا الإطار، يرى أن هناك مجموعة من العوامل التى تساعد على إشعال الحرب الإثنية وهى: وجود جماعة إثنية معروفة بالأسم الجمعى وخرافة الأصل الإثنى المشترك، وتقاسم التاريخ والثقافة والتجمع الإقليمى والإحساس بالتضامن. ويذهب ستيوارت كوفمان إلى أن الحرب الإثنية لا يمكن فهمها بصورة جيدة إلا من خلال تحليل الكيفية التى تتفاعل بها مجموعة من العوامل المختلفة، وهى: طبيعة التفضيلات الجماعية للجماعات المشاركة فى الصراع، وسلوك النخب الإثنية، وقواعد النظام السياسى الذى تتفاعل فيه الجماعات المتصارعة. ويرى ستيورات كوفمان أن اندلاع الحرب الأهلية يحتاج إلى وجود حالة عدائية واسعة، واستقطاب إثنى من جانب النخب السياسية، فضلا عن معضلة أمنية. وعندما تتوافر هذه العوامل الثلاثة، فإن كلا منها يمارس تأثيرا متبادلا مع العاملين الآخرين، وتتمثل النتيجة الأسوأ فى هذه الحالة فى زيادة حدة العنف الإثنى. ويرى أن هناك نوعا آخر من العنف هو العنف الذى تقوده النخب الإثنية، حيث تنشأ الحرب فى هذا الحالة بواسطة قادة الجماعات الإثنية لتحقيق أغراضهم السياسية الخاصة. ويستغل هؤلاء القادة سيطرتهم على وسائل الإعلام من اجل إشعال العداء الإثنى، وبالتالى يستغلون هذا العداء من اجل خلق معضلة أمنية، وهذه الأخيرة تبرر سلطتهم وسياساتهم المتطرفة فى مجال الاستقطاب الإثنى، إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة أن الحرب الإثنية تقع دائما تحت تأثير استغلال النخب الإثنية للأوضاع القائمة فى المجتمع. ويذهب ستيوارت كوفمان إلى أن العنف الإثنى يغير من طبيعة النظام السياسى فى الدولة التى تشهد حالة حرب أهلية، حيث يصبح نمط التفاعلات بين الجماعات المتصارعة أشبه بالعلاقات الدولية، وتتصرف الجماعات الإثنية - فى إدارتها للصراع - مثل الدول فى النظام الدولى (٢).

---

(1) Roy Licklider, " The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars 1945-1993", The American Political Science Review, (Washington D.C.: The American Political Science Association), Vol. 89, No. 3, Septemeber 1995. p. 681.

(2) Stuart J. Kaufman, "An Introductional Theory of Inter - Ethnic War", Review of International Studies, (Wales, U.K.: the British International Studies Association), No., 22, 1996, p.p. 149 - 171.

وخلال نفس هذه المرحلة، شاع الاهتمام إلى حد ما بظاهرة الحرب الأهلية فى حقل الدراسات السياسية العربية، مثل دراسة فريدريك معتوق، عن جذور الحرب الأهلية، والتى قدم فيها تنظيرا موجزا للحرب الأهلية. وبشكل عام، فإن معتوق لم يقدم تعريفا محددا للحرب الأهلية، ولكنه ركز على أن الحرب الأهلية - كظاهرة مجتمعية - تقوم على ما أسماه بـ (أيديولوجيا التخاصم النضالى)، وهى عبارة عن منظومة فكرية متكاملة تقوم على صورة جوهرية لكل جماعة إثنية بصورة متمايزة عن باقى الجماعات داخل الدولة الواحدة، بحيث يجرى تغليب الذات الفردية للجماعة الإثنية على الكل الجماعى للدولة، بل وضرب ركائز هذه الدولة على يد هذه الجماعات (1).

وبالتالى، فإن الاستعراض السابق لتعريفات الحرب الأهلية فى الأدبيات السياسية يدل على مدى تعقيد هذا المفهوم، واختلاف الباحثين والدارسين حول تعريفه. ولذلك، فإن هذه الدراسة تتبنى تعريفا إجرائيا محددا للحرب الأهلية يقوم على النظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها **"شكلا من أشكال الصراع الداخلى فى المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من اجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتى لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة. ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها"**. وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية يمكن أن تنشأ فى البداية تحت تأثير خلاف محدد بشأن السلطة أو رموز الشرعية، فإن مسار الصراع يمكن أن يؤدى إلى اختلاف موضوع الصراع وأشكاله وطبيعة التحالفات القائمة بين الجماعات المشاركة فيه. وفى هذا الإطار، فإن من الضرورى توضيح العناصر التى يشتمل عليها هذا التعريف على النحو التالى:

١. الصراع الداخلى هو الصراع الذى يقع داخل حدود دولة واحدة، بغض النظر عن وجود أو عدم وجود دعم خارجى لجماعة أو جماعات مشاركة فى هذا الصراع.

٢. الأسس الإثنية والأيديولوجية للصراع تشير إلى أن الحرب الأهلية يمكن أن تقع على أساس الانتماء الإثنى للجماعات المتصارعة أو على أساس مذهب سياسى معين يتم من خلاله تنظيم عمليات الحشد والتعبئة والقتال بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن المزج بين هذين الشكلين أيضا.

٣. تغيير السياسات الحكومية يعنى أن موضوع الصراع فى الحرب الأهلية يمكن أن يتركز على ممارسة ضغط على الحكومة لتغيير سياسة معينة على صعيد المشاركة السياسية أو التوزيع وتخصيص الموارد من جانب الحكومة.

---

(1) **فريدريك معتوق، جذور الحرب الأهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسنة** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مايو ١٩٩٤)، ص. ص. ١٧ - ٢٦.

٤. الإطاحة بنظام الحكم تعنى أن موضوع الصراع فى الحرب الأهلية ربما يتركز على تغيير نظام الحكم ذاته، سواء بصورة جذرية من حيث تغيير الدستور ومؤسسات الحكم والنخبة الحاكمة، أو بصورة جزئية من حيث تغيير المسئولين الحكوميين مع إبقاء هيكل نظام الحكم قائما.

٥. الحصول على الحكم الذاتى يعنى أن الحرب الأهلية يمكن أن تهدف إلى تمكين جماعة أو جماعات إثنية من الحصول على الحكم الذاتى أو توسيع صيغة حكم ذاتى قائمة، مع استمرار قبول هذه الجماعة أو الجماعات للعيش داخل الدولة.

٦. الانفصال يعنى إمكانية أن تهدف الحرب الأهلية إلى إقامة دولة مستقلة تماما عن الدولة الأم، أو الانضمام بالإقليم إلى دولة مجاورة، وهو ما ينطوى بالضرورة على رفض جماعة أو جماعات معادية للنظام الحاكم فى الدولة الأم لمبدأ البقاء ضمن سيادة هذه الدولة.

٧. أعمال العنف المسلح المنظم واسع النطاق تعنى أن الحرب الأهلية لابد أن تشتمل على مشاركة عدد كبير نسبيا من الأفراد - المدنيين والعسكريين - فى أعمال العنف المسلح، كما لابد أن يتسبب هذا العنف فى وقوع أعداد كبيرة نسبيا من الضحايا.

٨. مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير إلى أن الحرب الأهلية تتسم بتقسيم أراضى الدولة بين جماعتين أو اكثر، بحيث تمارس كل جماعة عملياتها القتالية انطلاقا من هذه المناطق، كما تفرض كل جماعة فى منطقتها قانونها الخاص، بعيدا عن سلطة الحكومة المركزية.

المطلب الثانى
الاقترابات المنهجية لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية

يتضح من العرض السابق لتعريفات الحرب الأهلية أن هناك اختلافات بارزة فى النظر إلى ظاهرة الحرب الأهلية، ولم تكن هذه الاختلافات قاصرة على مجرد التعريف بالظاهرة، ولكنها امتدت إلى الأطر النظرية والمنهجية الخاصة بها. وعلى الرغم من أن هناك إجماعا على أن ظاهرة الحرب الأهلية ترتبط فى الأساس بالانقسامات الإثنية أو الأيديولوجية فى المجتمع الواحد، إلا أن الأدبيات السياسية اختلفت بشدة فى تفسيرها لعملية التحويل التى تنتقل بموجبها الانقسامات الإثنية من إطار الصراع السلمى إلى مرحلة الانفجار المسلح واسع النطاق. وتمحور الاختلاف بصفة خاصة حول الأوزان النسبية للعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية الدافعة نحو نشوء ظاهرة الحرب الأهلية داخل المجتمع الواحد، لاسيما فيما يتعلق بتأثير الموروثات الاستعمارية المختلفة على التكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمعات الأفريقية، وما أفرزته تلك الموروثات من آثار على حركة التفاعلات السياسية الداخلية فى المجتمعات الأفريقية

فى مرحلة ما بعد الاستقلال. والظاهر بصفة مبدئية أن الاختلاف فى الاقترابات التى تعاملت مع ظاهرة الحرب الأهلية لم يكن عائدا فقط إلى اختلاف المدارس الفكرية، ولكنه كان يمثل فى الكثير فى الحالات انعكاسا للتحيزات القيمية لدى الباحثين، وبدا ذلك واضحا فى الأدبيات التى صاغها العديد من الباحثين الغربيين فى تفسير هذه الظاهرة، والتى غلبت عليها النزعة التبريرية الرامية إلى التقليل من مسئولية الاستعمار الأوروبى فى نشوء ظاهرة الصراع الإثنى فى المجتمعات الأفريقية. ومن الممكن تصنيف الاقترابات التى تناولت ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا إلى أربعة أنواع على النحو التالى:

١. اقترابات البعد الاستعمارى :

وقد ركزت هذه الاقترابات على تأثير الاستعمار فى خلق التناقضات الداخلية فى المجتمعات الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية، مما مهد الطريق أمام اندلاع الحروب الأهلية فيها. والحقيقة، إن هناك إجماعا واضحا فى الأدبيات السياسية على الدور الذى لعبه الاستعمار فى خلق ظاهرة الحرب الأهلية. فعلى سبيل المثال، ركز اندرو ليكوت على أن الحروب الأهلية فى أفريقيا تعتبر نتاجا لظروف عملية إنشاء الدول الأفريقية على أيدى الاستعمار، ثم تنفيذ عملية تصفية الاستعمار بسرعة، دون الأخذ فى الاعتبار الصراعات الإثنية والقومية التى يمكن أن تتبع ذلك، على غرار ما حدث فى كل من تشاد وأوغندا وإثيوبيا وأنجولا ([1]).

وقد ركز أوكو أدبا نولى بشكل تفصيلى على دور الاستعمار فى تغذية وتعزيز ظاهرة الصراع الإثنى فى المستعمرات الأفريقية. ورغم أن أوكو أدبا نولى ركز على الصراع الإثنى، وليس على الحرب الأهلية تحديدا، إلا أن الصراع الإثنى كان يمهد الأرضية فى الكثير من الحالات لنشوب الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية بعد الاستقلال. وقد جاء الدور الاستعمارى فى هذه العملية فى إطار رغبة القوى الاستعمارية الأوروبية فى تأسيس أسلوب إنتاج رأسمالى يخدم مصالحها واحتياجاتها. ومن ناحية أخرى، فإن دخول الاستعمار والرأسمالية إلى البلدان الأفريقية أدى إلى حدوث تأثير متناقض للعلاقات السلعية، حيث أختف روابط النسب فى العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية، وحلت محلها علاقات موضوعية مبنية على أدوار معقدة فى عملية الإنتاج والتنافس السلعى. وبالتالى، يظل التهديد الاقتصادى - الاجتماعى سائدا، ويتنامى الانحياز الإثنى بصورة تدريجية فى ظل العلاقات الرأسمالية، وتتمثل أهمية

---

(1) Andrew Lycett, "Africa's War Zones", in Sean Moroney (ed.), Africa (New York & Oxford: Facts on File, Handbook to the Modern World, 1968), Vol. 2, p. 693.

الانحيازات الإثنية هنا فى أنها تخلق نوعا من التشابه اللغوى - الثقافى والاجتماعى، كما تلبى هذه الانحيازات حاجة الأفراد إلى الحفاظ على هوياتهم، علاوة على أن تصاعد المنافسة الرأسمالية يؤدى إلى حدوث تحول تدريجى فى الوعى الذاتى لدى الأفراد من فردى إلى طبقى فى بادئ الأمر، مما يؤدى إلى بروز جماعات إثنية متنافسة، ويتجه الفرد فى هذه الحالة نحو المزيد من التماثل مع مجموعته الطبقية. ويمثل الوعى الطبقى مرحلة وسيطة هامة فى اتجاه بلورة الهوية الإثنية، حيث أن الوعى الطبقى يؤدى تلقائيا إلى نشوء برجوازية حاكمة مستأثرة بالسلطة، وعادة ما يترافق هذا الاستئثار بالسلطة مع نمو التناقضات الإثنية فى المجتمع.

وفى نفس هذا الإطار، أدى أسلوب تقسيم العمل الاستعمارى إلى تعزيز الإثنية داخل المستعمرات، حيث كانت البرجوازيات الصغيرة داخل كل إقليم تجد لنفسها مصلحة اقتصادية معينة فى الإثنية، إذ كانت تخشى من مشاركة أبناء الأقاليم الأخرى فى الثروات الاقتصادية الصغيرة فى الإقليم الخاص بها، مما يدفع إلى تغذية الإثنية باعتبارها خط الدفاع المحلى فى مواجهة أبناء الأقاليم الأخرى، ثم تزداد حدة هذه الوضعية مع سعى البرجوازية الصغيرة إلى الهيمنة على سلطة الدولة باعتبارها المصدر الرئيسى للثروة. وبطبيعة الحال، فإن هذا المسعى لا يمكن أن يتحقق سوى من خلال الانتخابات، فتتجه البرجوازية الصغيرة نحو الاحتكام إلى الإثنية كوسيلة لحسم الانتخابات القائمة على أساس الدوائر الإثنية الإقليمية، مما يعنى أن الإثنية تكون هنا أداة للحشد والتعبئة السياسية، أى أن الإثنية تكون هنا أشبه بجماعات المصالح. وبالتالى، تتنامى الإثنية فى ظروف التسييس والمنافسة الاقتصادية، ويشتد العداء بين الأفراد والجماعات الإثنية. وفى هذا المناخ، غالبا ما يظهر صراع إثنى متصاعد، وذلك حينما ينمو الصراع بين مجموعتين اثنتين على نحو مكثف، ويزيد من ذلك اتساع دائرة الشك، وتتوالى الأفعال وردود الأفعال المضادة، وتبدو أهم مجالات هذا الصراع فى اتجاه كل جماعة نحو حرمان الأفراد من خارج الجماعة الإثنية من الوظائف والخدمات المختلفة، بل وممارسة العنف ضدهم ([1]).

٢. اقترابات البعد الداخلى :

رغم عدم إغفال هذه الاقترابات للبعد التاريخى، وللتجربة الاستعمارية التى مرت بها المجتمعات الأفريقية، إلا أنها تركز على أن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية فى القارة الأفريقية تعتبر بالدرجة الأولى نتاجا للظروف الداخلية فى دول القارة، وبالذات ظروف التركيب الاجتماعى والاقتصادى البدائى فى هذه الدول. فعلى سبيل المثال، يرى كلود اكى أن عدم الاستقرار السياسى والصراعات الداخلية عموما فى

---

(١) أوكوادبا نولى، م. س. ذ.، ص.ص. ٣٣- ٣٦.

الدول الأفريقية يعود إلى وجود أكثر من خمسة عوامل، هى فى مجملها عوامل داخلية، وهى: التنافر الثقافى، وانخفاض شرعية نظام الحكم، وضعف القدرة القمعية للنظام، والتدهور الاقتصادى، وبساطة أو بدائية التركيب الهيكلى للدولة والمجتمع من مختلف النواحى ([1]).

ويعتبر المقترب الذى صاغته رودا هاورد من أوضح الاقترابات فى هذا الصدد. فعلى الرغم من أن هذا المقترب يسلم بأن القوى الاستعمارية الأوروبية تعتبر المسئول الرئيسى عن الصراعات الداخلية، وأن العوامل الخارجية، مثل الموروثات الاستعمارية والتدفقات التسليحية الخارجية والتدخل الأمريكى والسوفيتى إبان الحرب الباردة وبرامج التكيف الهيكلى التى تفرضها المؤسسات التمويلية الأجنبية، تعتبر هامة للغاية، إلا أن هناك العديد من العوامل الداخلية الأخرى التى سببت الصراعات الراهنة فى أفريقيا. وفى هذا الإطار، ركزت رودا هاورد على العديد من العوامل الداخلية فى تفجير الحروب الأهلية فى أفريقيا، مثل: موروثات فترة العبودية والهيكل الاجتماعى الأفريقى وصراعات الإمبراطوريات السابقة أو بين الوكلاء الاستعماريين السابقين والتطورات الاجتماعية فى مرحلة ما بعد الاستعمار، لاسيما ما يتعلق بتسييس الإثنية من جانب النخب العسكرية الضعيفة، وكذلك تسييس الدين والنزعات الانفصالية والوحدوية. وبهذا المعنى، فإن هذا المقترب يربط بين الصراعات الأهلية وأزمة بناء الدولة والمواطنة فى دول القارة الأفريقية، ويركز على أن الحجم الهائل من الصراعات الداخلية فى أفريقيا يعتبر أمرا ملازما لعملية تشكيل دول قومية وإشاعة الإحساس بالمواطنة بين أفراد الشعب فى ظل وجود جماعات إثنية عديدة. ويؤكد هذا المقترب على أن الصراعات الداخلية فى أفريقيا تقتضى النظر إلى الجانبين التاريخى والمعاصر فى السياسة الأفريقية. وفى هذا الإطار، تركز رودا هاورد على سبع متغيرات رئيسية فى التاريخ القديم والمعاصر للقارة الأفريقية على النحو التالى ([2]):

١. **وجود جماعات من فترة ما قبل الاستعمار**، حيث تعتبر التجارب والموروثات التاريخية بين الجماعات الإثنية ذاتها خلال فترة ما قبل الاستعمار مسئولة إلى حد كبير عن تفجير الصراع الداخلى فى المجتمعات الأفريقية. ففى حالات رواندا وبوروندى وليبيريا، لا توجد جماعات إثنية منفصلة، وإنما هى داخلة فى نسيج العلاقات الاجتماعية. وفى رواندا وبوروندى، يتمحور الصراع بين ملاك الأراضى (السابقين)

---

(1) Claude Ake, "Explaining Political Instability in New States", **The Journal of Modern African Studies**, (Cambridge: Cambridge University Press), Vol. 11, No. 3, 1973, p. 347.

(2) Rhoda E. Howard, " Civil Conflict in Sub-Saharan Africa: Internally Generated Causes", **International Journal**, (Toronto: Canadian Institute of International Affairs), Vol. Li, No. 1, Winter 1995-96. p.p. 12-15.

وبين الفلاحين (السابقين). وفى ليبيريا، يدور الصراع جزئيا بين جماعات ذات تجارب تاريخية مختلفة تجاه الحضارة الغربية، أى بين جماعة الليبيريين ذوى الأصول الأمريكية وبين الليبيريين الوطنيين.

٢. **وجود إمبراطوريات فى فترة ما قبل الاستعمار**، حيث تعتبر مسألة وجود خلفاء للإمبراطوريات ما قبل الاستعمارية أمرا دافعا نحو تفجير الصراعات الداخلية. فالسياسات الأفريقية فى فترة ما بعد الاستعمار اشتملت على تصفية حسابات قديمة. ومع ذلك، فإن وجود إمبراطوريات ما قبل الاستعمار أو غير ذلك من التقسيمات التاريخية للقوة لا يفرض حتما حدوث حروب أهلية، ولكن هذه التقسيمات ربما تكون عاملا مساعدا على حدوث بعض التوترات الداخلية.

٣. **الإثنية المسيسة**، فالمتنافسون القبليون يلجأون إلى الاعتماد على أصولهم الإثنية طلبا للمساندة من خلال تغذية المشاعر القبلية. وفى هذا الإطار، فإن القبلية لم تكن ترتبط بالتنافس القبلى القديم فى فترة ما قبل وجود الدولة الحديثة فى أفريقيا. ففى حالات ليبيريا (فى عهد صمويل دو) وأوغندا (فى عهد عيدى أمين)، لجأ الزعماء السياسيون إلى سياسة (التحيز الإثنى) بقصد الاستيلاء على السلطة لأنه لم يكن لديهم قدرة على بناء تحالفات سياسية مع خصومهم المحتملين أو مساندتهم سياسيا.

٤. **النزعات الانفصالية والوحدوية**، وتنعكس مثل هذه النزعات فى صورة حركات انفصالية، مثل حالات بيافرا وكاتنجا، وهو ما كان بمثابة حالات لما يمكن وصفه بـ (القومية الإثنية)، حيث تعبر القومية أحيانا فى الإدراك العام عن الصيغة البدائية للقبلية. وتعتمد عملية تحول الجماعات الإثنية فى أفريقيا نحو الصراعات الانفصالية والوحدوية على تمازج مجموعة من العوامل التى تجعل القادة السياسيين يتخذون قرارات بشأن المخاطر التى تترتب على الانفصال.

٥. **الديـــن**، فهناك أنواع من الصراعات الدينيـة التى تتأسس على (الطوائف)، وهى جماعات صغيرة تقع خارج النطاق الرئيسى للديانات داخل الدولة. ومن المهم هنا التفريق بين التسييس الدينى والإقليمية الدينية المضطهدة. وفى الكثير من المناطق الأفريقية، يتعايش المسلمون والمسيحيون وأتباع الديانات التقليدية معا بدون احتكاكات، إلا أن دور الدين يتزايد فى ظل الأزمات الاقتصادية الحادة واتساع نطاق البطالة. وعادة ما يكون الشباب العاطلون عن العمل وغير القادرين على تكوين أسرة وغير الحاصلين على دور فى المجتمع، والذين يعيشون فى ظروف اجتماعية بائسة، يكونون اكثر قابلية للتأثر السياسى.

٦. **الأجانب المقيمون أو "الدخلاء"**، حيث يشهد العديد من الدول الأفريقية حالة من التمييز ضد الأجانب، مثل الآسيويين فى شرق أفريقيا واللبنانيين فى غرب أفريقيا، ويلعب هذا التمييز دورا هاما فى الدفع نحو نشوب الحرب الأهلية. والواقع، إنه طالما أن هؤلاء الأجانب لا يعتبرون مواطنين، فإن ما يحدث ضدهم لا يعتبر حربا أهلية.

ويعتبر الكثير من الأجانب فى الدول الأفريقية أقليات وسيطة، فهم أفراد مختلفون إثنيا يلعبون دورا اقتصاديا بين المستهلكين أو المنتجين العاديين وبين الحكومات والشركات الكبرى. وتميل مثل هذه الأقليات إلى تمييز نفسها، كما أنها تقوم بدور اقتصادى مميز إلى حد كبير فى المجتمع، ولكنها تفتقر إلى المزايا السياسية.

٧. **وجود شعوب محلية فى أفريقيا**، ويشير مفهوم الشعوب المحلية إلى تلك الجماعات التى طردت من أراضيها أو تعرضت لمذابح جماعية فى البلدان التى تعرضت لحركات استيطانية واسعة النطاق، وتعيش الشعوب المحلية على الصيد أو جمع الثمار أو الزراعة البسيطة، على العكس من الشعب الذى استولى على أراضيهم. وبهذا المعنى، فإن جميع الشعوب فى أفريقيا تعتبر (شعوبا محلية) لأنها تعرضت للقهر على أيدى المستعمرين الأوروبيين، إلا أن معظم هذه الشعوب استولت على السلطة السياسية فى بلدانها، على الأقل من الناحية الشكلية. وفى بعض الحالات، تعرضت الجماعات التى تعيش على الصيد أو جمع الثمار للتمييز، مثل الصوماليين فى كينيا.

وبشكل عام، فإن هذا الطرح لم يهدف إلى تقديم وصف كامل لأسباب أى صراع أهلى فى أفريقيا، وإنما استهدف إظهار مدى تعقيد الأسباب الداخلية للصراعات الأهلية فى أفريقيا، مع عدم التركيز على المتغيرات الخارجية مثل الحرب الباردة. ويرى هذا الطرح أن الإثنية ليست هى السبب فى الاضطرابات الأهلية فى أفريقيا، وإنما السبب يكمن فى محاولة استكمال العملية الطويلة لخلق وبناء الدولة القومية فى أفريقيا فى مدى زمنى قصير للغاية. فأفريقيا تفتقر إلى الموارد الاقتصادية والمؤسسية والعائلية اللازمة لدعم الوحدة الوطنية، وتعود تلك الصراعات إلى استمرار وجود التقسيم الاجتماعى الموروث من حقبة ما قبل الاستعمار، بما فى ذلك العلاقات الاجتماعية شبه الإقطاعية بين بعض الجماعات الإثنية ووجود إمبراطوريات ما قبل الاستعمار.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك العديد من الاقترابات التى ركزت على البعد الداخلى للحروب الأهلية وللصراعات الداخلية، من الناحية النظرية عموما. فعلى سبيل المثال، يرى فريدريك معتوق أنه على الرغم من أن الآليات التى تقوم عليها الحروب الأهلية واحدة أينما وقعت، ومع أن لكل حرب أهلية طابعها الخاص، فإن المعادلة الأساسية التى تطرحها الحرب الأهلية عادة هى معادلة مثلثة الزوايا. فمن ناحية أولى، هناك الدولة، التى قد تكون عريقة قائمة على البطش أو ضعيفة قائمة على الديمقراطية البسيطة، ولكنها فى كل الأحوال دولة وفاقية قائمة على اتفاق نصى أو دستورى أو حتى شفهى بين جماعاتها الأساسية. ومن ناحية ثانية، هناك معارضة مسلحة وميليشيات تقوم ضمن الدولة، ولكن ضدها، وتتأسس على أساس أنها تجمعات سياسية وحزبية متمايز بعضها عن بعض بأيديولوجيته العدوانية. ومن ناحية ثالثة، هناك المجتمع المدنى الذى قد يصبح بفعل الحرب والتقسيم الجغرافى لمناطق النفوذ العسكرى، مجتمعات مدنية تجمع بينها النظرة الواحدة إلى أصحاب المشروع التسلطى،

وإلى أمور حياتها اليومية. وعلى الرغم من أن هذه الأضلاع الثلاثة لمعادلة الحرب الأهلية قد تختلف بحدة ما بين حالة وأخرى، إلا أنها لابد أن توجد فى جميع الحالات.

وقد وضع معتوق تصنيفا للحروب الأهلية يرتكز على النتائج التى أسفرت عنها الحروب الأهلية، وبالتحديد من حيث النظر إلى طبيعة وأيديولوجية القوى التى انتصرت في تلك الحروب. ولذلك، يرى معتوق أن هناك ثلاثة نماذج رئيسية من الحروب الأهلية التى شهدها التاريخ الحديث، وتتمثل فى ([1]):

١. نموذج انتصار المشروع التحديثى الثورى، ويتمثل هنا فى الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية، حيث انتصر فى هاتين الحربين النموذج الثورى فى كل من فرنسا والولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى إرساء أسس عملية تجاوز للذات، وتجلت هذه العملية بعد ذلك فى الإبداع الديمقراطى واتساع مساحة الحرية الاجتماعية والسياسية. وبالتالى، فإن الأيديولوجيا المتبناة من جانب الأطراف التى انتصرت فى هاتين الحربين كانت أيديولوجيا الحرية والإنعتاق من طغيان النبلاء (فرنسا) أو تحرير العبيد من سلاسل العبودية (الولايات المتحدة)، أى أن الانتصار هنا كان من نصيب المشروع الأيديولوجى الأكثر ديمقراطية.

٢. نموذج انتصار القوى التقليدية والمحافظة، حيث خسر أصحاب المشروع التجديدى - الإصلاحى للحرب الأهلية، وانتصرت القوى التقليدية والمحافظة، ويتمثل هذا النموذج أساسا فى حالة الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، بالإضافة إلى حالة ثورة الكوميونة فى فرنسا (١٨٧١). وقد تبع انتصار القوى التقليدية والمحافظة بطبيعة الحال قيام هذه القوى المنتصرة بمقاطعة الخصوم التجديديين واقتلاع ما تبقى من إرادة الإبداع لديهم، وتعزيز حالة الانغلاق السياسى وقمع الحريات، وهو ما أدى إلى إيقاف عملية التقدم فى هذه المجتمعات، ولم تستطع الدول المعنية تجاوز حالة الانغلاق هذه سوى بعد فترات وصول نظم أكثر انفتاحا واستنارة إلى الحكم فيها.

٣. نموذج انتصار أيديولوجيا الانطواء والانغلاق على الذات الطائفية أو العرقية أو القبلية، وهو ما يتمثل فى حروب العالم الثالث. وفى هذه الحالات، لم يكن مهما بالضبط أية قوى انتصرت من بين الأطراف المتصارعة، حيث كانت جميع هذه القوى تشترك فى تبنى أيديولوجيات مغلقة، وأدت الحروب الأهلية فى هذه الحالات إلى تدمير منهجى للطاقات الحيوية للدول والمجتمعات المعنية، من دون الرغبة فى توفير أى فرصة جدية للمستقبل، وكأن هذا المستقبل لا وجود له.

أما حاييم كوفمان، فيقترح إطارا نظريا لدراسة الحرب الأهلية يقوم على النظر إلى هذه الحرب بوصفها صراعا بين جماعات، إثنية أو أيديولوجية، حول علاقات السلطة داخل المجتمع الواحد، وحول الكيفية التى ينبغى أن يحكم بها هذا المجتمع.

([1]) فريدريك معتوق، م. س. ذ.، ص.ص. ١٢ - ١٣.

ويرى حاييم كوفمان أن الحروب الأهلية لا تتماثل مع بعضها البعض، فهناك الصراعات الإثنية والحروب الأيديولوجية. وتختلف هاتان النوعيتان عن بعضهما البعض من حيث طبيعة الصراع ودرجة المرونة التى تتسم بها ولاءات الأفراد. ويرى أن الحروب الأهلية نوعان: إثنية ودينية. فالحروب الأهلية الإثنية هى نزاعات بين جماعات ذات موروثات متباينة، ويدور الصراع بينها حول علاقات السلطة داخل المجتمع الواحد. وفى هذه الحالة، تكون ولاءات الأفراد جامدة تماما فى الأغلب. وتزيد الحرب من حدة الولاءات الإثنية إلى درجة تصبح معها الدعوات السياسية العابرة للإثنيات غير ذات جدوى، وهو ما يعنى أن النصر يمكن أن يكون مضمونا فقط من خلال السيطرة المادية على الأراضى المتنازع عليها. وفى هذا النوع، فإن الحروب الإثنية لا تنتهى إلا من خلال ثلاث طرق: الانتصار الكامل لأحد الأطراف، أو الوقف المؤقت للصراع من خلال الاحتلال العسكرى من جانب طرف ثالث، أو من خلال الحكم الذاتى القائم على الفصل بين الجماعات المتصارعة.

أما الحروب الأهلية الأيديولوجية، فهى تعتبر منافسات بين فرق متناحرة داخل المجتمع الواحد حول الكيفية التى ينبغى أن يحكم المجتمع بها. وفى حالة هذه النوعية من الحروب، تكون ولاءات الأفراد سائلة تماما. وتعتبر الصراعات الأيديولوجية بمثابة منافسة بين الحكومة والمتمردين على ولاءات الأفراد، وتتمثل الخصائص الهامة لهذه الصراعات فى أن الولاءات الأيديولوجية تعتبر قابلة للتغيير، ومن الصعب تقييمها، ويتعرض نفس السكان لنفس محاولات التعبئة من قبل الجانبين المتصارعين. ونتيجة لذلك، فإن الاستحواذ على قلوب وعقول هؤلاء السكان يعتبر مسألة ممكنة وضرورية لتحقيق الانتصار، والأدوات الأكثر أهمية فى هذا الشأن تتمثل فى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات القائمة مثل الفقر وعدم المساواة والفساد وغياب الأمن المادى. وفى نفس الوقت، تعتبر مسألة الوصول إلى السكان أمرا هاما أيضا، سواء لتيسير عملية التجنيد وتنفيذ وعود الإصلاح أو لتوجيه الاقتصاد لتحقيق تلك المهام. وعلى أية حال، فإن السيطرة على السكان لا يمكن ضمانها بصورة منفصلة عن السيطرة على الأراضى، ولكنها تعتمد على الاستخبارات الجيدة والإقناع والإكراه. وغالبا لا تكون النجاحات العسكرية حاسمة طالما لم يجر تدمير قاعدة المساندة السياسية للخصم ([1]).

وبالمثل، تركز اليزابيث كرايتون ومارثا ابيل ماك أيفر على الديناميات الداخلية للصراعات الإثنية الممتدة، حيث تؤكدان على أن الصراعات الإثنية الممتدة هى صراعات ناتجة عن أزمة الهوية، وهى نتاج لخوف أساسى ضمنى من الانقراض ينمو

---

(1) Chaim Kaufmann, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", International Security, (Cambridge: Center for Science and International Affairs, Harvard University), Vol. 20, No. 4, Spring1996, p.p. 136 -137.

فـى ظل وجـود شعور لـدى جماعـة إثنيـة معينـة بأنـها عرضـة للتـهديد، وتعيش علـى ذكريات الإعدام والمذابح. والمخاوف الناجمة عن الهوية لا تقتصـر فقط علـى الأقليـات الإثنية، ولكنها تدفـع أيضـا الجماعـات التـى تشكل أغلبيـة السكان إلـى الصـراع. وفـى حالات الصراع الممتـد، تؤدى هـذه المخـاوف إلـى بـروز عمليتيـن تؤديـان إلـى تدمير النظام العام، وتجعل من الصعب جدا استعادته: الأولى عندما تحاول جماعة إثنية معينـة فرض هيمنتها السياسية من خـلال المؤسسـات التـى تحمل هويتـها، حيث تسيطر هذه المؤسسات على الصراع فى النظم القمعية التى تتمتع بسلطة عاليـة ومسـاندة قليلـة. أمـا العملية الثانية، فهى التعبئة السياسية والاجتماعية، حيث تسعى الجماعات من وراء هـذه التعبئة إلى تحدى النظام التقليدى للهيمنة الإثنية القائم فى المجتمـع، وفرض نمط جديد من العلاقات الإثنية. ولذلك، تتسم الصراعات الإثنية بـالعنف الزائد وانـهيار مؤسسـات الحكم وانقسام الرأى العام ونمو التناقضات الراديكالية وتطور نظام سياسـى يسير بقوة الدفع الذاتى فقط، وصعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع (1).

ويرى ريتشارد شولتز أن الصراعات الأهلية تنحصر فيمـا بيـن نوعيـن رئيسـيين، هما الصراعات الإثنية والدينية. فالصراعات الإثنية تعتبر جـزءا مـن حركـة التفـاعلات فى المجتمعات المنقسمة بحدة، ذلك أن هذه المجتمعات كانت عبارة عـن جماعـات إثنيـة متعددة ارتبطت ببعضها بفعل اعتبارات القرب الجغرافى والقوة القمعية للحكومـة. وفـى هذه الحالـة، تكون الجماعـات الإثنيـة فـى مثل هـذه المجتمعـات كبـيرة، وتنظـر إلـى الاختلافات القائمة بينها وبين الجماعات الأخـرى فـى نفس المجتمـع باعتبارهـا دائمـة، ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط بشأنها. وتكون الإثنية بمثابة الشكل الرئيسى للهويـة بالنسبة لتلـك الجماعـات، وينظـر أفـراد تلـك الجماعـات إلـى الحيـاة مـن منظـور "نحـن وهم"، كما تستخدم الإثنية لتمييز الجماعة عن المجتمع الأكبر. وتلجأ الجماعـات الإثنيـة فى حالات متطرفة إلى تبنى مزاعـم بشـأن قطـع محددة مـن أراضـى الدولـة، وترفـض الاعتراف بالحدود القائمة للدول، وتتولـد لديـها الرغبـة للجـوء إلـى أشكال مختلفـة مـن العنف السياسى لتحقيق تلك الأهداف. وفى هذا الإطار، تُستغل المشاعر والهوية الإثنيـة من قبل نخبة سياسية ما، وتقوم تلك النخبـة بتشـجيع وتغذيـة هـذه المشـاعر بـهدف قيـادة جماعتـها الإثنيـة ضـد الجماعـات الأخـرى. أمـا الصراعـات الدينيـة، فـإن مـن الصعـب تصنيفها، وهى تمثل فى الأغلب جزءا مـن الاختلافـات بيـن الجماعـات الإثنيـة. ولـهذا، يصعب أحيانا فصل الهوية والاختلافات الدينية عـن المشـاعر الإثنيـة، ولكـن هنـاك مـع ذلك بعض اوجه التماثل بين الصراعات الدينية، وتتمثل فى أن المتغـير الرئيسـى الدافـع

(1) Elizabeth Crighton & Martha Abele Mac Iver, "The Evolution of Protracted Ethnic Conflict", Comparative Politics, (New York: Political Science Program of the City University of New York), Vol. 23, No. 1, January 1991, p.p. 127-128.

لهذه الصراعات ينبع من أن الحركات السياسية الدينية المسلحة تميل إلى النظر إلى السلطة الحكومية القائمة باعتبارها فاسدة وغير شرعية لكونها علمانية وغير متدينة بدرجة كافية لعدم قيامها بفرض السلطة الدينية أو القيم الأخلاقية والاجتماعية. وفى الكثير من الحالات، تطرح الحركات الدينية ذاتها بوصفها بديلا عن الحكومة على المستوى المحلى، وتتدخل فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، كما تنطلق تلك الحركات من القناعة بأن النظام الخاص للحقوق والسلوك والرأى الذى تؤمن به لابد أن ينعكس على جميع الأنشطة الحكومية. وتتسم هذه الحركات بالشمولية، بمعنى أنها تميل إلى النظر إلى رؤاها بوصفها جزءا من موروثات أى فرد ينتمى إلى نفس الديانة. ومن هذا المنظور، تعتبر الحركات الدينية حركات استبعادية، حيث أنها تزيح جميع الآراء المعارضة بشأن النظام السياسى والاجتماعى الملائم إلى الهامش، وهو ما يعنى إنزال أتباع الديانات الأخرى إلى مرتبة المواطنة من الدرجة الثانية. وتدفع جملة هذه المعتقدات الحركات الدينية المتطرفة إلى تسليح نفسها، وتتبلور لديها الرغبة فى استخدام أقصى أشكال ودرجات العنف (1).

ويرى سعد الدين إبراهيم أن الصراع الداخلى يبدأ عادة بعدم قبول الجماعة الإثنية لوضعها فى المجتمع، وتمردها على نمط العلاقات السائدة فيه بينها وبين غيرها من الجماعات. وعلى الرغم من أن عدم القبول أو التمرد قد يختلف فى الأسباب الدافعة إليه، كما قد تختلف أشكاله ودرجاته، إلا أنه لا يمكن يتطور إلى حركة اجتماعية عندما يتبلور فى تيار هادف إلى تحقيق أغراض معينة، وحينما يتوافر لهذا التيار قيادة وحد أدنى من الإطار التنظيمى، ويدخل فيه أو يلتف حوله عدد معقول من أفراد الجماعة الإثنية. ويرى سعد الدين إبراهيم أن الحركات الاجتماعية الإثنية تختلف فى الأهداف التى تطمح إليها فى علاقتها بالأغلبية أو بالجماعات الإثنية الأخرى التى تعيش معها فى نفس المجتمع السياسى. وتتراوح هذه الأهداف بين الانصهار والانفصال، وتتراوح هذه الحركات ما بين خمسة أنواع هى: الحركات الانصهارية، والحركات الاندماجية، والحركات التعددية، والحركات الاستعلائية، والحركات الانفصالية. وفى ضوء هذا التصنيف، يمكن القول أن الصراع الإثنى يمكن أن يندلع فى المجتمعات التى تتفاعل فيها العلاقة بين النوعين الأخيرين من الحركات، أى الحركات الاستعلائية والحركات الانفصالية. ففى حالة الحركات الثلاث الأخرى: الانصهارية والاندماجية والتعددية، لا يكون هناك مبرر للصراع (2).

---

(1) Richard H. Shultz, "State Disintegration and Ethnic Conflict: A Framework For Analysis", The Annals of the American Academy of Political Science, (Philadelphia: Published by A.L. Hummel for The American Academy of Political and Social Science), No. 541, Sept. 1995, p.p. 65-88.

(2) د. سعد الدين ابراهيم، م. س. ذ.، ص.ص. ٤٥ - ٤٨.

أما فى حالتى الحركات الاستعلائية والحركات الانفصالية، فإنهما تنطويان على تكثيف العلاقات الصراعية بين الحركات الإثنية الاجتماعية. ففى الحالة الاستعلائية، تتبنى بعض الجماعات الإثنية نزعة التفوق والاستعلاء على غيرها من الجماعات التى تعيش معها فى نفس المجتمع، ولكنها تدرك مع ذلك أن مصالحها تملى عليها البقاء والتعايش فى نفس المجتمع السياسى مع جماعات إثنية أخرى، ويدفعها ذلك إلى التعايش مع عدم المساواة. فهى لا تريد أن تنفصل أو أن تنفصل الجماعات الأخرى عن هذا المجتمع، ولكنها لا تقبل فى نفس الوقت مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات السياسية والمدنية. ولذلك، فإن هذه الحركات الاستعلائية تركز على الوصول إلى السلطة إذا لم تكن تسيطر عليها بالفعل. وإذا كانت السلطة فى أيديها، فهى تريد احتكارها والاحتفاظ بها أو بنصيب الأسد منها. وتقدم الحركات الاستعلائية تبريرات أيديولوجية لأهدافها وممارساتها فى احتكار السلطة. وغالبا ما تخلق هذه التبريرات ردود فعل لدى الجماعات الأخرى، فإذا أمعنت الحركة الاستعلائية فى فكرها وممارساتها، فإن الصراع يصبح أمرا واردا، بل وربما حتميا ([1]).

ويرى سعد الدين إبراهيم أن الحركات الانفصالية تتسبب فى نشوب صراعات مسلحة داخل المجتمع الواحد. فقد تخلص بعض الجماعات الإثنية إلى أن استمرار تعايشها مع غيرها فى نفس المجتمع السياسى لا يلبى مطالبها وطموحاتها، أو يترتب عليه إضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة، وهو ما يؤدى إلى بروز الدعوة إلى الانفصال عن المجتمع الأكبر والاستقلال الذاتى فى إقليمها أو الاستقلال الكامل فى دولتها الخاصة. وعادة ما تفرز الدعوة الانفصالية للجماعات الإثنية أيديولوجية قومية خصوصية للجماعة، للتأكيد على اختلافها وتفردها وبلورة تراث جديد أو إحياء تراث قديم للجماعة. ومما يساعد الحركات الإثنية الانفصالية على دعوتها أن يكون أبناء الجماعة فى إقليم واحد أو فى رقعة جغرافية واحدة، وخاصة نحو الأطراف، وبعيدا عن مركز الدولة. أضف إلى ذلك، إن هناك بعض المقومات الأساسية الأخرى التى قد تساعد على دفع الحركة نحو قيام دولة مستقلة، مثل الوفرة النسبية للسكان والموارد. وأحيانا لا تهدف الحركات الإثنية الانفصالية إلى الاستقلال بدولتها، ولكن ترمى إلى الانضمام إلى دولة مجاورة أو مجتمع سياسى آخر مجاور، يضم أغلبية إثنية تنتمى إلى نفس الخلفية الإثنية ([2]).

أما تيد روبرت جار، الذى اعد مشروعا ضخما عن الأقليات، فينطلق من أن الحروب الأهلية والحركات الإثنية السياسية تحركها فى الأصل شكاوى الشعوب بشأن مكانتهم الجماعية، انسجاما مع السعى الأكبر لتحقيق المصالح السياسية، ويكون محور

(١) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٤٨ - ٥٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٥٠ - ٥١.

الصراع هو الحرمان النسبى وتعبئة الجماعة. ويفترض جار أن الدافع الأول للتمرد والصراع الإثنى يتمثل أساسا فى سخط الجماعات الإثنية إزاء الحرمان الظالم، كما يفترض أن قادة تلك الجماعات يقومون بعمليات تعبئة محدودة لموارد الجماعة للاستجابة للفرص السياسية المتغيرة. ويركز جار على منظورين لدراسة هذه الظاهرة، هما: المنظور الأولى، والمنظور الإدائى. فالمنظور الأولى يهتم بالقومية الإثنية كمظهر لتراث ثقافى متواصل قائم على إحساس أولى بهوية إثنية، بينما يركز المنظور الأدائى على أن الحركات الإثنية تنشأ بوصفها استجابة أدائية للمعاملة التمييزية المتحيزة. وخلص جار إلى أن هذين العاملين يؤثران على عملية التعبئة والحشد والاستراتيجيات التى تقوم بها الجماعات الإثنية. فالشكوى من المعاملة التمييزية والمتحيزة والإحساس بالهوية الثقافية الجماعية يوفران الأسس اللازمة لحشد وتشكيل المطالب التى يحددها قادة الجماعة الإثنية. ولذلك، فإنه حينما تكون الشكاوى وهوية الجماعة ضعيفة، فلن توجد فرصة للتعبئة عند أى تهديد خارجي. ومن ناحية أخرى، فإن الارتباط بين الشكوى والإحساس القوى بالهوية الجماعية والمصلحة المشتركة يتيحان فرصة أكبر لتغذية العمل التلقائى عندما تضعف السيطرة الخارجية ([1]).

وفى نفس هذه الدراسة، قدم جيمس سكارليت تحليلا لتفسير ظاهرة الصراعات العرقية - السياسية فى القارة الأفريقية، ويرى فيه أن الصراع العرقى - السياسى فى أفريقيا السوداء يرتكز على العديد من المتغيرات، أبرزها أن الدول الأفريقية تعانى من خاصية التفتيت السكانى الشديد، وهو ما كان نتاجا للتقسيم الاستعمارى الأوروبى والتخطيط العشوائى للحدود الأفريقية فى القارة الأفريقية. وفى نفس الوقت، يتسم الصراع العرقى - السياسى بهيمنة الصفات الثقافية، حيث توجد فى القارة الأفريقية حوالى ثلاثين مجموعة من الأقليات، وحوالى ٢١ مجموعة عرقية قومية، و٨ مجموعات أصلية. أضف إلى ذلك، إن هذه الجماعات الإثنية تتركز فى مناطق جغرافية محددة، ولا تسمح لغيرهم من الجماعات بالتملك أو التوطن فيها، مما يجعل الجماعات الإثنية الأفريقية اكثر تركزا فى مناطق جغرافية مجاورة، كما تتمتع تلك الجماعات بالإحساس بالشخصية المستقلة للجماعة التى ينتمون إليها، وكان هذا الشعور قد ازداد قوة فى ظل الحقبة الاستعمارية تحت وطأة الممارسات القمعية الاستعمارية، وكان الشعور القوى بالهوية الإثنية يمثل نوعا من المقاومة للاستعمار والسعى وراء الاستقلال السياسى. وعلى الرغم من أن نسبة الحركات الانفصالية فى القارة الأفريقية تعتبر اقل بكثير من مثيلاتها فى أقاليم العالم الأخرى، إلا أن ضعف نظام الدولة فى الكثير من المناطق الأفريقية أدى إلى بروز العديد من الحركات الانفصالية، ولكن هذه الحركات ضعفت كثيرا بعد توقف الدعم الخارجى من جانب القوى الدولية الكبرى،

([1]) تيد روبرت جار، م. س. ذ.، ص.ص. ١٣٢ - ١٣٣.

واتجه العديد من تلك الجماعات الانفصالية إلى العمل على تدعيم وضعها الداخلى فى الائتلافات الحاكمة فى البلدان المعنية. وعلى هامش الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية، يمكن أيضا أن تندلع صراعات إثنية غير مرتبطة بالدولة، أى أنها تنشأ أساسا بين الجماعات الإثنية بعضها البعض، وتنجم هذه الظاهرة بفعل العدد الكبير للجماعات الإثنية والقومية والأقليات ومكائد الحكام الاستعماريين السابقين وحالة عدم الأمن التى تشعر بها الائتلافات متعددة الإثنيات وضعف الدولة الأفريقية ذاتها، مما يؤدى إلى نشوب صراعات بين الجماعات الإثنية بعيدا عن أجهزة الدولة ([1]).

٣. الاقترابات متعددة الأبعاد:

تركز هذه الاقترابات على تبنى منهجية متكاملة فى النظر إلى الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية من خلال المزج بين الاعتبارات الاستعمارية التاريخية، وبين سياسات وظروف ما بعد الاستعمار فى الدول الأفريقية. وقد اصبح هذا الاقتراب شائعا بدرجة واضحة فى الأدبيات السياسية التى تتناول الصراعات الداخلية والحروب الأهلية فى أفريقيا. وقد قدم مايكل براون تصنيفا للعوامل المسببة للصراعات الداخلية عموما، وهو تصنيف يعتبر نموذجا للاقترابات متعددة الأبعاد. وقد بدأ براون بتعريف الصراع الداخلى على أنه "النزاعات السياسية العنيفة أو التى يحتمل أن تكون عنيفة، والتى يمكن إرجاع أصولها بصفة مبدئية إلى العوامل المحلية والنظامية، والتى يحدث فيها العنف المسلح أو يكون هناك تهديد بحدوثه داخل حدود دولة واحدة". وتتمثل نماذج الحروب الأهلية فى: الصراعات العنيفة على السلطة التى يشارك فيها القادة المدنيون والعسكريون، والصراعات الإثنية المسلحة، والمحاولات الانفصالية، والتحديات التى تمارسها تنظيمات إجراميه ضد سيادة الدولة، والصراعات الأيديولوجية المسلحة، والثورات. ويمكن أن يتراوح مستوى العنف المسلح فى الصراعات الداخلية ما بين الحملات الإرهابية المنخفضة أو حروب العصابات أو الحرب الأهلية أو الإبادة الجماعية. وفى معظم الأحوال، يتمثل الفاعلون الرئيسيون فى الحكومات وجماعات المتمردين، ولكن عندما تكون هياكل الدولة ضعيفة أو غير موجودة، فإن الجماعات من مختلف الأنواع تتقاتل فيما بينها بصورة شاملة. وقد قدم مايكل براون تصنيفا نقديا للعوامل والاعتبارات التى طرحتها الأدبيات السياسية بوصفها سببا لاندلاع الصراعات الداخلية، وقسمها إلى أربعة عوامل، هى ([2]):

([1]) جيمس سكارليت، " الصراع الطائفى والتنافس على النفوذ فى أفريقيا جنوب الصحراء"، فى تيد روبرت جار، م. س. ذ.، ص.ص. ٢٢٠ - ٢٢٥.

(2) Simon E. Brown, "Introduction", in Michael E. Brown (ed.), The International Dimension of Internal Conflict (Cambridge & London: The M.I.T. Press, C.S.I.A. Studies in International Security, 1996), p.p. 14-21.

١. **العوامل الهيكلية**، وهى تتمثل فى: ضعف الدولة، ووجود اهتمامات أمنية داخلية، والجغرافيا الإثنية. ففى الدول الضعيفة، يشتد الصراع على السلطة بين السياسيين والقادة الطموحين، كما يصبح القادة المحليون اكثر استقلالية، ويمكن أن يكونوا لوردات حرب إذا سيطروا على المنشآت والمواقع العسكرية. وتصبح الجماعات الإثنية، التى تعرضت للقمع من قبل جانب من السلطات المركزية، اكثر قدرة على التعبير عن نفسها سياسيا، وربما تسعى إلى الحصول على حكم ذاتى إقليمى فى أراضيها، فى حين أن الجماعات الإثنية التى حظيت بدعم وحماية السلطات المركزية أو التى شاركت فى السلطة تجد نفسها اكثر عرضة للخطر، كما تصبح المنظمات الإجرامية أكثر قوة وخطورة، وتصبح حدود الدول أقل انضباطا. ويمكن أن تتطور فى ظل هذه الظروف مشكلات إنسانية ضخمة، مثل المجاعات والأوبئة، كما تحدث غالبا انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. أما بالنسبة للاهتمامات الأمنية الداخلية، فإنها تنشأ عندما تشعر الجماعات داخل الدول الضعيفة بأنها مضطرة إلى توفير الأمن والدفاع عن ذاتها. ولذلك، فإنه إذا كانت الدولة ضعيفة أو يتوقع لها أن تصبح ضعيفة مع مرور الوقت، فإن الحوافز لدى الجماعات الأخرى تزداد للقيام بترتيبات عسكرية مستقلة، الأمر الذى يخلق معضلة أمنية. والعامل الهيكلى الثالث يتمثل فى الجغرافيا الإثنية، حيث أن الدول التى توجد بها أقليات إثنية تعتبر اكثر احتمالا للتعرض للصراع أكثر من غيرها، وهناك أنواع معينة من الديموجرافيا الإثنية تعتبر اكثر تعقيدا، ويمكن أن تؤدى إلى نشوب حروب أهلية.

٢. **العوامل السياسية**، وهى تتمثل فى: وجود مؤسسات سياسية تمييزية، وأيديولوجيا وطنية استبعادية، ووجود سياسات ما بين الجماعات، وسياسات نخبوية. وبالنسبة لوجود مؤسسات سياسية تمييزية، يذهب الكثير من الدراسين إلى أن الصراع داخل أى دولة يتوقف على مدى قبول نوع وعدالة النظام السياسى. فمن المحتمل أن تخلق النظم السلطوية المغلقة درجة عالية من المرارة مع الوقت، خاصة إذا كان يتم الاهتمام بمصالح بعض الجماعات الإثنية، بينما يتم تجاهل مصالح الجماعات الأخرى. ويصبح الصراع الداخلى محتملا بصورة خاصة إذا كان يتم توظيف واستخدام القمع والعنف من جانب الدولة على نطاق واسع أو إذا كانت هناك عملية تحول سياسى تجرى فى هذه الدولة، بما فى ذلك التحول الديمقراطى، الذى يمكن أن تكون له آثارا سلبية على المدى القصير، رغم أنه سوف يحقق الاستقرار فى المدى البعيد. أما بالنسبة للأيديولوجيات الوطنية الاستبعادية، فإن الكثير يتوقف على طبيعة الأيديولوجيا الوطنية المتبعة فى الدولة محل الاهتمام. ففى بعض الأماكن، تعتمد المذاهب الوطنية وفكرة المواطنة على التمييز الإثنى، اكثر من اعتمادها على فكرة أن كل فرد يعيش فى الدولة يتمتع بنفس الحقوق والمزايا. ورغم أن وجود المفاهيم المدنية للوطنية لا يضمن الاستقرار بالضرورة، فإن الصراع يصبح واردا بدرجة اكبر عندما تسود المفاهيم

الإثنية للوطنية. وبالنسبة للسياسات بين الجماعات، فقد جادل الكثير من الدارسين بأن درجات العنف فى الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على آليات السياسة المحلية للعلاقات بين الجماعات، حيث تصبح احتمالات العنف اكبر بكثير إذا كانت لدى الجماعات أهداف طموحة ومشاعر قوية بالهوية واستراتيجيات مواجهة فيما بينها، وإذا كانت الأهداف غير متوافقة بين الجماعات، وإذا كانت الجماعات قوية ومصممة على أهدافها، وإذا كانت المقارنات بين الجماعات تؤدى إلى التنافس والمخاوف من الهيمنة. وأخيراء فإن بعض الدارسين أكدوا على دور السياسات النخبوية والتكتيكات التى يمارسها السياسيون الانتهازيون فى ظروف الاضطراب، حيث أن الصراع الإثنى يندلع غالبا بواسطة النخب فى أوقات الاضطراب لإبعاد المنافسين المحليين.

٣. **العوامل الاقتصادية - الاجتماعية**، وهناك ثلاثة عوامل اقتصادية واجتماعية تعتبر مصادر محتملة للصراع الداخلى، وهى المشكلات الاقتصادية، والنظم الاقتصادية التمييزية، واستغلال الصعوبات الناجمة عن التنمية الاقتصادية والتحديث. فأولا، شهدت معظم الدول مشكلات اقتصادية من نوع أو آخر، فى فترات مختلفة، ويمكن لهذه المشكلات أن تسهم فى نشوب توترات داخلية. وهناك دول تعانى دوما بصورة مزمنة من مشكلات اقتصادية. وتؤدى المشكلات الاقتصادية، من البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد، وبالذات على الأرض، إلى بروز إحباطات وتوترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراع. والحقيقة، إن الإصلاحات الاقتصادية لا تساعد على حل هذه المشكلة فى المدى القصير، حيث يمكن أن يسبب الإصلاح الاقتصادى ركودا وتدهورا وانهيارا فى الدولة، وهو ما يمكن أن يكون عاملا مقوضا بعمق للاستقرار فى الدولة. ومن ناحية أخرى، فإن النظم الاقتصادية التمييزية، سواء كان التمييز قائما على أساس طبقى أو إثنى، يمكن أن تسبب مشاعر إحباط وسخط ومرارة، مما يمكن أن يؤدى إلى العنف. والتنمية الاقتصادية لا تقدم بالضرورة حلا لهذه المشكلة، بل ربما تؤدى إلى تفاقمها، لأن النمو الاقتصادى عادة ما يفيد بعض الأفراد أو الجماعات أو الديانات أو المناطق اكثر من غيرها، كما أن الأفراد أو الجماعات التى تكون فى قمة المجتمع فى فترة بدء عملية التنمية تكون فى الأغلب فى وضع افضل للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة اكثر من غيرهم. ولذلك، فإنه حتى إذا كانت الصورة الاقتصادية الكلية للدولة، تبدو براقة وواعدة، فإن الفجوة وعدم المساواة المتزايدة يمكن أن تؤدى إلى مضاعفة التوترات داخل الدولة. وثالثا، يشير الكثير من الدارسين إلى أن التنمية الاقتصادية والتحديث يعتبرا جذور عدم الاستقرار، حيث أن هذه العملية تضغط على النظم القائمة، وترفع أيضا التوقعات السياسية والاقتصادية، ويمكن أن تزيد من الإحباط عندما لا تتحقق هذه التوقعات.

٤. **العوامل الثقافية والإدراكية**، وهناك عاملان رئيسيان فى هذا المجال، هما: التمييز الثقافى ضد الأقليات، ويشمل عدم كفاية الفرص التعليمية، وفرض قيود قانونية

وسياسية على استخدام وتدريس اللغات، وتقييد الحريات الدينية، وربما يتم هنا ممارسة سياسة للإبادة الثقافية تقوم على إذابة الأقلية من خلال برامج لتوطين أعداد كبيرة من أفراد الجماعات الإثنية الأخرى فى مناطق الأقلية المستهدفة. أما العامل الثانى، فهو يرتبط بتاريخ الجماعة ومدركاتها تجاه ذاتها وتجاه الآخرين، حيث أن الكثير من الجماعات لديها أحقاد ضد جماعات أخرى بسبب جرائم ما ارتكبت بحقها فى الماضى. وبعض هذه الأحقاد يكون لها أساس تاريخى مشروع. ومع ذلك، فمن المؤكد أن الجماعات تتجه نحو تمجيد تاريخها، مع تحقير تاريخ الآخرين.

ويرى مايكل براون أن هذه العوامل لا تحدد بدقة محفزات الصراع الداخلى أو الأدوار المختلفة للنخبة والقادة أو دور القوى الخارجية، إنما يرى أن أسباب الصراع الداخلى فى معظم الحالات تنبع من الاعتبارات الداخلية وأنشطة النخبة الحاكمة، أو من يسميهم القادة السيئين، حيث أن قرارات وأفعال النخبة تعتبر عادة العامل الحافز الذى يحول المواقف المتقلبة أو المتأزمة إلى مواجهات عنيفة داخل الدولة. أما القوى الخارجية، فإنها تعتبر أسبابا مباشرة فى الصراع الداخلى، ولكن الأعمال التى تقوم بها بعض الدول المجاورة تعتبر اكثر أهمية من تأثيرات العدوى أو الانتشار. ولذلك، يرى أن من الضرورى التركيز على ثلاثة اعتبارات، أولها مزج الظروف المسبقة مع الأسباب المباشرة فى إطار أكثر شمولا لفهم أسباب الصراع الداخلى، وثانيها المزج بين المستوى النخبوى والمستوى الشعبوى لتحليل كيفية بدء الصراعات الداخلية بصورة اكثر شمولا، وثالثها تحليل الدور الذى تلعبه التطورات الخارجية أو الأعمال الخارجية للدول المجاورة لإشعال الصراعات الداخلية ([1]).

وفى نفس هذا العمل، ذهب ستيفن جون ستدمان إلى أن الصراعات الداخلية عموما، والحروب الأهلية خصوصا، فى أفريقيا تحديدا، نبعت من الظروف طويلة المدى، وأيضا من أسباب قريبة زمنيا. فقد خلقت الموروثات الاستعمارية الكثير من الصراعات العنيفة فى أفريقيا حول توزيع الموارد فى المجتمعات الأفريقية، وحول الوصول إلى السلطة السياسية، وحول الهويات السياسية الأساسية. وقد ساعدت تلك الموروثات على خلق نمط من الدول والتشكيلات الطبقية تقوم على اعتماد القادة السياسيين الأفارقة على الدعم الخارجى لمكافأة حلفائهم الداخليين، مع تجاهل احتياجات مواطنيهم. وفى أوائل الثمانينات، اعتمد بقاء الكثير من النظم الحاكمة فى أفريقيا على الشرعية الخارجية، وليست الداخلية. وقد أدى حدثان بالغا الأهمية فى الثمانينات إلى التأثير على هذه المعادلة، وهما : انتصار أفكار السوق الحرة فى المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، وانتهاء الحرب الباردة، حيث تسبب هذان الحدثان فى تقويض مصادر الدعم الخارجى للنظم الأفريقية. وقد أثارت هذه

([1]) Ibid, p.p. 22-23.

التطورات بقوة أزمة الشرعية التى يعانى منها الكثير من الدول الأفريقية، حيث واجهت بعض النظم هجمات مسلحة من خصومها السياسيين القدامى، مع نشوب أعمال تمرد جديدة. وفى الكثير من الدول الأفريقية، قبل القادة الأفارقة إجراء انتخابات متعددة الأحزاب، بهدف العمل - للمرة الأولى - على الحصول على القبول الشعبى. أما البعض الآخر، فقد أشعل التوترات الإثنية، واتبع تكتيكات فرق تسد ضد حركات المعارضة الناشئة لتفادى إجراء أى تغيرات سياسية ([1]).

٤. اقترابات تحليل الموقف:

تركز هذه الاقترابات بالدرجة الأولى على تحليل عملية الصراع المسلح فى الحرب الأهلية ذاتها، من خلال رصد الاختلافات القائمة بين أنواع الحروب الأهلية، وطبيعة العمليات العسكرية الجارية فيها، والنتائج المختلفة المترتبة عليها. وتختلف هذه الاقترابات إلى حد كبير فى تصنيفها للحروب الأهلية، ما بين دينية وإثنية وأيديولوجية.. وغير ذلك. فعلى سبيل المثال، يرى شارل زورغيب أن الحرب الأهلية تعتبر بمثابة حرب مختلطة يتصارع فيها النظام الحاكم مع قسم من السكان، وهو يميز بين نوعين من الحروب الأهلية، هما الحرب الأهلية التقليدية والحرب الأهلية الحديثة. فالحرب الأهلية التقليدية تعتبر نزاعا داخليا ذا تأثير دولى محدود، وتنحصر دوافعها فى الاعتبارات المحلية المحضة، ويذهب شارل زورغيب إلى أن هذا النوع من الحروب الأهلية كان موجودا بدرجة أكبر خلال فترة ما قبل تشكل النظام الدولى القائم على القطبية الثنائية، أى خلال فترة ما قبل ثلاثينات القرن العشرين.

وفى هذا المفهوم التقليدى، تعتبر الحرب الأهلية نزاعا داخليا حقيقيا لا تنطبق عليه قواعد وقوانين الحرب، كما لا تنطبق على المتمردين صفة المحاربين، بل صفة المجرمين السياسيين، ويعود للحكومة الشرعية فى الدولة التى أصبحت فريسة النزاع الحق فى استعمال الوسائل القمعية التى تراها مناسبة، ويمكن لهذه الحكومة أن تمنح المتمردين عليها صفة المحاربين النظاميين والاعتراف بهم كمحاربين، مما قد يعنى بالتالى تطبيق معظم قوانين الحرب التقليدية على مثل هذا النزاع الداخلى. وفى هذا النمط من الحرب الأهلية، فإن الحرب الأهلية لا تعنى سوى الأطراف الداخلية المتنازعة، ولا ينتقل صداها إلى المجتمع الدولى إلا بطريقة غير مباشرة، ولا تتأثر الدول الأخرى بهذا النزاع، كما لا تعمد إلى تعديل نمط علاقاتها مع الحكومة الشرعية، وربما تجد الدول الأخرى أن لها مصلحة فى الاعتراف بالمتمردين أو التزام الحياد فيما بين طرفى النزاع. وربما تعتبر الحكومة أن المتمردين على سلطة الدولة، ممن بدأوا

---

(1) Stephen John Stedman, "Conflict and Conciliation in Sub-Saharan Africa", in Ibid, p. 236.

فى ممارسة الحرب الأهليـة، مجرمـون خرجـوا عـن واجـب الـولاء لدولتـهم، وتعاقبـهم الدولة فى تشريعاتها الوطنية باعتبارهم يمارسون جريمة ضد أمن الدولة. وعلـى الرغـم من أن جميع دول العالم تتحسب لاحتمالات وقوع مثل هذا التمـرد فـى قـانون العقوبـات العادى من خلال إجراءات رادعة، إلا أن الحكومات المعنية عادة مـا تجد فـى ظـروف الحروب الأهلية أن قانون العقوبات العادى ليـس كافيـا، وتضطـر فـى ظـروف الحـرب الأهلية إلى وضع تشريعات قانونية اكثر ردعا. وإذا أفلحت سلطات الدولـة فـى القضـاء الكامل على الجماعات المناوئة الخارجة عن سلطة الدولة، فإنها بعـد ذلـك تقوم بمعاقبـة المتمردين الذيـن اشـتركوا فـى الحـرب الأهليـة بموجـب القوانين الاسـتثنائية وقـانون العقوبات العادية.

أما الحـرب الأهلية الحديثة، فـهى تعتبر انعكاسـا داخليـا بسيطا للنزاعـات الدوليـة العامة، أى أنها نتاج للصراعات الدولية الكبرى. ومع ذلك، فإن هنـاك تداخلا بيـن هذيـن النوعين من الحروب الأهلية، حيث شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حروبـا أهلية ذات أبعاد داخلية محضة، مثل الحرب الأهلية النيجيريـة فـى إقليـم بيـافرا، وظلـت هذه الحروب بعيدة عن التأثيرات الدوليـة، بينمـا شـهد القـرن التاسـع عشـر فـى أوروبـا حروبا أهلية ذات أبعاد دولية. وبشكل عام، فإن هذا النمط يتسم بوجود أبعاد دولية بالغـة الوضوح على الحروب الأهلية، وينبع البعد الدولـى هنـا مـن أن القـوى الدوليـة الكـبرى تميل إلـى التدخـل فـى الحـروب الأهليـة بصـورة منظمـة، سـواء إلـى جـانب الحكومـة الشرعية للدفاع عن النظام القائم أو إلـى جـانب الفريـق المتمرد لإعطـاء نشـاطه طابعـا شرعيا تجاه الرأى العام الدولى. وعلى هذا الأساس، فـإن التدخـل الدولـى فـى الحـروب الأهليـة المعـاصرة جـاء أساسـا فـى إطـار الصراعـات الدوليـة الكبرى خـلال الحـرب البـاردة، والتى سعت خلالها كل مـن الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتى السـابق إلـى التعامل مع الصراعات الداخلية - والإقليمية - فـى مختلـف أنحـاء العـالم بوصفـها ميدانـا للصراع الدولى ([1]).

ومن ناحية أخرى، يرى روبين هايام أن الحرب الأهلية تمثـل ظـاهرة متميـزة مـن صـور الصـراع الداخلى، ويميز بينها وبين غيرها من الأشـكال الأخـرى المندرجـة فـى الإطار الأشمل للصـراع المسلح، لاسيما حـرب العصابـات والثـورة. ويركـز فـى هـذا الإطار على أن الاختلاف الرئيسى بين الحرب الأهليـة مـن ناحيـة، وحـرب العصابـات والثورة من ناحية أخرى، يتمركز فى ناحيتى التنظيـم والأهداف الموضوعـة. فـالحرب الأهلية تعتمـد مـن الناحيـة التنظيميـة والعملياتيـة علـى تطبيـق مبـادئ الحـرب النظاميـة التقليدية منذ بداية اندلاع الصراع المسلح، عـلاوة علـى أن هنـاك قـدرا عاليـا نسـبيا مـن مستوى الصراع ينبغى ألا تقل الحرب الأهلية عنه، حتـى يمكن تمييزهـا عـن الأشـكال

([1]) شارل زورغيب، م. س. ذ.، ص.ص. ٣٠ - ٥٥.

الأصغر من العنف الداخلى. أما فى حالة حرب العصابات، فإن هناك فرقا أساسيا بين المراحل الأولى والوسيطة من الصراع فى حرب العصابات وبين المرحلة النهائية منها. ففى المراحل الأولى والوسيطة من حرب العصابات، تستمد قوات المعارضة قدرتها على البقاء من صفتها البدائية البسيطة، فهى حرب إزعاج لا تحتاج إلى قوة كبيرة، وتستمد فاعليتها من ضعفها نفسه. ولذلك، تعتمد الحرب خلال هذه المراحل على أشكال مختلفة جدا من أساليب المناوشة، وبأحجام من القوات تتحدد عكسيا مع أحجام القوات المضادة. فعندما يكون الخصم متفوقا بشكل ملحوظ، يصبح على العصابات أن تعيش وتستمر من خلال تقسيم نفسها إلى مجموعات صغيرة جدا، والعكس صحيح. أما فى المرحلة النهائية لحرب العصابات، يتوجب أن تتخذ الحرب طابعا تقليديا لإلحاق الهزيمة بالقوات الحكومية، ويحدث ذلك عن طريق تبنى المعارضة لوسائل تقليدية نظامية تعتمد عليها قوات الحكومة ذاتها.

وعلى العكس من ذلك، فإن حالة الحرب الأهلية تشهد انقسام أراضى الدولة بين معسكرين يحملان عقيدتين أو أيديولوجيتين مختلفتين، ويستطيع كل منهما أن يمتلك قوات تقليدية قوية إلى حد ما. ويعنى ذلك أن الحرب الأهلية تشهد حالة من التكافؤ أو شبه التكافؤ بين الجانبين على الصعيدين المادى والمعنوى. أما فيما يتعلق بالفارق بين الثورة والحرب الأهلية، فإن هذا المنهج يركز على أن مفهوم الثورة يشير فى أحد أهم تعريفاته إلى تلك الحالة التى تتضمن تغييرا سريعا فى بنية السلطة السياسية القائمة داخل الدولة من خلال العنف، بهدف إحداث تغيير اجتماعى جذرى، وعن طريق حشد المساندة الشعبية. وعلى الرغم من أن الثورة توجه ضد الحكومات القائمة، مثلها فى ذلك مثل الحرب الأهلية، إلا أنهما يختلفان فى أن الثورة قد لا تحتاج إلى نطاق واسع من الحرب التقليدية كما هو الحال بالنسبة للحرب الأهلية، علاوة على أن الحرب الأهلية لا تستهدف بالضرورة تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع كما هو الحال مع الثورة، وإنما تستهدف الحرب الأهلية تحدى سلطات واختصاصات النظام الحاكم، على أن الحرب الأهلية والثورة يمكن أن تتماثلا فقط فى تلك الحالة التى قد تنشأ فيها الثورة من اسفل، فى صورة عمل جماهيرى، لتغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية، وكذلك لتغيير القيادة السياسية الحاكمة، مع إقدامها على تنظيم نفسها وفقا للمبادئ العسكرية التقليدية، حيث تكون الثورة هنا بمثابة صورة مصغرة من الحرب الأهلية. ولذلك، يذهب روبين هايام إلى أن الحروب الأهلية تنحصر فى صورتين رئيسيتين، هما (1):

١. **الحرب الأهلية الانفصالية**، وفيها تنشب الحرب الأهلية بين الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق معين، يسعى إما إلى الحصول على الحكم الذاتى

---

(1) Robin Hayam, Op- Cit, p. 25.

داخل الدولة أو الانفصال عنها. وفى هذا النوع، تسود حالة العنف المسلح، ويتورط المدنيون والعسكريون فى الحرب، ويتوقف العمل بالقانون، و يتسع القتال بين الأطراف المتصارعة، وتنظم القوات الانفصالية نفسها فى جيش نظامى.

٢. **الحرب الأهلية بين جماعتين من جماعات النخبة الحاكمة فى الدولة**، مع تورط العسكريين والمدنيين فى الصراع، وتدور الحرب فى هذه النوعية حول شكل وتكوين نظام الحكم. ويمكن أن تنشأ الحرب الأهلية هنا بفعل حدوث انقسام متساو بين صفوف القوات المسلحة فى الدولة، ويعتبر السبب وراء هذا الانقسام عاملا حيويا، على أن من الضرورى فى هذه الحالة أن يظل قطاعا رئيسيا من القوات المسلحة على ولائه للنظام الحاكم، حتى يمكن أن يستمر الصراع، كما يمكن أن تنشا الحرب الأهلية فى مثل هذه الحالة بفعل استبعاد قطاع من النخبة المثقفة أو الحاكمة من دائرة المشاركة السياسية، أو من دائرة الاستفادة من عملية توزيع القيم المادية والمعنوية فى المجتمع. وفى كلتا الحالتين، يمكن أن يحدث الانقسام فى أعقاب انقلاب عسكرى أو ثورة شعبية شاملة.

أما إيفان لوارد، فيرى أنه بينما أدت التجارب المريرة للحرب العالمية الثانية وتطور التكنولوجيا العسكرية والردع النووى إلى التقليل من الحروب بين الدول خلال العقود الأخيرة، فإن هناك العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى ازدياد الصراعات والحروب الأهلية فى العالم عموما، وفى العالم الثالث خصوصا. ويرى أن هذه الحروب الأهلية تعود إلى ازدياد ثورة التوقعات السياسية والاقتصادية والمعيشية من جانب المواطنين فى دول العالم الثالث، مما يؤدى إلى بروز حالة من الإحباط عندما لا تتفق أوضاعهم الفعلية مع طموحاتهم المتزايدة. ويرى لوارد أن هناك أربعة أنواع مختلفة من الحروب الأهلية على النحو التالى ([1]):

١. الحروب الأهلية التى كانت انعكاسا للحرب الباردة، والتى كان أحد أطرافها يتبنى اتجاها ماركسيا أو كان يلقى دعما سياسيا قويا من الماركسيين، بينما كان الطرف الآخر يتبنى الأفكار السياسية الغربية أو كان مدعوما من الغرب. وقد شهدت هذه الحروب تنوعا فى طبيعة المعتقدات السياسية والروابط التى تربط أطراف الصراع مع الشرق والغرب.

٢. الحروب الأهلية المرتبطة بالصراعات الأيديولوجية. وفى هذه الحروب، فإن الأطراف المتصارعة كانت تتبنى معتقدات سياسية خاصة بقوى معينة، إلا أن الأيديولوجيا لم تكن سبب الحرب الأهلية، ولكن السبب كان يتمثل فى التناقضات المتزايدة بين التوقعات السياسية والاقتصادية الجديدة وبين سلوك الحكومات المحافظة.

([1]) Evan Luard, "Civil Conflict in Modern International Relations", in Evan Luard (ed.), The International Regulation of Civil Wars (New York: New York University Press, 1972), p.p. 11-14.

٣. الحروب الأهلية "ما بعد الاستعمارية"، حيث أدى انتهاء الاستعمار إلى خلق وضع مضطرب، تعرضت فيه النظم الناشئة حديثا لتحديات من قوات معارضة، حيث برزت في أفريقيا الانقسامات الدينية والإثنية بسرعة عقب الاستقلال في كل من الكونغو وتشاد.. وغيرها.

٤. الحروب الأهلية التي برزت كشكل من أشكال الاحتجاج ضد الحكومات الديكتاتورية والقمعية، بدون خلفية أيديولوجية.

أما ديفيد كارمنت، فقد ذهب إلى أن الأبعاد الدولية تمارس تأثيرا واسعا على الحروب الأهلية الإثنية، وانتهى إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الصراعات الإثنية ذات الأبعاد الدولية، والنوع الأكثر شيوعا لهذه الصراعات هو الصراعات الإثنية ذات الطابع الوحدوي. والفاعلون الرئيسيون في هذا النوع من الصراع هم الدول. أما النوع الثاني، فهو الصراعات الانفصالية، وهي ترتبط بأوضاع الدولة ذاتها، ولكنها تمتد إلى الساحة الدولية، وتؤدي إلى نشوب صراعات دولية عبر ما تسببه من اجتذاب أطراف دولية ثالثة أو تدخل قوات إقليمية لحفظ السلام أو تدخل قوى دولية كبرى. وأخيرا، فإن النوعية الثالثة من الصراعات الإثنية تتمحور حول عملية مقاومة الاستعمار بين القوى الاستعمارية والجماعات الوطنية، وهو ما يؤدي إلى نشوب صراع بين الدول ([1]).

وعلى هذا الأساس، فإن هناك اختلافات واضحة فيما بين مناهج دراسة الحرب الأهلية. ولذلك، فإن هذه الدراسة تميل إلى الأخذ بمنهج تحليل النظم بهدف الوقوف على الخصائص العامة لظاهرة الحرب الأهلية في القارة الأفريقية، باعتبارها ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من الأزمات والمتغيرات القائمة في الدول والمجتمعات الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال. فالحرب الأهلية تمثل نتاجا للعديد من الاختلالات الكامنة في بنية الهيكل السياسي - الاجتماعي في الدول الأفريقية المعنية، كما أن هذه الحروب تعتبر دليلا على أن الدول المعنية في القارة الأفريقية لم تفلح في النهوض بالأعباء الوظيفية - المادية والمعنوية - التي أخذتها على عاتقها منذ التحرر والاستقلال، مما أدى إلى عجز النظم الحاكمة في تلك الدول عن حشد التأييد والمساندة لها من جانب المواطنين. ومن ثم، فإن أسباب الحروب الأهلية الأفريقية تكمن في التناقضات الداخلية، ولا يخلو الأمر من تأثيرات خارجية معينة أدت إلى استمرار الحروب الأهلية في العديد من الحالات، وجاءت هذه التدخلات بالدرجة الأولى في إطار رغبة القوى الخارجية في تحقيق مصالحها المختلفة من خلال استغلال الحروب الأهلية الناشبة في دول القارة الأفريقية. وعلى هذا الأساس، فإن من الممكن الإشارة إلى متغيرين رئيسيين وراء نشوء الحروب الأهلية في الدول الأفريقية، وهما:

([1]) David Carment, " The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts, Indicators, and Theory", Journal of Peace Research, (Oslo: International Peace Research Institute), Vol. 30, No. 2, 1993, p.p. 137 - 150.

١. النشأة المشوهة لنظام الدولة في القارة الأفريقية، حيث نشأت الدول الأفريقية بشكلها الحديث بصورة غير طبيعية، سواء من حيث التوقيت والحدود والتشكيلات الاجتماعية الداخلية بها. فقد جاءت هذه النشأة بالأساس فى ظروف الهيمنة الاستعمارية التى تعرضت لها معظم دول القارة الأفريقية، والتى انطوت على إعادة توزيع مشوهة للتشكيلات الاجتماعية والإثنية فى القارة الأفريقية، وجرى تأطير هذه التشكيلات داخل حدود سياسية مصطنعة كان الأساس الوحيد فى تخطيطها هو اعتبارات توزيع المستعمرات فيما بين القوى الاستعمارية الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم تراع عملية التقسيم الاستعمارى بطبيعة الحال التشكيلات الإثنية بمختلف أنواعها. وبالتالى، جرى تفتيت كيانات إثنية كثيرة فيما بين العديد من الدول الأفريقية، وباتت الدولة الواحدة تضم مزيجا متنوعا من القوميات والأعراق فى الكثير من الحالات، مما جعل الأوضاع الاجتماعية الداخلية فى العديد من الدول الأفريقية مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار الداخليين، علاوة على أن التجربة الاستعمارية ذاتها لم تتح للمجتمعات الأفريقية الفرصة لبناء دول متماسكة من خلال عملية تاريخية متكاملة على نحو ما شهدته المجتمعات الأوروبية ذاتها.

٢. السياسات العامة فى العديد من الدول الأفريقية، والتى أدت فى مرحلة ما بعد الاستقلال على الدفع فى اتجاه الحرب الأهلية، لاسيما بالنسبة لسياسات التوزيع والمشاركة السياسية فى تلك الدول. وواقع الأمر، إن هذا المتغير لا ينفصل كثيرا عن المتغير السابق، فالاختلالات التى شابت السياسات العامة فى الدول الأفريقية كانت ناتجة فى الأغلب الأعم بفعل الاعتبارات الإثنية المحضة، حيث اتسمت السياسات العامة التى اتبعتها العديد من النظم الحاكمة فى القارة الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال إلى حد كبير بالتحيز الكامل من جانب النظام لصالح الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها هذا النظام، مما يدفع الجماعات المحرومة إلى الشعور بأن هناك نوعا من التمييز الحكومى ضدها، ويتخذ هذا الشعور شكلا أكثر انفجارا مع توافر قدرات تسليحية لدى تلك الجماعات، وهو ما يؤدى تدريجيا إلى نشوب الحرب الأهلية.

وبالإضافة إلى هذين المتغيرين، فإن المتغيرات الخارجية تمارس تأثيرا على ظاهرة الحرب الأهلية فى القارة الأفريقية، ويأتى فى مقدمتها تأثير المتغيرات الخارجية، لاسيما الأدوار المختلفة التى تمارسها القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة فى نشوء واستمرار الحروب الأهلية فى دول معينة بالقارة الأفريقية. وقد بدا تأثير هذا المتغير واضحا إبان الحرب الباردة عندما عمدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق نحو تكييف كافة الصراعات الداخلية فى دول العالم الثالث فى إطار صراعهما المركزى. ومع ذلك، فإن الثابت أن المتغيرات الدولية، برغم أهميتها، لا يمكن أن تفلح أبدا فى خلق الحرب الأهلية ما لم تكن الأوضاع الداخلية فى الدول المعنية مهيأة لذلك أصلا بسبب التناقضات الداخلية.

وفى هذا الإطار، تنطلق الدراسة من أن هناك نوعين من المقومات والركائز التى تستند عليها ظاهرة الحرب الأهلية، وهما: الأيديولوجيا، والتنظيم. فالحرب الأهلية لا تندلع إلا عندما تتوافر الذرائع المباشرة التى تؤدى إلى انفجارها، ويتمثل ذلك فى بلورة أيديولوجيا متماسكة للجماعة أو الجماعات الإثنية المتصارعة، بالإضافة إلى توافر شكل تنظيمى معين للجماعات المتصارعة. والحقيقة، إن أهمية الأيديولوجيا هنا تنبع من كونها عنصرا بالغ الأهمية فى نشوء الحرب الأهلية، حيث أنها تقدم الإطار النظرى والعقيدى المحرك لمواقف الأطراف المتصارعة، وتحكم رؤيتهم للعالم الخارجى بصفة عامة، وللخصوم الآخرين فى الحرب الأهلية بصفة خاصة، كما أن الأيديولوجيا تحدد الأهداف الخاصة التى تسعى الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح، وهو ما يجعل من الأيديولوجيا عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الحرب الأهلية. أما التنظيم، فهو يعتبر ضرورة بالغة من اجل التعبير عن المصالح الجماعية وصياغة أهداف الجماعة، علاوة على أنه لا يؤخذ فى الحسبان - فى حالات الصراع الإثنى - سوى التعبير المنظم عن المصالح الجماعية من خلال تنظيم سياسى، وكذلك العمل الجماعى المتواصل والتأثير السياسى المعتمد على مجموعة واضحة من المطالب، والمعتمد أيضا على استراتيجية عمل قابلة للتحقيق من خلال المنظمات السياسية التى تمثل الجماعة، وتسعى إلى تحقيقها، ويمكن أن يتوافر هذا الهيكل التنظيمى من خلال حشد وتعبئة الجماعة فى تنظيمات إثنية أو أحزاب سياسية. ومن ثم، فإن هذين الجانبين - الأيديولوجيا والتنظيم - يمثلان الركائز المباشرة التى تؤدى إلى اندلاع الحروب الأهلية.

أما بالنسبة لتصنيف الحروب الأهلية فى أفريقيا، فإن هذه الدراسة تميل إلى الأخذ بتقسيم إجرائى محدد يقوم على أن من الممكن تصنيف جميع الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية فى إطار أربعة أنواع من الحروب الأهلية، هى:

١. حروب أهلية إثنية انفصالية، وهى الحروب الأهلية التى تتميز بالاستقطاب الإثنى الحاد، وتتسم هذه الحروب بغلبة النزعة الانفصالية، بحيث يكون الهدف الرئيسى لجماعات المعارضة الإثنية هو الانفصال وتكوين دولة جديدة.

٢. حروب أهلية إثنية غير انفصالية، وهى الحروب الأهلية التى تنشب على أسس إثنية، ولكنها لا تنطوى على مطالب أو نزعات انفصالية من جانب أى من الأطراف. ويكون الهدف الرئيسى فى هذه الحروب هو الصراع على السلطة. وتندرج اغلب الحروب الأهلية الأفريقية فى إطار هذا النوع.

٣. حروب أهلية انفصالية غير إثنية، وهى الحروب الأهلية التى يكون الهدف منها هو الانفصال عن الدولة، ولكن دون أن تكون مرتكزة على أسس إثنية، وربما يقف وراء هذه الحرب فصيل منشق عن القوات المسلحة للدولة المعنية، وقليلة جدا هذه النوعية من الحروب الأهلية.

٤. حروب أهلية غير إثنية وغير انفصالية، وهى الحروب الأهلية التى تتسم بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات فى هذه الحروب هو الاعتبارات السياسية. وتقع هذه النوعية من الحروب الأهلية فى الدول التى تتسم بتعددية ملحوظة فى الجماعات القومية أو القبلية أو الدينية فيها، بحيث لا تستطيع كل جماعة إثنية أن تمثل فصيلا مستقلا فى الحرب الأهلية.

وفى الوقت نفسه، تنطلق الدراسة من أن الحروب الأهلية فى أفريقيا تسببت فى نتائج شديدة الخطورة على الدول المعنية، وتتراوح هذه النتائج ما بين انهيار الدولة وتفاقم المشكلات الاقتصادية ووقوع انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان فى إطار الحروب الأهلية الأفريقية، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة اللاجئين، بحيث أصبحت القارة الأفريقية أكبر قارة فى العالم من حيث المعاناة من هذه المشكلة، علاوة على أن الحروب الأهلية تخلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمى التى تضرب المنطقة الجغرافية التى تقع فيها الدولة المعنية، من دون اقتصار آثارها على تلك الدولة فقط، بل إن هناك العديد من الحالات التى انتقلت فيها عدوى الحرب الأهلية من دولة معينة إلى الدول المجاورة. وفى الوقت نفسه، فإن الحروب الأهلية تتسبب فى إضعاف المكانة الدولية للقارة الأفريقية عموما، وللدول المتضررة من هذه الحروب خصوصا، لما تسببه من هروب الاستثمارات الأجنبية وعجز المجتمع الدولى عن التعامل مع هذه المشكلة، مما يؤدى إلى عزوفه عن الاهتمام بها. وأخيرا، فإنه على الرغم من أن الحروب الأهلية تؤدى إلى عدم اهتمام النظم الحاكمة بآليات الحكم الديمقراطى، وتعزز الميل نحو الحكم الفردى المستبد، إلا أن كثيرا من الحالات تثبت أن الخروج من دوامة الحرب الأهلية يصبح غير ممكن إلا من خلال الإصلاح الديمقراطى فى تلك الدول، بما يؤدى إلى تطبيق صيغة لتقاسم السلطة واستيعاب المعارضة داخل هياكل النظام السياسى وتحسين أداء النظام الحاكم فى مجالات المشاركة السياسية والتوزيع.

المبحث الثانى
الأبعاد التطبيقية لدراسة الحروب الأهلية فى أفريقيا

على الرغم من تماثل الظروف الموضوعية الدافعة نحو نشوء الحرب الأهلية فى العديد من المجتمعات الإنسانية عموما، وفى المجتمعات الأفريقية بصفة خاصة، إلا أنه يظل لكل حرب أهلية طبيعتها الذاتية المنبثقة من طبيعة التركيب الاجتماعى والهيكل الاقتصادى والتطور الحضارى لكل مجتمع على حدة. ومن ثم، تختلف أشكال الحرب الأهلية، سواء فى النمط العام المحرك لهذه الحروب أو فى مراحل التطور التى تشهدها. وتتسم ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا بشيوع العديد من عناصر التماثل، جنبا إلى جنب مع الكثير من عناصر الاختلاف. فمن حيث التماثل، تنبع جميع الحروب الأهلية فى أفريقيا، فى معظمها، من الخلفية الإثنية لتركيب المجتمعات الأفريقية فى فترة ما بعد الاستعمار. ولذلك، فإن تلك الحروب تعتبر فى معظمها حروبا إثنية، حتى وإن دخلت إلى المعادلات الصراعية بعض الدوافع الأيديولوجية، لاسيما الأيديولوجيات الاشتراكية واليمينية التى تبنتها بعض الجماعات المتصارعة فى أفريقيا، إلا أن ذلك لا يعنى أن تلك الحروب كانت أيديولوجية، وإنما كانت الأيديولوجيات المذكورة مكملة وتابعة لأيديولوجيات إثنية اكثر قوة وعمقا كانت تحرك الجماعات المتصارعة فى القارة الأفريقية.

أما عناصر الاختلاف، فإنها تنبع أيضا من الطبيعة الإثنية للحروب الأهلية فى أفريقيا. فالأيديولوجيات الإثنية اتخذت أشكالا مختلفة فى الصراعات الداخلية الأفريقية، وأدت فى بعض الحالات إلى تصاعد مطالب انفصالية قوية فى بعض الدول الأفريقية، مثل نيجيريا وزائير، بينما تمحور الصراع فى العديد من الحالات الأخرى فى مجرد الصراع على السلطة بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة الواحدة. وعلى الرغم من أن هذين النمطين موجودان فى القارة الأفريقية، إلا أن حروب الصراعات على السلطة كانت الأكثر شيوعا، علاوة على أن جميع الحروب الانفصالية انتهت بالفشل والإخفاق، ليس فقط بسبب قوة النظام الحاكم فى مواجهة الجماعة الانفصالية، ولكن أيضا لأن المجتمع الدولى والدول الأفريقية لم تبد تجاوبا كافيا مع الجماعات الانفصالية لاعتبارات عديدة، مما أدى بصورة عامة إلي هزيمة الانفصالية فى الحروب الأهلية الأفريقية. وفى نفس الوقت، اختلفت الحروب الأهلية فى مراحل التطور التى مرت بها. فبعض هذه الحروب اتخذ طابع الحرب الممتدة التى تدور رحاها على مدى عشرات السنين، بينما كان بعضها قصيرا فى المدى الزمنى.

وعلى هذا الأساس، سوف يركز هذا المبحث على تناول مختلف الجوانب المتعلقة بأشكال الحرب الأهلية فى القارة الأفريقية، بهدف الوقوف على الجوانب التاريخية والموضوعية والإجرائية التى تحكم آليات وتطورات هذه الظاهرة فى القارة الأفريقية. ولذلك، سوف يركز هذا المبحث على الجذور التاريخية للحروب الأهلية فى أفريقيا، والخصائص الأساسية للحروب الأهلية المعاصرة فى أفريقيا، ومراحل تطور الحروب الأهلية المعاصرة فى أفريقيا.

المطلب الأول
الجذور التاريخية للحروب الأهلية فى أفريقيا

على الرغم من أن ظاهرة الحرب الأهلية ترتبط أساسا بنشأة الدول الحديثة، فإن القارة الأفريقية شهدت فى فترات ما قبل الاستعمار حالات مختلفة من الحروب الأهلية، ولكن هذه الحروب اختلفت إلى حد كبير من حيث الطبيعة والأسباب والخصائص عن الحروب الأهلية التى شهدتها الكثير من دول القارة فى فترة ما بعد الاستقلال. فقد اندلعت الحروب الأهلية فى فترة ما بعد الاستقلال بفعل التناقضات الإثنية الحادة الناجمة عن عملية التكوين العشوائى للدول الأفريقية ومشكلات عدم العدالة فى سياسات التوزيع والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى أن التدخلات الخارجية لعبت دورا فى إشعال الحروب الأهلية فى أفريقيا، فى حين أن الحروب الأهلية فى أفريقيا فى فترة ما قبل الاستعمار كانت سمة مميزة للممالك والإمبراطوريات الكبرى، وارتبطت بالصراعات على السلطة داخل العائلات الحاكمة أو بالتمردات التى قام بها العبيد أو المزارعون ضد المظالم والضرائب المفروضة عليهم، ولكن بساطة الحياة فى تلك الدول والإمبراطوريات القديمة ساعدت كثيرا على التقليل من فداحة وخطورة الآثار الناجمة عن الحروب الأهلية، لأن كثيرا من تلك الحروب كانت تنتهى من خلال حرية التنقل، أى مغادرة القبيلة أو الجماعة الإثنية المعارضة للمملكة أو الإمبراطورية إلى أماكن أخرى من القارة. أضف إلى ذلك، إن المجتمعات الأكثر بساطة من حيث التكوين السياسى، أو مجتمعات "اللادولة" فى القارة الأفريقية، لم تشهد ظاهرة الحروب الأهلية أصلا بحكم بساطة تكوينها، وبحكم أن هذه المجتمعات كانت تتفكك إلى جماعات اصغر فى حالة بروز خلافات داخلية حادة فيها.

وخلال الفترة الاستعمارية، لم تشهد القارة الأفريقية حروبا أهلية واسعة بسبب شدة السيطرة الاستعمارية، وكذلك بسبب تركيز كافة الجهود الوطنية داخل الدول الأفريقية من اجل التحرر الوطنى، إلا أن هناك الكثير من الخلافات والصراعات السياسية الداخلية التى نشأت فى الدول الأفريقية خلال تلك الفترة بفعل التنافس على الترتيبات السياسية لفترة ما بعد الاستقلال فى تلك الدول، مما أدى فى بعض الحالات إلى بروز

اتجاهات انفصالية مبكرة فى بعض الدول الأفريقية. وبالتالى، فإن هذه الاختلافات أدت إلى تباين خصائص الحروب الأهلية فى أفريقيا فيما بين فترة ما قبل الاستعمار وفترة الاستعمار وفترة ما بعد الاستعمار. ولذلك، فمن الضرورى التعرف على جذور ظاهرة الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية خلال فترات ما قبل الاستقلال، باعتبارها تقدم مؤشرا هاما للمقارنة بين مراحل تطور هذه الظاهرة. ومن أجل توضيح الجذور التاريخية للحروب الأهلية الأفريقية، سوف يركز هذا المطلب الصراعات الداخلية فى أفريقيا قبل الاستعمار وخلال الحقبة الاستعمارية.

أولا :
الصراعات الداخلية فى أفريقيا قبل الاستعمار

يستلزم التعرف على طبيعة الصراعات الداخلية فى أفريقيا خلال فترة ما قبل الاستعمار الأوروبى، الوقوف أولا على أشكال الكيانات السياسية، وصولا إلى معرفة طبيعة الصراعات التى كانت قائمة داخلها. وبصفة عامة، فإن ظاهرة الصراع الداخلى فى المجتمعات الأفريقية ظلت دائما تستمد جذورها الرئيسية من بدائية وبساطة التكوين الاجتماعى والسياسى والثقافى للمجتمعات الأفريقية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن هناك الكثير من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية فى المجتمعات الأفريقية التى جعلت فكرة الصراع دائما اكثر قبولا فى المجتمعات الأفريقية، بل وتنظر إليه نظرة إيجابية بوصفه مصدرا لقيم كبرى، وباعتباره عاملا مكملا فى الحياة. ويستمد هذا القبول جذوره الأساسية من حقيقة أن أشكال التفكير الافريقى تجاه كل شئ، بما فى ذلك تجاه الصراع، تشكلت من خلال ثلاثة عوامل منفصلة، ولكنها متداخلة، أولها شيوع الثقافة الشفهية التى تعتبر المصدر الرئيسى للتفاعل الإنسانى فى المجتمعات الأفريقية، مما يمنع الأفراد من تنظيم معارفهم، ويجعلهم أسرى لما يقال لهم فقط، دون أن تكون لديهم القدرة على توسيع حدود معارفهم، الأمر الذى يسهل إقناعهم بما يراد منهم، وضمان مشاركتهم فى عملية التعبئة فى حالات الصراع. أما العامل الثانى، فيتمثل فى مفهوم الزمن غير المتمايز، الذى يعنى أن الزمن ليست له صيرورة محددة، بمعنى أن الحاضر يمكن أن يكون لحظة سماع الرواية الشفهية أو لحظة تذكرها، مما يعنى أنه ليست هناك فواصل بين الماضى والحاضر والمستقبل. وأخيرا، فإن العامل الثالث يتمثل فى القبلية التى تشكل مدركات أفراد القبيلة تجاه الآخرين والعالم ([1]).

وقد اختلفت ظاهرة الصراع الداخلى حسب اختلاف التنظيم السياسى للمجتمعات الأفريقية فى فترات ما قبل الاستعمار، بالإضافة إلى مستوى التطور الحضارى العام

([1]) Adda B. Boseman, Conflict in Africa: Concepts & Realities (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1976), p.p. 69-99,370.

لتلك المجتمعات. فقد دخلت الحضارة الإنسانية إلى أفريقيا متأخرة بدرجة ملحوظة عن باقى مناطق وقارات العالم، حيث لعبت الصحراء الكبرى دورا عازلا وفاصلا بين شمال أفريقيا وجنوبها، مما منع وصول المؤثرات الحضارية من مصر وشمال أفريقيا إلى جنوب الصحراء بكثافة. وكانت منطقة حوض النيل أولى المناطق التى شهدت نشوء تجمعات إنسانية منظمة فى القارة الأفريقية. فقد كانت مملكة اكسيوم فى الحبشة أولى الممالك التى ظهرت فى أفريقيا جنوب الصحراء منذ القرن الخامس قبل الميلاد بفعل تأثيرات الحضارة الفرعونية، والتأثيرات العربية الوافدة من جنوب شبه الجزيرة العربية، حيث كان مؤسسوها قد وفدوا أصلا من اليمن، ووصلت هذه المملكة إلى ذروة مجدها فى القرن الأول الميلادى، وظلت مستمرة حوالى ألف عام (¹). وفى باقى مناطق أفريقيا، تنوعت التجمعات والكيانات السياسية، ما بين الممالك والمدن الساحلية والقرى وجماعات الصيد والقنص والجمع.

ففى **غرب أفريقيا**، ظهرت ممالك اعتمدت اقتصاديا على السيطرة على طرق التجارة عبر الصحراء، مثل مملكة غانا (ما بين القرنين ٥ - ١١ الميلاديين)، ومملكة مالى (ما بين القرنين ١١ - ١٤ الميلاديين)، ومملكة سونغاى (ما بين القرنين ١٤ - ١٦ الميلاديين)، ولكنها انهارت تحت الضربات العسكرية لقوات مراكش (²). وقد ظهرت حول نهر النيجر وبحيرة تشاد أيضا دويلات صغيرة أقامها الهوسا منذ القرن الرابع عشر (³)، بالإضافة إلى إمبراطورية كانم بورنو التى ظهرت منذ القرن الثامن الميلادى، وشهدت عصرها الذهبى فى القرن السابع عشر عقب استكمال فتوحات الملك إدريس وإدخال إصلاحات إدارية ضخمة لتسهيل عملية إدارة إمبراطوريته الضخمة، ثم بدأت فى الاضمحلال منذ القرن السابع عشر (⁴).

وفى **شرق أفريقيا**، كانت التفاعلات البشرية بالغة الكثافة بحكم الموقع الجغرافى للساحل الشرقى للقارة الأفريقية، الذى يتميز بقربه من المناطق القارية الداخلية وقربه من البحر فى الوقت نفسه، وهو ما جذب الهجرات البشرية إليها، كما أدى ذلك إلى

---

(1) F. Anfary, "The Civilization of Aksum from the First to the Seventh Century", In G. Mokhtar (ed.), Ancient Civilizations of Africa, General History of Africa, Vol. II (Paris & California: UNESCO & Heinemann, 1981), p.p. 362-377.

(2) M. Abitbol, "The End of Songhay Empire", in B. A. Ogot (ed.), Africa from the Sixteenth to the Eighteenth Century, General History of Africa, Vol. V (Paris & California: UNESCO & Heinemann, 1992), p.p. 301-302.

(3) D. Laya, "The Hausa States", in Ibid, p.p. 454-455.

(4) B.M. Barkindo, "Kanem-Borno: The Relations with the Mediterranean Sea and other States in the Chad Basin", in Ibid, p. 511.

وجود قدر من التعقيد فى التركيب الإثنى والثقافى لتلك المنطقة، بالإضافة إلى أن الساحل كان بمثابة عامل ربط بين القارة الأفريقية والأقاليم الأخرى مثل الهند وشبه الجزيرة العربية، كما اصبح الساحل الشرقى لأفريقيا جزءا من النظام الاقتصادى للإمبراطورية الرومانية فى العصور الوسطى (1). ولذلك، شهدت هذه المنطقة انتعاشا تدريجيا منذ القرن الأول الميلادى عن طريق التجارة، كما أن الهجرات البشرية الوافدة من إندونيسيا إلى مدغشقر حملت معها محاصيل زراعية جديدة، مثل الموز، وانتشرت سريعا فى جميع أرجاء القارة. وقد استوطنت شعوب البانتو فى المناطق الداخلية، بينما احتلت الشعوب النيلية المناطق المحيطة بالبحيرات، فى حين استوطن العرب المناطق الساحلية، وأقاموا مدنا تجارية ركزت على تصدير العاج والذهب والعبيد. وفى القرن الثالث عشر الميلادى، ظهر عدد من المدن الهامة، من بينها مقديشيو وماليندى ولامى وممباسا وكيلوا وباتى وسوفالا. وقد ارتبط العرب بعلاقات مصاهرة مع الشعوب المحلية، كما طور الجانبان من خلال الاندماج المتبادل ثقافة مشتركة هى الثقافة السواحيلية، وكان حكام تلك المدن يتألفون من خليط من العرب والأفارقة، بينما كان المحكومون من البانتو، وكان الكثير منهم عبيدًا. وقد ظلت المدن الساحلية فى شرق أفريقيا مزدهرة حتى وصول البرتغاليين فى القرن السادس عشر، الذين سيطروا بعنف ووحشية على تلك المنطقة، حيث صمم البرتغاليون على ضرب المسلمين فى كل مكان هناك، وانتزاع الأرض والتجارة منهم، بل وتحويلهم إلى الديانة المسيحية (2). ومنذ القرن الرابع عشر، نشأت مملكة بين بحيرتى فيكتوريا وإدوارد، كما برزت حولها الكثير من الدويلات والمدن، وجميعها تقع فيما يعرف الآن بأوغندا، بينما قامت فى الجنوب منها، أى فى رواندا الحالية، كيانات سياسية تقوم على هيمنة أرستقراطية بدوية تعتمد على تربية الماشية منذ القرن السادس عشر.

وفى **وسط القارة**، أقامت شعوب البانتو مجتمعات زراعية صغيرة منذ القرن التاسع الميلادى فى مناطق السافانا، كما نشأت فى هذه المناطق عمليات تبادل تجارى طويلة مع الساحل الشرقى، وكان النحاس والعاج من الصادرات الرئيسية. وبحلول القرن الرابع عشر، ظهرت مملكة الكونغو التي هيمنت على مناطق تمتد ما بين الكونغو ونهر لوجي، ومن نهر كوانجو حتى الأطلنطى، وأقامت هذه المملكة نظاما سياسيا متطورا. وقد ظهر أيضا العديد من الكيانات السياسية الصغيرة فى المناطق الواقعة بين كاساى العليا وبحيرة تنجانيقا، ثم تجمعت بحلول القرن الخامس عشر فى إمبراطورية لوبا، إلا أن هذه الإمبراطورية شهدت صراعات داخلية عنيفة بسبب عدم

(1) A. M. H. Sherief, "The East African Coast and its Role in Maritime Trade", in G. Mokhtar (ed.), Op-Cit, p.p. 551-561.

(2) A.I. Salim, "East Africa: The Coast", in B.A. Ogot (ed.), Op-Cit, p. 774.

تنظيم آليـات محكمـة للحكم المركـزى، كمـا تكـررت الصراعات الداخليـة علـى ولايـة العرش، مما أدى إلى تفتت هذه الإمبراطورية إلى دويلات صغيرة. وفى القرن السـادس عشر، غادر أحـد الأمـراء الصغـار المملكـة، وأسس إمبراطوريـة لونـدا، وحققت هـذه الإمبراطورية فى بادئ الأمر انتصارات كبيرة، وكانت هذه الانتصارات عـائدة إلـى أن المجتمعات المحيطة بهذه الإمبراطورية لم تكـن قد وصلت إلـى مرحلـة الدولـة، وكـان نظامـها السياسـى مشتتا، ممـا سـهل انتصـار مقـاتلى اللونـدا عليـها ([1])، إلا أن هـذه الإمبراطورية سرعان ما تفتتت بدورها، ثم اتجـه الأمـراء إلـى إقامـة دول جديـدة، مثـل مملكة البمبا وكاسانجى وكازيمبى. وقد أصبحـت كـازيمبى الدولـة الأكـبر والأقـوى مـن بين دول اللوبا ـ لوندا، وهيمنت على المنطقة الواقعة مـا بيـن كاتنجـا الجنوبيـة وأجـزاء من زيمبابوى خلال الفترة ما بين ١٧٥٠ ـ ١٨٥٠. وفـى نفـس المنطقـة، قـامت شـعوب البـانتو الوافـدة مـن منطقـة الكونغـو بتأسـيس دولـة زيمبـابوى الكـبرى، كمـا أقـاموا إمبراطورية موينى موتابا التى كونت ثروة من استخراج الذهب والاتجار فيه.

وفى **جنوب القارة**، كانت بعض الجماعات المنتميه إلى شعوب البانتو قد تحركـت نحو الجنوب، وطردت شعوب البوشـمن، وأقـامت عـددا مـن الـدول المتوطنـة فـى تلـك المناطق، إلا أن الضغوط السكانية وضيق الأراضى أدت منذ بداية القـرن التاسـع عشـر إلى نشوب عدد من الحروب والهجرات الضخمة مـن الجنـوب إلـى وسـط القـارة. وفـى عام ١٨١٦، استطاع شاكا ملـك الزولـو تطويـر فنـون عسـكرية جديـدة، وانتصـر علـى القبائل المجاورة، مما دفع تلك القبائل إلـى الـهجرة مـن الأجـزاء الجنوبيـة الشـرقية مـن أفريقيا الجنوبية، ثم طورت فنونها القتالية مستفيدة من الزولـو، وقـامت بدورهـا بإلحـاق الهزيمة بالشعوب القاطنة فى الأماكن التى رحلوا إليها، ممـا اضطـر تلـك الشـعوب إلـى الرحيل والبحث عن أماكن أخـرى. ولذلـك، رحلـت شـعوب الندوانـدوى والنجونـى إلـى منـاطق أخـرى من القـارة، حيـث توجـهت الندوانـدوى بقيـادة زعيمـهم سـوبهوزا إلـى الشمال، عبر موزمبيق، ثم انقسموا فى منتصف القرن التاسع عشر إلـى خمس ممـالك، وقامت بغارات مكثفة على مناطق بحيرة فيكتوريـا والزامبيزى. وقد رحلـت مجموعـة أخرى بقيادة سوشانجانى نحو جنـوب موزمبيـق، حيـث كونـوا هنـاك دولـة الجـازا عـام ١٨٣٠. أما الكولولو، الذين هاجروا شمالا نحو الباروتسيلاند، فقد بـدأوا فـى القتـال مـن أجل فرض السيطرة على شعب لوزى الذى كان مقيما فـى تلـك المنطقـة. وأخـيرا، فـإن شعب النديبلى تحرك غربا خلال الفترة ما بيـن ١٨٢٤ ـ ١٨٣٤، ثـم نحـو الشـمال عـام ١٨٣٧ فى اتجاه مـا يعـر ف الآن بزيمبـابوى، حيـث أسسـوا مملكـة فـى ماتـابيلى لانـد. وبالإضافة إلى هذه الكيانات السياسية، كان هناك عددا قليلا جدا من القرى التى ظـهرت

([1]) K.M. Phiri, O.J.M. Kalinga & H.H.K. Bhila, "The Northern Zambezia Lake Malawi Region", in Ibid, p.p, 618-619.

بصورة عشوائية من جانب بعض الجماعات الصغيرة فى أنحاء متفرقة من أفريقيا، فى حين كانت هناك جماعات صغيرة تعيش على جمع المحاصيل فى أطراف المناطق الصحراوية أو المناطق الاستوائية فى حوض الكونغو.

وقد شكل النشاط الاقتصادى مصدرا أساسيا للصراع والتعاون بين الجماعات البشرية والكيانات السياسية فى القارة الأفريقية، كما كان عاملا رئيسيا فى التقدم وممارسة النفوذ. وقد تنوعت أشكال النشاط الاقتصادى الرئيسية ما بين التجارة والزراعة، حيث برزت انماطا من التجارة تتجاوز التجارة المحلية، وامتدت إلى الساحل وعبر الصحراء، ودخلت الكيانات السياسية الأفريقية فى علاقات تبادل تجارى مع بلاد العرب وفارس والهند وأوروبا، وكانت أفريقيا تصدر أساسا العبيد والعاج والتوابل. ولذلك، كانت السيطرة على التجارة غالبا ما تمثل عنصرا رئيسيا للسلطة السياسية. أما فى مجال النشاط الزراعى، فقد جرى التحول خلال فترة ما قبل ظهور مملكة اكسيوم والمدن الساحلية، من حياة الجمع والالتقاط والبداوة إلى الزراعة فى العديد من مناطق القارة الأفريقية، وذلك مع اكتشاف محاصيل جديدة واختراع أدوات وأسلحة جديدة من الحديد، وامتد هذا التغير من نيجيريا فى الغرب حتى كينيا فى الشرق. وكان الدافع لهذا التغير يتمثل أساسا فى حدوث انفجار سكانى فى القارة، وامتدت حركة الزراعة من موطنها الأصلى فى شرق نيجيريا إلى الجنوب تجاه حدود زائير وزامبيا، كما اتجهت نحو الغرب والشمال الغربى، حتى التقت بالشعوب القاطنة فى الأطراف الجنوبية والغربية، بما فى ذلك الجماعات الرعوية. ومع ذلك، فإن الزراعة الأفريقية لم تشهد تطورات جوهرية فى نمط الإنتاج، على غرار ما حدث فى أوروبا فى القرن السادس عشر، ولم تفلح المجتمعات الأفريقية فى تسخير المياه والرياح والطاقة الحيوانية للاستخدامات الإنسانية، وظل الإنتاج الزراعى والصناعى معتمدا بصورة كلية على المجهود العضلى، وتضافرت العوامل البيئية والإنسانية لمنع حدوث ثورة زراعية فى أفريقيا، وهو ما تسبب بدوره فى تقييد تطور عمليات التصنيع بها خصوصا، وتقييد تطور هذه المجتمعات عموما (1).

وفى ضوء التصنيف السابق للتجمعات السياسية الأفريقية فى فترة ما قبل الاستعمار، يمكن القول أن ظاهرة الصراع الداخلى فى تلك التجمعات اختلفت من حالة إلى أخرى. ففى بادئ الأمر، كان لكل مجموعة إثنية متمايزة حدودها المشتركة مع غيرها، وكانت العلاقات بين القبائل أشبه بالعلاقات الدولية القائمة بين كيانات سياسية مختلفة. وعندما تشكلت الممالك والإمبراطوريات فى أنحاء مختلفة من القارة الأفريقية، جرى تجميع جماعات إثنية مختلفة داخل كيانات سياسية واحدة. وعندما كانت تنشب

---

(1) Naomi Chazan, Robert Mortimer, John Ravenhill & Donald Rothchild, Op-Cit, P.P. 221-222.

الصراعات بين الجماعات الإثنية المختلفة، فإن تلك الصراعات لم تكن بالضرورة تأخذ شكل الحرب الأهلية الممتدة، لأن الصراعات كانت تفضي إما إلى استيعاب الجماعة الإثنية المهزومة أو إخضاعها لسلطة الجماعة الإثنية المنتصرة، ولم يكن التنافس الإثني قائما لأن الجماعة الإثنية المنتصرة كانت تحتل موقع الهيمنة، وكانت العلاقات بين الاثنتين خاضعة ومصنفة في إطار محدد يتمثل في دفع الإتاوات ونظام خدمة الأعمال، أي أن العلاقات داخل الكيان السياسي الناشئ عن هذا الصراع كانت محكومة بمبدأ التكامل الاقتصادي، أو التفوق والخضوع ([1]).

وفي المراحل التالية من تطور التنظيم السياسي الداخلي في الكيانات السياسية المتطورة، مثل الممالك والإمبراطوريات التي ظهرت في تلك الفترة، كان هناك نظاما معقدا للتدرج الاجتماعي يدل على مدى كثافة عمليات التبادل التاريخي، الحربية والسلمية، في القارة الأفريقية، حيث لم يكن التقسيم الاجتماعي ينحصر في معادلة بنيوية وحيدة تتصارع في ظلها طبقات محددة، مثل الأرستقراطية ضد الفلاحين أو العبيد، أو الكبار ضد الصغار، بل كانت هناك صراعات اجتماعية، كان اغلبها ناجما عن استخدام الحكام لآليات الإكراه للسيطرة على المحكومين من اجل الإنتاج أو زيادة الإنتاج. وقد ازدادت هذه الصراعات الداخلية خلال الفترة ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر بفعل التطورات الاقتصادية الداخلية وتحولات التجارة الدولية. ففي تلك الفترة، انتشرت الهياكل الإقطاعية في القارة الأفريقية، ولاسيما في إثيوبيا والبحيرات العظمى وغرب أفريقيا، كما شهدت تلك الفترة اتساع نطاق عمليات السلب والنهب، والتي تسببت في وقف النمو الاقتصادي والتكنولوجي في شرق أفريقيا، كما أدى إلى وقف التجارة بين المدن والريف داخل الكثير من الممالك والدول الأفريقية. وفي الوقت نفسه، كان الحكام والنخب الأرستقراطية الحاكمة في الممالك الأفريقية يبالغون في فرض الضرائب، مما أدى إجمالا إلى نشوب العديد من الثورات وأعمال التمرد من جانب الفلاحين ضد الأرستقراطية الحاكمة، وكذلك ضد الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على التجارة داخل تلك الدول. وقد اشتعلت الاضطرابات على نطاق واسع، ولم تكن ثورات عبيد أو أسرى، ولكنها كانت في الأغلب ثورات من جانب صغار الفلاحين، مثل ثورة تورورو في السنغال التي اشتعلت بواسطة الفقراء ممن لا يملكون الأراضي من السامبا ريمورو ضد مودول هارما بسبب الضرائب المتعسفة التي كانت مفروضة عليهم ([2]).

([1]) جان فرانسوا بايار، **سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة الأفريقية**، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث والبعثة الفرنسية للأبحاث والتعاون، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٢)، ص.ص. ٤٠ - ٤١، ١٣٥.

([2]) P. Diagne, "African Political, Economic and Social Structure During this Period (1600th - 1800th Century)", in B.A. Ogot (ed.), Op-Cit, p.p. 26,43,38-39.

ومع ذلك، فإن الصراعات الاجتماعية الحادة، الناجمة عن استخدام آليات القهر من جانب الحكام ضد المحكومين لم تكن تؤدى بالضرورة الى حروب أهلية أو صراعات داخلية، حيث أن كثيرا من هذه الصراعات كان يتم حسمه من خلال حرية التنقل التى كانت مكفولة للساخطين والرافضين، وكانت القدرة على التنقل متاحة ويسيرة للجميع نتيجة لتوافر الأراضى وبساطة التكنولوجيات الزراعية. وكانت حرية التنقل تلقى معارضة من جانب الحكام لأنها كانت تحد من نفوذهم، وتقلل أعداد الأفراد التابعين لهم، وتحد من قدرة هؤلاء الحكام على تكوين الجيوش وتوفير الأيدى العاملة فى مجالات الزراعة والحرف اليدوية اللازمة للحياة. وعلى المدى الطويل، أدت حرية التنقل الى عرقلة ظهور الدول ذات السلطة المركزية، ولكنها أفادت فى الحيلولة دون نشوب حروب أهلية داخل تلك الممالك لأنها وفرت سلاحا للمحكومين فى مواجهة عمليات الابتزاز أو المطالب المغالى فيها من جانب الحكام. وفى حالات أخرى، وقعت بعض أشكال الصراع الداخلى، أبرزها مثلا تمردات العبيد والمزارعين والحركات الانفصالية وقطاع الطرق (١). وكان ذلك أحد أهم أسباب التحولات السياسية العاصفة فى القارة الأفريقية فى فترة ما قبل الاستعمار الأوروبى. ففى الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، اضمحلت وانهارت الكثير من الدول، وحلت محلها العديد من الدويلات الصغيرة أو النظم الاقتصادية، وقامت الدويلات الجديدة فى الكثير من الحالات بتطوير نظم للحكم والإدارة، بالإضافة الى إحلال نظام طبقات اجتماعية يقوم على الأرستقراطية والجماعات العسكرية والعامة والعبيد (٢).

وفى الكيانات السياسية الأصغر حجما، مثل المدن الساحلية فى شرق أفريقيا، كان التنظيم الاجتماعى اقل تعقيدا، حيث كانت تلك المدن مؤلفة فى الأغلب من نخبة حاكمة ذات أصول عربية أو عربية - أفريقية، فى حين كان اغلب الرعية من العبيد، وكانت الصراعات الداخلية فى اغلبها نابعة من الصراعات على السلطة أو تمردات العبيد، ولكنها كانت تحل من خلال حرية التنقل أو من خلال استتباب النظام لصالح طرف معين من الأطراف المتصارعة. أما فى حالات التجمعات البشرية الصغيرة على أطراف الصحراء، فإن الصراعات لم تكن تتخذ صورة حروب أهلية، لأنه لم يكن هناك فى الأغلب كيان سياسى واحد يضم الجماعات الإثنية المتصارعة، بل كانت تعيش فى الأغلب الأعم بشكل منفصل، وتؤلف ما يشبه الكيان السياسى المستقل.

. وبالتالى، تتمثل الأشكال الأكثر أهمية للصراعات الداخلية فى المجتمعات الأفريقية فى فترة ما قبل الاستعمار فى الصراعات التى جرت داخل الممالك

---

(١) جان فرانسوا بايار، م. س. ذ.، ص.ص. ٤٠ - ٤١، ١٣٥.

(2) B.A. Ogot, "The Historical Development of African Societies 1500-1800: Conclusion", in B.A. Ogot (ed.), Op-Cit, p.p. 898-899.

والإمبراطوريات الكبرى، بسبب القمع الشديد من جانب الحكام للمزارعين أو بسبب الصراع على السلطة. وقد شهدت الصراعات الداخلية الأفريقية أشكالا مختلفة من التدخلات الأوروبية خلال فترة ما قبل الاستعمار. وكانت التدخلات الأوروبية نابعة بطبيعة الحال من الرغبة فى الحفاظ على المصالح التجارية الأوروبية، حيث كان الأوروبيون قد بدأوا فى الاحتكاك بصورة مكثفة مع أفريقيا منذ القرن السادس عشر، وكان البرتغاليون أول القوى الأوروبية التى بدأت فى الاحتكاك مع أفريقيا منذ منتصف القرن السادس عشر، ومن بعدهم وصل الفرنسيون والإنجليز والهولنديون. وكانت منطقة الساحل الغربى لأفريقيا وظهيرها القارى اكثر المناطق التى دخلت فى تفاعلات تجارية مكثفة مع القوى الأوروبية. وفى البداية، كان الأوروبيون مهتمون أساسا بالذهب، ولكن مع منتصف القرن السادس عشر اصبح العبيد اكثر أهمية لهم، كما يبدو أن الأوروبيين نظروا إلى تلك المنطقة بوصفها سوقا للمنتجات الأوروبية منذ تلك الفترة ([1]). ولذلك، تدخل الأوروبيون فى بعض الصراعات الداخلية الأفريقية، واتخذت هذه التدخلات ثلاثة أشكال محددة، هى: تصدير الأسلحة، والتدخل بالوكالة من خلال المقاتلين العبيد، والتدخل المباشر بقوات أوروبية.

وقد لعبت هذه التدخلات أدوارا هامة ليس فقط فى حسم بعض الصراعات الأفريقية لصالح أطراف معينة، ولكن أيضا فى تغيير طبيعة الصراعات ذاتها. فقد أدى دخول الأسلحة النارية إلى الصراعات الأفريقية عن طريق التجار الأوروبيين إلى إحداث ثورة حقيقية فى طبيعة الصراعات الأفريقية ذاتها، حيث كانت هذه الصراعات تعتمد قديما على الأسلحة البدائية (السيوف/ الرماح/ السهام)، كما كانت الجيوش فى معظمها قائمة على أعداد كبيرة من المتطوعين، وكانت التكتيكات العسكرية تقوم على فكرة الاصطدام. وفى أوائل القرن السابع عشر، أدخلت الدول والممالك الأفريقية الأسلحة النارية الصغيرة، التى وصلت أولا إلى المناطق الساحلية (ومنها الى الداخل) من خلال التجارة مع الأوروبيين، وهو ما لم يؤثر فقط على طبيعة الحروب الأفريقية، ولكنه اثر أيضا على الهياكل السياسية الأفريقية، حيث ساعدت هذه الأسلحة على تطوير تنظيمات سياسية اكثر مركزية، كما أدت إلى تشجيع الحكام على تكوين جيوش دائمة من الجنود المتخصصين فى بعض المناطق الأفريقية، وبالذات فى غرب أفريقيا. ومن ناحية أخرى، شهدت الصراعات الداخلية الأفريقية تدخلات خارجية أوروبية مباشرة وغير مباشرة. وقد شهد غرب أفريقيا بالذات تدخلات عديدة من الأوروبيين، ويتمثل النموذج المبكر على هذا التدخل فى التدخل الهولندى عام ١٦٨٧ فى التمرد الذى قام به أفراد العفرا ضد الحاكم الأعلى (الادا)، مما أثر سلبا على تجارة العبيد فى

([1]) M. Malawist, "The Struggle for International Trade and its Implications for Africa", in Ibid, p.p. 6,10,22.

تلك المنطقة، مما دفع الهولنديين إلى إحضار عدد كبير من الزنوج لفرض السلم، ثم تكررت هذه التدخلات بعد ذلك. وبالتالى، فإن التدخلات الأوروبية المبكرة فى الصراعات الداخلية الأفريقية اعتمدت على قوات أفريقية، وليس على الجنود الأوروبيين. وفى مراحل لاحقة، تدخل الفرنسيون بصورة مباشرة بقواتهم البحرية لدعم حملات قامت بها الوايدا. وبالإضافة إلى ما سبق، تدخلت القوات الأوروبية أيضا فى القتال الطائفى الداخلى داخل مملكة الوايدا فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، أثناء الصراع على ولاية العرش فى هذه المملكة، وجاء التدخل الأوروبى لصالح الملك اجبانجلا ضد أخيه الأكبر، إلا أن مستوى التدخل العسكرى الأوروبى فى هذا الصراع ليس واضحا بدقة، كما تدخل ٢٠٠ من الجنود الفرنسيين والإنجليز (من السفن المرابطة فى المحيط) لدعم موقف ابن الملك اجبانجلا فى صراع آخر على ولاية العرش، وقاموا بتأمين المنشآت الخاصة بالأمير هوفون ابن الملك اجبانجلا. وبالإضافة إلى هذه التدخلات المباشرة، فإن كثيرا من الأوروبيين الأفراد عملوا كمرتزقة أو مستشارين عسكريين لدى الحكام الأفارقة (١).

وكانت هذه المعادلات الصراعية واضحة فى العديد من مناطق وأقاليم القارة الأفريقية. ففى شرق أفريقيا، تعتبر أوغندا مثالا واضحا على الصراع على الهيمنة بين القبائل خلال فترة ما قبل الاستعمار، حيث يعود التكوين التاريخى لهذه الدولة الى أواخر القرن السادس عشر، حينما وفدت الى تلك المنطقة موجة من الهجرات القبلية، ونشأت فى بادئ الأمر مجموعة من الممالك الصغيرة بين بحيرتى إدوارد وتنجانيقا، ثم بدأت هذه الممالك فى القرن السادس عشر تطور نوعا من الوحدة، حيث كانت مملكة (البونيورو) هى الأقوى فى البداية، وقام محاربوها بغارات على أراضى الممالك المجاورة، ثم برزت مملكة البوجاندا فى القرن الثامن عشر، واستطاعت فرض سيطرتها بصورة تدريجية على ما حولها من القبائل والممالك (٢). ومنذ تلك الفترة، باتت قبيلة البوجاندا اكبر قبائل أوغندا، كما أن وضعها الجغرافى المتميز قد وضعها دوما فى مركز القوة السياسية والاقتصادية فى البلاد، علاوة على أن كل شبكة الطرق الداخلية والخارجية الى البلاد المجاورة تمر من بوجاندا. وبالتالى، فإن العلاقات بين القبائل والممالك المختلفة فى أوغندا كانت تتخذ صورة الهيمنة والاحتواء من جانب الطرف الأقوى للطرف المهزوم، ولم تكن الصراعات بين هذه القبائل تأخذ صورة

---

(1) Robin Law, "Warfare on the West African Slave Coast: 1650-1850", in R. Brian Ferguson & Neil L. Whitehead (eds.), War in the Tribal Zone: Expanding State and Indigenous Warfare (Santafe, New Mexico: School of American Research Press, 1992), p.p. 106-110.

(2) J.B. Webster, B.A. Ogot & J.P. Chretien, "The Great Lakes Region 1500-1800", in B.A. Ogot (ed.), Op-Cit, p.p. 799-802.

الحروب الأهلية، بل كانت اقرب الى صورة الحروب بين الدول المستقلة، واستطاع البوجاندا - بعد استكمال عملية فرض الهيمنة - أن يطوروا درجة عالية من الحكم المركزى فى تلك المنطقة قبل الاستعمار.

وفى منطقة البحيرات العظمى، نشأت انقسامات وتمايزات إثنية مزمنة بين الهوتو والتوتسى فى تلك المنطقة. فقبيلة التوتسى تعتبر من القبائل النيلية التى وفدت الى تلك المنطقة، فهى ليست من الجماعات الأصلية هناك، وجاء وصولها الى تلك المنطقة فى إطار الحركة المستمرة لعناصر من القبائل النيلية بصورة مستمرة من الأقاليم الاستوائية الى وسط أفريقيا عموما، وكان الاندفاع سلميا حينا، وحربيا فى أحيان أخرى، واستمر توزيع هذه القبائل من منطقة البحيرات الكبرى إلى المحيط الهندى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وترجح بعض الدراسات أنهم نزحوا أصلا من إثيوبيا. وكانت قبائل التوتسى عبارة عن رعاة قطعان ماشية انحدرت جنوبا على طول وادى (ريفت) فى رحلة طويلة بدأت قبل ٤٠٠ سنة، واستقروا بين السكان المحليين، الذين كانت غالبيتهم من الهوتو، فى منطقة البحيرات الكبرى، وكونوا دولتين هما: رواندا وبوروندى، بينما استقرت مجموعة أخرى من التوتسى فى شرق زائير وشمال غرب أوغندا. وقد استطاع التوتسى أن يسيطروا على الأراضى والثروة الحيوانية، وأقاموا نوعا من النظام الإقطاعى فى البلاد، مما أتاح لهم أن يسيطروا على السكان الأصليين من الهوتو، وبات التوتسى - فى هذا النظام الإقطاعى - السادة الإقطاعيين والنبلاء، بينما اصبح الهوتو مجرد فلاحين أو أقنان للأرض يعملون فى خدمة السادة، سواء فى رعى الأبقار أو زراعة الأرض.

وقد أدى استمرار هذا النظام الإقطاعى لفترة طويلة من الزمن إلى إحساس التوتسى بأنهم شعب متفوق وذكى ومتميز بحكم وضعهم الأرستقراطى، بينما احتل الهوتو المرتبة الدنيا. والحقيقة، إن هذه التطورات الاجتماعية تمت فى ظل نوع من التطور الاجتماعى السلمى، من دون حروب أو صراعات كبرى بين الهوتو والتوتسى فى رواندا وبوروندى، حيث طور الجانبان علاقة تكافل، وتبنى التوتسى لغة الهوتو ومعتقداتهم وعاداتهم، وأصبحوا جزءا من الثقافة ذاتها، كما أنهم تزاوجوا فى كثير من الحالات، إلا أن التوتسى ظلوا مسيطرين، ولم تكن هناك مناطق مقسومة بين الهوتو والتوتسى، بل عاشا معا قرون طويلة على الهضاب ذاتها، ولاسيما أن الهضاب والوديان الخصبة فى كل من رواندا وزائير محصورة بين غابات شرق زائير وسهول شرق أفريقيا. ولذلك، عاش الجانبان ضمن التجمعات ذاتها، وشعرا أن الأرض لهما معا، وأنه ليس لهما مكان آخر يذهبان إليه. ومع ذلك، ظهر الانقسام العرقى فى هاتين الدولتين بأشكال مختلفة فى فترة ما قبل الاستعمار.

وفى حالة إثيوبيا، كان تاريخ الدولة الإثيوبية عبارة عن سلسلة طويلة من الحروب والصراعات بين الجماعات الإثنية المختلفة، وجاءت النشأة مع نجاح الإمبراطور

منليك فى هزيمة جميع منافسيه وتجميع كافة السلطات فى يديه، كما أقام عاصمة جديدة هى أديس أبابا، واستطاع أن يتوسع على حساب الكيانات والشعوب الإسلامية والوثنية فى الجنوب والجنوب الشرقى. وخلال عملية التطور التاريخى لإثيوبيا، نشأت انقسامات ضخمة بين الجماعات الإثنية بسبب حركة الهجرات التى شهدتها إثيوبيا على مدى تاريخها، وتسبب ذلك فى وجود العديد من الجماعات الإثنية التى يصل عددها إلى حوالى ١٠٠ جماعة إثنية (١). وقد أدى هذا الوضع إلى شيوع حالة حادة من التداخل الإثنى بين معتنقى الإسلام والمسيحية والوثنية، مما كانت له آثاره السلبية من حيث بروز خلافات عميقة بين تلك الجماعات. وعلى هذا الأساس، تعتبر إثيوبيا نموذجا واضحا على التشرذم وعدم التجانس، بين هذا الخليط الإثنى الواسع الذى تسوده الصراعات وتعدد الثقافات وعدم الاتفاق على قيم مشتركة وتباين الأطر المرجعية، مع قوة الروابط المحلية أو الإقليمية. وقد أدت هذه الوضعية الى وصف بعض المصادر لإثيوبيا بأنها تعد "متحفا أو معرضا للجماعات الإثنية"، حيث تحتوى إثيوبيا على حوالى ١٠٠ جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة (٢).

أما فى تشاد، فإن العلاقات بين القبائل كانت تتخذ شكلا يقوم على التنوع والتعدد الشديد فى الخريطة القبلية لتلك المنطقة، ولكن دون سيطرة من جانب أى من هذه القبائل على غيرها. فمنطقة تشاد تضم مجموعة كبيرة من الشعوب والقبائل التى تتباين بين بعضها البعض من اللغة والدين والعادات والتقاليد، ويقدر عدد هذه القبائل بحوالى ١٥٠ قبيلة تتحدث حوالى ١٠٠ لهجة. وكان من هذه القبائل العنصر الزنجي والحامى والسامي، وكثيرا ما كانت تلك القبائل تتداخل مع بعضها البعض من خلال علاقات التزاوج. وخلال فترة ما قبل الاستعمار الفرنسى، شهد التاريخ التشادى صعود وانهيار أربع إمبراطوريات ساحلية، كان لكل منها مرحلة ازدهار، كانت الإمبراطورية الأولى هى (إمبراطورية كانم) التى قامت بدءا من عام ٨٠٠ الميلادى فى شرق بحيرة تشاد. أما الإمبراطورية الثانية، فهى (إمبراطورية باقرمى) التى قامت فى الجنوب الشرقى لمملكة كانم، ويعتبر دخول الإسلام إلى تلك المنطقة السبب المباشر وراء قيام هذه المملكة. أما الإمبراطورية الثالثة، فهى (إمبراطورية وداى) التى أنشئت فى القرن العاشر الميلادى، وإن كان تاريخها قد بدأ من عام ١٦١٥، وكان لهذه الإمبراطورية علاقات وثيقة مع دول نهر النيل (مصر والسودان). أما المملكة الرابعة، فقد تمثلت فى

---

(1) John Young, "Ethnicity and Power in Ethiopia", Review of African Political Economy, (London, Oxfordshire: Merlin Press & Carfax Publishing Co. for the Review of African Political Economy), No. 70, 1996, p. 532.

(٢) د. عبد السلام إبراهيم بغدادى، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، رقم ٢٣، أغسطس ١٩٩٣)، ص.ص. ٢٠٠ _ ٢١٠.

(مملكة بورنو) التى عرفت قمة ازدهارها فى القرن الرابع عشر، ثم ما لبثت أن ضعفت تدريجيا. وخلال ربع القرن الذى سبق الاحتلال الفرنسى لتشاد فى عام ١٩٠٠، ظهر على الساحة فى تشاد البطل الافريقى (رابح الزبير)، والذى كان من اصل سودانى، واستطاع غزو ممالك (باقرمى) و(بورنو)، ولكنه فشل فى قهر شعب (وددى)، واستطاع إحداث صحوة كبرى فى إقليم تشاد، وأقام عاصمة لإمبراطوريته فى مدينة (ديكوا) الواقعة حاليا فى نيجيريا، إلى أن هزمته الجيوش الفرنسية فى معركة (قوسورى) عام ١٩٠٠ (١).

وفى ليبيريا، يتألف المجتمع فى الأصل من حوالى ١٦ جماعة إثنية، لكل منها لغتها الخاصة، وأكبرها جماعات: كبيلى، وباسا، وجريبو، وجيو، ومانو، وكران. ومنذ عشرينيات القرن التاسع عشر، بدأت موجات من العبيد المحررين من الولايات المتحدة تفد الى ليبيريا، حيث وصلت أول جماعة من هذه الجماعات عام ١٨٢٢، ثم أعلن استقلال ليبيريا وإقامة نظام جمهورى فيها فى ٢٦ يوليو ١٨٤٧. وقد عانت الدولة الليبيرية منذ نشأتها من مشكلة حادة هى ثنائية المواطنة، حيث تتكون ليبيريا من عنصرين رئيسيين من المواطنين هما الليبيريون الأمريكيون الوافدون من الولايات المتحدة، والذين كانوا يشكلون النخبة الحاكمة والمسيطرة فى البلاد، ولم يكونوا يمثلون اكثر من ٣ فى المائة فقط من إجمالى السكان. والعنصر الثانى هو الأفريقيون الأصليون، والذين يعتبرون السكان الأصليين للبلاد، وكانوا يمثلون الأغلبية العظمى من السكان فى البلاد. وقد تعامل المهاجرون الأمريكيون باستعلاء وتميز مع الوطنيين. ولذلك، نشأ مجتمعان منفصلان داخل ليبيريا، الأول مجتمع الليبيريين الأصليين، ويقوم على الاكتفاء الذاتى، ويعيش حياته التقليدية وفقا للمبادئ التى أرستها نظمه القبلية النابعة من ظروف البيئة المحلية التى يعيش فيها. أما المجتمع الآخر، فهو مجتمع المهاجرين ذوى الأصول الأمريكية الذين كانوا نتاج الحضارة الغربية بمثلها وثقافتها الغريبة عن ليبيريا. وفى ظل هذا الانقسام، شاع نوع من الإحساس بالتفوق والتمايز لدى المهاجرين الليبيريين، وأنكروا كافة الحقوق على أصحاب البلاد الأصليين، واستخدموا وسائل القمع ضدهم، مما دفعهم إلى النظر إلى المهاجرين نظرة الشعوب الأفريقية الأخرى إلى المستعمر الأوروبى، وأدى ذلك إلى قيام العديد من الثورات ضد المهاجرين ذوى الأصول الأمريكية (٢).

وبالتالى، كانت الصراعات بين القبائل أو الممالك الأفريقية تأخذ فى الأغلب شكل الحروب النظامية بين ممالك أو دويلات مستقلة، فى حين أن الصراعات الداخلية كانت

---

(١) عبد الرحمن عمر الماحى، **تشاد... من الاستعمار حتى الاستقلال ١٨٩٤ - ١٩٦٠** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ص.ص. ١٣ - ٢١.

(٢) د.عباس رشدى العمارى، "ليبيريا والتطور المستقل فى أفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ٦٨، ابريل ١٩٨٢، ص.ص. ١٣٦ - ١٣٧.

تقع داخل الممالك والإمبراطوريات الكبرى فى إطار الاحتجاج الاجتماعى أو الصراع على السلطة. وفى معظم مناطق القارة الأفريقية، كانت هناك أيضا غارات وهجمات مختلفة بين مختلف الإثنيات. وكانت أفريقيا تعانى عموما من الافتقار إلى الأمان بفعل كثرة هذه الهجمات والغارات. وكان الهدف من معظم الغارات التى كانت تحدث بين الأفارقة هو الماشية والحبوب، وكان أصحاب هذه الممتلكات يتعرضون للخطر عند حمايتهم لها من المغيرين، ولم يكن هؤلاء الناس هم الهدف الأساسى للغارات، باستثناء غارات الاسترقاق التى كان الهدف منها أسر العبيد وترحيلهم إلى أسواق تجارة الرقيق فى العالم الخارجى. وفى الوقت نفسه، كانت كل قبيلة أو جماعة إثنية أشبه بوحدة سياسية مستقلة، حتى إذا كانت جزءا من كيان سياسى أوسع. وفى حالات الخلاف مع نظم الحكم، كان من الممكن جدا أن تقوم هذه الجماعة المعارضة بمغادرة مناطق إقامتها الأصلية، وتذهب للإقامة فى منطقة أخرى، فى إطار ما يمكن تسميته بـ (حق الخروج)، وهو ما كان يمنع اللجوء فى الكثير من الحالات إلى الحروب الأهلية داخل تلك الكيانات السياسية.

ثانيا :
الصراعات الداخلية فى أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية

وضع الاستعمار الأوروبى بذور الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية من خلال العديد من الآليات، وفى مقدمتها التقسيم العشوائى للأقاليم والمناطق الأفريقية وتكوين دول صناعية تشتمل على كيانات إثنية وبشرية متنافرة ومتباينة أشد التباين، كما عمل الاستعمار على تغذية التناقضات الإثنية فيما بين الجماعات المختلفة، سواء من خلال سياسة (فرق تسد) أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها وإعطائها نصيبا اكبر فى الحكم والسلطة. وقد اعتبر الاستعمار الأوروبى أفريقيا بمثابة تجميع لعدد من المقاطعات الاستوائية التى يتعين على الأوروبيين تجنيد سكانها وإدارتها لخدمة أهداف تحدد فى الخارج.

وقد اعتمدت السيطرة الاستعمارية على أن استخدام المؤسسات المحلية التقليدية القائمة يمثل وسيلة جيدة للإدارة الاستعمارية من خلال الاعتماد على السلطات المحلية كحلفاء أو وكلاء يتم من خلالهم التقدم بمطالب الحكم الأجنبى من السكان الأفارقة ([1]). وفى الوقت نفسه، تعامل الاستعمار الأوروبى مع الأفارقة وفق نظرية داروين عن

([1]) ر. ف. بيتس، "اساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها"، مراجعة أ. أ. اسيواجو، فى: أ. آدو بواهن (المشرف على المجلد)، **أفريقيا فى ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠ - ١٩٣٥**، المجلد السابع (باريس: اللجنة العلمية لتحرير تاريخ أفريقيا العام التابعة لليونسكو، ١٩٩٠)، ص. ٣١٩.

(النشوء والارتقاء)، والتي وضعت الأفارقة في أدنى درجات السلم الاجتماعي والإنساني، بينما احتل الأوروبيون البيض أعلى هذه المراتب، كما استخدم الأوروبيون الكتاب المقدس (الإنجيل) استخداما نفعيا من اجل تبرير هذه النظرية العنصرية. وفي هذا الإطار، نظر الاستعمار الأوروبي الى الزنوج بوصفهم يعانون من درجة من العقم الثقافي، ولا يصلحون لتولي شئون الحكم. وكان الأوروبيون يحتكرون السلطة السياسية والاقتصادية والتعليمية في كل مستعمرة، مع إمكانية إشراك بعض الأقليات الإثنية في المجتمع ([1]). ومن ناحية أخرى، اشتملت السياسات الاستعمارية على تشويه العلاقات الاجتماعية والسياسية بين سكان هذه الدول خلال هذه الفترة أيضا، حيث أقام الاستعمار الأوروبي كيانات سياسية تتطابق فقط مع احتياجاته، ومع مقتضيات التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر. وكانت هذه الكيانات تتضمن العديد من مقومات الصراع الداخلي، ونشبت بالفعل العديد من الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية قبل الاستقلال. ومن المهم استعراض هذه الصراعات الداخلية من اجل الوقوف على مراحل التطور المختلفة لهذه الظاهرة، باعتبارها تفسر إلى حد كبير تطور الظاهرة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وفي ظل هذا الوضع، كانت الصراعات الداخلية في القارة الأفريقية خلال فترة ما قبل الاستقلال ذات طبيعة سياسية، لأن الاستعمار الأوروبي عموما اهتم بفرض حالة من السلام والاستقرار في المستعمرات الأفريقية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للقوى الاستعمارية. ومع ذلك، فإن عمليات التقسيم العشوائي للدول الأفريقية على أيدي الاستعمار أفرزت مشكلات سياسية حادة في المستعمرات الأفريقية، أبرزها التناقضات الإثنية الحادة. وبالتالي، فإن هذه المشكلات خلقت أوضاعا قابلة للانفجار في أي لحظة، ولكنها لم تنفجر بقوة في الفترة الاستعمارية بسبب قوة ووطأة السيطرة الاستعمارية، وبدا تأثير هذه المشكلات واضحا في حركة التفاعلات السياسية في المستعمرات، لاسيما خلال الفترة التي سبقت الاستقلال مباشرة.

ولذلك، كانت الصراعات الداخلية في القارة الأفريقية خلال الحقبة الاستعمارية ناجمة عن تداعيات التقسيم الاستعماري للحدود الأفريقية، وأيضا بسبب اهتمام الاستعمار الأوروبي بتغذية التناقضات الإثنية في المستعمرات الأفريقية. ففي أوغندا، حرص الاستعمار البريطاني على تمييز قبيلة البوجاندا على باقي الجماعات الإثنية، وجرى إطلاق اسمهم على الدولة الأوغندية ككل. ووجدت الإدارة الاستعمارية البريطانية أن من الأوفق لها أن تسيطر على البلاد وتديرها انطلاقا من ارض البوجاندا، كما أعطت شعب البوجاندا مكانة وامتيازات تفوق كل القبائل الأخرى التي

([1]) أ. أ. افيغبو، "الآثار الاجتماعية للحكم الاستعماري: البنى الاجتماعية الجديدة"، في المصدر نفسه، ص.ص. ٥٠٤ - ٥٠٥.

حولها (١). فبموجب اتفاقية ١٩٠٠، أعطى البريطانيون للبوجاندا حكما ذاتيا موسعا، وحصلوا على فرص تعليمية اكبر بكثير مما كان متاحا لباقى الجماعات، وتمتعوا بنفوذ كبير فى المجالس التشريعية التى أقامها الاستعمار، كما لعبوا دور القوة شبه الاستعمارية لمصلحة بريطانيا، حيث سيطروا فى السيطرة على أجزاء هامة من البلاد، وشاركوا أيضا فى حكمها، بالإضافة إلى أن كثيرا من الإداريين الذين شاركوا فى الإدارة الاستعمارية البريطانية كانوا من البوجاندا. ولذلك، اصبح موطن البوجاندا الأفضل اقتصاديا والأحسن تعليما والأكثر تكاملا من حيث شبكة المواصلات والأكثر نفوذا من الناحية السياسية. ومع ذلك، فإن الاستعمار البريطانى حرص على نزع سلاح مملكة البوجاندا، وفرضت اتفاقية ١٩٠٠ قيودا خاصة على أنواع وأعداد الأسلحة التى يمكن لملك البوجاندا أن يحتفظ بها لأغراض الحماية، وكان البريطانيون يخشون من أن البوجاندا - وكذلك البونيورو - يمكن أن يمثلوا تهديدا عسكريا للحكم البريطانى فى حالة تركهم يمتلكون الأسلحة أو فى حالة تجنيدهم فى القوات المسلحة. ولذلك، اتجهت الإدارة الاستعمارية البريطانية نحو تجنيد أبناء القبائل الشمالية (النيلية والسودانية)، وبالذات الاتشولى، الذين كانوا اقل تنظيما من الناحية السياسية قبل الاستعمار.

وعلى هذا الأساس، أقام الاستعمار البريطانى تقسيما إثنيا للعمل فى أوغندا يقوم على إشراك أعداد كبيرة من أبناء قبائل البانتو، وبالذات البوجاندا، فى أعمال الإدارة والاقتصاد، فى مقابل تجنيد أعداد كبيرة من أبناء القبائل السودانية والنيلية فى القوات المسلحة. وبالتالى، فإن العسكريين فى أوغندا لم يكونوا من أبناء النخبة الاجتماعية أو من النخبة المتعلمة الحديثة، بل جاءوا من خلفيات اجتماعية ريفية (٢). وعلى الرغم من المزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضخمة التى تمتع بها أفراد البوجاندا خلال فترة الحكم الاستعمارى فى أوغندا، إلا أن جدلا شديدا دار طيلة فترة ما قبل الاستقلال حول وضع البوجاندا فى إطار دولة أوغندية مستقلة، حيث طالب أفراد البوجاندا بإنشاء دولة منفصلة لهم، وكان هذا المطلب نابعا من الخوف من أن يتضاءل نفوذهم بعد الاستقلال، إلا أن هذا المطلب كان محل رفض من جانب القوى السياسية والحزبية، وبالذات الحزب الديمقراطى الذى تأسس عام ١٩٥٦، ودعا إلى إقامة دولة أوغندية موحدة، ورفض بقوة طموحات شعب البوجاندا لإنشاء دولة منفصلة، وكان ذلك أيضا موقف حزب مؤتمر شعب أوغندا بقيادة د. ميلتون اوبوتى. وبعد حصول أوغندا على

---

(١) محمد عبد الفتاح إبراهيم، **أفريقية من مصب الكونغو إلى منابع النيل فى هضبة البحيرات** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، مارس ١٩٦٨)، ص.ص. ٢٦٥ - ٢٧٠.

(2) Ali A. Mazrui, "Ethnic Tensions and Political Stratification in Uganda", in Brian M. Du Toit (ed.), Ethnicity in Modern Africa (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978), p.p. 47-53.

الاستقلال عام ١٩٦٣، فاز حزب المؤتمر بأغلبية المقاعد في البرلمان، وكان متحالفا مع حزب آخر، وتشكلت حكومة ائتلافية بينهما بقيادة اوبوتي.

وفي نيجيريا، أدت عملية الدمج الاستعماري البريطاني القسري للأقاليم النيجيرية المختلفة إلى خلق تناقضات إثنية شديدة وتضخيم حجم الدولة وصعوبات في النقل والاتصال واختلاف الترتيبات السياسية والدستورية، بالإضافة إلى كافة المشكلات المرتبطة بعملية إدخال النظام الاتحادي إلى الدولة، مثل الصدامات الشخصية بين القادة النيجيريين قبل وبعد الاستقلال وغياب قوة أيديولوجية جاذبة. والحقيقة، إن أيا من هذه العوامل لم يكن كافيا لوحده لعرقلة عملية تطور وعي قومي في نيجيريا، إلا أن تزامن هذه العوامل معا هو الذي مهد الطريق أمام حدوث عدد من المحاولات الانفصالية الخطيرة في نيجيريا. ولذلك، أدت هذه الأوضاع إلى نشوء محاولات انفصالية مبكرة، كان أولها مع إقرار خطة لوجارد للدمج في عام ١٩١٤، حيث اعتبرت بعض القيادات المحلية أن هذا الدمج كان بعيدا جدا عن التطلعات الشعبية التي كانت سائدة وقتذاك، مما أدى إلى نشوء أعمال شغب للمطالبة بالانفصال في الشمال في عام ١٩١٤، إلا أن هذه المطالب لم تكن بالضرورة تعبر عن حركة شعبية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك اختلالات في التمثيل السياسي والدستوري فيما بين الأقاليم المختلفة في نيجيريا، حيث لم يكن للأقاليم الشمالية أي تمثيل في المجلس التشريعي النيجيري - الذي أنشئ في عام ١٩١٤ - حتى صدور دستور ريتشاردز في عام ١٩٤٧. ولذلك، فإن النخبة في الشمال كانت تفضل انفصال الإقليم الشمالي في المستقبل، ولكن كانت هناك أيضا بعض الآراء التي تتحفظ على فكرة الانفصال لاعتبارات اقتصادية لأن الشمال كان يحتاج إلى مخرج على البحر من اجل تسيير القدر الأكبر من تجارته الخارجية.

وفي المقابل، كانت السياسة الاستعمارية البريطانية تقوم على عدم تشجيع الاتجاهات الانفصالية في أي جزء من الأراضي النيجيرية، وتفضيل الوحدة السياسية. وفي أوائل الخمسينات، أدت الترتيبات التشريعية الجديدة والتنافس السياسي الحزبي إلى اندلاع أعمال شغب انفصالية إضافية في العديد من أنحاء نيجيريا، وهو ما سبب نوعا من الحرج لدعاة إنهاء الاستعمار والوحدة الوطنية. وقد جرى النظر إلى هذه الاتجاهات الانقسامية على أنها نتيجة لسياسة (فرق تسد) التي اتبعها الاستعمار، مما أدى إلى بروز الاتجاهات الانفصالية عام ١٩٥٠، وازدادت كثافة الصراعات بين الشمال والجنوب، عندما التقت الوفود الشمالية والجنوبية في عبدان لمراجعة دستور ريتشاردز، حيث كانت القضية الأكثر إثارة للجدل هي حصص التمثيل في السلطة التشريعية المركزية. وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر نجح في الوصول إلى ترتيبات سياسية مقبولة، إلا أن هذه الترتيبات أخفقت في إزالة شبح الانفصال من الأفق السياسي النيجيري، حيث تجددت أعمال الشغب الانفصالية في عام ١٩٥٣ بسبب الخلاف حول بعض القضايا السياسية والاقتصادية. وفي المؤتمر الذي عقد بين يناير وفبراير ١٩٥٤

بشأن الدستور النيجيرى، جرى التطرق إلى قضية ما إذا كان يتوجب إعطاء الأقاليم المختلفة الحق فى الانفصال عن الاتحاد. وقد طالبت بعض الأطراف بالاعتراف فى الدستور بالحق فى الانفصال استنادا إلى أن فرض أى شكل من أشكال الوحدة سوف يمثل نوعا من القهر، ورأت أن (حلم) إقامة نيجيريا موحدة سوف يفشل ما لم يؤخذ فى الاعتبار مبدأ حرية المشاركة، بما فى ذلك الحق فى عدم المشاركة، وشددت أيضا على مبدأ إقامة الفيدرالية على أساس التراضى بين الأفراد، إلا أن المجلس الوطنى رفض مبدأ الحق فى الانفصال، استنادا إلى أن هذا المبدأ لا يتوافق أصلا مع الفكرة الاتحادية، علاوة على أنه بمثابة دعوة إلى الفوضى، فضلا عن أن الانسحاب من الاتحاد النيجيرى خلال الفترة الانتقالية ما بين ١٩٥٤ - ١٩٥٦ سوف يمثل عملا انتحاريا. وبالتالى، فإن جملة هذه التطورات تشير إلى أن فكرة الانفصال كانت مطروحة بقوة فى حركة التفاعلات السياسية فى نيجيريا خلال فترة ما قبل الاستقلال (١).

وفى أفريقيا الوسطى، عزز الحكم الالمانى الذى بدأ فى أواخر القرن التاسع عشر، وبعده البلجيكى اعتبارا من نهاية الحرب العالمية الأولى، النظام الفئوى الإثنى بين الهوتو والتوتسى فى رواندا وبوروندى. فلم تكن الإدارات الاستعمارية تسمح إلا للتوتسى (ولو بأعداد قليلة) بمتابعة التعليم العالى واستلام مناصب فى السلطة، ولم يتخلخل هذا النظام إلا من خلال البعثات التبشيرية المسيحية التى اهتمت بتعليم الهوتو. ومع الاستقلال عام ١٩٥٦، بدأ التلويح بحكم الأغلبية يهدد سيادة التوتسى، وكان التوتسى سباقين إلى الضربة الأولى فى بوروندى، حيث قتلوا الزعماء السياسيين من الهوتو، واستولوا على أماكنهم (٢). وفى رواندا، نهض الهوتو قبل الاستقلال وقتلوا الآلاف من التوتسى عام ١٩٥٩، بينما أجبر مئات الآلاف على الفرار إلى البلدان المجاورة، ونتج عن ذلك أن حكمت بوروندى من قبل العسكريين التوتسيين الذين قتلوا الهوتو حيثما كانت تظهر منهم أية دلائل على التمرد.

أما فى تشاد، فقد تسبب الاحتلال الفرنسى لتشاد فى إعادة تشكيل الخريطة السياسية لتشاد بصورة كاملة، حيث أعلنت فرنسا فى ٥ سبتمبر ١٩٠٠ عن قيام (الإقليم العسكرى لبلاد ومحميات تشاد)، وهو يضم عرقيات مختلفة. ففى الشمال، كان هناك العرب والبربر المسلمين. وفى الجنوب، كان هناك الزنوج الوثنيون الذين كانوا وقتذاك فى طريقهم إلى التنصير على أيدى المبشرين الفرنسيين والإرساليات المسيحية. وقد عمل الاستعمار الفرنسى على إعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاقتصادية

---

(1) Tekena N. Tamuno, "Separatist Agitations in Nigeria since 1914", The Journal of Modern African Studies, Vol. 8, No. 4, 1970. p.p. 565 - 571.

(2) Rene Lemarchand, Burundi: Ethnic Conflict & Genocide (Cambridge: Woodrow Wilson Center Press & Press Syndicate of the University of Cambridge, 1994), p.p. 43-57.

والاجتماعية والدينية بصورة كاملة فى البلاد، واتبعت فرنسا سياسة تمييزية صارخة بين الشماليين المسلمين والجنوبيين المسيحيين، حيث حرص الاستعمار الفرنسى على هدم المنابع الاقتصادية فى الشمال والشمال الشرقى الذى تستوطنهما القبائل ذات الأصول العربية ـ الإسلامية، وأقامت بدلا من ذلك نشاط اقتصادى جديد لم تستفد منه سوى العناصر المتعاونة مع الاستعمار الفرنسى، بالإضافة إلى التقرب من سكان الجنوب المسيحيين، واستعانت بهم فى الكوادر الإدارية لخدمة إدارة شئون الإقليم، وكان هذا المسلك عائدا إلى أن الأغلبية العظمى من أبناء وسكان الإمبراطوريات القديمة ذات الأصول العربية اتجهت نحو مقاومة الاحتلال الفرنسى، مما دفع الفرنسيين نحو تجاهلهم واستبعادهم . وفى ظل هذا الوضع، قامت فرنسا بتشكيل نخبة إدارية متعلمة منتقاة من سكان الجنوب التشادى من العناصر التى اعتنقت الدين المسيحى، وتنتمى فى الأغلب إلى قبائل (السارا). وفى نفس الوقت، حرصت فرنسا على تبنى سياسة تعليمية من شأنها إحداث خلل فى موازين القوى الاجتماعية والثقافية، وكان ذلك عائدا إلى تنوع التركيبة الاجتماعية ـ الثقافية فى البلاد، بالإضافة إلى وجود تشاد فى منطقة حساسة للغاية على الحدود الفاصلة بين الشمال العربى المسلم فى أفريقيا وبين أفريقيا جنوب الصحراء. وقد أدت جملة هذه التطورات إلى تمكين الجنوب المسيحى فى تشاد من امتلاك اليد العليا فى الشئون السياسية والاقتصادية والتعليمية فى البلاد، مما تسبب فى حدوث المزيد من التميز للتشاديين الجنوبيين داخل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهو ما يعنى أن الاستعمار الفرنسى كان حريصا منذ البداية على خلق حالة من الانقسام الرأسى فى المجتمع التشادى بين شمال مسلم متخلف وجنوب مسيحى متقدم نسبيا ([1]).

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول أنه على الرغم من أن الحروب الأهلية لم تكن لها جذور موغلة فى القدم فى المجتمعات الأفريقية، فإن جذور هذه الحروب غرست أساسا خلال الحقبة الاستعمارية من خلال خلق الدول الأفريقية بصورة صناعية لمصلحة القوى الاستعمارية، بالإضافة إلى استغلال تلك القوى للتناقضات الإثنية فى المستعمرات الأفريقية، مما هيأ التربة الأفريقية للصراعات الداخلية الناجمة عن تلك التناقضات، علاوة على أن القوى الاستعمارية لم تبذل أى جهد لإعداد مستعمراتها الأفريقية للاستقلال، وهو ما يعتبر سلوكا طبيعيا من جانب تلك القوى التى لم يكن يعنيها على الإطلاق تنمية مستعمراتها أو إعدادها للاستقلال، لأنها ببساطة لم تتنازل طواعية عن احتلالها لتلك المستعمرات، وإنما اضطرت لذلك تحت ضغط حركات التحرر الوطنى وتحولات النظام الدولى. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الموروثات الاستعمارية والتناقضات الإثنية الداخلية فى المجتمعات الأفريقية ترافقت مع حدوث

([1]) عبد الرحمن عمر الماحى، م. س. ذ.، ص. ص. ١٣ - ٢١.

تجاوزات ضخمة فى سياسات الكثير من الحكومات الأفريقية بعد الاستقلال، لاسيما على صعيد اتباع سياسات متحيزة لصالح الجماعة أو الجماعات الإثنية التى ينتمى إليها كبار المسئولين فى تلك الدول. وبقدر ما كانت تلك السياسات المتحيزة تعبيرا عن حداثة الخبرة السياسية وعدم العدالة فى مجالى التوزيع والمشاركة السياسية فى الكثير من الدول الأفريقية، فإنها كانت أيضا انعكاسا للتناقضات الإثنية التى خلقها وغذاها الاستعمار، وهو ما كان سببا فى الكثير من الحالات لنشوب الحروب الأهلية.

المطلب الثانى
الخصائص الأساسية للحروب الأهلية المعاصرة فى أفريقيا

فى فترة ما بعد الاستقلال، باتت الحروب الأهلية فى أفريقيا تتسم بالتعقيد الشديد والتداخل بين المتغيرات العديدة الدافعة لها، فهى متعددة من حيث الأبعاد والمستويات. فتعدد الأبعاد يتمثل فى كونها ظاهرة مجتمعية شاملة تضرب جذور المجتمع الذى أصابته الحرب الأهلية بكافة مؤسساته وأنشطته، كما أن ظاهرة الحرب الأهلية متعددة المستويات من حيث أنها تبدأ من مستوى الجماعات الإثنية الكبرى وصولا إلى مستوى الأفراد العاديين فى كل جماعة على حدة.. وغير ذلك. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر نتاجا طبيعيا لظروف النشأة المشوهة للدولة الحديثة فى أفريقيا والتدخلات الخارجية فى شئون الدول الأفريقية والسياسات الإثنية المتحيزة التى تبنتها النخب الحاكمة خلال فترة ما بعد الاستقلال فى العديد من الدول الأفريقية، إلا أن هذه الظروف والمتغيرات توفر الأرضية الخصبة الملائمة لنمو وترعرع ظاهرة الحرب الأهلية. ولا تنفجر الحرب الأهلية إلا فى ظل توافر ذرائع مباشرة تدفع نحو الصدام بين الجماعات الإثنية أو الأيديولوجية المختلفة داخل المجتمع الواحد. وتتمثل هذه الذرائع المباشرة فى بلورة أيديولوجيا متماسكة للجماعة أو الجماعات الإثنية المتورطة فى الحرب الأهلية، بالإضافة إلى توفير شكل تنظيمى معين للجماعات المتصارعة، علاوة على وجود أدوار معينة تقوم بها القوى الخارجية فى الحروب الأهلية فى أفريقيا.

والواقع، إن الذرائع المشار إليها تمثل فى حد ذاتها المتغيرات العملياتية التى تتم من خلالها عملية التحويل للشكاوى والاحتجاجات الموجودة لدى جماعات معينة إلى عمل سياسى وعسكرى واضح من جانب تلك الجماعات. ولا يتبلور هذا العمل السياسى سوى من خلال أيديولوجيا متماسكة، وهى ربما تكون أيديولوجيا إثنية أو أيديولوجيا سياسية أو أيديولوجيا دينية. أضف إلى ذلك، إن هذا العمل السياسى لابد أن يتأطر من خلال هياكل تنظيمية متماسكة تنتظم من خلالها العناصر النشطة والمقاتلة من أبناء الجماعات الإثنية المشاركة فى الحرب الأهلية. وأخيرا، فإن المتغيرات الدولية تلعب دورا هاما فى تأجيج واستمرار الحروب الأهلية. وعلى الرغم من أن المتغيرات الخارجية لا يمكن أن تشعل نيران الحرب الأهلية فى مجتمع ما بصورة كاملة، إلا أن

القوى الدولية المعنية يمكن أن تلجأ إلى استغلال الانقسامات الموجودة فى الغالبية الساحقة من المجتمعات الأفريقية، لاسيما وأن هذه الانقسامات تؤدى فى العديد من الحالات إلى نشوب صراعات مسلحة حادة بين النظم الحاكمة وجماعات إثنية معينة فى العديد من الدول الأفريقية. وبالتالى، فإن المتغيرات الدولية تساعد على توليد قدر من قوة الدفع اللازمة من أجل استمرار الحرب الأهلية، وتتبدى أهمية هذا العامل فى أن النظم الحاكمة والجماعات الإثنية المناوئة لها فى العديد من الدول الأفريقية لا تمتلك القدرات المادية اللازمة لمواصلة الصراع المسلح الداخلى، وهو ما يجعلها فى حاجة إلى القوى الخارجية من اجل الحصول على السلاح، علاوة على احتياجها إلى الدعم السياسى. وهناك العديد من الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية، مثل الحرب الأهلية فى أنجولا وموزمبيق وزائير، التى كان لا يمكن لها أن تستمر من دون حصول الأطراف المتمردة على الدعم المادى الخارجى.

وعلى هذا الأساس، فإن ظاهرة الحرب الأهلية تتألف من العديد من المتغيرات والدوافع، سواء الأيديولوجية أو التنظيمية أو الدولية، وتتجلى قيمة هذه المتغيرات فى الدور الذى تلعبه من أجل إشعال العمل المسلح بين النظام الحاكم وجماعات المعارضة فى الدول المعنية، وتعتبر أعمال العنف المسلح هذه شرطا لازما لتمييز الحرب الأهلية، كصورة من صور الصراع الداخلى، عن غيرها من أعمال العنف الداخلى ذات النطاق المحدود. وفى نفس الوقت، من الضرورى أن تتوافر خاصية التنظيم السياسى والعسكرى للجماعات المشاركة فى الحرب الأهلية، استنادا إلى أن هذا التنظيم يمثل الخاصية الرئيسية اللازمة لتمييز الحرب الأهلية عن غيرها من أشكال الصراع الداخلى التى تتسم بالعشوائية وعدم التنظيم، وتختص فقط بهدف معين ومحدود، كما أن الدور الخارجى يظل محوريا لتوفير الدعم للجماعات المتصارعة. وعلى هذا الأساس، سوف يركز هذا المطلب على كل من: الأيديولوجيا، والتنظيم، والأدوار الخارجية فى الحروب الأهلية فى أفريقيا.

أولا :
الأيديولوجيا فى الحروب الأهلية الأفريقية

تعتبر الأيديولوجيا عنصرا بالغ الأهمية فى نشوء الحرب الأهلية، حيث أنها تقدم الإطار النظرى والعقيدى المحرك لمواقف الأطراف المتصارعة، وتحكم رؤيتهم للعالم الخارجى بصفة عامة، وللخصوم الآخرين فى الحرب الأهلية بصفة خاصة، كما تتبلور من خلال الأيديولوجيا الأهداف التى تسعى الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح. وبالتالى، فإن الأيديولوجيا تكاد تمثل العنصر الأكثر أهمية من بين عناصر الحرب الأهلية، ويذهب فريدريك معتوق إلى أن (لا وجود للحرب، من دون أيديولوجيا حرب). فالحرب الأهلية تقوم على ما يسميه بـ (أيديولوجيا التخاصم

النضالى). ودون هذا الشكل من التخاصم، لا يمكن للحرب الوقوف على قدميها فترة طويلة، ولا حتى الدخول إلى حالة السيولة الاجتماعية، ومنها إلى أعماق الجماعات التى تتقاتل مع بعضها البعض. وعلى الرغم من أن المصالح الاقتصادية قد تكون المحرك الحقيقى للنزاعات الأهلية، إلا أن الخلاف فى المصالح الاقتصادية لا يصبح متفجرا إلا بعد اقترانه بالخلاف الأيديولوجى (١).

وبطبيعة الحال، فإن صياغة المطالب الأيديولوجية تختلف عناصرها ما بين حالة وأخرى من حالات الحرب الأهلية، وتتخذ أيديولوجيا التخاصم النضالى أشكالا مختلفة، ولكنها تكون بالضرورة قوية فى كل حالة، كما أن المهم هو استجابتها للمطلب العام القائم لدى الجماعة المعنية، وليس لنماذج جامدة وثابتة. وبالتالى، فإن قادة الجماعات المتصارعة فى الحرب الأهلية يحاولون دائما تأسيس أيديولوجيا مثالية تقوم على ما يصفه فريدريك معتوق بـ (الفتنة الارتقائية)، ويكون ذلك بتقديم الوعود للجماهير بإحداث تغيير شامل أو بالانتصار الإثنى أو الدينى أو القبلى، وتكون هذه الوعود بمثابة الصور الجديدة اللازمة لتأسيس مشروع الحرب الأهلية من جانب قادة الحرب الأهلية لدى الجماعات الإثنية المختلفة (٢).

وفى هذا الإطار، فإن صورة العالم الجديد الذى تسعى كل جماعة إلى رسمها فى تصورها الأيديولوجى الذى تسعى إلى ترويجه فى أوساط اعضائها تكون فى الأغلب صورة تراجعية تقوم على التبشير بإمكانية استرجاع الأزمنة الذهبية الغابرة التى عاشتها هذه الجماعة فى الماضى. وفى حالات قليلة للغاية، كانت تلك الأيديولوجيا تقوم على تقديم الوعد بمستقبل مشرق اكثر رفاهية واستقرارا للجماعة الإثنية. ومن خلال عمليات الحشد والتعبئة التى تقوم بها الجماعات المتصارعة، يحل التعصب العام محل الوفاق داخل المجتمع الواحد، ويستعيد الأفراد انتماءاتهم الأولية فقط، ويصبح الانتماء القبلى أو الدينى فقط، وتسود العلاقات الإثنية، وتطغى على الحروب الأهلية خاصية (الفعل - رد الفعل)، وذلك فى إطار النزعات الانتقامية المتبادلة بين الأطراف المتصارعة، وتبدو هذه الخاصية واضحة فى عمليات التهجير والمذابح والقصف العشوائى، وتتم ممارسة هذه العمليات فى ظل تطابق دقيق بين جميع الأطراف (٣).

والحقيقة، إن من الممكن رصد أربع خصائص اتسمت بها أيديولوجيات جماعات المعارضة فى الحروب الأهلية الأفريقية، وتتمثل هذه الخصائص فى:

١. **الأيديولوجيات الاشتراكية**، حيث كان بعض قادة جماعات المعارضة يتبنون اتجاها اشتراكيا، فى إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية. ففى أوغندا، كان الاتجاه

---

(١) فريدريك معتوق، م. س. ذ.، ص. ١٢.
(٢) **المصدر السابق نفسه**، ص. ص. ١٣- ١٧.
(٣) **المصدر السابق نفسه**، ص.ص. ١٧ - ٢٣.

الأيديولوجى ليورى موسيفينى اشتراكيا، وهو ما انعكس فى مواقفه السياسية، وفى تفضيله لنظام الحزب الواحد عقب وصوله للسلطة. ومع ذلك، فإن السياسة الاقتصادية لموسيفينى عكست تراجعا ملحوظا عن الأيديولوجيا الاشتراكية، حيث تبنى سياسة للإصلاح الاقتصادى تقوم على الالتزام بتعليمات البنك الدولى، بما فى ذلك رفع الدعم وتخفيض الجهاز الحكومى (1). أما فى الكونغو الديمقراطية، فقد بدأ كابيلا الكفاح السياسى ضد نظام الحكم فى كينشاسا منذ أوائل الستينات، وكان اتجاهه ماركسيا، ولكن كابيلا تحول تدريجيا، ولم تعد مواقفه تعكس اتجاها ماركسيا، بقدر ما تعكس رؤية براجماتية واضحة (2). وبالمثل، فإن جبهة تحرير التيجراى فى إثيوبيا كانت تتبنى اتجاها اشتراكيا طيلة فترة كفاحها ضد نظام الحكم العسكرى فى إثيوبيا.

٢. **الأيديولوجيات اليمينية الموالية للغرب**، وتكاد هذه الحالة تقتصر على حركة يونيتا المعارضة فى أنجولا التى كان تبنيها للاتجاه اليمينى عائدا فى الأساس إلى رغبتها فى الحصول على الدعم الغربى والأمريكى أثناء فترة الحرب الباردة. وفى بادئ الأمر، كانت حركة يونيتا خلال فترة النشأة تقوم على الإيمان بنوع وسط من الاشتراكية الأفريقية، بل أن جوناس سافيمبى كان قد انشق عن الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) بسبب اتهامه لرئيسها هولدن روبرتو بالخضوع للولايات المتحدة (3). ومع مرور الوقت، تحولت أيديولوجيا حركة يونيتا نحو اليمين فى إطار محاربتها للنظام الماركسى الحاكم، وهو ما كان يتطابق مع موقف إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان، الذى اهتم بتقديم الدعم لهذه الحركة فى إطار محاربته للتوسع الماركسى فى العالم الثالث، أى أن تبنى حركة يونيتا للتوجه اليمينى كان توجها نفعيا بالدرجة الأولى، ولا يعكس قناعة قوية بهذا التوجه ذاته.

٣. **الأيديولوجيات الإصلاحية**، وتقوم على تبنى بعض جماعات المعارضة لمبادئ وطنية إصلاحية عامة، مثل القضاء على هيمنة جماعة إثنية معينة على السلطة فى البلاد وإقامة نظام سياسى اكثر ديمقراطية، ولكن دون أن تتخذ هذه الأفكار الإصلاحية شكلا أيديولوجيا محددا، مثل الحركات المعارضة فى كل من نيجيريا ورواندا. ففى

---

(1) Cherry Gertzel, "Uganda's Continuing Search for Peace", Current History, (Philadelphia: Current History Inc. & Events Pub. Co.), Vol. 89, No. 547, May 1990, p.p.11-12

(2) Simon Baynham, "Democratic Republic of Congo: Future Prospects for Kabila", Jane' s Intelligence Review, (London: Jane's Publications), Vol. 4, No. 7, 1997. P.12.

(3) سلوى محمد لبيب، " الاستقلال والصراع فى أنجولا "، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦، ص.ص. ١٨٨-١٨٩.

نيجيريا، كانت أيديولوجيا الجماعة الانفصالية فى بيافرا تقوم على تبنى اتجاه انفصالى، بحجة أن شعب بيافرا يتعرض للقمع من الأغلبية المسلحة، وأن هذا الشعب يمثل قومية يجب أن تتمتع بحق تقرير المصير والانفصال لبناء حكومة ونظام سياسى مستقل، كما زعمت أن الحكومة الفيدرالية تقوم بشن حرب إبادة ضد الجنس البشرى فى الإقليم الشرقى ([1]). أما فى رواندا، فقد تألفت الجبهة الوطنية الرواندية من اللاجئين التوتسى فى أوغندا وتنزانيا، وقام برنامج هذه الحركة على محاربة الفساد والمصالح الفردية وسوء إدارة النظام الحاكم، كما لم تكن تلك الجبهة ترفع أية شعارات إثنية. وحتى بعد وصولها إلى الحكم، فإن رئيس الجمهورية باستور بيزيمنجو ينتمى إلى أغلبية الهوتو، فى حين ينتمى معظم أفراد الحكومة إلى التوتسى.

٤. **غياب أيديولوجيا متماسكة**، حيث غلبت فى الكثير من الحالات المصالح الإثنية الضيقة، ودار الصراع فى إطار السيطرة على السلطة من جانب جماعات المعارضة. وقد اتسمت أغلبية الحروب الأهلية الأفريقية بغياب أيديولوجيا واضحة من جانب الأطراف المتصارعة، مثل الحروب الأهلية فى الصومال وموزمبيق وسيراليون وبوروندى وتشاد وليبيريا. ففى هذه الحالات، كان الصراع ينحصر فى محاولة السيطرة على السلطة (ليبيريا والصومال وموزمبيق وتشاد)، فى حين أن الحرب الأهلية فى بوروندى كانت عبارة عن توترات إثنية تقع بصورة متقطعة فى إطار محاولات أغلبية السكان (الهوتو) التمرد على سيطرة الأقلية (التوتسى)، بينما كانت الحرب الأهلية فى موزمبيق عبارة عن حرب بالوكالة تقوم بها حركة رينامو لصالح حكومة روديسيا (زيمبابوى لاحقا)، ثم لصالح جنوب أفريقيا، ولم تهتم الحركة بصياغة أيديولوجيا متماسكة أو حتى برنامج سياسى واضح يحدد مطالبها ([2]).

وفى الكثير من الحالات، اتخذت أيديولوجيات الجماعات المتصارعة فى الحرب الأهلية طابعا إثنيا واضحا، ولعبت الإثنية دورا هاما فى صياغة هذه الأيديولوجيات. والحقيقة، إن الإثنية لم تكن مشكلة بحد ذاتها، وإنما المشكلة تتوقف على مجموعة من العوامل التى يساعد وجودها على تفعيل دور الإثنية كمحدد أيديولوجى للجماعات المتصارعة فى الدولة، وتتمثل هذه العوامل فى: التجانس أو التنافر الإثنى، والجغرافيا الإثنية، والسياسات الإثنية. ويعنى ذلك أن عدم التجانس الإثنى يعتبر سمة غالبة فى المجتمع الدولى عموما، وفى القارة الأفريقية خصوصا، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن الدول غير المتجانسة إثنيا لابد أن تشهد صراعات داخلية أو حروبا أهلية. ويتوقف اندلاع أو عدم اندلاع حروب أهلية فى ظل التعددية الإثنية على وجود أو عدم وجود

([1]) د. عبد الملك عودة، " الحرب الأهلية فى نيجيريا"، السياسة الدولية، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧، ص.ص. ٢٠-٢٤.

([2]) Alex Vines, RENAMO : Terrorism in Mozambique (London: Centre for Southern African Studies, University of York, 1999), p.p.17 - 19.

جماعات إثنية ساخطة على الحكومة فى الدولة، فالصومال - التى تعتبر من اكثر الدول الأفريقية تجانسا من الناحية الإثنية - شهدت حربا أهلية دامية قضت تماما على هيكل الدولة، فى حين أن تنزانيا - التى تتسم بتعددية إثنية شديدة - تتمتع باستقرار نسبى منذ بداية استقلالها. ومن ناحية أخرى، فإن الجغرافيا الإثنية تلعب دورا هاما فى الصراعات الداخلية، حيث تعيش الجماعات الإثنية بصورة متداخلة فى بعض الدول، فى حين أن الأقليات الإثنية تعيش فى أقاليم منفصلة فى دول أخرى. وبالتالى، فإن الدول ذات الأنواع المختلفة من الجغرافيا الإثنية يمكن أن تشهد أنواعا مختلفة من الصراعات الداخلية. ففى الدول المتداخلة سكانيا، يصعب أن تظهر مطالب انفصالية لأن الجماعات الإثنية ليست موزعة بطريقة تسمح بذلك. وإذا ظهرت مطالب انفصالية فى هذه الدول المتداخلة سكانيا، فإن الجماعات الإثنية سوف تسعى إلى فرض سيطرتها على أهداف أو مناطق محددة فى الدولة، وربما يؤدى ذلك إلى حدوث هجمات مباشرة على المدنيين وحرب عصابات عنيفة وتطهير إثنى وعمليات إبادة جماعية. أما الدول التى تتوزع فيها الجماعات الإثنية على مناطق منفصلة، فإن الأكثر احتمالا أن تواجه مطالب انفصالية (1).

ثانيا :
تنظيم أطراف الحروب الأهلية فى أفريقيا

تعتبر التنظيم ضرورة بالغة فى الحروب الأهلية، حيث أن التنظيم السياسى والعسكرى يعتبر ضروريا لصياغة الأهداف، وللتعبير عن المصالح الجماعية. ففى حالات الصراع الإثنى، يؤخذ فى الحسبان سياسيا فقط التعبير المنظم عن المصالح من خلال تنظيم سياسى، وكذلك العمل الجماعى المتواصل والتأثير السياسى المعتمد على مجموعة واضحة من المطالب، وعلى استراتيجية عمل قابلة للتحقيق من خلال المنظمات السياسية التى تمثل وتسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة.

ويلفت تيد روبرت جار الانتباه إلى أن من الضرورى ملاحظة أن عملية صياغة المطالب المتعلقة بمصالح الجماعات الإثنية يمكن أن تكون غير يسيرة، فالمصالح الجماعية لهذه الجماعات ليست واحدة، وهناك تنوع فى المصالح الفردية والجزئية داخل كل جماعة إثنية، ويمكن افتراض وجود عدد من الأفراد المتميزين فى كل جماعة أقلية مضطهدة يفضلون قبول الوضع القائم، أو يظلون محايدين، بدلا من السعى الدؤوب نحو تغيير الوضع القائم والعلاقة القائمة بين الجماعة الإثنية والنظام الحاكم، ويكون اهتمام هذه النوعية من الأفراد بقضية الجماعة الإثنية التى ينتمون إليها اهتماما

---

(1) Simon E. Brown, Op-Cit, p.p. 15-16.

ضئيلا. ومن ناحية أخرى، توجد لبعض الأفراد فى الجماعات الإثنية مصالح متميزة، خاصة أولئك الذين تم استيعابهم أو يقومون بأدوار وسيطة مع الجماعات المسيطرة، بما يجعل لهم امتيازات لابد من حمايتها، كما توجد فصائل لها مصالح محلية يتعين تعزيزها. أضف إلى ذلك، إن الجماعة أو الجماعات الإثنية المختلفة ربما تسعى خلال هذه المرحلة نحو استكمال الشكل التنظيمى لها، بحيث يمكنها إيجاد شكل سياسى يقوم بوظيفة التعبير المنظم عن مصالح الجماعة الإثنية، وأيضا وظيفة العمل الجماعى المتواصل والتأثير السياسى المنبثق من المطالب ([1]).

ومن ناحية أخرى، تختلف عملية التعبئة الإثنية حسب طبيعة الحرب الأهلية الجارية بين الأطراف المتصارعة داخل الدولة. ويقدم حاييم كوفمان مقارنة هامة للغاية لعملية التعبئة الإثنية فيما بين الصراعات الإثنية والأيديولوجية. ففى حالة الصراعات الأيديولوجية، تكون عملية التعبئة هى جوهر الصراع ذاته، استنادا إلى أن الحرب الأهلية فى هذه الحالة تكون بمثابة منافسة بين الحكومة والمعارضة أو بين الجماعات المتصارعة على ولاءات الأفراد، وتتمثل الخصائص الهامة لهذه الصراعات فى أن الولاءات الأيديولوجية تعتبر قابلة للتغيير، ومن الصعب تقييمها، ويتعرض نفس السكان لنفس محاولات التعبئة من قبل الجانبين المتصارعين. ونتيجة لذلك، فإن الاستحواذ على قلوب وعقول هؤلاء السكان يعتبر مسألة ممكنة وضرورية لتحقيق الانتصار، والأدوات الأكثر أهمية فى هذا الشأن تتمثل فى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات القائمة مثل الفقر وعدم المساواة والفساد وغياب الأمن المادى. وفى نفس الوقت، تعتبر مسألة الوصول إلى السكان أمرا هاما أيضا، سواء لتيسير عملية التجنيد وتنفيذ وعود الإصلاح أو لتوجيه الاقتصاد لتحقيق تلك المهام. وعلى أية حال، فإن السيطرة على السكان لا يمكن ضمانها بدون السيطرة على الأراضى. وغالبا لا تكون النجاحات العسكرية حاسمة طالما لم يجر تدمير قاعدة المساندة السياسية للخصم ([2]).

أما فى حالة الحروب الإثنية، فإن عملية التعبئة تعتبر أقل تعقيدا بكثير وأكثر تحديدا. ففى هذه النوعية من الحروب تكون ولاءات الأفراد جامدة، ولكن تكون قاعدة التعبئة المتاحة لكل طرف محددة حسب عدد أفراد الجماعة فى الأراضى التى يسيطر عليها التنظيم الإثنى. ولذلك، تكون الصراعات الإثنية عبارة عن صراعات عسكرية يتوقف النصر فيها على السيطرة على الأراضى المتنازع عليها، وليس على محاولة اجتذاب أفراد الجماعة الأخرى. وفى نفس الوقت، لا يلعب التنافس على الولاءات الفردية دورا هاما فى الحروب الإثنية، لأن الهوية الإثنية تعتبر ثابتة بحكم المولد.

([1]) تيد روبرت جار، م. س. ذ.، ص.ص. ٩٢ - ٩٣.

(2) Chaim Kaufmann, Op-Cit, p.p. 20-21.

وعلى الرغم من أنه ليس من الضرورى أن يتحول كل فرد من الأفراد الذين تمت تعبئتهم إلى مقاتل نشط فى صفوف جماعته، إلا أن من الصعب للغاية أن يتحول أى فرد للقتال فى صفوف جماعة إثنية منافسة. وبينما تكون الهوية الأيديولوجية متقلبة نسبيا، كما ترتبط بالمعتقدات أو السلوك السياسى، فإن الهوية الإثنية، تعتبر الأكثر حدة على الإطلاق طالما أنها تعتمد على اللغة والثقافة والدين، وهى ثوابت يصعب تغييرها، لاسيما فيما يتعلق برابطة الدم التى لا يستطيع أى فرد تغييرها (1).

ومع تطور الصراع، تزداد حدة المشاعر الإثنية فيما بين الأطراف المتصارعة. وعندما تتصاعد الصراعات الإثنية، فإن السكان يبلورون صورا ذهنية عن العدو المتمثل فى الجماعة الأخرى، سواء من خلال الجهود المتعمدة التى تبذلها النخب لخلق مثل هذه الصور أو من خلال زيادة التهديدات الحقيقية. وبمجرد أن يصل الصراع إلى مستوى العنف واسع النطاق، فإن كل طرف يرسم صورا سلبية عن الجماعة الإثنية الأخرى. وفى نفس الوقت، فإن الحرب الإثنية تضيق أيضا من نطاق الاختيار فيما بين الهويات الفردية، حتى بالنسبة لأولئك الذين يعطون قيمة ضئيلة للهوية الإثنية، والذين يتعرضون لضغوط بشأن التعبئة الإثنية لسببين رئيسيين، أولهما أن المتطرفين داخل الجماعة يمكن أن يفرضوا عقوبات على أولئك الذين لا يشاركون فى القضية، وثانيهما أن الهوية غالبا ما تفرض من جانب الجماعة المنافسة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن الوعى بالهوية القومية والإثنية لدى أبناء الأوروموا كان قد تنامى تحت وطأة السياسة القمعية التى قامت بها السلطات الإثيوبية التى سيطر عليها الأمهرة، حيث فرضت على الاوروموا العزلة، وتعاملت معهم بوحشية وقسوة بالغة، الأمر الذى دفعهم إلى الاعتقاد بان تلك الوحشية كانت عائدة فقط إلى مجرد كونهم أوروموا (2).

ومن ثم، فإن التناقضات فيما بين الخيارات المتاحة يجعل الصراع مستمرا، وتختفى مسألة الخيار بين الهويات من خلال الخوف من المذابح الجماعية. ذلك أن كل جماعة تستخدم الدعاوى الإثنية المتطرفة لاستكمال عملية التعبئة بين أفراد الجماعة، وتقوم فى هذا الإطار ببلورة صور عن الجماعة المعادية بوصفها تهديدا لوجودها. وهناك أيضا المذابح الجماعية التى يتعرض لها المدنيون، وترمى هذه المذابح إلى إقناع أفراد الجماعة المستهدفة بأن الدفاع عن الجماعة يعتبر الخيار الوحيد أمامهم. ولذلك، تكون عملية فرز الهويات فى الحروب الإثنية مسألة اكثر سهولة من الحال فى الصراعات الأيديولوجية. وحتى إذا ظل بعض الأفراد من كلا الجماعتين خارج نطاق عملية التعبئة، فإن أحدا منهم لا يمكنه أن يقدم الدعم للجماعة الأخرى (3).

---

(1) Ibid, p.p. 22-25.

(2) P.T.W. Baxter, "The Creation and Constitution of Oromo Nationality", in Katsuyoshi Fukui & John Markakis, Op-Cit, p. 170.

(3) Chaim Kaufmann, Op-Cit, p. 22.

ومع ذلك، فإن على الرغم من أن كل طرف يمكنه فقط تجنيد أفراد جماعته الإثنية، وفى الأراضى التى تسيطر عليها جماعة صديقة، فإن الدافع للسيطرة على المناطق التى يقطنها أفراد جماعة إثنية مشتركة يعتبر قويا، سواء بهدف تطهير الأراضى التى تسيطر عليها جماعة صديقة من أفراد الجماعات المعادية من خلال إعادة التوطين فى معسكرات الاعتقال أو الطرد أو المذابح. وتعتبر الاستراتيجية العسكرية فى الحروب الإثنية مختلفة عن تلك المستخدمة فى الصراعات الأيديولوجية، حيث يكون المقاتلون فى المعارك الإثنية أقل قدرة على تفادى المعارك غير المرغوب فيها. وتعتبر العمليات العسكرية مسألة حاسمة فى الحروب الإثنية، ذلك أن محدودية قاعدة التعبئة المتاحة لكل طرف بفعل محدودية أفراد المجتمع الموجود فى الأراضى الخاضعة للسيطرة، تجعل من إخضاع المراكز السكانية للخصم بمثابة عامل حيوى لحرمانه من قاعدته البشرية، والعكس صحيح، كما أن السيطرة العسكرية على الإقليم المتنازع عليه تعتبر مؤشرا على الانتصار الكامل ([1]).

وعقب اندلاع الحرب الأهلية، فإن الحرب تتخذ شكل المواجهات العسكرية المباشرة. وتقيم الأطراف المتصارعة أجهزة عسكرية، وعادة ما يقودها ضباط وعسكريون سابقون فى الجيش الوطنى. وتقوم هذه المليشيات بتجنيد المتطوعين المحليين، وتنظم الدعم اللوجستى فى القرى، وتعزز قوتها فى الصراع من خلال استيراد الأسلحة والمرتزقة من الخارج. وتطبق هذه الحركات حرب العصابات. وعندما تكون المواجهات العسكرية طويلة وممتدة، مثلما هو الحال فى العديد من الحروب الأهلية الأفريقية، فإن جماعات المعارضة تستخدم تكتيكات الحرب الشعبية المستمدة من تجارب الصين وأمريكا اللاتينية، إلا أن التوازن العسكرى نادرا ما يكون فى صالح جماعات المعارضة، كما تقوم السلطات الحكومية بدورها بتقوية قدراتها العسكرية ([2]).

أما فيما يتعلق بالأشكال التنظيمية للحروب الأهلية الأفريقية، فإن الملاحظ أنه ليست هناك خصائص واحدة متكررة بصورة دقيقة، وإنما يسود نمط عام فى عملية تنظيم الجماعات المتصارعة. وتتمثل الخصائص العامة للجوانب التنظيمية فى الحروب الأهلية الأفريقية فى:

١. إن تنظيم الجماعات والجبهات المشاركة فى الحرب الأهلية يتسم عادة بالتماسك في البداية، وتنشأ هذه الجماعات إما فى إطار مقاومة نظم الحكم القائم أو فى إطار مناهضة الاستعمار. وعادة ما تنقسم هذه الجماعات بعد ذلك على أسس مناطقية

([1]) Ibid, p.p. 22-23.

([2]) Naomi Chazan, Robert Mortimer, John Ravenhill & Donald Rothchild, Politics and Society in Contemporary Africa (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1988), p.p. 193-194.

بسبب اختلاف المطالب بين إقليم أو آخر داخل الدولة، أو بسبب المنافسة الشخصية بين قادة الحرب الأهلية، أو بسبب التباين فى الرؤى السياسية. ولذلك، فإن الانقسام بين جماعات المقاومة يكون انعكاسا لواقع تعددى قائم فيما بين الجماعات المتصارعة، إلا أن هذه الجماعات تسعى مع ذلك إلى الحفاظ على قدر من التنسيق والتعاون فيما بينها لمواجهة قوات نظام الحكم القائم، وتفاديا للاقتتال بين بعضها البعض.

٢. إن التعدد فى الجماعات المشاركة فى الحرب الأهلية يمثل انعكاسا للتعدد الإثنى فى الدولة، حيث تنشأ الجماعات والجبهات تعبيرا عن جماعات إثنية محددة، وربما تبرز اكثر من جماعة أو جبهة تعبيرا عن جماعة إثنية واحدة. وتلتف هذه الجماعات حول قادة إثنيين محددين، ويرتبط حجم الجماعة وعدد أعضائها بشعبية هؤلاء القادة ومصادر التمويل المتاحة لهم، وربما يكون حجم بعض هذه الجماعات محدودا للغاية، ولا يزيد عدد أعضائه عن بضع عشرات من الأفراد.

٣. إن هناك قدرا عاليا من المرونة فى التنظيمات والجماعات المشاركة فى الحرب الأهلية. فعلى الرغم من أن أى حرب أهلية تشهد وجود جماعة أو عدة جماعات رئيسية فى هذه الحرب، فإن كثيرا من الجماعات الأخرى يظهر ويختفى خلال فترة اندلاع الحرب الأهلية، ويكون بروز هذه الجماعات ناتجا عن حدوث انشقاقات فى جماعات أخرى. أما اختفاء جماعات معينة، فيرتبط بهزيمتها فى ساحات القتال أو ضعف قدراتها التمويلية والبشرية.

٤. إن جماعات المقاومة الرئيسية فى الحروب الأهلية تتصرف على أنها حكومات ذات سيادة، وتنشئ أجهزة خاصة بتسيير الكثير من مجالات العمل التنفيذى فى المناطق التى تسيطر عليها، كما تدير علاقات خارجية مع بعض دول العالم، فضلا عن أنها تقوم بتحصيل الضرائب من المواطنين أو الشركات الأجنبية فى مناطق تمركزها. وتكون هذه السياسات عائدة أساسا إلى رغبة قادة جماعات المعارضة فى توفير التمويل اللازمة لعمليات شراء الأسلحة والذخائر والمعدات والمؤن، بالإضافة إلى سداد الرواتب للمقاتلين من اجل مواصلة الحفاظ على ولائهم. وفى الكثير من الحالات، تتحول جماعة المعارضة بأجنحتها السياسية والعسكرية إلى حكومات فعلية فى حالة انتصارها على نظام الحكم أو ضد جماعات المعارضة المنافسة.

وعلى هذا الأساس، تكون عملية الصراع فى بداية الحرب الأهلية اقرب إلى معادلة صراعية ثنائية، يتحارب بمقتضاها النظام الحاكم مع جماعة أو ائتلاف من جماعات المعارضة. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن معسكر المعارضة الإثنية متجانس أو موحد، ولكن جماعات المعارضة عادة ما تلجأ فى المراحل الأولى من الصراع المسلح ضد النظام الحاكم إلى تهميش خلافاتها الذاتية، وتعطى أولوية كبرى لعملية الإطاحة بالنظام الحاكم. وإذا تحقق الانتصار لجماعات المعارضة الإثنية فى هذه الحرب، فإن الخلافات تدب سريعا بين بعضها البعض، ويكون الصراع فى الأغلب

الأعم متمحورا حول عملية توزيع وتقاسم المكاسب السياسية وغنائم الحرب التى حققتها تلك الجماعات، وهو ما يفتح الباب أمام تعدد وانقسام جماعات المعارضة إلى عدد اكبر بكثير. وفى ظل هذا الوضع، تتعدد الجماعات المسلحة داخل الجماعة الإثنية الواحدة، وتتحول هذه الجماعات إلى مجرد واجهة للتعبير عن مصالح أعضائها فقط، اكثر من كونها تعبيرا عن مصالح جماعة إثنية، وحدث ذلك بالفعل فى حالة الصومال وليبيريا وأوغندا. أما فى حالة الهزيمة على أيدى النظام الحاكم أو فى حالة استمرار الصراع بدون نهاية حاسمة، فإن المعادلة الصراعية يمكن أن تستقر وفق صورة المعادلة الثنائية، حيث يظل معسكر النظام الحاكم متماسكا، كما أن قوة وتماسك جماعات المعارضة يمكن أن يضعفا كثيرا فى حالة الهزيمة، وربما تظل هذه الجماعات متماسكة طالما ظل هدفها قاصرا على الإطاحة بالنظام الحاكم أولا، قبل أن تفكر فى خلافاتها مع باقى الفصائل. ومن الممكن تصنيف الحروب الأهلية الأفريقية من حيث التنظيم وعدد الأطراف إلى نوعين هما:

١. الحروب الأهلية الثنائية الأطراف:

وفى هذه النوعية من الحروب يدور الصراع أساسا بين طرفين رئيسيين، وربما تنشأ على هامش هذه النوعية جماعات أخرى، ولكنها تختفى بسرعة. أضف إلى ذلك، أن كل طرف من هذين الطرفين ربما يكون مكونا فى داخله من تحالف أو ائتلاف من عدد من الجماعات، ولكنها تحارب وفق خطة موحدة، وتخضع لقيادة عسكرية موحدة أيضا. وتنتمى معظم الحروب الأهلية الأفريقية إلى هذه النوعية، حيث يمكن تصنيف الحروب الأهلية فى كل من أنجولا وروانداا وزائير ونيجيريا وموزمبيق فى إطار هذه النوعية. فقد بدأت الحروب الأهلية فى كل من رواندا ونيجيريا وموزمبيق ثنائية الأطراف منذ بدايتها، حيث اندلعت الحرب فى رواندا بين الجبهة الوطنية الرواندية (المؤلفة أساسا من أفراد التوتسى اللاجئين فى أوغندا) والقوات الحكومية التى يسيطر عليها الهوتو. وفى نيجيريا، وقعت الحرب الأهلية بين قادة الحركة الانفصالية فى إقليم الشرق (حركة بيافرا) والقوات الحكومية. وفى موزمبيق، وقعت الحرب أساسا بين حركة رينامو والقوات الحكومية منذ حصول موزمبيق على استقلالها.

وهناك حالات أخرى من الحروب الأهلية، حيث بدأت الحرب الأهلية ثلاثية الأطراف، ولكنها بعد ذلك إلى حرب ثنائية، مثل الحالة الأنجولية. فقد نشأت الجماعات الأنجولية المتصارعة منذ البداية كانعكاس للانقسام الإثنى فى البلاد، حيث جاءت نشأة الحركات الثلاث للحصول على الاستقلال من البرتغال، ولكنها انقسمت فيما بينها، وقاتلت بعضها البعض منذ البداية. وأول هذه الحركات هى الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، ونشأت فى عام ١٩٥٦ من أعضاء من الحزب الشيوعى الأنجولى الذى كان يعتبر امتدادا للحزب الشيوعى البرتغالى، برئاسة الدكتور اوجستينو نيتو،

واعتمدت الحركة فى تكوينها على قبيلة (كيمبوندو) التى ينتمى إليها نيتو. أما الحركة الثانية، فهى الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا)، وبدأت تلك الحركة على أساس تجمع قبلى لقبيلة كيكونجو فى عام ١٩٥٤، وترأسها هولدن روبرتو، الذى كان رجل أعمال ناجحا فى كينشاسا. وأخيرا، فإن الحركة الثالثة هى الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا)، وهى احدث الحركات الثلاث فى أنجولا. وقد أنشأها جوناس سافيمبى عام ١٩٦٦ عقب اختلافه مع هولدن روبرتو، وتعتمد الحركة على قبيلة اوفيموندو فى الجنوب. وبعد الاتفاق على الاستقلال عن البرتغال، اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجبهات الأنجولية الثلاث حول العاصمة، واستطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا أن تلحق هزيمة ساحقة بالجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التى كانت تتلقى الدعم من قوات جنوب أفريقيا، وأخرجتها من ساحة الصراع بالكامل، وجاء هذا الانتصار قبل يوم واحد من جلاء القوات البرتغالية، وتحول الصراع بعد ذلك من حرب مناهضة للاستعمار إلى حرب أهلية ذات أبعاد دولية. وقد استطاعت حركة يونيتا البقاء بعد الاستقلال بفضل تمركزها فى جنوب شرق البلاد، وحصولها على الدعم من قوى دولية وإقليمية متعددة (1).

٢. الحروب الأهلية متعددة الأطراف:

وتقتصر هذه الحروب على كل من ليبيريا وإثيوبيا والصومال وأوغندا، حيث تتسم هذه الحروب بالتعدد فى الجماعات المشاركة فى الصراع، وعادة ما يكون هذا التعدد ناجما عن تفتت الجماعات المتصارعة. ففى ليبيريا، بدأت الحرب الأهلية ثنائية الأطراف، عقب مجموعة صغيرة من المقاتلين التابعين لـ (الجبهة الوطنية القومية لليبيريا) بقيادة تشارلز تايلور بغزو الأراضى الليبيرية من حدود ساحل العاج فى ديسمبر ١٩٨٩، من اجل الإطاحة بنظام صمويل دو. وقبل أن يتمكن تشارلز تايلور من استكمال سيطرته على ليبيريا، انشق بضع مئات من قواته فى يوليو ١٩٩٠، وشكلوا فريقا ثالثا، عرف باسم (الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا)، بزعامة برنس جونسون. وفى عام ١٩٩١، تشكلت منظمة من الليبيريين اللاجئين فى سيراليون باسم (حركة التحرير الموحدة من اجل الديمقراطية)، وتلقت الدعم من حكومة سيراليون. وظلت قوات حركة التحرير تشن هجمات ضد قوات تايلور من مناطق قريبة من الحدود مع سيراليون، رغم أن تايلور كان يسيطر بدوره على حوالى تسعة أعشار أراضى ليبيريا. وفى مرحلة لاحقة، انقسمت حركة التحرير الموحدة من اجل الديمقراطية بعد شهور

(1) Christine M. Knudsen and William Zartman, " The Large Small War in Angola", The Annals of the American Academy of Political and Social Science, September 1995, P.P. 130 - 134.

من التوتر بين الجماعات الإثنية المتصارعة داخلها. والأكثر من ذلك، إن جماعة مسلحة جديدة ظهرت على الساحة، وهى جماعة (مجلس السلام الليبيرى) بزعامة جورج بولى، وبدأت تهاجم المناطق التابعة لحركة تايلور فى الجنوب الشرقى من البلاد. وذكرت تقارير عديدة أن جماعات متعددة قد ظهرت فى أقاليم مختلفة من ليبيريا، وبالذات فى مقاطعتى لوفا وميريلاند (١).

وفى أوغندا، ظلت الحرب الأهلية قائمة على الرغم من انتصار حركة المقاومة الوطنية برئاسة يورى موسيفينى فى يناير ١٩٨٦. فقد استمد يورى موسيفينى الدعم أساسا من الجماعات الإثنية فى جنوب البلاد، فى حين أن التحديات الرئيسية لنظامه جاءت من جانب العناصر الإثنية المهزومة التابعة للنظام السابق، حيث حمل أفراد الجيش الديمقراطى الشعبى الموحد (الذى تقوده العناصر الشمالية) السلاح ضد نظام موسيفينى عقب سبعة شهور من وصوله إلى السلطة (٢). وفى فترة لاحقة، أصبحت المعارضة تتمثل أساسا فى جماعتين تسيطران على الثلث الشمالى من البلاد، هما: جيش الرب، وجبهة غرب النيل. وتنسق هاتان الجبهتان عملياتهما معا، حيث تشتركان فى انتمائهما إلى شمال أوغندا، ورفضهما لهيمنة الجنوبيين على الحكم فى أوغندا، ولكنهما تختلفان فى ظروف النشأة والدوافع والانتماء والقوة العسكرية. وبالإضافة إلى هاتين الجماعتين، فإن هناك جماعات معارضة أخرى، مثل الجيش الوطنى لتحرير أوغندا، إلا أن هذه الجماعات تعتبر ضئيلة الوزن والحجم.

وفى إثيوبيا، كانت هناك حركة تحرير الأورومو وحركة التحرير التيجرينية وحركات التحرير التابعة للعفر وللأوجادين. وقد تحالفت جبهة التحرير التيجرينية مع الجماعات غير التجرينية، وشكلت معا الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير إثيوبيا، وتلقت هذه الجبهة تشجيعا ومساعدات هامة من جبهة التحرير الإريترية. وقد تحولت أهداف الجبهة من الاستقلال عن إثيوبيا إلى الإطاحة بنظام منجستو، وتبنت استراتيجية تقوم على بناء تحالفات مع الجماعات الإثنية غير التجرينية لتحقيق هذا الهدف، ثم سعت إلى تحقيق هذا الهدف مع الأورومو أيضا، ولكن ذلك لم يفض إلى إذابة مختلف التنظيمات فى تنظيم واحد، وإنما ظل لكل جماعة هيكلها التنظيمى الخاص (٣).

---

(1) Stephen Ellis, "Liberia 1989 - 1994: A Study of Ethnic and Spiritual Violence", African Affairs, (London: Published for the Royal African Society by the Oxford University Press), No. 94, 1995. p.p. 165 - 197.

(2) Gilbert M. Khadiagla, "Uganda's Domestic and Regional Security Since the 1970,s", The Journal of Modern African Studies, Vol. 31, No. 2, 1993, p.p. 243.

(3) John W. Harbeson, "The Future of the Ethiopian State after Mengistu", Current History, Vol. 92, No. 574, May 1993, p. 211.

وفى الصومال، بدأت المعارضة المسلحة لنظام سياد بري مع تشكيل (الحركة الوطنية الصومالية) فى لندن عام ١٩٨١ على أيدى مجموعة من أبناء قبائل الإسحاق الشماليين المنفيين، ردا على الانتهاكات المتنامية لحقوق الإنسان، ثم تمركزت الحركة فى إثيوبيا. وفى عام ١٩٨٩، تم تشكيل جماعتى المؤتمر الصومالى الموحد (المؤلف من أبناء قبائل الهاوييه) والجبهة الوطنية الصومالية (المدعومة من أبناء الأوجادين المقيمين فى الجنوب)، وأعلنت الحركتان الحرب على الحكومة. ورغم أن قوات المعارضة أفلحت فى يناير ١٩٩١ فى اقتحام العاصمة، إلا أن تلك الجماعات سرعان ما انشقت على بعضها البعض، وبالذات المؤتمر الصومالى الموحد، الذى انقسم إلى فصيلين، الأول بقيادة على مهدى، والثانى بقيادة فارح عيديد، ثم برز العديد من جماعات المعارضة التى تشكلت على أسس إثنية ومناطقية (١).

ثالثا :
الأدوار الخارجية فى الحروب الأهلية الأفريقية

على الرغم من أن الحروب الأهلية تندلع تحت تأثير المتغيرات الداخلية عموما، فإن المؤثرات الخارجية تلعب دورا هاما فى تحديد المدى الزمنى للصراع والنطاق الجغرافى له وناتجه النهائى. والحقيقة، إن تأثير الدور الخارجى فى الحروب الأهلية يعتبر حيويا إلى درجة أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن الحرب الأهلية تتحول فى طبيعتها، ولا تصبح مجرد مسألة داخلية عندما تتدخل أطرافا ثالثة بدرجة تؤدى إلى تغيير التوازن بين الأطراف المتصارعة وتحديد نتيجة الصراع (٢). وهناك عدة مجالات رئيسية يبرز فيها تأثير المتغيرات الخارجية على الحروب الأهلية، وتتمثل أساسا فى جانبين رئيسيين، أولهما علاقات التأثير المتبادل بين الدول المجاورة فى إطار انتقال العدوى بين الدول، أو التأثير الانتشارى عبر الحدود للصراعات الداخلية. ومن ناحية أخرى، يبرز تأثير المتغيرات الخارجية فى حالة التدخل الخارجى المباشر أو غير المباشر من خلال الدعاية المضادة أو الأعمال السرية التى تقوم بها دول معينة ضد دول أخرى فى الأعمال المضادة المتبادلة (٣).

---

(1) Rakiya Omaar, "Somalia: At War with Itself", Current History, Vol. 91, No. 565, May 1992, p.p. 231-232.

(2) Onyeonoro S. Kamanu, "Session and the Right of Self-Determination: An O.A.U. Dilemma", The Journal of Modern African Studies, Vol. 12, No. 3, 1974, p. 372.

(3) Karl Deutsch, "External Involvement in Internal War", in Harry Eckstein (ed.), Internal War: Problems & Approaches (New York & London: The Free Press & Collier - Macmillan Limited, 1964), p.p. 100-101.

وفى الكثير من الحالات، كان تدخل القوى الكبرى فى الحروب الأهلية يأتى فى صورة الاستجابة من جانب هذه القوى الكبرى لطلب من الحكومة الشرعية أو من جانب منظمة دولية، وذلك لإضفاء الشرعية على هذا التدخل. وبالتالى، فإن الدول الكبرى تهتم بشدة بإثبات أنها تتدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية فى الدولة المعنية، ويكون التدخل الدولى الخارجى ضروريا للغاية فى حالة نجاح قوات المعارضة فى تحجيم فعالية سلطة الحكومة القائمة. وفى بعض الأحيان، قد تضطر قوى دولية إلى التدخل المباشر دون احترام القواعد القانونية تحت وطأة التسارع فى الصراع بين الحكومة الشرعية وقوات المعارضة فى الدول الحليفة، وذلك فى حالة تطور الحرب الأهلية فى غير صالح الحكومة الشرعية، وتسعى القوى الدولية فى هذه الحالة إلى الإسراع بملء الفراغ الدستورى أو مواجهة سلطة جديدة معادية لها فى مناطق نفوذها.

وفى هذا الإطار، كانت الحروب الأهلية الأفريقية مجالا لتدخلات خارجية واسعة، سواء من جانب القوى الدولية أو من جانب القوى الإقليمية أو جانب المنظمات الدولية والإقليمية. وخلال فترة الحرب الباردة، سادت حالة من الاستقطاب الدولى الحاد بفعل المواجهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، وجرى فى هذا الإطار تكييف كافة الصراعات الإقليمية والداخلية فى العالم الثالث عموما فى إطار الصراع المركزى بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى. وبطبيعة الحال، لم تكن القارة الأفريقية بعيدة عن هذا الاستقطاب الثنائى، وإن كان واضحا أن القوتين الأعظم لم تظهرا اهتماما سريعا بالقارة الأفريقية سوى فى فترة متأخرة نسبيا، وبالتحديد منذ منتصف السبعينات. وفى أعقاب ذلك، بدأ إدراك تلك القوى يتزايد بشأن القيمة الاستراتيجية للقارة الأفريقية، لاسيما بالنسبة لبعض النقاط الاستراتيجية، مثل رأس الرجاء الصالح أو مضيق باب المندب. ومن ناحية أخرى، اهتمت القوى الدولية الكبرى كثيرا بالمواد الخام الحيوية، مثل الماس والكوبالت والنفط والكروم والمنجنيز والمطاط والذهب واليورانيوم... وغير ذلك، التى يتم استخراجها من دول القارة الأفريقية، وكان العديد من مناطق استخراج هذه المواد مسرحا لصراعات داخلية طاحنة فى الدول الأفريقية، وكانت بعض الجماعات الإثنية القاطنة فى أقاليم منتجة لمثل هذه المواد الخام، تلجأ إلى تبنى نزعات انفصالية عن الدول الأم التى تنتمى إليها، وكانت هذه النوعية من الصراعات تسبب حالة اكثر حدة من الاستقطاب الدولى والإقليمى (1).

وعلى هذا الأساس، فإن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المختلفة للقوى الدولية الكبرى فى القارة الأفريقية شكلت على الدوام عاملا حافزا لتلك القوى للتدخل

---

(1) مجدى حماد، "محددات الصراع الدولى فى القارة الأفريقية"، السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧، ص.ص. ٣٢-٣٥.

فى الشئون الداخلية لدول القارة الأفريقية، بحيث لم تكن تلك القوى تتورع عن استخدام كافة الوسائل، بما فى ذلك تأجيج الصراعات والحروب الأهلية فى الدول الأفريقية، وإن كانت التدخلات الدولية فى الحروب الأهلية الأفريقية تجد طريقها من خلال استنجاد بعض القوى الداخلية المتصارعة بقوى دولية خارجية، طلبا للدعم المالى أو السياسى أو العسكرى أو كل ذلك معا، وهو ما كان يتيح مدخلا للقوى الدولية الكبرى للتدخل فى الصراعات الأفريقية.

وتشير التطورات العديدة التى شهدتها القارة الأفريقية خلال العقود الخمسة الماضية إلى أن الأطراف المحلية المتصارعة كانت تلجأ فى الكثير من الحالات إلى الاستعانة بقوى إقليمية نافذة أو قوى استعمارية سابقة أو حالية، وربما الاعتماد على المرتزقة. وبالتالى، تكون التدخلات الخارجية فى الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية بمثابة عامل إضافى لتأجيج الصراع، وربما تتحول الأطراف المحلية إلى مجرد دمى يحركها هذا الطرف الخارجي أو ذاك، علاوة على أن الحروب الأهلية فى أفريقيا كانت تندلع فى مواقع استراتيجية هامة، وتحقق القوى الإقليمية والدولية مكاسب متعددة من وراء التدخل فى الحروب الأهلية، حيث كانت تلك القوى تستطيع من خلال الحروب الأهلية أن تروض قوى محلية معينة من خلال دعم القوى المحلية المناوئة لها، كما كانت تستطيع أيضا السيطرة على الإقليم الجغرافى بأكمله من خلال هذه الحروب، وكانت القوى الكبرى تختار دولا صغيرة من حيث الحجم، ولكنها كانت محورية فى دورها الإعلامى والثقافى. ومن ثم، فإن هناك عددا من الخصائص الرئيسية التى ميزت الأبعاد الدولية للحروب الأهلية فى أفريقيا، وتتمثل هذه الخصائص فى:

١. إن دور القوى الدولية فى القارة الأفريقية عموما، وفى إشعال الحروب الأهلية فى أفريقيا خصوصا، يستند إلى العديد من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية. ويأتى فى مقدمة هذه الاعتبارات أن الصراعات الداخلية والإقليمية فى القارة الأفريقية كانت موضوعا للاستقطاب من جانب القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق) إبان الجرب الباردة ([1]). وعلى الرغم من أن الحرب الباردة وصلت إلى القارة الأفريقية متأخرة إلى حد ما عن بقية أقاليم العالم، إلا أن تأثير الاستقطاب الدولى كان مؤثرا بصورة حادة فى الكثير من الحالات. وفى حالات أخرى، كانت أدوار القوى الدولية الأخرى تمثل امتدادا للتجارب وموروثات القوى الاستعمارية السابقة التى حاولت الاحتفاظ لنفسها بموطئ قدم فى مستعمراتها السابقة، لاسيما فرنسا.

٢. إن دور القوى الدولية والإقليمية لا يمكن أن يصل إلى درجة خلق وتفجير الحرب الأهلية من منبعها بين الجماعات الإثنية المختلفة، أو بين النظام الحاكم وإحدى

([1]) Joseph G. Whelan and Michael J. Dixon, The Soviet Union in The Third World: Threat to World Peace? (Washington: Pergamon - Brassey,s, 1986), p.p. 210 - 217.

هذه الجماعات، وإنما يتمثل دور المتغيرات الدولية والإقليمية فى كونه دورا مساعدا فى اغلب الأحوال بعد أن تكون الحرب الأهلية قد اندلعت بالفعل أو كانت جذورها الرئيسية قد نمت فى التربة الاجتماعية والسياسية الداخلية فى الدولة المعنية.

٣. إن الدور الذى تمارسه القوى الدولية والإقليمية فى الحرب الأهلية يتمثل فى تقديم الدعم التسليحى والسياسى والاقتصادى إلى الأطراف المتصارعة فقط. وبطبيعة الحال، فإن هذا الدعم يرتبط بالدرجة الأولى بالمصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التى تهم الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، ويستخدم هذا الدعم كأداة للتحكم فى حدة ومسار الصراع من جانب الأطراف التى تقدمه، وذلك وفق معدلات معينة لخدمة مصالح تلك القوى الخارجية.

وعلى مستوى الممارسة الواقعية، فإن الحروب الأهلية فى أفريقيا كانت قد باتت جزءا من المواجهة الاستراتيجية بين القوتين الأعظم خلال فترة الحرب الباردة، حيث اتجهت هاتان القوتان نحو استغلال الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية باعتبارها جزءا من الصراع بينهما. وفى هذا السياق، اشتملت العملية المذكورة على تبادل دقيق للأدوار فيما بين القوتين الأعظم وقتذاك، فالنظام الحاكم المدعوم سياسيا واقتصاديا من قبل قوة عظمى معينة كان يجابه حربا داخلية تشنها جماعات إثنية مناوئة مدعومة من جانب القوة العظمى الأخرى أو وكلائها الإقليميين، ولم يكن للاعتبارات الأيديولوجية وزن كبير فى بعض الحالات فى هذه المعادلة، فقد كانت القوى الداخلية المتنازعة تتبنى توجها أيديولوجيا متشابها، ولكنها كانت تتباين فقط فى انتماءاتها الإثنية، إلا أن ذلك لم يمنع القوى الكبرى من استغلال هذا الصراع وتوظيفه وفق نفس المعادلة السابقة، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الحرب الأهلية فى الكثير من الحالات، والحيلولة دون إيجاد تسوية لها. ومع ذلك، فإن الملاحظ أن القوتين الأعظم امتنعتا أثناء الحرب الباردة عن دعم الحركات الانفصالية، وحرصتا على الحفاظ على حدود وكيانات الدول الأفريقية كما هى، واكتفت القوتان الأعظم بدعم وتشجيع الجماعات المعارضة للنظم الحاكمة فى حالات الصراع التى تدور داخل حدود الدولة الواحدة، وقامتا بتقديم المساعدات إلى النظم أو الجماعات المتصارعة فى تلك الحالات فقط. والحقيقة، أن موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق فى هذا الشأن لم يكن نابعا من اعتبارات مثالية، وإنما كان ينبع من حقيقة أن منظمة الوحدة الأفريقية تبنت مبدأ قدسية الحدود القائمة، وكانت المنظمة تقف ضد المحاولات الانفصالية. ولذلك، كانت كل قوة منهما تخشى من أنها إذا أيدت إحدى الجماعات الانفصالية، فإن دول القارة كلها ربما تتحالف مع القوة العظمى الأخرى ضدها (١).

---

(1) Mark N. Katz, "Africa's Dilemma: European Borders, Contested Rule", Current History, Vol. 94, No. 591, April 1995, p. 182 - 186.

وبالتالى، فقد أدت هذه الصيغة إلى إتاحة المجال للاستفادة المتبادلة من جانب كل من القوتين العظميين والأطراف الداخلية المتصارعة فى الدول الأفريقية، حيث طورت القوتان العظميان آليات للضبط والسيطرة على هذه الصراعات الداخلية بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية من خلال المساعدات الاقتصادية والدعم العسكرى والمساندة السياسية فى المحافل الدولية، فى حين أن القوى الداخلية المتصارعة فى الدول الأفريقية وجدت أن ظروف المواجهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب فى فترة الحرب الباردة كانت توفر لها مجالا هاما للمناورة السياسية والاستراتيجية، بما يتيح لها فرصة ملائمة للحصول على احتياجاتها اللازمة لتعزيز مواقفها الصراعية من خلال المساعدات الخارجية.

المطلب الثالث
مراحل تطور الحروب الأهلية المعاصرة فى أفريقيا

على الرغم من أن الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية تختلف اختلافا حادا بين بعضها البعض من حيث الشكل ومواقف الأطراف المتصارعة والنتائج النهائية، إلا أن الملاحظ أن هناك خصائص مشتركة عديدة تجمع فيما بينهما من حيث مراحل التطور التى تمر بها تلك الحروب. فالحرب الأهلية، كعملية عسكرية، تعتبر بمثابة عملية تطورية معقدة، تتألف من سلسلة من المراحل المتميزة، حيث تنطلق الحرب عندما تختار الأطراف المعنية، أو إحداها على الأقل، الأداة العسكرية كأداة لحل النزاع القائم، وهو ما يحدث كما سبق أن أوضحنا، عندما تتوافر الدوافع والأيديولوجيا والإطار التنظيمى ومصادر التسليح، حتى لو كان هذا التسليح بدائيا، وهو ما يمثل بداية الطريق نحو اندلاع الحرب الأهلية فى الدولة المعنية. والواقع، إنه على الرغم من أن لكل حرب أهلية خصوصيتها الذاتية النابعة من تمايز الأطراف المشاركة فيها والسياق الاجتماعى - الاقتصادى الذى تقع فيه الحرب وموازين القوى القائمة فيما بين الأطراف المتصارعة.. وما إلى ذلك، فإن هناك خصائص مشتركة لمراحل التطور التى تمر بها الحروب الأهلية، بدءا من بداية هذه الحرب مرورا بمراحل تطورها وانتهاء بتسويتها، أيا كانت نتيجتها.

والحقيقة، إن الخصائص المميزة لحركة تطور الحروب الأهلية تبدو قريبة إلى حد كبير من نفس خصائص الحروب التقليدية بين الدول، وبالذات فيما يتعلق بالحركة التطورية للحرب ومراحل التصعيد التى تشهدها. فالحرب الأهلية هى أيضا امتداد للسياسة الداخلية بوسائل أخرى، حيث تختار الأطراف الداخلية المتصارعة أو إحداها على الأقل، الأداة العسكرية لحل التناقضات القائمة فيما بين بعضها البعض، وذلك بعد أن أخفقت الوسائل السلمية لسبب أو لآخر فى تسوية هذه التناقضات. وبشكل عام، فإن

انتقال حركة التفاعلات الداخلية فى المجتمع إلى حالة الحرب الأهلية يكون مرتبطا بالعديد من الاعتبارات، يأتى فى مقدمتها: القدرات العسكرية للأطراف المتصارعة، والتوقعات الخاصة بالكيفية التى سوف تتصرف بها القوى الدولية والإقليمية المعنية، والتوقعات الخاصة بالموقف الداخلى لدى كل طرف من الأطراف المتصارعة، ومدى المعرفة بحقائق وآلام الحرب، والأيديولوجيا التى تتبناها تلك الأطراف، والحالة الاقتصادية لكل طرف، والخصائص أو المكونات الشخصية لأولئك الذين يتخذون قرار الحرب على الجانبين ([1]).

ومن ثم، فإن هذه المتغيرات المشار إليها هى نفس المتغيرات التى تحكم تطور الحروب التقليدية، ولكن تأثير هذه المتغيرات يختلف فى كونه مدفوعا بتحقيق المصالح الضيقة للجماعات المتصارعة، علاوة على أن تأثير القوى الدولية والإقليمية يمكن أن يكون ضئيلا فى الكثير من الحالات، كما بدا واضحا فى فترة ما بعد الحرب الباردة، حينما انفجر العديد من الحروب الأهلية فى أفريقيا، وعجز المجتمع الدولى عن إيجاد تسويات لها، مما أدى إلى ازدياد حدة الصراع فى الكثير من الحروب الأهلية الأفريقية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن هناك عددا من المراحل التطورية التى تمر بها ظاهرة الحرب الأهلية، بوصفها ظاهرة متميزة من ظواهر الصراع المسلح، وهى مراحل تتطابق تماما مع مراحل تطور ظاهرة الحرب التقليدية. وسوف نحاول رصد مراحل تطور ظاهرة الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية من خلال النموذج الذى وضعه ريتشارد بارينجر، والذى يقسم مراحل تطور ظاهرة الحرب إلى عدد من المراحل المتتابعة. وبالتالى، يمكن الإشارة إلى أن هناك خمس مراحل تمر بها الحروب الأهلية الأفريقية، وتتمثل فيما يلى ([2]):

١. مرحلة النزاع: وتمثل هذه المرحلة عادة نقطة البداية فى العملية التطورية للصراع، وفيها تبدأ فى التبلور خلافات حادة فى المواقف بين الجماعات إزاء قضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية معينة، على نحو ما سبقت الإشارة، وتبدأ الأطراف المعنية خلال هذه المرحلة فى إدراك إمكانية أن يتخذ هذا النزاع شكلا عسكريا.

٢. مرحلة الصراع: وتبدأ الأطراف المتنازعة فى انتهاج سياسة عسكرية نشطة، ويتم ذلك من خلال تكثيف عمليات الحشد والتعبئة والاستعداد العسكرى. وفى هذه المرحلة، تبدأ أطراف النزاع فى إعداد جبهتها الداخلية نفسيا ودعائيا واقتصاديا، كما تبدأ المناوشات العسكرية المحدودة فيما بين هذه الأطراف المتنازعة.

([1]) Geffrey Bainey, The Causes of War (London: The Macmillan Press Ltd, The Third Edition, 1988), p. 228.

([2]) Richard E. Barringer, War: The Patterns of Conflict (Massachusettes: The Massachuettes Institute of Technology, 1972), p. 15-18.

٣. مرحلة انفجار العمليات العسكرية: وتبدأ فى هذه المرحلة عمليات العنف واسع النطاق بين جماعة أو جماعات إثنية معينة وبين النظام الحاكم، أو بين الجماعات الإثنية بعضها البعض بعد تقويض سلطة الدولة. وليست هناك حدود للعنف المسلح فى هذه المرحلة، وان كان معظم الحروب الأهلية الأفريقية قد شهد أشكالا بالغة الحدة والدموية من العنف المسلح، كما دخلت الحروب الأهلية الأفريقية دوامات متلاحقة من التصعيد والتهدئة.

٤. مرحلة انتهاء الصراع المسلح : وتتوقف فى هذه المرحلة جميع أشكال وصور الصراع المسلح بين الأطراف المتصارعة، على الرغم من أن النزاع نفسه ربما يظل قائما بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى أن هذه الأطراف أو إحداها على الأقل تكون مازالت قادرة على معاودة بدء القتال، سواء بصورة فورية أو بعد فترة إعداد أخرى طويلة نسبيا.

٥. مرحلة التسوية : ويتم فى هذه المرحلة حل وتسوية النزاع القائم، أو يتم إنهاؤه من خلال : تسوية الخلافات القائمة بين أطراف النزاع، أو القضاء بصورة تامة على أحد الأطراف المتنازعة أو بعضها، أو فقدان أحد الأطراف المتصارعة لمقومات القوة أو غير ذلك من الوسائل والأساليب.

ويعتبر التسلسل السابق بمثابة تدرج طبيعى فى حركة تطور الحرب الأهلية بصفة عامة. وفى إطار هذا التسلسل، ربما يستغرق الانتقال من مرحلة إلى أخرى داخل هذه العملية التطورية دورة زمنية كاملة. ويتضح من هذا المسار أن التقدم من المرحلة الأولى (مرحلة النزاع) يمكن أن يتم إلى المرحلة الثانية (مرحلة الصراع) أو إلى المرحلة الثالثة بصورة مباشرة (مرحلة اندلاع العمليات القتالية) أو إلى المرحلة الرابعة أيضا بصورة مباشرة (مرحلة إنهاء النزاع) دون المرور بالمرحلتين الوسيطتين، أى أن كافة الاحتمالات تكون مفتوحة، حيث يمكن أن يتطور النزاع إلى صراع مسلح أو تجرى تسويته مباشرة. أضف إلى ذلك، إن الانتقال من المرحلة الثانية (مرحلة الصراع) يمكن أن يتطور إما إلى المرحلة الثالثة (مرحلة اندلاع العمليات القتالية) أو إلى المرحلة الرابعة (مرحلة إنهاء النزاع). وبعد دخول الصراع إلى مرحلة الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية (المرحلة الثالثة)، فإن مسار التطور يمكن أن يتخذ شكل الحلقة المفرغة من التصعيد والاسترخاء، ولا يمكن الخروج من هذه المرحلة سوى من خلال موافقة الأطراف المتصارعة على إنهاء القتال. وأخيرا، فإن الوصول إلى مرحلة ما بعد إنهاء أعمال القتال يمكن أن يؤدى إلى الدخول إلى مرحلة تسوية الصراع، كما يمكن أن تتراجع حركة التطور إلى مرحلة اندلاع القتال (المرحلة الثالثة) أو مرحلة الصراع (المرحلة الثانية) أو مرحلة النزاع (المرحلة الأولى) ([1]). وفى

([1]) Ibid, p.p. 16 - 17.

جميع الأحوال، فإن الوزن النسبى للقضية موضوع النزاع يلعب دورا هاما فى تحديد سرعة الحركة فى اتجاه الحرب الأهلية. ومن ثم، فان دراسة تطور ظاهرة الحرب الأهلية يجب أن تركز على رصد الخصائص المشتركة التى تجمع بين هذه المراحل. وتنقسم هذه المراحل إلى خمس مراحل، تتمثل فى: النزاع، والصراع، والصراع المسلح، والانفجار العسكرى، والتسوية.

المرحلة الأولى : مرحلة النزاع :

تمثل هذه المرحلة نقطة البدء الرئيسية نحو انفجار ظاهرة الحرب الأهلية. وفى الأغلب الأعم، ينشأ مرحلة النزاع بفعل الإحساس بالحرمان النسبى من جانب جماعة معينة، وينبع الإحساس بالحرمان النسبى بدوره من عدم رضا أفراد هذه الجماعة عن النصيب المتاح لهم فى عمليتى المشاركة السياسية وتوزيع القيم المادية والمعنوية فى المجتمع، وربما تتبلور هذه المشاعر إما بسبب تعرض الجماعة المعنية لمعاملة تمييزية من النظام الحاكم أو بسبب قوة المشاعر الإثنية الذاتية بين أفراد هذه الجماعة. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن اية مشاعر من هذا النوع تفضى فى نهاية المطاف إلى اندلاع حرب أهلية فى المجتمع، وإنما تكون هذه المشاعر نقطة البداية الحقيقية، ثم تكون مسارات التطور اللاحقة مرتبطة أساسا بالكيفية التى تتعامل بها النخبة الحاكمة أو الجماعات الأخرى مع هذه المطالب. وفى نفس الوقت، تتوقف قوة المشاعر المذكورة على العديد من الاعتبارات الأخرى، مثل درجة التعاون أو الصراع بين الجماعات الإثنية فى المجتمع وأنماط العلاقات السائدة فيما بينها.. وما إلى ذلك، وتتحكم هذه الاعتبارات فى حدة الحرب الأهلية فيما بين الجماعات المتصارعة.

وتشير الدراسة المقارنة للتجارب الأفريقية المختلفة فى الحروب الأهلية إلى أن نقطة البداية فى الحروب الأهلية كانت تعود إلى نمو المشاعر الإثنية واتجاه قادة الجماعات الإثنية المختلفة نحو تغذية هذه المشاعر واستخدامها كأداة فى العمل السياسى، لاسيما فى الصراع على السلطة مع الجماعات الإثنية الأخرى. ففى حالة أنجولا، اندلعت الحرب الأهلية بين الجماعات الثلاث (الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا، وحركة الاستقلال الكامل لأنجولا) التى كانت تمثل التعبير التنظيمى عن الجماعات الإثنية الكبرى فى البلاد، وكان اندلاع هذه الحرب سابقا على استقلال أنجولا عن الاستعمار البرتغالى، وهوما يثير مفارقة كبرى، حيث كانت تلك الحركات الثلاث قد نشأت أصلا فى إطار مقاومة الاستعمار البرتغالى، ولكن الصراع دب بسرعة بين بعضها البعض، وكانت عمليات القتال التى نشبت فيما بين هذه الجماعات اكبر من العمليات القتالية التى قامت بها ضد الاستعمار البرتغالى ([1]).

([1]) سلوى لبيب، م.س.ذ.، ص.ص. ١٨٨-١٨٩

أما فى حالة الصومال، فقد انطلقت الحرب الأهلية أساسا فى إطار معارضة الجماعات القبلية المختلفة لهيمنة محمد سياد برى الكاملة على مقاليد السلطة والحكم فى البلاد، حيث أنه كان يقيم حكمه بالكامل على أساس هيمنة قبيلته (الماريحان) على كافة السلطات، ثم قام بعد ذلك بقصر عملية شغل المناصب السياسية الكبرى على أفراد عائلته الضيقة. ولذلك، اندلعت المعارضة المسلحة لهذا النظام على أسس قبلية، واتخذت على وجه التحديد صورة قيام تحالف قبلى ضم بعض فروع القبائل الأخرى، وهو ما جعل الحرب تسير على أساس قبلى، وليس على أساس سياسى (1). وفى أعقاب الإطاحة بنظام سياد برى، انقسم هذا التحالف القبلى على نفسه على مختلف المستويات.

وبالمثل، اندلعت الحرب الأهلية فى إثيوبيا بفعل تناقضات المسألة الإثنية، وهى التناقضات التى كانت قد برزت فى فترة ما بعد الثورة الإثيوبية فى منتصف السبعينات. فقد أدت أحداث الثورة الإثيوبية إلى تفجير قضية المساواة بين القوميات داخل إثيوبيا، مما أثار النزعة الإثنية والانتماء القبلى، حيث كانت أغلبية الشعوب الإثيوبية المقهورة تحت حكم الأقلية الأمهرية ترى أن سقوط النظام الإمبراطورى سوف يحقق آمالها فى إسقاط سيطرة الأمهرة عليها وتحقيق مطالبها الخاصة بالحكم الذاتى، وكانت هذه الآمال موجودة بقوة لدى كل من الأوروموو والتيجراى، إلا أن سياسات النظام العسكرى الثورى شكلت عودة إلى السياسات الإثنية الاستعلائية السابقة للنظام الإمبراطورى البائد، وهو ما دعا الأوروموو والتيجراى وبقايا النظام الإمبراطورى إلى الثورة على الحكم العسكرى الثورى (2). وفى حالة ليبيريا، اندلعت الحرب الأهلية فى ليبيريا بسبب استبداد وديكتاتورية نظام صمويل دو وقيامه بقصر عملية شغل المناصب العامة فى الدولة على أفراد قبيلته (الكران)، علاوة على استخدامه للعنف لفرض سيطرته على القبائل الأخرى. وتنطبق نفس هذه القاعدة على كل من أوغندا وتشاد ورواندا.. وغيرها. ويعنى ذلك، أن مسألة الحرمان النسبى فى عملية المشاركة والتوزيع تلعب دورا محوريا فى تشكيل جذور الحرب الأهلية، ويكون هذا الشعور عاملا دافعا نحو تصاعد الموقف وتدرجه وصولا نحو الانفجار العنيف فى نهاية المطاف.

المرحلة الثانية: مرحلة الصراع:

وتجرى خلال هذه المرحلة الترتيبات المختلفة لتفجير الحرب الأهلية فى المجتمع، وإن كانت أعمال العنف لا تندلع فيها. وفى هذه المرحلة، يمكن أن تكون الجماعة أو

---

(1) د. نجوى الفوال، "انهيار الدولة فى الصومال"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣، ص.ص. ٨ - ١٢.

(2) د. إجلال محمود رافت ود. إبراهيم احمد نصر الدين، **القرن الأفريقى: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص.ص. ص.ص. ٩٥ - ٩٩

الجماعات الإثنية صاحبة الشكوى ما تزال على درجة من الضعف المادى، بما لا يتيح لها امتلاك القدرة على بدء عمليات العنف المسلح المضاد للنظام، أو يكون قادة هذه الجماعة مازالوا يأملون فى الوصول إلى ترتيبات مقبولة مع النخبة الحاكمة أو الجماعة الإثنية المسيطرة. ولذلك، تقتصر الأعمال الجارية فى هذه المرحلة على استكمال عمليات التعبئة الإثنية وبناء القوة الذاتية لكل جماعة إثنية، مع ما يمكن أن يشتمل عليه ذلك من بناء تحالفات عسكرية بين جماعتين أو عدة جماعات إثنية مختلفة. وتنشط خلال هذه المرحلة أعمال التعبئة للموارد البشرية والمادية لكل جماعة إثنية. وكما سبق أن أشرنا، فإن عملية التعبئة الإثنية ترتبط إلى حد كبير بقوة الإحساس بالهوية الإثنية من قبل أفراد الجماعة الإثنية المعنية. فإذا كانت هناك جماعة إثنية تتعرض لتهديدات خارجية أو كانت لها مطالب معينة، بينما كان الإحساس بالهوية الإثنية ضعيفا فيما بين أفراد هذه الجماعة، فسوف تنعدم إمكانية القيام بأية تعبئة سياسية فى أوساط هذه الجماعة. والعكس صحيح، إذ أنه عندما توجد شكاوى جماعية قوية لدى الجماعة الإثنية، وإذا كانت هذه الشكوى مترافقة مع إحساس قوى بالهوية الجماعية والمصلحة المشتركة بين أفراد الجماعة الإثنية، فإن ذلك يوفر مجالا ملائما لتحول هذه الجماعة نحو العمل المسلح المضاد للنظام الحاكم.

وبشكل عام، فإن جميع الحروب الأهلية لابد أن تشهد إرهاصات أولية، قبل أن تندلع على نطاق واسع، وتتمثل هذه الإرهاصات الأولية عادة فى صورة اشتباكات محدودة أو اغتيالات سياسية أو انشقاقات محدودة داخل القوات المسلحة أو عمليات تطهير إثنى جزئى فى أجهزة الدولة.. وما إلى ذلك. وخلال هذه المرحلة، تبدأ الجماعة أو الجماعات الإثنية المعنية فى بلورة المطالب الخاصة بها من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتكون هذه المطالب عموما بمثابة تعبير عن المطالب الجماعية لجماعة أو جماعات إثنية معينة، وتكون فى جوهرها بمثابة محاولة للتغلب على جذور النزاع القائم بين الجماعة أو الجماعات الإثنية وبين النظام الحاكم ([1]). وعلى هذا الأساس، فإن عملية استكمال الشكل التنظيمى لهذه الجماعة أو الجماعات الإثنية ترمى إلى إيجاد آلية لوضع استراتيجية متكاملة من أجل تحقيق المطالب والأهداف المعلنة من قبل قادة الجماعة، علاوة على أن هذا التنظيم يتولى عملية التعبئة الجماعية. وبشكل عام، فإنه على الرغم من أن الشكل التنظيمى لجماعات المعارضة ربما يختلف بين حالة وأخرى من حالات الحروب الأهلية الأفريقية، وربما يتخذ صورة تنظيم عشائرى قبلى أو هيئات دينية أو أحزاب سياسية، إلا أن الاختلاف فى الشكل التنظيمى لا يغير كثيرا من طبيعة الدور السياسى الذى تقوم به فى إطار عملية التعبئة الإثنية.

([1]) جيمس سكارليت، م.س.ذ.، ص.ص. ٢٢٠ - ٢٢٥.

المرحلة الثالثة: اندلاع الحرب الأهلية :

تندلع عمليات الصراع المسلح على نطاق واسع في هذه المرحلة. وبشكل عام، فإن عملية التحول والانتقال من حالة الشكوى والسخط إلى مرحلة الاحتجاج والتمرد المسلح واسع النطاق مسألة معقدة للغاية. ويتوقف اندلاع الحرب الأهلية على القرارات التي يتخذها القادة السياسيون والعناصر القيادية في الجماعات الإثنية، إذ أن قرارات القادة الأثنيين تعتمد على درجة الشكاوى المشتركة وقوة الهوية الجماعية وطبيعة شبكات الاتصال بين الأعضاء وطبيعة الدولة ومواردها، إلا أن تأثير هذه المتغيرات يتوقف إلى حد كبير على مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة. فمن ناحية، تتمثل العوامل المباشرة في اندلاع الحروب الأهلية في: التغيرات الهيكلية الحادثة في البيئة السياسية للجماعة الإثنية المعنية، مثل التحولات في سياسة وسلطة الدولة وإقامة التحالفات السياسية والمساندة السياسية واللوجستية الدولية. وتؤثر العوامل المباشرة في توقيت الأحداث السياسية وأنماط المطالب واختيار التكتيكات الملائمة. وتلعب هذه المتغيرات دورا هاما في تفجير الحرب الأهلية، من حيث أن هذه التطورات جعلت الجماعات الإثنية المختلفة أكثر وعيا بالأضرار الواقعة عليها، كما تجعلهم على اتصال وثيق بمؤيديهم في كل مكان، علاوة على أنها تساعد القادة على تعبئة تابعيهم. وبالإضافة إلى ما سبق، تتأثر عملية التعبئة الإثنية بسبب الطبيعة الانتشارية للصراعات الإثنية، والتي تجعلها تنتقل من بلد واحد إلى البلاد المجاورة، ويبرز ذلك خصوصا في الصراعات الإثنية وسط الجماعات التي تنتشر على الحدود بين الدول. وفي نفس الوقت، تقدم أفعال جماعة إثنية ما إلهاما وإرشادا إلى الجماعات الأخرى عن طريق العدوى، أي أن التأثير هنا يكون غير مباشر. وتحدث العدوى الإثنية بصفة خاصة بين الجماعات المتشابهة، وتنمو بين هذه الجماعات شبكات الاتصال والمساندة والمعونة المادية ([1]).

وتمارس الأطراف المتصارعة خلال هذه المرحلة عمليات عسكرية واسعة النطاق وفقا لمبادئ وقواعد محددة. ومن الممكن أن تشتمل هذه المرحلة على عدة مراحل فرعية، حيث يمكن أن تثور بعض المواجهات العسكرية، ثم تهدأ، ثم تعاود الانفجار والهدوء. وليست هناك قاعدة زمانية أو مكانية محددة لهذه المرحلة، فمن الممكن أن تمتد هذه المرحلة لفترات زمنية طويلة نسبيا، كما يمكن أن تستغرق فترة وجيزة من الزمن. وتعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الأكثر خطورة وتفاقما في الحروب الأهلية الأفريقية. ففي هذه المرحلة، يجرى استخدام العنف المسلح واسع النطاق من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة ضد النظام الحاكم في البلاد، سواء بهدف الإطاحة بهذا النظام أو سعيا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو

([1]) المصدر السابق نفسه، ص. ٢٢٦.

الانفصال عنها. وتتسم مرحلة انفجار الحروب الأهلية فى أفريقيا بالامتداد الزمنى الطويل نسبيا، ويرجع ذلك فى واقع الأمر إلى تواضع القدرات العسكرية والتسليحية للأطراف المتصارعة، وثباتها عند مستويات اقرب إلى التوازن، وتكون هذه الأطراف بالتالى اكثر اعتمادا على الدعم الخارجى. أضف إلى ذلك، إن الجماعات الإثنية المتصارعة فى العديد من الدول الأفريقية عادة ما تسيطر على أقاليم ومناطق جغرافية متكاملة تتيح للجماعات الإثنية المعارضة أن تقيم كيانا شبه مستقل داخل الدولة الواحدة، بصرف النظر عن مسار الحرب الأهلية بين تلك الأطراف (1).

وتتسم مرحلة انفجار الحرب الأهلية بين النظام الحاكم وجماعات المعارضة بالإدارة الوحشية للصراع من قبل جميع الأطراف المتصارعة، ويصل هذا الأسلوب إلى درجة الإبادة التى تكاد تسعى بموجبها الأطراف المتصارعة، سواء النظام الحاكم أو جماعات المعارضة، إلى إفناء جماعات إثنية كاملة من خلال صراع عنيف تستخدم فيه مختلف أساليب وسياسات الإبادة الجماعية، مثل حالة رواندا. وعلى هذا الأساس، ربما تكون المواجهة المسلحة واسعة النطاق فى هذه المرحلة بمثابة غاية بحد ذاتها، وتسير وفقا لصيغة اقرب ما تكون إلى مبدأ "العنف للعنف"، كما حدث فى الصومال، دون هدف سياسى واضح، وذلك من خلال عمليات الحشد والتعبئة الإثنية، الأمر الذى قد يدفع بالحرب نحو الدخول فى حلقة مفرغة من أعمال العنف.

وفى نفس الوقت، يعود الامتداد الزمنى الطويل لمرحلة المواجهات المسلحة طويلة المدى إلى شيوع الطابع الانقلابى فى العديد من الحروب الأهلية الأفريقية، فهذه الحروب لا تنتهى فى الكثير من الحالات بانتصار أحد الأطراف على الطرف الآخر، وإنما يحدث انشقاق داخلى فى المعسكر المنتصر بسبب الخلاف على تقاسم السلطة أو توزيع المكاسب، ويكون ذلك بدوره مدخلا لاستئناف الحرب الأهلية بين معسكر جماعات المعارضة ذاتها. وقد حدثت ذلك فى كل من ليبيريا والصومال وتشاد، حيث شهدت القوات المنتصرة فى هذه الحالات انشقاقات متوالية فور نجاحها فى الإطاحة بالنظام القديم، بل إن الصراع بين أفراد المعسكر الواحد فاق فى حدته أحيانا الصراع الأصلى ضد النظام البائد. وفى ظل هذا الوضع، اتسمت الكثير من الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية بانفلات السيطرة، دون وجود خطوط فاصلة أو واضحة بين الجماعات المتصارعة، ويبدو انفلات السيطرة واضحا أيضا فى عجز المجتمع الدولى عن المبادرة باتخاذ إجراءات من شأنها وقف الصراع الداخلى الدائر فى تلك الدول بفعل تعقيد حركة التفاعلات الداخلية وخريطة القوى السياسية فى الدول المعنية (2).

---

(1) Robin Higham, Op-Cit, p.p. 18 - 20.

(2) للاستزادة حول تطور الصراعات العرقية فى القارة الأفريقية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، انظر: د. عبد الله الأشعل، "أفريقيا جنوب الصحراء: من التركة الاستعمارية إلى الصراع

المرحلة الرابعة : مرحلة التفاوض السلمى :

وفى هذه المرحلة، ربما تكون جميع القوى المتصارعة قد وصلت إلى درجة عالية من الإنهاك والاستنزاف المادى والمعنوى، مما يدفعها إلى التفكير جديا فى التباحث مع الأطراف المنافسة للوصول إلى تسوية سياسية للصراع، بما يضمن الحد الأدنى على الأقل من المصالح التى تسعى إليها كل جماعة من هذه الجماعات. وبالتالى، لا ترتبط بداية هذه العملية فقط بانتصار أحد الأطراف على الأطراف الأخرى، ولكنها ترتبط بالعديد من الاعتبارات الأخرى، مثل: درجة الاهتمام الدولى بتسوية الصراع الجارى، والقدرات العسكرية والمادية التى مازالت متاحة للأطراف المتصارعة، والحصاد الفعلى للمراحل السابقة من الصراع المسلح، والأخطار والتهديدات التى يمكن أن يتعرض لها كل طرف حال استئناف الصراع المسلح، وفاعلية وكفاءة مصادر الدعم والإمداد المتاحة للأطراف المتصارعة. وبالتالى، فإنه إذا كان هناك اهتمام دولى حقيقى من اجل تسوية الصراع، وكانت الأطراف المتصارعة قد وصلت إلى درجة عالية من الإنهاك أو تبلورت لديها إمكانية ما للتوفيق بين المواقف المتعارضة فيما بينها، وإذا كان استئناف الصراع سوف يؤدى إلى وقوع معدلات عالية من الدمار والخسائر، فإن ذلك سوف يمثل محفزا قويا للأطراف المتصارعة للبحث بجدية فى الوصول إلى تسوية سياسية للصراع.

ومن ثم، فإن هذه المرحلة قد تنطوى على وقف جميع أشكال وصور الصراع المسلح بين الأطراف المتصارعة، على الرغم من أن النزاع نفسه يظل قائما بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى أن هذه الأطراف أو إحداها على الأقل تكون مازالت قادرة على معاودة بدء القتال مجددا، سواء بصورة فورية أو بعد فترة إعداد أخرى طويلة نسبيا. وفى هذا الإطار، فإن من الممكن أن تؤدى هذه المرحلة إما إلى انتهاء الصراع المسلح من خلال المفاوضات، أو تتسبب فى معاودة استئناف الصراع المسلح. أضف إلى ذلك، إن من الممكن أن تؤدى تطورات الصراع المسلح إلى القضاء على القوة العسكرية لأحد الأطراف المتصارعة وإخراجه تماما من حلبة الصراع، مع استمرار الأطراف الأخرى فى الصراع المسلح، ويمكن لأحد الأطراف المتصارعة فى هذه المرحلة أن يحقق نصرا حاسما على بقية الأطراف.

والواقع، إن هذه المرحلة تتداخل من الناحية الواقعية إلى حد كبير مع مرحلة اندلاع الصراع المسلح واسع النطاق، فالمفاوضات لا تتوقف بين الأطراف المتصارعة طيلة مسيرة الصراع المسلح، ولكنها تتعثر إلى حد كبير بفعل العديد من المتغيرات التى تؤدى إلى عدم إنضاج الظرف الموضوعى الملائم لاستكمال عملية

العرقى"، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٥٣، ١٩٩٧، ص.ص. ١ – ١٠.

التسوية السلمية. ففي أنجولا، كانت حركة التفاوض لا تنتهي ولا تتوقف بين حركة (مبلا) الحاكمة وبين حركة يونيتا، وكانت هذه المفاوضات تنشط بدرجة عالية فى بعض الفترات، وكان العديد من القوى الدولية والإقليمية يقوم برعاية هذه المفاوضات، إلا أن بروز الاختلاف بين الجانبين على بعض مواد الاتفاقات المبرمة كان عادة ما يتسبب فى تجدد القتال بين الجانبين بصورة اكثر حدة عن ذى قبل ([1]). وشهدت الحرب الأهلية فى ليبيريا جهودا دبلوماسية مكثفة، سواء من القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة أو من جانب المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية أو الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الايكواس)، إلا أن النتائج التى تمخضت عنها تلك المفاوضات كانت تثير خلافات حادة بين الجماعات المتصارعة، مما كان يحول دون وضع نهاية لذلك الصراع ([2]). وفى حالة الصومال، كانت حركة التفاوض تنصب فى الأساس بين الجماعات التى كانت مناوئة لنظام محمد سياد برى، سواء فى المرحلة السابقة على الإطاحة بذلك النظام أو فى مرحلة ما بعد انفجار الخلافات بين تلك الجماعات ذاتها، حيث جرى توقيع العديد من الاتفاقات من اجل تسوية الخلافات، إلا أن اختلافات المصالح القبلية والشخصية بين تلك الجماعات كان يتسبب على الدوام فى تقويض الاتفاقات المبرمة، وهو ما انطبق أيضا على تشاد وإثيوبيا وأوغندا.

وفى الكثير من الحالات، تكون حالة الهدوء العسكرى والاتجاه نحو التسوية السياسية عائدة إلى حدوث انشقاقات داخلية فى بعض الجماعات المتصارعة، مما يؤدى بالتالى إلى إحداث تبدلات جذرية فى خريطة القوى المتصارعة، وتغيير المتوازن العسكرى فيما بينها. فقد اتسمت الحروب الأهلية الأفريقية بـــ (الطبيعة الانقسامية - الانشطارية) التى أدت إلى تفتت الأطراف المتصارعة، وهو ما يرتبط باختلاف رؤية أعضاء الجماعة الواحدة للأسلوب الأمثل لتسوية الصراع المسلح مع النظام الحاكم أو الجماعات الإثنية الأخرى، حيث قد يرى بعض أعضاء جماعة إثنية ما أن من الممكن الوصول إلى تسوية مقبولة للصراع مع ذلك النظام أو تلك الجماعات، بينما يتبنى البعض الآخر من الأعضاء رؤية أخرى متشددة، مما يؤدى إلى حدوث انشقاقات متوالية فى هيكل هذه الجماعة. ولذلك، تتعدد الأسباب الدافعة نحو تهدئة الموقف العسكرى بين الجماعات المتصارعة فى هذه المرحلة، فقد تكون ناتجة عن ضغوط دولية وإقليمية مكثفة، وربما تكون ناجمة عن إنهاك واستنزاف الأطراف المتصارعة. ومن الممكن أن يؤدى هذا الهدوء إلى تجدد أعمال القتال بين الأطراف المتصارعة بصورة اكثر حدة عن ذى قبل، وربما يؤدى إلى نجاح الجهود السياسية فى

([1]) محمد أبو الفضل، " أزمة الديمقراطية ونذر الحرب الأهلية فى أنجولا "، السياسة الدولية، العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣، ص. ص. ١٤٥ - ١٤٨.

([2]) Stephen Ellis, "Liberia 1989 - 1994: A Study of Ethnic and Spiritual Violence", African Affairs, No. 94, 1995, p. 173.

الوصول إلى تسوية مقبولة للصراع المسلح. وتشير التجارب الأفريقية العديدة فى الحروب الأهلية إلى أن هذه المرحلة عادة ما تستغرق مدى زمنيا طويلا بصورة نسبية، وتتخللها اشتباكات متعددة، وهو ما يعود إلى صعوبة الاتفاق على تسويات فاعلة بين الأطراف المتصارعة، علاوة على حدوث انقسامات فى صفوف بعض الجماعات المتصارعة، فضلا عن أن هذه المرحلة تكون قد شهدت ترسيخ ثقافة العنف المسلح فى نفوس وأذهان أبناء الجماعات الإثنية المتصارعة، وعادة ما يكون قد نشأ جيل جديد فى ظل أجواء ومناخ الصراع المسلح، وباتت الحرب الأهلية تمثل واقعا طبيعيا بالنسبة له، بما يجعل من الحرب الأهلية حقيقة معاشة فى المجتمعات المعنية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الحسم أو التسوية:

وتشتمل هذه المرحلة على إنهاء الصراع المسلح بصورة كاملة. وبشكل عام، فإن تسوية أى نزاع بين طرفين أو اكثر من الأطراف المتصارعة يتم عادة من خلال أسلوبين رئيسيين، هما: التسوية السياسية للخلافات القائمة بين أطراف النزاع، أو القضاء بصورة تامة على أتحد الأطراف المتنازعة أو بعضها. ويتحدد مسار التطور المستقبلى لحركة التفاعلات بين الجماعات المتصارعة فى القارة الأفريقية، بعد توقف الحرب الأهلية، على أساس الكيفية التى توقفت بها هذه الحرب، حيث يختلف هذا المسار فى حالة التسوية السياسية عن حالة الحسم العسكرى لأحد الأطراف المتصارعة.

وتقوم عملية حل وتسوية الحروب الأهلية أساسا على محاولة الوصول، من خلال استخدام وسائل مختلفة فى إدارة الصراعات، إلى نتائج مرضية ومقبولة للأطراف المعنية، وبالذات من خلال المفاوضات والوساطة. وتعتمد عملية حل وتسوية الصراعات أساسا على تحديد سبب الصراع، وما هو القطاع الأساسى والجوهرى فى هذا الصراع، بما يساعد لاحقا على تحديد وتصميم استراتيجية حل وتسوية الصراع. وتقوم عملية حل وتسوية الصراعات على مجموعة من المبادىء، أبرزها التفاعل المباشر بين الأطراف المتصارعة، أى إدارة وحل وتسوية الصراع بشكل فعال من خلال عملية الاتصال.

وبشكل عام، فإن أغلب الحروب الأهلية الأفريقية انتهى من خلال الحسم العسكرى، باستثناء حالة موزمبيق، حيث تعتبر عملية التسوية السلمية للصراعات مسألة شاقة للغاية، وبدا ذلك واضحا فى أن المجتمع الدولى وقف عاجزا عن الوصول إلى تسويات مستقرة وفاعلة لهذه الصراعات، وبات الكثير من هذه الصراعات يتسم بطابع اجتماعى ممتد، مثل الحرب الأهلية فى أنجولا وسيراليون والسودان. ويعود إخفاق المجتمع الدولى فى التعامل مع الصراعات الداخلية والحروب الأهلية فى أفريقيا إلى ثلاثة اعتبارت رئيسية تتمثل فى: غياب منهج متكامل لحل وتسوية الصراعات

الداخلية فى أفريقيا خصوصا، وعلى الصعيد العالمى عموما، والطبيعة المتغيرة لتوازنات القوى فى الصراعات الداخلية الأفريقية عموما، وفى الحروب الأهلية الأفريقية خصوصا، وتضاؤل الاهتمام الدولى بالصراعات الداخلية فى أفريقيا عموما، وبالحروب الأهلية الأفريقية خصوصا، وبالذات عقب فشل تجربة التدخل الدولى فى الصومال، واتجاه الولايات المتحدة نحو معاقبة الصومال من خلال تجاهل الحرب الأهلية في الصومال، جنبا إلى جنب مع عدم الاكتراث كثيرا بالتدخل فى الصراعات الداخلية الأفريقية، وهو ما أدى إلى إطالة أمد هذه الصراعات.

وفى كل الأحوال، لا يمكن لحالة السلام والاستقرار الداخلى أن تستقر بعد انتهاء الحرب الأهلية سوى من خلال اتباع حزمة متكاملة من السياسات الرامية إلى معالجة الجذور الحقيقية التى دفعت نحو اندلاع الحرب الأهلية فى البلاد، لاسيما فيما يتعلق بسياسات التوزيع والمشاركة. وقد قدمت نيجيريا تجربة بالغة الأهمية فى هذا الصدد، حيث شددت السياسات الحكومية، بعد القضاء على المحاولة الانفصالية فى إقليم بيافرا، على ضرورة معالجة كافة الاختلالات التى أدت إلى وقوع هذه المحاولة. وكانت الحرب الأهلية بمثابة نقطة تحول فى أوضاع الآليات الاتحادية فى نيجيريا، ولم يجر فقط إلغاء نظام الأقاليم وإقامة نظام الولايات، ولكن أيضا أتيحت الفرصة للمرة الأولى للأقليات لتلعب دورا هاما ومباشرا فى تحديد ورسم شؤون الاتحاد النيجيرى ([1]).

أما فى الحالات التى لم يجر فيها تبنى مثل هذه السياسة المتكاملة للاندماج الوطنى، فإن انتهاء الحرب الأهلية لم يؤد إلى إزالة أسباب عدم الاستقرار الداخلى، وجرى فرض الهدوء من خلال القدرة القمعية لجهاز الدولة أو من خلال اتفاقات هشة بين الجماعات الإثنية المتصارعة، وهو ما كان يؤدى فى الحالتين إلى تجدد الصراع، ولو بأشكال مختلفة، إلا أن طبيعة الصراع اختلفت بقوة فى كلتا الحالتين. ففى حالة التسوية السياسية للخلافات القائمة، يمكن أن يتجدد الصراع فى المستقبل بسبب وجود خلل ما فى تطبيق اتفاق وقف الصراع، سواء كان هذا الاتفاق مكتوبا أو شفويا، وهو ما جرى بالفعل فى حالة إثيوبيا وأوغندا، حيث استطاعت الأطراف المتصارعة فى مرحلة ما من مراحل تطور الحرب الأهلية أن تبرم اتفاقا لوقف الصراع الداخلى فى البلاد، إلا أن صراع السلطة بين الأطراف المتصارعة كان يؤدى على الدوام إلى الحيلولة دون التطبيق الكامل لبنود ومواد الاتفاق المذكور، مما يؤدى إلى انفجار الصراع المسلح بين تلك الجماعات ([2]). وربما يكون الصراع فى مرحلته الثانية اكثر حدة واشد دموية عما كان عليه فى المرحلة الأولى، ويكون الأطراف المتصارعون

([1]) Eghosa E. Osaghae, "Ethnic Minorities and Federalism in Nigeria", African Affairs, Vol. 90. No. 359, April 1991. p.p. 243-244.

([2]) John W. Harbeson, Op-Cit, p. 211.

اكثر تشككا تجاه أية اتفاقات جديدة لوقف لتسوية الصراع، طالما أن الاتفاقات الأولى لم تحترم بصورة كاملة من جانب جميع الأطراف. ويكون المجال الوحيد هنا لحسم الصراع هو نجاح أحد الأطراف المتصارعة فى تحقيق درجة ما من الحسم العسكرى لصالحه، بما يتيح له امتلاك القدرة على فرض التسوية، كما يكون بمقدوره رسم وبلورة وتوجيه حركة التفاعلات السياسية فى مرحلة ما بعد الحرب الأهلية.

وفى حالة الحسم العسكرى للحرب الأهلية عن طريق القضاء بصورة كاملةً على أحد الأطراف المتصارعة، فإن الصراع يمكن أن يتجدد فى المستقبل بعد أن تستطيع القوى المهزومة إعادة تجميع وتسليح ذاتها مجددا. وفى هذه الحالة، يمكن أن تكون الدورة الجديدة من الحرب الأهلية اكثر عنفا بكثير من دورتها السابقة، فالجماعات المعارضة تكون محملة بموروثات انتقامية ضخمة تجاه النخبة الحاكمة أو الجماعة الإثنية الحاكمة، ويفسر ذلك الصراعات الدموية البشعة فى كل من رواندا وليبيريا والصومال، وذلك حينما استؤنفت الصراعات الداخلية فى تلك البلدان. ففى جميع هذه الحالات، لم يكن تركيز الجماعات المعارضة على مجرد الاستيلاء على السلطة، ولكن الأكثر أهمية من ذلك هو الانتقام الدموى بين الجماعات الإثنية. ويكون هذا الدافع معلوما من قبل كافة الأطراف المتصارعة، مما يعنى أن التهديد الذى تجابهه تلك الأطراف ليس فقط الحرمان فى عمليتى المشاركة والتوزيع، ولكنها تجابه أيضا إمكانية الإبادة على أيدى الجماعات الأخرى فى حالة تعرضها للهزيمة على أيدى الجماعات الإثنية الأخرى. ولذلك، شهدت الحروب الأهلية الأفريقية دورات ودوامات كبيرة نسبيا من العنف المسلح والانتقام الدموى بين بعضها البعض، وهو ما يؤدى إلى نشوء حلقة مفرغة من العنف والصراع الداخلى.

الفصل الثانى

عوامل نشأة ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا

تعتبر ظاهرة الحرب الأهلية نتاجا موضوعيا لمجموعة متكاملة من المتغيرات القائمة فى البيئة الداخلية والخارجية للدول الأفريقية المعنية، أى أن الحرب الأهلية هنا عبارة عن ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من المتغيرات التى يشهدها نظام الدولة الأفريقية على كافة المستويات. وبصورة أكثر تحديدا، تمثل ظاهرة الحرب الأهلية فى الدول الأفريقية نتاجا للعديد من الاختلالات الكامنة فى الهيكل السياسى - الاجتماعى فى الدول المعنية، كما تعبر هذه الظاهرة عن عجز نظام الدولة فى القارة الأفريقية عن النهوض بالأعباء الوظيفية التى أخذها على عاتقه منذ استكمال جهود التحرر والاستقلال أو منذ استقرار نظام الدولة بشكله الحديث فى أنحاء القارة، الأمر الذى أدى إلى عجز الدولة عن حشد التأييد والمساندة للنظم الحاكمة، علاوة على أن تفاقم هذه الظاهرة فى القارة الأفريقية كان عائدا فى الكثير من الحالات إلى عمليات الاستقطاب الدولى والإقليمى التى أدت إلى تكييف الصراعات الداخلية فى دول القارة باعتبارها موضوعا من موضوعات الصراع الدولى والإقليمى فى أفريقيا.

وعلى هذا الأساس، فإن المتغير الرئيسى الكامن وراء نشوء ظاهرة الحرب الأهلية يتمثل فى النشأة المشوهة لنظام الدولة فى القارة الأفريقية. فقد نشأت الدول الأفريقية بشكلها الحديث بصورة غير طبيعية، سواء من حيث التوقيت أو الحدود والتشكيلات الاجتماعية، وجاءت هذه النشأة بالأساس فى ظروف الهيمنة الاستعمارية القاسية التى تعرضت لها معظم دول القارة الأفريقية، والتى انطوت على إعادة توزيع مشوهة للتشكيلات الاجتماعية والإثنية فى القارة الأفريقية، وجرى تأطير هذه التشكيلات داخل حدود سياسية مصطنعة كان الأساس الوحيد فى تخطيطها اعتبارات توزيع المستعمرات بين القوى الاستعمارية الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم تراع عملية التقسيم الاستعمارى هذه بطبيعة الحال التشكيلات الإثنية بمختلف أنواعها. وبالتالى، فقد جرى تفتيت كيانات إثنية كثيرة بين العديد من الدول، وباتت الدولة الواحدة فى العديد من الحالات تضم مزيجا متنوعا من القوميات والأعراق، مما جعل من الأوضاع الاجتماعية الداخلية فى العديد من الدول الأفريقية مصدرا للتوتر الداخلى، ناهيك عن أن التجربة الاستعمارية ذاتها لم تتح للمجتمعات الأفريقية الفرصة الكاملة لبناء دول متماسكة عبر عملية تاريخية متكاملة على نحو ما شهدته المجتمعات الأوروبية ذاتها، بما ينطوى عليه ذلك من الاندماج الطبيعى والتدريجى فيما بين التشكيلات الاجتماعية الداخلية وتبلور مفهوم المواطنة والوعى الجماعى فيما بينها. وبدلا من ذلك، نشأت الدولة الأفريقية من خلال عملية مبتسرة قسرية، مما ولد كيانات هشة فى مرحلة ما بعد الاستقلال، وباتت الدولة الواحدة تضم داخلها قوميات وأعراق متباينة، وهو ما كان أساسا للعديد من التوترات الداخلية اللاحقة، والتى اتخذت أكثر أشكالها حدة فى صورة الحروب الأهلية.

وقد لعبت السياسات العامة للعديد من الدول الأفريقية دورا محوريا فى مرحلة ما بعد الاستقلال فى الدفع فى اتجاه الحرب الأهلية، لاسيما بالنسبة لسياسات التوزيع والمشاركة فى تلك الدول. وواقع الأمر، إن هذا المتغير لا ينفصل كثيرا عن المتغير السابق، فالاختلالات التى شابت السياسات العامة فى الدول الأفريقية كانت ناتجة فى الأغلب الأعم بفعل الاعتبارات الإثنية المحضة، مما جعلها تتسم إلى حد كبير بالتحيز من جانب النظام الحاكم لصالح الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها هذا النظام، وتبلور هذا التحيز فى إطار ما يوصف بـ (التعصب المركزى) القائم على تكريس النظام الحاكم لمعظم الاستثمارات الحكومية فى الإقليم الذى تعيش فيه الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها، علاوة على أن عملية التوزيع كانت تميز الجماعة الإثنية الحاكمة على بقية السكان، مع أن هذه الجماعة تكون متميزة من الأصل عن غيرها من السكان، وهو ما يتسبب فى حدوث المزيد من التباعد بين سكان البلد الواحد، ويدفع الجماعات المحرومة فى تلك الدول إلى الشعور بان هناك نوعا من التمييز الحكومى ضدها، ويتخذ هذا الشعور صورة أكثر انفجارا مع توافر قدرات تسليحية لدى أفراد تلك الجماعات المحرومة، وهو ما يمثل بداية الطريق نحو الحرب الأهلية.

وبالإضافة إلى ما سبق، تلعب المتغيرات الإقليمية والدولية أدوارا متعددة فى الدفع نحو نشوء وتفاقم ظاهرة الحرب الأهلية فى القارة الأفريقية. وعلى الرغم من أن المتغيرات الإقليمية والدولية لا يمكن أن تفلح أبدا فى خلق ظاهرة الحرب الأهلية من البداية، إلا أن للمتغيرات الدولية والإقليمية دورا بالغ الأهمية، إما فى احتواء هذه الظاهرة أو فى إحداث المزيد من الانفجار بها. وقد مارست القوى الدولية والإقليمية دورا هاما فى تأجيج الظاهرة المذكورة، وتختلف هذه الأدوار ما بين حقبة زمنية إلى أخرى. ففى فترة الحرب الباردة، لعبت القوتان العظميان (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى السابق) دورا هاما فى تأجيج الحروب الأهلية التى شهدتها القارة الأفريقية طيلة الفترة الممتدة منذ حصول الدول الأفريقية على الاستقلال خلال عقدى الخمسينات والستينات، وصولا إلى منتصف الثمانينات حينما بدأت مرحلة النهاية فى المواجهة العالمية بين الشرق والغرب، وذلك فى إطار الصراع المركزى القائم بينهما. وكان للقارة الأفريقية نصيب كبير فى هذه المعادلة، حيث تدخلت هاتان القوتان بقوة فى العديد من الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية، وقامتا فى هذا الإطار بتقديم الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى إلى الأطراف المتصارعة، وكان هذا الدعم مرتبطا باعتبارات استراتيجية خاصة بهاتين القوتين بالدرجة الأولى، وهو ما أدى إلى تفاقم وتأجيج تلك الصراعات. وفى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تسببت هاتان القوتان بصورة غير مباشرة فى حدوث المزيد من التفاقم فى ظاهرة الحرب الأهلية، وكان دورهما خلال هذه المرحلة نابعا من أن توقف الدعم السياسى والاقتصادى عن الأطراف المنخرطة فى صراعات داخلية فى القارة الأفريقية تسبب إلى حد كبير فى

انفلات هذه الصراعات، حيث كان الدعم السياسي والاقتصادي من جانب القوتين العظميين يمثل أداة للسيطرة على مستوى وحدة الصراع، إلا أن اختفاء هذه الأداة أدى في الكثير من الحالات إلى انفلات الحروب الأهلية في القارة الأفريقية، مما تسبب في ازدياد الحروب الأهلية في القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصورة أكثر حدة عن ذي قبل.

وبالتالي، فإن المتغيرات الثلاثة سالفة الذكر تمثل معا الدوافع الرئيسية الحاكمة لظاهرة الحرب الأهلية في القارة الأفريقية، ويؤدي تضافر هذه المتغيرات معا في سياق زمني محدد إلى تفاقم الظاهرة، واكتسابها قوة دفع إضافية، بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة تحدث في النموذج الأفريقي في ظروف التخلف المجتمعي الشامل للدول الأفريقية، وهو ما يعطي بدوره أبعادا إضافية أكثر خطورة لهذه الظاهرة. ومن ثم، فإن هذا الفصل يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما رصد وتوصيف الدوافع الكامنة وراء نشوء وانفجار ظاهرة الحرب الأهلية في القارة الأفريقية من منظور مقارن، وثانيهما رصد العلاقات الارتباطية القائمة بين ظاهرة الحرب الأهلية والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية، مثل بناء الدولة والتخلف الاقتصادي والأدوار الخارجية في الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية. ولذلك، سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول : عوامل البيئة الداخلية المسببة للحروب الأهلية في أفريقيا.

المبحث الثاني : عوامل البيئة الخارجية المسببة للحروب الأهلية في أفريقيا.

المبحث الأول
عوامل البيئة الداخلية المسببة للحروب الأهلية فى أفريقيا

تلعب عوامل البيئة الداخلية دورا محوريا فى إشعال الحروب الأهلية فى أفريقيا، فهى التى تمهد المناخ الملائم لاندلاع هذه الحروب. وبشكل عام، فإن المقصود بعوامل البيئة الداخلية هنا هو نوعين رئيسيين من العوامل هما: عوامل البيئة السياسية، وتتمثل أساسا فى النشأة المشوهة للدول الحديثة فى أفريقيا، بالإضافة إلى تنظيم سلطات الحكم فى الدول الأفريقية، وطبيعة ودور الأحزاب السياسية فى أفريقيا. أما النوع الثانى من هذه العوامل الداخلية، فهو يتمثل فى عوامل البيئة الثقافية والاقتصادية فى الدول الأفريقية، والتى تلعب دورا فى إثارة المعارضة الداخلية ودفع قطاعات من الشعب إلى اللجوء نحو العنف المسلح، وإشعال الحروب الأهلية. وهناك متغيران أساسيان يلعبان دورا محوريا فى رسم هذه السياسات، ويحظيان بأهمية خاصة، ويتمثلان فى الإثنية وتأثيرها على النظام السياسى فى الدول الأفريقية، بالإضافة إلى التخلف والفقر والسياسات الاقتصادية للنظم الحاكمة فى أفريقيا. وعلى هذا الأساس، سوف يركز هذا المبحث على عوامل البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المسببة للحروب الأهلية فى أفريقيا.

المطلب الأول
عوامل البيئة السياسية المسببة للحروب الأهلية فى أفريقيا

تتصل العوامل البنيانية بصميم هيكل وبنية المجتمع، والمتعلقة بظروف النشأة والتكوين التاريخى للدولة، وهيكل نظام الحكم فيها، كما تتعلق بالتفاعلات الجوهرية والقضايا الكبرى فى هذا الدولة. وتلعب هذه العوامل دورا محوريا فى تسيير حركة التفاعلات السياسية فى المجتمع، حيث أن ظروف النشأة والتكوين التاريخى لأى دولة تخلق ميراثا سياسيا بالغ الأهمية، وتسهم - ضمن عوامل أخرى - فى تشكيل الشخصية الوطنية لهذه الدولة، كما تحدد القضايا الأكثر إلحاحا بصورة تقليدية على قائمة الاهتمامات السياسية فيها. وبالمثل، فإن هيكل نظام الحكم يلعب دورا بالغ الأهمية فى المجتمع، لأنه يتعلق بمدى اتساع أو ضيق عملية المشاركة فى صنع السياسة العامة للدولة والرقابة على أداء الحكومة وكيفية اختيار الحكام والمسئولين، كما يتعلق بمدى قدرة هذا النظام على تلبية احتياجات المواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم. وبالتالى، فإن هذه العوامل تلعب دورا جوهريا فى توفير أو عدم توفير الأرضية الملائمة لنشوب

الحروب الأهلية فى أى دولة. ومن اجل التعرف على الكيفية التى أثرت بها هذه العوامل على الحروب الأهلية فى أفريقيا، فإن هذا المطلب سوف يركز على ثلاث نقاط رئيسية هى : النشأة المشوهة للدول الحديثة فى أفريقيا، وتنظيم سلطات الحكم فى الدول الأفريقية، وطبيعة ودور الأحزاب السياسية فى أفريقيا.

أولا :
النشأة المشوهة للدول الحديثة فى أفريقيا

ترتبط الحروب الأهلية ارتباطا وثيقا بالسياق التاريخى لنشأة الدولة الحديثة فى القارة الأفريقية. وتنبع أهمية هذا الجانب من أن الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية جاءت فى جوهرها نتاجا للإشكاليات والأزمات التى أحاطت بعملية بناء الدولة القومية الحديثة فى القارة الأفريقية، وما ولدته هذه العملية من موروثات مختلفة فى كافة النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد كانت هذه النشأة مبتسرة واصطناعية، وجرت أساسا على أيدى الاستعمار الأوروبى الذى قام ببناء الوحدات السياسية الحديثة فى القارة الأفريقية وفقا لاحتياجاته الاستعمارية. والواقع، إن التجربة الاستعمارية الأوروبية تسببت فى العديد من التشوهات الهيكلية فى بنية المجتمعات الأفريقية، وهو ما كان مصدرا للعديد من المشاكل والصراعات الداخلية فى المجتمعات الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال.

وبصورة موجزة، يمكن الإشارة إلى أن كافة المشكلات نبعت من أن الاستعمار الأوروبى قام بتقسيم القارة الأفريقية إلى مستعمرات عشوائية لا تراعى الأوضاع السكانية المختلفة، كما أن الاستعمار لم يكن يرمى إلى تحديث أفريقيا إلا بقدر ما يفيد هذا التحديث فى ربط مراكز الإنتاج التعدينى والزراعى فى المستعمرات الأفريقية بسوق السلع العالمية فقط، وتدخلت الإدارة الاستعمارية الأوروبية فى هذا الإطار لإعادة تشكيل ورسم العلاقات الاجتماعية المختلفة وعلاقات الإنتاج من اجل تحقيق الأهداف الاستعمارية، سواء كان ذلك متعلقا برسم حدود الكيانات السياسية الأفريقية الجديدة أو بالعلاقات بين الإدارة الاستعمارية والجماعات الإثنية المختلفة الخاضعة للاستعمار، أو فى التحكم فى إيقاع العلاقات بين النخب الحديثة والنخب التقليدية فى المجتمعات الأفريقية. وبشكل عام، فقد شهدت فترة الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا ما يمكن اعتباره صراع ثقافات أو صراع حضارات بين قوى الاستعمار الأوروبى والمجتمعات الأفريقية، حيث ركز هذا الاستعمار على إعادة تشكيل العلاقات الإنسانية الأساسية داخل تلك المجتمعات على أسس جديدة تخدم مصالحه الاستعمارية، بما يتضمنه ذلك من مسح الثقافات والهويات الأصلية لتلك المجتمعات، وفرض ثقافة المستعمر وقيمه وتقاليده عليها.

١. الاستعمار ونشأة الدولة فى أفريقيا :

نشأت أغلب الدول الأفريقيــة بشكلها الحـالي بصـورة صناعيـة علـى أيـدى القـوى الاستعمارية الأوروبية خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأخير من القرن التاسـع عشـر والنصف الأول من القرن العشرين. وخلال الفترات السابقة علـى الاستعمار الأوروبـى للقارة الأفريقية، كانت هناك مئات الوحدات السياسية المستقلة من الجماعـات العشـائرية وجماعات الدم ودول الممالك والمدن والإمبراطوريات، وكانت تلـك الكيانـات تتجـاور دون حدود سياسية واضحة، وكان هناك العديد مـن الحـروب بيـن هـذه الكيانـات، إلا أن الحقبة الاستعمارية شهدت ثورة جيوبوليتيكية فـى أفريقيـا الحديثـة المستقلة، وأصبحت القارة الأفريقية تضم حوالى خمسين وحدة سياسية فـى ظـل الحقبـة الاسـتعمارية، وبـات لكل وحدة من هذه الوحدات حدودها السياسية الثابتة في معظم الأحيـان (١). وقـد جـرى تأطير عملية التقسيم الاستعمارى للقارة بصورة رسمية فيما بين القوى الأوروبية خـلال مؤتمر برلين الذى عقد خلال الفترة ما بين ١٥ نوفمـبر ١٨٨٤ - ٢٦ نوفمـبر ١٨٨٥، بغرض تسوية المنازعات بشأن تقسيم مناطق النفوذ بيـن القـوى الأوروبيـة فـى منطقـة الكونغو. وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسى لهذا المؤتمـر لـم يكـن متمثـلا فـى تقسـيم أفريقيا بصورة شاملة، إلا أنه انتهى إلى ذلك فـى واقـع الأمـر، وأرسـى المؤتمـر قواعـد للاستيلاء القانونى على الأراضى الأفريقية، فيما كان بمثابـة بدايـة عمليـة تقسيم دموية للقارة الأفريقية، واتخذت عملية التقسيم صورة إقامــة كيانـات سياسـية خاصـة بكـل قـوة استعمارية على حدة (٢).

وبالتالى، فإن نشأة الدول الحديثة فى القارة الأفريقية جاءت أساسا فى إطار التقسيم الاستعمارى للحدود السياسية، وهى عملية كانت تـهدف فقط إلـى رسـم مجـالات النفـوذ المختلفة للدول الأوروبية، واقتصرت فى البداية على رسم زوايا وخطـوط النفوذ حـول المنـاطق السـاحلية. ففـى غـرب أفريقيـا، جـرى تمييز النفـوذ الألمـانـى عـن المنـاطق البريطانية فى الشمال، وعن المناطق البرتغالية فى الجنوب، ثم توالت هـذه العمليـة بعد ذلك. ويلاحظ بعض الباحثين أن ٣٠ فى المائة من الحدود الأفريقية عبـارة عـن خطـوط مستقيمة، علاوة على أن ٤٤ فى المائة من الحدود فى أفريقيا الاسـتوائية جـرى رسـمها علـى أسـاس الخطـوط الفلكيـة. ويتمثـل اخطـر آثـار عمليـة التخطيط العشـوائى للحـدود السياسـية فـى أفريقيـا فـى أن الاسـتخدام واسـع النطـاق للخطـوط الفلكيــة والخصــائص الطبيعية أدى إلى تجاهل الاعتبارات الإنسانية فى رسم الحـدود الأفريقيـة. وهنـاك القليـل

---

(١) أ. آدو بواهن، " الاستعمار فى أفريقيـا: آثـاره ومغزاه "، فـى أ. آدو بـواهـن، م. س. ذ.، ص.ص. ٧٨٨ - ٧٩٠.

(٢) ج. ن. أوزويغوى، " تقسيم أفريقيـا علـى يـد الأوروبييـن": نظـرة عامـة "، فـى المصدر السـابق نفسه، ص. ٤٩.

من الحالات التى جرى فيها تقسيم الحدود من خلال اتفاقيات مع القادة المحليين، والقليل جدا من الحدود الاستعمارية التى راعت التوزيعات البشرية. وقد أدى التخطيط العشوائى للحدود إلى فصل ما لا يقل عن ١٧٧ منطقة ثقافية وإثنية عن بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، فقد تسببت عملية ترسيم الحدود بين نيجيريا والكاميرون فى تمزيق أواصر ١٤ منطقة ثقافية، بينما شتتت حدود بوركينا فاسو حوالى ٢١ جماعة ثقافية، وهو ما تسبب فى تعقيد الجغرافيا البشرية الأفريقية (١).

وبالتالى، فإن الحدود السياسية بين الدول الأفريقية كانت انعكاسا عمليا للعلاقات بين القوى الأوروبية، فى حين أن الحدود القائمة بين الدول التى كانت خاضعة لإمبراطورية واحدة كانت تعكس سياسة جماعات المصالح فى الدولة الأم أو جاءت نتاجا لاعتبارات الملاءمة الإدارية فقط، دون الأخذ فى الاعتبار الانقسامات بين الدول الأفريقية. ومن ثم، فإن الحدود الأفريقية فى مجملها حدود مصطنعة غير طبيعية وضعتها القوى الاستعمارية، وهو ما أدى إلى تعارض الحدود السياسية مع الأوضاع البشرية فى القارة، نظرا لأن الاستعمار الأوروبى اهتم فقط بالأسس الاقتصادية والاستراتيجية المستمدة من قيمة المكان أو الإقليم بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى، سواء كانت عوامل اجتماعية أو ثقافية أو دينية، أى أن الحدود الأفريقية إجمالا هى حدود مفروضة لم تنشأ وفق التطور الطبيعى حسب مقتضيات التفاعل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى (٢).

ويشير ما سبق إلى أن التقسيم الجيوبوليتيكى للقارة الأفريقية على أيدى القوى الاستعمارية الأوروبية كان تعسفيا وتحكميا، ويرمى فقط إلى خدمة وتلبية المصالح الاستعمارية، وكانت الكيانات السياسية الجديدة عبارة عن تكوينات صناعية، وترتب على هذا الاصطناع العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستعمار. وبالتالى، فإن ظروف النشأة المصطنعة للحدود السياسية فى القارة الأفريقية، وما ترتب عليها من آثار مختلفة، كانت نقطة الانطلاق الأولى فى غرس بذور الصراعات الداخلية فى العديد من الدول الأفريقية، وفى مقدمتها الحروب الأهلية. فقد أدت ظروف النشأة الصناعية لنظام الدولة فى القارة الأفريقية، على أيدى القوى الاستعمارية الأوروبية، إلى توليد العديد من الآثار السلبية فى المجتمعات الأفريقية، ويبدو ابرز هذه الآثار فى أن الحدود السياسية الجديدة فى القارة الأفريقية كانت تمر عبر كيانات من الجماعات الإثنية والدول والممالك التى كانت قائمة

---

(1) Ieuan Griffiths, "The Scramble for Africa: Inherited Political Boundaries", The Geographical Journal, (London: Royal Geographical Society), Vol. 152, No. 2, July 1986, p.p. 204- 216.

(٢) محمد عاشور مهدى، الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، سلسلة دراسات أفريقية رقم ٢، ١٩٩٦)، ص. ص. ٥٢ - ٥٧.

من قبل، وهو ما أدى إلى حدوث اضطرابات واسعة النطاق، وبات العديد من شعوب القارة الأفريقية مقسما فيما بين عدد كبير من الدول. وأصبحت الكيانات السياسية الأفريقية الجديدة تتألف من خليط متعدد من الشعوب ذات الثقافات والتقاليد واللغات المختلفة، وتسببت هذه التعددية الإثنية فى الكثير من دول القارة الأفريقية فى فترات ما بعد الاستقلال فى نشوء العديد من الصراعات الخارجية والداخلية، سواء تحت تأثير النزاعات الحدودية المزمنة التى نشبت بين عدد من الدول الأفريقية، أو تحت تأثير التداخل الديموجرافى الشديد الذى اتسمت به المجتمعات الأفريقية (١).

وتبدو هذه الحقيقة واضحة فى أن عملية النشأة المشوهة لنظام الدولة فى أفريقيا أدت إلى بروز العديد من الأزمات فى الدول الأفريقية، لعل فى مقدمتها أزمة (عدم الاندماج الوطنى). ويحصر مصطفى علوى خمسة مظاهر رئيسية لعدم الاندماج الوطنى فى أفريقيا، يتمثل أولها فى حالة التعدد السلالى والعرقى، والتى تنبع مما تتسم به القارة الأفريقية من تعددية مذهلة فى هذين المجالين، ومما تضمه فى تكوينها الديموجرافى من الشعوب والأجناس. أما المظهر الثانى، فيتمثل فى التعددية اللغوية التى تصل إلى درجة أن الدولة الواحدة، مثل أوغندا، قد تضم جماعات لغوية تتحدث حوالى ٢٠ لغة. ويتمثل المظهر الثالث فى التعددية الدينية التى تنطوى على وجود عدد غفير من الديانات الوضعية المحلية والسماوية. أما المظهر الرابع، فيتمثل فى عدم الاندماج الإقليمى الناتج عن معاناة العديد من الدول الأفريقية من ضعف قدرة النظام السياسى بها على إنفاذ إرادته وسياساته على بعض مناطق وأقاليم الدولة، ووجود جماعات متمردة ومعارضة للنظام فى بعض تلك الأقاليم. وأخيرا، يتمثل المظهر الخامس لعدم الاندماج فى القارة الأفريقية فى عدم التكامل بين أجهزة الحكم والجماهير، بسبب الطابع الأوتوقراطى الأبوى المتسلط للأنظمة. وقد أدت هذه الأزمة إلى خلق حالة من التنافس بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة (٢).

وفى نفس الوقت، أدت النشأة الصناعية للدول الأفريقية على أيدى الاستعمار الأوروبى إلى غرس بعض التقاليد السلبية فى الثقافة السياسية فى المستعمرات الأفريقية، وكان لهذه التقاليد انعكاسات واضحة فى فترة ما بعد الاستقلال، لاسيما من حيث إضعاف سلطة نظم الحكم المحلية فى الدول الأفريقية. وتعود جذور هذه التقاليد إلى أن القوى الاستعمارية قامت خلال الفترات الاستعمارية أما بعزل الحكام المحليين ونفيهم، أو تحويلهم إلى وكلاء للإدارة الاستعمارية. وفى كلتا الحالتين، أدى الاستغلال

---

(١) أ. آدو بواهن، م. س. ذ.، ص.ص. ٧٨٨ - ٧٩٠.

(٢) د. مصطفى علوى، أزمة قارة : دراسة فى العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولى فى القارة الأفريقية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٦) ص. ص. ٤٥ - ٤٧.

الاستعمارى للحكام المحليين إلى فقدان هيبة نظم الحكم المحلية التقليدية وإضعاف سلطاتها وضعضعة احترامها فى أعين المواطنين المحليين. وقد أثرت هذه الثقافة السياسية تأثيرا كبيرا خلال فترات ما بعد الاستقلال، وانطوى ذلك فى الكثير من الحالات على توفير أساس موضوعى للتمرد والعصيان واسع النطاق فى التربة السياسية فى الكثير من المجتمعات الأفريقية، وهو ما كان بمثابة مقدمة لاندلاع الحروب الأهلية فيها ([1]).

أضف إلى ذلك، إن الاستعمار عمل بقوة على تغيير التركيب الطبقى والاجتماعى فى المستعمرات الأفريقية بصورة أدت إلى تعزيز التمايزات الاجتماعية القائمة. فقد سعى الحكم الاستعمارى إلى تحويل التمايزات الإثنية إلى تقسيمات طبقية فى المستعمرات. وعلى الرغم من أن الأفارقة لم يكونوا من الأصل طبقة واحدة، إلا أن قوى التغيير الاستعمارى أدت إلى تغيير البنية الطبقية التى كانت قائمة واستحداث طبقات جديدة، حيث كان الهيكل الاجتماعى فى الكيانات الأفريقية خلال فترة ما قبل الاستعمار يتيح سبلا متعددة للأفراد للارتقاء فى السلم الاجتماعى من خلال الإنجاز الشخصى، إلا أن ذلك الهيكل كان يعطى أهمية مبالغ فيها للميلاد والنسب، وهو ما تسبب خلال تلك الفترة فى جعل المناصب السياسية والمهن الهامة فى المجتمع متوارثة فى بعض العائلات. وقد أدت السياسات الاستعمارية إلى إحداث ثورة اجتماعية فى المستعمرات الأفريقية. ورغم أنه كان لهذه الثورة بعض آثارها الإيجابية، إلا أن الآثار السلبية كانت أكثر فداحة بكثير، علاوة على أن الآثار الإيجابية للسياسات الاجتماعية للاستعمار لم تكن مقصودة عمدا، وإنما كانت ترمى فقط إلى خدمة الأهداف الاستعمارية. وقد أدت جملة هذه التغيرات إلى إحداث ثورة اجتماعية، وانطوت هذه الثورة على ضعضعة مكانة النخب التقليدية وبروز نخب جديدة فى الهياكل الاجتماعية الأفريقية، وهو ما كان يصب بالدرجة الأولى فى مصلحة الاستعمار ([2]).

وقد نشأت بعد ذلك فجوة مزمنة بين النخب التقليدية والنخب الحديثة فى المستعمرات الأفريقية. ومبعث ذلك أنه مع رسوخ الحكم الاستعمارى فى المجتمعات الأفريقية، فإن النخب الحديثة تصورت أن الاستعمار الأوروبى يسعى بالفعل إلى تحديث أفريقيا، وعقدت آمالا كبيرة على أن القوى الأوروبية سوف تعتمد عليها فى تحقيق هدف التحديث المتصور، إلا أن الذى اتضح بعد ذلك هو أن الاستعمار الأوروبى لم يكن يرمى إلى تحديث أفريقيا إلا بقدر ما يفيد هذا التحديث فى ربط مراكز الإنتاج التعدينى والزراعى فى المستعمرات الأفريقية بسوق السلع العالمية فقط، علاوة على أن البيروقراطيين الأوروبيين ظلوا هم الذين يتولون القيام بأنفسهم بالدور الذى كانت

---

(١) أ. أ. أفيغبو، م. س. ذ.، ص. ص. ٥٠٥ - ٥٠٧.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٥٠٧ - ٥١٢.

النخب الأفريقية الجديدة قد حددته لنفسها، كما مالت الإدارة الاستعمارية فى الكثير من الحالات إلى التعامل مع النخب التقليدية فى المجتمعات الأفريقية. وبالتالى، وجدت النخب الأفريقية الجديدة نفسها مستبعدة فى الأغلب الأعم، مما دعاها إلى الوقوف موقف المعارضة الصريحة ضد القوى الاستعمارية، وهو موقف لم يستطع الحكام التقليديون أن ينضموا إليه بحكم ارتباطهم بالسلطات الاستعمارية فى الكثير من الحالات، الأمر الذى فرض قيودا على حرية تحركهم، علاوة على أن الحكام التقليديين كانوا فى الأغلب الأعم على درجة غير كافية من التعليم بصورة كانت تحول دون مشاركتهم الفعالة فى المناظرات والمجادلات السياسية للنخب الجديدة. علاوة على أنهم حتى إذا قبلوا بالحجج السياسية للنخب الجديدة، فإن ذلك كان سيضعهم فى موقع الأتباع. وبالتالى، فإن جملة هذه المتغيرات تسببت فى خلق فجوة حادة بين النخب التقليدية والنخب الحديثة فى الكثير من المستعمرات الأفريقية، حيث نظر أفراد النخب الجديدة إلى الحكام التقليديين بوصفهم خداما للإمبريالية يأتمرون بأمرها، بينما نظر الحكام التقليديون إلى أفراد النخب الجديدة بوصفهم ثوريين يسعون إلى تدمير التقاليد العريقة فى المجتمعات الأفريقية، كما لعبت الدعاية الاستعمارية دورا هاما فى تأجيج الصراع بين النخبتين، وذلك فى إطار سياسة (فرق تسد) ([1]). وبشكل عام، فإن هذه التطورات تتمثل فى أنها خلقت نوعا من الفجوة المزمنة بين القيادات التقليدية والقيادات الحديثة فى تلك المجتمعات، وساهمت هذه الفجوة إلى حد كبير فى فترة ما بعد الاستقلال فى تعميق الصراعات الداخلية فى تلك المجتمعات، وهو ما بدا واضحا فى الكثير من الصراعات فى القارة الأفريقية فى الفترات اللاحقة.

٢. تطورات التكوين التاريخى للدول الأفريقية ـ النماذج الرئيسية :

شهدت عملية تشكيل الحدود السياسية فى القارة الأفريقية أنماطا متشابهة فى ظل الفترة الاستعمارية، وكان تأثير التجربة الاستعمارية كاسحا فى تشكيل الكيانات السياسية الحديثة، على نحو ما سبق أن ذكرنا فى الجزء السابق. ومع ذلك، فإن تأثير التجربة الاستعمارية لم يكن متماثلا بالنسبة لجميع الحالات الأفريقية، وإنما تفاوت تأثيرها فيما بين الدول الأفريقية، حيث وصل التفتيت الاستعمارى للأقاليم الأفريقية فى أعلى درجاته فى منطقة القرن الأفريقى، وهو ما تسبب فى تفتيت (الصومال الكبير) إلى أربعة أجزاء، كما وفرت السيطرة الاستعمارية على تلك المنطقة لإثيوبيا فرصة مثالية من أجل التوسع وتكوين إمبراطورية كبرى. ويأتى بعد ذلك، تأثير الاستعمار فى تكوين كل من أنجولا وتشاد ونيجيريا بصورة عشوائية واصطناعية، بينما كانت تجربة ليبيريا مختلفة تماما عن باقى الدول الأفريقية من حيث التكوين التاريخى، ولا يشترك

([1]) المصدر السابق نفسه، ص. ٥١٣.

معها فى هذه التجربة سوى سيراليون. ومع ذلك، يظل من الضرورى الإشارة إلى أن ظروف التكوين العشوائى للغالبية العظمى من الوحدات السياسية الأفريقية على أيدى المستعمرين الأوروبيين، لا تعنى بالضرورة حتمية نشوب الحرب الأهلية فيها، وإنما يبقى الأمر مرهونا بتوافر جميع الشروط الموضوعية الأخرى المشار إليها، علاوة على أن السياسة الفعلية لنظم الحكم الوطنية فى فترة ما بعد الاستقلال لعبت دورا بالغ الأهمية، إما فى تفجير التناقضات لداخلية فى تلك الدول أو فى احتوائها. والحقيقة، إن هناك نموذجين تاريخيين ميزا نشأة الدول الأفريقية، أولهما نموذج النشأة الصناعية للدول الأفريقية على أيدى الاستعمار الأوروبى، ويشمل هذا النموذج معظم دول القارة الأفريقية، بينما يتمثل النموذج الثانى فى الدول التى لم تخضع للاستعمار الأوروبى، ولكنها مارست هى ذاتها شكلا من الاستعمار والضم القسرى للشعوب المجاورة، ويتمثل هذا النموذج تحديدا فى كل من إثيوبيا وليبيريا.

ويشمل نموذج النشأة الصناعية للدولة على أيدى الاستعمار الأوروبى معظم الدول الأفريقية. وكان تأثير الاستعمار سلبيا للغاية فى بعض الحالات، مثل الصومال، كما سبق أن أشرنا، حيث كان "الصومال الكبير" يضم تاريخيا كل من الصومال وجيبوتى وشرق كينيا وأجزاء من إثيوبيا، ثم تسبب الاستعمار فى تفتيت الصومال الكبير إلى خمسة أجزاء، هى: الصومال التى كانت تضم الجزءين الشمالى والجنوبى اللذين كانا تحت الاحتلال البريطانى والإيطالى، وجيبوتى التى كانت تسمى الصومال الفرنسى قبل الاستقلال، والجزء الرابع هو "الصومال الغربى وآبو" الخاضع للاحتلال الإثيوبى، والجزء الخامس هو شرق كينيا الذى ضمه الاستعمار البريطانى إلى مستعمرته فى كينيا قبل الاستقلال. وقد أعلن الصومال منذ استقلاله رغبته الأكيدة فى استعادة السيادة والوحدة فيما بين الأقاليم الخمسة فى دولة واحدة تسمى "الصومال الكبير" ([1])، فيما كان بمثابة مصدر متجدد للصراع مع إثيوبيا وكينيا، إلا أن الصومال لم يستطع تحقيق أى نجاح فى تحقيق هذا الهدف، كما أن الجزءين اللذين كانا يشكلا الصومال ذاتهما انقسما أثناء الحرب الأهلية فى البلاد، مع إعلان الإقليم الشمالى انفصاله.

وفى حالة نيجيريا، أدت ظروف النشأة التاريخية إلى جعل التكوين السكانى للدولة النيجيرية عبارة فسيفساء إثنى، حيث تتعدد اللغات واللهجات فى نيجيريا بدرجة تفوق الوضع فى أية دولة أفريقية أخرى، ويصل عدد اللغات بها إلى ٢٤٨ لغة لكل منها مميزاتها الخاصة، وأهم المجموعات اللغوية فى نيجيريا هى مجموعة كوا التى يتحدثها حوالى ٤٠ فى المائة من السكان. وقد برزت الدولة النيجيرية بشكلها الحديث فى أوائل عام ١٨٩٧، وجاءت كمجرد تجميع للمناطق الواقعة حول دلتا نهر النيجر التى كانت قد

---

(١) صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى** (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٤٩، يناير ١٩٨٢)، ص. ص. ٦١ - ٧٣.

عقدت معاهدات مع بريطانيا، والتى لم تكن داخلة ضمن نفوذ شركة النيجر الملكية، وعينت بريطانيا لهذه المستعمرة قنصلا عاما مسئولا أمام وزارة الخارجية البريطانية. والحقيقة، إن الاحتلال البريطانى لتلك المناطق كان قد بدأ قبل ذلك التاريخ بحوالى أربعة عقود على الأقل، حيث كان الوجود البريطانى فى المنطقة الشرقية من ساحل غانا قد بدأ من خلال شركة النيجر الملكية التى لعبت دورا بالغ الأهمية فى الاستعمار البريطانى لتلك الأنحاء، وأتخذ هذا الاستعمار شكلا أكثر وضوحا عام ١٨٥١ عندما فرضت بريطانيا سيطرتها العسكرية على إمارة لاجوس (١).

وعلى الرغم من أن النشاط الاستعمارى البريطانى فى نيجيريا يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، فإن البداية الفعلية للإدارة البريطانية فى نيجيريا الحديثة جاءت مع عام ١٩٠٦. وقد شهد التقسيم الاستعمارى البريطانى لنيجيريا بعد ذلك التاريخ تغيرات عديدة. ففى عام ١٩٣٩، أدى عدد من المتغيرات إلى إعادة تقسيم نيجيريا إداريا، وانطوى التقسيم الجديد على تقسيم محمية نيجيريا الجنوبية إلى إقليمين هما الإقليم الشرقى والإقليم الغربى، وأصبح نهر النيجر بمثابة الخط الإدارى الفاصل بينهما، وباتت نيجيريا مقسمة إلى أربع وحدات إدارية هى: المستعمرة، والمناطق الشرقية، والمناطق الغربية، والمناطق الشمالية. وظل هذا الوضع قائما حتى صدور دستور عام ١٩٥١ الذى تبنى نظام الحكم شبه الفيدرالى، ثم اعطيت هذه الأقاليم مزيدا من الحكم الذاتى بموجب دستور عام ١٩٥٤. ومن ناحية أخرى، جرى ضم الجزء الغربى من إقليم الكاميرون - الذى كان خاضعا للاحتلال الألمانى - إلى المستعمرة البريطانية فى نيجيريا عقب الحرب العالمية الأولى، وذلك بموجب نظام الانتداب من قبل عصبة الأمم، ثم بموجب نظام الوصاية منذ عام ١٩٤٦. وقد جرى عام ١٩٥٤ ضم الجزء الشمالى من الكاميرون البريطانى إلى نيجيريا الشمالية، بينما أصبح الكاميرون الجنوبى إقليما قائما بذاته فى اتحاد نيجيريا. وفى عام ١٩٦١، تم ضم الجزء الشمالى من الكاميرون إلى اتحاد نيجيريا بصفة دائمة اثر استفتاء سكانه، بينما انفصل الكاميرون الجنوبى عن نيجيريا مؤثرا الاندماج فى جمهورية الكاميرون التى تكونت عقب استقلال المنطقة التى كانت تابعة للوصاية الفرنسية. وبشكل عام، فإن الشكل الحالى للدولة النيجيرية تبلور منذ عام ١٩٥٤، حيث أصبحت الدولة تسمى (اتحاد نيجيريا)، وأصبحت لاجوس هى العاصمة الاتحادية. وأصبحت نيجيريا عام ١٩٦٠ دولة مستقلة مكونة من اتحاد فيدرالى بين ثلاثة أقاليم هى: الإقليم الشمالى، والإقليم الشرقى، والإقليم الغربى، والعاصمة الفيدرالية فى لاجوس (٢)، أى أن نيجيريا هى فى واقع الأمر عبارة

---

(١) د. سامى منصور، **نيجيريا.. عملاق أفريقيا التائه** (القاهرة: دار المعارف، بدون تاريخ)، ص. ص. ٣٨ - ٤٥.

(٢) أحمد على إسماعيل، " نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب "، **السياسة الدولية**، العدد ٤، أبريل ١٩٦٦، ص.ص. ١١٥ - ١٢٥.

عن مناطق وأقاليم لا ترتبط ببعضها البعض قام الاستعمار البريطاني بإدماجها معاء مما كان سببا لمشكلات سياسية دامية بدأت عقب الاستقلال مباشرة.

وقد نشأت أوغندا أيضا نشأة صناعية على أيدى الاستعمار البريطاني، حيث جرى ضم مجموعات من القبائل والأعراق داخل كيانات سياسية مصطنعة من اجل خدمة أهداف الاستعمار الأوروبى فى مختلف أنحاء أفريقيا. وكما سبق أن ذكرنا، فإن التكوين التاريخى لهذه الدولة يعود إلى أواخر القرن السادس عشر، حينما وفدت إلى تلك المنطقة موجة من الهجرات القبلية، ونشأت فى بادئ الأمر مجموعة من الممالك الصغيرة بين بحيرتى إدوارد وتنجانيقا، ثم حُسم الصراع بين تلك الممالك لصالح مملكة البوجاندا فى القرن الثامن عشر. وقد أعطى الاستعمار البريطانى لهذه الممالك الصغيرة شكلها السياسى الحديث الذى عرفت به بعد ذلك، حيث وجدت بريطانيا منذ ستينات القرن التاسع عشر أن أوغندا تدخل فى منطقة نفوذها بسبب قربها من الجزء الساحلى الشمالى الذى آل إليها بمقتضى التقسيم الذى تم بين القوى الاستعمارية الأوروبية لمناطق النفوذ فى القارة الأفريقية، وكانت الشركة الإنجليزية لشرق أفريقيا هى أداة الاستعمار البريطانى فى أوغندا. فقد بدأ الاختراق البريطانى لأوغندا بعد عام ١٨٦٠، ثم أسندت المصالح البريطانية فى أوغندا إلى الشركة الشرقية البريطانية عام ١٨٨٨، التى عززت سيطرتها على الأراضى التى استولت عليها بموجب اتفاقية مع ملك (كاباكا) البوجاندا عام ١٨٩١، ثم انتقلت مسئوليات هذه الشركة إلى الحكومة البريطانية عام ١٨٩٤. وقد أعلنت بوجاندا محمية بريطانية، وكذلك الممالك الأخرى: البونيورو، وتورو، والانكولى، وبوجوسا. وبالتالى، استطاعت بريطانيا أن توطد أقدامها فى قلب القارة ومنابع النيل بعد أن وقع القائد العسكرى البريطانى اللورد لوجارد اتفاقات منفصلة مع الحكام والزعماء فى تلك المنطقة، بحيث تم مد الحماية الاستعمارية البريطانية على كل أراضى أوغندا تقريبا. وقد أثارت هذه السياسات والتحركات البريطانية ثورات عدة عام ١٨٩٧ فى أراضى البوجاندا. ورغم أن الحكومة البريطانية استطاعت القضاء على هذه الثورات، إلا أنها وجدت أن من الضرورى إعادة النظر فى الاتفاقيات السابقة، وتم إبرام اتفاقية جديدة عام ١٩٠٠ (1).

وقد جاء إطلاق اسم البوجاندا بصورة معدلة على كل ارض أوغندا بالصدفة، لان ارض البوجاندا كانت أول جزء من أوغندا الحديثة يقع تحت سيطرة الاستعمار البريطانى، واستمر اسم أوغندا يطلق على تلك المنطقة كلها بعد ذلك. وقد وجدت الإدارة الاستعمارية البريطانية أن من الأوفق لها أن تسيطر على البلاد وتديرها انطلاقا من ارض البوجاندا، كما أعطت شعب البوجاندا مكانة تفوق كل القبائل الأخرى التى

(1) Alan Rake, "Uganda: Recent History", in Africa South of the Sahara 1997 (London: Europa Publications, 1997), p. 1016.

حولها (١). وقد ضمت أوغندا خليطا متنافرا من القوميات واللغات، حيث ضمت ثلاث مجموعات لغوية هى: السودانيون، والنيليون، والبانتو. وينتمى أفراد هذا الشعب إلى نوعين مختلفين من العائلات اللغوية فى أفريقيا هما: النيليون - الصحراويون، والكونغو - الكردفانيون، ولم تكن هناك رابطة ثقافية أو لغوية بين أفراد هذا الشعب، بل كان هناك قدر هائل من المرارة بين بعضهم البعض بعد أن استخدمت السلطات البريطانية بعض الجماعات الإثنية الأوغندية، مثل النوبيين والبوجاندا، فى استكمال السيطرة على باقى الممالك والكيانات داخل أوغندا، ومارس النوبيون والبوجاندا أعمالا وحشية أثناء قيامهم بهذا الدور لصالح الاستعمار البريطانى (٢).

أما بالنسبة لحالة تشاد، فقد تسبب الاحتلال الفرنسى فى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية بصورة كاملة فى تشاد، وهو ما أفضى بدوره إلى بناء الدولة التشادية بصورة مشوهة، مما ساعد فيما بعد على اندلاع الحرب الأهلية. ففى مرحلة ما قبل الخضوع للاحتلال الفرنسى، شهد التاريخ التشادى عام ١٩٠٠ صعود وانهيار العديد من الإمبراطوريات الساحلية. وخلال الفترة السابقة مباشرة على الاحتلال الفرنسى لتشاد فى عام ١٩٠٠، ظهر على الساحة فى تشاد البطل الأفريقى رابح الزبير الذى كان قد كون إمبراطورية إسلامية فى غرب أفريقيا فى تسعينيات القرن التاسع عشر، إلا أن الاستعمار الفرنسى تمكن من القضاء على هذه الإمبراطورية عقب معركة (قوسورى) عام ١٩٠٠. وقد أكملت فرنسا احتلالها لغرب أفريقيا فى أوائل القرن العشرين. وقد وجدت أن من الصعب أن تدعم سيطرتها على المنطقة إلا من خلال تجميع المستعمرات الفرنسية فى وحدات فيدرالية. ولذلك، كونت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ما عرف بـ (أفريقيا الغربية الفرنسية) و(أفريقيا الاستوائية الفرنسية). وقد اتبعت فرنسا سياسة الفرنسة أو الاندماج Assimilation مع مستعمراتها، من اجل صبغها بالصبغة الفرنسية، وفرض الثقافة والتقاليد والنظم الفرنسية على الأفارقة، وفصلهم عن كل ما له صلة بتاريخهم القومى وحضارتهم الأفريقية ومقوماتها وربط المستعمرات تاريخيا وسياسيا بالأم الكبرى فرنسا (٣).

وقد أعلنت فرنسا فى ٥ سبتمبر ١٩٠٠ عن قيام (الإقليم العسكرى لبلاد ومحميات تشاد)، وهو يضم جماعات إثنية مختلفة. ويقدر عدد هذه القبائل بحوالى ١٥٠ قبيلة تتحدث حوالى ١٠٠ لهجة محلية. ففى الشمال، تسود اللغة العربية بين جميع القبائل القاطنة فى تلك الأنحاء، علاوة على أن الدين الإسلامى يعتبر الديانة الأكثر انتشارا

---

(١) محمد عبد الفتاح إبراهيم، م. س. ذ.، ص.ص. ٢٦٥ - ٢٧٠.

(2) Samwiri Lwanga - Lunyiigo, "The Colonial Roots of Internal Conflict", in Kumar Rupesinghe, Op-Cit, p. 25.

(٣) د. الهام محمد على ذهنى، **جهاد الممالك الإسلامية فى غرب أفريقيا ضد الاستعمار الفرنسى ١٨٥٠ - ١٩١٤** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٨)، ص. ٢١٤.

وشيوعا بها، إلا أن له حدودا فى مناطق الشمال والوسط. أما فى الجنوب، فإن الديانة الأكثر شيوعا هى الديانة المسيحية، وكانت تلك المنطقة متخلفة وبدائية للغاية حتى بداية القرن العشرين، إلا أن الاستعمار الفرنسى اجتهد بقوة لإقامة تنظيم اجتماعى وسياسى فى تلك المنطقة، كما نشطت البعثات التبشيرية هناك لنشر الديانة المسيحية، كما يضم التكوين الاجتماعى التشادى جاليات ليبية وسودانية كبيرة نسبيا ([1]).

وقد عمل الاستعمار الفرنسى على إعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية بصورة كاملة فى البلاد، حيث دأبت الإدارة الاستعمارية المدنية والعسكرية لفرنسا على تحويل اقتصاديات تشاد عن اتجاهها الطبيعى إلى البحر المتوسط، وتوجيهه بدلا من ذلك إلى الجنوب، وذلك بهدف ربط تشاد بالمحور الفيدرالى الذى أقامه الاستعمار الفرنسى بين برازافيل (الكونجو الفرنسى) وفورت لامى (تشاد)، والذى كانت فرنسا تعده العمود الفقرى لما سمته بـــ (الاتحاد الفيدرالى لأفريقيا الاستوائية الفرنسية)، وترافق ذلك أيضا مع العمل على هدم المنابع الاقتصادية فى الشمال والشمال الشرقى اللذين تستوطنهما القبائل ذات الأصول العربية أو الإسلامية، وأقامت بدلا من ذلك نشاطا اقتصاديا جديدا لم تستفد منه سوى العناصر المتعاونة مع الاستعمار الفرنسى. أضف إلى ذلك، إن فرنسا عمدت إلى التقرب إلى سكان الجنوب المسيحيين، واستعانت بهم فى الكوادر الإدارية لخدمة إدارة شئون الإقليم، وكان هذا المسلك عائدا إلى أن الأغلبية العظمى من أبناء وسكان الإمبراطوريات القديمة ذات الأصول العربية اتجهت نحو مقاومة الاحتلال الفرنسى، مما دفع الفرنسيين نحو تجاهلهم واستبعادهم. وقد أدت جملة هذه التطورات إلى تمكين الجنوب المسيحى فى تشاد من امتلاك اليد العليا فى الشئون السياسية والاقتصادية والتعليمية فى البلاد، مما أدى إلى تحقيق المزيد من التميز للجنوبيين داخل الإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى أن ذلك كان يمثل خطوة هامة على طريق تهيئة الكوادر الجنوبية لتولى السلطة فى تشاد عقب الاستقلال ([2]).

أما بالنسبة للسودان، فقد نشأت الدولة السودانية الحديثة عقب الفتح المصرى - التركى للسودان عام ١٨٢٠، حيث لم تكن هناك من قبل سلطة مركزية، بل حالة من الفوضى والحروب القبلية، وبالذات فى الجنوب. وخلال الفترة ذاتها، بدأ وصول بعثات التبشير الأوروبية إلى جنوب السودان، بغرض استخدامه كرأس جسر للوصول إلى مملكة إثيوبيا المسيحية والاستيلاء على كنيستها القبطية، وهو ما أسهم فى زيادة الهوة بين الشمال والجنوب، ثقافيا ودينيا. وقد نشبت الثورة المهدية فى السودان فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ضد الحكم المصرى، إلا أن السودان خضع مجددا للحكم الثنائى

---

(١) عبد الرحمن عمر الماحى، م. س. ذ.، ص. ص. ٢٢- ٢٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص. ص. ١٣ - ٢١.

البريطاني - المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما فتح الطريق أمام تغلغل التجارة الأوروبية وبعثات التبشير في الجنوب. وقد اتبعت بريطانيا سياسة تقوم على مبدأ "التطوير المنفصل" للجنوب، وفق قانون "المناطق المقفلة" عام ١٩٢٩، والذى انطوى على إغلاق الجنوب تماما في وجه الشماليين وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من خلال الزعماء القبليين، وإبعاد الحامية الشمالية من الجنوب، واستبدالها بالفرقة الاستوائية. والأكثر من ذلك، إن بريطانيا كانت ترى أن الجنوب أقرب إلى أفريقيا السوداء منه إلى السودان، وطرحت في بعض الفترات فكرة ضمه إلى أوغندا أو كينيا. وتسببت هذه السياسة البريطانية في تعميق الفوارق بين الشمال والجنوب في كافة المجالات (١).

وأما أنجولا، فإنها تعتبر واحدة من أولى الدول الأفريقية التي خضعت لتجربة استعمارية دامية، حيث بدأ الاستعمار البرتغالي لأنجولا منذ أوائل القرن السادس عشر، واتسمت السياسة الاستعمارية البرتغالية في أنجولا بالعنف والاضطهاد، سواء في مجال استغلال الثروات الطبيعية أو استنزاف الثروة البشرية من خلال تجارة الرقيق. وكانت أنجولا تتألف في البداية من الأراضي التي تعيش فيها قبائل الاوفيمبوندو، ثم وفدت إليها هجرات حديثة من البانتو الجنوبيين الذين عاشوا في قبائل تقاسمت النفوذ فيما بينها. وظلت أنجولا لفترة طويلة من الزمن مجرد رقعة مستعمرة من الأرض، من دون حدود سياسية أو خطط للتنمية الاقتصادية أو أي نوع من التنظيم الإداري، كما ظل الاستعمار البرتغالي يسعى إلى إذكاء روح الفرقة والعداء بين القبائل الأفريقية لمحاربة بعضها البعض. وقد ظلت أنجولا تنمو بصورة تدريجية في ظل الاستعمار البرتغالي، وظل البرتغاليون يوسعون بصورة تدريجية من نطاق الإقليم الإنجولي، كما توسعوا أيضا في استقدام المستوطنين إلى أنجولا، الذين كانوا يتألفون من المنفيين والمجرمين وقطاع الطرق القادمين من أوروبا، مما أدى إلى تفاقم الانتهاكات الدموية ضد الوطنيين الأنجوليين، ولم تتحدد حدود مستعمرة أنجولا إلا مع ازدياد العملية الاستعمارية الأوروبية في الجنوب الأفريقي، مما اضطر القوى الاستعمارية الأوروبية إلى الاتفاق على تقسيم واضح للحدود السياسية فيما بينها (٢).

وبالمثل، فقد كان الاستعمار البرتغالي في موزمبيق الأكثر وحشية وقسوة في تاريخ الاستعمار الأوروبي في أفريقيا، حيث استغلت البرتغال موزمبيق كمصدر للعبيد وللاستيطان البرتغالي، وحرمت المواطنين الموزمبيقيين من كافة الحقوق، ولم تسمح

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص. ٨.

(٢) جيمس دفي، **الاستعمار البرتغالي في أفريقيا**، ترجمة/ الدسوقي حسنين، مراجعة وتقديم/ د. محمد صبحي عبد الحكيم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣) ص. ص. ٤٧ - ٧٦.

إلا لأعداد قليلة من الأطفال الموزمبيقيين بالذهاب إلى المدارس الابتدائية، فى حين أن الدراسة الثانوية كانت محكومة بقيود صارمة، أبرزها ارتفاع الرسوم ونقص المدارس، كما كانت المدارس الموجودة تدار من جانب الكنيسة الكاثوليكية التى كانت تستخدم تلك المدارس لخدمة الهيمنة البرتغالية، وكانت الرعاية الصحية غير كافية على الإطلاق، وكانت معظم المناطق الريفية تفتقر إلى أى نوع من الخدمات الطبية. ومن ناحية أخرى، حول البرتغاليون اقتصاد موزمبيق إلى اقتصاد تابع وغير قادر على الاستمرار بصورة مستقلة. ومن ثم، كانت التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية والثقافية للاحتلال البرتغالى لموزمبيق هائلة، حيث لم يقدم البرتغاليون أى شئ للوطنيين الموزمبيقيين، وحرصوا على إبقائهم عند أدنى مستويات التعليم والمعرفة، مما أثار موجات مستمرة من المقاومة الوطنية (1).

وبالإضافة إلى النماذج السابقة، فإن هناك نموذجا آخر على تكوين الدولة الأفريقية، هو نموذج الدول التى لم تتعرض للاستعمار فى أفريقيا، وهى بالتحديد إثيوبيا وليبيريا. فهاتان الدولتان لم تخضعا للاستعمار الأوروبى، حيث صمدت إثيوبيا فى وجه المحاولات الاستعمارية الإيطالية فى بداية القرن العشرين، بينما كانت ليبيريا فى حد ذاتها دولة أنشأها العبيد المحررون القادمون من الولايات المتحدة. وفى الحالة الإثيوبية، تعود جذور نشأة الدولة الإثيوبية إلى مملكة اكسيوم التى نشأت فى الألف الأولى قبل الميلاد، وكان مركزها فى إقليم التيجراى. ورغم اضمحلال هذه المملكة فيما بعد، إلا أنها أثرت بقوة على تاريخ إثيوبيا، ولاسيما من حيث تبنى المسيحية القبطية واللغة والنظام الإقطاعى الذى ظل مستمرا حتى قيام ثورة ١٩٧٤. وتعود النشأة الحديثة لإثيوبيا إلى عهد الإمبراطور منليك الأول الذى نجح فى هزيمة جميع منافسيه داخل البلاد، وقام بتجميع كافة السلطات فى يديه، كما أقام عاصمة جديدة هى أديس أبابا، واستطاع أن يتوسع على حساب السلطنات والشعوب الإسلامية والوثنية فى الجنوب والجنوب الشرقى. وقد اكتملت فى عهد منليك الخريطة السياسية لإثيوبيا الحالية. وقد اعتمد نظام الحكم فى إثيوبيا منذ عهد منليك، مرورا بعهد هيلاسلاسى، على معادلة سياسية متكاملة الأضلاع تقوم على المركزية والتحديث، بما فى ذلك إقامة بيروقراطية حكومية علمانية محترفة وجيش محترف وطبقة وسطى محلية مرتبطة بعملية التحديث (2).

---

(1) Robert T. Huffman, "Colonialism, Socialism and destabilization in Mozambique", Africa Today, (Boulder, Denver: Lynne Rienner Publishers for Africa Today Association), Vol. 39, No. 1- 2, 1st & 2nd Quarters, 1992, p.p. 11-13.

(2) Edward J. Keller, "Ethiopia: Revolution, Class, and National Question", African Affairs, Vol. 80, No. 321, Oct. 1980, p. 531.

وخلال عملية التطور التاريخي لإثيوبيا، نشأت انقسامات ضخمة بين الجماعات الإثنية بسبب حركة الهجرات المتوالية التى شهدتها إثيوبيا على مدى تاريخها، وتسبب ذلك فى وجود العديد من الجماعات الإثنية التى يصل عددها إلى حوالى ١٠٠ جماعة إثنية مختلفة. ويعتبر شعب الأورومو هو أكبر الشعوب تعدادا، وأغلبيتهم من المسلمين، وان كان بعضهم قد اعتنق المسيحية، وتصل نسبتها إلى حوالى ٤٠ فى المائة من مجموع السكان، وهو ما يعنى أنها تشكل الجماعة ذات الثقل السكانى الأكبر فى إثيوبيا. ويتركزون أساسا فى الأجزاء الشرقية والجنوبية والوسطى من البلاد، علاوة على تواجدهم فى مقاطعة هرر، حيث يشكلون ٦٠ فى المائة من سكان تلك المقاطعة، أى انهم يقطنون منطقة القلب من إثيوبيا، بما فى ذلك أديس أبابا (١).

ويأتى شعبا الأمهرة والتيجراى بعد ذلك من حيث التعداد، وهما الشعبان المسيحيان الأصليان فى حياة وبناء المملكة، ويقطنان مقاطعات تيجراى وجوجام وبجمدرا والقسم الشمالى من مقاطعة شوا والقسم المرتفع من إريتريا. وقد ظل الأمهرة لفترة طويلة جدا من الزمن يمثلون الجماعة المسيطرة سياسيا وثقافيا ولغويا على عموم الجماعة الوطنية الإثيوبية، وتمثل حوالى ثلث السكان. يقطن الأمهرة الهضبة الوسطى من البلاد، وهى المنطقة التى تشكل المركز الجغرافى والتاريخى للدولة الإثيوبية. ويعد الأمهرة أنفسهم مؤسسى دولة إثيوبيا وسادتها التاريخيين، ويرون أن ثقافتهم تعتبر الثقافة المتفوقة، كما يسود لديهم الشعور بالاستعلاء، وذلك بحكم سيطرتهم على السلطة السياسية فى إثيوبيا منذ عهود قبل الميلاد، كما يمثلون معظم الطبقة الأرستقراطية فى إثيوبيا، علاوة على سيطرتهم على المناصب القيادية العليا طيلة العهدين الإمبراطورى والثورى. أما التيجراى، فإنهم يتداخلون إلى حد كبير مع الأمهرة، ويعتنقون الديانة الأرثوذكسية القبطية معا، كما أن التيجرينيين يسكنون منطقة ملاصقة لمناطق الأمهرة، حيث يسكنون الأجزاء الشمالية من الهضبة، ويمتدون داخل إريتريا، ويبلغ عددهم فى حدود مليونى نسمة، يقطن ربعهم تقريبا داخل إريتريا (٢). وبعد ذلك، تأتى شعوب سيداما وهاديا وكافا وجوراجى وهرر والصوماليين والعفر والنيليين ويهود الفلاشا وكان لهذا التداخل آثاره السلبية فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وشاعت خلافات عميقة بين تلك الجماعات (٣).

وعلى هذا الأساس، تعتبر الجماعة الوطنية فى إثيوبيا نموذجا واضحا على التشرذم وعدم التجانس، وذلك بفعل وجود خليط إثنى واسع، وهو خليط تسوده الصراعات وتعدد الثقافات وعدم الاتفاق على قيم مشتركة أو محددة وتباين الأطر

---

(١) د. عبد السلام إبراهيم بغدادى، م. س. ذ، ص.ص. ٤٥ـ ٤٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص. ص. ٤٥ - ٥٠.

(٣) د. عبد الملك عودة، " إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية "، السياسة الدولية، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦، ص.ص. ١٢ - ١٤.

المرجعية، ويترافق ذلك مع قوة الروابط المحلية أو الإقليمية وافتقاد التفاعل بين القيادة وعموم أبناء الجماعة الوطنية، كما يعود التشرذم في المجتمع الإثيوبي إلى سياسة الأمهرة (Amharization) التي اتبعتها النظم السياسية المتعاقبة في البلاد، وقامت هذه السياسة على فرض الثقافة الآمهرية في مختلف مرافق الدولة والحياة العامة.

وبالتالي، فإن طبيعة تكوين الدولة الإثيوبية تقدم نموذجا فريدا في الحالة الأفريقية، لأنها لم تخضع للاستعمار الأوروبي، ولكنها شهدت نوعا من الاستعمار المحلي من جانب الأمهرة تجاه الشعوب الأخرى في إثيوبيا. فقد ولدت هذه الأوضاع مقاومة مستمرة من جانب الشعوب الأخرى، لاسيما الأورومو. فقد خضع الأورومو لحكم الأمهرة، بل إن تاريخ إثيوبيا الحديث يعتبر في أغلبه عبارة عن صراع بين الأمهرة والأورومو (1)، حيث اعتبر الأورومو أن خضوعهم لهيمنة الحبشة يمثل عملا استعماريا، مما أدى إلى زيادة حدة إحساسهم بالهوية الإثنية (2). ولذلك، كانت السياسات الادماجية القمعية التي اتبعها الأمهرة تجاه القوميات الأخرى سببا في صراعات مستمرة، وهو ما أصبح خاصية دائمة في الحياة السياسية الإثيوبية.

وبالمثل، فإن الحالة الليبيرية تقدم نموذجا مختلفا في نمط التكوين التاريخي للدولة. فقد تأسست الدولة الليبيرية الحديثة بجهود مجموعة من الجمعيات الخيرية الأمريكية المعنية بتوطين الأفريقيين الأمريكيين. وقد وصلت أول جماعة من أفراد هذه الجماعات من الولايات المتحدة إلى ليبيريا عام ١٨٢٢، ثم أعلن استقلال ليبيريا وإقامة نظام جمهوري فيها في ٢٦ يوليو ١٨٤٧. وكما سبق أن ذكرنا، فقد عانت الدولة الليبيرية منذ نشأتها من مشكلة حادة هي انقسام المجتمع فيها أو ثنائية المواطنين، حيث باتت ليبيريا تتكون من عنصرين رئيسيين من المواطنين، أولهما الليبيريون الأمريكيون الوافدون من الولايات المتحدة، والذين كانوا يشكلون النخبة الحاكمة والمسيطرة في البلاد، وذلك على الرغم من أنهم لم يكونوا يمثلون أكثر من ٣ في المائة فقط من إجمالي السكان. وثانيهما الأفريقيون الأصليون، والذين يعتبرون السكان الأصليين للبلاد، وكانوا يمثلون الأغلبية العظمى من السكان في البلاد (3).

ويعود الليبيريون - الأمريكيون إلى العبيد الأمريكيين الذين حرروا بعد الحرب الأهلية الأمريكية. ففي أعقاب تحرير هؤلاء العبيد في الولايات المتحدة، عانى هؤلاء

---

(1) P. T. W. Baxter, "Ethiopia's Unacknowledged Problem: The Oromo", African Affairs, Vol. 77, No. 308, July 1978, p.p. 283 - 298.

(2) Edmon J. Keller, "The Ethnogenesis of the Oromo Nation and its Implications for Politics in Ethiopia", The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 4, 1995, p.p. 624-626.

(3) محمد عيسى الشرقاوي، ليبيريا.. بعد الانقلاب العسكري الأول "، السياسة الدولية، العدد ٦١، يوليو ١٩٨٠، ص. ص. ١٩٤ - ١٩٧.

الزنوج من البطالة وتدهور الوضع الاجتماعى والحرمان من حقوق الإنسان والنبذ. وفى ظل هذا الوضع، التقى هدف العبيد المحررين مع هدف الحكومة الأمريكية التى أرادت التخلص منهم. ونظرا لعدم وجود مستعمرات للولايات المتحدة يمكن إرسال هؤلاء الزنوج المحررين إليها، فقد شجعت الحكومة الأمريكية على إنشاء جمعيات خيرية تتولى تهجير المحررين إلى أفريقيا، ومن اشهرها جمعية الاستعمار الأمريكى التى تأسست عام ١٨١٧، وبدأت أول هجرة لهم عام ١٨٢٠. وقد استقرت قوافل المهاجرين فى ساحل الإقليم الذى عرف فيما بعد باسم ليبيريا، وتوالت على هذا الإقليم عدة موجات من المهاجرين، وقاموا بإنشاء المستوطنات التى عرفت فيما بعد بـ (الكومنولث)، وعهد بإدارة هذه المستوطنات إلى جمعية منتخبة لها سلطات دولة الانتداب فى واشنطن، وتقرر عام ١٨٢٤ إطلاق اسم ليبيريا على ذلك الإقليم، وأطلق اسم مونروفيا على العاصمة تيمنا باسم الرئيس الأمريكى وقتذاك (جيمس منرو)، وأعلن عام ١٨٤٧ عن استقلال المستعمرات عن جمعية الكومنولث، وأنتخب حاكم المستعمرات جوزيف جينكينز روبرتس فى أول أكتوبر ١٨٤٧ كأول رئيس لجمهورية ليبيريا المستقلة. وعلى هذا الأساس، نشأ مجتمعان منفصلان داخل الدولة الليبيرية، الأول مجتمع الليبيريين الأصليين، ويقوم على الاكتفاء الذاتى، ويعيش حياته التقليدية وفقا للمبادئ التى أرستها نظمه الوطنية النابعة من ظروف البيئة التى يعيش فيها. أما المجتمع الآخر، فهو مجتمع المهاجرين ذوى الأصول الأمريكية الذين كانوا نتاج الحضارة الغربية بمثلها وثقافتها الغريبة عن ليبيريا. وفى ظل هذا الانقسام، شاع نوع من الإحساس بالتفوق والتمايز لدى المهاجرين الليبيريين، وأنكروا حقوق الإنسان على الوطنيين أصحاب البلاد الأصليين، واستخدموا وسائل القمع ضدهم. وقد دفع ذلك الوطنيين إلى النظر إلى المهاجرين نظرة الشعوب الأفريقية الأخرى إلى المستعمر الأوروبى، وأدى ذلك إلى قيام العديد من الثورات الوطنية ضد المهاجرين ذوى الأصول الأمريكية ([1]).

٣. انعكاسات نشأة الدولة على الحروب الأهلية فى أفريقيا :

يتضح من التحليل السابق أن الدول الأفريقية نشأت فى الأغلب الأعم بصورة صناعية على أيدى الاستعمار الأوروبى. وقد ورثت حكومات ما بعد الاستقلال فى أفريقيا هذه الإشكالية المعقدة، إلا أن الاتجاه الذى ساد بين الدول الأفريقية بعد الاستقلال ركز على قبول الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار، والكيانات السياسية التى أقامها الاستعمار، حتى لا تتسبب إثارة هذا الموضوع فى اندلاع مشاكل لا تنتهى،

([1]) د. عباس رشدى العمارى، " ليبيريا.. والتطور المستقل فى أفريقيا "، السياسة الدولية، العدد ٦٨، أبريل ١٩٨٢، ص. ص. ١٣٦ - ١٤١.

وجرى النص فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على مبدأ قدسية الحدود. فعلى الرغم من الإجماع الكامل على أن النشأة الصناعية للدولة فى أفريقيا، والترسيم العشوائى للحدود بين دول القارة، تجاهلت أوضاع التجمعات الإثنية والاجتماعية المحلية، وأدت إلى تهميش عدد كبير من الدول من الناحية الاقتصادية، إلا أن القادة الأفارقة بعد الاستقلال كانوا مقتنعين أن أى تغيرات حدودية واسعة فى الحدود الموروثة عن الاستعمار سوف تؤدى إلى نشوب فوضى عارمة. ولذلك، أصبحت صيانة الحدود الموروثة عن الاستعمار مبدأ رئيسيا فى السياسة الأفريقية. وقد ساعدت ظروف الحرب الباردة على استقرار الأوضاع الحدودية فى القارة الأفريقية، حيث كانت القوتان العظميان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق) مدركتان حساسية المسألة الحدودية للدول الأفريقية، ولم تلق المحاولات الانفصالية أو الاعتداءات الخارجية أى دعم من جانب القوى الكبرى، وأصبحت سيادة الدول الأفريقية على حدودها محل إجماع دولى (1). ومع ذلك، فإن هذه الوضعية كانت سببا فى العديد من المنازعات السياسية داخل الكثير من الدول الأفريقية وبين بعضها البعض.

وقد تركت النشأة الصناعية للدول الأفريقية آثارا بالغة على سياسات هذه الدول، وأبرز هذه الآثار أن هذه الدول ليست دولا بالمعنى الحقيقى للكلمة، حيث أن معظم المستعمرات الأفريقية كانت قد خططت ورسمت على أيدى القوى الاستعمارية على أساس افتراض أنها لن تصبح دولا مستقلة ومنفصلة عن القوى الاستعمارية، وهو ما دعا مثلا إلى إدماج مجموعات إثنية متباينة داخل كيانات سياسية واحدة، بالإضافة إلى أن كثيرا من المستعمرات الأفريقية هى فى الواقع كيانات حبيسة لا تمتلك سواحل على البحار أو المحيطات. وفى الوقت نفسه، فإن معظم القوى الاستعمارية الأوروبية لم تبذل جهدا حقيقيا خلال الفترة الاستعمارية من اجل توسيع سلطاتها الإدارية إلى جميع أراضى الإقليم، بل كانت تقتصر على العاصمة، وعلى المناطق ذات الفائدة الاقتصادية والاستراتيجية لها، كما كانت الإدارات الاستعمارية ذاتها مجرد أجهزة بيروقراطية بدائية تقتصر على عدد قليل من الأفراد وقدر ضئيل من التمويل، وكانت الأجهزة الإدارية الاستعمارية مماثلة لأجهزة الحكم القروى المحلى فى أوروبا أكثر مما كانت تشبه أجهزة الحكم فى الدول الحديثة. وبالتالى، فإن الدول الأفريقية نشأت منذ البداية كدول ناقصة السيادة، وبالذات فى مجال السيطرة على كافة أراضى الدولة وعدم القدرة على مد الوجود الإدارى للدولة إلى جميع الأرجاء. ورغم أن الدول الأفريقية حاولت إصلاح هذه الأوضاع فى مرحلة ما بعد الاستقلال، ولاسيما من حيث محاولة توسيع

---

(1) Jeffrey Herbst, "Challenges to Africa's Boundaries in the New World Order", Journal of International Affairs, (New York: School of International and Public Affairs, Colombia University), Vol. 46, No. 1, Summer 1992, p.p. 20-21.

نطاق سلطتها الإدارية على كافة أراضي الدولة، إلا أن كثيرا منها لم يحقق نجاحا كبيرا في هذا الصدد، حيث كان الوجود الحكومي يتركز أساسا في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن اندلاع الحروب الأهلية كان يبعد أجهزة الدولة عن الأراضي التي سيطرت عليها جماعات المعارضة المسلحة. والحقيقة، إن خطورة الموروثات الاستعمارية لم تنعكس بشدة على الدول الأفريقية في عقدي الستينات والسبعينات لأن اقتصادات معظم الدول الأفريقية كانت تعمل بصورة جيدة نسبيا، حيث كانت هذه الاقتصادات تنمو بصورة معقولة، كما كانت الدول الأفريقية تصدر سلعا أولية، وبالذات في مجال الحاصلات الزراعية، مثل الكاكاو والبن والقطن، بأسعار مرتفعة إلى الخارج. أضف إلى ذلك، إن المواجهة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في تلك الفترة لم تشجع على تحدى أوضاع الدول المستقلة في أفريقيا أو غيرها من أقاليم العالم. وكانت إحدى القواعد غير المعلنة للحرب الباردة هو الامتناع عن أي محاولة لتغيير الحدود، بل إن القوى العظمى تدخلت في بعض الحالات من أجل حماية تكامل الدول القائمة، مثل زائير وتشاد وإثيوبيا ([1]).

وقد تركت ظروف النشأة الصناعية للدولة في أفريقيا آثارا هامة على سياسات المشاركة والتوزيع في مرحلة ما بعد الاستقلال. فالانقسامات الإثنية الحادة في الدول الأفريقية دفعت حكومات ما بعد الاستقلال إلى التحيز لصالح الجماعات الإثنية التي تنتمي إليها، وعملت على تمييز جماعتها الإثنية في سياسات المشاركة السياسية والتوزيع، وهو ما كان بدوره عاملا هاما نحو انفجار ظاهرة الحرب الأهلية. فقد ورثت الحكومات الأفريقية من الاستعمار مجتمعات تعددية ومنقسمة على أسس إثنية بصورة رأسية حادة، مما تسبب - ضمن عوامل أخرى - في نزوع العديد من الحكومات الأفريقية نحو تبنى سياسات إثنية متحيزة إلى حد كبير، وذلك تجاوبا مع الانقسامات الإثنية المتعددة في مجتمعاتها.

وفي نفس الوقت، أدت ظروف النشأة الصناعية إلى استمرار الدور المحوري للاعتبارات الإثنية في الحياة السياسية الأفريقية، حيث ظلت القوى الطائفية والإثنية هي التي تفرز قيادات أفريقيا في كثير من دولها، مما يجعل النظم الحاكمة - المنتمية بالضرورة إلى جماعة إثنية ما - تتحيز للجماعة الإثنية التي تنتمي إليها لدى رسم وتنفيذ سياسات المشاركة السياسية بمختلف أشكالها. أما فيما يتعلق بأزمة التوزيع، فإنها تتمثل في غياب العدالة التوزيعية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة، فضلا عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية، وكل ماله قيمة بين المواطنين داخل الدولة وبين أقاليم هذه الدولة. ويترتب على ذلك، إن الدولة تهمل بذلك إهمالا جسيما في

---

(1) Jeffrey Herbst, "Responding to State Failure in Africa", International Security, Vol. 21, No. 3, Winter 1996/1997, p.p. 121 - 123.

أداء واحدة من أهم وظائفها التى تستطيع من خلالها التحكم فى النسيج الاجتماعى والسياسى للمجتمع. ومن ناحية أخرى، تسببت الروح الإثنية السائدة فى المجتمعات الأفريقية فى غياب مفهوم المصلحة العامة، مما أدى إلى انتشار الفساد. وفى نفس الوقت، فإن التجربة الاستعمارية أدت إلى شيوع أنماط شتى من عدم المساواة وعدم العدالة فى التوزيع داخل المجتمع، سواء بالنسبة لعدم المساواة فى توزيع الدخول أو فى توزيع الخدمات أو عدم المساواة بين مختلف المناطق الريفية (١).

ومن ناحية أخرى، فإن بعض الباحثين يشير إلى زاوية أخرى فى تحليل انعكاسات النشأة التاريخية على أوضاع الدول الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال، حيث يشير إلى أن الدولة فى أفريقيا ليست قوية لأنها نشأت فى بيئة جديدة ومختلفة تماما عن تلك التى نشأت فيها الدولة فى أوروبا. والمقارنة بين النموذجين الأفريقى والأوروبى تشير إلى أن القارة الأفريقية افتقدت إلى تأثير الحرب، حيث لعبت الحرب دورا هاما فى تشكيل الدولة فى النموذج الأوروبى، فى حين أن الدول الأفريقية حصلت على استقلالها دون أن تضطر إلى خوض القتال، ولم تواجه تهديدا أمنيا خارجيا بعد الاستقلال. والحروب التى قامت فى أفريقيا لم تكن من النوع الذى يهدد وجود الدول المتحاربة، وإنما كانت الحرب تدور حول قضايا اصغر من تهديد الوجود، مثل حالات الصراع التنزانى - الأوغندى والصراع فى الصحراء الغربية والحرب الإثيوبية - الإريترية. فقد كان الصراع فى أوغندا يرمى إلى الإطاحة بنظام عيدى أمين، وفى حالة الصحراء الغربية لم يكن الصراع أصلا بين دول مستقلة، والحالات القليلة التى كان الصراع فيها يهدد وجود الدول المتصارعة، مثل الصراع بين ليبيا وتشاد أو بين الصومال وإثيوبيا، فإن الغزو لم يفلح فى تحقيق أهدافه. وبالتالى، فإن الدور الذى تلعبه الحرب يتمثل فى أنها تساعد على غرس الإيمان بفكرة الدولة لدى أفراد الشعب، وتساعد على زيادة الاندماج الوطنى، كما أنها تعزز فكرة المواطنة والمساواة بين أفراد المجتمع، وهو ما افتقدته الدول الأفريقية (٢).

وقد حاولت الحكومات الأفريقية معالجة مشكلة الاندماج الوطنى من خلال سياسات خاطئة تسببت فى تعميق المشكلة، حيث كانت هذه السياسات فى اغلبها ذات طبيعة استعلائية أو تمييزية صارخة. وأخيرا، فإن ظروف النشأة الصناعية للدول الأفريقية أدت على الصعيد الاقتصادى إلى ربط اقتصاداتها بالعالم الخارجى، وبالذات بالمراكز الاستعمارية السابقة، سواء فيما يتعلق بالتبادل التجارى أو طرق المواصلات أو المعاملات المالية.. أو غير ذلك، ثم استمر هذا الوضع قائما بعد الاستقلال.

---

(١) د. مصطفى علوى، م. س. ذ، ص.ص. ٥٠ - ٦٠.

(2) Jeffrey Herbst," War and the State in Africa", International Security, Spring 1990, Vol. 14, No. 4, p.p. 117 - 139.

ثانيا :
تنظيم سلطات الحكم فى الدول الأفريقية

شهدت نظم الحكم فى القارة الأفريقية تحولات عديدة منذ بداية الستينات، وكان تطور هذه النظم مرتبطا إلى حد كبير بطبيعة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى واجهت نظم الحكم الوطنية خلال الفترة التى تلت الاستقلال، كما ارتبط هذا التطور أيضا بطبيعة الصراع على السلطة فيما بين القوى السياسية والاجتماعية فى الدول الأفريقية حديثة الاستقلال. ولذلك، سرعان ما اتجهت معظم الدول الأفريقية نحو تبنى نظم الحكم الشمولية القائمة على سيطرة الحزب الواحد، وكان هذا الاتجاه مرتبطا إلى حد كبير برغبة الزعماء الأفارقة فى امتلاك قدرة اكبر على تعبئة طاقات المجتمع بهدف تحقيق الأهداف الكبرى، مثل التنمية والاندماج وعدالة التوزيع، كما كانت هناك قناعة شائعة فى بداية عهد الاستقلال مفادها أن الديمقراطية التعددية على النمط الغربى لن تكون ملائمة للواقع الأفريقى، بل وربما تكون ترفا لا تحتمله أوضاع المجتمعات الأفريقية. وشاع بدلا من ذلك الاتجاه نحو تفضيل ما يعرف بـ (ديمقراطية اتفاق الرأى). ومع حلول منتصف الثمانينات، بات واضحا أن نظم حكم الحزب الواحد وديمقراطية اتفاق الرأى والمفهوم الأفريقى لحقوق الإنسان قد فشلوا بصورة واضحة فى تحقيق الأهداف التنموية الكبرى، كما ازدادت الضغوط الخارجية على هذه الدول لإجراء إصلاحات سياسية ديمقراطية.

وتشير الخبرة السياسية الأفريقية إلى أن هناك ارتباطا قويا بين نظام الحكم وبين احتمالات نشوب حرب أهلية فى دول معينة. فالدول التى عانت من استعمار قمعى متعسف يقوم على تغذية الانقسامات الإثنية فى المجتمع، مثل الاستعمار البريطانى والبرتغالى، ثم خضعت لسيطرة نظام حكم متسلط وقمعى ومتحيز لجماعته الإثنية، مثل هذه الدول تصبح عرضة أكثر من غيرها لنشوب حرب أهلية، لأن الميراث الاستعمارى غرس فيها جذور الانقسام الداخلى، ثم ساعدت ممارسات نظم الحكم الوطنية القمعية على تفجير هذا الانقسام.

١. العوامل المؤثرة على تطور نظم الحكم الأفريقية :

كان تطور نظم الحكم الأفريقية محكوما إلى حد كبير بمجموعة من الاعتبارات التاريخية والمجتمعية والأيديولوجية، ومن الممكن على وجه العموم تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، أولها ميراث الخبرة التاريخية فى فترتى الاستعمار وما قبل الاستعمار، وثانيها التحديات السياسية والاقتصادية لفترة ما بعد الاستقلال، وثالثها الخيارات الأيديولوجية للقادة الأفارقة فى فترة ما بعد الاستقلال. وقد دفعت جملة هذه الاعتبارات نحو الابتعاد عن مبدأ التعددية السياسية، واتباع سياسة

تسلطية تقوم على احتكار السلطة السياسية من جانب فئة محدودة (سواء كانت جماعة إثنية أو نخبة عسكرية.. أو غير ذلك).

فمن حيث عامل ميراث الخبرة التاريخية الأفريقية، تركت فترة الاستعمار الأوروبى آثارا هيكلية على نظم الحكم الأفريقية. فقد أحدث الاستعمار الأوروبى انقطاعا فى عملية التطور التاريخى للمجتمعات ولنظم الحكم فى الممالك والدويلات التى كانت قائمة فى أفريقيا فى فترة ما بعد الاستعمار. وقد اختلفت سياسات الحكم الاستعمارية فى أفريقيا، حيث تباينت السياسات التى اتبعتها فرنسا وبريطانيا والبرتغال وبلجيكا فى حكم مستعمراتها فى القارة الأفريقية. وكان هذا الاختلاف عائدا إلى اختلاف الأهداف والرؤى من جانب القوى الأوروبية تجاه مستعمراتهم فى أفريقيا. فقد كان البريطانيون والألمان أكثر واقعية فى نظرتهم إلى مستعمراتهم، وكانوا يركزون فقط على تنظيم استغلال الثروات الأفريقية، مع النظر إلى المستعمرات باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض، ودون الاهتمام بدمج هذه المستعمرات فى النظام السياسى للدولة الاستعمارية أو إدماج هذه المستعمرات معا فى وحدة سياسية متكاملة، وكانت هناك قناعة مبكرة لدى البريطانيين والألمان بأن مستعمراتهم سوف يكون مصيرها الاستقلال. أما بالنسبة لفرنسا والبرتغال، فإنهما نظرتا إلى مستعمراتهم الأفريقية على أنها جزء من الدولة الاستعمارية، وأنها سوف تظل خاضعة لسيطرتهما إلى الأبد، وكانتا أكثر تأثرا بروح وسياسات العصور الوسطى، مما دفعهما إلى التعامل مع المستعمرات باعتبارها مقاطعات لما وراء البحار تابعة لهما ([1]).

وقد تبنت بريطانيا نظام الحكم غير المباشر فى مستعمراتها فى أفريقيا، ولم تسع إلى ربطها ببريطانيا، وحرصت على القيام بمهام الحكم من خلال الأفارقة أنفسهم، وأبقت الزعماء الأفارقة التقليديين فى مناطق نفوذهم، وحافظت على الجهاز الإدارى الذى أقامه الأفارقة أنفسهم. وكانت الدوافع الرئيسية الكامنة وراء هذه السياسة البريطانية تتمثل فى واقعية وبراجماتية الساسة البريطانيين وتأكيدهم على مبدأ التمايز بين الحكم البريطانى والمحكومين الأفارقة، بالإضافة إلى الرغبة فى تقليل الأعباء الاقتصادية للاستعمار البريطانى فى أفريقيا. وفى الوقت نفسه، فإن هذه السياسة اعتمدت على مبدأ "فرق تسد" لإشعال النزاعات على أسس إثنية ولغوية وإقليمية. وقد حقق نظام الحكم غير المباشر نجاحا فى المناطق التى شهدت زعامات تقليدية مركزية قوية، ولكن البريطانيين اضطروا إلى الاعتماد على زعامات ليس لها قاعدة شعبية أو استحداث زعامات غير معروفة فى المجتمعات التى لم تكن زعامات قوية ([2]).

([1]) د. حمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، سلسلة دراسات أفريقية رقم ٥، ١٩٩٨)، ، ص.ص. ٥٩ - ٦٠.

([2]) **المصدر السابق نفسه**، ص.ص. ٦١ - ٦٣.

وعلى العكس من ذلك، تعاملت فرنسا مع مستعمراتها باعتبارها مقاطعات وطنية تابعة للدولة الفرنسية، حيث تبنت نظام الحكم المباشر القائم على المركزية الشديدة، التي يتولى الفرنسيون بموجبها معظم الوظائف، ويضعون جميع السياسات، في حين أن الوطنيين الأفارقة لم يكن لهم رأي في الطريقة التي يحكمون بها. وفي إطار هذه السياسة، اتبعت فرنسا سياسة ثقافية تهدف إلى تحقيق الهيمنة الثقافية الفرنسية في المستعمرات من خلال محاربة وإلغاء الثقافات المحلية وفرض اللغة والحضارة وأسلوب الحياة الفرنسية على الأفارقة. وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين رئيسيتين، الأولى مرحلة الاستيعاب (الفرنسة الجماعية)، وتقوم على السعي إلى فرنسة المستعمرات بالكامل، واعتبار الأفارقة مواطنين فرنسيين، إلا أن هذه السياسة فشلت فشلا ذريعا. ولذلك، انتقلت هذه السياسة إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة المشاركة (فرنسة النخبة)، وتقوم على تدعيم علاقات التعاون بين الإدارة الفرنسية وبين بعض الأفراد والهيئات المحلية لخلق نخب أفريقية متفرنسة. وبالمثل، كانت سياسة الحكم الاستعماري البرتغالي في الجنوب الأفريقي قريبة للغاية من سياسة الاستعمار الفرنسي، ولكنها أقل ذكاء وأقل علمانية، حيث قامت على فكرة أن البرتغال تحمل على كاهلها مهمة نشر الحضارة المسيحية غير العنصرية في مستعمراتها، وارتكزت أيضا على مبدأ التوحد على أساس أن الممتلكات البرتغالية فيما وراء البحار تعتبر مقاطعات برتغالية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم مع الدولة الأم. وعلى الصعيد العملي، اتسم الاستعمار البرتغالي في أفريقيا بالاعتماد على سياسة القهر ضد الأفارقة، وفرض القوانين العرفية والعمل الاجباري والضرائب الباهظة عليهم ([1]).

وقد أدى اختلاف أساليب الحكم الاستعماري إلى آثار سياسية مختلفة على الدول الأفريقية، حسب طبيعة نظام الحكم الاستعماري، بحيث يمكن التفريق بين خبرات متعددة لهذه الدول، وبالذات فيما بين الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي والبريطاني والبرتغالي على النحو التالي ([2]):

١. إن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني كانت أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية، لأن نظام الحكم البريطاني كان يقوم على مبدأ (فرق تسد) بدرجة اكبر من أي نظام آخر للحكم الاستعماري، واتجه في هذا الإطار نحو إذكاء النزعات الإقليمية والإثنية، وهو ما أدى إلى خلق مشكلات حادة أثناء عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبرز ذلك واضحا في حالات نيجيريا والسودان وأوغندا.

٢. إن الدول التي خضعت للاستعمار البرتغالي كانت أيضا أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية، لأن الاستعمار البرتغالي كان قائما في الأساس على القهر والقمع في

([1]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٥٨ ـ ٧٠.

([2]) المصدر السابق نفسه، ص.ص ٧٢ ـ ٧٣.

المستعمرات الأفريقية، وهو ما أدى إلى تكوين حركات مقاومة مسلحة لمحاربة الاستعمار البرتغالى. وكان من الطبيعى أن تنقسم هذه الحركات المسلحة فى فترة ما بعد الاستقلال، مما وضع بذور الحروب الأهلية فى كل من أنجولا وموزمبيق منذ فترة الكفاح ضد الاستعمار.

٣. إن الدول التى كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى كانت اقل قابلية لاندلاع الحروب الأهلية فيها، لأن الاستعمار الفرنسى كان يقوم على إذابة الهويات الوطنية، مع خلق رابطة انتماء لفرنسا فى المستعمرات الأفريقية، بالإضافة إلى الاعتماد على المركزية كنظام للحكم فى المستعمرات، وهو ما أدى إلى إضعاف سلطة ونفوذ الزعماء المحليين. وبالتالى، فإن هذه الخلفية أدت إلى إقلال احتمالات اندلاع الحروب الأهلية فى المستعمرات الفرنسية السابقة، لأن ضعف تأثير الزعماء المحليين قلل من قابلية التعبئة على أسس إثنية فى هذه المجتمعات.

ومن ناحية أخرى، جابهت الدول الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال تحديات داخلية عديدة، أبرزها تحدى بناء الدولة ومواجهة أزمات عدم الاندماج الوطنى والشرعية والمشاركة والتوزيع. ففى بدايات عهد الاستقلال، كانت نظم الحكم الأفريقية تعتبر إلى حد كبير بمثابة امتداد للنمط العام للحكومات الموروثة من الحقبة الاستعمارية، أى الاعتماد على نظم الحكم الأوروبية التى طبقها الاستعمار فى الدول الأفريقية، ولكن من خلال ساسة أفارقة ([1]).

ولمواجهة تحديات بناء الدولة، دارت مناقشات مطولة حول أى النظم السياسية أكثر صلاحية لأفريقيا، هل هى الديمقراطية التعددية؟ أم نظام الحزب الواحد؟. وقد برز اتجاهان رئيسيان فى هذا الصدد، الاتجاه الأول يتمثل فى المطالبة بالديمقراطية التعددية فى أفريقيا، والتمسك بتطبيقها فى الدول الأفريقية، وهو اتجاه دافعت عنه قلة قليلة من المفكرين والزعماء الأفارقة. أما الاتجاه الثانى، فقد رأى أن الديمقراطية ليست صالحة فى البيئة السياسية الأفريقية، حيث أعرب الرئيس التنزانى الأسبق جوليوس نيريرى على سبيل المثال عن شكوكه بشأن صلاحية النسخة الانجلوسكسونية من الديمقراطية للتطبيق فى أفريقيا، كما رأى البعض أن شعوب العالم الثالث اعتادت على تقاليد الخضوع للسلطة والديكتاتورية. ورأى أصحاب هذا الاتجاه أن الحزب الواحد يعتبر أكثر ملاءمة للظروف الموضوعية السائدة فى أفريقيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال، ويتوافق بدرجة اكبر مع طبيعة القيم والتقاليد الأفريقية. وقد أيدت غالبية الزعماء الأفارقة هذا الاتجاه، وكانت النقطة الأهم عندهم تتمثل فى وجود أو عدم وجود اتفاق عام بشأن الأمور الجوهرية، وكانوا يعتقدون أن نظام الحزب الواحد يوفر الفرصة

([1]) Thomas R. Adam, Government and Politics in Africa South of the Sahara (New York: Random House Inc., 1965), p. 10.

للآراء المعارضة للتعبير عن نفسها، دون الحاجة إلى وجود تعددية حزبية. وطرحوا مفهوم (ديمقراطية اتفاق الرأى)، وهى تقوم على أن عملية صنع القرار تتم فى ضوء استطلاع آراء الزعماء التقليديين، مما يعنى أن نظام الحزب الواحد يتضمن - من وجهة نظرهم - ممارسة المبادئ الديمقراطية أيضا ([1]).

٢. الخصائص الرئيسية لنظم الحكم الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال :

ترك الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا دولا ضعيفة تجابه العديد من التحديات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذه الدول حظيت بالاعتراف الدولى، وحصلت على حقوق السيادة الإقليمية، إلا أن الكثير منها كان يفتقر إلى العديد من المكونات والخصائص الهامة واللازمة لقيام الدولة، حيث كانت الحدود السياسية غير محددة بوضوح أو كانت موضع نزاع بين الدول المتجاورة، ولم تكن حكوماتها قادرة على ممارسة سيادتها بفعالية على جميع أقاليم الدولة، وكان الولاء الإثنى أقوى بكثير من الولاء للأمة أو للدولة، وافتقرت معظم تلك الدول إلى التماسك الداخلى، وعانت اقتصاداتها من اختلالات هيكلية بالغة الحدة.

ولذلك، كانت مهمة بناء الدولة تعتبر المهمة الأساسية لنظم الحكم الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال، ولعبت هذه المهمة دورا جوهريا فى تحديد خصائص نظم الحكم فى الدول الأفريقية. وكان لهذه المهمة جانبان: مادى ومعنوى. فمن الناحية المادية، انطوت مهمة بناء الدولة على السعى إلى إقامة مؤسسات الدولة القومية الوليدة، سواء من حيث الأجهزة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، بالإضافة إلى البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، ولاسيما أن الاستعمار الأوروبى ترك مستعمراته السابقة بدون خدمات متكاملة لأن كافة خطوط المواصلات والمرافق كانت تخدم فقط الأغراض والمصالح الأمنية والتجارية للاستعمار. وبالتالى، كان من الضرورى أن تسعى حكومات ما بعد الاستقلال إلى بناء المؤسسات والخدمات العامة. ومن الناحية المعنوية، انطوت مهمة بناء الدولة على أن يكون الولاء الإسمى للأفراد والجماعات كافة فى المجتمع متجها للدولة القومية، بحيث تنصهر فى بوتقتها جميع الولاءات الأولية الأخرى، وبحيث تتفاعل مختلف الجماعات فى الدولة على قدم المساواة، بغض النظر عن أصولها الإثنية بهدف المشاركة فى عملية التنمية ([2]).

([1]) بشأن الجدل المبكر بشأن الديمقراطية التعددية ونظام الحزب الواحد فى السياسة الأفريقية، انظر: كولين ليجوم، **الجامعة الأفريقية: دليل سياسى موجز**، ترجمة أحمد محمود سليمان (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة دراسات أفريقية، رقم ٩، يونيو ١٩٦٦)، ص.ص. ١٦٩ - ١٧٥.

([2]) د. حمدى عبد الرحمن، م. س. ذ.، ص. ٧٨.

وقد شهدت نظم الحكم الأفريقية العديد من مراحل التطور منذ بداية عهد الاستقلال. ففى بداية عهد الاستقلال، كانت السمة الأكثر شيوعا لنظم الحكم الأفريقية هى نظم الحكم الشخصية ونظم الحزب الواحد. وتقوم نظم الحكم الشخصى على هيمنة الزعيم على النظام السياسى وانفراده باتخاذ القرارات الهامة. وكان انتشار هذه النظم عائدا إلى أن الكثير من قادة حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا اتجهوا عقب الحصول على الاستقلال نحو تنصيب أنفسهم كآباء مؤسسين للدول الوليدة، على غرار كوامى نكروما فى غانا وجومو كينياتا فى كينيا وأحمد سيكوتورى فى غينيا وموبوتو سيسى سيكو فى زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) وجوليوس نيويرى فى تنزانيا.. وغيرهم. وكان هذا الاتجاه ضروريا فى ظل مشكلات الاندماج الوطنى الحادة فى الدول الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال، وكان بناء الدولة يقتضى - حسب تصورات قادة الاستقلال - أن تكون النظرة إلى رئيس الدولة على أنه يمثل رمزا للدولة، وأنه يمتلك صفات كاريزمية، بحيث أن حشد الولاء لشخص الرئيس أو للحزب الواحد الحاكم يمثل مرحلة انتقالية هامة لنقل الولاء بعد ذلك إلى الدولة ذاتها ([1]).

ولذلك، فإن حكم الشخص - القائم على وجود زعامة كاريزمية - ظل بمثابة الطابع العام والأكثر شيوعا فى غالبية الدول الأفريقية. وقد اعتمد هذا الحكم على قدرات الزعيم وتصوراته السياسية وعلاقاته المباشرة مع الجماهير، أكثر من اعتماده على مجموعة محددة من القواعد السياسية المؤسسية التى تحظى بالاتفاق العام، مما يعطى الحاكم دورا كبيرا للغاية فى ممارسة السلطة السياسية، وهو ما يجعل نظام الحكم يتسم بدرجة عالية من (الشخصنة)، ويصبح الحاكم هو محور السلطة فى الدولة. وفى ظل هذا الوضع، لا يستند نظام الحكم الشخصى على قاعدة شعبية عريضة، ولا يهتم بالمطالب الشعبية، ويركز هذا الحكم على العلاقات بين العناصر المرتبطة بالنظام، مثل الأتباع والمؤيدين والقادة والمنتفعين. والقيود الوحيدة المفروضة على هذا النظام تنبع من ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى، ولا تنبع من وجود قيود أو ضوابط ديمقراطية وأخلاقية. وتؤدى هذه الأوضاع إلى ازدياد معدلات العنف السياسى، سواء اتخذت صورة الانقلابات العسكرية أو الاغتيالات السياسية والتطهر العرقى والحروب الأهلية. ولكن ما سبق لا يعنى أن نظم الحكم الشخصى كانت متماثلة فى خصائصها العامة، ولكنها انقسمت إلى أنواع متعددة هى: الحكم الأميرى، والحكم الأوتوقراطى، والحكم الملهم، وحكم الطغيان ([2]).

وقد همشت نظم الحكم الشخصى بقوة من فاعلية وقوة المؤسسات التشريعية والقضائية. فقد تم إنشاء هذه المؤسسات فى غالبية الدول الأفريقية كجزء من مؤسسات

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ١٥٠ - ١٥٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ١٥٠ - ١٥٧.

الدولة الحديثة، ولكن وجودها كان شكليا فى اغلب الأحوال، ولم يكن لها أى دور حقيقى فى سياسة الدولة. فالدساتير الأفريقية تتضمن من الناحية الشكلية كافة المبادئ التى تكفل الحريات العامة والخاصة فى الدولة، ولكنها كانت مجرد نصوص يصعب أن تجد طريقها إلى التنفيذ. ومن ثم، فإن الوظائف الرقابية والتشريعية للبرلمانات الأفريقية كانت معطلة فى اغلب الأحيان، حيث لم يكن أعضاء تلك البرلمانات يجرأون على محاسبة أو مساءلة رئيس الدولة أو كبار المسئولين الحكوميين، وكان أداؤها لدورها التشريعى محكوما برغبات الحكومة، ولم يكن لأعضاء البرلمانات مبادرات تشريعية، كما كان يتم فى الكثير من الحالات يتم تعطيل عمل البرلمانات الأفريقية تماما، وبالذات عقب وقوع الانقلابات العسكرية. وعندما يسمح القادة العسكريون بعودة البرلمانات إلى العمل، فإن دورها يكون مجرد إضفاء الشرعية على الحكم العسكرى. وبالمثل، فإنه على الرغم من أن القوانين الأفريقية كانت تحدد بدقة الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنين، إلا أن الإشكالية هنا أن القانون ذاته كان مغيبا وغير معمول به فى أغلب الأحيان. ومن ناحية أخرى، أدى افتقار نظم الحكم الشخصى فى أفريقيا إلى آلية للخلافة السياسية، إلى آثار اقتصادية فادحة، حيث تسبب هذا الوضع فى ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عن تلك الدول، بسبب غياب الاستقرار السياسى، وبالذات الاستثمارات طويلة الآجل، كما أن الثروة الوطنية ذاتها تآكلت بدرجة كبيرة، أى أن هذه النظم لم تخفق فقط فى تحقيق الأهداف التنموية التى كانت بمثابة الحجة الرئيسية وراء قيامها، ولكنها أدت أيضا إلى تدهور اقتصادات تلك الدول (1).

ومن ثم، فإن نظم الحكم الأفريقية عانت بصورة تقليدية من ضعف جهاز الدولة، ثم تسبب الفساد وعدم كفاءة نظام الحكم فى زيادة هذا الضعف. وعلى الرغم من أن ضعف الدولة يعود إلى طبيعة الهياكل السياسية الموروثة من العهد الاستعمارى، إلا أن ممارسات نظم الحكم والقيود الدولية أدت إلى المزيد من الضعف فى دور الدولة (2). ومنذ بداية التسعينات، تضافرت الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية من اجل دفع غالبية الدول الأفريقية نحو الأخذ بسياسات الإصلاح الديمقراطى، بما تنطوى عليه من التعددية الحزبية والانتخابات العامة وتداول السلطة وكفالة الحريات العامة وحقوق

---

(1) Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "The Political Economy of African Personal Rule", in David E. Apter and Carl G. Roseberg (eds.), Political Development and the New Realism in Sub-Saharan Africa (Charlottesville & London: University Press of Virginia, 1994), p.p. 296-296.

(2) Naomi Chazan, "State and Society in Africa: Images and Challenges", in Donald Rothchild and Naomi Chazan (eds.), The Precarious Balance: State and Society in Africa (Boulder & London: Westview Press, 1988). p.p. 328-329.

الإنسان. وكان هذا الاتجاه الجديد عائدا إلى فشل نمط ديمقراطية اتفاق الرأى وفشل نظام الحزب الواحد وفشل المفهوم الأفريقى لحقوق الإنسان فى غالبية الدول الأفريقية، وبروز إخفاق هذه النظم فى تحقيق معظم الأهداف الكبرى على صعيد التنمية والنهضة والتطور ([1]). وقد لعبت الضغوط الخارجية دورا كبيرا أيضا فى التحول الديمقراطى، حيث شددت الدول الغربية على أن الإصلاح الديمقراطى يعتبر شرطا أساسيا لحصول الدول الأفريقية على المعونات والقروض، بالإضافة إلى التهديد أيضا بفرض عقوبات سياسية على نظم الحكم التى تنتهك حقوق الإنسان وتعرقل التطور الديمقراطى، كما حدث فى حالة نيجيريا فى عهد سانى اباتشا. وقد أدت جملة هذه المتغيرات إلى ازدياد التحول نحو الديمقراطية التعددية فى أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

٣. نظم الحكم والحروب الأهلية فى أفريقيا :

لعبت التركيبة السابقة لنظم الحكم الأفريقية دورا بارزا فى تعميق الصراع الداخلى فى العديد من الدول الأفريقية. فالقيادات الكاريزمية اهتمت بتعميق ارتباط الجماهير بأشخاصهم، بما يضمن لهم البقاء فى الحكم، دون الاهتمام بتعميق ولاء الجماهير للدولة أو للحزب الحاكم. وفى ظل هذا الوضع، أصبحت القيادة الكاريزمية هدفا فى حد ذاتها، أكثر من كونها أداة لجذب وحشد وتعبئة الولاء الجماهيرى للدول. وقد أدى هذا الوضع إلى إثارة العديد من المشكلات، وتفجير الصراع الداخلى فى الدول الأفريقية ([2]).

فمن ناحية، لم تكن عملية بناء الزعامة الكاريزمية ثابتة أو متماثلة من الناحية الزمنية فى الكثير من الدول الأفريقية، وإنما مرت بمراحل عدة، كان آخرها وأكثرها خطورة هو الاستخدام الواسع للقمع السياسى. ففى بادئ الأمر، اعتمدت عملية بناء الزعامة على إقناع الجماهير وإغراقها بالوعود البراقة بشأن الرفاهية الاقتصادية، واستغلال ثورة التطلعات لدى هذه الجماهير. وقد استمرت هذه المرحلة خلال الفترة التالية مباشرة على نيل الاستقلال. واستفاد الزعماء خلالها من الآمال الواسعة لدى الجماهير بشأن التحرر والتنمية والنهضة ([3]). ومع مرور الوقت، أظهر القادة السياسيون عجزا عن تحقيق معظم وعودهم السياسية، كما اتسمت سياساتهم فى الكثير من الحالات بتحيز واضح لجماعة أو جماعات إثنية معينة، مما أدى إلى ازدياد الاحتجاجات الداخلية، سواء كانت من جانب الجماهير أو المثقفين أو قطاعات معارضة

([1]) جاك ماريل نزوانكو، "أفريقيا والديمقراطية"، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم- اليونسكو)، العدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص.ص. ١٣٠ - ١٣١.

([2]) د. حمدى عبد الرحمن، م. س. ذ.، ص.ص. ١٤٨ _ ١٥٠.

([3]) **المصدر السابق نفسه**، ص. ص. ١٥٠ _ ١٥١.

من النخبة السياسية أو جماعات إثنية معينة. ولذلك، بدأت القيادات الكاريزمية في اللجوء إلى القمع لإسكات المعارضة والاحتجاجات الداخلية، مما أدى إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار في الساحة الداخلية.

ومن ناحية أخرى، أدت سياسات القيادات الكاريزمية في العديد من الدول الأفريقية - وبالذات سعيهم إلى الاستئثار بالولاء الجماهيري لأنفسهم - إلى بروز احتجاجات داخل النخبة الحاكمة ذاتها، والتي سعت إلى توسيع نطاق الولاء الجماهيري إلى مجمل النظام السياسي، أو إلى النخبة الحاكمة بأكملها، باعتبار ذلك ركيزة أساسية لإضفاء الشرعية على النظام السياسي ككل، وليس اقتصارها على الزعيم الكاريزمي. وفي الوقت نفسه، كان الخلاف بين الزعيم وبين النخبة الحاكمة أو قطاعات منها عائدا أيضا إلى الخلاف حول تقاسم موارد الدولة، بحيث كان الزعيم والحلقة الضيقة حوله وجماعته الإثنية تستأثر لنفسها بالقدر الأكبر من الثروة القومية، في حين أن باقي النخبة الحاكمة لا تحصل إلا على قدر اقل منها، ولا يتبقى شئ يذكر لمواطني الدولة. وقد أدت هذه الوضعية في الكثير من الحالات إلى نشوب صراعات داخل النخبة، وكان الشكل الأكثر شيوعا لهذه الصراعات هو الانقلابات العسكرية التي تكررت بمعدلات كبيرة، وهو ما كان انعكاسا لحجم الانقسام الداخلي داخل النخبة الحاكمة ذاتها (1).

وأخيرا، فإن احتكار القيادات الكاريزمية للسلطة السياسية والولاء الجماهيري خلق أزمة خانقة في مجال الخلافة السياسية. فالكثير من تلك القيادات لم تكن مهتمة بإعداد قيادات مستقبلية أو كوادر سياسية، خوفا من احتمال منافسة تلك الكوادر لها أو تمردها عليها. وبالتالي، فإن هذا الوضع أدى إلى بروز أزمة في عملية تداول السلطة السياسية في الكثير من الدول الأفريقية. فكما سبق أن ذكرنا، لم يكن حكم الشخص في أفريقيا يلتزم بإجراء الانتخابات الرئاسية التنافسية، وإنما كان يعتمد على الاستفتاءات التي يترشح فيها الزعيم وحده. وكان السبيل الوحيد للتغيير السياسي هو وفاة الزعيم أو اغتياله أو الإطاحة به. وفي جميع الحالات، لم تكن عملية الخلافة السياسية تتم وفق أسس شرعية، وإنما كانت تتم بصورة دموية وعنيفة في اغلب الأحوال. ومن ثم، فإن عملية تداول السلطة تبدو أشبه بدائرة مغلقة في حالات الحكم الشخصي. فالزعيم يظل في السلطة مدى الحياة، ولا يمكن استبداله إلا من خلال الوفاة الطبيعية أو الاغتيال أو الانقلاب العسكري. وعادة ما كانت هذه الآليات تدفع بديكتاتور جديد إلى سدة الحكم، ويتكرر السيناريو مرة أخرى. وفي ظل هذا الوضع، اتجهت بعض الجماعات الإثنية أو السياسية نحو رفض هذه المعادلة السياسية كلها، وعملت على الإطاحة بنظام الحكم. وهذه الجماعات كانت تعمل من خارج النظام السياسي، ولم يكن الصراع مندرجا في إطار صراعات النخبة، بل في إطار الصراع الاجتماعي الممتد داخل الدولة.

---

(1) د. مصطفى علوى، م. س. ذ.، ص.ص. ٥٢-٥٧، ٦٧ - ٦٨.

ثالثا :
طبيعة ودور الأحزاب السياسية فى أفريقيا

تعتبر الأحزاب السياسية مكونا بالغ الأهمية من مكونات أى نظام سياسى حديث. وتنطوى دراسة الأحزاب السياسية على أهمية فائقة، لأنها تعكس التركيب الاجتماعى - الاقتصادى فى المجتمع والعلاقات بين القوى والطبقات الاجتماعية والجماعات الإثنية والأيديولوجيات السائدة فى المجتمع، وأساليب العمل السياسى والحزبى وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسى. وتتحدد احتمالات نشوب أو عدم نشوب الحروب الأهلية إلى حد كبير على أساس أداء الأحزاب السياسية، بمعنى أنه إذا كان النظام السياسى فى الدولة يضم نظاما حزبيا تنافسيا قويا وقادرا على النهوض بالمهام الأساسية له، مثل التعبير عن المصالح والمنافسة على الوصول إلى السلطة والقيام بدور قناة الاتصال بين الحاكم والمحكوم، فإن ذلك يبقى الصراع السياسى داخل المجتمع فى الأطر السلمية، كما أن ذلك يساعد على احتواء القوى الاجتماعية الجديدة وزيادة شرعية النظام السياسى وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، والعكس صحيح، بمعنى أن ضعف النظام الحزبى يزيد من فرض تفاقم الصراع الداخلى فى المجتمع، وانتقاله إلى دائرة الصراع المسلح.

١. نشأة وتطور الأحزاب السياسية فى أفريقيا :

جاءت بدايات نشوء الظاهرة الحزبية فى العديد من الدول الأفريقية، وبالذات فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا، فى أوائل العشرينات، وتأثرت إلى حد كبير بالحركة الوطنية فى الهند. وتأسست الأحزاب السياسية فى الكثير من الحالات من الوفود الممثلة للحركات الوطنية الأفريقية التى أدارت المفاوضات مع القوى الاستعمارية ([1]). ومن ثم، فإن نشأة الأحزاب السياسية فى أفريقيا ارتبطت بتطور الحركات الوطنية فى أفريقيا، حيث كانت تلك الحركات تسعى إلى الحصول على الاستقلال عن الاستعمار. ففى إطار ازدياد قوة تلك الحركات فى منتصف الأربعينات، اضطرت القوى الاستعمارية إلى قبول إدخال إصلاحات دستورية فى المستعمرات الأفريقية، بهدف السماح بإنشاء الأحزاب السياسية أو تعديل النظام الانتخابى من اجل السماح بمشاركة تلك الأحزاب فى الانتخابات السياسية فى المستعمرات.

وقد أثرت الظروف السياسية والاجتماعية تأثيرا كبيرا على شكل وطبيعة التجربة الحزبية فى أفريقيا. وعلى هذا الأساس، برزت أربعة أنواع من الأحزاب السياسية فى

([1]) T. Dawle Elias, Government and Politics in Africa (Bombay: Asia Publishing House, 1969), p.p. 92 - 93.

أفريقيا خلال فترة بدء التجربة الحزبية فى أفريقيا أثناء الفترة الاستعمارية، وتتمثل هذه الأنواع الأربعة فى (1):

١. أحزاب النخبة، المدعومة من الإدارة الاستعمارية، وهى الأحزاب التى شجعتها القوى الاستعمارية فى بادئ الأمر، واعتمدت أساسا على العديد من أفراد الطبقة المثقفة التى تربت فى مؤسسات الإدارة الاستعمارية، واعتمدت على تأييدها، وأيضا على تأييد الزعماء التقليديين الموالين للسلطة الاستعمارية. وكان هدف الإدارة الاستعمارية هنا هو إنشاء قوى وطنية وكيلة عن الاستعمار، بما يساعدها على احتواء الطموحات الاستقلالية الوطنية فى المستعمرات. ولذلك، فإن هذه الأحزاب النخبوية لم تحظ بالتأييد الشعبى، وكانت سببا فيما بعد فى اتجاه حكومات ما بعد الاستقلال نحو تفضيل نظام الحزب الواحد.

٢. الأحزاب الوطنية، وهى الأحزاب التى تألفت فى الأصل من الحركات الوطنية التى تكافح ضد الاستعمار الأوروبى. وكانت فى الأصل جمعيات ثقافية واجتماعية، واستطاعت أن تتحول إلى أحزاب سياسية فى ظل الإصلاحات الدستورية التى اضطر الاستعمار إلى إدخالها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف الأساسى لهذه الأحزاب يتمثل فى توسيع نطاق المشاركة الشعبية فى الحكم والعدالة فى شغل المناصب الحكومية، بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب سعت بكل قوة إلى تحقيق هدف الاستقلال عن الاستعمار الأوروبى.

٣. الأحزاب السياسية التى نشأت نتيجة للصراعات والانشقاقات داخل الأحزاب الوطنية، وبالذات بسبب الخلاف حول القضايا الوطنية أو بسبب المنافسة فى الانتخابات الأولى سعيا إلى السلطة. وقد أدت هذه الصراعات إلى حدوث انقسامات فيما بين القادة القوميين، واتجاه بعضهم نحو تأسيس أحزاب جديدة، مما أدى إلى تقسيم الحركة القومية المناهضة للاستعمار فيما بين عدة أحزاب سياسية، وهى ظاهرة عرفتها معظم الدول الأفريقية خلال فترة الكفاح السياسى ضد الاستعمار الأوروبى.

٤. الأحزاب القبلية الإقليمية، والتى نشأت فى أقاليم جغرافية معينة داخل المستعمرة، وكانت تمثل التعبير المؤسسى والحزبى عن جماعة إثنية معينة، وتتولى الدفاع عن مصالحها، والنهوض بأعباء الحكم المحلى فى مناطق إقامتها. وكانت شعبية هذه الأحزاب محصورة داخل إقليم معين، ومن جانب جماعة إثنية واحدة فى الأغلب.

وكانت القضية المحورية لهذه الأحزاب - وبالذات الأحزاب الوطنية - تتمثل أساسا فى تحقيق الاستقلال وإنهاء الاحتلال الأجنبى، وركزت بالكامل فى هذا الاتجاه. وكانت

---

(1) حول تفاصيل نشأة الأحزاب السياسية فى أفريقيا والعالم الثالث، انظر: د. أسامة الغزالى حرب، **الأحزاب السياسية فى العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٧، سبتمبر ١٩٨٧)، ص.ص. ١١٤ - ١١٦.

أكثر الأحزاب حظا فى تولى الحكم فى فترة ما بعد الاستقلال هى تلك التى لعبت دورا محوريا فى تحقيق الاستقلال ذاته. وخلال فترة ما بعد الاستقلال، كان تطور الظاهرة الحزبية فى أفريقيا مرتبطا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة، وميراث الخبرة الاستعمارية، وظهور قوى اجتماعية جديدة فى تلك الدول.

وقد شهدت فترة ما بعد الاستقلال اتجاها قويا من جانب اغلب القادة الأفارقة نحو تبنى نظام الحزب الواحد. وكان هناك العديد من العوامل التاريخية والسياسية والثقافية التى شجعت الاتجاه نحو نظام الحزب الواحد. فمن ناحية، كان القادة الأفارقة قد ورثوا بالفعل نظم حكم قوية ومسيطرة على المجتمع المدنى، ولم يكن هناك إلا القليل من القيود المؤسسية على سياساتهم. وقد نظر الزعماء الأفارقة إلى الكثير من قادة جماعات المعارضة بقدر كبير من الشك، إما لأنهم تعاونوا مع الاستعمار من قبل لأن النظام الاستعمارى كان يتعامل مع الجماعات على أسس إثنية وإقليمية أو لأن الكثير منهم كانوا يتعاونون مع نظم وحكومات معادية فى الدول المجاورة. ومن ناحية أخرى، فإن نظام الحزب الواحد كان يمثل - من وجهة نظر القادة الأفارقة - النظام الأكثر ملاءمة لدفع عملية التحديث والتنمية فى مجتمعاتهم. وفى الوقت نفسه، لعبت الثقافة السياسية السائدة لدى النخب الأفريقية دورا حاسما فى تفضيل نظام الحزب الواحد، حيث كانت هذه الثقافة تتألف من مزيج من نخبوية السياسة Elitism والدولنة Statism والوطنية Nationalism، وكل مكون من هذه المكونات لعب دورا بصورة أو بأخرى فى اتجاه تفضيل نظام الحزب الواحد. فشيوع فكرة نخبوية السياسة كانت عائدة إلى اعتقاد النخبة المتعلمة بأن الجماهير غير قادرة على الاهتمام بالسياسة بسبب ارتفاع الأمية، مما يعطى للمتعلمين الحق فى الزعامة، كما كانت النخب مؤمنة بأن الدولة لابد أن تسيطر على كافة القطاعات الحديثة فى المجتمع (الاقتصاد والتعليم والخدمات العامة.. وغيرها)، كما كانت هناك قناعة بأن الزعماء الأفارقة ملتزمين بتحقيق الوحدة الوطنية كقيمة عليا وهدف أسمى، وكانت جميع هذه العوامل تصب فى اتجاه تفضيل نظام الحزب الواحد ([1]).

ومن ناحية أخرى، اعتقد الزعماء الأفارقة أن التعددية الحزبية تمثل عامل تفتيت للبيئة الداخلية، وسوف تؤدى إلى المزيد من الانقسامات الإثنية، وربما تؤدى أيضا إلى إفساح المجال أمام التدخلات الأجنبية فى الشئون الداخلية لتلك الدول، فى حين أن الحزب الواحد يوفر - من وجهة نظرهم - إطارا تنظيميا موحدا لتحقيق الاندماج الوطنى واحتواء الاختلافات والصراعات الداخلية التى خلفها الاستعمار، أى أنهم اعتقدوا أن الحزب الواحد يمكن أن يلعب دورا توحيديا فى الدولة. وفى الوقت نفسه،

([1]) James S. Coleman and Carl G. Roseberg (eds.), Political Parties and National Integration in Tropical Africa (Berekley: University of California Press, 1970), p.p. 655-663.

فإن تفضيل نظام الحزب الواحد فى اغلب الدول الأفريقية كان عائدا إلى غياب تقاليد الممارسة البرلمانية المستقرة، التى يمكن أن تفرز أحزابا سياسية بصورة طبيعية، مما أدى إلى غياب تقاليد الانضباط والحنكة السياسية والمرونة والتسامح وقبول الرأى الآخر، بل على العكس من ذلك كان ميراث التجربة الاستعمارية - وما انطوى عليها من قمع شديد للحركات الوطنية - قد غرس تقاليد سلبية تقوم على تفضيل العمل السرى وواحدية الاتجاه وعدم القدرة على المساومة، كما أن هذا الميراث كان قد خلق تقليد الطاعة العمياء لتعليمات الإدارة أو الحكومة المفروضة على المجتمع، واستمرت هذه العادة حتى فترة ما بعد الاستقلال. وحتى عندما حاول السياسيون والمفكرون الأفارقة الخلاص من ميراث التجربة الاستعمارية، فإن ذلك دفعهم إلى كراهية كل ما يرتبط بالاستعمار، بما فى ذلك نظمه السياسية، ومن بينها التعددية الحزبية، وتبنى أفكار وتنظيمات سياسية مختلفة. وكان الكثيرون من هؤلاء السياسيين والمفكرين متأثرين بالأفكار الماركسية بشأن الحزب الواحد. وفى الوقت نفسه، فإن اللجوء إلى نظام الحزب الواحد كان يمثل - فى أحد جوانبه - محاولة من جانب الحكام وصانعى لقرار لمواصلة الاحتفاظ بالسلطة والحيلولة دون وصول معارضيهم أو الأجيال الصغرى إليها ([1]). وأخيرا، فإن الحزب الواحد كان فى الكثير من الحالات واجهة لحكم العسكريين، حيث سمح قادة الحركات الانقلابية بقيام أحزاب سياسية واحدية، ولكن دون أن يكون لها دور سياسى هام، بل كانت مجرد أداة لحكم عسكرى غير مباشر. وكان هذا الإجراء مجرد شكل من أشكال التكيف والتحول التى تسعى نظم الحكم العسكرى بموجبها إلى اكتساب الشرعية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، ولكن مع بقاء السيطرة السياسية الحقيقية فى أيدى العسكريين ([2]).

ومن ثم، فقد ارتأى اغلب القادة الأفارقة أن بناء الدولة، وما يقتضيه من معالجة أزمة الاندماج الوطنى، يتطلب تبنى نظام الحزب الواحد ذا الأساس الجماهيرى، القائم على تجاوز الانقسامات الإثنية. ولذلك، فإن معظم النظم الحزبية التعددية التنافسية فى القارة الأفريقية انهارت بسرعة شديدة، سواء كانت تلك النظم موروثة من عهد الاستعمار أو برزت لفترة قصيرة عقب الاستقلال، وحل محلها نظام الحزب الواحد أو النظام اللاحزبى، وكانت نظم التعددية الحزبية هامشية وضئيلة للغاية، واقتصرت حتى منتصف السبعينات على كل من مدغشقر وموريشيوس وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند، وكانت التعددية الحزبية فى تلك الدول مرتبطة فى الأساس بوجود أقليات متوطنة، مثل الأقليات الآسيوية، ووجود اختلافات عنصرية واضحة فيها.

([1]) د. أسامة الغزالى حرب، م. س. ذ.، ص.ص. ١٤٤ - ١٤٧.

([2]) Hennry Bienen, Armies and Parties in Africa (New York & London: Africana Publishing Co., 1978), p.p. 252 - 253.

وقد أكدت خبرة عقود الستينات والسبعينات والثمانينات إلى أن نظام الحزب الواحد جابه تحديات عديدة على كافة الأصعدة، ولم يفلح في تحقيق أى من الأهداف التى أنشىء من أجلها. وتحدد بعض الدراسات التحديات التى واجهت نظام الحزب الواحد فى نوعين رئيسيين، أولهما التحديات الداخلية، وتتمثل فى التنافس والصراع الشخصى بين الصفوة الحاكمة، والتحلل التنظيمى، وعجز الحزب عن تحريك الجماهير والمنظمات الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه، واستمرار النزعات العنصرية والعصبيات القبلية والإقليمية داخل الحزب، وفشل الحزب فى جلب دماء جديدة للحياة السياسية. وثانيهما التحديات الخارجية، وتتمثل فى ازدياد السخط عن الوضع القائم فى ظل نظام الحزب الواحد من جانب الجماهير والزعامة التقليدية والصفوة التقليدية ورجال الدين والتجار والمثقفين والعسكريين ([1]). ولذلك، كان من الطبيعى أن يضعف أداء نظام الحزب الواحد، ويتحول إلى أداة للتسلط والحكم الديكتاتورى من جانب الزعماء، بدلا من كونه أداة للتوحيد والاندماج القومى.

ومنذ بداية عقد الثمانينات، كانت نظم الحزب الواحد - وأيضا الديكتاتوريات العسكرية - قد أثبتت فشلها الذريع فى العديد من الدول الأفريقية، وبدأت بعض الدول الأفريقية تتجه نحو التعددية الحزبية، مثل نيجيريا وزيمبابوى والسنغال. وقد ساعدت التحولات الدولية والإقليمية فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات على تعزيز التحول الديمقراطى على الصعيد العالمى، بما ينطوى عليه من انتشار نظم التعددية الحزبية. وقد امتدت هذه الظاهرة إلى القارة الأفريقية، وأصبحت الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية فى أواخر التسعينات دولا ذات تعددية حزبية، لكن الملاحظ أن هذه التعددية لم تكن واحدة أو متماثلة فى الدول الأفريقية، حيث كانت تعددية شكلية فى أغلب الأحيان، وتعددية حقيقية فى أقل الحالات. وتعرف التعددية الحزبية الشكلية بـ (التعددية المقيدة). وفى هذه الحالة، تلجأ نظم الحكم – تحت تأثير الضغوط الداخلية والخارجية – إلى إجراء تعديلات دستورية وسياسية فى اتجاه السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حزبية تنافسية، ولكن مع استمرار هيمنة حزب واحد مسيطر على الحياة السياسية فى الدولة، وهو الوضع القائم فى اغلب الدول الأفريقية، فى حين أن القليل فقط من الدول الأفريقية هى التى التزمت بالتعددية الحزبية الحقيقية، والتى تنطوى على تداول حقيقى للسلطة من خلال الانتخابات ([2])، ولكن الملاحظ على وجه العموم أن النمط الحزبى التعددى ظل ينتشر بصورة تدريجية فى دول القارة الأفريقية تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية الواقعة على حكومات هذه الدول.

([1]) د. حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧)، ص.ص. ١٢٧ - ١٤٥.

([2]) د. حمدى عبد الرحمن، م. س. ذ.، ص. ١٣٣.

٢. أداء وفعالية الأحزاب السياسية فى أفريقيا :

تقوم الأحزاب السياسية بمهام ووظائف عديدة فى إطار التنمية الشاملة عموما، والتنمية السياسية خصوصا، فى أى دولة، وبالذات فى الدول النامية، وذلك فى إطار طبيعتها كقناة اتصال بين الحاكم والمحكومين والتعبير عن المصالح وتجنيد العناصر القيادية للمناصب العامة. وبصفة خاصة، يبرز دور الأحزاب السياسية فى أفريقيا فى ثلاثة مجالات رئيسية هى: تحقيق الاندماج الوطنى، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، واكتساب الشرعية للنظام السياسى. وتمثل هذه المجالات الثلاثة محكا رئيسيا لتقييم أداء وفعالية الأحزاب السياسية فى أفريقيا، وبالذات بالنسبة لنظم الحزب الواحد باعتبارها الأطول عهدا فى اغلب الدول الأفريقية. والفكرة الرئيسية هنا أن طبيعة تعامل النظام الحزبى مع هذه المهام الثلاث تتحكم إلى حد كبير ليس فقط فى حركة التطور السياسى الداخلى، ولكن أيضا فى حركة تطور الصراع الداخلى فى الدولة، وإمكانية إبقائه فى إطار الصراع السياسى السلمى، أو انتقاله إلى طور الصراع المسلح داخل الدولة.

وفيما يتعلق بمهمة الاندماج الوطنى، من الملاحظ أن هذه المسألة شكلت الركيزة الأساسية فى بناء الدولة فى أغلبية الدول الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال. وقد لعبت هذه العملية دورا محوريا فى صياغة هيكلية النظم السياسية الأفريقية ذاتها. وجوهر هذه العملية يتمثل فى تذويب الفوارق الإثنية وإدماج العناصر المختلفة فى المجتمع فى بوتقة واحدة من خلال تعزيز مفهوم المواطنة وتعزيز قدرة الدولة فى آن واحد معا. وكما سبق أن ذكرنا، فإن أغلبية الدول الأفريقية ارتأت أن تحقيق مهمة الاندماج الوطنى غير ممكنة إلا من خلال نظام الحزب الواحد، واتخذت تلك الدول خطوات مزدوجة فى هذا الصدد، الأولى تتمثل فى إلغاء الأحزاب السياسية (الإثنية والإقليمية) باعتبارها تهديدا للتكامل الوطنى والإقليمى من وجهة نظرهم، والثانية تتمثل فى إبراز "الرموز القومية" التى تساعد على تنمية الإحساس بالولاء القومى والوحدة الوطنية. والواقع، إن نجاح الحزب فى أداء مهمة الاندماج الوطنى، وفعالية هذا الحزب ذاته، تتوقف على طبيعة الأوضاع الاجتماعية، وبالذات فيما يتعلق بقوة أو ضعف الانقسامات الداخلية. فإذا ازدادت الفروق الإثنية، والعداء بين القوى التقليدية والمعاصرة، والصراع بين الريف والحضر، فإن ذلك يجعل من الصعب ظهور حزب واحد قوى، كما يصعب تجنيد الأعضاء على أساس قومى موحد ([1]).

وقد تعاملت غالبية نظم الحزب الواحد الأفريقية مع مهمة الاندماج الوطنى على أساس توفيقى يقوم على الإبقاء على الاختلافات والتعامل معها وفق مبدأ التمثيل النسبى للجماعات الإثنية، حيث سمحت بعض النظم الحزبية بتمثيل الجماعات الإثنية فى

([1]) د. أسامة الغزالى حرب، م. س. ذ.، ص.ص. ٢٠٤ - ٢٠٥.

المجالس التشريعية، جنبا إلى جنب مع العضوية الفردية. ومن ثم، فإن نظم الحزب الواحد لم تسع إلى القضاء على المصالح الإثنية والإقليمية، بل احترمتها وتعاملت معها بصورة تؤدى إلى تكريسها، كما كان البناء التنظيمي لهذه الأحزاب يقوم على هيمنة جماعة إثنية أو إقليمية معينة، والتعبير عن مصالحها (١). وفى الوقت نفسه، فإن القادة السياسيين الأفارقة لم يكونوا مدركين أن معالجة أزمة الاندماج الوطنى تحتاج إلى عدة أجيال، فهى عملية تاريخية يصعب إنجازها دفعة واحدة أو خلال فترة زمنية قصيرة، ولم يكن من المنطقى ارتهان جملة التفاعلات السياسية والاقتصادية بتحقيق مثل هذه المهمة. وبالتالى، فإن نظم الحزب الواحد وضعت نفسها أمام تحد بالغ الصعوبة، فهى استمدت مبرر وجودها من ادعائها بأنها أقدر على تحقيق مهمة الاندماج الوطنى، ولكن إنهاء هذه المهمة - حتى إذا تمت بمنتهى الجدية والاهتمام - لن يتم بسهولة خلال فترة زمنية قصيرة، فى حين أن مصداقية النظام السياسى والحزبى سوف تضعف كثيرا نظرا للعجز عن تحقيق الاندماج المنشود. وفى أغلب الأحيان، فشلت نظم الحزب الواحد فى تحقيق هذه المهمة بشقيها، سواء فى إذابة الفوارق الإثنية والإقليمية أو فى مد سيطرتها ونفوذها إلى جميع أرجاء الدولة.

وحتى نظم التعددية الحزبية، فإنها لم تفلح فى معالجة أزمة الاندماج الوطنى، لأن الأحزاب السياسية تنشأ فى هذه الحالة على أسس إثنية وإقليمية ضيقة فى الكثير من الحالات، وربما تتمثل الميزة النسبية الرئيسية للنظم التعددية فى أنها توفر فرصا افضل للتعامل السلمى مع التناقضات داخل المجتمع. ومن ناحية أخرى، فشلت التعددية الحزبية فى التعامل مع أزمة الاندماج الوطنى بسبب التدخلات الخارجية، وبالذات من جانب القوى الاستعمارية السابقة. فقد نشأت بعض الأحزاب بدعم من الإدارات الاستعمارية السابقة، واعتمدت على قاعدة تأييد قبلية أو إقليمية، وكان ولاء هذه الأحزاب مستمرا للدولة الاستعمارية السابقة حتى فى فترة ما بعد الاستقلال، مثل حزب الكوناكان فى الكونغو بزعامة موريس تشومبى الذى دعا إلى انفصال إقليم كاتنجا، ومؤتمر شعب الشمال فى نيجيريا، وأحزاب الاشانتى والإقليم الشمالى التى وقفت ضد حزب مؤتمر الشعب بزعامة كوامى نكروما فى غانا. وقد أدت هذه الأوضاع إلى منع نظم التعددية الحزبية من معالجة المشكلة الإثنية بقوة، كما كان ذلك سببا فى فترة لاحقة فى تحول النظام السياسى برمته إلى نظام الحزب الواحد (٢).

أما بالنسبة لقضية الشرعية، فإن الشرعية تعبر عموما عن حجم القبول أو الرضا العام الذى يحظى به النظام السياسى فى الدولة، سواء فيما يتعلق بهيكليته أو طابعه الأساسى أو مصدر سلطاته أو المبادئ التى يعبر عنها أو الطريقة التى يعمل بها. ومن

---

(١) د. حورية مجاهد، م. س. ذ.، ص. ١٣٢.

(٢) د. أسامة الغزالى حرب، م. س. ذ.، ص.ص. ٢٠٣ - ٢٠٦.

المفترض نظريا أن تكون مهمة إسباغ الشرعية على النظام السياسي واحدة من المهام الأساسية للأحزاب السياسية، بحكم قدرتها على اكتساب وحشد التأييد الشعبي من خلال التنظيم السياسي، وأيضا من خلال قدرتها على بناء العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة تحت مظلة التنظيم الحزبي، ومن خلال بلورة إطار أيديولوجي - برنامجي يحدد أهدافا معينة للحكم ([1]).

وقد اعتمدت أغلبية الأحزاب السياسية في أفريقيا على الزعامة الكاريزمية من اجل حشد التأييد الشعبي، ولكنها فشلت في الأغلب الأعم في تحقيق هذه المهمة، لأن هذه الزعامات ركزت على جذب الولاء لنفسها، وفشلت في نقله إلى الحزب، مما قلص من قدرة تلك الأحزاب على تحقيق الاندماج الوطني. وقد فتح ذلك الطريق أمام اندلاع صراع داخل النخبة الحاكمة، أي بين الزعيم (القيادة الكاريزمية) وبين بقية أعضاء النخبة. ومن ناحية أخرى، كان فشل الأحزاب السياسية في كسب الشرعية عائدا أيضا إلى ضعفها التنظيمي على مستوى الهيكل الحزبي القومي، مما منعها من القيام بمهمة الوصل بين القمة والقاعدة. وتسبب ذلك بدوره في ضعف شرعية الأحزاب وضآلة قدرتها على تحقيق الاندماج القومي لأن الجماهير فقدت حماسها تجاه هذه الأحزاب. وقد تضافرت أيضا أسباب أخرى للسخط وعدم الرضا الجماهيري عن أداء الأحزاب السياسية الأفريقية، وأبرزها الأزمات الاقتصادية المزمنة وعدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية ([2]).

وأخيرا، فإن المشاركة السياسية تتمثل في تفعيل جميع أو غالبية المواطنين في الدولة للمشاركة في تفاعلات النظام السياسي، بما ينطوي عليه ذلك من التأثير على السياسة العامة واختيار العناصر التي تتولى الحكم. وتشتمل المشاركة السياسية على التصويت في الانتخابات العامة والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.. وغيرها. وقد اهتمت نظم الحزب الواحد في أفريقيا بتشجيع المشاركة السياسية، وفق تصوراتها ونظامها الخاص، فهي مشاركة محكومة تقوم على التأثير على الاتجاهات السياسية، وعلى سلوك المواطنين ككل، والسيطرة على القوى الفاعلة في النظام السياسي، بهدف تنمية الإحساس بالهوية الوطنية وتعميق الولاء وإضفاء الشرعية على النظام. وبالتالي، فإن نظم الحزب الواحد اهتمت بتعبئة الجماهير، بدرجة أكبر من اهتمامها بتشجيع المشاركة الجماهيرية الحقيقية. وتكون المشاركة هنا غير ممكنة إلا من خلال دخول الحزب. ويكون قادة النظام غير خاضعين لأي منافسة على عملية اجتذاب الجماهير، ولكن قدرتهم على تحقيق التعبئة تتوقف على قوة وصلابة الحزب نفسه. ويؤدي التطور الاجتماعي الطبيعي وبروز قوى اجتماعية جديدة إلى

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ١٩٧ ـ ٢٠٣.

(٢) د. حورية مجاهد، م. س. ذ.، ص.ص. ٦٤ ـ ٦٩.

ظهور تحديات جديدة للحزب الواحد فى عملية المشاركة. فإذا سعى الحزب الواحد إلى استيعاب هذه القوى الجديدة، فإنه قد يحافظ على شموله لجميع قوى المجتمع، ولكنه قد يفقد جزءا من وحدته الداخلية وانضباطه بسبب انضمام تلك القوى إليه. وإذا استبعد تلك القوى، فإن ذلك سوف يحافظ للحزب على احتكاره للسلطة وتماسكه الداخلى، ولكن ذلك يمكن أن يدفع تلك القوى نحو ممارسة العنف بهدف الإطاحة بالنظام نفسه ([1]).

وبشكل عام، فإن الممارسة الفعلية لنظم الحكم الأفريقية تكشف عن العجز فى اغلب الحالات عن تعبئة الجماهير وفقدان الصلة بين قمة السلطة والبناء الحزبى وبين القاعدة الجماهيرية، بالإضافة إلى العجز عن ضم القوى الاجتماعية الجديدة أو جذب دماء جديدة إلى الساحة السياسية فى اغلب الدول الأفريقية. وقد شهدت الفترة ما بين بدايات الاستقلال فى الستينات وأواخر الثمانينات انكماش وتضاؤل وظائف الأحزاب السياسية فى اغلب الدول الأفريقية، سواء على صعيد الاندماج الوطنى أو اكتساب الشرعية أو المشاركة السياسية وتعبئة الجماهير والاتصال السياسى ([2]).

٣. الأحزاب السياسية والحروب الأهلية فى أفريقيا :

فشلت الدول الأفريقية فى إقامة تنظيم حزبى قادر على القيام بمهام التنمية والتطور. وبدلا من أن تساعد الأحزاب السياسية فى تحقيق الأهداف المجتمعية الكبرى، مثل الإسهام فى عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية، فإنها كانت وسيلة للتعبير عن المصالح الضيقة للنخبة الحاكمة ولجماعات إثنية معينة، مما أدى إلى تعميق أزمة عدم الاندماج الوطنى فى الدول الأفريقية. وبالتالى، فإن الأحزاب السياسية فى أفريقيا قامت بأدوار سلبية، على عكس المقصود منها. فقد تأثرت هذه الأحزاب بمناخ ومتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى الدول الأفريقية، فألقت هذه المتغيرات بظلالها على تطور الظاهرة الحزبية فى تلك الدول، وقللت من فاعليتها وجعلتها أداة لتأجيج الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية، الأمر الذى أدى بدوره إلى تعقيد الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى الدول الأفريقية، بدلا من أن تسهم الأحزاب فى تحسين تلك الأوضاع.

ومن ثم، فإن أداء الأحزاب السياسية فى الكثير من الدول الأفريقية كان واحدا من العوامل التى ساعدت على تأجيج نيران الحروب الأهلية، ويعود ذلك إلى أن اتباع معظم الدول الأفريقية لنظام الحزب الواحد كان قد فاقم من أزمتى المشاركة والتوزيع فى تلك الدول. فقد كان الحزب الواحد يعبر فى الواقع عن مصالح أفراد معينين أو نخبة

([1]) د. أسامة الغزالى حرب، م. س. ذ.، ص. ص. ١٨٨ - ١٩٧.

([2]) William Tardoff, Government and Politics in Africa (London: Macmillan, 1993), p.p. 118 - 119.

معينة أو جماعة إثنية معينة، وليس عن مصالح الأمة كلها. ولذلك، كانت المناصب السياسية والثروات والحراك الاجتماعى من نصيب الأفراد والجماعات المهيمنة داخل الحزب على حساب الآخرين، سواء كانوا داخل الحزب أو خارجه، مما زاد من درجة السخط الجماهيرى ووضع بذور الحروب الأهلية. وقد بدا ذلك واضحا بصفة خاصة فى الدول التى اتسم نظام الحزب الواحد فيها بـ (النمط الاستبعادى) القائم على حرمان قوى اجتماعية معينة من حق ممارسة النشاط السياسى، مثل نموذج ليبيريا. ولذلك، فإن نظم الحزب الواحد أعطت وزنا عاليا نسبيا لبعض الجماعات الإثنية، وظلت القاعدة الإثنية والإقليمية واضحة فى العديد منها، وكان توزيع الموارد والمناصب مبنيا على أساس إرضاء وتلبية المصالح الإثنية. ومن ثم، فقد عجز نظام الحزب الواحد عن معالجة أزمة عدم الاندماج الوطنى فى العديد من الدول الأفريقية، رغم أن ذلك كان هو الحجة الرئيسية لتبنى هذا النظام. وحتى فى الحالات التى كانت أكثر نجاحا فى تحقيق هدف الاندماج الوطنى من خلال الحزب الواحد، مثل غينيا ومالى، فإن النجاح كان عائدا بالدرجة الأولى إلى أن الانقسامات الإثنية فيها كانت اقل حدة بالمقارنة مع الدول الأفريقية الأخرى ([1]).

وبالتالى، فإن نظام الحزب الواحد كان يقوم بإغلاق منافذ المشاركة السياسية فى وجه قطاعات واسعة من الشعب، أو على الأقل جماعة أو جماعات إثنية معينة، مما كان يدفعها إلى البحث عن طرق أخرى غير سلمية للتعبير عن مطالبها، بما فى ذلك القوة المسلحة، مما قد يتسبب فى إشعال حرب أهلية. ولذلك، لم يكن غريبا أن عملية تسوية الحروب الأهلية فى العديد من الدول الأفريقية شددت بقوة على أهمية توسيع نطاق المشاركة السياسية وتبنى نظام التعددية الحزبية التنافسية، مثل موزمبيق، وركزت على تطبيق آلية تداول السلطة عن طريق الانتخابات والمنافسة الحزبية.

ومع ذلك، فإن التحليل السابق لا ينفى أن الحروب الأهلية يمكن أن تندلع أيضا فى دول تطبق نظام التعددية الحزبية التنافسية، ويرتبط ذلك فى الحقيقة بالسياق الأفريقى للديمقراطية التعددية وللتعددية الحزبية. فالتعددية الحزبية فى أفريقيا ربما تكون سببا فى تفاقم الصراع الداخلى، لأن تعدد الأحزاب يؤدى إلى المنافسة بين مختلف الأحزاب من اجل الفوز بالسلطة والاستئثار بها. ونظرا لأن الأحزاب السياسية فى أفريقيا تقوم على أساس إثنى جوهرى فى العديد من الحالات، فإن فوز حزب معين فى الانتخابات يعنى فى الحقيقة أن جماعة إثنية معينة هى التى سوف تحصل على السلطة والمناصب والموارد، بينما ترى الأحزاب الأخرى - والجماعات الإثنية التى تعبر عنها - أنها خرجت خالية الوفاض من الانتخابات، مما قد يدفعها إلى الاحتجاج ورفض نتائج الانتخابات، بل وربما رفض النظام السياسى برمته. وتزداد خطورة هذا الوضع فى ظل

([1]) د. حورية مجاهد، م. س. ذ.، ص. ١٣٢.

استمرار حالة التخلف الاقتصادى التى تعانى منها الدول الأفريقية، بكل ما يترتب عليها من مشكلات الفقر والأمية والبطالة.. وغير ذلك. وهنا يكون الصراع بين الأحزاب التنافسية - ذات الروابط الإثنية والإقليمية - هو صراع حياة أو موت، لأن نجاح حزب معين سوف يضمن توفير فرص العمل والنمو لجماعته الإثنية، ويعطيها مزايا أعلى لدى توزيع موارد الدولة على حساب الجماعات الأخرى، فى ظل الندرة النسبية للموارد، وهو ما قد يدفع الجماعات الأخرى إلى التمرد فى حالة عدم الاتفاق على صيغة مقبولة لتوزيع الموارد. وقد بدت هذه المشكلات واضحة فى العديد من الحالات، وبالذات فى الحالات التى تكون فيها الانتخابات بمثابة آلية رئيسية لإنهاء الحرب الأهلية فى الدولة، مثل أنجولا، حيث رفضت حركة يونيتا الاعتراف بنتائج الانتخابات لأنها لم تكن لصالحها، مما دفعها إلى مواصلة الحرب الأهلية.

ويشير ما سبق إلى أن المحك الرئيسى لنجاح أو فشل النظام الحزبى لا يتمثل فى طبيعة هذا النظام (تعددى أو لا تعددى) فحسب، ولكنه يتمثل أيضا فى طبيعة الممارسة الحزبية ذاتها. فعلى الرغم من أن اخفاقات نظام الحزب الواحد فى أفريقيا تظل أكثر فداحة بكثير بالمقارنة مع التعددية الحزبية، إلا أن التعددية الحزبية بدورها تجابه مشكلات عديدة عند التطبيق، أبرزها أن الانتماءات والروابط الإثنية تظل أقوى بكثير من الانتماء الحزبى العام، كما أن ممارسة الحكومات المنتخبة يطغى عليها فى الكثير من الأحيان روح التحيز والمحاباة للجماعة الإثنية التى يمثلها الحزب الفائز فى الانتخابات. ومن ثم، فإن الإشكالية الرئيسية التى تجابه الممارسة الحزبية، بغض النظر عن نوع النظام السياسى، تتمثل فى غلبة روح الاستبعاد السياسى، ولو بصورة جزئية، وتضييق نظام المشاركة السياسية، والتحيز فى توزيع موارد الدولة المادية وغير المادية. ومن شأن هذه الإشكاليات أن تؤدى إلى تفاقم الصراع الداخلى فى أى دولة، أيا كان نظامها الحزبى، ولكن تظل الميزة النسبية للنظام الحزبى التعددى أنه قد يكون أكثر قدرة على تصحيح الأخطاء ومعالجة المشكلات بالمقارنة مع نظام الحزب الواحد.

المطلب الثانى
عوامل البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المسببة للحروب الأهلية فى أفريقيا

تعتبر السياسات الداخلية السبب المباشر والأكثر بروزا للحروب الأهلية فى أفريقيا، وبالذات السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات الخاصة بالتعامل مع الأوضاع الإثنية فى القارة الأفريقية. ذلك أن مشكلات التوزيع والمشاركة السياسية والاندماج الوطنى تبرز بوضوح لدى رسم السياسات الاقتصادية والإثنية، وتكون هذه القضايا مجالا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع، حيث تبرز تحيزات أى نظام سياسى وتحالفاته الاجتماعية عند وضع الميزانية العامة للدولة، أى عند تحديد مجالات توزيع موارد الدولة على اوجه الإنفاق المختلفة فيها. وفى الكثير من الدول الأفريقية، تأثرت عملية توزيع موارد الدولة بقوة بطبيعة الانتماءات الإثنية للزعيم وكبار المسئولين فى الدولة، مما يؤدى إلى عدم العدالة فى تنفيذ هذه العملية. وتكون هذه الأوضاع بمثابة البداية لتفاقم الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية. فمن المعروف أن الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية هى فى الأصل دولا متخلفة من الناحية الاقتصادية، مما يعنى أن موارد هذه الدول تتسم بالمحدودية الشديدة. وهنا يلجأ النظام الحاكم إلى محاباة الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها، والحلقة الضيقة المرتبطة به من الأتباع والمنتفعين. وحتى فى الدول التى تتمتع بموارد مادية كبيرة نسبيا، مثل نيجيريا التى تتمتع بثروة بترولية ضخمة، فإن الفساد الحكومى يبدد نسبة هامة من إجمالى الموارد العامة. وتؤدى هذه الأوضاع إلى ازدياد السخط الداخلى، مما يضطر السلطات الحكومية إلى استخدام أدواتها القمعية لاحتواء هذا السخط، مما يؤدى إلى تفاقم الصراع الداخلى، وربما وصوله إلى مستوى الحرب الأهلية. ومن أجل الوقوف على مختلف أبعاد هذه المسألة، فإن هذا المطلب سوف يتناول النقطتين التاليتين: الإثنية والنظام السياسى فى الدول الأفريقية، والتخلف والفقر والسياسات الاقتصادية للنظم الحاكمة فى أفريقيا.

أولا :
الإثنية والنظام السياسى فى الدول الأفريقية

تعتبر الإثنية عنصرا بالغ الأهمية فى نشوء الحرب الأهلية، حيث تتم صياغة مطالب وأهداف الحروب الأهلية الأفريقية على أساس مصالح وأهداف الجماعات الإثنية المشاركة. وتمثل هذه المطالب والأهداف الإثنية الإطار النظرى والعقيدى (الأيديولوجيا) لمواقف الأطراف المتصارعة، وتحكم رؤيتهم للعالم الخارجى بصفة

عامة، وللخصوم الآخرين فى الحرب الأهلية بصفة خاصة، كما تتبلور من خلال هذه الأيديولوجيا الأهداف التى تسعى الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح. وبالتالى، فإن الإثنية تكاد تمثل العنصر الأكثر أهمية من بين عناصر الحروب الأهلية الأفريقية، وبدونها لا يمكن أن تنشب الحرب، أو أن تستمر فترة طويلة. وعلى الرغم من أن المصالح الاقتصادية قد تكون المحرك الحقيقى للحروب الأهلية، إلا أن الخلاف فى المصالح الاقتصادية لا يصل إلى مرحلة الحرب الأهلية إلا بعد تداخله مع الخلاف الأيديولوجى.

والحقيقة، إن تناول دور الإثنية فى الحروب الأهلية الأفريقية يقتضى أولا التعريف بمفهوم الإثنية والدور المحورى الذى تلعبه الجماعات الإثنية فى التفاعلات السياسية فى المجتمع الواحد. وطبقا لسعد الدين إبراهيم، فإن مفهوم الجماعة العرقية أو الإثنية يشير إلى " أى جماعة بشرية يشترك أفرادها فى العادات والتقاليد واللغة والدين وأى سمات أخرى مميزة، بما فى ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية". وهناك خاصيتان رئيسيتان تميزان الجماعة الإثنية من الناحية الاجتماعية، أولهما أن عضوية الجماعة الإثنية هى عضوية غير تطوعية، فأفراد الجماعة يولدون فيها، ويرثون خصائصها الإثنية المختلفة، مثل الدين واللغة ولون البشرة، ويكتسبون بالتدريج بقية خصائصها الثقافية والمزاجية. وثانيهما أن الجماعات الإثنية تتسم بخاصية التزاوج الداخلى. فالأغلبية العظمى من أفراد أى جماعة إثنية ينتهى الحال بهم إلى الزواج من نفس الجماعة الإثنية، ولكن هذه الخاصية ليست بصرامة الخاصية الأولى، فقد يحدث التزاوج بين أفراد ينتمون إلى جماعات إثنية مختلفة، إلا أن الشواهد الميدانية تشير إلى أن ذلك هو الاستثناء عن القاعدة العامة. وتعتبر هاتان الخاصيتان مسئولتان عن حفظ الكيان الجماعى البشرى والثقافى لأى جماعة إثنية. وتضمن العضوية الجبرية عند المولد للجماعة الإثنية تجديد صفوفها، بينما يتم التزاوج من الداخل تحت تأثير الضغوط النفسية والاجتماعية المستمرة بشكل مباشر أو غير مباشر، على أفراد الجماعة الإثنية من الجنسين ([1]).

وفى توصيفه للإثنية فى المجتمعات الأفريقية، يذهب أوكو أدبا نولى إلى أن الإثنية تعتبر كينونة تاريخية تحيط وتسرى فى كل القوى الاجتماعية الأخرى، بما فيها الطبقات، وهى إطار فى خلفية العلاقات الطبقية، كما أن المجتمع الإثنى يمثل استمرارية للثقافات المادية والروحية، كما تعتبر الإثنية إضافة إلى أشكال الاتصال فى تاريخ شعب ما، وتتميز الإثنية بالتمركز حول الإثنية والوعى المشترك والإحساس بالهوية والانغلاق، كما أنها مثل أى ظاهرة اجتماعية ليست ثابتة، بل يمكن للإثنية أن تتغير فى أشكالها وموقعها ودورها فى حياة المجتمع، بل وربما تظهر عناصر جديدة

([1]) د. سعد الدين إبراهيم، م. س. ذ.، ص. ص. ٢٣ - ٢٦.

فـى محتواهـا، وربمـا تتغير ارتباطاتـها بـالظواهــر الاجتماعيــة الأخــرى. فالإثنيــة لا تتواجد فى شكل نقى، بل ترتبط بشـدة بالأوضـاع السياسـية والدينيـة والاجتماعيـة، مثل الدين والعائلة والاقتصاد والثقافة وأنماط العمل. ويعتبر هذا الارتبـاط حيويا لأن الإثنيـة ليس لها معنى حقيقى لها فى ذاتها، ما لم تفهم فى تفاعلها المتبادل مع الظواهـر الأخـرى المذكورة، خاصة فى نطاق العمـل. وتتوقـف قـوة الإثنيـة فـى مجتمـع مـا علـى الأنمـاط الإثنية التاريخية به والهياكل الطبقية المختلفة وحجم المجموعات اللغوية وقـوة الطبقـات الحاكمة وجرأة القيادات الشعبية ودرجة النفوذ الأجنبـى وقـوة الأيديولوجيـا السـائدة فـى العرف الاجتمـاعى وثقافـة المجموعـات اللغويـة المختلفـة وتقاليدهـا ([1]). وبالتـالى، فـإن العوامل الإثنية تلعب دورا بالغ الأهمية فى إشعال وإدارة الحـروب الأهليـة فـى أفريقيـا، الأمر الذى يقتضى التركيز على طبيعة المشكلة الإثنية فـى أفريقيـا وعلاقتـها بـالحروب الأهلية فى القارة.

١. طبيعة المشكلة الإثنية فى الدول الأفريقية :

تتبـع المشكلة الإثنيـة فـى القـارة الأفريقيـة مـن ظـروف النشـأة الصناعيــة للـدول الأفريقية فى العهد الاستعمارى الأوروبى، على نحو ما سبق أن ذكرنـا. وقد أدت هذه النشـأة إلـى عدم تطـابق الخريطـة الإثنيـة والسكانية مـع الخريطــة الجغرافيـة للـدول الأفريقية. وأصبحت الدول الأفريقية عبارة عن كيانات سياسية تضم خليطا متنـافرا مـن القوميات والقبائل والطوائف.. وغير ذلـك. وعلـى الرغم مـن أن الاستعمار لعـب دورا حيويا فى خلق وتغذية الفوارق الإثنية فى أفريقيا، فـإن ذلـك لا يعنـى أن الاستعمار هـو الذى خلق الظـاهرة الإثنيـة مـن العـدم، بـل كـانت الإثنيـة موجـودة بأشـكال مختلفـة قبـل الاستعمار، ولكن الاستعمار قام باستغلالها للأغراض السياسية والاقتصـاديـة. ففـى فـترة ما قبل الاستعمار، لم تكن المجتمعات المحلية فى أفريقيا صغيرة ومتجانسة ثقافيا، وإنمـا كانت هناك تعددية إثنية فى هذه المجتمعات، حيـث انتشـرت أشـكالا متنوعـة مـن النظـم الطبقية (الشرائح الاجتماعية) الجامدة عن طريق فرض الهيمنة بـالقوة مـن جـانب إثنيـة معينـة علـى الإثنيـات الأخرى، مثلمـا حـدث مـع النوبـة والزانـدى وداهومـى والولـوف ومعظم إمارات الهوسا والفولانى.. وغيرها.

وفى فترة الاستعمار، جرى تضخيم وتكثيف الظاهرة الإثنية مـن خـلال العديـد مـن الوسائل، أبرزها تجميع الجماعات الإثنية المتباينة فى كيانات سياسية واحدة، واسـتغلال الاختلافات الإثنية الموجودة منذ فترة ما قبل الاستعمار. ويعنـى ذلـك ببسـاطة شـديدة أن التخطيط العشوائى للحدود السياسية بين المستعمرات الأوروبيـة فـى أفريقيـا تسـبب فـى تفاقم الظاهرة الإثنية، حيث أن هذا التجميع العشوائى للسكان تسبب فى زيادة التفـاعلات

(١) أوكو آديا نولى، م. س. ذ.، ص.ص. ٣٢ - ٣٦.

بين الجماعات الإثنية المتباينة، وإنهاء حالة العزلة النسبية بيـن بعضـها البعض. وعلـى الرغم من أن مجتمعات ما قبل الاستعمار فـى أفريقيـا لـم تكن بـالضرورة منعزلـة عن بعضـها البعض، وكـانت تقيم علاقـات تجاريـة، وتدخـل فـى تحالفـات مشـتركة، إلا أن مجرد تجميع هذه الجماعات معا تسبب فى بروز حالة واضحة من التناقضـات الإثنيـة. أضف إلى ذلك، إن الدول الاستعمارية عززت الاختلافات الإثنية الموروثة منذ فترة مـا قبل الاستعمار، وحكمت مستعمراتها مـن خـلال نظـم الهيمنـة الموجـودة فـى تلـك المجتمعـات مـن اجل خدمـة المصـالح الإداريـة الاستعمارية. ولذلك، اهتم الاسـتعمار الأوروبى، وبالذات البريطانى، بالاستعانة بالرؤسـاء والزعمـاء المحليين بـهدف تسـيير المصالح الاستعمارية، وجرت الاسـتعانة بـهم بصفـة خاصـة فـى الحفـاظ علـى القـانون والنظـام، والضغط علـى الأتبـاع مـن اجل دفـع الضرائب، وجلـب الأفـراد للعمـل فـى المشروعات الاستعمارية ([1]).

ومن ناحية أخرى، لجأ الاستعمار إلى استغلال العوامل الإثنية بوصفها واحـدة مـن العوامل اللازمة لتهيئـة الواقـع الاجتمـاعى فـى المستعمرات، ممـا جعـل الإثنيـة بمثابـة وسيلة لصياغة لغة معينة للعلاقات بين المحكومين أنفسهم. وفى مراحل لاحقة، تحولـت الإثنيـة إلـى نظـام ذى خصـائص متميزة يقوم علـى القبيلـة والعـرق، وفقـدت السـلطة الاستعمارية السيطرة على العمليات الإثنية التى أطلقتها، وأصبحـت لـهذا النظـام الإثنـى حركة ديناميكية تغذيها كافة النزاعات الاقتصاديـة أو السياسية بيـن الجماعـات الإثنيـة. وقد اعتمدت اسـتراتيجية القـوى الاستعمارية فـى خلـق الظـاهرة الإثنيـة علـى استخدام القهر من اجل تثبيـت الإقامـة القسـرية والتحكـم فـى حركـات الـهجرة وتجميد الـهويات الإثنية بطريقة مفتعلة من خلال البطاقات الشخصية وجوازات السفر الداخلية، كما تعود قـوة الوعـى الإثنـى المعـاصر إلـى أن مـوارد الدولـة أصبحـت تـوزع وفقـا للاعتبـارات الإثنية. ومن ناحية أخرى، عملت الإدارات الاستعمارية على جعل الوعى الإثنى حقيقـة ملموسـة لـدى الأفارقـة، وقـام بذلـك الإداريـون وعلمـاء الإثنولوجيـا فـى الإدارات الاستعمارية، كما ساعدهم المبشرون - خاصة البروتستانت منهم - الذيـن سـاعدوا علـى تنميط ونشر اللغات الإقليمية عن طريق التعليم وترجمـة الكتـاب المقدس وتكويـن نخبـة محلية رفيعة من حيث المستوى العلمى، كما أن الدراسـات الإثنيـة التـى أجراهـا علمـاء الإثنولوجيا ساعدت على زيادة الوعى الإثنى لدى الأفارقة ([2]).

وتربط بعض التحليلات بين الإثنية والطبقة فى ظـل السيطرة الاستعمارية، حيث يذهب أوكو آدبا نولى، على سبيل المثال، إلى أن الإثنية نشأت من خلال عملية تاريخيـة

---

(1) David Welsh, "Ethnicity in Sub-Saharan Africa", International Affairs, (London: The Royal Institute of International Relations), Vol. 72, No. 3, July 1996, p.p. 477- 479, 483,485.

(2) جان فرانسوا بايار، م. س. ذ.، ص.ص. ٧٣ - ٧٥.

كاملة فى ظل الهيمنة الاستعمارية، وجاءت هذه النشأة بالدرجة الأولى فى إطار حرص الاستعمار الأوروبى على إضافة أبعاد جديدة فى حركة تطور الظاهرة الإثنية، بما يعمق الانقسامات الإثنية القائمة داخل الدولة الواحدة. وقد ظلت التحيزات الإثنية تنمو بصورة تدريجية فى ظل العلاقات الرأسمالية التى ادخلها الاستعمار الأوروبى إلى الدول الأفريقية، وتتمثل أهمية التحيزات الإثنية هنا فى أنها تخلق نوعا من التشابه اللغوى - الثقافى والاجتماعى، كما تلبى هذه الانحيازات حاجة الأفراد إلى الحفاظ على هوياتهم، علاوة على أن تصاعد المنافسة الرأسمالية يؤدى إلى حدوث تحول تدريجى فى الوعى الذاتى لدى الأفراد من فردى إلى طبقى فى بادئ الأمر، مما يؤدى إلى بروز جماعات إثنية متنافسة، ويتجه الأفراد نحو المزيد من التماثل مع مجموعتهم الطبقية. ويمثل الوعى الطبقى مرحلة وسيطة هامة فى اتجاه بلورة الهوية الإثنية، حيث أن الوعى الطبقى يؤدى تلقائيا إلى نشوء برجوازية حاكمة مستأثرة بالسلطة، وعادة ما تجد أحزاب المعارضة صعوبة كبيرة فى الوصول إلى السلطة من خلال مجرد الاحتكام إلى برامج انتخابية، لاسيما وأن تلك البرامج تكون فى الأغلب متماثلة فيما بين جميع الأحزاب السياسية، وتجد أحزاب المعارضة ذاتها مضطرة إلى البحث عن آليات أخرى لتقنين وجودها السياسى بعيدا عن الحزب الحاكم (1).

ولذلك، فإن الإثنية تكون هنا بمثابة البديل الملائم، ذلك أن أحزاب المعارضة تتجه إلى جماعاتها الأولية، ويكون الحصول على تأييد مجموعة إثنية ما أداة رئيسية للفوز بدائرة انتخابية، مما يدفع تلك الأحزاب إلى الاحتكام إلى المشاعر الإثنية. وفى ظل هذا الوضع، يظل الصراع الإثنى ينمو بصورة مستمرة على أرضية الصراع الطبقى، ويكون نمو الوعى الإثنى اكثر بروزا لدى الطبقات الدنيا، ثم يسعى الاستعمار بشتى الطرق بعد ذلك إلى تغذية الإثنية فى الأوساط الاجتماعية المختلفة داخل الدولة. ويظل التوتر والصراع الإثنى ينمو بصورة تدريجية داخل الدولة الواحدة فى إطار الصراع السياسى التقليدى فى تلك الدولة. وتبدو أهم مجالات هذا الصراع فى اتجاه كل جماعة نحو حرمان الأفراد من خارج الجماعة الإثنية من الوظائف والخدمات الاجتماعية المختلفة، بل وممارسة العنف ضدهم (2).

أضف إلى ذلك، إن الاستعمار لم يهتم بتجهيز المستعمرات للاستقلال، مما تسبب فى بروز مشكلات ضخمة، كان من بينها أن كثيرا من الساسة الأفارقة بعد الاستقلال وجدوا أن من مصلحتهم استغلال الإثنية لأغراض سياسية. فعلى الرغم من أن الإثنية تعبر عن علاقات قرابة أو دين أو عاطفة حقيقية، إلا أنها قابلة للاستغلال السياسى، لأن أى زعيم سياسى - منتمى إلى إثنية معينة - يمكن أن يجد أن الإثنية سوف تفيده فى

(1) أوكو آدبا نولى، م. س. ذ.، ص. ص. ١٤ - ١٥.

(2) المصدر السابق نفسه، ص. ص. ١٥ - ١٦.

أغراضه السياسية من خلال استخدام هذه الإثنية كجماعة مصالح، بالإضافة إلى أن من الممكن له أن يجد سهولة فى تعبئة جماعته الإثنية لتحقيق أى أهداف سياسية، خاصة إذا جرى التأكيد على أن هذه الأهداف تعتبر مصالح أساسية لهذه الجماعة.

وقد حاولت الدول الأفريقية الأخذ بحلول متنوعة لهذه القضية، وتراوحت هذه الحلول بين ثلاثة حلول، تمثل أولها فى أسلوب الاستيعاب الطائفى الذى تم تطبيقه فى معظم الدول الأفريقية، ويقوم على محاولة استيعاب الجماعات الأضعف من جانب الجماعة الأقوى الحاكمة، حتى لو تطلب ذلك استخدام العنف، وتعتبر إثيوبيا ابرز الدول التى طبقت هذا الأسلوب، حيث حاولت أمهرة كل الجماعات الأخرى فى البلاد، إلا أنها فشلت فى ذلك . أما الأسلوب الثانى، فقد تمثل فى سياسة الاستبعاد التى تنطوى على تطبيق سياسة العزل العنصرى بين مختلف الجماعات الإثنية فى الدولة، على أن يسرى هذا العزل فيما بين كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية، وكان هذا النظام مطبقا فى جنوب أفريقيا وروديسيا فيما مضى، قبل أن يتم تفكيك نظام الفصل العنصرى فيهما . وقد تمثل الأسلوب الثالث فى أسلوب الاندماج الوظيفى، ويعنى إعطاء الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة حرية التعبير والممارسة، بدرجة قد تصل إلى منحها الحكم الذاتى للتصرف فى شئونها المحلية (مثل اتفاقية أديس أبابا التى تم توقيعها بين الحكومة السودانية وأبناء الجنوب عام ١٩٧٢)، أو قد يصل هذا الأسلوب إلى درجة تطبيق الحل الفيدرالى أو الكونفيدرالى فى إطار دولة واحدة (مثل ما حدث فى نيجيريا بموجب اتفاق عام ١٩٧٩) ([١]).

وقد أخفقت السياستان الأولى والثانية إخفاقا ذريعا فى تحقيق الاندماج الوطنى فى الدول الأفريقية المعنية، بل إنها ولدت روح المقاومة لدى الجماعات الإثنية المضطهدة، حيث انطوت السياسات المتبعة من جانب النظم الحاكمة المتبنية لسياستى الاستيعاب والاستبعاد على إعلاء معايير الولاء القبلى عند رسم سياسات التوزيع بهدف خدمة مصالح الجماعة الإثنية الأقوى وإعطائها تميزا ملموسا فى تلك السياسات، مع تهميش مشاركة الجماعات الأخرى وإعطائها نصيبا ضئيلا فى عملية التوزيع. وبالتالى، فقد كانت سياسات التوزيع والمشاركة المتبعة فى ظل هاتين الحالتين محكومة بما يمكن تسميته بـ (منطق التعصب المركزى) القائم على التركيز الشديد للاستثمارات الحكومية فى المناطق التى تعيش فيها الجماعة الإثنية التى تنتمى إليها القيادة الحاكمة دون غيرها من مناطق وأقاليم الدولة ([٢]). وبالتالى، فإن اندلاع الحرب الأهلية فى الكثير من الدول الأفريقية جاء تعبيرا عن استنفاد كافة السبل السلمية لحل التناقضات الاجتماعية

---

(١) د. مصطفى علوى، م. س. ذ.، ص.ص. ٤٥ - ٥٠.

(٢) د. جلال عبد الله معوض، "أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت: جامعة الكويت)، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، شتاء ١٩٨٦، ص. ٧٠.

والاقتصادية القائمة فيما بين الجماعات الإثنية داخل المجتمع، ولم يعد متاحا سوى استخدام العنف المسلح لتحدى سلطات النظام الحاكم.

أما بالنسبة لأسلوب الاندماج الوظيفى، فقد ركز على تنفيذ سياسة تقاسم السلطة على أسس إثنية، باعتبارها أداة هامة لخفض الصراعات الداخلية، وبوصفها مبدأ للحكم. وقد اعتمدت هذه السياسة من الناحية النظرية على أربع خصائص لتقاسم السلطة، وهى: تقاسم السلطة التنفيذية بين ممثلين لجميع الجماعات الإثنية الهامة، وحكم ذاتى داخلى معقول للجماعات الإثنية التى ترغب فى ذلك، وتمثيل تناسبى وتخصيص تناسبى لمناصب الخدمة المدنية والأموال العامة، ووجود إمكانية لتنفيذ عمليات تصويت خاصة بالأقليات فى القضايا الحيوية (١).

وعند التطبيق العملى لهذه السياسة، برز العديد من التجاوزات والتحيزات. ففى نيجيريا، على سبيل المثال، أدت الأوضاع الإثنية المتداخلة فى الدول الأفريقية إلى بروز السياسات الإثنية التى اعتمدت على مبدأ التوازن الإثنى والنسب الإثنية فى رسم سياسات المشاركة والتوزيع. وانطوى الدستور النيجيرى الفيدرالى على خلق وإنشاء نظام الولايات بوصفها سلطات حكومية فرعية ذات طابع فيدرالى، كما جرى استخدام نظام الحصص فى الدخول إلى المدارس وتعيين موظفى الحكومة على أساس المعايير والمتطلبات الموضوعة لصالح الجماعات الإثنية الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية. وبالمثل، فقد استخدم نظام الحصص للحفاظ على التوازن الإثنى الإقليمى فى كل من بوروندى وأوغندا. ففى بوروندى، تحددت عمليات دخول أبناء قبيلة التوتسى إلى المدارس الثانوية على أساس الوزن الإثنى، كما برزت فى أوغندا بعد عيدى أمين مطالب عديدة بإيجاد نوع من التمثيل الإثنى النسبى فى الجيش بعد أن كان يسيطر عليه أبناء قبيلتى الاتشولى واللانجى. ومع ذلك، فإن السياسات الإثنية لم تكن كافية على الإطلاق، وثبت إخفاقها من خلال النماذج والحالات العديدة فى دول القارة الأفريقية، حيث أدت سياسات التمثيل الإثنى إلى تأكيد التمايزات الإثنية فى المجتمع، ولم تساعد على إذابتها، ولم تتح غرس مفهوم المواطنة بين أفراد المجتمع، وظل هؤلاء الأفراد ينظرون إلى أنفسهم أولا باعتبارهم أبناء قبائل أو جماعات إثنية معينة، ثم بعد ذلك مواطنين فى الدولة. أضف إلى ذلك، إن هذه السياسة لم تفلح فى القضاء على التحيز من جانب السلطات الحاكمة للجماعات الإثنية التى تنتمى إليها، بما ينطوى عليه ذلك من اعتداء على حصص الجماعات الأخرى فى عمليتى التوزيع والمشاركة (٢).

---

(1) J. Bayo Adekanye, "Power-Sharing in Multi-Ethnic Political Systems", Security Dialogue, (Oslo & London: The International Peace Research Institute & Sage Publications), Vol. 29, No. 1, 1998, p. 26.

(٢) روزا أسماعيلوفا، المشكلات العرقية فى أفريقيا الاستوائية.. هل يمكن حلها؟ ترجمة/ مصطفى الرزاز (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، بدون تاريخ)، ص.ص. ٧٥ - ٨٥.

وقد انعكست مساوئ السياسات الإثنية فى العديد من المظاهر، ومن أبرزها وجود فجوة واسعة بين ما تنص عليه الدساتير والمواثيق الأفريقية وبين الممارسات الحكومية القائمة على ارض الواقع. ففى الفترة التى أعقبت الاستقلال مباشرة، برز اتجاه واضح يقوم على أن هناك أمة واحدة فى الدولة الواحدة فى معظم أرجاء أفريقيا، وهو ما أدى إلى استبعاد فكرة وجود مشكلة أقليات إثنية فى كافة الدول الأفريقية. وقد نصت جميع الدساتير الأفريقية على مبدأ المساواة بين كافة الجماعات الإثنية داخل حدودها السياسية، كما حظرت هذه الدساتير أى تمييز عنصرى وعرقى، وحظرت أيضا الدعاية السياسية للاتجاهات الانفصالية، كما أكدت جميع تلك الدساتير على أن الهدف الحقيقى لها يتمثل فى توحيد الجماعات الإثنية العديدة وخلق وحدة قومية حقيقية. أضف إلى ذلك، إن البرامج السياسية للأحزاب الأفريقية ذاتها لا تخصص أقساما محددة للمسالة الإثنية، أو للتعامل على وجه الخصوص مع كيفية إنهاء النزاع القبلى وتنظيم التعاون بين مختلف شعوب البلاد، إلا أن هذه البرامج مليئة بالأفكار عن محاربة النزعة القبلية والحاجة إلى تدعيم الوحدة القومية. وقد نبع رفض الأحزاب السياسية الأفريقية لفكرة بناء هيئات الأحزاب على أساس إثنى من إدراكها لخطورة تأثير العامل الإثنى على أنشطتها، وكذلك إدراكها لخطورة تأثير النزعة الإثنية والأيديولوجيا الانفصالية على التطور الاقتصادى والاجتماعى ([1]). وبالتالى، فإن موقف أغلبية الدول الأفريقية قام أساسا على إنكار وجود المشكلة الإثنية فى الدول الأفريقية، دون معالجتها بصورة إيجابية، الأمر الذى أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، ووصولها إلى درجة الصراع المسلح العنيف فى الدولة.

٢. دور الإثنية فى الحروب الأهلية الأفريقية :

تعتبر الإثنية محركا رئيسيا للحروب الأهلية، بحكم أنها تبلور إلى حد كبير الأهداف التى تسعى الجماعات الإثنية إلى تحقيقها فى الصراع. ولذلك، فإن الحروب الأهلية تستند، وبالذات فى بدايتها، على استقطاب إثنى حاد داخل المجتمع، بما يسمح للقادة الإثنيين بتعبئة الموارد وحشد أبناء الجماعة الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى. ومع ذلك، فإن كثيرا من قادة الجماعات المتصارعة وجدوا أن من الضرورى الخروج عن إسار الاستقطاب الإثنى الضيق والانفتاح على الجماعات الإثنية الأخرى، سواء من اجل تفادى نشوب مواجهات مسلحة بين بعضها البعض أو من اجل زيادة القدرة الجماعية لهذه الجماعات معا.

ويعتبر نمو الإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة، بداية الطريق نحو انفجار الحرب الأهلية فى مجتمع ما، ويكون هذا الإحساس بمثابة

---

(١) المصدر السابق مباشرة، ص.ص. ٧٥ - ٨٥.

النواة التى تنمو بصورة تدريجية. ويذهب تيد روبرت جار إلى أن نمو هذا الإحساس وتطوره يتوقف على العديد من السمات، ويتمثل أولها فى درجة الضرر الجماعى التى تتعرض لها جماعة أو جماعات إثنية معينة، وهو الضرر الذى يثير الشكوى لدى أعضاء الجماعة الإثنية، ويبلور تصوراتهم عن وجود مصلحة مشتركة فى العمل الجماعى، ويتمثل هذا الضرر فى عدم المساواة الاجتماعية وحرمان أعضاء الجماعة من الحياة المادية المثلى أو الصعود السياسى بالمقارنة مع الجماعات الأخرى. وهذه العوامل هى التى يستخدمها قادة الجماعات الإثنية فى تعبئة جماعتهم للعمل السياسى.

ومن ناحية ثانية، فهى تتمثل فى درجة بروز هوية الجماعة الإثنية، ويتم تقدير هوية جماعة إثنية معينة من خلال هذه الجماعة ذاتها، إلا أن الهويات تختلف فى درجة البروز بدرجة كبيرة. فالهوية تكون قوية وسط الشعوب البدائية المعرضة للخطر أو التى تتعرض للغزو، بينما تضعف الهوية وسط الجماعات الإثنية التى تحيا حياة طبيعية حديثة عن طريق الاستيعاب وانقسام الجماعة ذاتها [1]. وهناك ثلاثة عوامل تساعد على بروز هوية الجماعة هى: قسوة الأضرار الواقعة على الجماعة الإثنية من جانب جماعات أخرى، ومدى الاختلافات الثقافية بين جماعة إثنية وغيرها، وكثافة الصراع مع الجماعات الأخرى والدولة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن السمة الثالثة للشعور بالحرمان النسبى تتمثل فى درجة احتشاد وتماسك الجماعة، حيث يعبر الاحتشاد عن المدى الذى يمكن لأعضاء الجماعة فيه أن يلتزموا بوضع مواردهم وطاقتهم لخدمة مصالح الجماعة. ويفسد التماسك أحياناً عند الجماعات التى توجد بها حركات متنافسة. أما فى حالة الجماعات المنقسمة إلى فصائل، تعتمد عملية الحشد على تشكيل تحالفات بين الأقسام المتصارعة والقادة المتنافسين، وتنخفض فاعلية وقوة العمل الجماعى فى حالة فشل عملية تشكيل التحالفات بين هذه الأقسام المتصارعة، وهو ما قد يجعل من اليسير على النظام الحاكم أن يسيطر على هذه الجماعات. والعكس صحيح، حيث تزداد قوة وفاعلية العمل الجماعى فى حالة الجماعات المتماسكة، ويكون التماسك ممكنا بدرجة اكبر فى حالة الجماعات المتمركزة فى منطقة جغرافية واحدة، على عكس الحال بالمقارنة مع الجماعات المبعثرة، كما تكون الجماعات ذات الهيكل التقليدى للسلطة اكثر تماسكا بصورة نسبية، وكذلك الجماعات التى تعيش فى ظل حكومة إقليمية شبه مستقلة ذاتيا. وتوفر الحركات الدينية شبكات قوية للتعبئة السياسية، كما قد تلعب الروابط والتجمعات الاقتصادية، كالنقابات العمالية، نفس هذا الدور. وتشكل الحركات السياسية المعاصرة والأحزاب السياسية غالبية منظمات العمل السياسى الطائفى. ومن النادر أن تضم منظمة سياسية واحدة غالبية أو كل أعضاء الجماعة. ويمكن للمتعاطفين الأجانب

---

(1) تيد روبرت جار، م. س. ذ.، ص.ص. ١٠٧ - ١٠٩.

المساهمة على نحو ملموس فى تماسك الجماعة الإثنية والتعبئة السياسية، وذلك بتقديم المساندة المعنوية والسياسية والمادية. وأخيرا، فإن الشعور بالحرمان النسبى ينتج فى جانب هام منه بفعل السيطرة القمعية من جانب الجماعات المهيمنة، حيث تثير عملية استخدام القوة الغاشمة حالة من الغضب لدى تلك الجماعات. ويذهب جار إلى أن الشكوى وهوية الجماعة تتشكل حسب المدى الذى يتم به إخضاع الجماعات المتضررة بالقوة. وتساهم المساعدة العسكرية والتنموية والمساندة السياسية الخارجية فى إطالة السيطرة القمعية للحكومات على الأقليات الإثنية ([1]).

وبالتالى، فإن الظاهرة الإثنية لا تعتبر مشكلة بحد ذاتها، ولكن فقط عندما يجرى رسم وتنفيذ السياسات العامة، وبالذات على صعيدى المشاركة السياسية وتوزيع الموارد، على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة، وتزداد خطورة هذه الحالة فى ظروف الندرة النسبية للموارد الاقتصادية فى الدولة. ويذهب جون ميركاكيس إلى أن الحروب الأهلية فى أفريقيا تندرج فى الأغلب فى إطار التنافس على الموارد فى ظروف الندرة الشديدة، حيث تلعب الدولة دورا هاما فى إدارة هذا التنافس. فقد ورثت الحكومات الأفريقية نفس أساليب التنمية الاقتصادية الاستعمارية، لاسيما على صعيد تبنى سياسات التنمية غير المتوازنة بين الأقاليم المختلفة فى الدولة، حيث كان الاقتصاد الاستعمارى يحدد أولوياته الاقتصادية على أساس الثروات الطبيعية الموجودة فى كل إقليم، مما كان يؤدى عادة إلى إهمال تنمية الأقاليم التى لا تمتلك أى ثروات طبيعية. وبالتالى، كان رأس المال والتكنولوجيا الحديثة يتجهان نحو الاستثمار فى المناطق الخصبة الصالحة للزراعة، والتى تتوافر بها الأيدى العاملة والمياه، أو كانا يتجهان نحو استخراج المعادن من المناطق التى توجد بها ثروات طبيعية، كما اهتم الاستعمار بتنمية المناطق الحضرية لتوفير الخدمات اللازمة واحتياجات الإدارة الاستعمارية. وفى المقابل، فإن المناطق التى لا تتمتع بالثروات المعدنية أو الأراضى الخصبة لم تحظ باستثمارات كافية، فى حين أن مناطق النشاط الرعوى أهملت تماما. وكانت نتيجة عدم التوازن هذا أن نشأت حالة من عدم التكافؤ فى تنمية الطاقات الإنتاجية بين المناطق المختلفة، وفى مستويات معيشة السكان، وتركز الاستثمار فى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية فى مناطق التنمية الاقتصادية الحديثة فقط.

وفى فترة ما بعد الاستعمار، ظلت هذه الوضعية دون تغيير، حيث ظلت الدولة تلعب دور الطرف المحدد لإنتاج وتوزيع الموارد المادية والاجتماعية، فهى إما تملك أو تدير أو تسيطر على القطاع الاقتصادى الحديث، ولكن المعايير اختلفت، وأصبحت السياسة الاقتصادية تقوم على الاعتبارات الإثنية لتحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم. ولذلك، اصبح الوصول إلى السلطة أساسيا من اجل زيادة

([1]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ١١٠ - ١١١.

نصيب الجماعة من موارد الدولة، فى حين أن الابتعاد عنها يعنى الحرمان من المشاركة فى عمليات توزيع الموارد. وبالتالى، فإن عدم التوازن بين المناطق والجماعات الإثنية فى عملية التنمية لم يتضاءل، بل أنه ازداد فى الكثير من الحالات، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات الداخلية (1).

وإذا أخذنا منطقة القرن الأفريقى نموذجا على التداخل بين الاعتبارات الإثنية والاعتبارات الاقتصادية فى تخطيط وتنفيذ السياسات العامة، يتضح أن التنافس على الموارد فى ظروف الندرة المتزايدة هو الذى أشعل المواجهة بين الجماعات الإثنية فى القرن الأفريقى، والدور الوسيط الذى تلعبه الدولة تمثل فى إضفاء البعد السياسى على هذه العملية. ولا يحدث التنافس فقط فى المجال الاقتصادى، ولكن أيضا فى المجال السياسى. وفى هذا التنافس، تكون الإثنية بمثابة الأرضية الأكثر أهمية للتعبئة السياسية، لأن أفراد أى جماعة إثنية يتقاسمون الإحساس فى هذه الحالات بأن لهم نفس الأهداف المادية والاجتماعية. ويذهب جون ماركاكيس إلى أن الجماعة الإثنية، كفاعل سياسى، هى نتاج لموقف محدد، وليست نتاج التاريخ، وما يوحد مواقف أعضائها لاتخاذ موقف جماعى هو الاهتمام بالمكاسب المستقبلية، وليس الارتباط بالماضى.

ولذلك، فإن الجماعات الإثنية المضطهدة فى كل من الصومال وإثيوبيا وتشاد وزائير وجدت أن من المستحيل معالجة عدم التكافؤ الاقتصادى الذى تعانى منه، ما لم تصل هى نفسها إلى السلطة، مما أشعل نيران الحروب الأهلية. ومما زاد من حدة هذا التنافس انه ترافق مع سياسة القمع الثقافى، حيث حاولت النظم الحاكمة فى الكثير من الدول الأفريقية فرض نوع من الاندماج الوطنى. وكان مفهوم الجماعات الحاكمة للهوية الوطنية يقوم على فرض هويتها الإثنية والثقافية على الجماعات الأخرى. وفى إثيوبيا، جرى فرض اللغة الأمهرية والديانة المسيحية باعتبارها المعالم البارزة للوطنية الإثيوبية فى الفترة (١٩٧٤ - ١٩٩١). وكان الاندماج هنا يعنى تذويب الجماعات الإثنية الأخرى فى ثقافة الجماعة الحاكمة التى تعتبر نفسها اكثر تفوقا من غيرها، ولم يسمح النظام العسكرى الحاكم فى إثيوبيا لأى لغة محلية أخرى بأن تطبع أو تذاع أو يتم تداولها فى الوظائف العامة، كما منع جميع محاولات دراسة ثقافات وتاريخ الجماعات الأخرى، وتجاهل الاحتياجات الدينية للمسلمين، رغم انهم يمثلون اكبر جماعة سكانية فى إثيوبيا، وتم التضييق على تدريس اللغة العربية، ولم يكن مسموح بتدريسها إلا فى مدارس خاصة. وفى المقابل، فإن التذويب القسرى لم يكن فقط مرفوضا من جانب الجماعات المستهدفة، ولكنه أيضا شجع تلك الجماعات على التعبير بكثافة عن رموزها

---

(1) John Merkakis, "Ethnic Conflict and the State in the Horn of Africa", in Katasyoshi Fukui & John Merkakis (eds.), Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa (London & Athens: James Currey & Ohio University Press, 1994), p.p. 224-225.

الثقافية، وبالذات الدين واللغة، وهو ما يعتبر فى الأغلب عاملا بالغ الأهمية فى عملية تعبئة الجماعة الإثنية فى الصراع (1).

أما فى الحالة الأنجولية، فقد بدا تأثير الأيديولوجيا الإثنية واضحا فى أن تشكيل الجماعات المتصارعة تم حسب الانتماءات الإثنية، حيث عبرت كل حركة من الحركات الثلاث عن جماعة إثنية أو جماعات إثنية معينة، ثم تقلصت هذه الجماعات إلى جماعتين متصارعتين فقط، حيث تنقسم أنجولا إلى ثلاث قبائل كبرى تمثل ٨٠ فى المائة من السكان، هى قبائل كيمبوندو، وكيكونجو، واوفيمبوندو. وقد جاءت نشأة الحركات الثلاث فى إطار الكفاح للحصول على الاستقلال من البرتغال، ولكنها انقسمت فيما بينها، وقاتلت بعضها البعض منذ البداية. وكانت اكبر هذه الجماعات تتمثل فى الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، التى نشأت فى عام ١٩٥٦ من أعضاء من الحزب الشيوعى الأنجولى الذى كان بمثابة امتداد للحزب الشيوعى البرتغالى. وقد اعتمدت الحركة فى تكوينها على قبيلة (كيمبوندو)، والتى تمثل حوالى ٢٥ فى المائة من سكان أنجولا، وتتركز فى وسط أنجولا، وتبنت ايديولوجيا اشتراكية منذ البداية. أما الحركة الثانية، فقد تمثلت فى الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا)، التى بدأت تلك الحركة على أساس تجمع قبلى فى عام ١٩٥٤، كان الغرض منه إحياء مملكة الكونغو القديمة، ثم تحولت إلى حركة كفاح مسلح ضد البرتغال فى عام ١٩٦١. واعتمدت أساسا على قبيلة كيكونجو الكبرى، التى تقيم فى شمال أنجولا. وقد خرجت هذه الجماعة من الصراع الداخلى فى أنجولا عقب هزيمتها العسكرية الساحقة فى مواجهة قوات الجبهة الشعبية الحاكمة، والتى كانت مدعومة من جانب كل من الاتحاد السوفيتى السابق وكوبا. وأخيرا، تتمثل الحركة الثالثة فى الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا)، التى أنشأها جوناس سافيمبى. وكان سافيمبى قد انفصل عن الجبهة الوطنية عام ١٩٦٤، وانشأ حركة يونيتا عام ١٩٦٦. وتعتمد الحركة على قبيلة اوفيموندو فى الجنوب، والتى تشكل حوالى ٣٣ فى المائة من سكان البلاد (2).

وفى مواجهة الأيديولوجيا الاشتراكية للجبهة الشعبية لتحرير أنجولا، تبنت حركة يونيتا توجها يمينيا باعتبار أن هذا التوجه كان يمثل الأداة الوحيدة التى يمكن للحركة من خلالها أن تحصل على الدعم الغربى، وإن كان التوجه القبلى يمثل الطابع الأكثر طغيانا على سلوك وتوجهات حركة يونيتا. وفى هذا الإطار، تعتبر الأيديولوجيا الإثنية التى تتبناها حركة يونيتا نتاجا لعملية تطور تاريخى طويلة للغاية، وترتبط بمعاناة شعب الاوفيمبوندو فى ظل الاحتلال البرتغالى. ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن

---

(1) Ibid, p.p. 225-226.

(2) سلوى محمد لبيب، " الاستقلال والصراع فى أنجولا "، السياسة الدولية، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦، ص.ص. ١٨٨ - ١٨٩.

الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) كان يعتبر دوما حزبا إثنيا معبرا عن قبيلة الاوفيمبوندو القاطنة في مناطق وسط أنجولا، إلا أن جوناس سافيمبي حاول أن يقيم جبهة وطنية متعددة الإثنيات يمكن من خلالها التجاوز والارتفاع فوق مستوى مصالح قبيلة الاوفيمبوندو، وذلك للحصول على الشرعية للحركة وإتاحة الفرصة لها مستقبلا من اجل تشكيل حكومة لجميع الأنجوليين. ومع ذلك، فإن التجربة أظهرت أن يونيتا فشلت في تحطيم التفكير الإثني، وانعكس ذلك في أن النسبة الأكبر على الإطلاق من أعضاء الحركة كانوا من أبناء الاوفيمبوندو، كما أن سياستها الفعلية كانت تعبيرا عن المصالح الضيقة لهذه القبيلة ([1]).

وقد نبعت جذور الأيديولوجيا التي تتبناها حركة يونيتا، والمعبرة أساسا عن قومية الاوفيمبوندو، من التجربة الاستعمارية لتلك القبائل منذ أواخر القرن التاسع عشر. ذلك أن الاحتلال البرتغالي لم يخلق فقط إحساسا بالضياع والكراهية لدى الأنجوليين، ولكنه أشاع الاعتقاد بأنه لم يعد هناك أي أمل للمستعمرة الأنجولية في أي شكل من أشكال الكرامة الوطنية أو الثقافية. وعندما بدأت البعثة التبشيرية لأمريكا الشمالية العمل في أنجولا، بدأ الاوفيمبوندو في التحول إلى البروتستانتية باعتبار ذلك وسيلة للوصول إلى طموحاتهم، وكان نتيجة ذلك إنشاء شبكة من المدارس والمستشفيات والمؤسسات الأخرى، والتي أصبحت نواة لهيكل تسيطر عليه الاوفيمبوندو. ومنذ عام ١٨٩٠، قاوم الاوفيمبوندو الاحتلال البرتغالي من خلال سلسلة من الحروب الضارية، إلا أنهم خسروها بسبب قسوة القوات البرتغالية، مما ترك مشاعر مريرة تجاه البرتغاليين. وينتمي جوناس سافيمبي إلى عائلة من القادة التقليديين في قبيلة الاوفيمبوندو. وقد ساهمت البعثة التبشيرية لأمريكا الشمالية في دفع وتسريع عملية الوعي الإثني لدى قبيلة الاوفيمبوندو.

وفي أعقاب ذلك، بدأ جيل جديد من البروتستانت من أبناء الاوفيمبوندو في أواخر الخمسينات في مناقشة تطلعاتهم الوطنية بصورة صريحة، إلا أن الثورة التي اندلعت في شمال أنجولا أدت إلى تصعيد الموقف. فقد مارست قوات الشرطة البرتغالية حملة قمعية ضارية ضد الوطنيين الأنجوليين، وهو ما اضطر جميع الحركات الوطنية إلى العمل السري. ومع حلول عام ١٩٦٤، كان العديد من أبناء الاوفيمبوندو قد انضموا إما إلى حركة (مبلا) التي بدأت الكفاح المسلح ضد البرتغاليين أو إلى الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا). وبين عامي ٦٤ - ١٩٦٦، ظهرت حركة يونيتا بوصفها التعبير القومي عن الاوفيمبوندو، احتجاجا على (الأسلوب الرومانسي وشبه الملكي) لهولدن روبرتو زعيم جبهة (فنلا)، كما كانت يونيتا بمثابة احتجاج على تعصب روبرتو لقبيلة

---

(1) Linda M. Heywood, "UNITA and Ethnic Nationalism in Angola", The Journal of Modern African Studies, Vol. 27, No. 1, 1989, p.p. 47-55.

الباكونجو. وكان الهدف من الحركة هو شن حرب ضد الاحتلال البرتغالى. وقد تلقت يونيتا المساعدة من الشبكة البروتساتنية من المدارس والتجمعات والخدمات الدينية، ولم ينضم أبناء الاوفيمبوندو فقط إلى هذه الحركة الجديدة، ولكن أيضا الأنجوليين فى شرق البلاد، وبالذات المشتغلين فى ميدان التبشير البروتسانتى (1).

وعلى هذا الأساس، اصبحت حركة يونيتا تنظيما إثنيا معبرا عن الاوفيمبوندو. وقد استغلت يونيتا بدورها هذه الإثنية لكى تستطيع البقاء فى مواجهة كل من (مبلا) و(فنلا). ومع بدء الحرب الأهلية فى نوفمبر ١٩٧٥، اتجهت حركة يونيتا نحو مضاعفة قوتها البشرية من ٥٠٠ مقاتل عام ١٩٧٠، إلى حوالى ٢٠ ألف مقاتل عام ١٩٧٥، كما استغلت الدعم السياسى المقدم من قبائل الاوفيمبوندو. ومن اجل الإيحاء بأن حركة يونيتا حركة متعددة الإثنيات، وليست حركة مغلقة على جماعة إثنية واحدة، دعا جوناس سافيمبى المستوطنين الأوروبيين فى أنجولا إلى الانضمام إلى حركته، كما شدد على أن قادة (مبلا) و(فنلا) الذين كانوا يدعون إلى إقامة أحزاب سياسية خاصة بهم إنما يمهدون الطريق أمام اتباع سياسات إثنية (2).

وفى المقابل، كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا الحاكمة (مبلا) تعتمد أساسا على دعم قبائل الكيمبوندو، ولكنها حرصت مع ذلك على الارتفاع فوق مستوى الانتماء الإثنى الضيق. وقد تضمن البرنامج السياسى للحركة قسما خاصا بالمشكلات الإثنية، ويشدد هذا البرنامج على المساواة لكافة الجماعات العرقية فى أنجولا، ويدعو للتحالف والمساعدة الأخوية المتبادلة بينها، كما يجيز إمكانية منح الحكم الذاتى للجماعات العرقية التى تعيش بصورة مندمجة فى منطقة معينة، ويعطى لكل شعب الحق فى استخدام لغته الأصلية وتطوير ثقافته الذاتية، كما يؤكد البرنامج بصورة خاصة على الحاجة إلى التضامن مع سائر شعوب أفريقيا التى تناضل من اجل الاستقلال. وقد حدد البرنامج الأهداف الرئيسية فى القضاء نهائيا على كافة مظاهر القبلية، لأن العامل العرقى مازال يلعب دورا هاما فى الحياة السياسية فى أنجولا، كما أنه يتضح على وجه الخصوص من محاولة الانقلاب التى جرت فى مايو (3).

أما بالنسبة للحالة النيجيرية، فقد كان البعد الأيديولوجي واضحا إلى حد كبير فيها. فقد تبنت الجماعة الانفصالية الشرقية أيديولوجيا إثنية ودينية تقوم على أن الصراع كان يجرى بهدف الفكاك من الهيمنة التى يمارسها المسلمون الشماليون ضد المسيحيين الجنوبيين. وكان موقف الانفصاليين فى بيافرا يركز على أن الصراع يعتبر غزوا إسلاميا يقوم به شمال نيجيريا ضد المسيحيين فى الجنوب، ثم انتقل التركيز على أن

(١) سلوى محمد لبيب، م. س. ذ.، ص. ١٨٩.

(2) Linda M. Heywood, Op-Cit, p.p. 56-66.

(٣) روزا أسماعيلوفا، م. س. ذ.، ص. ص. ٨٥ – ٩٠.

شعب بيافرا يمثل قومية يجب أن تتمتع بحق تقرير المصير وبناء حكومة ونظام سياسى مستقل، ثم تحول التركيز إلى أن الحكومة الفيدرالية تقوم بشن حرب إبادة ضد الجنس البشرى فى الإقليم الشرقى. ولقيت هذه المزاعم الأيديولوجية قبولا إلى حد ما لدى الرأى العام الغربى، وأفلحت بيافرا فى بادئ الأمر فى كسب معركة الدعاية فى مواجهة الحكومة الاتحادية فى دول كثيرة من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. وقام بهذا الدور عملاء من رجال شركات البترول ورجال بعض الكنائس ومجموعات من الصحفيين العاملين مع الشركات الاحتكارية فى القارة، كما استفادت من تسهيلات مالية قدمتها البرتغال والنظم العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا. وقد استطاعت الحكومة الفيدرالية أن تواجه الموقف، وتمكنت فى النصف الثانى من فترة الحرب أن تكسب الموقف بصورة تدريجية عبر مجموعة من الإجراءات الداخلية والدولية، مثل إصدار قانون تقسيم البلاد إلى ١٢ إقليما فى مايو ١٩٦٧، لتقضى بذلك على إشاعات سيطرة الشمال، ثم كونت المجلس التنفيذى من ١٥ عضوا ينقسمون إلى ١٠ مسيحيين و٥ مسلمين، ويمثلون جميع شعوب وقبائل نيجيريا، كما ظهر مثل هذا التمثيل فى تكوين المحكمة الفيدرالية العليا. أضف إلى ذلك، إن رئيس وفد الحكومحة الفيدرالية فى المفاوضات مع الإقليم المنشق كان هو الزعيم انطونى ايناهورو وزير الاستعلامات ذو الميول الاشتراكية ([1]). ومن ثم، يمكن الاستدلال من الاستعراض السابق على أن البعد الإثنى كان موجودا بقوة فى الحرب الانفصالية النيجيرية. وقد ركزت الحكومة العسكرية النيجيرية بعد ذلك بالفعل على إصلاح وتعديل هذا الجانب الإثنى بالذات، باعتباره العامل الأكثر حسما فى تفجير الحرب الأهلية، وقامت فى هذا الإطار بتنفيذ سياسة واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد لمعالجة جذور هذه الحرب والحيلولة دون تجددها مستقبلا.

وقد انتهت الحرب الأهلية فى نيجيريا فى ١٥ يناير ١٩٧٠، وأعلن بعدها رئيس الحكومة العسكرية وقتذاك على الفور أن المهمة الرئيسية للبلاد باتت تتمثل فى الترميم وإعادة الاندماج، كما جرى التركيز على معالجة جذور الحرب الأهلية من خلال محاربة إحياء الوعى القبلى، وجرى اختيار الشكل الاتحادى (الفيدرالى)، من خلال إقامة ولايات اتحادية من اجل القضاء على المخاوف من أن يتمكن إقليم أو آخر من السيطرة على الأقاليم الأخرى. وقد ركزت الدروس التى استخلصتها الحكومات النيجيرية من تجربة الحرب الأهلية على ضرورة تدعيم الروابط الاقتصادية بين الشعوب النيجيرية باعتبارها عامل ربط بالغ الأهمية فيما بين جميع النيجيريين. وعلى هذا الأساس، طرحت الحكومة النيجيرية بعد الحرب برنامجا متكاملا من اجل إعادة إدماج شعب الايبو فى المجتمع النيجيرى بغرض الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها

---

(١) د. عبد الملك عودة، " هزيمة الانفصالية فى نيجيريا "، م. س. ذ.، ص.ص. ١٠٦ - ١١٤.

الإقليمية، لاسيما وإن مواطنى الايبو العاديين لم يكونوا مسئولين عن الانفصال، كما ركزت الحكومات النيجيرية على أن زعماء وشعب نيجيريا مطالبون فى فترة بعد الحرب بالتركيز على كل ما من شأنه أن يغذى الوعى القومى ومشاعر التآلف بين أفراد الشعب، وذلك على الرغم من الاعتراف بالفوارق العرقية فى البلاد ([1]).

ومن الناحية العملية، عكس دستور عام ١٩٧٦ جميع هذه المبادئ، حيث كان الهدف من هذا الدستور ترجمة آمال كافة النيجيريين، وليس مجرد المصالح السياسية للكتل الإقليمية والجماعات الإثنية، كما جرى التشديد على أن الاتحاد الفيدرالى فقط هو الذى يلبى حاجات البلاد بحكم ما يوفره من اللامركزية وعدم فرض سلطة مركزية فعالة، بحيث لا يكون إقليم معين أو جماعة معينة فى وضع يمكنها من السيطرة على غيرها من الأقاليم والجماعات، مع ضرورة وضع ضوابط دستورية للحيلولة دون حدوث مثل هذه السيطرة. ولذلك، أكد الدستور على الطابع الفيدرالى لنيجيريا، وعلى الحاجة إلى تعزيز الوحدة القومية، وعلى الإحساس بالانتماء والولاء بين سائر شعوب نيجيريا، بالإضافة إلى دعوته إلى تشجيع الاندماج الفعال بين جميع المواطنين وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الموطن الأصلى أو الدين أو المكانة أو الأصل أو الروابط العرقية أو اللغوية، والالتزام بتوفير فرص متكافئة فى العمل لجميع المواطنين، وتشجيع حركة انتقال السكان فيما بين أنحاء البلاد وتشجيع الروابط التى تتجاوز الفواصل العرقية أو اللغوية أو الدينية أو غيرها ([2]).

ومن ناحية أخرى، فإن السياسة النيجيرية خلال فترة ما بعد الحرب الأهلية حاولت التركيز على حماية حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرار الأسباب التى أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية، إلا أن بعض الدراسات تذهب إلى أن الإصلاح السياسى عقب الحرب الأهلية فى نيجيريا كان يركز بالدرجة الأولى على كفالة حقوق الأفراد، وهو ما يعتبر - رغم أهميته - غير كاف لضمان سلامة العلاقات الإثنية داخل المجتمع، لأنه يفتقر إلى الاهتمام بضمان حقوق الجماعات الإثنية ذاتها، بما فى ذلك توفير الحماية والعدل لها فى المنافسة مع الجماعات الأخرى على الموارد والمناصب فى الدولة. ومن ابسط الحقوق التى ينبغى توفيرها للجماعات الإثنية فى هذا الصدد، الحق فى الوجود والسلامة وحماية لغتها وثقافتها والمشاركة العادلة مع باقى الجماعات فى شئون الدولة، بما فى ذلك تقاسم السلطة والموارد ([3]). وبشكل عام، فإن الحالة النيجيرية تظهر أن هناك مصالح هامة للجماعات الإثنية لا يمكن ضمانها من خلال مجرد التأكيد على ضمان حقوق الأفراد، أو حتى المبادئ العامة بشأن حقوق الإنسان والجماعات.

---

(١) روزا أسماعيلوفا، م. س. ذ.، ص.ص. ٧٥ - ٨٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٨٢ - ٨٥.

(3) Eghosa E. Osaghae, "Human Rights and Ethnic Conflict Management: The Case of Nigeria", Journal of Peace Research, Vol. 33, No. 2, 1996, p.p. 171-188.

وبالمثل، فإن اندلاع الحروب الأهلية فى العديد من الحالات الأفريقية الأخرى كان مرتبطا بنمو أيديولوجيات إثنية ضيقة، بدلا من مفهوم المواطنة. ففى رواندا وبوروندى، مثلا، كان اندلاع الحرب الأهلية بين قبائل (الهوتو) و(التوتسى) عائدا إلى نمو وظهور ثقافة سياسية تقوم على التراجع عن مفاهيم التسامح السياسى والمواطنة التى شاعت فى الستينات، والتراجع عن ثقافة حقوق الإنسان، فى مقابل بلورة نوع من التمايز القائم على الاعتبارات الإثنية وحقوق الدم (1). وفى حالة ليبيريا، كان هناك تداخل واضح بين الاعتبارات الإثنية والسياسية والاقتصادية، حيث كان الرئيس السابق صموئيل دو ينتمى إلى قبيلة الكران، ويلقى الدعم من قبيلة الماندنجو، بينما كانت قوات المعارضة بقيادة تشارلز تايلور تستند إلى تحالف من أبناء قبيلتى جيو ومانو، رغم أن تايلور نفسه ليبيرى من أصل أمريكى.

وعلى الرغم من قوة الاعتبارات الإثنية فى إشعال الحروب الأهلية فى أفريقيا، إلا أن كثيرا من الحركات المشاركة فى تلك الحروب وجدت أن من الضرورى الخروج عن الالتزام الإثنى الجامد، وسعت إلى جذب أبناء الجماعات الإثنية الأخرى أو التحالف معها، كما سبق أن ذكرنا. وقد استهدفت هذه المرونة إضفاء طابع وطنى عام على هذه الجماعات، بهدف الحصول على دعم وتأييد الجماعات الإثنية الأخرى. ولذلك، فإن تشارلز تايلور زعيم المعارضة ضد نظام صمويل دو فى ليبيريا اهتم بأن يضم إلى جبهته (الجبهة الوطنية القومية لليبيريا) أبناء القبائل الأخرى، بمن فيهم أعضاء من قبيلة الكران ذاتها التى ينتمى إليها صمويل دو وأغلب أركان حكمه. وفى إثيوبيا، أدى الصراع بين جبهة تحرير التيجراى بقيادة ميليس زيناوى والقوات الإثيوبية منذ أواخر السبعينات إلى نشوء قناعة لدى قادة الجبهة بضرورة أن يتخذ الصراع ضد النظام الحاكم طابعا قوميا بهدف زيادة قدرة الجبهة على تنفيذ عمليات التعبئة والحيلولة دون اندلاع مواجهات مع الجماعات الأخرى، وهو ما انعكس إما فى حدوث تحالفات بين جماعات المعارضة أو احتواء كل جماعة معارضة ممثلة لإثنية معينة على أفراد من جماعات أخرى، حتى فى المواقع القيادية (2).

ومن ناحية أخرى، فإن الملاحظ أن المشاعر والانتماءات الإثنية تتداخل بقوة مع ثقافات سياسية تقليدية ومعتقدات روحية بدائية، وهو ما مثل عاملا هاما نحو تأجيج الحروب الأهلية، وكان العنف الدامى الذى اتسمت به تلك الحروب، لاسيما فى حالة ليبيريا، عائدا إلى أن الجماعات المتصارعة كانت بمثابة حركات روحية تحركها

---

(1) Rene Lemarchand, "Managing Transition Anarchies: Rwanda, Burundi, and South Africa in Comparative Perspective", The Journal of Modern African Studies, Vol. 32, No. 4, 1994, p. 582.

(2) John Young, "Ethnicity and Power in Ethiopia", Review of African Political Economy, No. 70, 1996, p.p. 531 - 542.

معتقدات بدائية وثقافات تقليدية. ففى الكثير من الدول الأفريقية، تنتشر جمعيات دينية سرية معروفة بـ (جمعيات البورو والسيندى). وتقوم طقوس هذه الجماعات على السحر والشعوذة. وكان تأثير هذه الجمعيات واضحا بقوة فى حالة ليبيريا. وكانت الفظائع التى ارتكبها بعض المقاتلين، ولاسيما ممارسات أكل لحوم البشر، تشتمل على إشارات مباشرة من اللغة الرمزية لجماعة البورو أو الجماعات الطائفية الأخرى. وحتى تشارلز تايلور نفسه، كان يشرب دماء الضحايا، طبقا لاعترافات بعض الذين يعرفونه جيدا، بل إنه أسس جماعة خاصة جدا من كبار معاونيه عرفت باسم (جماعة العشرين الكبار Top Twenty) لممارسة طقوس أكل لحوم البشر. وكان الهدف من هذه الأعمال الوحشية يتمثل فى نشر الرعب لدى الخصوم، وتقوية المقاتلين المنتمين إلى نفس الجماعة من الناحية النفسية عبر استخدام منظومة معينة من الرموز الدينية والروحية ([1])، وهو ما يعكس التداخل الشديد بين المشاعر الإثنية والمعتقدات التقليدية والروحية القديمة.

ثانيا :
التخلف والفقر والسياسات الاقتصادية للنظم الحاكمة فى أفريقيا

تعانى القارة الأفريقية من تخلف واضح فى كافة المجالات المجتمعية عموما، وفى المجال الاقتصادى خصوصا. وتبدو خصائص التخلف الاقتصادى فى أفريقيا واضحة فى العديد من المؤشرات مثل: تدنى معدل النمو السنوى، وتفاقم الديون، وتدهور الإنتاج القطاعى فى مجالات الزراعة والصناعة التحويلية، وتدنى متوسطات دخول الأفراد، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وضعف البنية الأساسية، والضآلة الشديدة فى الإسهام القارى العام فى الإنتاج العالمى. وقد حققت دول القارة الأفريقية معدلات سلبية للغاية فى جميع هذه المؤشرات. ومازالت الاقتصادات الأفريقية تتسم إلى حد كبير بالخصائص المميزة لنمط الاقتصاد المتخلف - التابع للمراكز الرأسمالية العالمية، فيما يمثل امتدادا منطقيا للميراث الاستعمارى من جهة، ولحداثة عمليات التنمية الاقتصادية فى الغالبية العظمى من دول القارة الأفريقية من جهة ثانية، وبسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة التى اتبعتها العديد من تلك الدول، والتى أدت إلى تعقيد موقفها الاقتصادى إلى حد كبير خلال حقبة ما بعد الاستقلال الوطنى من جهة ثالثة. ولذلك، كان أداء الحكومات الأفريقية فى مجال التنمية الاقتصادية مخيبا للآمال إلى حد كبير طيلة فترة ما بعد الاستقلال، وبدت الصورة

([1]) Stephen Ellis, Op-Cit, p.p. 188-194.

سلبية إلى حد كبير، بدءا من الستينات، لاسيما على صعيد تفشى الفساد البيروقراطى والتدهور الاقتصادى والمجاعة والجفاف، مما يشير إلى أن جهود بناء الدولة كانت غير ناجحة فى الدول الأفريقية (1).

والحقيقة، إن التخلف الاقتصادى يعتبر سببا رئيسيا فى الكثير من الأحيان فى نشوب الحروب الأهلية، حيث أن محدودية القدرات الاقتصادية لهذه الدول، وعدم العدالة فى توزيع الموارد الاقتصادية، بما يترتب عليه ذلك من تهميش لجماعات إثنية معينة من السكان، تلعب دورا هاما فى تحفيز تلك الجماعات للمقاومة (2)، مما قد يؤدى إلى نشوب حروب أهلية. أضف إلى ذلك، إن العلاقة بين العوامل الاقتصادية عموما، وظاهرة التخلف الاقتصادى خصوصا، والحروب الأهلية، تبدو واضحة فى العديد من المظاهر الأخرى، منها أن الحرب قد تنشب بسبب محاولة جماعات المعارضة الحصول على مزايا ومكاسب اقتصادية، أو استعادة هذه المزايا إذا كانت الجماعات المعارضة قد طردت من الحكم. وفى جميع الحالات، تنجم الحروب الأهلية بسبب عدم العدالة فى التوزيع، بالإضافة إلى أن الحروب الأهلية فى أفريقيا بدت فى الكثير من الحالات كما لو كانت ثورة من جانب الريف ضد المدن الكبرى. والحقيقة، أن هذا المبحث لا يركز على دراسة ظاهرة التخلف فى أفريقيا بصورة شاملة ومتكاملة، ولكنه يركز فقط على دراسة مدى ارتباط هذه الظاهرة بالحروب الأهلية، ولن يتم تناول هذه الظاهرة إلا بمقدار ما يخدم هذا الغرض، استنادا إلى أن التخلف الاقتصادى يعتبرا من الأسباب الهامة للحروب الأهلية فى القارة الأفريقية. ولذلك، سوف يركز هذا المبحث أساسا على رصد دور الاستعمار فى تخلف القارة الأفريقية، وصولا إلى التعرف على العلاقة بين التخلف والحرب الأهلية فى أفريقيا.

١. الاستعمار والتخلف الاقتصادى فى أفريقيا :

تنبع أهمية التركيز على دور الاستعمار فى ظاهرة التخلف الاقتصادى فى أفريقيا فى أن الاقتصادات الأفريقية تتسم إلى حد كبير بالخصائص المميزة لنمط الاقتصاد المتخلف - التابع للمراكز الرأسمالية العالمية، فيما يمثل امتدادا منطقيا للميراث الاستعمارى، وهو ما أدى إلى أن الاقتصادات الأفريقية مازالت مرتبطة إلى حد كبير باقتصادات الدول الاستعمارية التى كانت تتولى الحكم فيها أو تقوم بالوصاية عليها.

---

(1) Robert S. Jordon & John P. Rnninger, "The New Environment of Nation-Building", The Journal of Modern African Studies, Vol. 13, No. 2, 1975, p. 187.

(2) Samuel M. Makinda, "Security in the Horn of Africa", Adelphi Paper, No. 269, Summer 1992, p. 5.

وبالتالى، فإنه على الرغم من أن التخلف الاقتصادى فى أفريقيا يرجع إلى العديد من العوامل، إلا أن التشوه الذى أحدثه الاستعمار الأوروبى فى الهياكل الاقتصادية الأفريقية يعتبر الأكثر خطورة على الإطلاق فى إفراز ظاهرة التخلف الاقتصادى فى أفريقيا، حيث خلق الاستعمار آليات للتبعية ظلت قائمة خلال فترة ما بعد الاستعمار. أضف إلى ذلك، إن هناك عوامل داخلية جعلت التنمية الاقتصادية غير ممكنة فى القارة الأفريقية، وتتمثل فى قسوة المناخ وضعف خصوبة التربة الزراعية، بالإضافة إلى الزيادة السكانية الهائلة التى خلقت عبئا ضخما على السياسات الغذائية لهذه الدول ([1]).

وعلى الرغم من أن التخلف الاقتصادى فى القارة الأفريقية يرتبط أيضا بالأداء الفاشل للحكومات الأفريقية على صعيد السياسات الاقتصادية، إلا أن السياسات الاقتصادية الأفريقية سوف يتم تحليلها وتقييمها تفصيلا فى المطلب الثانى من هذا المبحث لدى تحليل الارتباط بين التخلف الاقتصادى والحروب الأهلية فى أفريقيا. وسوف يتم التركيز هنا على الآثار الاقتصادية للاستعمار الأوروبى فى أفريقيا باعتبارها من أهم أسباب التخلف الاقتصادى فى أفريقيا.

لقد كانت عملية استعمار وتقسيم القارة الأفريقية على أيدى المستعمرين الأوروبيين مدفوعة من بدايتها إلى نهايتها بدوافع اقتصادية، كما عكست هذه العملية تحولا حادا فى نمط العلاقات بين أوروبا وأفريقيا. ففى فترة ما قبل الاستعمار، كان كل ما يريده الأوروبيون من أفريقيا يتمثل فى العبيد والذهب والعاج، وكان من الممكن الحصول على هذه الأشياء بوسائل سلمية، كما كانت أفريقيا ذاتها مكانا موبوءا وغير صالح للاستيطان بالنسبة للمهاجرين الأوروبيين، وكانوا يجدون أن من الأفضل لهم الهجرة إلى الولايات المتحدة أو كندا أو استراليا أو نيوزيلندا، بالإضافة إلى أن تكاليف السيطرة العسكرية على أفريقيا كانت مكلفة جدا للأوروبيين. ومع أواخر القرن التاسع عشر، بدأت هذه الأوضاع تتغير، حيث ازدادت أهمية القارة الأفريقية بالنسبة للأوروبيين لأن بقية قارات العالم (آسيا وأمريكا اللاتينية) كانت قد قسمت تقريبا بين القوى الاستعمارية، بالإضافة إلى أن تكلفة السيطرة العسكرية انخفضت إلى مستويات مقبولة للدول الأوروبية فى ظل تفوقها التكنولوجي الآخذ فى الازدياد. فقد أدى التطور فى المعرفة الطبية والدوائية إلى إتاحة الفرصة للأوروبيين للعيش والعمل والقتال فى أفريقيا، كما أن التطور فى وسائل الاتصال والنقل زاد من إمكانية تحريك القوات الأوروبية، بالإضافة إلى أن التفوق العسكرى الكاسح ضمن لتلك القوات الانتصار بسهولة فى مواجهة الأفارقة الذين كانوا يمتلكون أسلحة بدائية ويستخدمون تكتيكات

---

(١) كاترين كوكرى فيدروفيتش، "التنمية والمجتمعات الأفريقية: المعوقات"، فى كاترين كوكرى فيدروفيتش ودانيل امرى وجان بييل (محررون)، **التنمية .. تجارب وإشكاليات**، ترجمة د. لورين زكرى (القاهرة: دار العالم الثالث، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٣)، ص.ص. ١٢١-١٢٧.

عسكرية متخلفة فى مواجهة الجيوش الأوروبية. وبالتالى، فإن التحول فى ميزان القوى لصالح أوروبا قلل من التكلفة المادية والبشرية والعسكرية لغزو وتقسيم أفريقيا بالنسبة للأوروبيين من الناحيتين العسكرية والاقتصادية (1).

ولذلك، ركزت الدول الأوروبية فى البداية على استعمار المناطق الأفريقية التى كانت تشارك من قبل فى عمليات التبادل التجارى بين القارات، حيث كان الاستعمار الأوروبى يسعى إلى الحلول محل التجار العرب والسواحيليين والهنود، وبالغ المستعمرون الأوروبيون فى تقدير الثروة السريعة التى يمكن أن تعود عليهم من وراء السيطرة على تجارة المناطق الساحلية وامتداداتها الداخلية، وبالذات تجارة العبيد والعاج والتوابل، واستغل التجار الأوروبيون الشبكة التجارية التى كان العرب قد أقاموها فى شرق أفريقيا، واقتفوا أثرهم فى كافة المجالات، وأقاموا قاعدتهم الاقتصادية الأولى هناك. وكانت هذه المناطق هى أول ما تم تقليصه لتصبح مجرد كيانات تابعة فى إطار اقتصاد الدول الاستعمارية، ثم جرى بعد ذلك إدخال شعوب المناطق المختلفة إلى شبكة المجموعات المنتجة وزراعة المحاصيل النقدية (2).

وعقب استكمال الهيمنة، كانت الإدارات الاستعمارية الأوروبية تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين من الناحية الاقتصادية، أولهما توجيه المستعمرات نحو إنتاج المواد الخام اللازمة لتغذية آلات الدولة الصناعية، ونحو استيراد السلع المصنعة فى الدولة الاستعمارية. ولذلك، كانت المستعمرات ملزمة فى معظم الحالات بتصدير منتجاتها إلى الدولة الاستعمارية قبل أن تفكر فى البيع لمشتر آخر، حتى لو عرض هذا المشترى أسعارا افضل، فى حين أن الدولة الاستعمارية ذاتها لم تكن ملزمة بالاستيراد من هذه المستعمرات. أما فى مجال الاستيراد، فإن المستعمرات الأفريقية كانت مضطرة إلى شراء السلع المستوردة المصنعة والمرتفعة الأسعار من الدولة الاستعمارية، وكان الجهاز الإدارى الاستعمارى يضغط من أجل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أى دولة أخرى. أما الهدف الثانى، فهو يتمثل فى أن القوى الاستعمارية كانت ترمى إلى تحقيق الثراء من وراء استغلال المستعمرات بغض النظر عن تنميتها. وبالتالى، فإن أى تنمية تتحقق فى المستعمرات لم تكن مقصودة لذاتها، بل كانت بصفة عامة نتاجا ثانويا لنشاط يستهدف تحقيق مصالح الدولة الاستعمارية (3).

---

(1) H.L. Wesseling, Divide and Rule: The Partition of Africa 1880-1914, Translated into English by Arnold J. Promerans (Westport, Connecticut: Praeger, 1996), p.p. 369-370.

(2) و. رودنى، "الاقتصاد الاستعمارى"، فى أ. آدو بواهن (المشرف على المجلد)، م.س.ذ.، ص. ٣٤٣.

(3) م. هـ. ى. كانيكى، "الاقتصاد الاستعمارى: المناطق التى كانت خاضعة للنفوذ البريطانى"، فى المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٣٩١ - ٣٩٢.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف، وجد الاستعمار أن من الضرورى تدمير النمط الاقتصادى قبل الاستعمارى، الذى كان قائما على التكامل الاقتصادى والتبادل التجارى بين الكيانات السياسية والتجمعات البشرية فى مناطق متفرقة من القارة، وبالذات فى غرب أفريقيا، واهتم الاستعمار بالسيطرة على هذه التجارة البينية بين المناطق الداخلية فى أفريقيا، ثم توجيهها نحو الساحل، وذلك فى إطار خلق بنية اقتصادية جديدة موجهة إلى الخارج. وفى هذا الإطار، تضمنت السياسة الاستعمارية خمسة عناصر رئيسية هى: تنظيم احتكار الشركات الأوروبية للتجارة، وفرض الضرائب المالية على الفلاحين لإجبارهم على إنتاج المحاصيل التى يطلبها المحتكرون الأوروبيون، وتقديم الدعم السياسى للشرائح والطبقات الاجتماعية التي سمح لها الاستعمار بالظهور بحكم الأمر الواقع وتنظيم الهجرات الداخلية من المناطق التى تركت فقيرة عمدا لإجبار سكانها على الانتقال إلى مناطق أخرى حتى يصبحوا عمالة احتياطية فى مناطق المزارع الضخمة، والتحالف السياسى مع الجماعات الاجتماعية التى كانت مهتمة باستثمار الإتاوات التى كانت تحصلها من الفلاحين، وممارسة الإجراءات الإدارية القمعية فى مجال السخرة عندما تكون الإجراءات السابقة غير فعالة (1).

وفى هذا الإطار، اتجه تركيز القوى الأوروبية نحو تكثيف إنتاج المستعمرات الأفريقية لصالح أوروبا ونشر السلع الأوروبية فى الأسواق المحلية، حيث ركز الاستعمار على تطوير قطاعى الزراعة والصناعة، وبالذات التعدين، فى أفريقيا لخدمة مصالحه، إلا أن الدول الأوروبية لم تكن قادرة - أو راغبة - فى تخصيص رأس المال اللازم لهذا الغرض، بل إن أحد الأغراض الرئيسية للاستعمار الأوروبى فى أفريقيا كان يتمثل أساسا فى توفير تكاليف عنصر العمل. أضف إلى ذلك، إن الأموال الأوروبية المتاحة للاستثمار فى أفريقيا لم تكن كافية لترغيب العمال عن طريق دفع الأجور المناسبة. وبالتالى، كانت الوسيلة الأساسية لحشد العمال، ومن ثم تحقيق الفوائض فى الاقتصاد الاستعمارى الأفريقى، تتمثل فى الإكراه، حيث كان لابد لحشد اليد العاملة من استخدام القوة على نطاق واسع، سواء كانت سافرة أو مستترة وراء القوانين التى أصدرتها الأنظمة الاستعمارية الجديدة، مما تسبب فى انتشار أشكال السخرة السافرة والرق المقنع كمظاهر بارزة لرسوخ الاقتصاد الاستعمارى فى أفريقيا. وقد جرى استخدام الضرائب كوسيلة هامة لبناء الاقتصاد النقدى، حيث كانت الضرائب تمثل الدافع الأساسى للأفارقة لقبول العمل بأجر أو إنتاج المحاصيل النقدية، وكان المتهربون أو العاجزون عن دفع الضرائب يعملون لدى السلطات الاستعمارية. ولذلك،

(1) Samir Amin, "Underdevelopment and Dependence in Black Africa: Origins and Contemporary Forms", The Journal of Modern African Studies, Vol. 10, No. 4, 1972, p.p. 518,520,523.

فإن الجمع بين رأس المال الأوروبى واليد العاملة الأفريقية المسخرة أدى إلى تحقيق فائض ملحوظ في المنتجات المخصصة للتصدير والاستهلاك الأوروبيين، وكانت المحاصيل والمعادن تصدر ويعاد تحويل الأرباح الناتجة عنها إلى الخارج، أو كان يعاد استثمار بعض الأرباح من اجل إقامة الاحتكارات التجارية الضخمة فى المستعمرات الأفريقية (١).

وتشير بعض الدراسات إلى أن الإدارات الاستعمارية الأوروبية فى أفريقيا لم تكن تتمتع بدعم كامل من حكومات الدول الأم، بعكس الحال فى القارات الأخرى، الأمر الذى دفع تلك الإدارات إلى تكثيف جهودها من اجل تدبير احتياجاتها المادية بنفسها، واشتمل ذلك على اهتمام تلك الإدارات بإقامة مؤسسات متكاملة لفرض السيطرة وممارسة النفوذ، بالإضافة إلى اهتمامها بإيجاد آليات وسيطة لتنظيم عمليات جمع الضرائب والإتاوات، وكان أبرزها ضريبة الرأس التى لم تكن فقط أداة لتحقيق الثروة والتراكم الرأسمالى، ولكنها كانت أيضا أداة أساسية لإجبار القرويين الأفارقة على العمل فى مختلف المجالات التى فرضتها الإدارات الاستعمارية (٢).

ولذلك، كان تأثير الاستعمار على أفريقيا من الناحية الاقتصادية أشبه بالكارثة، حيث لم يستنزف الاستعمار موارد أفريقيا فقط، ولكنه صادر أيضا على إمكانات التطور الاقتصاد المستقبلى لها. ويذكر آدو بواهن أن فترة الاستعمار فى أفريقيا كانت فترة استغلال بلا رحمة، وأن أثر الاستعمار فى أفريقيا فى المجال الاقتصادى يعتبر بلا نزاع افدح الآثار على الإطلاق، إلى درجة أن غالبية مشكلات التنمية التى تواجه البلدان الأفريقية بعد الاستقلال يمكن أن تعزى أصولها إلى تأثير الاستعمار. فقد حرص الاستعمار على وقف التجارة عبر المسافات البعيدة عن طريق القوافل، التى كانت ظاهرة بالغة الشيوع بين المناطق قبل الاستعمار، مما حال دون تقوية الروابط القديمة بين المناطق الأفريقية. وفى المقابل، حرص الاستعمار على إقامة شبكة من الطرق والسكك الحديدية بهدف وحيد يتمثل فى ربط المناطق التى تحتوى على المواد الخام المعدنية أو الزراعية بمناطق التصدير إلى ما وراء البحار، أو لربط مناطق الإنتاج الداخلية بسوق السلع العالمية، دون أن تتصل بها أية طرق فرعية على النحو الذى يشكل شبكة حقيقية، كما أن هذه الطرق لم يكن الهدف منها أبدا تسهيل سفر الأفارقة واتصالهم فيما بينهم أو تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للدول الأفريقية.

وفى الوقت نفسه، فإن المناطق التى كانت محرومة من الموارد الطبيعية قد أهملت تماما من خطط التنمية الاستعمارية، مما أدى إلى وجود حالات تباين اقتصادى حاد فى

---

(١) و. رودنى، م. س. ذ.، ص.ص. ٣٤٤ - ٣٤٦، ٣٥١.

(2) Crawford Young, The African Colonial State in Comparative Perspective (New Haven & London: Yale University Press, 1994), p.p. 278-279.

داخل المستعمرة الواحدة. ومن ناحية أخرى، فإن الإدارات الاستعمارية اهتمت بمنع أى عمليات تصنيع محلية أو معالجة للمنتجات الزراعية والمواد الخام المنتجة محليا فى المستعمرات، بغرض إبقاء جميع الدول الأفريقية كسوق لاستهلاك السلع المصنوعة المستوردة من الدول الاستعمارية، مما اضطر المستعمرات الأفريقية إلى استيراد كل شيء من الخارج، بما فى ذلك المصنوعات البسيطة جدا، كما قام الاستعمار بتدمير الصناعات البسيطة والحرف اليدوية التى كانت موجودة فى أفريقيا فى فترة ما قبل الاستعمار، رغم أن هذه الصناعات كانت توفر كل ما يحتاجه الأفارقة، بما فى ذلك الأقمشة ومواد البناء والأدوات الحديدية.. وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فرض الاستعمار على المستعمرات الأفريقية التخصص فى زراعة محصول واحد فقط أو محصولين على اكثر تقدير، وذلك فى إطار تركيز الاستعمار على إنتاج المحاصيل النقدية. وتسبب هذا الاتجاه فى عدة نتائج، أبرزها أن قطاع الاقتصاد الداخلى - الذى كان ينتج من اجل السوق الداخلى ومن اجل المنتجين الزراعيين أنفسهم - تعرض للإهمال الكامل، مما تسبب فى توقف الأفارقة عن إنتاج الطعام لاستهلاكهم الخاص من أجل إنتاج محاصيل للتصدير. وقد وجدت الدول الأفريقية بعد الاستقلال نفسها مثقلة باقتصاد المحصول الواحد، مما جعلها فى موقف بالغ الحساسية تجاه تقلبات التجارة الدولية. وأخيرا، فإنه إذا كان الاستعمار قد حقق بعض النمو فى الاقتصادات الأفريقية فى بعض المجالات، فإن أى نمو اقتصادى تحقق أثناء فترة الاستعمار كلف ثمنا باهظا للغاية، مثل العمل القسرى والزراعة الإجبارية لمحاصيل معينة والاستيلاء القسرى على الأراضى ونظام تصاريح الانتقال وارتفاع نسب الوفيات والوحشية الشديدة فى قمع حركات المقاومة والاحتجاج وتجميد الأرصدة المالية للمستعمرات فى عواصم القوى الاستعمارية، بدلا من استثمارها فى المستعمرات ذاتها ([1]). ولذلك، ظلت الاقتصادات الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال مرتبطة إلى حد كبير باقتصادات الدول الاستعمارية، لاسيما: النظم المالية والمصرفية، وحركة التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية، وبالذات تجارة الجملة.

وخلال فترة ما بعد الاستقلال، ورثت الحكومات الأفريقية بعد الاستقلال اقتصادات متخلفة بأى معيار من المعايير، سواء بمعيار الدخل القومى أو توزيع العاملين على الحرف المختلفة أو نصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة أو المؤثرات الاجتماعية، وظلت تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير الخامات والمواد

---

(1) نشر آدو بواهن هذا التحليل أولا فى:

A. Adu Boahen, African Perspective on Colonialism (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1987), p.p. 100-103.

ثم أعاد نشره بصورة اكثر تفصيلا فى: أ. آدو بواهن، "الاستعمار فى أفريقيا: آثاره ومغزاه"، فى أ. آدو بواهن، م. س. ذ.، ص.ص. ٧٩٤ - ٧٩٨.

الغذائية. ولم تستطع الاقتصادات الأفريقية التخلص من الهيكل الاقتصادى الذى فرضه الاستعمار، حيث ظلت قائمة على سيادة نمطين رئيسيين من النشاط هما: الاقتصاد المعيشى، والاقتصاد التبادلى أو النقدى. فالاقتصاد المعيشى يهدف إلى توفير احتياجات السكان من الغذاء، والذى يستوعب معظم الأيدى العاملة والأرض المستغلة، ويتركز على الزراعة والرعى. أما الاقتصاد النقدى أو التبادلى الخاص بالنشاط التعدينى أو النشاط الزراعى النقدى، فإنه يعتمد على رأس المال والخبرة الأجنبيين، مما أدى إلى احتكار الأجانب لقطاع الصناعة الاستخراجية وامتلاك مساحات واسعة من الأراضى الخصبة على حساب العناصر الوطنية (1).

أضف إلى ذلك، إن خطط التنمية الاقتصادية فى دول القارة الأفريقية واجهت صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة فى معظم تلك الدول، حيث عانت الدول الأفريقية بعد الاستقلال من صعوبات هيكلية خطيرة، أبرزها: تخلف الثقافة الاقتصادية، وتدنى أو انعدام الكفايات الضرورية، وانعدام رؤوس الأموال اللازمة لمشروعات التنمية، وقسوة شروط المساعدات الأجنبية.

٢. مؤشرات التخلف الاقتصادى فى أفريقيا :

يبدو التخلف الاقتصادى فى أفريقيا واضحا فى العديد من المؤشرات، حيث جاءت الدول الأفريقية على الدوام فى مقدمة الدول الأكثر فقرا فى العالم. ووفقا لتقديرات البنك الدولى للإنشاء والتعمير، فإن هناك تسع دول أفريقية من بين أفقر عشر دول فى العالم. فالدول الثمانى الأكثر فقرا فى العالم هى: موزمبيق، وإثيوبيا، وتنزانيا، وبوروندى، وملاوى، وتشاد، ورواندا، وسيراليون. وتأتى النيجر بعد ذلك فى المركز العاشر. ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بين ٨٠ - ٢٢٠ دولارا فى السنة فى هذه الدول. وقد جاءت أيضا ٣٠ دولة أفريقية من بين الخمسين دولة ذات الاقتصادات منخفضة الدخل فى العالم، ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول بين ٨٠ - ٧٧٠ دولارا فى السنة. ومن حيث معدلات النمو، كانت الدول الأفريقية قد حققت خلال عقد الستينات معدل نمو سنوى يقدر بحوالى ٢%، ثم بلغ هذا المعدل حوالى ٢,٥ % خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥، فيما كان يمثل اقل معدل للنمو السنوى فى العالم خلال الفترات المذكورة، ثم انخفض هذا المعدل إلى حوالى ١,٤% خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥(2).

---

(١) د. عبد الغنى سعودى، **الاقتصاد الأفريقى والتجارة الدولية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص. ١٦.

(٢) البنك الدولى للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧: **الدولة فى عالم متغير**، ترجمة/ مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص.ص. ٢٣٢ - ٢٣٢.

أما فيما يتعلق بالديون، فإن مشكلة الديون الخارجيـة تعتبر مشكلة مزمنـة بالنسـبة لمعظـم الاقتصـادات الأفريقيـة، حيث وصـل إجمـالى الديـون الخارجيـة علـى الـدول الأفريقية فى عام ١٩٩٥ حوالى ٢٢٧ مليار دولار. وتعانى معظـم الدول الأفريقيـة مـن مشكلة الديـون الخارجيـة باعتبـار ذلك نتاجـا طبيعيـا لظـروف التخلـف الاقتصـادى، وتكتسب هذه الأزمة خطورتها الأساسية من أن الديون الخارجية على الـدول الأفريقيـة تصل إلى معدلات عالية وخطـيرة كنسبة مـن النـاتج القومـى الإجمـالى فـى الكثـير مـن الحالات. ففى عام ١٩٩٥، زاد نسبة الدين الخارجى إلـى النـاتج القومـى الإجمـالى عـن ١٠٠ فى المائة بالنسـبة لـ ١٤ دولـة أفريقيـة، ووصلـت هـذه النسبة إلـى معـدل خطـير للغاية، وهى : موزمبيق (٤٤٣ %)، والكونغـو (٣٦٥ %)، وغينيـا بيسـاو (٣٥٣ %)، وأنجـولا (٢٧٥ %)، وكوت ديفـوار (٢٥١ %)، وتنزانيـا (٢٠٧ %)، وزامبيـا (١٩١ %)، وسـيراليون (١٥٩ %)، ومدغشـقر (١٤١ %)، ونيجيريـا (١٤٠ %)، والكـاميرون (١٢٤ %)، وتوجـو (١٢١ %)، ومـلاوى (١١٦ %)، وبورونـدى (١١٠ %). والـدول الثمـانى الأولـى، تحتـل المراكـز مـن الثـانى وحتـى التاسـع علـى الصعيـد العالمى فى نسبة الدين الخارجى إلى إجمالى النـاتج المحلـى، كمـا تحتـل الـدول الأخـرى مراكز متقدمة أيضا فى الترتيب العالمى ([1]).

وفى مجال التعليم، هناك انهيار كامل فى المسـتوى التعليمـى فـى الـدول الأفريقيـة، وتزداد خطورة هذه المشكلة فى التعليم الثانوى والعالى. فهناك درجة عالية من الاهتمـام بالتعليم الابتدائى فى الدول الأفريقية، إلا أن نسـبة الالتحـاق بـالتعليم الثـانوى بيـن أفـراد المجموعة العمرية الملائمة لهذا التعليم لا تزيد عن ٥٠ % فى افضل الأحـوال، ويصـل المتوسـط الإجمـالى بـهذه النسـبة إلـى حوالـى ٢٧ % بالنسبة للذكور، و ٢٠% بالنسـبة للإناث. أما فى مجال التعليم العالى، فإن هناك ما يشبه الكارثة فى هذا المجال، حيـث أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالى بالنسبة للمجموعـات العمريـة الملائمـة لا تزيـد عـن ٦ % فى افضل الأحوال، وهى حالة زيمبابوى. وهناك بعض الـدول الأفريقيـة التـى لا يوجـد بها تعليم عال، مثل موزمبيق، فى حين أن نسبة الملتحقين بـالتعليم العـالى مـن الشـريحة العمرية الملائمة لا تزيد عن ١% فى الكثير من الدول، مثل بورونـدى ومـلاوى وتشـاد والنيجر وأوغندا وأنجولا ([2]).

وفـى مجـال الخدمـات الصحيـة، تعـانى الـدول الأفريقيـة مـن ضعـف وقلـة فـرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه النظيفـة والصـرف الصحـى. وعلـى الرغـم مـن ندرة البيانات فى هذا الصدد، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن اكثر من نصـف السـكان على الأقل لا يحصلون على الرعاية الصحية اللازمة فى معظم الدول الأفريقيـة. وعلـى

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٢٤٤ - ٢٤٥.

سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى ٢٤ % فى أنجولا، و٢٥ % فى غانا، و٢٦ % فى تشاد، و٣٠ % فى النيجر، و٤٥ % فى غينيا، و٥٥ % فى إثيوبيا. وبالمثل، فإن ما يزيد عن نصف السكان على الأقل فى الدول الأفريقية لا يحصلون على المياه النظيفة، وتصل هذه النسبة إلى ٢٧ % فى إثيوبيا، و٢٩ % فى تشاد، و٣٢ % فى أنجولا، و٤٩ % فى غينيا، و٥٦ % فى غانا، و٥٧ % فى النيجر. أما بالنسبة للصرف الصحى، فإن نسب السكان التى تحصل على هذا النوع من الخدمات تعتبر قليلة جدا فى الدول الأفريقية، ولا تزيد النسبة عن ٦ % فى غينيا، و١٠ % فى إثيوبيا، و١٥ % فى النيجر، و١٦ % فى أنجولا، و٢٩ % فى غانا، و٣٢ % فى تشاد (١).

وفيما يتعلق بالإنتاج الاقتصادى فى دول القارة الأفريقية، يلاحظ أنه على الرغم من أن القارة الأفريقية لا تفتقر على الإطلاق إلى المياه والأراضى الصالحة للزراعة، وفى استطاعتها إشباع حاجات سكانها من الغذاء، فإن الزراعة لم تحقق نموا يتناسب مع النمو السكانى فى القارة. وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن دول أفريقيا جنوب الصحراء لم تعط اهتماما واضحا لقطاع الزراعة فى عقد الستينات، الأمر الذى أدى إلى جعل إجمالى الواردات الغذائية عام ١٩٩٥ يزيد عن ٧٧ مليار دولار، بزيادة قدرها ١,٩ % خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٥. ولم تكن الصناعة احسن حالا من الزراعة، حيث تعتبر أفريقيا قارة غير صناعية وفقا لمعايير الأمم المتحدة، لأن إنتاجها الصناعى العام لا يزيد عن ٣٠ % من ناتجها القومى الإجمالى، فى حين أن الصناعة التحويلية لا تزيد عن ١٥ % عام ١٩٩٥ (٢). أضف إلى ذلك، إن دول أفريقيا جنوب الصحراء ظلت تعانى بصورة متزايدة منذ الاستقلال من أحوال تجارية معاكسة، تسببت فى حدوث عجز خطير فى ميزان المدفوعات بها، حيث هبطت الأسعار الدولية لصادرات البلدان النامية عموما، سواء المواد الغذائية أو المواد غير الغذائية.

٣. انعكاسات التخلف على ظاهرة الحروب الأهلية فى أفريقيا :

يمكن أن يتحول التخلف الاقتصادى إلى سبب للحروب الأهلية تحت تأثير العديد من العوامل، وهى: المشكلات الاقتصادية الحادة، وسياسات التمييز الاقتصادى، واستغلال التنمية الاقتصادية والتحديث. فالمشكلات الاقتصادية يمكن أن تنجم بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية، وهو ما قد يؤدى إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد، وبالذات على الأرض، مما يتسبب بدوره فى نشوء توترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة التربة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية (٣).

(١) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٢٥٤ - ٢٥٥.

(3) Simon E. Brown, Op-Cit,, p.19.

جدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية الأساسية فى دول أفريقيا جنوب الصحراء

الدولـــــة	عدد السكان فى ١٩٩٥ (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى (بالدولار عام ١٩٩٥)	العمر المتوقع عند المولد عام ١٩٩٥	نسبة أمية الكبار عام ١٩٩٥
موزمبيق	١٦،٢	٨٠	٤٧	٦٠
إثيوبيا	٥٦،٤	١٠٠	٤٩	٦٥
تنزانيا	٢٩،٦	١٢٠	٥١	٣٢
بوروندى	٦,٣	١٦٠	٤٩	٦٥
ملاوى	٩,٨	١٧٠	٤٣	٤٤
تشاد	٦,٤	١٨٠	٤٨	٥٢
رواندا	٦,٤	١٨٠	٤٦	٤٠
سيراليون	٤,٢	١٨٠	٤٠	٠٠
النيجر	٩,٠	٢٣٠	٤٧	٨٦
بوركينا فاسو	١٠,٤	٢٣٠	٤٩	٨١
مدغشقر	١٣,٧	٢٣٠	٥٢	٠٠
أوغندا	١٩,٢	٢٤٠	٤٢	٣٨
غينيا بيساو	١,١	٢٥٠	٣٨	٤٥
مالى	٩,٨	٢٥٠	٥٠	٦٩
نيجيريا	١١١,٣	٢٦٠	٥٣	٤٣
كينيا	٢٦,٧	٢٨٠	٥٨	٢٢
توجو	٤,١	٣١٠	٥٦	٤٨
جامبيا	١,١	٣٢٠	٤٦	٦١
أفريقيا الوسطى	٣,٣	٣٤٠	٤٨	٤٠
بنين	٥,٥	٣٧٠	٥٠	٦٣
غانا	١٧,١	٣٩٠	٥٩	٠٠
زامبيا	٩,٠	٤٠٠	٤٦	٢٢
أنجولا	١٠,٨	٤١٠	٤٧	٠٠
زيمبابوى	١١,٠	٥٤٠	٥٧	١٥
غينيا	٦,٦	٥٥٠	٤٤	٠٠
السنغال	٨,٥	٦٠٠	٥٠	٦٧
الكاميرون	١٣,٣	٦٥٠	٥٧	٣٧
ساحل العاج	١٤,٠	٦٦٠	٥٥	٦٠

المؤشرات الاقتصادية الأساسية (بقية)

الكونغو	٢,٦	٦٨٠	٥١	٢٥
ليسوتو	٢,٠	٧٧٠	٦١	٢٩
ناميبيا	١,٥	٢٠٠٠	٥٩	٠٠
بتسوانا	١,٥	٣٠٢٠	٦٨	٣٠
جنوب أفريقيا	٤١,٥	٣١٦٠	٦٤	١٨
موريشيوس	١,١	٣٣٨٠	٧١	١٧
الجابون	١,١	٣٤٩٠	٥٥	٣٧

المصدر: البنك الدولى للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧: الدولة فى عالم متغير**، ترجمة/ مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص.ص. ٢٣٢ - ٢٣٣.

أضف إلى ذلك، إن سياسات التمييز الاقتصادى يمكن أن تسبب مشاعر سخط ومرارة ومستويات من الإحباط، مما يمكن أن يؤدى إلى العنف. وتتعدد أشكال التمييز الاقتصادى، مثل الفرص الاقتصادية غير المتكافئة وعدم المساواة فى الحصول على الموارد، مثل الأرض ورأس المال، والاختلافات الضخمة فى مستويات المعيشة. والتنمية الاقتصادية ليست بالضرورة الحل لهذه المشكلة، بل ربما تؤدى إلى تفاقمها، لأن النمو الاقتصادى عادة ما يفيد بعض الأفراد أو الجماعات أو الديانات أو المناطق اكثر من غيرها، كما أن الأفراد أو الجماعات التى تكون فى قمة المجتمع فى فترة بدء عملية التنمية يكونون فى الأغلب فى وضع افضل للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة اكثر من غيرهم. ولذلك، فإنه حتى إذا كانت الصورة الاقتصادية الكلية للدولة، تبدو براقة وواعدة، فان الفجوة وعدم المساواة المتزايدة يمكن أن تؤدى إلى مضاعفة التوترات داخل الدولة. ومن ناحية ثالثة، يشير الكثير من الدارسين إلى أن التنمية الاقتصادية والتحديث وإدخال تكنولوجيا جديدة تضغط على النظم السياسية القائمة، وترفع أيضا التوقعات السياسية والاقتصادية، ويمكن أن تزيد من الإحباط عندما لا تتحقق هذه التوقعات. ويمكن أن تسبب هذه الأوضاع مشكلات سياسية لأن المطالب تزيد فى هذه الحالة عن قدرة النظام السياسى على الاستجابة، مما يؤدى إلى عدم الاستقرار والفوضى ([1]).

وفى القارة الأفريقية، تضافرت العوامل الاقتصادية الثلاثة المسببة للصراعات الداخلية. وكما يشير الجدول المرفق، تبدو المشكلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية

---

(1) Ibid, p. 20.

واضحة فى التدنى الشديد فى متوسط الدخل الفردى فى أفريقيا إلى درجة أن الدول الأفريقية تندرج فى معظمها ضمن مجموعة الدول الأكثر فقرا فى العالم، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التعليم، وانخفاض متوسطات الأعمار المتوقعة عند المولد، وهى عموما المؤشرات الرئيسية المستخدمة من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية لقياس مدى التقدم أو التخلف لدول العالم. ومن ناحية أخرى، تبدو المشكلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية واضحة فى انه خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٤، هبط نصيب أفريقيا من الإنتاج العالمى للصادرات الزراعية الثلاثة التى تنتجها - البن والكاكاو والقطن - إلى ١٣ و٣٣ و٢٩ على التوالى لهذه الصادرات. ومع انخفاض أسعار الصادرات والسلع، اتجه الكثير من الدول الأفريقية نحو الاقتراض الخارجى للحفاظ على مستويات الإنفاق العام. ولذلك، أصبحت ديون القارة مساوية تقريبا للناتج المحلى الإجمالى بها فى منتصف الثمانينات، كما أصبحت تعادل ٣,٥ ضعف عائداتها التصديرية، ثم ارتفعت أعباء خدمة الديون بصورة حادة فى الثمانينات. وقد برزت الأزمة أيضا فى تدهور الأوضاع الاجتماعية والبيئية والمؤسسية، حيث لم تعد الحكومات قادرة على الوفاء باحتياجات الأفراد، كما انخفضت قدرة الكثير من الحكومات على الإنفاق على المؤسسات العامة بسبب الأزمة الاقتصادية، وأيضا بسبب الفساد والقمع السياسى (1).

وبالمثل، شاعت فى دول القارة الأفريقية سياسات التمييز الاقتصادى، بحيث كانت سببا فى العديد من الحالات لصراعات داخلية عنيفة. ففى فترة ما بعد الاستقلال، لعبت السياسات الاقتصادية فى الكثير من الدول الأفريقية دورا بالغ الأهمية فى الدفع نحو انفجار ظاهرة الحرب الأهلية، حيث ورثت الحكومات الأفريقية من الاستعمار مجتمعات تعددية ومنقسمة إثنيا بصورة حادة، إلا أن السياسات الاقتصادية للنظم الحاكمة فى الكثير من تلك الدول لم تساعد على احتواء الآثار السلبية لهذه التعددية، وإنما ساعدت على تكريس الإثنية وتعميقها، الأمر الذى أدى بصفة عامة إلى ضعف عملية بناء المواطنة والوعى الجماعى لدى أبناء الدولة الواحدة المتباينين إثنيا. ومن ثم، فإن السياسة الاقتصادية للكثير من النظم الحاكمة فى أفريقيا كانت فى الأغلب الأعم ذات تأثيرات سلبية على عملية بناء الوحدة الوطنية والاندماج الوطنى فى تلك البلدان، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة فى سياسات التوزيع، حيث اتسمت السياسات الاقتصادية للكثير من الدول الأفريقية بغياب العدالة التوزيعية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة، فضلا عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية،

---

(1) Edward V. K. Jaycox, "Sub-Saharan Africa: Development Performance and Prospects", Journal of International Affairs, Vol. 46, No. 1, Summer 1992, p.p. 81-82.

وكل ماله قيمة بين المواطنين داخل الدولة وبين أقاليم هذه الدولة. والواقع، إن الأزمة التوزيعية المذكورة ترجع إلى أسباب متعددة، يأتي في مقدمتها النتيجة التراكمية للأزمات الأخرى في القارة الأفريقية، وتلعب الأزمة الاقتصادية والتفسخ الاجتماعي - السياسي وأزمة المشاركة دورا رئيسيا في خلق هذه الأزمة. وفي ظل الانقسامات الإثنية القائمة، نظر العديد من الحكومات الأفريقية إلى هذا الانقسام بعين التمييز، حيث تمنح العوائد والموارد للأقارب وذوى الصلة، ويكون الغرض من استيعابهم في الجهاز الحكومي هو ضمان ولاء وتميز موظفي الجهاز الإداري، وذلك بحكم ما يقوم به من وظيفة حاسمة في تنفيذ سياسات الحكومة (وخاصة سياستها التوزيعية)، وكذلك في مساندة القيادة السياسية في إدارة مؤسساتها عقب أي تغيير سياسي (1).

ولذلك، فقد انحازت خطط التنمية الاقتصادية في اغلب الدول الأفريقية لصالح الجماعات الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أو النظام الحاكم، كما مارس الرؤساء والنخب الحاكمة فسادا هائلا في تلك الدول بصورة أضرت تماما بخطط التنمية الاقتصادية، وأدت في الكثير من الحالات إلى توليد آثار سلبية حادة بصفة خاصة على مسار التوزيع والاندماج القومي، الأمر الذي كان سببا في اندلاع حروب أهلية، وتتسبب هذه الحروب بدورها في مضاعفة الأزمة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعقيد الحلقة المفرغة القائمة في حلبة التفاعلات الداخلية في الدولة المعنية.

وأخيرا، فإن عملية التنمية الاقتصادية كانت مجالا حيويا للاستغلال من جانب النخب الحاكمة في العديد من أرجاء القارة الأفريقية. فعلى الرغم من أن خطط التنمية الاقتصادية في أفريقيا قامت من الناحية النظرية على أساس القضاء على التنافس السياسي وتلبية المطالب الاجتماعية، إلا إنها لم تكن محايدة، وخضعت لآليات الاستغلال من جانب السلطات المستبدة وفق أشكال مختلفة، تبدأ من الاستغلال القسري للعمال وممارسة العقاب البدني، وصولا إلى محاكمة الأفراد بتهم التخريب الاقتصادي إذا لم يستجيبوا لتعليمات السلطات الحاكمة. وبالتالي، فإن الدولة أو السلطات الحاكمة في أفريقيا استأثرت بفائض وعائدات الصادرات الزراعية، خصوصا عن طريق هيئات التسويق والمبالغة في قيمة العملة الوطنية وتوزيع النفقات العامة. وعلى الرغم من أن هذا الاستغلال كان يختلف من بلد إلى آخر من حيث طبيعة وأنماط المؤسسات التي قامت به والجماعات الاجتماعية التي استفادت منه، إلا أن عددا ضئيلا فقط من النظم كان استثناء من القاعدة العامة.

والحقيقة، إن القطاع الزراعي وسكان الريف ظلوا دائما عرضة لسياسات متعسفة من جانب الحكومات الأفريقية، حيث استهدفت السياسات الحكومية في بلدان مثل نيجيريا وزائير تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المدن على حساب المزارعين، من

(1) د. مصطفى علوى، م. س. ذ.، ص. ١٥٠.

خلال توزيع النفقات العامة لصالح المدن، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات الزراعية - الصناعية فى اتجاهات لا تتناسب كثيرا مع مصالح الفلاحين. أضف إلى ذلك، إن سياسات الإصلاح الاقتصادى التى طبقت تحت إشراف صندوق النقد الدولى فى بعض الدول، مثل السنغال، أثرت سلبا على الدخول الزراعية والمستهلكين فى المدن، وبالأخص مستهلكى المنتجات الأساسية، حيث انخفض الدخل النقدى الزراعى الحقيقى بسبب سوء الأحوال المناخية وانخفاض أسعار الشراء الحقيقية. ووصل تجاهل الريف إلى درجة أن النخب الحاكمة فى الدول الأفريقية كانت تنكر أصلا وجود الفلاحين كطبقة أو كفئة اجتماعية، فى حين أن البعض الآخر من الدول كان يستبعد الريف من عملية المشاركة. ففى موزمبيق، كانت حركة فريليمو الحاكمة تنكر وجود فئة الفلاحين، وتؤكد أن الاستعمار قضى عليها، مما دعا إلى تنفيذ سياسة (الزراعة الجماعية) التى قامت على ترحيل الآلاف من سكان المدن إلى الريف عام ١٩٨٣، مما أدى إلى خلق فوضى عارمة فى الريف ([1]).

ومن ناحية أخرى، أدت السياسات الاقتصادية غير المتوازنة فى العديد من الدول الأفريقية إلى استشراء الفساد فى المجتمعات الأفريقية. والجانب الأكثر أهمية لمقتضيات هذه الدراسة يتمثل فى التركيز على الفساد الناتج عن التناقضات الإثنية والاجتماعية الداخلية فى البلدان الأفريقية، حيث تسببت الروح الإثنية السائدة فى المجتمعات الأفريقية فى غياب مفهوم المصلحة العامة، مما أدى إلى انتشار الفساد، لاسيما الفساد المتعلق بمحاباة القبيلة التى ينتمى إليها القائد السياسى، ويصبح من الطبيعى أن تؤدى الأوضاع القبلية والإثنية الموجودة فى المجتمعات الأفريقية إلى دفع المسئولين الحكوميين إلى محاباة جماعاتهم الأولية على حساب غيرها من الجماعات، وذلك تحت تأثير الضغوط التى تمارسها تلك الجماعات على أفرادها من كبار مسئولى الدولة. وقد أدت التجربة الاستعمارية أيضا إلى شيوع أنماط شتى من عدم المساواة فى توزيع الدخول والخدمات أو عدم المساواة بين مختلف المناطق الريفية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى شيوع أنواع شتى من الفساد فى المجتمعات الأفريقية، سواء الرئاسى أو المؤسسى أو الصغير أو الكبير. فالفساد الرئاسى هو الفساد الحادث على مستوى قمة الهرم السياسى فى الدولة، والفساد المؤسسى هو الذى يطول جميع مؤسسات الدولة من الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والهيئة القضائية والمؤسسة العسكرية، وهو الفساد الناجم عن ضعف وهشاشة مؤسسات الدول الأفريقية وغياب القواعد والتنظيمات التى تحكم السياسة العامة. أضف إلى ذلك، إن هناك نمطا واسع الانتشار من الفساد يطلق عليه الفساد الكبير الذى يدور حول الرشاوى والعمولات الضخمة، وذلك لتسيير المشروعات التجارية الضخمة فى الدولة، ويتورط

([1]) جان فرانسوا بايار، م. س. ذ.، ص.ص. ٨٣ - ٩١.

فى هذا النوع من الفساد مسئولين كبار فى الدولة، وينخرط فيه أيضا عناصر محلية وسيطة وأطراف خارجية، كما يشيع أيضا فى البلدان الأفريقية نوع من الفساد الصغير الحادث على مستوى الحياة اليومية فى كافة المجالات المتعلقة بتسيير الأعمال الحكومية البسيطة، وتدور هذه النوعية من الفساد حول مبالغ صغيرة يحصل عليها موظفو البيروقراطية الحكومية وأفراد الجيش والشرطة وحرس الحدود وموظفو الإدارة المحلية والخدمة المدنية الذين يتعاملون بصورة مباشرة مع الجمهور (١).

وعلى سبيل المثال، وصل الفساد الرئاسى فى الكونغو الديمقراطية إلى درجة أن الرئيس السابق موبوتو كان يتحكم بشكل مطلق فيما يتراوح بين ١٧ - ٢٢ فى المائة من ميزانية بلاده لاستخدامه الشخصى، كما كان الكثير من الحكام الأفارقة يستقطعون لأنفسهم نسبا محددة من حصيلة الضرائب والجمارك. ولذلك، فإن الاستشراء الهائل للفساد فى المجتمعات الأفريقية يدفع إلى الاعتقاد بأن التجاوزات المالية ليست مجرد فساد فى قمة جهاز الدولة، بل إنها تدخل في صميم هيكل النظام، وربما كان الصراع من اجل السلطة فى أفريقيا هو صراع من أجل الثروة فى المقام الأول.

وبالتالى، فإن الحروب الأهلية شكلت فى أحد أهم جوانبها صراعا من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية، حيث اهتمت الأطراف المتصارعة فى الحروب الأهلية الأفريقية بالسيطرة على المناطق الغنية بالخامات والموارد الطبيعية الهامة، من اجل تمويل احتياجاتها العسكرية. ورغم أن الحروب الأهلية فى أفريقيا تبدأ بدوافع اغلبها سياسية أو اجتماعية أو إثنية، فإن السيطرة على الموارد الطبيعية للدولة تصبح بصورة تدريجية هدفا فى حد ذاته من جانب الأطراف المتصارعة، باعتبار ذلك وسيلة لضمان تمويل الحرب. وعلى هذا الأساس، تعتمد الأطراف المتصارعة على مورد مادى منتظم من سيطرتها على الموارد وتصديرها، ويذهب جزء من هذه الموارد إلى تمويل عمليات شراء الأسلحة والذخائر فى ظروف القتال، بالإضافة إلى أن هذه الموارد تحقق ثراءا شخصيا لقادة الفصائل، كما تُستخدم هذه الموارد فى الحفاظ على ولاء أفراد تلك الفصائل، فى حين لا يحصل صغار المقاتلين على مقابل مادى مباشر من قادتهم إلا فى حالات نادرة جدا، ويعتمدون بدلا من ذلك على السلب والنهب فى كسب أرزاقهم. وقد بدا هذا الوضع واضحا بقوة فى ليبيريا (٢).

وفى الكونغو الديمقراطية، دارت معظم الحروب الأهلية فى إقليم كاتنجا (شابا) الغنى بالموارد، حيث شهد ما لا يقل عن ثلاث محاولات انفصالية، من اجل السيطرة

---

(١) د. حمدى عبد الرحمن، **الفساد السياسى فى أفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربى، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص. ص. ٢٧ - ٣٦.

(٢) "الركائز الاقتصادية للصراع: حالة ليبيريا"، فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير، م. س. ذ.، ص. ١٧٤.

على ثرواته، كمـا أن الحـرب الانفصاليـة فـى بيـافرا كـانت مدفوعـة برغبـة الجماعـات الإثنية فى الشرق فى الاستئثار بالثروات الطبيعية، وبالذات البترول. وفى ليبيريـا، اهتـم تشارلز تايلور بالسيطرة على الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية، وبـالذات إقليـم نيمبـا، ثـم أقام بنية اقتصادية متكاملة فى المناطق التى يسيطر عليها، تشـتمل علـى نظـام مصرفـى وعملة خاصة وشبكات تليفزيونية وإذاعية ومطارات وميناء بحرى، كما اسـتمر تـايلور فى إدارة تجارة تصدير الألماس والتبغ والذهب والمنتجات الزراعية. وقد اتفـق تشـارلز تايلور مع مجموعة مـن الشـركات الأجنبيـة لاسـتغلال وتسـويق هذه المـوارد، وتمويـل عملياتـه العسـكرية. وتكمـن قـوة تـايلور فـى قدرتـه الفائقـة أثنـاء الحـرب الأهليـة علـى اسـتغلال الشـركات الأجنبيـة فـى تـأمين التبـادل التجـارى وصـادرات السـلاح والدعـم السياسى، كما استطاع أن يستفيد من هذه المصالح التجارية فى تعزيز وضعـه السياسـى فى ليبيريا ([1]).

ومـن ناحيـة أخـرى، تورطـت قـوات (الايكـواس) فـى عمليـات الاسـتغلال المنظـم لموارد ليبيريا، حيث كانت هذه القوات تعانى من قلة الرواتب ونقص المعـدات، ووجـد قادة تلك القوات أن الاستراتيجية الأفضل لمواجهة تايلور تتمثـل فـى اسـتخدام خصومـه المحليين من اجل تقويض مصادر التبادل التجارى التى يعتمـد عليـها. ولذلـك، عرضـوا دعما لوجستيا على القائد السابق للقوات المسلحة الليبيرية، روزفلت جونسـون، ووزيـر الإعلام السابق، الحاج كروما. وقد شكل هذان الاثنان الحركة الموحـدة للديمقراطيـة فـى ليبيريا فى مايو ١٩٩١، وسيطرا فـى عـام ١٩٩٣ علـى معظـم أراضـى غـرب ليبيريـا، وقطعوا الطريق بين تايلور وتجارة الماس فى سـيراليون. أضـف إلـى ذلـك، إن القـوات النيجيرية التـى تمثـل أغلبيـة قـوات الايكـواس فـى ليبيريـا، تورطـت فـى تجـارة المـاس والذهب واستغلال الموارد المحلية، وبالذات تجارة الأخشـاب علـى منـاطق الحـدود مـع ساحل العاج، بالإضافة إلى استغلال الأيدى العاملة فى شركات المطاط، وهو مـا سـاعد مثلا على الوصول بصادرات المطاط عام ١٩٩٤ إلى حوالى ٣ آلاف طن فى المنـاطق التى تديرها قوات جماعـة غـرب أفريقيـا، ممـا در علـى قـادة تلـك القـوات حوالـى ١,٥ مليون دولار سنويا. أضـف إلـى ذلـك، إن هـؤلاء القـادة اسـتولوا علـى الأصـول الثابتـة للدولة، مثل قضبان السكك الحديديـة ومعـدات التعديـن والمرافـق العامـة، وباعوهـا فـى الخـارج، واحتفظوا لأنفسهم بعائداتها ([2]).

وفى أنجولا، اهتمت حركة يونيتا وحركة مبلا بالسيطرة على مناطق شـمال شـرق البلاد الغنية بمناجم المـاس والثروات الطبيعية، إلا أن يونيتا تمكنت من السيطرة عليـها،

---

(1) William Reno, "Reinvention of an African Patrimonial State: Charles Taylor's Liberia", Third World Quarterly, (London: Centre for Developing Areas Research, University of London), Vol. 16, No. 1, 1995, p.p. 112-117.

(2) William Reno, "The Business of War in Liberia", Op-Cit, p.p. 211 - 213.

واعتمدت على عائداتها فى إدارة صراعها مع الحكومة، بالإضافة إلى أن المساعدات المالية والعسكرية من كل من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا غطت جانبا هاما من احتياجات حركة يونيتا. وبالمثل، فإن التدخلات الخارجية فى الحروب الأهلية كانت محكومة بدوافع اقتصادية هامة، حيث اهتمت الولايات المتحدة بالتدخل فى الكونغو الديمقراطية فى الستينات والسبعينات من اجل حماية استثماراتها فى إقليم كاتنجا (شابا) وبالمثل، فإن التدخل الليبى فى تشاد كان مدفوعا إلى حد كبير برغبة ليبيا فى السيطرة على إقليم اوزو الغنى باليورانيوم، كما كانت جنوب أفريقيا تهدف من وراء تدخلها فى الحرب الأهلية فى أنجولا إلى السيطرة على الموارد الطبيعية فى جنوب أنجولا ([1]).

(١) محمد أبو الفضل، م.س.ذ.، ص.ص. ١٤٥ ـ ١٤٦.

المبحث الثانى
عوامل البيئة الخارجية المسببة للحروب الأهلية فى أفريقيا

على الرغم من أن الصراعات الداخلية فى القارة الأفريقية تجد أسبابها الرئيسية فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية الخاصة بالدول الأفريقية، إلا أن العوامل الخارجية لعبت دورا هاما فى تفجير الحروب الأهلية الأفريقية. وواقع الأمر، إن التدخلات الخارجية فى أفريقيا كانت مدفوعة على الدوام بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الأخرى فى أفريقيا، كما ارتبطت هذه التدخلات بالهيكل العام للعلاقات الدولية. وهناك ثلاثة مصادر رئيسية للاهتمام الدولى بالقارة الأفريقية، تمثل أولها فى اتجاه القوى الدولية الكبرى فى ظروف الحرب الباردة نحو العمل على ممارسة النفوذ واكتساب الحلفاء والأصدقاء فى أفريقيا فى إطار المواجهة الاستراتيجية العالمية بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى. أما المصدر الثانى، فقد تمثل فى أن القارة الأفريقية كانت، وما تزال، مصدرا للعديد من المواد الاستراتيجية النادرة، والتى كانت تنطوى على أهمية كبرى بالنسبة للدول الكبرى. وأخيرا، فإن الاهتمام بالقارة الأفريقية كان نابعا، لدى بعض القوى الأوروبية، من الميراث الاستعمارى، حيث سعت بعض القوى الأوروبية، مثل فرنسا وبريطانيا تحديدا، نحو مواصلة التدخل فى الشئون الأفريقية باعتبار ذلك نوعا من الحنين إلى الماضى الاستعمارى، وكمحاولة لمواصلة سياسة فرض النفوذ، وإن كان بأشكال مختلفة. وعلى هذا الأساس، سوف يركز هذا المبحث على تناول دور القوى الدولية والإقليمية فى الحروب الأهلية الأفريقية، وطبيعة وأشكال التدخلات الخارجية فى هذه الحروب.

المطلب الأول
دور القوى الدولية فى الحروب الأهلية الأفريقية

تبنت القوى الدولية المختلفة سياسات متباينة تجاه القارة الأفريقية، بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التى تحرك سياسة كل قوة منها تجاه القارة الأفريقية، وكذلك بما يتناسب مع التحديات والتهديدات التى تجابهها تلك القوة فى القارة الأفريقية. وكانت السياسات والاستراتيجيات التى تبنتها القوى الدولية الكبرى تجاه القارة الأفريقية نابعة فى جوهرها من ظروف المواجهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب. وفى هذا الإطار، تبنى الجانبان الأمريكى والسوفيتى منظورا استراتيجيا يقوم على اعتبار أفريقيا ساحة للمواجهة الاستراتيجية. فالاتحاد السوفيتى السابق اتخذ من

أفريقيا ميدانا لمواجهته مع القوى الدولية الأخرى فى أفريقيا، لاسيما الولايات المتحدة والصين، حيث حاول الاتحاد السوفيتى فرض حصار على طرق البترول والموارد الأولية الهامة التى تحصل عليها الدول الغربية من أفريقيا.

أما الولايات المتحدة، فقد كانت لها مصالح اقتصادية واستراتيجية فى آن واحد معا فى أفريقيا. فعلى الصعيد الاقتصادى، كانت الولايات المتحدة تحصل على جميع احتياجاتها من الماس والكوبالت والليثيوم والبريليوم من أفريقيا، كما كانت تحصل على ما يتراوح بين النصف والربع من احتياجاتها من الانتيمون والكروم والمنجنيز، بالإضافة إلى كميات أساسية من المطاط والذهب واليورانيوم والبترول، كما أن الولايات المتحدة تحتفظ باستثمارات ضخمة فى الدول الأفريقية. أما من الناحية الاستراتيجية، فقد أدارت الولايات المتحدة سياستها تجاه أفريقيا فى إطار مواجهتها العالمية مع الاتحاد السوفيتى السابق، حيث كان الموضوع الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية طيلة الفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٨٨ يتمثل فى احتواء الشيوعية على الصعيد العالمى. وفى هذا الإطار، نظر الساسة الأمريكيون إلى أفريقيا بوصفها منطقة رخوة ومتقلبة ويمكن أن تمثل مجالا للتوسع الأيديولوجى السوفيتى، وبرز هذا التصور عقب انتهاء الاستعمار فى أفريقيا وحصول معظم الدول الأفريقية على الاستقلال. ولذلك، اصبح هدف منع الاختراق الشيوعى هدفا رئيسيا للولايات المتحدة تجاه أفريقيا خلال فترة ما بعد الاستقلال منذ إدارة ايزنهاور وحتى إدارة جورج بوش (١). ولذلك، فقد عملت الولايات المتحدة على طرد الوجود السوفيتى من أفريقيا والحد من تأثير ووجود الدول الاستعمارية السابقة فى أفريقيا (٢).

وفى هذا الإطار، بدأت المواجهة السوفيتية - الأمريكية فى أفريقيا منذ منتصف الخمسينات. وعلى الرغم من أن السوفييت ركزوا فى بادئ الأمر على شمال أفريقيا، وبالذات على مصر والجزائر، إلا أنهم حرصوا مع ذلك على إقامة شبكة واسعة من العلاقات والروابط الدبلوماسية فى جميع أنحاء القارة. وفى أواخر الستينات، اصبح الاتحاد السوفيتى اكبر مورد للأسلحة فى القارة الأفريقية، وقدم حوالى ٢١ فى المائة من شحنات الأسلحة الرئيسية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء. وطيلة عقود الخمسينات والستينات والسبعينات، ركز الاتحاد السوفيتى على شمال أفريقيا والقرن الأفريقى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى، ولم يكن هذا التركيز عائدا فقط إلى أهمية هذه المناطق من حيث إمكانية التحكم فى حركة الملاحة الدولية، لاسيما بالنسبة لإمدادات النفط من الخليج إلى غرب أوروبا، ولكن أيضا لكونها تمثل اقصر

---

(1) F. Ugboaja Ohaegbulam, " The United States and Africa after the Cold War", Africa Today, Vol. 39, No. 4, 1992, p. 19.

(٢) مجدى حماد، " محددات الصراع الدولى فى القارة الأفريقية"، السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧. ص.ص. ٣٨- ٣٩.

خطوط الملاحة البحرية بين الجزء الأوروبى من الاتحاد السوفيتى وآسيا. وكانت الاستراتيجية السوفيتية فى أفريقيا تقوم على محاولة إيجاد موطئ قدم فى هذه القارة، وتمثلت المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى السابق فى القارة الأفريقية فى أن الوجود العسكرى السوفيتى والتدخل فى الصراعات الداخلية فى دول القارة الأفريقية المختلفة كانا ينطويان على أهمية استراتيجية فى حد ذاتهما، لاسيما منذ أوائل السبعينات، حيث كان الاتحاد السوفيتى السابق يسعى منذ ذلك الحين إلى ممارسة قدر اكبر من استعراض القوة وتوسيع نطاق نفوذه الإقليمى فى المنطقة، استنادا إلى أن مثل هذه السياسة كانت تساعد الاتحاد السوفيتى بالضرورة فى توسيع دوره العالمى كقوة عظمى ذات مسئوليات عالمية. وقد عملت السياسة السوفيتية فى أفريقيا منذ السبعينات على دعم النظم الراديكالية فى أفريقيا والإفادة من المزايا الاستراتيجية لهاتين المنطقتين، علاوة على تحقيق التوازن فى مواجهة النفوذ الأمريكى، فضلا عن أن السياسة السوفيتية اهتمت بالتصدى للاتهامات الصينية ومحاولة عزل النفوذ الصينى فى القارة الأفريقية.

وفى إطار هذه الأهداف، سعى السوفييت إلى الاحتفاظ بوجود عسكرى مكثف فى المناطق الهامة فى أفريقيا، لاسيما فى المحيط الهندى وطريق راس الرجاء الصالح، لما ينطوى عليه ذلك من قدرة على التحكم فى الممرات الملاحية الاستراتيجية. أما من الناحية الاقتصادية، فقد تبنت السياسة السوفيتية برنامجا محددا للمساعدات الاقتصادية للعديد من الدول الأفريقية، ولم تكن هذه المساعدات توجه إلى الدول الأكثر احتياجا، ولكن إلى الدول التى يمكن أن تضمن المصالح السوفيتية، مثل إثيوبيا وأنجولا (1)، ولكن لم يكن لهذه المساعدات تأثير يذكر من الناحية الاقتصادية، لأنها ركزت فقط على المساعدة فى إقامة مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة (2).

وقد ركز الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة على منطقتين رئيسيتين فى القارة الأفريقية، هما: منطقة القرن الأفريقى، ومنطقة الجنوب الأفريقى. فالقرن الأفريقى يعتبر واحدا من المناطق ذات القيمة الاستراتيجية الهامة فى العالم بحكم موقعه الجغرافى، وهو يضم إثيوبيا والصومال وجيبوتى. وتنبع هذه الأهمية من أن القرن الأفريقى يتداخل مع الشرق الأوسط والمحيط الهندى وشبه الجزيرة العربية، ويسيطر على الضفة الغربية من مضيق باب المندب، كما يتحكم فى جزء من خليج عدن والمحيط الهندى الذى تتحرك عبره ناقلات النفط باستمرار. وبشكل عام، فإن سياسة الاتحاد السوفيتى السابق كانت مدفوعة بالرغبة فى تعزيز وجوده فى المنطقة وفق

---

(1) Joseph G. Whelan and Michael J. Dixon, Op-Cit, p.p. 210 - 217.

(2) Wilbert J. Lemelle, "The O.A.U. and Superpower Intervention in Africa", Africa Today, Vol. 36, No. 3 - 4, 1988, p.p. 23 - 24.

(استراتيجية المساواة فى القدرة على التدخل) فى المناطق الاستراتيجية الهامة مع الولايات المتحدة، بما يخدم فى إجهاض استراتيجية الاحتواء التى كان الغرب يمارسها ضده، علاوة على ما يمكن أن يتيحه له الوجود فى القرن الأفريقى من تهديد مناطق إنتاج البترول وطرق نقله، فضلا عن العمل على تحويل البحر الأحمر إلى طريق مرور خاضع للسيطرة السوفيتية بوصفه اقصر وأسرع طريق بين البحر الأسود والمحيط الهندى، واستكمال حزام التطويق المضاد الذى كان الاتحاد السوفيتى ينسجه وقتذاك بهدف تطويق حلف شمال الأطلنطى. أضف إلى ذلك، إن منطقة القرن الأفريقى كانت تمثل سوقا جديدة للمنتجات السوفيتية العسكرية والمدنية، جنبا إلى جنب مع محاولة الحد من فرص الصين للتسلل إلى أفريقيا (1).

وقد امتلك الاتحاد السوفيتى السابق اليد العليا فى القرن الأفريقى طيلة عقد السبعينات، حيث تدخل بكامل ثقله فى إثيوبيا للتعويض عن خسارته فى مصر، وللاستفادة من التراجع الأمريكى فى الساحة الدولية تحت تأثير عقدة فيتنام فى ذلك الوقت، وقام السوفييت فى هذا الإطار بإعادة بناء الجيش الإثيوبى وتحديثه بالكامل، كما قاموا ببناء ميليشيات أثيوبية موازية للجيش، فضلا عن قيامهم أيضا بوضع الخطط العملياتية للجيش الإثيوبى وقيادة العمليات العسكرية الإثيوبية فى بعض الأحيان. أضف إلى ذلك، إن الاتحاد السوفيتى السابق قام خلال تلك الفترة بتعزيز وجوده البحرى فى المنطقة مستفيدا من جزر دهلك الإثيوبية، وموانئ عصب ومصوع فى إريتريا. وقد عانت السياسة السوفيتية فى منتصف السبعينات من اخفاقات عديدة فى مناطق استراتيجية مثل أوغندا والصومال وغينيا الاستوائية والسودان، ولكنها حققت نجاحات فى كل من أنجولا وإثيوبيا وموزمبيق. فقد اهتم الاتحاد السوفيتى السابق بدعم الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا الحاكمة من النواحى العسكرية والاقتصادية فى مواجهة حركة يونيتا، كما قام منذ عام ١٩٧٦ ببناء علاقات وثيقة مع الجبهة الماركسية لتحرير موزمبيق الحاكمة (فريليمو) فى مواجهة حركة رينامو المعارضة، والتى كانت بدورها مدعومة من قبل جنوب أفريقيا. ومنذ أوائل الثمانينات، باتت السياسة السوفيتية تركز بدرجة اكبر على قضايا التضامن مع الدول الأفريقية الصديقة، بدلا من الاهتمام باستعراض القوة فى مواجهة الولايات المتحدة (2).

أما السياسة الأمريكية فى القارة الأفريقية، فقد شهدت تقلبات متوالية. ففى عهد كارتر، كانت السياسة الأمريكية فى أفريقيا تتحرك من خلال تأييد الدور الفرنسى فى

---

(1) Peter Schwab, "Cold War on the Horn of Africa", African Affairs, Vol. 77, No. 366, January 1978, p.6.

(2) Robert E. Clute, "The American - Soviet Confrontation in Africa: Its Impact on the Politics of Africa", Journal of Asian and African Studies, (Lieden, The Netherland: E.J. Brill), Vol. XXIV, 3-4, 1989. p.p. 159-169.

القارة الأفريقية ومحاولة تنفيذ الأهداف الأمريكية من خلال هذا الدور، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض النظم الموالية للقيام بدور الوسيط لإنجاح تحرك موال، وإجهاض آخر مناهض. وفى عهد إدارة كارتر، جرى التركيز على التحول نحو المبادرة الهجومية فى القارة الأفريقية، لاسيما من خلال محاولة الحصول على تسهيلات جوية وبحرية فى العديد من دول القارة لحماية المصالح الأمريكية. أما فى ظل إدارة الرئيس رونالد ريجان، فقد كان المعيار الرئيسى هو صراع القوة مع السوفييت، واهتمت الولايات المتحدة وقتذاك بمواجهة الخطر السوفيتى فى أية بقعة من العالم. وفى هذا الإطار، كانت أهمية القارة الأفريقية أنها "سلاح سوفيتى موجه نحو مصالح الولايات المتحدة، مما يعنى أن أفريقيا كانت تكتسب أهميتها من مجرد اتصالها بالمطامح السوفيتية فى العالم الثالث عموما، وفى أفريقيا خصوصا". وقد انبنى التقويم الأمريكى على أن الأهداف السوفيتية تتمثل فى العمل على السيطرة على منابع النفط، والسيطرة على المعادن النفيسة فى الجنوب الأفريقى. ولذلك، اهتمت إدارة ريجان بمواجهة الوجود السوفيتى على طول السواحل الأفريقية، سواء بالتشاور بين الولايات المتحدة وحلفائها أو بالعمل المنفرد (¹).

ولذلك، فقد تورطت إدارة ريجان بصورة غير مباشرة فى الحروب الأهلية الأفريقية، ولاسيما فى حالة أنجولا، حيث دعمت بقوة حركة يونيتا فى أنجولا. وقد استند هذا الدعم على ضرورة تقديم المساعدة لجميع الذين يقفون موقفا إيجابيا ضد النموذج السوفيتى فى العالم الثالث، وذلك فى إطار ما عرف بـ (مذهب ريجان)، والذى كان يقوم على العمل على إضعاف الروابط بين النظم الراديكالية فى العالم الثالث والاتحاد السوفيتى السابق وتقويض استقرار حكومات تلك الدول والمساعدة على الإطاحة بها إذا كان ذلك ممكنا. ولذلك، قدمت إدارة ريجان دعما ماليا وتسليحيا لحركة يونيتا، وذلك فى إطار ما أسمته بـ (التدخل البناء) فى أنجولا (²). ولذلك، فقد أظهرت إدارة رونالد ريجان إصرارا شديدا على مواصلة دعم حركة يونيتا لاعتبارات سياسية واقتصادية، رغم معارضة الكونجرس، وأيضا رغم الجهود التى كانت تبذل فى فترات مختلفة من اجل إنهاء هذا الصراع (³).

أما بالنسبة للقرن الأفريقى، فإن السياسة الأمريكية اتسمت بالتردد لفترة طويلة حيال كيفية التعامل مع هذه المنطقة، حيث ثار الجدل بين تيارين فى دوائر السياسة

---

(١) أحمد ثابت، "سياسة ريجان الأفريقية"، السياسة الدولية، العدد ٧١، يناير ١٩٨٣، ص.ص. ١٣٦ - ١٣٩.

(²) Michael Mcfaul, "Rethinking the Reagan Doctrine in Angola", International Security, Vol. 14, No. 3, Winter 1989/1990, p.p. 102 - 104.

(³) Inge Tvedten, "U.S. Policy towards Angola since 1975", The Journal of Modern African Studies, Vol. 30, No. 1, 1992, p.p. 45- 47.

الأمريكية، أولهما التيار العالمى الذى بنى وجهة نظره على أساس أن القرن الأفريقى يعتبر هاما من الناحية الاستراتيجية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وثانيهما التيار صاحب وجهة النظر الإقليمية الذى بنى وجهة نظره على أن التدخل الأمريكى المكثف فى شئون القرن الأفريقى يمكن أن يؤدى إلى إدخال تلك المنطقة فى بؤرة الاستقطاب الدولى. ورغم أن الولايات المتحدة كانت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع إثيوبيا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن قيام الثورة الإثيوبية عام ١٩٧٤ كان بمثابة صدمة للسياسة الأمريكية. وقد استمرت المساعدات الأمريكية لإثيوبيا بعد الثورة، ولم تتوقف هذه المساعدات إلا فى عام ١٩٧٧، بعدما تولى منجستو هايلى مريام رئاسة الديرج وقيامه بتنفيذ سياسة قمعية واسعة لقمع المعارضين، مما اضطر إدارة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر إلى وقف جميع المساعدات المقدمة إلى إثيوبيا بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان (١).

وقد اختلفت الأدوات والآليات التى اعتمدت عليها القوتان الأعظم فى القارة الأفريقية. فقد ركز الاتحاد السوفيتى السابق على واردات السلاح إلى الدول الأفريقية، بينما اعتمدت الولايات المتحدة على الأدوات الاقتصادية. فقد امتلك الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو قدرة اكبر فى مجال توريد السلاح إلى الدول الأفريقية، وكان نصيبهما من صادرات السلاح إلى أفريقيا خلال الفترة ما بين ٧٣ - ١٩٧٦ حوالى ٥٢ فى المائة، ثم ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة ما بين ٧٧ - ١٩٨٠ إلى حوالى ٦٠ فى المائة. وساعدت هذه الأسلحة إلى حد كبير فى "عسكرة" السياسات الأفريقية، وبدا ذلك واضحا فى الارتفاع الكبير فى حجم الإنفاق العسكرى للكثير من الدول الأفريقية وازدياد أعداد الجيوش الأفريقية، وتسبب ذلك فى تشجيع العديد من تلك الدول على الاتجاه نحو تسوية نزاعاتها الإقليمية مع الدول المجاورة بالقوة المسلحة، علاوة على تصعيد الحروب الأهلية فيها. وعلى العكس من ذلك، ظلت الولايات المتحدة تركز حتى بداية الثمانينات على تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول الأفريقية اكثر من تركيزها على صادرات السلاح، وكان هذا التوجه نابعا من الرغبة فى عدم التورط فى الصراعات الأفريقية تحت تأثير "عقدة فيتنام" (٢).

وفى ظل هذا الوضع، امتلكت الولايات المتحدة قدرة اكبر على التدخل فى أفريقيا فى الثمانينات وأوائل التسعينات، لاسيما من خلال المساعدات الاقتصادية. فقد جابهت العديد من دول أفريقيا أزمات اقتصادية طاحنة خلال الثمانينات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد أسعار الطاقة وارتفاع تكاليف استيراد الأغذية، وهو ما تسبب فى

---

(1) Bereket Habte Selassie, "The American Dilemma on the Horn", The Journal of Modern African Studies, Vol. 22, No. 2, 1984, p.p. 253 - 260.

(2) Robert E. Clute, Op-Cit, p.p. 160 – 162.

حدوث اضطرابات سياسية وانقلابات عسكرية فى تلك الدول. أضف إلى ذلك، إن الجفاف وقصور السياسات الزراعية وازدياد أعداد اللاجئين، تسبب أيضا فى نشوء أزمة مجاعة غير مسبوقة فى المنطقة الممتدة من إثيوبيا شمالا حتى موزمبيق جنوبا. وقد استغلت الولايات المتحدة هذه الأوضاع من اجل إظهار عجز الاتحاد السوفيتى عن تقديم المساعدات لحلفائه فى أفريقيا، وقامت إدارة ريجان بمضاعفة مساعداتها الاقتصادية إلى الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لها، مثل السودان وليبيريا وكينيا والصومال وزيمبابوى وزامبيا والسنغال، حيث خصصت حوالى ٥٠٠ مليون دولار لتقديم مساعدات غذائية إلى ٢١ دولة أفريقية خلال الشهور الخمسة الأولى فقط من عام ١٩٨٦، وكانت هذه المساعدات ذات طابع إنسانى بحت، وتلقت كل من إثيوبيا وموزمبيق جانبا من هذه المساعدات (١).

وفى المقابل، لم يكن الاتحاد السوفيتى قادرا على تقديم المساعدة للدول الأفريقية، حيث كان السوفييت يتحملون أعباء مالية ضخمة فى كل من إثيوبيا وأنجولا وموزمبيق. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى وقع فى عام ١٩٨٢ اتفاقا مع أنجولا يقضى بتقديم بليونى دولار من المساعدات المالية والاقتصادية السوفيتية إلى أنجولا، إلا أن القيمة الإجمالية للمساعدات الاقتصادية السوفيتية لأفريقيا كانت قليلة. وفى فترة ما بعد تولى الرئيس ميخائيل جورباتشوف الحكم فى الاتحاد السوفيتى فى منتصف الثمانينات، أدت سياسة إعادة البناء (البريسترويكا) والمصارحة (الجلاسنوست) إلى نزع الجمود الأيديولوجى عن السياسة الخارجية السوفيتية عموما (٢)، وانعكس ذلك بصفة خاصة على السياسة السوفيتية تجاه أفريقيا فى أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى كان الاتحاد السوفيتى السابق يقدمها إلى إثيوبيا وأنجولا أصبحت محكومة بالاعتبارات الاقتصادية، وليست بالاعتبارات الاستراتيجية (٣)، وهو ما أدى إلى حدوث انسحاب تدريجى للاتحاد السوفيتى السابق، ومن بعده روسيا الاتحادية، من الشئون السياسية الأفريقية.

وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة، لم تعد هناك تهديدات استراتيجية للمصالح الأمريكية فى القارة الأفريقية، حيث أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انتفاء التهديدات التى كان يحتمل أن تتعرض لها خطوط الملاحة الأمريكية، لاسيما بالنسبة لرأس الرجاء الصالح. وفى نفس الوقت، تشير بعض الدراسات إلى أن المعادن الاستراتيجية الموجودة فى أفريقيا، مثل البلوتونيوم والكروم والكوبالت والنحاس والزنك

---

(1) Ibid, p.p. 163 - 164.

(2) Mark Webber, "Soviet Policy in Sub - Saharan Africa: The Final Phase", The Journal of Modern African Studies, Vol. 30, No. 1, 1992, p.1.

(3) Colin W. Lawson, "Soviet Economic Aid to Africa", African Affairs, Vol. 87, No. 349, Oct. 1988, p. 501.

والماغنسيوم والحديد، لا تمثل مصلحة استراتيجية بقدر ما تمثل فرصا تجارية. وبالتالى، لم تعد السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا محكومة بمصالح استراتيجية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذى دعا العديد من الدراسات إلى البحث عن أسس جديدة لهذه السياسة فى فترة ما بعد الحرب الباردة. ويخلص بعض هذه الدراسات إلى أن هناك العديد من الدوافع التى تحرك السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، وفى مقدمتها الاعتبارات الاقتصادية، فمازالت الولايات المتحدة تستورد ٥٠ فى المائة من احتياجاتها من النفط من أفريقيا، كما أن وجود نسبة كبيرة من الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية يدفع الإدارات الأمريكية نحو إبداء اهتمام خاص بالقارة الأفريقية. وفى نفس الوقت، هناك الجانب الإنسانى الذى يدفع الرأى العام الأمريكى إلى الاهتمام بأى تطورات مأساوية فى أفريقيا، علاوة على أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعزل نفسها عن التطورات الأفريقية، بل والعالمية عموما، حتى وإن لم يكن لها أى تأثير على مصالحها (١).

وعلى صعيد مواقف القوى الدولية الأخرى تجاه أفريقيا، فقد كانت فرنسا اكثر القوى الأوروبية اهتماما بالقارة الأفريقية بعد القوتين الأعظم، وذلك بحكم تاريخها الاستعمارى الطويل فى القارة، وشهدت هذه السياسة تطورات متلاحقة فى عقدى السبعينات والثمانينات. وظلت السياسة الفرنسية تركز على الاعتبارات السياسية والاستراتيجية اكثر من تركيزها على العوامل الاقتصادية. وتعود جذور هذه السياسة إلى الخمسينات عندما أعادت فرنسا تقييم سياستها الأفريقية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أحد أهم الشخصيات التى ساهمت فى رسم هذه السياسة هو وزير شئون ما وراء البحار وقتذاك، فرانسوا ميتران، والذى ظل على مدى أربعين عاما، عاملا أساسيا فى السياسة الفرنسية فى أفريقيا. وفى عهد الرئيس جيسكار ديستان فى السبعينات، ارتكزت السياسة الفرنسية فى أفريقيا على ما سمى بـ (السياسة الجديدة تجاه أفريقيا) أو (سياسة المشروع الكبير)، واستهدفت توسيع نطاق النفوذ الفرنسى إلى ما بعد البلاد الناطقة باللغة الفرنسية من خلال عدد من الأدوات، أبرزها تقديم المساعدات العسكرية الفرنسية فى حالة تعرض أمن الدول الأفريقية للخطر، بالإضافة إلى تكثيف علاقات التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع الدول الصديقة.

وفى هذا الإطار، تنوعت سياسة التدخل الفرنسى فى أفريقيا فى أشكالها ما بين تدخل استراتيجى وسياسى واقتصادى. وكان التدخل الاستراتيجى مدفوعا بالتخطيط العسكرى الهادف إلى إيجاد موطئ قدم جغرافى متميز أو منع خصم من الحصول على موقع مماثل، ولذلك تدخلت فرنسا فى تشاد وزائير. أما التدخل السياسى، فقد كان

---

(1) Ambassador Daniel H. Simpson, "U.S. Africa Policy: Some Possible Course Adjustment", Strategic Studies Institute, (Washington: U.S. Army War College), August 15, 1994. p.p. 6 - 10.

مدفوعا بالغربة فى الحفاظ على النظام العام أو الحفـاظ علـى الوضـع القـائم، أو ضمـان حق تقرير المصير، ولكن إذا كان هذا الحـق متوافقا مـع المصـالح الفرنسية، وتدخلت فرنسا فى هذا الإطار فى كل من الجابون وبيافرا. وأخيرا، فإن التدخل الاقتصادى كـان مدفوعا بالرغبة فى الحصول على الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسـواق الأفريقيـة، ومارست فرنســا التدخـل الاقتصــادى ضـد جنـوب أفريقيـا فـى إطـار العقوبـات الدوليـة المفروضـة عليـها فـى مرحلـة التمييز العنصـرى (١). ومنـذ أواخـر الثمانينـات، بـدأت الاعتبارات الداخلية والخارجية تدفع نحو تغيير السياسة الفرنسية فـى أفريقيـا، ولاسيما على صعيد وقف الدعم الممنوح للدول الأفريقيـة الديكتاتورية، حيث تنـامت معارضـة داخلية قوية ضد الدعم الفرنسـى لعدد مـن الحكـام الأفارقـة الديكتـاتوريين، كمـا أثيرت تساؤلات حـول استخدام المسـاعدات الفرنسـية لـدول أفريقيـا، ممـا أفضـى إلـى حـدوث تغيرات تدريجية فى السياسة الفرنسية فى أفريقيا (٢).

وفيما يتعلق بالسياسـة البريطانيـة، فقد ركـزت علـى محاولـة الحفـاظ علـى مركـز بريطانيـا فـى أفريقيـا باعتبارها قـوة اسـتعمارية سـابقة فـى القـارة، لاسيما وإن غالبيـة المستعمرات البريطانية فى أفريقيا أصبحت عضـوة فـى الكومنولـث البريطـانى، وهـو مـايعتبر عـاملا هامـا للحفـاظ علـى الهيبـة الدوليـة لبريطـانيـا كقـوة كـبرى لـهـا مصــالح استراتيجية فى القارة الأفريقية. وفى نفس الوقت، كان لبريطانيا مصـالح اقتصادية بالغة الأهمية تتمثل فى أن أفريقيا كانت تستحوذ فى فـترة مـن الفـترات علـى حـوالـى ٢٠ فـى المائة من الاستثمارات البريطانية الخارجية (٣).

أما بالنسبة للسياسة الصينية فى أفريقيا، فقد اهتمت بتأكيد انتماء الصين إلـى العـالم الثالث والتصدى لهيمنة القوتين العظميين. وبصفة خاصـة، كـانت السياسـة الصينيـة فـى أفريقيا ترمى إلى التصدى للنفوذ السوفيتى عقب الخلاف الأيديولوجـى الـذى نشـب بيـن موسكو وبكين منذ بدايـة الستينات حـول تفسير النظريـة الماركسـية - اللينينيـة، واتـهام الصين للاتحاد السوفيتى السابق بأنـه انحـرف عـن هـذه النظريـة، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالموقف من حركات التحرر الوطنى والثورة فى البلاد النامية والمتخلفة. ولـهذا، ذهـب بعض الدارسين إلى أن السياسة الصينية فى أفريقيا منذ الستينات كـانت بمثابـة انعكـاس مباشر للصراع الأيديولوجى بين الصين والاتحاد السوفيتى السابق، وتمحورت السياسة الصينية على أساس معاداة السوفييت والتصدى لأى تحرك سوفيتى فى القارة، وهـو مـا دفع الصين إلى تأييد أى بلـد وأى حركـة أفريقيـة، طالمـا أن موسـكو لا تؤيدهـا، بغـض

---

(1) Daniel Bon & Karen Mingst, "French Intervention in Africa: Depenency or Decolonization?", Africa Today, Vol. 27, No. 2, 1980, p.p. 5 - 10.

(2) Tony Chafer, "French African Policy: Towards Change", African Affairs, Vol. 1, No. 362, January 1992, p.p. 46 - 47.

(٣) مجدى حماد، " محددات الصراع الدولى فى القارة الأفريقية"، م. س. ذ.، ص. ٣٧.

النظر عن المنطلق الفكرى والانتماء السياسى وطبيعة العلاقات الدولية لهذا البلد أو تلك الحركة، وبدا ذلك واضحا فى حالة الحروب الأهلية فى نيجيريا وأنجولا ([1]).

وفى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لعبت المتغيرات الدولية دورا بارزا فى الدفع نحو تفاقم الحروب الأهلية فى أفريقيا، حيث أدت المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التى طرأت على البيئة السياسية الأفريقية بعد الحرب الباردة إلى تفاقم هذه الحروب بصورة اكثر حدة بكثير عن ذى قبل. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء هامش المناورة الاستراتيجية أمام الدول الأفريقية، وأمام الأطراف الداخلية المتصارعة، وتضييق دائرة الفرص أمام اختياراتها السياسية. ومن ثم، باتت الدول الأفريقية، شأنها فى ذلك شأن الكثير من أقاليم ودول العالم الثالث، خاضعة لهيمنة القوة العظمى الوحيدة الباقية المتمثلة فى الولايات المتحدة. وقد أدت الوضعية إلى تضاؤل قيمة الدول الأفريقية فى الاستراتيجيات العالمية، ولم تعد سياسة القوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) تجاه أفريقيا مندرجة فى إطار استراتيجية شاملة، وإنما أصبحت مدفوعة فقط بالاعتبارات الإقليمية المباشرة المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية فى المنطقة، بخلاف ما كان حادثا أثناء الحرب الباردة، ولم تعد الولايات المتحدة فى حاجة إلى اكتساب الحلفاء والأصدقاء فى أفريقيا، وباتت السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية قاصرة على التعامل الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى مع الدول الأفريقية حسب خصوصية كل حالة على حدة ([2]).

وفى نفس هذا الإطار، تضاءلت أو انعدمت المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى معظم الدول الأفريقية من العالم الخارجى، كما توقف أيضا الدعم العسكرى الذى كان الكثير من النظم الأفريقية الحاكمة تلقاه من العالم الخارجى لمواجهة جماعات المعارضة المسلحة فى الداخل. وقد أدى توقف هذه المساعدات إلى اختفاء واحدة من أهم آليات الضبط والسيطرة التى كانت القوى الدولية الكبرى تستطيع من خلالها السيطرة على مسار تطور الصراعات الداخلية فى تلك الدول، وهو ما أتاح مجالا أوسع بكثير لانفجار تلك الصراعات بصورة بالغة الحدة.

ومع ذلك، فإن الحالة الصومالية اجتذبت اهتماما دوليا مكثفا، حيث أدت المعاناة الإنسانية الكبيرة فى الصومال إلى تشجيع الولايات المتحدة على بناء تحالف عالمى للتدخل فى الحرب الأهلية الصومالية. والواقع، إن التدخل الأمريكى فى الصومال كان مدفوعا بنوع من استعراض القوة، حيث جاء هذا التدخل بعد عامين من بدء الحرب الأهلية فى الصومال، وكان المتصور أن جميع القوى المتصارعة قد أصيبت بالإنهاك،

([1]) محمد عيسى الشرقاوى، " التحرك الدبلوماسى الصينى فى أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد ٧٢، أبريل ١٩٨٣، ص.ص. ١٥٢ - ١٥٣.

([2]) Daniel H. Sampson, Op-Cit, p. 20.

مما سوف يتيح للقوات الدولية أن تحقق أهداف التدخل بسهولة، علاوة على أن بعض التحليلات تذهب إلى أن احتمالات وجود البترول فى ثلثى الأراضى الصومالية قد لعب دورا فى تحفيز التدخل الدولى، أى أن الحرب الأهلية تركت تتصاعد حتى تتضح الظروف الداخلية الملائمة للتدخل العسكرى الأمريكى، إلا أن هذا التدخل جابه مقاومة شرسة من جانب الصوماليين، ولاسيما من جانب فارح عيديد، مما اضطر القوات الأمريكية والدولية إلى الانسحاب من الصومال ووقف عملياتها هناك (١).

المطلب الثانى
دور القوى الإقليمية فى الحروب الأهلية الأفريقية

لم تقتصر التدخلات الخارجية فى الحروب الأهلية الأفريقية على القوى الدولية العظمى والكبرى من خارج أفريقيا، ولكن كثيرا ما تدخلت قوى إقليمية أو دول أفريقية مجاورة فى الحروب الأهلية الأفريقية. فقد تبنت إسرائيل، على سبيل المثال، سياسة نشطة تجاه القارة الأفريقية، وانطوت هذه السياسة على التدخل بصورة كثيفة فى بعض الصراعات الداخلية فى بعض الدول الأفريقية. وقد نبع الاهتمام الإسرائيلى بأفريقيا من اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية، حيث كانت إسرائيل مهتمة بالحصول على الاعتراف الدبلوماسى من جانب الدول الأفريقية، وذلك فى إطار سعيها الدؤوب إلى تثبيت وضعها كدولة طبيعية فى المجتمع الدولى. وسعت إلى تحقيق هذا الهدف من خلال برامج المساعدات الخارجية وتطوير التعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقية، سعيا إلى تطويق الدول العربية، علاوة على أن الدول الأفريقية كانت تمثل سوقا تجارية لإسرائيل تتيح لها توسيع تجارتها الخارجية وإيجاد مجالات جديدة للاستثمارات الإسرائيلية. ولذلك، قدمت إسرائيل نفسها كدولة نموذج للدول الراغبة فى تحقيق تنمية سريعة، كما استخدمت إسرائيل الأدوات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية. وخلال الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦١، اقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ١٦ دولة أفريقية مستقلة، ثم ارتفع العدد إلى حوالى ٢٩ دولة مع حلول عام ١٩٧٢ (٢)، كما استطاعت إسرائيل أن تعزز تعاونها الدبلوماسى مع الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، وكان لهذا النجاح آثاره المهمة على السياسة الإسرائيلية،

---

(١) د. نجوى الفوال، "القوى الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٨-٩.

(2) Jake C. Miller, "African - Israeli Relations: Impact on Continental Unity", The Middle East Journal, (Washington D.C., U.S.A.: The Middle East Association), Autumn 1975, p.p. 393-394.

لاسيما من حيث كسر حاجز العزلة الدولية، بالإضافة إلى نجاح إسرائيل فى خلق فرص التبادل التجارى مع الدول الأفريقية (1). وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، تعرض الوجود الإسرائيلى فى القارة الأفريقية لضربة قاصمة عقب قيام الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

أما على صعيد أدوار القوى الإقليمية الأفريقية ذاتها، فقد كانت هناك أمثلة بارزة عليه، مثل التدخل التنزانى فى الحرب الأهلية الأوغندية الذى أدى إلى الإطاحة بنظام عيدى أمين والتدخل الليبى فى الحرب الأهلية التشادية والتدخل السودانى فى الحرب الأهلية الإثيوبية. ويعتبر الشكل الأكثر بروزا ووضوحا لهذه التدخلات هو تدخل جنوب أفريقيا فى الحربين الأنجولية والموزمبيقية، خلال فترة ما قبل إنهاء الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. وكان هذا التدخل يرمى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية، حيث تتمتع أنجولا بثروات ضخمة من النفط والماس ومزارع البن، بالإضافة إلى ثروتها المعدنية والزراعية الضخمة، مما جعلها واحدة من أغنى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا، وهو ما أثار أطماع حكام جنوب أفريقيا فى الثروات الأنجولية (2)، كما كانت جنوب أفريقيا ترمى من وراء دعمها لحركة يونيتا فى أنجولا وحركة رينامو فى موزمبيق، إلى ضرب حركة تحرير شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) فى ناميبيا. وعلى أية حال، فإن تدخل جنوب أفريقيا فى أنجولا اصبح اكثر صعوبة عقب استقلال ناميبيا، ثم انتهى تماما عقب انتهاء نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. وقد طورت المنظمات الإقليمية الأفريقية نوعا من التدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية، على غرار ما حدث مع تدخل منظمة الايكواس فى ليبيريا من اجل وقف الصراع، إلا أن نتائج هذا التدخل كانت سلبية إلى حد ما، وتحولت تلك القوات - وهى نيجيرية فى معظمها - إلى طرف فى الصراع فى الكثير من الأحيان (3).

وبالمثل، فإن حالة التدخل الإقليمى فى الكونغو تعتبر واحدة من ابرز الأمثلة على فداحة هذا التدخل، والذى يؤدى إلى استمرار الصراع ذاته، والعجز عن الوصول إلى تسوية حاسمة له. فقد وصل لوران كابيلا إلى الحكم أصلا من خلال الدعم السياسى والعسكرى الواسع الذى حصل عليه من كل من رواندا وأوغندا وأنجولا، حيث كانت رواندا قد قامت بتدريب الميليشيات التابعة لكابيلا خلال فترة الصراع المسلح، بالإضافة إلى متطوعين من الجيش الرواندي، كما قدمت كلا من أوغندا وأنجولا دعما

(1) Ethan A. Nadelman, "Israel and Black Africa: A Rapprochement", The Journal of Modern African Studies, Vol. 19, No. 2, 1981, p. 187.

(2) Robin Hollet, "The South African Intervention in Angola 1975 - 1976", African Affairs, Vol. 80, No. 321, Oct. 1981, p. 349.

(3) Clement E. Abide, "The Liberian conflict and the ECOWAS - U.N. partnership", Third World Quarterly, Vol. 18, No. 3, 1997. p. 471.

تسليحيا لقوات كابيلا، مما مكنها من الانتصار على قوات موبوتو والسيطرة على البلاد في ١٧ مايو ١٩٩٧، إلا أن الحرب تجددت مرة أخرى بعد اقل من عام في الكونغو الديمقراطية بسبب تفاقم الخلافات الداخلية، وأيضا لأن حكومتي رواندا وأوغندا اتخذتا مواقف عنيفة ضد نظام لوران كابيلا بسبب عدم قدرته على وقف عمليات العنف التي يشنها اللاجئون الروانديون من الهوتو المقيمين في شرق الكونجو ضد قوات الحكومة الرواندية، مما سبب توترا عنيفا في العلاقات بين هذه الأطراف. ولذلك، فقد تدخلت رواندا في الكونغو في يوليو ١٩٩٨، بهدف تمكين التوتسي الكونجوليين (البانيا مولينجي) من السيطرة على الكونغو ككل ([1]).

وتسببت التدخلات الرواندية والأوغندية في الكونغو الديمقراطية إلى إثارة مخاوف الدول الأخرى في وسط وجنوب أفريقيا، وبالذات زيمبابوي وأنجولا وناميبيا، التي رفضت قبول أسلوب التدخل في الشئون الداخلية كوسيلة لحماية المصالح، واعتبرت أن هذه التدخلات تهدد بزعزعة أمن المنطقة. ولذلك، تبنت زيمبابوي موقفا يقوم على أن تفكك الكونجو يهدد الاستقرار في منطقة وسط وجنوب القارة الأفريقية، وحسمت موقفها في اتجاه التدخل العسكري الواسع إلى جانب الرئيس كابيلا. وبالمثل، قدمت أنجولا دعما عسكريا واسعا لقوات كابيلا، وانطلق موقفها من الرغبة في قطع الطريق على قوات المعارضة الأنجولية، ممثلة في حركة يونيتا بقيادة جوناس سافيمبي، حتى لا تتخذ من أراضي الكونجو المجاورة نقطة انطلاق في هجومها على قوات الحكومة الأنجولية. ومن ثم، حصلت القوات الحكومية الكونغولية على دعم عسكرى واسع من القوات الأنجولية والزيمبابوية. والأكثر من ذلك إن وزراء دفاع الكونجو وأنجولا وزيمبابوي وناميبيا ابرموا في ١٠ أبريل ١٩٩٩ بروتوكولا لإقامة حلف دفاعي بينهم، ينص على أنه في حالة تعرض أي دولة من الحلف لعدوان داخلي أو خارجي، فإن الدول الثلاث الأخرى ملزمة بتقديم مساعدة لها ([2]).

وقد أدت التدخلات الخارجية إلى تعطيل عملية التسوية، وبالذات تعطيل التوقيع على اتفاق (لوساكا) للسلام فى الكونغو الديمقراطية، بل وحدوث انقسامات داخل صفوف المعارضة ذاتها، حيث أن جماعة المعارضة الرئيسية، المعروفة باسم (التجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية)، شهدت صراعا على الزعامة فى عام ١٩٩٩، تمكن خلاله أميل اولنجا من الوصول إلى منصب زعيم التجمع، وسيطر على منطقة التجمع الرئيسية لقوات الحركة في مدينة جوما الشرقية، وأطاح اولنجا بالزعيم السابق للتجمع ارنست وامبا، إلا أن وامبا ظل مصرا على أنه يعتبر الممثل الشرعي للتجمع، ومازال

---

(١) د. عبد الله الأشعل، "صراع الكونغو وآفاق التسوية فى البحيرات العظمى"، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص. ٢١٩.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص. ٢١٩.

يقود فصيلا منشقا عن التجمع في مدينة كيسنجاني. وكان هذا الصراع بمثابة انعكاس للتنافس بين الدولتين الداعمتين لجماعات المعارضة، فأوغندا تدعم أرنست وامبا، في حين أن رواندا تدعم أميل اولنجا. وقد نشب الخلاف بينهما عند التوقيع على اتفاق السلام في العاصمة الزامبية، لأن اميل اولنجا رفض مشاركة أرنست وامبا في التوقيع على الاتفاق، مما اضطر الرؤساء الأفارقة المشاركين في قمة لوساكا إلى مطالبة قادة المعارضة الكونجولية بالاتفاق أولا على تسوية نزاعهم الداخلي على الزعامة قبل التوقيع على الاتفاق، مما أدى إلى انهيار جهود السلام في الكونجو ([1]). وبالتالى، فإن التدخلات الخارجية أدت إلى تعقيد الحرب الأهلية في الكونغو، وأصبح الصراع عبارة عن مزيج من حرب أهلية داخلية (بين الحكومة والمعارضة، وبين جماعات المعارضة بعضها البعض)، بالإضافة إلى حروب إقليمية بالوكالة، إلا أن كابيلا هو الذى استفاد من جملة هذه التعقيدات من اجل تدعيم موقفه الداخلى.

وفى حالة سيراليون وليبيريا، لعبت العوامل الخارجية دورا بالغ الأهمية فى إشعال واستمرار الحرب الأهلية فى كلتا الدولتين، ولاسيما تحت تأثير انتشار العدوى الإقليمية للصراعات الداخلية فى منطقة غرب أفريقيا، حيث كانت هناك درجة عالية من التداخل فى الحروب الأهلية فى كل من سيراليون وليبيريا، حيث لعب الزعيم الليبيرى تشارلز تايلور بصفة خاصة دورا بالغ الأهمية فى إشعال وتأجيج الحرب الأهلية فى سيراليون، وكان موقف تايلور مدفوعا بمزيج من الروابط الثورية التى كانت قائمة بينه وبين فوداى سانكوح زعيم الجبهة الثورية الموحدة فى سيراليون، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والتجارية الضيقة لتايلور. فقد أقام تايلور وسنكوح علاقة اعتماد متبادل منذ عام ١٩٨٧، حينما كان الجانبان يتلقيان التدريب العسكرى فى ليبيا، حيث اتفقا منذ ذلك الحين على أن يستخدم تايلور أراضى شرق سيراليون فى التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا. وبعد أن استتب الوضع نسبيا فى ليبيريا، قام تايلور بـ "إعارة" سنكوح أعداد كبيرة من مقاتليه، بالإضافة إلى السعى إلى تعزيز علاقاته التجارية الإقليمية لتوفير التمويل اللازم، كما قام بإرسال عناصر من قواته للمرابطة على مقربة من الحدود مع سيراليون ([2]).

وقد جاءت نشأة الجبهة الثورية المتحدة المعارضة فى سيراليون من خلال الدعم العسكرى الليبى بصورة غير مباشرة، وهو الدعم الذى كان قد اتخذ صورة تقديم

---

(١) الشيماء عبد العزيز، "استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية"، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص. ٢٠٢.

(2) Ibrahim Abdullah, "Bush Path to Destruction: The Origin and Character of the Revolutionary United Front", Africa Development, (Dakar: Council for The Development of Social Research in Africa), Vol. XXII, No. 3-4, 1997, p.p. 66 - 76.

التدريب العسكرى للعديد من الليبيريين، ومن بينهم فوداى سنكوح الذى اصبح فيما بعد زعيم الجبهة الثورية المتحدة. وكان فوداى سنكوح فى الأصل عريفا سابقا فى جيش سيراليون. وقد سجن لتورطه فى محاولة انقلاب فاشلة ضد نظام الرئيس سياكا ستيفنز عام ١٩٦٩. وعقب عودته من بنغازى منذ عام ١٩٨٨، بدأ فوداى سنكوح فى التخطيط لشن حرب مسلحة ضد نظام الحكم فى فريتاون، وبدأ فى التعاون مع الجبهة الوطنية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور، بالإضافة إلى الاستعانة بمرتزقة من بوركينا فاسو. وفى بعض الفترات، حاولت الجبهة الثورية المتحدة الاستعانة بمرتزقة أوروبيين متخصصين فى مجال الدفاع الجوى، للتعويض عن النقص فى بعض العناصر العسكرية والتسليحية لدى الجبهة، إلا أن هذه المحاولات قد فشلت، وظل العمود الفقرى لهذه القوة متمثلا فى مواطنى سيراليون والمتمردين الليبيريين، بالإضافة إلى المرتزقة الأفارقة أنفسهم، وبالذات من غرب أفريقيا (1).

وعلى الجانب الآخر، اتجه الزعماء الحكوميون فى العاصمة فريتاون بدورهم نحو التعاون مع المرتزقة، لأن قدرات القوات المسلحة لسيراليون لم تكن كافية لمواجهة قوات المعارضة، حيث تعاقد الرئيس الأسبق الكابتن فالنتين ستراسر مع شركة للمرتزقة من جنوب أفريقيا منذ إبريل ١٩٩٥، وقامت بالفعل بتدريب وحدات منتقاة من الجيش، كما شاركت فى العمليات العسكرية ضد قوات المعارضة، مما احدث انقلابا حادا فى الميزان العسكرى بين الجانبين، ولعب هؤلاء المرتزقة دورا حاسما فى زيادة فاعلية وكفاءة القوات الحكومية، مما أتاح لهذه القوات أن تحقق انتصارات متتالية فى الحرب الأهلية (2). وبالمثل، تدخلت العديد من القوى الدولية والإقليمية الأخرى فى الشئون الداخلية فى سيراليون، مثل بريطانيا وليبيريا وليبيا وغانا. فبريطانيا هى الدولة الاستعمارية السابقة التى كانت تحتل سيراليون حتى عام ١٩٦١، وهى التى أقامت أصلا ما يعرف بـ (سيراليون)، بالإضافة إلى أن بريطانيا تمارس تأثيرا قويا على الأوضاع الداخلية فى سيراليون من خلال دورها الهام فى النشاط الاقتصادى فى سيراليون، وأيضا من خلال عضوية سيراليون فى منظمة الكومنولث. أما ليبيا، فقد اهتمت خلال فترة الثمانينات بتشجيع الحركات الثورية فى غرب أفريقيا، وقامت بعمليات تجنيد واسعة للقادة الطلابيين من تلك المنطقة، كما قدمت التدريب العسكرى لمواطنى دول غرب أفريقيا، وبالذات فى إطار ما يعرف بـ (الفيلق الأفريقى) الذى كونته ليبيا للمساعدة فى تعزيز سيطرتها على شريط أوزو الحدودى الذى كان متنازعا عليه بين ليبيا وتشاد (3).

---

(1) Ibid, p.67.
(2) Jim Hooper, Op-Cit, p. 91.
(3) Ibrahim Abdullah, Op-Cit, p.67.

المطلب الثالث
طبيعة وأشكال التدخلات الخارجية فى الحروب الأهلية الأفريقية

تلعب المتغيرات الخارجية دورا هاما فى تحريك وتوجيه الحروب الأهلية، حيث تتدخل الأطراف الخارجية فى هذه الحروب من اجل تحقيق مصالحها الذاتية. وربما تكون هذه الأطراف الخارجية دولا كبرى من خارج القارة الأفريقية، وربما تكون دول جوار جغرافى. وتختلف أهداف التدخل الخارجى من حالة إلى أخرى، إلا أن أهداف التدخل من جانب القوى الكبرى تنحصر عادة فى: مساعدة نظام موال، أو دعم جماعة معارضة صديقة، أو محاولة الحصول على موارد طبيعية استراتيجية أو الحفاظ عليها، أو الحصول على موقع استراتيجى أو الحفاظ عليه، أو الحيلولة دون انتشار الصراع إلى دول أخرى فى نفس الإقليم. أما فى حالات التدخل من قوى مجاورة أو قوى إقليمية أفريقية، فإن التدخل يرمى عادة إلى تحقيق أهداف اقل طموحا من الأهداف السابقة، وتتركز أساسا على مساعدة نظام حاكم صديق أو جماعة معارضة صديقة أو الحيلولة دون انتقال الحرب الأهلية إلى دول مجاورة أو العمل على تحقيق مصالح اقتصادية. وبشكل عام، فإن من الممكن حصر أنواع التدخل الخارجى فى الحروب الأهلية الأفريقية فى ثلاثة أنواع رئيسية هى:

١. التدخل الخارجى من خلال الدعم التسليحى والاقتصادى:

وقد شهدت جميع الحروب الأهلية الأفريقية هذا الشكل من التدخل الخارجى، حيث حصلت النظم الحاكمة وجماعات المعارضة على الدعم التسليحى والاقتصادى الخارجى من اجل تعزيز قدرتها على الصمود فى الحرب الأهلية. ففى معظم دول القارة الأفريقية، تتسم القوات المسلحة بقلة العدد وضعف التسليح وتدنى مستوى التدريب، كما أن النظم الحاكمة فى معظم الدول الأفريقية لا تستطيع أن تفرض سيطرتها على معظم أراضى الدولة، مما يجعل نظم الحكم عاجزة عن إدارة صراع داخلى طويل، الأمر الذى يدفعها إلى السعى للحصول على السلاح والدعم الاقتصادى من الدول الأخرى الصديقة. وبالمثل، فإن جماعات المعارضة تسعى إلى بناء قدرة عسكرية كافية من خلال الاعتماد على الدعم الخارجى من اجل مواجهة القوات الحكومية أو جماعات المعارضة.

ولذلك، فإن جميع الحروب الأهلية الأفريقية شهدت تدخلا خارجيا من خلال الدعم التسليحى والاقتصادى. فقد حصلت حركة يونيتا المعارضة فى أنجولا على الدعم الاقتصادى والتسليحى من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا (خلال فترة ما قبل إنهاء سياسة الفصل العنصرى)، بينما حصلت الحكومة الأنجولية على الدعم التسليحى

والاقتصادى من الاتحاد السوفيتى السابق. وفى حالة الحرب الأهلية التشادية، حصلت قوات المعارضة على الدعم من ليبيا، بينما تلقت الحكومة الدعم من فرنسا والولايات المتحدة. وفى إثيوبيا، حصلت حركة تحرير شعب التيجراى (التنظيم الرئيسى للمقاومة) فى بادئ الأمر على الدعم التسليحى والمادى من حركة المقاومة الإريترية التى تشترك معهم فى الأصل الإثنى، ثم حصلت على الدعم من الولايات المتحدة، بينما تلقت حكومة منجستو هايلى مريام الدعم الاقتصادى والتسليحى الكثيف من الاتحاد السوفيتى السابق وألمانيا الشرقية السابقة وبعض دول أوروبا الشرقية. وفى حالة أوغندا، كان يورى موسيفينى قد تلقى الدعم التسليحى والمالى من ليبيا وعدد آخر من الدول الأفريقية ([1]). وبعد وصوله إلى السلطة ، قام موسيفينى بدوره بمساعدة قوات الجبهة الوطنية الرواندية على الاستيلاء على الحكم فى رواندا، كما تلقت الجبهة الوطنية الرواندية المناوئة للحكومة الدعم الاقتصادى والتسليحى أساسا من أوغندا، حيث كانت عناصر هذه الجبهة فى الأصل من اللاجئين الروانديين فى أوغندا، وكان كثيرا من أعضاء هذه الجبهة قد قاتلوا فى صفوف قوات يورى موسيفينى، بالإضافة إلى أن هناك العديد من دول أوروبا الشرقية والغربية، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا، قدمت السلاح إلى الأطراف المتصارعة فى رواندا ([2]). وفى الكونغو الديمقراطية (زائير)، تلقت قوات لوران كابيلا الدعم من كل من رواندا وأوغندا وأنجولا. وفى ليبيريا، تلقت قوات تشارلز تايلور الدعم التسليحى والاقتصادى من ساحل العاج، بل إن قوات هذه الجبهة قامت باقتحام أراضى ليبيريا فى ديسمبر ١٩٨٩ انطلاقا من أراضى ساحل العاج، كما تلقت هذه القوات التدريب من جانب ليبيا، وضمت أيضا مرتزقة من بوركينا فاسو مدعومين من جانب كل من رئيس بوركينا فاسو بليز كومباورى وحكومات كل من جامبيا وسيراليون ([3]).

وهناك بعض الحالات التى اتسمت بتعدد التدخلات الخارجية، ومن أبرزها حالة الحرب الأهلية النيجيرية، حيث تدخلت أطراف دولية وإقليمية ومنظمات دولية عديدة فى هذه الحرب. فقد وقفت الحكومة البريطانية باستمرار إلى جانب الحكومة الفيدرالية، وزودتها بالمعونات العسكرية والمالية، استنادا إلى أن بريطانيا هى التى صنعت نيجيريا الفيدرالية، وهى صاحبة الاستثمارات المالية والبترولية الضخمة فى الاقتصاد النيجيرى، فضلا عن أن نيجيريا كانت تنحاز لثقافتها ولغتها، كما أكدت الحكومة البريطانية وقتذاك على أن عدم تأييدها للحكومة الفيدرالية فى نيجيريا معناه إفساح الطريق أمام السياسة السوفيتية التى أمدت نيجيريا بالأسلحة والمعدات والمعونات

---

(1) Gilbert M. Khadiagla, Op-Cit, p.p. 243.

(2) Stephen D. Goose, & Frank Smyth, Op-Cit, p.p. 89 - 90.

(3) Stephen Ellis, Op-Cit p. 167.

طوال الحرب، وأيدتها فى المجال الدولى باستمرار، كما خشيت بريطانيا من نمو التأثير الفرنسى والأمريكى فى نيجيريا، وإن لم تفصح السياسة البريطانية عن هذا علنا. وبالمثل، دعم الاتحاد السوفيتى السابق الحكومة الاتحادية بقوة، ووضع ثقله بالكامل خلفها. وعلى الجانب الآخر، فإن دعم موسكو للاتحاديين دعا الصين بدورها إلى الوقوف بجانب بيافرا، وتردد أن الصين قدمت إمدادات السلاح إلى حركة تحرير بيافرا من خلال تنزانيا. وفى الوقت نفسه، تدخلت هيئات دولية، مثل الفاتيكان واتحادات الجمعيات المسيحية والكنائس والصليب الأحمر إلى جانب القوات الانفصالية فى بيافرا، وقدمت لها المعونات المادية والأغذية والمواد الطبية، وأسهمت فى الدعاية لها، وكان موقف هذه الهيئات مبنيا على أن تقديم المساعدة إلى بيافرا هى مسالة إنسانية بحتة ترمى إلى الوقوف إلى جانب هؤلاء الانفصاليين ضد القتل والإبادة، وتذرعت تلك الهيئات بالدوافع الدينية المبنية على فكرة الاخوة الدينية للدفاع عن المسيحيين فى بيافرا ضد الغزو الشمالى الإسلامى النيجيرى، كما اعترفت أربع دول أفريقية بدولة بيافرا، وهى: تنزانيا والجابون وساحل العاج وزامبيا، وفتحت الجابون وساحل العاج مطاراتها لإيصال الإمدادات بالطائرات إلى بيافرا، كما أن فرنسا أيدت بشدة انفصال بيافرا، وقامت فرنسا فى البداية بإمداد القوات الانفصالية بالأسلحة والمعدات عن طريق الجابون وساحل العاج، إلا أن فرنسا غيرت هذا الموقف فى يوليو ١٩٦٨ عندما أعلنت إنها تساعد بيافرا فى حدود إمكانياتها، ولكنها لن تعترف بجمهورية بيافرا (1). وفى نفس الوقت، تبنت إسرائيل موقف التأييد الواضح والصريح لبيافرا، وقدمت مساعدات مختلفة للحكومة الانفصالية، وكان هذا الدور بمثابة نوع من التحدى للموقف المصرى والعربى الذى كان يؤيد موقف الحكومة الفيدرالية.

وفى القرن الأفريقى، شهدت الحروب الأهلية فى كل من إثيوبيا والصومال تدخلات متبادلة من جانب كل دولة منها فى شئون الدول الأخرى فى الإقليم، بالإضافة إلى تدخل دول أخرى مجاورة من اجل تكريس حالة عدم الاستقرار الداخلى فى كل دولة. وكانت هذه السياسات ترمى إلى ممارسة الضغوط على كل دولة من اجل دفعها إلى تغيير سياستها الخارجية فى الاتجاه المطلوب أو التضييق على خياراتها الدولية. وعلى هذا الأساس، تدخلت إثيوبيا بقوة فى الحرب الأهلية الصومالية من اجل إضعاف الحكومة الصومالية برئاسة سياد برى، بحيث تكون الحكومة الصومالية مضطرة إلى الاعتماد على فتح موانيها لإثيوبيا لتصريف تجارتها مع العالم الخارجي، لاسيما وإن إثيوبيا فى عهد منجستو هايلى مريام كانت عاجزة عن استخدام موانيها على البحر

(1) Oye Ogunbadejo, "Nigeria and the Great Powers: The Impact of the Civil War on Nigerian Foreign Relations", African Affairs, Vol. 75, No. 298, January 1976. p. 27.

الأحمر (عصب، ومصوع) بسبب الثورة الإريترية. ولذلك، كان نظام منجستو يقف وراء حركة انفصال شمال الصومال بواسطة الحركة الوطنية الصومالية، وكان موقف نظام منجستو قائما على أن هذا الانفصال سوف يسهل على إثيوبيا استخدام ميناء بربرة. وبالمثل، كان كل من الصومال والسودان يدعمان بعض جماعات المعارضة المسلحة فى إثيوبيا، وكان الموقف الصومالى مدفوعا بالرغبة فى استعادة إقليم الأوجادين الذى انتزعه الاستعمار الأوروبى من الصومال الكبير، وكان الدعم الصومالى يقدم بالذات إلى حركة تحرير الأوجادين، بينما كان الدعم السودانى مركزا على جبهة تحرير الأورومو فى إثيوبيا ([1]).

وقد بدا تأثير هذه التدخلات الخارجية من جانب دول الجوار واضحا بقوة فى حالة الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية فى عامى ١٩٩٦ - ١٩٩٧، حيث كانت قوات المعارضة بقيادة لوران كابيلا مدعومة من كل رواندا وأوغندا وأنجولا، مما وفر دعما ماديا وسياسيا هاما لها. وكان لكل دولة من هذه الدول الثلاث أسبابها الخاصة لدعم قوات المعارضة، حيث كان الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى ينظر إلى نظام موبوتو فى زائير السابقة باعتباره مصدر تهديد للاستقرار الإقليمى، كما يمثل تهديدا لعمليات التنمية الاقتصادية فى وسط أفريقيا، فى حين قدمت أنجولا الدعم لقوات كابيلا من اجل وقف دعم حكومة موبوتو لحركة يونيتا المعارضة، كما أن رواندا دعمت كابيلا من اجل وقف دعم حكومة موبوتو لجماعات المقاومة التابعة للاجئين الهوتو الروانديين الهاربين فى الكونغو. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الولايات المتحدة بدورها كانت مستاءة من عدم استجابة موبوتو لمطالبها الداعية إلى إجراء تحول ديمقراطى، الأمر الذى جعلها تمتنع عن دعمه.

وبالمثل، تدخلت إسرائيل بصورة مباشرة فى العديد من الحروب الأهلية الأفريقية، وأبرزها أن إسرائيل ساعدت بقوة نظام موبوتو سيسى سيكو فى الحرب الأهلية فى إقليم شابا. ووقع الجانبان الإسرائيلى والزائيرى على اتفاقية عسكرية فى يناير ١٩٨٣، تقوم إسرائيل بمقتضاها ببناء الجيش الزائيرى من خلال خطة خمسية، وقيام إسرائيل بإعادة تنظيم الكتيبة (كامينولا) التى تضم ١٢٠٠ جندى، المتمركزة فى إقليم (شابا)، بالإضافة إلى إعادة تنظيم وحدات عسكرية أخرى، علاوة على قيام إسرائيل بإرسال مستشارين عسكريين إلى إسرائيل لتدريب سلاح البحرية الزائيرية ([2]). وبالتالى، فإن الدلالة المستقاة من رصد هذه التجارب تشير إلى أن الحكومات وجماعات المعارضة المشاركة فى هذه الحروب كانت تجد نفسها بالضرورة فى حاجة إلى الحصول على

---

(١) اشرف راضى، م. س. ذ.، ص. ١٧٤.

(٢) هالة مصطفى، "أبعاد التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣، ص. ١٤٩.

الدعم التسليحى والاقتصادى من الخارج. أضف إلى ذلك، إن الجماعات المتصارعة تتنافس على كسب التأييد الخارجى، فى حين أن الأطراف الخارجية تقدم الدعم حسب موقفها من هذا الصراع، وتحقيقا لمصالحها الذاتية.

٢. التدخل الخارجى العسكرى المباشر فى الحروب الأهلية :

وفى هذا الشكل، شهدت بعض الحروب الأهلية الأفريقية تدخلا مباشرا من جانب القوى الإقليمية أو الدولية إلى جانب طرف محدد من الأطراف المتصارعة، حيث وجدت هذه القوى أن السبيل الوحيد لضمان مصالحها وللتحكم فى مسار القتال يتمثل فى التدخل المباشر. وقد وقعت حالات التدخل العسكرى الخارجى المباشر فى الحروب الأهلية الأفريقية خلال فترة الحرب الباردة، والملاحظ أن هذا التدخل لم يحدث قط من جانب القوتين الأعظم إبان الحرب الباردة، بل كان يتم من خلال قوات إقليمية أو دولية أخرى. وكان هذا الموقف عائدا، كما سبق أن ذكرنا، إلى خشية كل قوة عظمى منهما من أن يثير تدخلها العسكرى المباشر ردود أفعال دولية وإقليمية عنيفة، أو أن يؤدى تدخلها العسكرى المباشر فى أى حرب أهلية إلى تورطها فى مستنقع على غرار مستنقع فيتنام. ولذلك، فإن القوتين الأعظم مارستا تدخلا بالوكالة، حيث قامت بالتدخل العسكرى المباشر قوى إقليمية أو دولية أخرى بالوكالة عن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى السابق. وبشكل عام، فإن ابرز حالات الحروب الأهلية الأفريقية التى شهدت تدخلا عسكريا خارجيا مباشرا تتمثل فى أنجولا وأوغندا وتشاد والمحاولات الانفصالية فى زائير فى إقليم شابا فى الستينات والسبعينات.

وتعتبر الحرب الأهلية فى أنجولا اكثر الحروب الأهلية الأفريقية تعرضا للتدخلات الدولية والخارجية، حيث تورطت فى هذه الحرب أربعة قوى دولية وإقليمية هى: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى السابق، وكوبا، وجنوب أفريقيا، وكان لكل قوة من هذه القوى مدركاتها الخاصة تجاه هذا الصراع، كما كانت لكل منها منظومة المصالح التى سعت إلى تحقيقها من وراء هذا التدخل ([1]). وكانت كثافة التدخل الدولى والإقليمى فى الحرب الأهلية الأنجولية عائدة إلى أن أنجولا تتمتع بثروات طبيعية هائلة، علاوة على الموقع الجيوبوليتيكى الفريد الذى كانت تتمتع به فى إستراتيجيات القوى العظمى. ولهذا السبب، كان موقع أنجولا هاما للغاية فى وسط جنوب القارة الأفريقية، وعلى المحيط الأطلنطى، وفى الممرات البحرية حول راس الرجاء الصالح، كما مثلت أراضى أنجولا فى فترة من الفترات حاجزا طبيعيا بين

---

(1) Donald Rothchild & Caroline Hartzell, "The Case of Angola: Four Power Intervention and Disengagement", in Ariel E. Levitte, Bruce W. entleson & Larry Berman, Foreign Military Intervention: The Dynamics of Protracted Conflict (New York: Columbia University Press, 1992), p. 165.

أفريقيا التى يحكمها وطنيون من أبنائها، وجنوب أفريقيا التى كانت ما تزال تحت سيطرة نظم الأقلية العنصرية البيضاء. فاستقلال أنجولا فى ظل حكومة وطنية ثورية كان من شأنه تدعيم موقف الحركات الوطنية فى كل من روديسيا السابقة وجنوب أفريقيا العنصرية السابقة ([1]). وكانت هذه المزايا الاستراتيجية والاقتصادية سببا فى تدخل العديد من القوى الدولية والإقليمية فى الصراع الداخلى فى أنجولا.

وقد وقف كل من الاتحاد السوفيتى وكوبا وألمانيا الشرقية والجزائر إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا الحاكمة (مبلا)، وكان لهذه الدول عدة آلاف من الجنود والخبراء العسكريين، كما قدم الاتحاد السوفيتى إمدادات عسكرية ضخمة إلى تلك الحركة، وهو ما اعتبر فى فترة منتصف السبعينات اكبر تدخل عسكرى سوفيتى فى منطقة غير متاخمة لحدوده. وكانت السياسة السوفيتية مدفوعة باعتبارات أيديولوجية، كما كانت نابعة من الرغبة فى الحصول على "نافذة استراتيجية" على المحيط الأطلنطى، وعلى حافة طريق الملاحة البحرية الدولية عبر رأس الرجاء الصالح. وعلى الجانب الآخر، وقفت كل من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والبرتغال وزائير والصين إلى جانب كل من الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) والاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا). وقدمت هذه الدول عدة آلاف من الجنود والخبراء العسكريين والأسلحة والإمدادات إلى هاتين الحركتين. وقد اعتمدت هاتان الحركتان بصفة خاصة على الإمدادات التسليحية الأمريكية والغربية. ودعمت الولايات المتحدة هذه الحركة فى إطار محاربتها للشيوعية، بينما تدخلت جنوب أفريقيا فى الحرب الأهلية فى أنجولا لمناصرة حركتى (يونيتا) و(فنلا) ضد حركة (مبلا)، من اجل منع منظمة جنوب غرب أفريقيا الشعبية (سوابو) التى كانت تقاتل ضد قوات جنوب أفريقيا فى ناميبيا، علاوة على أن تدخل جنوب أفريقيا كان يرمى إلى وقف الزحف الشيوعى فى الجنوب الأفريقى ([2]).

أما فى حالة الحرب الأهلية فى أوغندا، فقد شهدت تدخلا مباشرا فى القتال من جانب تنزانيا. فقد تدخلت تنزانيا من اجل دعم جماعات المعارضة والإطاحة بنظام عيدى أمين، ولاسيما أن جماعات المعارضة كانت مفتتة وضعيفة. ولذلك، قامت تنزانيا فى أكتوبر ١٩٧٨ بغزو أوغندا للإطاحة بنظام عيدى أمين، واستطاعت القوات التنزانية فى غضون أسبوعين الوصول إلى كمبالا، وطرد قوات عيدى أمين من سائر أنحاء البلاد، وكان الجيش الأوغندى قد تمزق داخليا بسبب السياسات المتخبطة لعيدى أمين، والتى تسببت فى تراجع الجماعات الإثنية المسلمة عن دعم نظام عيدى أمين، واضطراره إلى الاعتماد فقط على تأييد قبيلته (الكاكوا) والمرتزقة النوبيين غير

([1]) نازلى معوض أحمد، م. س. ذ.، ص.ص. ١٠١ - ١٠٩.

([2]) Michael Mcfaul, Op-Cit, p.p. 102 - 104

الأوغنديين، وهو ما لم يكن كافيا للحفاظ على بقاء النظام، مما سهل على القوات التنزانية الإطاحة به. وبعد ذلك، ظلت تنزانيا تحتفظ بحوالى ٢٠,٠٠٠ فرد من قواتها المسلحة في أوغندا للمساعدة فى تدريب الجيش الأوغندى بعد هزيمة عيدى أمين، ولكن اغلب هذه القوات سحبت عام ١٩٨١ (١).

أما الحرب الأهلية التشادية، فقد شهدت تدخلات عسكرية مباشرة من جانب ليبيا وفرنسا، وكان التدخل يتم بناء على طلب الحكومات التشادية، وفى إطار اتفاقيات للدفاع المشترك بين الجانبين الفرنسى والتشادى. ففى أعقاب اندلاع الحرب الأهلية، اضطرت الحكومة التشادية إلى اللجوء إلى الدولة المستعمرة السابقة (فرنسا) فى مارس ١٩٦٩، وذلك للحصول على العون العسكرى. وقد استند التدخل العسكرى الفرنسى فى تشاد إلى الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين فى أغسطس ١٩٦٠. وفى هذا الإطار، قامت فرنسا بإرسال قوات عسكرية فرنسية إلى ساحة القتال فى تشاد، وذلك على الرغم من أن الاتفاقيات المشار إليها لم تكن تشير إلى التزام فرنسا بالتدخل العسكرى الصريح لدعم النظم الصديقة، وإنما كانت تشير فقط إلى التزام فرنسا بدعم وسائل دفاع الجيش الوطنى التشادى وإمداده بالأسلحة والفنيين العسكريين، إلا أن فرنسا اتجهت نحو التدخل العسكرى على نطاق واسع بسبب انتشار حركة التمرد وتدهور موقف القوات الحكومية. وقد تحددت مهام قوات التدخل الفرنسية وقتذاك فى: إعادة حرية الاتصالات داخل تشاد، وإعادة تنظيم الجيش الوطنى التشادى والحد من مناطق المقاومة، مع السماح للإدارة المدنية باستعادة السيطرة وكسب ثقة السكان المفتقدة. وفى عام ١٩٧١، وجدت القيادة العسكرية الفرنسية أن مهمتها قد تحققت، عقب قيام القوات الحكومية التشادية بتنفيذ سلسلة من الهجمات ضد قوات المعارضة، وانسحبت القوات الفرنسية من تشاد، ولم يتبق منها سوى ما يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ جندى فى العاصمة، متمركزين داخل قاعدة خاصة (٢).

وبعد وصول الرئيس فيلكس معلوم إلى سدة الحكم فى البلاد عام ١٩٧٥، حاول النظام الجديد إجراء مصالحة داخلية وتخفيف الروابط السياسية والعسكرية مع فرنسا، إلا أن ضعف موقفه فى الحرب الأهلية اضطره مجددا إلى اللجوء إلى فرنسا مرة أخرى للتدخل عسكريا، وجاء التدخل هذه المرة عبر إبرام اتفاقيات للتعاون العسكرى بين الجانبين تقضى بزيادة عدد المدربين الفرنسيين للجيش التشادى، مما أدى إلى زيادة اشتعال الحرب الأهلية فى تشاد. وعقب تدهور الموقف العسكرى، وتقدم القوات الشمالية الممثلة فى جبهة فرولينات، قامت فرنسا بإرسال قوات برية وجوية كبيرة

---

(1) Cherry Gertzel, "Uganda after Amin: The Continuing Search for Leadership and Control", Op-Cit, p.p. 463 - 466.

(٢) السيد ياسين (رئيس التحرير)، م. س. ذ.، ص. ص. ١٣٤ - ١٣٥.

نسبيا، مما مكن القوات الفرنسية والتشادية الحكومية من إلحاق الهزيمة العسكرية بقوات (فروليناث) ([1]).

وعقب فشل جهود التسوية السياسية، تدخلت فرنسا ثانية فى الحرب الأهلية التشادية فى أغسطس ١٩٨٣، وقامت على اثر ذلك بإرسال حوالى ٣٥٠٠ جندى، ولم يقتصر دور هذه القوات على حماية العاصمة، وإنما امتد إلى حماية معظم الأراضى جنوب خط العرض ١٥، وذلك فى إطار منع قوات عويضى من التقدم فى اتجاه وسط تشاد. وفى فبراير ١٩٨٤، اتفقت ليبيا وفرنسا على سحب القوات التابعة للجانبين فى حالة التوصل إلى حل سياسى بين الأطراف التشادية المتصارعة، وأعقب ذلك عدد من التطورات التى أفضت فى نهاية المطاف إلى قيام الجانبين فى سبتمبر ١٩٨٤ بتنفيذ انسحاب متزامن من تشاد. وفى ديسمبر ١٩٩٠، استطاع إدريس ديبى السيطرة على السلطة عقب استيلائه على العاصمة، وكان ديبى مدعوما بصورة غير مباشرة من فرنسا. وقد تدخلت فرنسا بعد ذلك بصورة مباشرة عقب تعرض تشاد لمحاولة غزو قامت بها قوات الرئيس المخلوع حسين حبرى، وأرسلت فرنسا قوات ضخمة لمساعدة ديبى، حيث أمكن بالفعل إلحاق الهزيمة بحسين حبرى. وبصفة إجمالية، فإن التدخل العسكرى فى تشاد لم يساعد بأى شكل من الأشكال فى تحقيق الأمن والاستقرار، وتخلص بعض الدراسات إلى أن هذا الفشل كان عائدا إلى تعدد أطراف الصراع، مما لم يؤد فقط إلى فشل التدخل فى تحقيق الاستقرار، بل والفشل أيضا فى تحقيق أدنى درجة من التقدم فى مشروع إقامة الدولة التشادية ذاتها ([2]).

وبالإضافة إلى ما سبق، تعرضت العملية الانفصالية القصيرة فى إقليم شابا فى زائير فى عام ١٩٧٧ لتدخلات دولية وإقليمية هامة، سواء بناء على طلب الرئيس موبوتو أو بناء على طلب الجماعة الانفصالية ذاتها. فقد استمرت عملية شابا حوالى الشهرين ونصف الشهر، حيث بدأت أولى طلائعها فيما بين ١٠ - ١٥ مارس ١٩٧٧، وأشارت بيانات الحكومة الزائيرية إلى أن حركة التمرد انتهت فى ٢٥ مايو من نفس العام. وقد تدخلت فى هذه الحرب أطرافا دولية عديدة من داخل القارة الأفريقية، وهى المغرب ومصر والجابون، ومن خارج القارة الأفريقية، لاسيما فرنسا والولايات المتحدة. فقد تدخلت هذه الأطراف بمساعدات مباشرة وغير مباشرة لحكومة زائير، سواء من الناحية العسكرية أو غير العسكرية. وكانت ابرز الأدوار هى الدور الفرنسى والمصرى والمغربى، حيث قامت هذه الدول بترتيب عملية عسكرية للقضاء على الحركة الانفصالية.

([1]) المصدر السابق مباشرة، ص. ص. ١٣٦ - ١٣٨.

(2) Sam C. Notutshungu, Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad (Charlottesville & London: University Press of Virginia, 1996), p.3.

وقد اقتصر الدور الفرنسى على المساندة والمعاونة فى عمليات نقل الإمدادات العسكرية، وذلك بناء على طلب من المغرب وزائير، أى أن فرنسا لم تشارك عسكريا بصورة مباشرة. وقد أرادت فرنسا من خلال هذا التدخل أن تشعر الدول الأفريقية الأخرى بأنها سوف تلقى دعما فرنسيا فى حالة تعرض أمنها للخطر، كما كان التدخل الفرنسى مدفوعا بالقيمة الاستراتيجية العالية لزائير من وجهة النظر الفرنسية، حيث تعتبر زائير اكبر دولة فرانكوفونية، وتعتبر مصدرا لبعض المواد الأولية. وفى نفس الوقت، ارتكز الموقف الفرنسى على التشاور أولا مع الولايات المتحدة ومصر والجابون، ووافقت تلك الدول بالكامل على الموقف الفرنسى.

أما الولايات المتحدة، فقد تبنت موقفا يقوم على ضرورة الحيلولة دون تحول الدول الأفريقية إلى الماركسية، بالإضافة إلى العمل على حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية، حيث توجد للولايات المتحدة استثمارات ضخمة للغاية فى مجال النفط والمعادن فى زائير، كما كان الرئيس موبوتو يرتبط بعلاقات وثيقة مع المخابرات المركزية الأمريكية. ومع ذلك، فقد بدا واضحا أن الولايات المتحدة ترغب فى تفادى التورط فى (فيتنام أفريقية)، خاصة وإن تجربة جنوب شرق آسيا كانت ما تزال ماثلة فى الأذهان. ولذلك، اكتفت الولايات المتحدة بإرسال شحنات طبية وقطع غيار للطائرات الزائيرية بموجب اتفاقية للتعاون مع الحكومة الزائيرية، وامتنعت الولايات المتحدة فى هذا الإطار عن إرسال الأسلحة المتطورة إلى زائير خشية انفجار الوضع فى وسط وجنوب القارة الأفريقية (1). وبالتالى، فإن التدخل العسكرى للقضاء على هذه المحاولة الانفصالية تم بواسطة قوات مصرية ومغربية، من خلال الترتيبات الفرنسية.

٣. التدخل الخارجى لأغراض حفظ السلام :

يتمثل الشكل الثالث للتدخل الخارجى فى الحروب الأهلية الأفريقية فى التدخل لأغراض حفظ السلام، وهو نوع من التدخل قد تقوم به منظمات إقليمية (مثل منظمة السوق المشتركة لدول غرب أفريقيا - الايكواس)، أو منظمات دولية (كالأمم المتحدة)، أو دول كبرى (مثل الولايات المتحدة وفرنسا) نيابة عن الأمم المتحدة لحين استكمال عملية تشكيل قوات الأمم المتحدة التى سوف تقوم بالتدخل فى الدولة التى تشهد حربا أهلية. وفى هذا الشكل من التدخل، يكون التدخل هادفا إلى وقف الصراع المسلح وحماية المدنيين ووقف تدفقات اللاجئين إلى الدول المجاورة وإيصال المساعدات الأجنبية إلى المدنيين المتضررين فى مناطق القتال. والحقيقة، إن الأغلبية العظمى من الحروب الأهلية فى أفريقيا شهدت تدخلا من جانب الأمم المتحدة، الا أن هناك أربع حالات كان التدخل فيها أكثر بروزا من غيرها، هى: الكونغو والصومال وروانـدا

---

(1) مجدى حماد، " زائير فى مواجهة الحرب الباردة "، م. س. ذ.، ص.ص. ٨٣ - ٨٧.

وموزمبيق، فى حين شهدت الحرب الأهلية الليبيرية تدخلا من جانب منظمة إقليمية هى السوق المشتركة لدول غرب أفريقيا (الايكواس).

ويعتبر التدخل الدولى فى الحرب الأهلية فى الكونغو الحالة الأولى للتدخل الدولى واسع النطاق فى الحروب الأهلية الأفريقية. فقد نشبت الحرب الأهلية فى الكونغو عقب الاستقلال عن الاستعمار البلجيكى عام ١٩٦٠، حيث تمرد الجيش ضد هيمنة الضباط البلجيكيين عليه، كما بدأت عملية انفصالية فى إقليم كاتنجا فى ١١ يوليو ١٩٦٠ بقيادة موريس تشومبى. وعقب هذه التطورات، أدرك الرئيس الكونغولى كاسافوبو ورئيس الوزراء لومومبا أنه أصبح من غير الممكن استعادة النظام، مما دعاهما إلى مناشدة الأمم المتحدة رسميا للتدخل لإنهاء الحرب الأهلية، ومواجهة "الاعتداء الخارجى الذى تقوم به الحكومة البلجيكية ضد الكونغو". واستجابة لهذا الطلب، فوض مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد تشكيل قوة عسكرية لإرسالها إلى الكونغو لاستعادة النظام، وطالب المجلس بانسحاب القوات البلجيكية، كما تم تشكيل قوة دولية من دول أفريقية وأوروبية. وعندما اصدر مجلس الأمن قرارا يقضى بأن القوت الدولية لا يجب أن تتدخل فى الصراع الداخلى أو التأثير فى الناتج النهائى لهذا الصراع، قام موريس تشومبى من ناحيته بالسماح بدخول القوات الدولية إلى الإقليم (1).

ومع ذلك، فإن قضية الكونغو سببت توترا دوليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، عندما توجه فنيون ومستشارون سوفييت إلى الكونغو، كما ازداد التوتر الداخلى بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، بعد أن أعلن كل طرف منهما عزل الآخر، مما دفع الجيش بقيادة الكولونيل موبوتو إلى القيام بانقلاب تأييدا للرئيس كاسافوبو. وفى تطورات لاحقة، تم إلقاء القبض على لومومبا بتهمة تحريض الجنود على التمرد. وفى ٣ ديسمبر ١٩٦٠، أعلن انطونيو جيزنجا، الذى كان نائبا سابقا لرئيس الوزراء فى حكومة لومومبا، تنصيب نفسه رئيسا للحكومة، واتخذ من مدينة كيسنجانى عاصمة للكونغو، ثم اعترفت معظم الدول الاشتراكية والعربية بهذه الحكومة فى غضون شهور قليلة، كما قام جنود موالون للومومبا بغزو شمال كاتنجا، الأمر الذى دعا بعثة الأمم المتحدة إلى إرسال قوات إلى هناك لمنع نشوب الحرب الأهلية. وقد ألقى لومومبا مصرعه فى ١٢ فبراير ١٩٦١ أثناء محاولة الهرب من السجن. وفى ظل هذه التطورات، سمح مجلس الأمن لقوات الأمم المتحدة باستخدام القوة المسلحة لمنع الحرب الأهلية، وطالب بانسحاب جميع العسكريين الأجانب غير التابعين للأمم المتحدة. ولذلك، أوقف تشومبى تعاونه مع القوات الدولية فى أبريل من نفس العام، مما اضطر القوات الدولية إلى القبض عليه، فتراجع عن موقفه ووافق على طرد جميع

(1) Evan Lurad, "The Civil War in the Congo", in Evan Luard (ed.), Op-Cit, p.p. 108-115.

المستشارين الأجانب والقوات الأجنبية من كاتنجا، ولكنه سحب هذه التعهدات عقب إطلاق سراحه. وقد بدأت القوات الدولية فى القيام بعمليات عسكرية محدودة ضد قوات تشومبى فى سبتمبر وديسمبر ١٩٦١. وفى تلك الأثناء لقى الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد مصرعه فى حادث غامض أثناء قيامه بمحاولات لترتيب وقف إطلاق النار بين القوات الدولية وقوات كاتنجا. وقد وافق جيزنجا على الانضمام إلى الحكومة المركزية بعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة سيريل ادولا فى أغسطس ١٩٦١، وتعهد رئيسها بتنفيذ سياسات لومومبا. وعقب إخفاق كافة الجهود السياسية، تحركت القوات الدولية بصورة حاسمة فى ديسمبر ١٩٦٢ ضد قوات كاتنجا، وفرضت سيطرتها على معظم مدن الإقليم، ثم استسلم تشومبى نفسه فى يناير ١٩٦٣ (١).

أما بالنسبة للصومال، فإن التدخل الدولى يعتبر النموذج الأكثر بروزا فى عقد التسعينات من بين حالات التدخل الدولى فى الحروب الأهلية الأفريقية. فقد جرت الإطاحة بنظام الرئيس سياد برى فى الصومال فى عام ١٩٩١، ولكن البلاد انزلقت إلى دوامة الفوضى الشاملة، حيث لم يصل إلى الحكم فى البلاد نظام مستقر، ولم تتشكل قوات مسلحة متماسكة، وإنما اندلع الصراع فورا بين الميليشيات المسلحة، لاسيما بين قطبى المؤتمر الصومالى الموحد: محمد فارح عيديد، على مهدى محمد. وبالتالى، فإن خريطة القوة العسكرية فى البلاد صارت تتألف من ست ميليشيات كبرى تابعة للجبهات المتصارعة، مسلحين بكميات هائلة من الأسلحة والمعدات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. وقد ارتكز تدخل الأمم المتحدة فى الصراع الداخلى فى الصومال فى بداية الأمر على اعتبارات إنسانية مباشرة، حيث أدت حدة الصراع المسلح بين الجماعات المتنافسة إلى نشوء مجاعات بالغة الحدة فى العديد من مناطق الصومال، مع صعوبة وصول المساعدات الدولية إلى المناطق المتضررة بسبب اشتداد حدة القتال، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم (٧٩٤) القاضى بتفويض الأمم المتحدة سلطة توفير القوات اللازمة لتوفير بيئة آمنة لعملية الإغاثة الإنسانية فى الصومال، ولم ينفذ هذا القرار سوى مع مبادرة الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٩٢ بإرسال حوالى ٥ آلاف جندى لحماية عملية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة فى الصومال، ثم بادرت باقى الدول إلى المساعدة فى عملية التدخل الدولى فى الصومال. وقد تحددت الأهداف العسكرية لهذه القوات فى: فتح طرق الإمدادات، وخلق المناخ المناسب لنقل الإمدادات. وقد أكدت الإدارة الأمريكية احترامها لسيادة واستقلال الأراضى الصومالية، والتأكيد على أن القوات الأمريكية لن تسعى إلى فرض أية أوضاع سياسية على الشعب الصومالى، وإن كانت تلك القوات سوف تتخذ كل إجراء ضرورى لحماية أرواح أفرادها وأفراد الشعب الصومالى.

---

(١) Ibid, p.p. 120-124

وقد تولت الولايات المتحدة فى بادئ الأمر قيادة هـذه العمليـة (يونوصوم)، والتـى أطلق عليها إعلاميا اسم (استعادة الأمل)، تمهيدا لنقلها إلى الأمم المتحدة، ووصل العـدد الإجمالى لهذه القوات إلى حوالى ٣٥ ألـف فرد. وقد أدت تطورات الموقف السياسـى والأمنى فى الصومال بصفة تدريجية إلـى اتسـاع نطـاق الأهداف التى حكمت أعمـال الأمم المتحدة فى البلاد، حيث أصبحت مكلفة بتنفيذ أهداف مثل: نـزع أسـلحة الفصـائل الصومالية المتصارعة، وحماية موظفى الإغاثة العاملين فى مختلـف أنحـاء الصومـال، وحفظ الأمن والسلم فى البلاد. وقد وصل الأمر إلى درجة استناد قرارات مجلس الأمـن المتعلقة بالصومال إلى الفصل السابع من الميثاق الخاص بتفويـض قـوات حفظ السـلام باستخدام القوة المسلحة فى تنفيذ الأهداف الموضوعة لها، الأمر الذى أدى إلـى انغمـاس الأمم المتحـدة بشـكل تدريجـى فـى الصـراع الصومـالى وتكبدهـا خسـائر جسيمة، ممـا اضطر الولايات المتحدة وباقى الدول الغربية المشاركة فى عمليـة التدخـل الدولـى إلـى وضع جدول زمنى لسحب قواتها من الصومال (¹).

وبالتالى، فإن الازديـاد التدريجـى فـى تعداد القـوات الدوليـة فـى الصومـال ارتبـط باتساع نطاق الأهداف والمهام الملقاة على عـاتق تلك القـوات، إلا أن تنفيـذ هـذه المـهام أدى إلى ازدياد الاشتباكات بين القوات الدولية والفصائل الصومالية بصورة متواصلـة، ووقوع أعداد كبيرة نسبيا من الضحايا فى صفوف قوات الأمم المتحدة، مما دفع مجلـس الأمـن إلـى زيـادة مسـتوى التسـليح المتـاح للقـوات الدوليـة فـى الصومـــال، وتزويدهـا بالأسلحة الثقيلة، ومنها العربات المدرعة والطائرات الهجومية لتمكينها من أداء مهامها كاملة. وفى هذا الإطار، كان من الطبيعى أن يتسع نطاق الأهداف العسكرية للعملية إثر إصرار الأمين العام للأمم المتحدة علـى إسـناد مهمـة نـزع سـلاح الفصـائل الصوماليـة المتصارعة إلـى قـوات الأمـم المتحـدة، وجـرى تـأطير هـذا الإصـرار فـى القـرار رقـم (٨١٤) الذى صدر فى مارس ١٩٩٣، وانطوى على توسيع نطاق مهام عمليـات الأمـم المتحدة فى الصومال، لاسيما من حيث بـدء أعمـال نـزع أسلحة الفصـائل الصوماليـة، وبلـغ عـدد القـوات المشـاركة فـى هذه العمليـة حوالـى ١٩ ألـف فــرد. وقـد أدت هـذه التطـورات إلـى إدخـال المنظمـة الدوليـة طرفـا مباشــرا فـى الصـراع الداخلــى فـى الصومـالى، حيـث تحولـت القـوات الدوليـة فـى أنظـار قطاعــات واسـعة مـن الشـعب الصومـالى إلـى قـوات احتـلال، بـل أن الكثـير مـن الفصـائل المتصارعـة اتجـهت نحـو التحالف مع بعضها البعض ضد قوات الأمـم المتحـدة، ممـا دفـع الولايـات المتحـدة إلـى إجراء زيادات تدريجية فى حجم قواتها العاملة هناك.

وفـى مـارس ١٩٩٤، بـدأت عمليـة التدخـل الدولـى فـى الصومـال تشـهد تحـولات نوعية بالغة الأهمية، حيث اتجهت الدول المشاركة نحو تخفيض قواتها بصورة جذريـة

(¹) Rakiya Omaar, Op-Cit, p. 233.

عقب اشتداد حدة الصراع المسلح هناك، ومقتل العديد من جنودها على أيدى قوات التحالف الوطنى الصومالى. واقتصرت أهداف الأمم المتحدة على توصيل المعونات الإنسانية إلى المناطق الأكثر أمنا التى تلقى فيها تلك القوات تعاونا من القادة المحليين، بالإضافة إلى الاهتمام بحراسة الموانئ والمطارات الكبيرة وخطوط الاتصالات وحماية أفراد الأمم المتحدة وجماعات الإغاثة الخاصة، مع إلغاء هدف نزع سلاح الفصائل الصومالية المتصارعة. ومن ثم، فإن الخطأ الرئيسى فى تجربة التدخل الدولى فى الصومال يتمثل فى عدم الالتزام بخطة سحب القوات المسلحة فى موعد نهائى أو عند حدوث حدث معين (مثل تسليم قيادة العملية إلى قوة أخرى أو إلى حكومة حديثة التشكيل)، وضرورة عدم توسيع الخطة إلى ابعد من أهدافها الأصلية، لأن الخروج عن ذلك الهدف دفع العديد من الصوماليين إلى النظر إلى تلك القوات بوصفها قوات احتلال. وقد تعزز هذا الإدراك من خلال حقيقة أنه كان هناك نقص فى الحوار بين الأمم المتحدة وأطراف الصراع. ورغم أن دور القوات الأمريكية كان ضروريا من اجل تأمين وصول المساعدات الإنسانية، فإنه لم يكن كذلك بالنسبة لتنفيذ عملية نزع أسلحة الفصائل الصومالية أو القبض على محمد فارح عيديد ([1]).

أما فى حالة رواندا، فقد كان موقف الأمم المتحدة من الصراع بين جماعتى (الهوتو) و(التوتسى) معقدا للغاية. فقد تدخلت الأمم المتحدة فى الصراع منذ أوائل عام ١٩٩٣، وكانت أهداف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك تقتصر على تطويق المناطق الشمالية من البلاد بهدف وقف تدفق واردات السلاح من أوغندا إلى جماعات المقاومة المسلحة التابعة لقبيلة التوتسى، مع محاولة إيجاد حل سلمى للصراع فى تلك المناطق، وبلغ تعداد فيلق الأمم المتحدة فى بادئ الأمر حوالى ٢٥٠٠ فرد، إلا أن هذا الفيلق فشل تماما فى تحقيق الأهداف المذكورة. وعقب ذلك، ازدادت حدة الصراع، ووقعت مذابح مروعة، واندفع مئات الآلاف من اللاجئين هربا من البلاد، إلا أن القوى الدولية امتنعت فى البداية عن التدخل، بل إن مجلس الأمن قرر فى أواخر أبريل ١٩٩٤ خفض حجم القوات الدولية فى رواندا بسبب تردى الأوضاع الأمنية بها. وعندما اتسع نطاق المذابح الدموية، اضطرت المنظمة الدولية إلى اتخاذ موقف اكثر إيجابية، لاسيما بعد أن طالبت الولايات المتحدة مجلس الأمن بإصدار قرار يسمح لها بإرسال قوات تكون مهمتها وقف المذابح وتأمين طرق المساعدات، ويكون لها حق الدفاع عن النفس، دون أن تتدخل بين المتحاربين للتأثير على مجريات الصراع، ولم يكن من السهل على الأمم المتحدة تجميع قوات دولية لتنفيذ هذا الهدف بالسرعة الكافية، مما دعا فرنسا إلى الإعلان فى ١٩ يونيو ١٩٩٤ عن إرسال ٢٥٠٠ فرد من قواتها

---

(1) Hawn H. McCormick, "The Lessons of Intervention in Africa", Current History, Vol. 94, No. 591, April 1995, p. 163.

المسلحة للتدخل فى رواندا لفترة انتقالية تكون قوات الأمم المتحدة قد أكملت استعداداتها خلالها، وذلك فى إطار ما عرف بـ (عملية الفيروز).

وقد تحددت أهداف هذه المرحلة الثانية من التدخل الدولى فى رواندا فى: إقامة منطقة أمنية محايدة منزوعة السلاح فى الجنوب الغربى من رواندا لحماية اللاجئين من الهوتو. وفى ٢١ أغسطس ١٩٩٤، كانت الأمم المتحدة قد وفرت حوالى ٣٠٠٠ فرد فى إطار قوة دولية للعمل فى رواندا، فانسحبت القوات الفرنسية بصورة عشوائية للغاية، وشابها قدر كبير من الارتباك والفوضى، حيث أدى خروج القوات الفرنسية إلى نشوء حالة من الفراغ السريع الذى لم تستطع قوات الأمم المتحدة أو وكالات غوث اللاجئين أن تملأه بسرعة، لاسيما وإن تلك الوكالات كانت تعتمد على القوات الفرنسية فى تنفيذ أعمال النقل البرى والاتصالات اللاسلكية، كما أن عناصر الأمم المتحدة وجدت نفسها دفعة واحدة أمام عشرات الآلاف من اللاجئين المحتاجين إلى الأغذية والحماية، فى الوقت الذى لم تكن الأمم المتحدة قد استكملت فيه بناء البنية الأساسية اللازمة لهذه الأغراض، ثم تمثل الهدف الذى تحركت القوة الدولية فى إطاره فى المرحلة الثالثة فى حماية المدنيين وحراسة قوافل الإغاثة.

وفى أوائل ديسمبر ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن مد إقامة بعثة الأمم المتحدة فى رواندا إلى ٩ يونيو ١٩٩٥، بالإضافة إلى توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتشمل مسئوليات إضافية فى حدود الموارد المالية المتاحة لديها، بحيث تشتمل هذه المسئوليات على المساهمة فى تحقيق الأمن فى رواندا لموظفى المحكمة الدولية وموظفى منظمات حقوق الإنسان والمساعدة فى إنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية جديدة متكاملة، بالإضافة إلى المساهمة فى تعزيز الأمن وحماية المهاجرين والمدنيين المعرضين للخطر عن طريق إقامة مناطق محمية لأغراض إنسانية (1).

وقد اتسمت عملية التدخل الدولى فى رواندا بالتباطؤ فى بادئ الأمر، ثم بدا هذا التدخل مرتبكا إلى حد كبير فى المراحل اللاحقة. ذلك أن عملية التدخل الدولى فى رواندا كانت محكومة بأهداف غير واضحة على الإطلاق، حيث أن هذا التدخل لم يؤد إلى وقف المذابح بين الأطراف المتصارعة، علاوة على أن جحافل اللاجئين إلى الدول المجاورة، لاسيما إلى زائير، لم تتوقف فى أعقاب التدخل الدولى. والأخطر من ذلك كله، إن التدخل الدولى فى رواندا كان فى حد ذاته موضوعا للتنافس السياسى والاستراتيجى بين الدول الكبرى المعنية، حيث أحاطت الشكوك بطبيعة الدوافع الحاكمة للتدخل الفرنسى فى رواندا، ونظر إليه بوصفه تعبيرا عن الطموح الفرنسى فى أفريقيا، بينما قامت فرنسا من جانبها بتوجيه الاتهامات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بأنهما يتحركان فى إطار (مؤامرة انجلوساكسونية) تهدف إلى اقتلاع فرنسا من وسط

---

(1) Jane's Intelligence Review, Issue 13, Jan. 1, 1997, p. 17.

أفريقيا، وأن بريطانيا تقدم الدعم العسكرى إلى مقاتلى التوتسى. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية التدخل الدولى فى رواندا اتسمت بالعديد من الاخفاقات الأخرى، سواء على صعيد محاكمة مجرمى الحرب أو حماية اللاجئين، علاوة على أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تنفذ قراراتها بمساعدة الحكومة الرواندية على إعادة بناء الهياكل الأمنية فى الدولة، كما أن تجربة التدخل الدولى فى رواندا تشير إلى أن إبرام اتفاق للسلام لا يعتبر كافيا بحد ذاته لإغلاق ملف الصراع فى هذه الدولة (1).

وبالمثل، شهد الصراع فى موزمبيق تدخلا دوليا من جانب الأمم المتحدة، وتعتبر تجربة التدخل الدولى فى موزمبيق التجربة الأقل تعقيدا من بين تجارب التدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية. فقد كان الصراع يدور بين جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة (فريلمو) وحركة المقاومة الوطنية فى موزمبيق (رينامو). وفى أكتوبر ١٩٩٢، جرى التوقيع على اتفاق سلام بين الجانبين بعد انتخابات على مستوى الدولة وتشكيل جيش وطنى موحد، وهما مهمتان تولت الأمم المتحدة دورا مركزيا فى تنفيذهما بهدف ضمان السلام، واستغرق الأمر اكثر من خمسة شهور لوصول أول قوات للأمم المتحدة إلى موزمبيق، إلا أن العملية تأجلت لعدة شهور، وعندما جرى نشر تلك القوات فإنها كانت تعمل فى ظل تفويض غير واضح. ورغم ذلك، فإن هذه العملية تعتبر نموذجا مثاليا على عمليات حفظ السلام، حيث جرى وقف إطلاق النار، وتشكيل لجان عسكرية مشتركة من (فريلمو) و(رينامو) للتعامل مع أوضاع أفراد القوات المسلحة الذين كان تعدادهم يصل إلى ١٠٠ ألف فرد، وأيضا للتعامل مع قضيتى اللاجئين وتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى البلاد (2).

وفى حالة الحرب الأهلية الليبيرية، تم التدخل الخارجى من خلال القوى الإقليمية المجاورة، أى من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس). وقد جاء تدخل دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا فى الحرب الأهلية عقب سلسلة طويلة من التطورات السياسية. ففى بادئ الأمر، كان من المفترض أن تتدخل الولايات المتحدة فى هذه الحرب، إلا أن الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ استحوذ على الاهتمام الأمريكى والدولى بالكامل، مما دعا دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى الاهتمام بنفسها بهذه الأزمة، خوفا من انتقال العدوى من ليبيريا إلى الدول الأخرى. وقد أبدت نيجيريا اهتماما خاصا بالحرب الأهلية الليبيرية تحت تأثير العديد من الدوافع، حيث كان الرئيس النيجيرى - وقتذاك - إبراهيم بابانجيدا صديقا شخصيا لصمويل دو، كما تعتبر نيجيريا ذاتها القوة الإقليمية الكبرى فى تلك المنطقة، ورأت فى

(1) "Intervention: Lessons from Rwanda", Jane's Intelligence Review, Issue 13, Jan. 1, 1997, p.p. 18-19.

(2) Hawn H. McCormick, Op-Cit, p. 164.

الحرب الأهلية الليبيرية فرصة لتكريس نفسها كقوة إقليمية لحفظ السلام أو كوكيل عن الأمم المتحدة. وفى الوقت نفسه، كانت نيجيريا ترغب فى إبعاد ساحل العاج عن ليبيريا، بحكم التنافس التقليدى بين الاثنين، ولاسيما أن تايلور كان مدعوما من قبل ساحل العاج وبوركينا فاسو وغيرهما، مما جعل نيجيريا تشعر بأن نفوذها الإقليمى بات محل تهديد. وقد شكلت مجموعة الايكواس قوة عسكرية قوامها ٢٥٠٠ جندى، وساهمت نيجيريا بالجزء الأكبر منها، ثم غانا وجامبيا وغينيا وسيراليون، كما صاغت خطة متكاملة لإحلال السلام فى ليبيريا (1).

وقد جابهت عملية التدخل من جانب منظمة الايكواس العديد من الصعوبات والعقبات السياسية والعسكرية. فقد رفض شارلز تايلور زعيم الجبهة الوطنية منذ البداية دخول قوات حفظ السلام إلى ليبيريا، وهدد بقتل جميع الرعايا الأجانب إذا أصرت القوات على دخول البلاد، فى حين أن جماعات أخرى، مثل جماعة جونسون، قبلت خطة السلام. وفى ظل هذا الوضع، سيطرت قوات الايكواس على معظم أرجاء العاصمة مونروفيا، ونجحت فى فرض نوع من الاستقرار فى العاصمة، مما شجع دول الايكواس على إقامة حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية برئاسة اموس ساوير، وهو أكاديمى وسياسى كان معارضا رئيسيا لصمويل دو، إلا أن تشارلز تايلور لم يعترف بها، وقام بدوره بتشكيل إدارة للمناطق الخاضعة لسيطرته. وقد سادت حالة من الفوضى الشديدة فى ليبيريا، ولم تنته هذه الحالة سوى مع إجراء الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٩٧، والتى أسفرت عن فوز تشارلز تايلور برئاسة ليبيريا. وبشكل عام، فإن هناك العديد من الاخفاقات التى أحاطت بتدخل قوات الايكواس فى ليبيريا، وأبرزها أن تلك القوات أصبحت طرفا مباشرا فى الصراع، كما تورطت قوات الايكواس فى استغلال الموارد الاقتصادية لليبيريا، وكان هناك ما يشبه المنافسة بين هذه القوات وبين جبهة تشارلز تايلور على السيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد. وبالتالى، فإن تدخل قوات الايكواس فى الحرب الأهلية فى ليبيريا لم تكن له قيمة كبيرة فى وقف الصراع المسلح، وكان الوصول إلى تسوية سياسية للحرب الأهلية فى ليبيريا عائدا بالدرجة الأولى إلى الجهود الدبلوماسية والضغوط السياسية والاقتصادية التى مارستها الأمم المتحدة على الأطراف المتصارعة فى ليبيريا (2).

---

(1) Stephen Ellis, Op-Cit, p.169.
(2) Ibid, p. 169-170.

الفصل الثالث

أشكال وتطورات الحروب الأهلية في أفريقيا

برزت ظاهرة الحرب الأهلية بشكلها الحالى مع ظهور الدول الحديثة عموما. ورغم أن مجتمعات ما قبل الدولة الحديثة شهدت أشكالا مختلفة من الصراعات الداخلية، فإن أشكال هذه الصراعات وكثافتها وآلياتها ومداها الزمنى تختلف بشدة عن ظاهرة الحرب الأهلية التى شهدتها الدول الحديثة. وفى القارة الأفريقية، نشأت ظاهرة الحرب الأهلية، من الناحية التاريخية، عبر عملية تطورية تشتمل على عدد من العناصر والمكونات التى تبدأ مع بروز ونمو اتجاهات الرفض والخلاف بشأن قضايا محددة للصراع فيما بين الجماعات فى المجتمع، ثم اتجاه كل جماعة إثنية نحو تنظيم تفاعلاتها الصراعية مع الجماعات الأخرى.

وفى هذا السياق، ارتبطت ظاهرة الحرب الأهلية ارتباطا مباشرا بنشوء الكيانات السياسية التى أقامها الاستعمار الأوروبى فى القارة الأفريقية، ثم ارتبطت بالدول الحديثة التى ظهرت بعد الاستقلال فى أفريقيا، أى أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقسيم الاستعمارى للقارة الأفريقية، حيث لم تكن هناك أدنى مراعاة للظروف السكانية والقبلية فى مناطق القارة، وإنما كان العامل الحاكم لعملية التقسيم الاستعمارى يتمثل فى خدمة المصالح الاقتصادية المباشرة للقوى الاستعمارية، كما ارتبطت بالتسابق فيما بين تلك القوى. ولم تكن الكيانات السياسية المشوهة التى أقامها الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا السبب الوحيد لنشوء ظاهرة الحروب الأهلية، وإنما ترافق معها أن القوى الاستعمارية الأوروبية لجأت إلى إعادة تشكيل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى المستعمرات الأفريقية فى إطار المصالح الخاصة بكل قوة استعمارية، وهو ما انطوى على صياغة تقسيم معقد للعمل وأسلوب جديد للإنتاج فى تلك المستعمرات، مما أدى إلى إحداث تحولات بالغة الأهمية فى هيكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى بها. وفى ظل هذه الظروف أيضا، شجع الاستعمار الأوروبى عمدا المشاعر الإثنية من خلال سياسة (فرق تسد)، التى تم بمقتضاها تمييز جماعات إثنية معينة على غيرها.

وتتمثل المرحلة الأولى فى نشوء الصراع الداخلى أو الحرب الأهلية فى بروز الانقسامات الداخلية، وتترافق هذه الانقسامات مع بروز تمايزات معينة بين الجماعات فى المجتمع، سواء كانت هذه التمايزات عائدة إلى السياسة الاستعمارية فى مرحلة ما قبل الاستقلال أو كانت عائدة إلى اتباع سياسة وطنية منحازة لجماعة أو جماعات معينة. وتنعكس هذه التمايزات أساسا فى سياسات المشاركة والتوزيع، حيث يتم تفضيل جماعات معينة على غيرها، مما يزيد الخلافات والتناقضات فى المجتمع، ويدفعها نحو الانفجار فى مراحل لاحقة.

وعلى الرغم من تعدد الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية، فإن من الممكن وضع تصنيف متكامل لهذه الحروب على أساس متغيرين رئيسيين هما: الإثنية، والانفصالية. وعلى هذا الأساس، يصبح هناك أربعة أشكال من الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية،

هي: حروب أهلية إثنية - انفصالية، وحروب أهلية إثنية - غير انفصالية، وحروب أهلية انفصالية - غير إثنية، وحروب أهلية غير إثنية - غير انفصالية.

وفى هذه الأنواع، يختلف موضوع الصراع فى الحرب الأهلية اختلافا كبيرا. ففى حالة الحروب الأهلية الإثنية غير الانفصالية والحروب الأهلية غير الإثنية وغير الانفصالية، تنشب الحرب الأهلية بسبب الصراع على السلطة. وتنطلق هذه الحروب من جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة فى مجالى التوزيع والمشاركة السياسية تجاه الجماعات المختلفة. وبالتالى، فإن انتقال جماعة إثنية ما من مرحلة الشكوى اللفظية إلى مرحلة العمل المسلح المنظم واسع النطاق ضد الدولة أو النظام الحاكم أو الجماعة الإثنية الحاكمة، يعد بحد ذاته نوعا من الاحتجاج العنيف ضد عملية التوزيع وتقاسم السلطة فى المجتمع، إلا أن أهداف الحرب الأهلية تقتصر فى هاتين الحالتين على مجرد الصراع على السلطة بين الجماعة الإثنية الحاكمة والجماعة أو الجماعات الإثنية الأخرى المناوئة لها، وتكون مسألة تقاسم السلطة بين الجماعات الإثنية المتمردة والجماعة الإثنية الحاكمة بمثابة الجانب الأكثر بروزا فى أية مفاوضات للتسوية السلمية للصراع، علاوة على أن انتصار جماعة إثنية ما فى هذه النوعية من الحروب الأهلية تفضى إلى إعادة هيكلة كاملة للقوة البشرية العاملة فى أجهزة الدولة والمناصب العامة والنشاط التجارى... وغير ذلك من مجالات العمل العام فى الدولة المعنية، حيث أن الجماعة المنتصرة تقوم بإجراء عملية إزاحة قصيرة لكافة أعضاء ورموز الجماعة أو الجماعات الإثنية التى كانت تحكم فى السابق قبل هزيمتها، ويحل محلهم أبناء الجماعة أو الجماعات الإثنية المنتصرة، وربما تتخذ عملية الإحلال هذه شكلا دمويا بالغ الحدة.

أضف إلى ذلك، إن مسألة الصراع على السلطة تبدو واضحة أيضا فى العلاقة بين الجماعات الإثنية المتمردة، ذلك أن مسألة تقاسم السلطة بعد الانتصار على النظام الحاكم تحتل حيزا رئيسيا فى حركة التفاعلات بين أية جماعات إثنية تشترك معا فى تحالف للإطاحة بالنظام الحاكم. والأكثر من ذلك، إن العديد من تجارب الحروب الأهلية فى أفريقيا شهدت حالة من التقلب فى الصراع المسلح، بحيث نشبت الحرب الأهلية بين الحلفاء الذين اشتركوا معا فى الإطاحة بالنظام السابق، ويكون اندلاع هذه الحرب تاليا بصورة مباشرة على تحقيق هذا الانتصار، وربما يكون الصراع المسلح بين الحلفاء السابقين اكثر حدة بكثير من المرحلة الأولى، والتى كانت محصورة بين ذلك التحالف أو تلك الجماعة الإثنية والنظام الحاكم السابق.

أما فى حالة الحروب الأهلية الإثنية الانفصالية والحروب الأهلية الانفصالية غير الإثنية، فإن الهدف الرئيسى للحرب الأهلية يتمثل فى محاولة جماعة أو جماعات معينة من السكان الانفصال عن الدولة الأم وتكوين كيان سياسى جديد أو على الأقل الحصول على حق الحكم الذاتى فى إطار الدولة نفسها. وعلى الرغم من أن الدعوات الانفصالية

جاءت فى الكثير من الحالات بوصفها تعبيرا بالغ الحدة عن الخصوصية القومية والإثنية للجماعة المعنية، إلا أنها ارتبطت أيضا بتدنى موقع الجماعة الإثنية المتمردة فى علاقات السلطة والحكم فى الدولة المعنية، وهو ما يضطر تلك الجماعة إلى النزوع نحو محاولة الإفلات من قبضة هذه الدولة تماما، والعمل على إقامة كيان سياسى جديد تتحقق لها فيه درجة أعلى بكثير من الحكم الذاتى والتعبير الحر عن الهوية القومية والإثنية والثقافية. وتتسم الحروب الأهلية الانفصالية بأنها تدور فى الأساس بين قوات الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق معين، يسعى إما إلى الحصول على الحكم الذاتى داخل الدولة أو الانفصال عنها.

وواقع الأمر، إن تاريخ ما بعد الاستقلال فى القارة الأفريقية لم يشهد سوى القليل من التجارب الانفصالية فى الدول الأفريقية، وكانت ندرة وقلة الحالات الانفصالية فى القارة الأفريقية عائدة بالدرجة الأولى إلى أن هذا النوع من الصراعات الداخلية لم يكن محل ترحيب على الإطلاق من جانب أى من القوى الدولية والإقليمية المعنية، علاوة على أن الدول الأفريقية تعارفت فيما بينها خلال فترة ما بعد الاستقلال على ضرورة الحفاظ على الوحدات السياسية القائمة، وعدم التجاوب مع أية مطالب انفصالية من جانب جماعات معارضة للنظم الحاكمة فى بعض الدول الأفريقية، حيث أن السماح بمثل هذه النوعية من الصراعات كان يمكن أن يفتح الباب أمام طائفة لا تنتهى من الدعاوى الانفصالية بحكم التعددية الهائلة فى الجماعات الإثنية الموجودة فى القارة الأفريقية. أضف إلى ذلك، إن الدعاوى السياسية الانفصالية تعتبر اكثر مشقة وتكلفة بكثير، مما لو كان الصراع الداخلى يدور على المشاركة السياسية فقط، حيث أن الحزب الانفصالية تستلزم من الجماعة الانفصالية المعنية أن تتمسك برقعة معينة من الأرض، وأن تنهض بالأعباء الأساسية التى تحملها الدول المستقلة، وذلك حتى تستطيع إقناع الجميع بجدية دعوتها الانفصالية، سواء كان أولئك الآخرون يتمثلون فى النظام الحاكم المناوئ أو القوى الخارجية أو حتى أفراد الجماعة الإثنية التى ينتمى إليها قادة الحركة الانفصالية، وهى أعباء تعتبر اكثر صعوبة وتعقيدا بكثير من صراعات السلطة، وتحتاج إلى إمكانات قوية، كما تحتاج إلى وجود قوة دولية كبرى لمساندة الانفصال. ومن دون هذه المتطلبات، يكون من الصعب على الجماعة الانفصالية أن تحقق أدنى درجة من النجاح فى مسعاها، وكان ذلك أيضا السبب فى قلة حالات الحروب الانفصالية فى أفريقيا خلال فترة ما بعد الاستقلال.

وفى الحالات الفعلية التى اندلعت فيها الحروب الأهلية الانفصالية فى القارة الأفريقية، كانت تلك الحالات ترتبط باعتبارات استراتيجية أو اقتصادية هامة للغاية، حيث أن الدعوة الانفصالية تنشأ عادة من جانب جماعة إثنية قاطنة فى منطقة جغرافية غنية بالموارد الطبيعية الحيوية، أو فى منطقة ذات قيمة استراتيجية كبرى، بحيث أن هذه المزايا هى التى تغرى جماعة أو جماعات إثنية معينة بمحاولة الانفصال بهذا

الإقليم، سعيا إلى الاستئثار بالموارد والمكاسب التى تتحقق من وراء الثروات الطبيعية الموجودة فى ذلك الإقليم. أضف إلى ذلك، إن الدور الخارجى كان دورا هاما للغاية فى دعم واستمرار الحركات الانفصالية، إن لم يكن خلقها من الأساس، علاوة على أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية هى التى تتيح القدرة للجماعة الانفصالية من اجل الوقوف فى وجه النظام الحاكم فى الدولة الأم.

ومع ذلك، فمن الواضح أن الدول الكبرى ذاتها لم تظهر حرصا على إدخال الحركات الانفصالية الأفريقية فى إطار الصراع المركزى بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة. وبشكل عام، فإن الدعاوى الانفصالية تتكرر كثيرا فى الصراعات الداخلية الأفريقية، ولو على المستوى السياسى اللفظى، علاوة على أن الجماعات الإثنية المتصارعة عادة ما تلوح بورقة الانفصال عن الدولة الأم فى مرحلة معينة من مراحل تطور الحرب الأهلية فى تلك الدولة، وهو ما يرمى إلى تكثيف الضغوط الواقعة على النظام الحاكم فى هذه الدولة. وعلى هذا الأساس، سوف ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول : الحروب الأهلية الإثنية - الانفصالية فى أفريقيا.
- المبحث الثانى : الحروب الأهلية الإثنية - غير الانفصالية فى أفريقيا.
- المبحث الثالث : الحروب الأهلية غير الإثنية - الانفصالية فى أفريقيا.
- المبحث الرابع : الحروب الأهلية غير الإثنية - غير الانفصالية فى أفريقيا.

المبحث الأول
الحروب الأهلية الإثنية الانفصالية فى أفريقيا

وتتميز هذه النوعية من الحروب الأهلية بالاستقطاب الإثنى الحاد فى المجتمع، وتنقسم خلالها الجماعات السكانية على أسس إثنية ـ عسكرية، كما تتسم هذه الحروب بغلبة النزعة الانفصالية، بحيث يكون الهدف الرئيسى لجماعات المعارضة هو الانفصال عن الدولة الأم، وتكوين دولة جديدة. ومن الممكن تناول ثلاث حالات من الحروب الأهلية الأفريقية فى هذا النوع، وهما: الحرب الأهلية النيجيرية (محاولة انفصال إقليم بيافرا)، ومحاولة انفصال شمال الصومال (فى إطار ما يعرف بجمهورية ارض الصومال)، والحرب الأهلية فى السودان، وهى تتمثل تحديدا فى:

١. محاولة انفصال إقليم بيافرا :

حيث تعتبر المحاولة الانفصالية فى إقليم بيافرا فى نيجيريا النموذج الأبرز على هذه النوعية من الحروب الأهلية الإثنية ـ الانفصالية، حيث استهدف الانفصاليون فى هذه المحاولة إقامة دولة خاصة بجماعة (الايبو) الإثنية، القاطنة فى المناطق الشرقية فى نيجيريا، والتى ينتمى أفرادها إلى الديانة المسيحية. وقد بدأت الحرب الأهلية فى نيجيريا فى ٣٠ مايو ١٩٦٧، عندما أعلن الكولونيل اوجوكوو الحاكم العسكرى لإقليم شرق نيجيريا انفصال الإقليم، وتشكيل جمهورية مستقلة تحت اسم جمهورية بيافرا. وقد جاء هذا الإعلان عقب سلسلة من التقلبات السياسية الحادة المصحوبة باضطرابات دموية خطيرة، حيث رأى القادة العسكريون للشرق أن التطورات السياسية الجارية فى البلاد تدل على سوء نية الحكومة الفيدرالية التى يسيطر عليها الشمال، واعتبروها دليلا على التراجع عن الطابع الاتحادى للدولة النيجيرية. وقد بدأ الشرق يهدد بالانفصال منذ مارس ١٩٦٧، وقام الحاكم العسكرى للشرق بإصدار مراسيم بجباية الإيرادات المالية فى الشرق لحساب حكومة الشرق فقط، ووقف نشاط الأجهزة المالية الفيدرالية، فيما عدا رسوم البترول، والاستيلاء على مبانى أجهزة الحكم الفيدرالى والمرافق العامة.

ولذلك، عقد المجلس العسكرى الأعلى اجتماعا فى أبريل ١٩٦٧، لم يحضره اوجوكوو، وأعلن تقسيم الإقليم الشرقى السابق إلى ثلاثة أقاليم، وهو ما رفضه الإقليم الشرقى، واستولى على ما تبقى من أجهزة الحكم الفيدرالى فى الإقليم، علاوة على إصدار مرسوم يلزم شركات البترول بدفع عوائد ورسوم البترول إلى حكومة الشرق، ثم استمر التدهور إلى درجة إلغاء المؤتمر الذى كان مزمعا عقده لإصدار دستور جديد. وفى ظل هذا الوضع، اجتمعت الجمعية الاستشارية لإقليم الشرق، ووافقت على

اقتراح الانفصال والاستقلال عن الاتحاد النيجيرى فى ٢٦ مايو ١٩٦٧، وهو ما كان بمثابة تكريس عملى للانفصال. وفى المقابل، دفعت هذه التطورات حاكم نيجيريا الكولونيل يعقوب جوون إلى إعلان حالة الطوارئ فى كل أرجاء نيجيريا، وقرر إلغاء المجلس العسكرى الأعلى وتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئاسة الحكومة العسكرية الفيدرالية (١).

وقد انطلق التخطيط الأصلى لقادة الحركة الانفصالية فى بيافرا من محاولة تحقيق هدف "التحرير الكامل لأراضى نيجيريا"، وسعوا فى هذا الإطار إلى توسيع نطاق عملياتهم خارج نطاق حدود إقليم الشرق. وقد استمر الصراع فى الحرب الأهلية فى نيجيريا حوالى ثلاثين شهرا، حيث بدأت الحرب فى منتصف عام ١٩٦٧ عندما هجم الجيش الفيدرالى على الجيش المنشق من الشمال والشرق، وكان اتجاه الزحف هو مدينة اينوجو، كما قام الأسطول الفيدرالى بفرض الحصار البحرى من الجنوب، ولكن فى حركة معاكسة عبرت قوات بيافرا نهر النيجر، واستولت على إقليم الغرب الأوسط فى أغسطس ١٩٦٧، وسيطرت القوات الانفصالية على عاصمته وأهم المدن فيه. وظلت هذه السيطرة مستمرة طيلة الفترة ما بين ٨ أغسطس إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧، ثم قامت القوات الانفصالية لحركة بيافرا بغزو مناطق الوسط الغربى (الغرب الأوسط) فى نيجيريا، حيث كانت هذه الخطوة ضرورية من الناحية الاستراتيجية لقوات بيافرا، وذلك بعدما سرت إشاعة أن الحكومة الاتحادية تحاول الضغط على حكومة الغرب الأوسط من اجل السماح للقوات الفيدرالية بالمرور من خلال أراضيها إلى بيافرا، إلا أن حاكم الغرب الأوسط رفض ذلك لأنه لم يكن راغبا فى أن تدور المعارك على أراضيه، رغم انه كان مؤيدا للحكومة الفيدرالية بشكل عام، علاوة على أن احتلال إقليم الغرب الأوسط النيجيرى من جانب قوات بيافرا كانت تمثل الخطوة الأولى من جانبها نحو "التحرير الكامل لنيجيريا" حسب المخطط الأصلى لحركة بيافرا، كما كان الغزو عائدا إلى رغبة بيافرا فى اكتساب تعاطف أبناء قبائل الايبو فى الغرب الأوسط، بالإضافة إلى محاولة استخدام أراضى الإقليم كقاعدة انطلاق من اجل بناء علاقة تحالف مع الإقليم الغربى ضد الشمال. وأخيرا، فإن قادة حركة بيافرا زعموا أن هذه الخطوة كانت ضرورية لأن حكومة لاجوس أرسلت قواتها الشمالية إلى الإقليم من اجل مهاجمة قوات بيافرا (٢).

وفى أكتوبر ١٩٦٧، استولى الجيش الفيدرالى على اينوجو العاصمة، مما اضطر المنشقون إلى نقل العاصمة إلى اومياهيا، كما تقدمت القوات الفيدرالية فى الجبهة

---

(١) د. عبد الملك عودة، " الحرب الأهلية فى نيجيريا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧. ص.ص. ٢٠ - ٣٠.

(2) S. E. Orobator, "The Biafran Crisis and the Midwest", African Affairs, Vol, 86, No. 344, July 1982, p.p. 367 - 383.

الجنوبية، واستولت على دلتا نهر النيجر، وموانئ بورت هاركورت وكالابار. وفى عام ١٩٦٨، تمكن الجيش الفيدرالى من التوغل فى قلب أراضى الإقليم المنشق وطوق قوات بيافرا فى دوائر عسكرية متتالية، وابتداء من مايو تمكن من الاستيلاء على المدن الهامة مثل اونيتشل وأباكاليكى، ثم استولى على اومياها العاصمة الثانية، واستمر القتال طوال العام ١٩٦٩ حتى تم حصر المنشقين فى منطقة ضيقة تضم اوبرى العاصمة الثالثة ومطار أولى، وأخيرا تم الاستيلاء عليهما فى يناير ١٩٧٠([1]).

٢. المحاولة الانفصالية فى شمال الصومال :

حيث أعلنت الحركة الوطنية الصومالية انفصال شمال الصومال عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق سياد برى. فقد كانت هذه الحركة أول الحركات التى تشن الحرب ضد نظام سياد برى، وتحملت خسائر فادحة فى هذه الحرب، أبرزها تدمير مدينة هيرجيسا - عاصمة الشمال - نتيجة للقصف الوحشى الذى تعرضت له من قبل قوات محمد سياد برى، وذلك فى محاولة لتدمير الأساس البشرى الذى يزود هذه الحركة بعناصرها المتمثلة فى قبائل (الإسحاق)، كما كان الشمال عرضة لمحاولات تصفية شاملة من جانب قوات سياد برى، وهو ما اتضح من رسالة الجنرال مورجان، صهر الرئيس سياد برى، والذى كان يقود الحرب ضد الشمال، التى كتبها إلى سياد برى، ويقترح فيها القضاء على قبيلة الإسحاق بصورة كاملة، باعتبار ذلك الحل المناسب لجميع مشاكل البلاد ([2]).

وعقب القضاء على نظام سياد برى، استاءت الحركة الوطنية الصومالية بشدة من التطورات الجارية فى مقديشيو. وقد أدى ضعف التشاور بين تلك الجماعات وإخفاق جهود عقد مؤتمر وطنى عقب انهيار الحكومة، على نحو ما كان متفقا عليه، كل ذلك أدى إلى تقوية المشاعر الانفصالية بين أبناء قبائل الإسحق فى الشمال الذين يمثلون قاعدة المساندة للحركة الوطنية الصومالية. وقد استندت هذه المشاعر الانفصالية على الكثير من مجالات الحنق، أبرزها: ضراوة حرب عام ١٩٨٨، والوحشية التى تعرض لها الشماليون على أيدى القوات الحكومية، والتى لم تدنها القبائل الرئيسية الأخرى، ووجود إحساس عميق بأن الشمال محروم من موارد التنمية، والاعتقاد بأن إدخال اللغة الصومالية كلغة رسمية كان مدفوعا بالرغبة فى القضاء على المزايا التعليمية التى يتمتع بها الشمال كمنطقة ناطقة باللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من التأييد الواسع لفكرة

([1]) د. عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية فى نيجيريا"، **السياسة الدولية**، العدد ٢٠، أبريل ١٩٧٠، ص.ص. ١٠٦ - ١١٤.

([2]) اشرف راضى، "القرن الأفريقى: من النزاع الإقليمى إلى المنازعات الأهلية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص.ص. ١٧١ - ١٧٧.

الانفصال بين العديد من عناصر الحركة الوطنية الصومالية، إلا أن قيادة الحركة كانت تعارضها لأنها كانت مدركة أن الحصول على الاعتراف الدولى لهذه الدولة الوليدة سوف يكون صعبا. وقد أدى القرار المفاجئ لعلى مهدى بتولى الحكم فى مقديشيو إلى تقوية وزن العناصر الانفصالية فى الشمال، والذين فرضوا قرار الانفصال على قيادة الحركة من خلال التشديد على أن تشكيل حكومة تسيطر عليها الجماعات الجنوبية سوف يحرمها من التعبير عن الصومال الموحد. ولذلك، أعلن تشكيل جمهورية ارض الصومال فى ١٨ مايو ١٩٩١. وترافق ذلك مع تدهور الموقف الأمنى فى الجنوب وازدياد المشكلات الاقتصادية، ونزوح العديد من أبناء الإسحاق إلى الشمال. أضف إلى ذلك، أن سيطرة الحركة الوطنية المدعومة من الإسحاق على هذا الكيان الانفصالى أدى إلى نشوب مقاومة من جانب القبائل غير الإسحاقية فى الشمال ([1]).

وقد بذل القادة السياسيون الجنوبيون محاولات عديدة للوصول إلى صيغة مقبولة لإعادة التماسك والاندماج بين شطرى البلاد، إلا أن تلك الجهود لم تصل إلى نتائج إيجابية ملموسة. وفى الوقت نفسه، انقسم القادة الشماليون على أنفسهم بشأن الانفصال عن الجنوب. فقد تحول الرئيس السابق عبد الرحمن أحمد على عن تأييده لفكرة انفصال الشمال عن بقية أراضى الصومال، علاوة على انه انضم إلى معسكر الجنرال فارح عيديد، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة بين قوات الرئيس إبراهيم عقال وبين قوات الرئيس السابق عبد الرحمن على مقربة من مدينة هيرجيسا التى اتخذت عاصمة للدولة الانفصالية الشمالية.

٣. الحرب الأهلية فى السودان :

تتسم الحرب الأهلية فى السودان بتعدد الأبعاد والمستويات، فهى من ناحية حرب أهلية بين الشمال والجنوب يسعى الجنوب بموجبها إلى الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتى، كما أنها من ناحية أخرى حربا بين التيارات أو القوى السياسية فى الشمال ذاته. وتعتبر مشكلة جنوب السودان السبب الرئيسى والأكثر إلحاحا للحرب الأهلية فى السودان، وتعود جذور هذه المشكلة بدورها إلى أن جنوب السودان يموج بالعديد من الأجناس واللغات والأديان والثقافات، حيث توجد بعض الأجناس، مثل النيليين (مثل قبائل الدينكا والشلوك والنوير والأنواك والبورون) والنيليون - الحاميون (مثل قبائل المورلى والبارى والديدينجا والبويا والتوباسا واللاتوكا) والقبائل السودانية (مثل الازاندى والمورو - مارى). وتعود جذور هذا الصراع إلى فترة الاستعمار البريطانى خلال الفترة ١٨٩٨ - ١٩٥٦، حيث عمل على إذكاء وتكريس الانقسامات بين الشمال والجنوب فى السودان، مما أدى إلى تعزيز حالة الانقسام والتعدد فى

([1]) Rakiya Omaar, Op-Cit, p. 233.

الجنوب، وباعد بينه وبين الشمال. فقد قسم الاستعمار البريطانى السودان إلى قسمين، وتعامل مع كل منهما بشكل منفصل، حيث كانت السياسة الاستعمارية البريطانية فى الشمال تسمح بتطوير هوية قومية مركزية تتركز على الأنصار والختمية، فى حين أنها اتبعت فى الجنوب سياسة للحكم غير المباشر، سعيا إلى تشجيع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية الجنوبية، وحظر اللغة العربية والسماح للبعثات التبشيرية بالعمل فى الجنوب، وحرص الاستعمار البريطانى على تنفيذ هذه السياسة فى الجنوب ببساطة حتى لا يلفت انتباه الشماليين أو المصريين المشاركين فى حكم السودان. أضف إلى ذلك، إن الاستعمار البريطانى اصدر عدة قوانين ولوائح لتكريس الفجوة بين الشمال والجنوب، ومن أبرزها قانون المناطق المغلقة وقانون المرور الذى كان يحظر على العرب السفر إلى الجنوب، علاوة على التركيز على نشر المسيحية. وعلى الرغم من أن المسيحية لم تنتشر إلا بين حوالى ١٥% فقط من السودانيين الجنوبيين، إلا أن الاستعمار البريطانى تعامل مع الجنوب على انه مسيحى ومختلف عن الشمال العربى المسلم. ومع ذلك، فإن التيار الوطنى الجارف الذى كان ينادى بوحدة السودان فى فترة ما قبل الاستقلال أدى إلى اعتراف الإدارة البريطانية وغالبية زعماء الجنوب فى مؤتمر جوبا فى يونيو ١٩٤٧ بمبدأ الوحدة بين الشمال والجنوب، مع رفض دعوات انفصال الجنوب أو اتحاده مع أوغندا، وأصبح الجنوب جزءا من التراب الوطنى بموجب مقررات مؤتمر جوبا (١).

ومنذ منتصف الخمسينات، بدأت مشكلة جنوب السودان تتصاعد بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومات الشمالية المختلفة، التى توسعت فى تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة فى إطار عملية بناء الأمة، وهو ما أدى إلى نشوء حركة معارضة قوية فى الجنوب. وقد برزت منظمة الانيانيا عام ١٩٦٣ بواسطة مجموعة من الجنود الجنوبيين الذين فروا من الجيش النظامى، وتحولوا إلى الكفاح المسلح ضد الحكومة، وظل الصراع مستمرا بين الجانبين، وبالذات بعد أن فشلت جهود حل المشكلة خلال الستينات. وعقب تولى الرئيس جعفر نميرى الحكم عام ١٩٦٩، أعلن عن تبنيه سياسة تقوم على حل مشكلة جنوب السودان من خلال تطبيق نوع من الحكم الذاتى الإقليمى فى الجنوب فى إطار السودان الموحد، وجرى بالفعل توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التى أنهت الحرب الأهلية فى الجنوب (٢). وكان إبرام هذا الاتفاق عائدا فى الأساس إلى أن الطرفين عجزا عن تحقيق أهدافهما بالقوة العسكرية،

---

(١) د. حمدى عبد الرحمن حسن، "مشكلة جنوب السودان: دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع"، فى **مصر وافريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة**، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص. ١٨٩- ٢٠٠.

(٢) **المصدر السابق نفسه**، ص.ص. ٢٠٠ - ٢٠٨.

كما أن الحرب أضرت بأوضاع كل منهما، مما دفع الحكومة السودانية إلى الاقتناع بعدم جدوى استمرار الحرب. وقد خلقت هذه الاتفاقية حالة من الاستقرار حتى عام ١٩٨٣، حيث انفجرت الحرب الأهلية مجددا فى ذلك العام عقب تشكيل الجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، والذى استأنف الصراع المسلح، وكان تجدد الحرب الأهلية عائدا إلى مجموعة من الأسباب، أبرزها إصرار النظام الحاكم فى السودان على تقسيم الإقليم الجنوبى، والبدء فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، وقلق الجنوبيين من مسيرة التكامل بين مصر والسودان باعتبارها تأكيدا لهوية السودان العربية، بالإضافة إلى اكتشاف النفط فى الجنوب والبدء فى عمليات الإعداد لاستخراجه وتصديره. وخلال عقد التسعينات، دخلت الحرب الأهلية فى السودان فى منعطف خطير، حيث تعددت أطراف الحرب وتناقضت وتشابكت مواقفها من ناحية، واتسع نطاق الحرب، بحيث لم تعد قاصرة على الجنوب، وإنما امتدت أيضا إلى الشرق والغرب من ناحية أخرى (1).

٤. الحروب الأهلية الإثنية - الانفصالية الصغيرة :

برزت على الساحة الأفريقية عدة حالات أخرى صغيرة من الحركات الانفصالية، وبالذات فى كل من أنجولا وإثيوبيا ووسط أفريقيا، وإن كانت هذه الحركات اقل حدة وكثافة بكثير. ففى أنجولا، برزت على هامش الحرب الأهلية الجارية بين النظام الحاكم وحركة يونيتا، بعض النعرات الانفصالية، حيث تشكلت فى إقليم (كابندا) حركة انفصالية أطلقت على نفسها اسم (جبهة تحرير إقليم كابندا)، وانقسمت هذه الحركة إلى قسمين: أحدهما بزعامة لويس رانك فرانك تسانده زائير، والآخر بزعامة أوجست تشيوفو تسانده الكونغو برازفيل. وفى أول أغسطس ١٩٧٥، استغل لويس رانك فرانك اشتعال الحرب الأهلية فى البلاد، وقام بإعلان استقلال إقليم كابندا من جانب واحد عن أنجولا، إلا أن الحركات الأنجولية الثلاث والبرتغال رفضوا جميعا مبدأ انفصال إقليم كابندا. وقد استندت الدعوى الانفصالية لجبهة تحرير كابندا على أن هذا الإقليم لم يكن فى الأصل جزءا من أراضى أنجولا. فقد بسطت البرتغال حمايتها على إقليم كابندا عام ١٨٨٢ بناء على طلب حاكم الإقليم ذاته الذى كان يخشى من الاستعمار البلجيكى لأراضى الكونغو (زائير حاليا)، فطلب من البرتغال فرض حمايتها عليه، ووقع الجانبان معاهدة حماية لهذا الغرض، وكانت مدة سريان هذه المعاهدة مائة عام، إلا أن هذه الدعوى الانفصالية لم تستطع الصمود طويلا (2).

---

(1) د. إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، م. س. ذ.، ص.ص. ٨-١٥.

(2) نازلى معوض أحمد، "الصراعات الدولية على ارض أنجولا"، السياسة الدولية، العدد ٤٤، أبريل ١٩٧٦، ص.ص. ١٠١ - ١٠٩.

وقد كانت إثيوبيا من اكثر الدول الأفريقية التى برزت المطالب الانفصالية بين القوميات السكانية بها، ولاسيما من جانب الأورومو والعفر والتيجراى وسكان إقليم أوجادين ([1]). فقد طالب الأورومو بدولة مستقلة لهم منذ عام ١٩٦٢، وكانت هذه الدعوة قد أدت إلى تكوين رابطة ثقافية ذات ميول سياسية، إلا أن الحركة الاستقلالية فى أوساط الأورومو بدأت متأخرة نسبيا بسبب استيعاب كثير من المتعلمين من الأورومو فى صفوف النظام الإثيوبى، علاوة على أن الإحساس بالشخصية الأوروموية المستقلة كان ضعيفا فى أوساط غير المتعلمين. وفى نفس الوقت، كان تأخر الحركة الاستقلالية الأوروموية عائدا إلى أن النظام الإثيوبى الإمبراطورى كان عنيفا فى تصديه للدعوة الاستقلالية الأوروموية، حيث سجن زعماء الرابطة الثقافية المذكورة. وقد تشكلت جبهة تحرير الأورومو منذ عام ١٩٦٩، من اجل الحصول على الحرية وحق تقرير المصير، وذلك بسبب استمرار سيطرة العنصر الأمهرى، وبسبب مقاومته للعناصر الإثنية الأخرى والقضاء عليها وعلى من يساندها بطرق مختلفة. وقد أعلنت الجبهة أن الهدف الأساسى للنضال هو الحصول على حق تقرير المصير لشعب الأورومو بتحريره من الاضطهاد، وإقامة جمهورية أوروميا المستقلة. ولم تبدأ الدعوة تشهد صحوتها الحقيقية سوى فى أوائل السبعينات، حينما بدأ بعض طلاب الأورومو فى اعتناق الدعوة الاستقلالية الأوروموية. وفى ظل العهد الثورى، حاول النظام العسكرى إضعاف النزعة القومية الأوروموية، إلا أن ملاك الأراضى من الأورومو ثاروا ضد الحكم العسكرى الإثيوبى عام ١٩٧٥، بعدما أضيروا بسبب سياسة الإصلاح الزراعى، لاسيما فى مقاطعة (بال)، وحاولوا أن يتخذوا لثورتهم طابعا قوميا من خلال الحركة التى قاموا بإنشائها تحت اسم (جبهة تحرير الأورومو) فى منتصف السبعينات، وطالبت بإقامة دولة مستقلة لشعب الأورومو على مساحة شاسعة من جنوب إثيوبيا، واتخذت هذه الحركة من إثيوبيا مقرا لها ([2]).

وفى الجنوب الغربى الإثيوبى، تشكلت جبهة تحرير الصومال الغربى منذ عام ١٩٦٣، من اجل منح شعب الصومال الغربى حقه فى تقرير مصيره. وقد تمكنت الجبهة عام ١٩٧٧ من تحرير ٩٥ فى المائة من أراضى الصومال الغربى، إلا أن المساعدات السوفيتية والكوبية الضخمة لإثيوبيا مكنتها من إلحاق هزيمة عسكرية قاسية بالجبهة. أما فى شرق إثيوبيا، فقد أدى صدور قرار الإصلاح الزراعى إلى إثارة الصراع بين الدرج وبين السلطان على ميراج سلطان العفر فى منطقة دلتا نهر اواش فى أقصى شرق إثيوبيا على الحدود مع جيبوتى، ولم تسفر المفاوضات التى جرت بين

([1]) سوف يتم تناول الحرب الأهلية الإثيوبية تفصيلا فى المبحث الثانى من هذا الفصل، إلا أن التركيز هنا ينصب فقط على الدعاوى الانفصالية التى برزت على هامش تلك الحرب.

([2]) جيمس سكارليت، م. س. ذ.، ص.ص. ٣٣٦ - ٣٣٧.

الطرفين في أبريل ١٩٧٥ عن أي اتفاق بين الجانبين حول تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على أراضي السلطان، ما دفع السلطات الإثيوبية إلى شن هجوم عسكري شامل على المنطقة في يونيو ١٩٧٥ بغية القبض على السلطان الذي تمكن من الهرب إلى السعودية، وقام بتشكيل جبهة تحرير العفر التي شنت حربا ضارية من اجل الاستقلال عن إثيوبيا. ومن ناحية أخرى، ثار التيجريون ضد الحكم العسكري، وتشكلت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي التي كانت تهدف إلى الاستقلال عن إثيوبيا، وركزت أساسا على مقاطعة التيجراي، وليس على جميع المناطق الناطقة باللغة التيجرينية، لأن ذلك يضم أيضا نصف سكان إريتريا أيضا ([1]). وفي مرحلة لاحقة، تحولت أهداف هذه الجماعات عن الانفصال عن إثيوبيا إلى الإطاحة بنظام منجستو، ثم تضاءلت النزعة الانفصالية لدى هذه القوميات كثيرا بعد ذلك، ولاسيما بعد وضع دستور جديد يعطي حقوقا متساوية لجميع القوميات والاتفاق على حصص معينة لجميع القوميات.

وبالمثل، برزت دعوات اندماجية محدودة في وسط أفريقية. فعلى هامش الحروب الأهلية في منطقة البحيرات، ونجاح التوتسي في الوصول إلى الحكم في كل من رواندا وبوروندي، ازدادت آمال التوتسي في منطقة البحيرات العظمى بإنشاء دولة كبرى للتوتسي، لتضم بوروندي ورواندا وأوغندا والكونغو، وذلك من اجل تجميع قبائل التوتسي المنتشرة في هذه الدول الأربع. وقد ارتبطت هذه التطلعات في الأساس بالصراع الداخلي في زائير بين قوات الرئيس السابق موبوتو وقوات المعارضة بقيادة لوران كابيلا، ولاسيما أن قبائل التوتسي الزائيرية في شرق البلاد كانت تلعب دورا هاما في هذا الصراع. وكانت هذه الدعوة تمثل انعكاسا للتعصب والاستعلاء الإثني لقبائل التوتسي في رواندا وبوروندي وأوغندا وزائير، كما كانت تهدف إلى محاولة ترتيب الأوضاع الإقليمية إبان فترة الاضطرابات الداخلية في زائير، علاوة على محاولة الاستفادة من حالة الفراغ الاستراتيجي في المنطقة ([2]).

وقد تلقت فكرة إقامة دولة التوتسي الكبرى القدر الأكبر من قوة الدعم خلال الحرب الأهلية الزائيرية، وبالذات في أوائل عام ١٩٩٧، حينما كانت قوات لوران كابيلا تحارب من اجل الإطاحة بنظام حكم موبوتو سيسي سيكو. وفي تلك الفترة، وجدت قبائل التوتسي أن الحرب الأهلية الزائيرية ربما توفر مناخا ملائما لتنفيذ هذه الفكرة، وبرزت فكرة إقامة دولة كبرى للتوتسي في تلك الظروف، وكانت تنطوي على اقتطاع أجزاء من شرق زائير من اجل توفير الحماية للتوتسي القاطنين هناك.

([1]) د. إجلال محمود رأفت ود. إبراهيم احمد نصر الدين، م.س.ذ.، ص.ص. ٩٥ - ٩٩.

([2]) للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر: د. عبد الله الأشعل، "الحرب الأهلية في بوروندي"، ورقة مقدمه إلى المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.١٣.

وقد أشارت تصريحات بعض مسئولى التوتسى فى منطقة البحيرات العظمى وقتذاك إلى أن إقامة دولة التوتسى الكبرى سوف تصحح الخلل فى الكثافة السكانية ورقعة الدولة فى رواندا وبوروندى التى تعانى من ارتفاع الكثافة السكانية بشدة فى هاتين الدولتين بالمقارنة مع زائير، علاوة على أن هذا المشروع سوف يضمن تصحيح التفاوت الصارخ فى توزيع الثروات بين رواندا وبوروندى من ناحية، وزائير من ناحية أخرى. وقد لعب الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى، وهو من قبيلة أوغندية قريبة إثنيا من قبائل التوتسى، دورا ملحوظا من اجل تنفيذ هذا المشروع، ولاسيما إن موسيفينى كان بالفعل مهندس التسويات الجيوبوليتيكية الكبرى فى المنطقة. ويبدو أن الولايات المتحدة رحبت بشكل غير مباشر بمشروع دولة التوتسى الكبرى. فالولايات المتحدة كانت تسعى إلى تيسير عملية الإطاحة بنظام حكم موبوتو فى زائير، وذلك من خلال تحريك الأقليات التوتسية فى شرق زائير على الحدود مع رواندا وبوروندى وأوغندا، والاستفادة من طموحات متمردى التوتسى للانقضاض على القوات الموالية لموبوتو وإعلان الاستقلال الذاتى لمنطقة شرق زائير، باعتبار ذلك مدخلا لبسط الهيمنة فى المنطقة على حساب النفوذ الفرنسى التقليدى هناك ([1]).

ومع ذلك، فإن الواضح انه لم تتخذ أية خطوات عملية لنقل وتحويل هذه المخططات إلى حيز الواقع العملى، علاوة على أن نجاح قوات لوران كابيلا فى الإطاحة بنظام حكم موبوتو فى زائير خلق واقعا جديدا فى منطقة البحيرات الكبرى، ثم انشغلت المنطقة تماما عقب تجدد الحرب الأهلية ضد نظام حكم لوران كابيلا منذ عام ١٩٩٨. أضف إلى ذلك، إن هذا المشروع لم يكن واضحا من النواحى القانونية والجغرافية والسياسية، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ الفكرة فى ضوء استتباب نظام الدولة فى دول وسط أفريقيا.

([1]) "دولة التوتسى الكبرى فى وسط أفريقيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجى**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة الثالثة، العدد ٢٥، يناير ١٩٩٧، ص.ص. ٧ - ٨.

المبحث الثانى
الحروب الأهلية الإثنية غير الانفصالية فى أفريقيا

تتشب هذه النوعية من الحروب الأهلية على أسس إثنية بين جماعات مختلفة داخل الدولة، ولكنها لا تنطوى على مطالب أو نزعات انفصالية من جانب أى من الأطراف، أو تكون هذه المطالب هامشية للغاية، وليس لها تأثير كبير على مجريات الحرب الأهلية فى هذه الدولة. ويكون الهدف الرئيسى فى هذه الحروب هو الصراع على السلطة بين الجماعات الإثنية المتصارعة. وتتدرج اغلب الحروب الأهلية الأفريقية فى إطار هذا النوع، وبالذات فى كل من: أنجولا، وأوغندا، والصومال، وليبيريا، وإثيوبيا، ورواندا، وبوروندى، وتشاد. ويمكن حصرها فى:

١. الحرب الأهلية الأنجولية :

تتدرج الحرب الأهلية الأنجولية فى إطار هذه النوعية من الحروب الأهلية، وهى تعتبر من اكثر الحروب الأهلية فى أفريقيا ضراوة. وقد بدأت الحرب الأهلية فى أنجولا كحرب ضد الاستعمار البرتغالى، حيث تشكلت ثلاث جبهات وطنية أنجولية لمحاربة البرتغاليين، هى: الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا، وحركة يونيتا، كما سبق أن ذكرنا. وقد بدأت الحرب الأهلية الأنجولية منذ الأيام الأخيرة لاستقلال أنجولا عن البرتغال، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجبهات الأنجولية الثلاث حول العاصمة، واستطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا بمساعدة القوات الكوبية أن تلحق الهزيمة بالجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التى كانت تتلقى الدعم من قوات جنوب أفريقيا قبل يوم واحد من جلاء القوات البرتغالية، مما أخرجها تماما من معادلة الصراع الداخلى فى أنجولا، وانضمت فلولها المتبقية إلى جانب حركة يونيتا. وقد استطاعت حركة يونيتا البقاء بعد الاستقلال بفضل تمركزها فى جنوب شرق البلاد، وحصولها على الدعم من جنوب أفريقيا العنصرية. وبعد إعلان الاستقلال، أعلنت حركة (مبلا) إقامة جمهورية أنجولا الشعبية فى لواندا برئاسة الدكتور اوجستينو نيتو، وحصلت هذه الجمهورية على اعتراف العديد من دول العالم، فى حين اتجهت حركة يونيتا نحو التحالف الكامل مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والولايات المتحدة فى عهد إدارة رونالد ريجان فى الثمانينات ([1]).

([1]) Christine M. Knudsen and William Zartman, Op-Cit, P.P. 130 - 134.

وعلى الرغم من محاولات التسوية العديدة التى شهدتها الحرب الأهلية الأنجولية، إلا أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل. فقد بدأت جهود التسوية تأخذ شكلا أكثر جدية منذ أوائل التسعينات، وكان أول إنجاز كبير فى عملية التسوية يتمثل فى توقيع اتفاق لشبونة للسلام فى مايو ١٩٩١، وينص على إجراء انتخابات الرئاسة والبرلمان، وإدماج قوات يونيتا فى الجيش الحكومى وتشكيل جيش وطنى موحد. وبالفعل، قام جوناس سافيمبى بتحويل حركته العسكرية إلى حزب سياسى، وجرت الانتخابات يومى ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٢. وقد أظهرت النتائج الأولية فوز الحركة الشعبية بزعامة دوس سانتوس، مما دفع سافيمبى إلى إعلان رفضه لهذه النتائج، واتهم الحكومة بتزويرها، وانسحبت حركته من الجيش الحكومى الموحد، مما أدى إلى استئناف الحرب الأهلية مجددا. وفى نوفمبر ١٩٩٤، تم التوقيع على اتفاق لوساكا للسلام فى أنجولا، ويقوم على إنهاء الحرب الأهلية ومشاركة حركة يونيتا فى السلطة وتسريح قواتها. وعقب جهود سياسية مكثفة، أعلن سافيمبى قبوله لمنصب نائب الرئيس والتزامه بتحقيق السلام، إلا أن هذا الاتفاق انهار تماما بعد ذلك، حينما رفضت حركة يونيتا التخلى عن سلاح أفرادها والأرض التى تسيطر عليها فى المرتفعات الوسطى، مما أدى إلى تجدد أعمال القتال، ومحاولة القوات الحكومية الاستيلاء على هذه الأرض بالقوة العسكرية، ولكنها فشلت فى ذلك. وقد ترافقت هذه التطورات مع عجز الأمم المتحدة عن استكمال تشكيل قوة دولية لحفظ السلام فى أنجولا بسبب الأزمة المالية للأمم المتحدة وانعدام الأمن، مما دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان فى أوائل عام ١٩٩٩، إلى المطالبة بسحب قوات حفظ السلام من أنجولا، وهو ما شكل وقتذاك اعترافا من الأمم المتحدة بأن عمليه السلام فى أنجولا قد انهارت تماما ([1]).

٢. الحرب الأهلية الأوغندية :

بدأت الحرب الأهلية فى أوغندا فى أواخر عهد الرئيس الأسبق عيدى أمين، حيث أدت السياسة الإثنية المتحيزة التى تبناها عيدى أمين لصالح قبيلته (الكاكوا)، والإجراءات القمعية الشديدة التى اتبعها، إلى ازدياد نطاق المعارضة لحكمه فى أوغندا. وفى أوائل عام ١٩٧٩، اتجهت تلك الحركات نحو توحيد جهودها فى معارضة نظام حكم عيدى أمين، وذلك بتشجيع من تنزانيا. وبالفعل، اجتمع ممثلو تلك الحركات فى مدينة (موشى) التنزانية فى ٢٧ مارس ١٩٧٩، وأصدروا ما عرف بـ (ميثاق موشى)

([1]) د. أحمد فارس عبد المنعم، "الحرب الأهلية فى أنجولا: عوامل الصراع ومحاولات التسوية"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٧ - ١٣.

الذى نص على اتفاق تلك الحركات على ضرورة الإطاحة بحكم عيدى أمين، إلا أن هذه الحركات سرعان ما اختلفت فيما بينها بسبب الصراعات الحزبية والمنافسة الشخصية، وهو ما انعكس فى صورة العجز عن الاتفاق على الاستراتيجية الملائمة للإطاحة بعيدى أمين. وبسبب هذا التخبط، اضطرت تنزانيا إلى التدخل بنفسها للإطاحة بالنظام الحاكم فى أوغندا، وقامت فى أكتوبر ١٩٧٨ بغزو أوغندا، واستطاعت القوات التنزانية فى غضون أسبوعين الوصول إلى كمبالا، وطرد قوات عيدى أمين من سائر أنحاء البلاد إلى حدود السودان فى الشمال. وفى أعقاب ذلك، تكونت حكومات وطنية ضعيفة فشلت فى تحقيق الاستقرار السياسى ووضع الأساس الدستورى للحكم المدنى، وهو ما أدى إلى استيلاء الجيش مرة ثانية على السلطة بعد اقل من عامين من الحكم المدنى. وفى ديسمبر ١٩٨٠، أجريت أول انتخابات عامة فى تاريخ أوغندا بعد الاستقلال تحت إشراف الكومنولث، فاز فيها أوبوتى بأغلبية ضئيلة. وقد ورث أوبوتى تركة سياسية واقتصادية ثقيلة للغاية حافلة بالمشكلات (1).

وعلى الرغم من الوعود الإصلاحية التى أعلنها ميلتون أوبوتى منذ بداية فترة حكمه الثانية، إلا أن عهده شهد تجاوزات بالغة الخطورة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إنتهاكات بالغة القسوة لحقوق الإنسان، وشهدت البلاد حالة من الفوضى العارمة، مما تسبب فى تفاقم المشكلة الإثنية فى جيش أوبوتى فى يوليو ١٩٨٥، ثم انقسامه بعد ذلك، وهو ما أدى إلى نشوب قتال بين الجماعات المتنافسة فى أوغندا، وقاد فيما بعد إلى هرب عدد من ضباط قبيلة الاتشولى. ولكل ذلك، بدأت الجماعات السرية تعاود الظهور من جديد فى البلاد، وكانت اكبر هذه الجماعات (حركة المقاومة الوطنية) بقيادة يورى موسفينى وزير الدفاع السابق، واتخذت هذه الحركة لنفسها قاعدة فى شمال أوغندا، ثم امتدت عملياتها إلى شمال العاصمة كمبالا، وظلت قوة هذه الحركة تتنامى بصورة مستمرة حتى بلغت حوالى ٨٠٠٠ فرد، واعتمدت هذه الحركة على بعض القبائل منها قبيلة البوجاندا. وقد أدت التطورات المتلاحقة إلى ازدياد حركات التمرد والعصيان داخل الجيش الأوغندى، وهو ما أدى إلى انقسام القوات المسلحة واستفحال الصراع بين هذين القسمين، واستطاعت القوات المعارضة لأوبوتى أن تسيطر على الحكم، بينما هرب أوبوتى إلى العاصمة الكينية. وفى أعقاب ذلك، تولى القائد العام للجيش الجنرال تيتو اوكيللو رئاسة الجمهورية، ولكن الخلافات السياسية استمرت بين الفعاليات السياسية والعسكرية فى أوغندا. ولذلك، واصل موسيفينى عملياته العسكرية حتى تمكن من الاستيلاء على كمبالا فى ٢٦ يناير ١٩٨٦. وقد مثل حكم موسيفينى محاولة لاستعادة النظام العام

---

(1) نجوى الفوال، " اوبوتى والجمهورية الثالثة فى أوغندا"، السياسة الدولية، العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١، ص.ص. ٤٩ - ٥٤.

ومعالجة الدمار الذى تعرضت له أوغندا، وركزت سياسته على ثلاثة اتجاهات رئيسية هى: تشكيل جيش وطنى موحد، ومقاومة التمرد، وإعادة المؤسسات المدنية (1).

ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية ظلت مستمرة فى أوغندا، حيث ظلت جماعتان معارضتان تسيطران على الثلث الشمالى من البلاد. وتتمثل هاتان الجماعتان فى: جيش الرب، وجبهة غرب النيل. وتنسق هاتان الجبهتان عملياتهما معا، حيث تشتركان فى انتمائهما إلى شمال أوغندا، ورفضهما لهيمنة الجنوبيين على الحكم فى أوغندا، وذلك رغم اختلافهما فى ظروف النشأة والدوافع والانتماء الإثنى والقوة العسكرية. فقد بدأ جيش الرب عملياته العسكرية ضد نظام يورى موسيفينى منذ عام ١٩٨٧، وهو الجماعة الأقوى والأكثر وحشية، وهو عبارة عن جماعة أصولية مسيحية يقودها جوزيف كونى. ويتألف جيش الرب أساسا من أفراد قبيلة الاتشولى المقيمين فى مناطق الحدود السودانية - الأوغندية. وقد دعا بعض أفرادها إلى إجراء محادثات سلام مع الحكومة، إلا أن يورى موسيفينى رفض ذلك بسبب الفظائع التى ارتكبتها هذه الحركة فى الماضى. أما جبهة غرب النيل، فقد بدأت عملياتها فى مايو ١٩٩٥ بقيادة الكولونيل جمعة إدريس، وهو ضابط سابق فى جيش عيدى أمين. وتسعى هذه الجبهة إلى إعادة عيدى أمين، المنفى فى المملكة العربية السعودية، إلى الحكم واستعادة المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى كان أفراد هذه الجبهة يتمتعون بها سابقا. وينتمى الكولونيل إدريس إلى نفس قبيلة عيدى أمين، قبيلة الكاكوا المسلمة، التى تعيش على جانبى الحدود الأوغندية - السودانية. ويعتبر الكثير من أفراد جبهة غرب النيل من العسكريين السابقين فى جيش عيدى أمين. وتقع قواعد هذه الجبهة فى السودان، كما كان لها بعض القواعد فى الكونغو الديمقراطية (زائير)، قبل سقوط نظام موبوتو هناك، ثم انتهى الوجود العسكرى للجبهة فى الكونغو بعد وصول لوران كابيلا إلى الحكم. وبالإضافة إلى هاتين الجماعتين، فإن هناك جماعات معارضة أخرى، مثل الجيش الوطنى لتحرير أوغندا، إلا أن كافة هذه الجماعات الأخرى تعتبر ضئيلة الوزن والحجم بالقياس إلى الجماعتين السابقتين (2).

٣. الحرب الأهلية الإثيوبية :

نشبت هذه الحرب بسبب التعقيدات التى أحاطت بالمسألة الإثنية خلال فترة ما بعد الثورة الإثيوبية فى منتصف السبعينات. فقد أدت تطورات الثورة الإثيوبية إلى تفجير قضية المساواة بين القوميات داخل إثيوبيا، مما أثار النزعة الإثنية والانتماء القبلى،

---

(1) Cherry Gertzel, Op-Cit, p. 205.

(2) Robert Lowry, "Uganda's Three - Sided War of Attrition", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, Issue 13, 25 Sep. 1996, p. 41.

حيث كانت أغلبية الشعوب الإثيوبية المقهورة تحت حكم الأقلية الأمهرية ترى أن سقوط النظام الإمبراطوري سوف يحقق آمالها في إسقاط سيطرة الأمهرة عليها وتحقيق مطالبها الخاصة بالحكم الذاتي. وعلى الرغم من أن الثورة الإثيوبية عملت في بادئ الأمر على تحطيم النظام الإقطاعي الأمهري والمساواة بين جميع القوميات، إلا أن التطورات اللاحقة أكدت أن سياسة الحكومة العسكرية الثورية ورثت من النظام الإمبراطوري السابق نفس الأفكار والنظرة الإثنية الضيقة حول وحدة التراب الإثيوبي، وأكدت أنها تتبنى أيضا نفس سياسة منع المحاولات الانفصالية وإنكار مبدأ حق تقرير المصير والحكم الذاتي للشعوب المقهورة. ولذلك، حاولت الحكومة العسكرية الإثيوبية التغلب على ثورة القوميات من خلال فرض الوحدة القومية من خلال استغلال الأيديولوجية في خلق أهداف قومية تجتمع تحتها كل الاختلافات الإثنية، وحاولت من خلال هذه الطروحات أن تكبح جماح الحركات التي أخذت تتصاعد بعد الثورة ([1]). والحقيقة، إن الثورة لم تغير من طبيعة نظام الحكم في إثيوبيا، حيث استخدمت الثورة كأداة لتركيز سلطة الدولة على نفس الأساس الموروث من النظام الملكي البائد. وعلى الرغم من اهتمام النظام الثوري بالتنظيم السياسي والتوسيع الضخم لسلطة الدولة، إلا أنه لم يستطع أن يحتوي القيود التي فرضت عليه بسبب الاقتصاد المتخلف والهش بدرجة عالية ([2])، بالإضافة إلى الخلل الشديد في التوجهات السياسية للحكم الثوري تجاه المسألة الإثنية في البلاد.

وقد أدت هذه السياسة إلى تفجير ثورة القوميات منذ عام ١٩٧٥، حيث ثارت الخلافات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الثلاث: الأمهرة، والأورومو، والتيجراي. فقد ثار الأمهرة الذين أضيروا من الإصلاح الزراعي في الجنوب، كما ثار ملاك الأراضي من الأورومو الذين أضيروا بسبب الإصلاح الزراعي، لاسيما في مقاطعة (بال)، وحاولوا أن يتخذوا لثورتهم طابعا قوميا من خلال الحركة التي قاموا بإنشائها تحت اسم (جبهة تحرير الأورومو). وفي نفس الوقت، نشبت اضطرابات عنيفة بين صفوف التيجراي، حيث اختلطت النزعة الإثنية بالمصالح السياسية والاقتصادية، وكان قادة هذه الاضطرابات من الطبقة الأرستقراطية والأسرة الملكية السابقة. وتشكلت جبهة تحرير تيجراي بوصفها حركة لتحرير شعب التيجراي من سيطرة الأمهرة. وفي جنوب البلاد، قامت جبهة تحرير الأورومو - التي تشكلت عام ١٩٦٩ - بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الديرج بسبب تجاهله لأهدافها في الحرية وحق تقرير المصير، وبسبب استمرار سيطرة العنصر الأمهري، ومقاومته للعناصر الوطنية

([1]) د. نجوى أمين الفوال، "إثيوبيا.. تجربة العقد الأول من الثورة"، السياسة الدولية، العدد ٧٦، أبريل ١٩٨٤، ص.ص. ٣٢ - ٣٣.

([2]) Christopher Clapham, "The State and Revolution in Ethiopia", Review of African Political Economy, No. 44, 1989, p. 16.

والقضاء عليها وعلى من يساندها بطرق مختلفة ([1]). ولذلك، بدأت الحرب الأهلية في إثيوبيا تشتعل بشدة في عام ١٩٧٧، حيث اصبح الديرج يواجه ٣ جماعات رئيسية تحمل دعاوى انفصالية من جانب الأورومو، وجماعتين ممثلتين للتيجراى، وجماعة واحدة لكل من العفر والصوماليين. واصبح الديرج يواجه منذ عام ١٩٧٧ عمليات تمرد ومقاومة مسلحة في ثماني مقاطعات من بين المقاطعات الأربع عشرة، وواجهت الحكومة المركزية بالقوة المسلحة ([2]). وقد أدى التحالف الذى جرى بين جبهة التحرير الشعبية الإريترية وجبهة التحرير الشعبية التيجرينية إلى زيادة القدرات العسكرية للجبهتين في آن واحد معا. وفي داخل إثيوبيا نفسها، أدى هذا التحالف إلى تهديد نظام حكم منجستو هايلى مريام، وظلت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى وجبهة التحرير الشعبية الإريترية تكافحان ضد الحكم العسكرى الإثيوبى، واستطاعتا بالفعل الإطاحة بنظام منجستو هايلى مريام في مايو ١٩٩١.

٤. الحرب الأهلية الصومالية (في الجنوب) :

يعود اندلاع الحرب الأهلية في الصومال إلى العديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، وبالذات تلك المتعلقة بتأثير الميراث الاستعمارى وفشل التجربة البرلمانية المحدودة في عقد الستينات، واستئثار سياد برى بالسلطة وتبنيه لنظام حكم يقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد، مع افتقاده للسيطرة على إقليم الدولة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الانقسامات الإثنية الداخلية، كما أن تحولات النظام الدولى ومواقف القوى الإقليمية ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تصعيد الحرب الأهلية في الصومال أو في استمرارها أو في استثمارها لصالح أطراف دولية أو إقليمية معينة ([3]). وقد لعبت السياسة الديكتاتورية والإثنية التي اتبعها سياد برى، عقب استيلائه على السلطة عام ١٩٦٩، دورا كبيرا في وضع جذور الحرب الأهلية، حيث قام بتجميد النشاط السياسى في البلاد، وتبنى خططا راديكالية لتحويل الصومال من بلد إسلامى محافظ متخلف يتألف سكانه أساسا من الرعاة إلى دولة اشتراكية، وقام بتنفيذ سياسة واسعة النطاق للتأميم، وفرضت الدولة سيطرتها على

([1]) د. إجلال محمود رافت ود. إبراهيم احمد نصر الدين، م. س. ذ.، ص.ص. ٩٥ - ٩٩. وكذلك جيمس سكارليت، م. س. ذ.، ص. ص. ٣٣٦ - ٣٣٧.

([2]) Michael Chege, "The Revolution Betrayed: Ethiopia 1974 - 79", The Journal of Modern African Studies, Vol. 17, No. 3, 1979, p.p. 375 - 376.

([3]) د. جمال محمد ضلع، "الحرب الأهلية في الصومال"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية **حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٣-١٢.

مختلف مجالات النشاط الاقتصادى. وعقب هزيمة الصومال فى الأوجادين عام ١٩٧٨، نزح مئات الآلاف من اللاجئين الإثيوبيين إلى الصومال، وكان معظمهم من قبائل الأوجادين والأورومو. وقامت الحكومة بتوطينهم فى الشمال، الأمر الذى أثار استياء قبائل الإسحاق التى تعتبر اكبر القبائل القاطنة فى الشمال، لأن الحكومة اهتمت باللاجئين على حساب السكان الأصليين من خلال إعطائهم وظائف وأراضى وفرص تعليمية وتجارية، كما كانت هناك شكاوى من أن الحكومة تشجع هؤلاء اللاجئين على تكوين ميليشيات عسكرية. وقد اشتكى زعماء الإسحاق مرارا إلى مسئولى الحكومة من أن اللاجئين يقومون بترويع أبناء الإسحاق فى المنطقة الحدودية المحاذية للأوجادين، إلا أن الحكومة رفضت أن تتدخل، وهو ما عزز الشكوك بأن الحكومة تستخدم اللاجئين لتهديد الإسحاق ([1]).

وفى عام ١٩٨١، قامت مجموعة من أبناء قبائل الإسحاق المنفيين بتشكيل (الحركة الوطنية الصومالية) ردا على الانتهاكات المتنامية لحقوق الإنسان، ثم تمركزت الحركة فى إثيوبيا، واستخدمت تكتيك الكر والفر لإفقاد الجيش الحكومى توازنه، ثم زادت الحركة عملياتها بعد عام ١٩٨٤، مما أدى إلى قيام الجيش بعمليات انتقامية دموية بدون تمييز ضد المدنيين من أبناء الإسحاق. وفى ٢٧ مايو ١٩٨٨، قامت الحركة بمهاجمة مدينة بوارو، ثم هاجمت مدينة هرجيسا. وقد أدى القصف الجوى والمدفعى إلى تدمير مدينة هرجيسا، ومقتل عشرات الآلاف من السكان فى المناطق الشمالية. وفى عام ١٩٨٩، امتدت حرب العصابات إلى الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصومال، عقب تشكيل جماعتى المؤتمر الصومالى الموحد (أبناء قبائل الهاويية) والجبهة الوطنية الصومالية (الأوجادين فى الجنوب). وقد أعلنت الحركتان الحرب على الحكومة. ولذلك، حاولت القوات الحكومية منع جماعات المعارضة من الاستفادة من الريف، فقامت بتنفيذ هجمات وحشية على السكان الريفيين، وقتلت المدنيين، وقتلت الماشية، ودمرت خزانات المياه ([2]).

وفى مايو ١٩٩٠، قامت جماعة من رجال الأعمال والمثقفين - الذين عرفوا بجماعة البيان - بإصدار إعلان مضاد للحكومة. وفى سبتمبر ١٩٩٠، قام المؤتمر الصومالى الموحد والجبهة الوطنية الصومالية والحركة الوطنية الصومالية بتنسيق جهودهم العسكرية من اجل الإطاحة بنظام سياد برى وتشكيل حكومة ائتلافية. وفى أعقاب ذلك، تصاعدت الحرب الأهلية بشدة، وتحولت مدينة مقديشيو إلى ساحة قتال. وفى ١٩ يناير ١٩٩١، نجحت قوات المؤتمر الصومالى الموحد بقيادة الجنرال فارح عيديد فى اقتحام العاصمة، وأجبرت سياد برى على الفرار داخل دبابة إلى مسقط رأسه

([1]) Rakiya Omaar, Op-Cit, p. 231.
([2]) Ibid, p. 232.

فى منطقة جيدو على الحدود مع كينيا، ثم اتجه عيديد بقواته نحو مطاردة قوات سياد برى فى الجنوب. وبعد ثلاثة أيام، قامت جماعة البيان بتشكيل حكومة وتعيين على مهدى محمد رئيسا مؤقتا للبلاد، وذلك دون التشاور مع جماعات المعارضة الأخرى، التى رفضت بشدة تعيين على مهدى، ورفضت الاعتراف بسلطته، واتخذ عيديد الموقف الأكثر عنفا فى رفضه لهذا التعيين. وفى الشهور اللاحقة، انقسم المؤتمر الصومالى الموحد إلى فصيلين، الأول بقيادة على مهدى، والثانى بقيادة فارح عيديد، كما انقسمت الصومال إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها القبائل، أضفى كل منها على نفسه اسما حزبيا جمع تحت لوائه أبناء قبيلته (1).

وفى ظل هذا الوضع، انتشرت المجاعات والأوبئة، وانفجرت مأساة إنسانية مروعة، مما أدى إلى تنفيذ خطة دولية واسعة عرفت باسم (يونوصوم - ٢) بقيادة الأمم المتحدة، وبحماس شديد من الولايات المتحدة. وقد مثلت هذه العملية اكبر قوة تقودها الأمم المتحدة فى إطار عمليات حفظ السلام فى مارس ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن القوات الدولية تدخلت فى الصومال فى بادئ الأمر من اجل نقل مواد الإغاثة الإنسانية، فإن أهداف هذه العملية تطورت بعد ذلك إلى محاولة تنفيذ خطة شاملة لنزع أسلحة القبائل والميليشيات المتصارعة فى الصومال، إلا أن هذه الخطة لم تنجح على الإطلاق، بل أدى على العكس إلى ازدياد استفحال الصراع فى البلاد، وأصبحت القوات الدولية طرفا فى الصراع، ونظر إليها الصوماليون على أنها قوات احتلال. ولذلك، رحلت القوات الدولية عن الصومال، مع استمرار الفوضى فى البلاد. وقد باءت محاولات الوصول إلى تسوية للحرب الأهلية الصومالية بالفشل بسبب الخلاف على حصص تقاسم السلطة بين القبائل والجماعات المتصارعة، وبسبب التدخلات الإقليمية والدولية. ويبدو واضحا أن الصراع يستمد جانبا كبيرا من قوة الدفع بسبب التنافس من اجل الحصول، أو الحفاظ، على ملكية الأراضى الزراعية (2).

٥. الحرب الأهلية الليبيرية :

نشبت هذه الحرب بسبب السياسة المتحيزة التى تبناها الرئيس الليبيرى السابق صمويل دو لصالح جماعته الإثنية، الكران، التى تمثل اكثر من ٤ فى المائة من السكان. وقد عين دو الكران بأعداد كبيرة فى المناصب الحكومية الرئيسية، ولاسيما فى القوات المسلحة، وهو ما أثار سخطا متزايدا ضد الكران، وبالذات من جانب الجماعتين

(1) Ibid, p. 232.

(2) M.A. Mohamed Salih & Lennart Wohlgemut, "Somalia: State and Society in Turmoil", Review of African Political Economy, Vol. 21, No. 59, March 1994, p. 80.

الإثنيتين الرئيسيتين، الجيو والمانو. وقد شهدت فترة حكم دو العديد من التوترات الإثنية، وأبرزها محاولة الانقلاب الفاشلة التى جرت فى نوفمبر ١٩٨٥، التى قادها توماس كوينونكبا، وأعقبتها عملية انتقام هائلة قامت بها قوات دو ضد قبيلة المانو التى ينتمى إليها كوينونكبا ([1]).

ولذلك، بدأت دورة من العنف الإثنى فى ليبيريا، وصلت إلى ذروتها مع قيام تشارلز تايلور (ليبيرى من أصل أمريكى) فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ بغزو الأراضى الليبيرية من حدود ساحل العاج، على رأس مجموعة صغيرة من المقاتلين التابعين لما يعرف بـ (الجبهة الوطنية القومية لليبيريا) بقيادة تشارلز تايلور. وقد استخف صمويل دو فى البداية بهذا الغزو المحدود، وقام بإرسال جيشه إلى مقاطعة نيمبا الحدودية، التى كانت أول ما غزاها تايلور، ثم قامت بتنفيذ سياسة العقاب الجماعى الوحشى ضد السكان المحليين المنتمين إلى قبائل (جيو) و(مانو)، بعد أن اعتبرتهم مؤيدين للغزو بسبب أصولهم الإثنية فقط. وقد حققت قوات تشارلز تايلور نجاحا سريعا، حيث كان نظام دو يستند فقط على قبيلتى الكران والماندنجو، بينما استفادت قوات تايلور من دعم قبائل جيو ومانو، ووزعت عليهم الأسلحة، وقاموا باستخدام هذه الأسلحة بدون تمييز بعد ذلك من اجل الانتقام من نظام صمويل دو، ومن أى شخص تعاون مع ذلك النظام. ولذلك، تقدمت قوات تايلور بسرعة، حتى وصلت إلى مقاطعة (جراند جيدى) التى تعتبر الموطن الرئيسى للكران، وارتكبت فظائع ضد الأفراد الذين يتحدثون لغة صمويل دو. وعلى الجانب الآخر، وزع صمويل دو الأسلحة على المدنيين من قبيلتى الكران والماندنجو.

وفى يوليو ١٩٩٠، انشق بضع مئات من قوات تايلور، وشكلوا فريقا ثالثا، عرف باسم (الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا)، بزعامة برنس جونسون، وكان أتباعه من نخبة من المقاتلين المدربين من قوات الجبهة الوطنية القومية، ولاسيما القوات الخاصة التى دربتها ليبيا، وسيطرت قوات جونسون على جزء من العاصمة مونروفيا. ولم يبق مع تايلور سوى بضعة أفراد مدربين، بالإضافة إلى عشرات الآلاف المدنيين المنحدرين من مقاطعة نيمبا. وعندما تدهور الوضع بشدة، أبدت الإدارة الأمريكية وقتذاك استعدادا مبدئيا للتدخل لوقف الصراع، إلا أن الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ استحوذ على الاهتمام الأمريكى والدولى بالكامل، مما دعا دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى الاهتمام بنفسها بهذه الأزمة، ولاسيما نيجيريا. ولذلك، شكلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) قوة لحفظ السلام، ووصلت بالفعل إلى مونروفيا فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٠، وقامت الجماعة الاقتصادية

([1]) William O' Neil, "Liberia: An Avoidable Tragedy", Current History, Vol. 92, No. 574, May 1993, p. 217.

لغرب أفريقيا بطرح خطة سلام، تم بموجبها تشكيل حكومة مؤقتة. وقد قتل صمويل دو فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ على أيدى قوات جونسون، ثم تمكنت قوات تايلور من السيطرة على جميع أنحاء ليبيريا، باستثناء العاصمة، حيث ظلت مونروفيا تحت سيطرة قوات الايكواس، بينما كان هناك جزء صغير فقط خاضع لقوات جونسون. وقد أدت التطورات اللاحقة إلى تعقيد الموقف، حيث تشكلت فى عام ١٩٩١ منظمة من الليبيريين اللاجئين فى سيراليون باسم (حركة التحرير الموحدة من اجل الديمقراطية)، وبدأت فى شن قتال مسلح داخل ليبيريا، وضمت عددا من الجنود السابقين فى القوات الحكومية لصمويل دو، وكان معظم أفرادها من الكران والماندنجو ([1]).

وفى ١٥ أكتوبر ١٩٩٢، شنت قوات تايلور هجوما مباغتا على قلب العاصمة مونروفيا الذى تدافع عنه قوات الايكواس بمساعدة القوات التابعة للحكومة الانتقالية فى إطار ما عرف بـ (عملية العقرب). ونشب قتال مرير فى مونروفيا. وعلى الرغم من أن قوات الايكواس لم تنجح فى إلحاق هزيمة حاسمة بقوات تايلور، إلا أنها نجحت فى الدفاع عن مونروفيا، وظلت العاصمة تحت السيطرة الشكلية للحكومة المؤقتة. وقد أدت هذه المعركة إلى إحداث تحولات جذرية، حيث انهارت قوات برنس جونسون تماما، وانضم بعض أفراده إلى قوات تشارلز تايلور، بينما هرب جونسون إلى الخارج. وفى الوقت نفسه، اصبح تايلور يتصرف بوصفه رئيسا للدولة، حيث أقام عاصمة فى جبارنجا، وقام بتشكيل حكومة. وقد شجع تايلور الشركات الأجنبية على أن تواصل عملها فى الأراضى التى يسيطر عليها، فى مجال استخراج وتصدير الحديد الخام والماس والأخشاب، فى مقابل دفع الضرائب له مباشرة ([2]).

وفى ٦ يونيو ١٩٩٣، حدثت مذبحة مروعة لحوالى ٦٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال فى معسكر فى منطقة شركة فايرستون، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات للوصول إلى خطة سلام ووقف إطلاق النار. ومن المعتقد أن قوات تايلور هى التى نفذت المذبحة من اجل جذب الانتباه الدولى، ثم وقعت الأطراف الثلاثة تحت الضغط الدولى، فى ٢٥ يوليو ١٩٩٣، على اتفاق لوقف إطلاق النار فى كوتونو فى بنين، نص على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات رئاسية ونزع أسلحة الميليشيات. وقد تشكلت بالفعل حكومة انتقالية فى ٧ مارس ١٩٩٤، ولكنها لم تكن فعالة، كما أن عملية نزع أسلحة الميليشيات لم تتم على النحو المتفق عليه. والأكثر من ذلك، إن جماعة مسلحة جديدة قد ظهرت على الساحة، وهى جماعة (مجلس السلام الليبيرى) بزعامة جورج بولى، وبدأت تهاجم المناطق التابعة لحركة تايلور فى الجنوب الشرقى من البلاد. والحقيقة، إن هذا الاتفاق لم يساعد على استتباب الوضع،

---

(1) Stephen Ellis, Op-Cit, p.p. 167-168.
(2) Ibid., p.p. 166 - 167.

رغم أن تشارلز تايلور كان راغبا فى احترامه، لأنه كان يتصور أن الاتفاق سوف يضفى الشرعية على سيطرته على الأغلبية الساحقة من البلاد، كما كان يتصور أن الاتفاق سوف ينتهى به إلى كرسى الرئاسة، إلا أن الجماعات الأخرى لم تكن لها نفس هذه الدوافع ([1]).

وقد أدت هذه الأوضاع إلى شيوع حالة من الفوضى، سيطر بموجبها لوردات الحرب على مختلف مناطق ليبيريا، كما تورط بعض ضباط وجنود قوات الايكواس فى عمليات السلب والنهب وتجارة المخدرات. وقد انهار اتفاق السلام تماما فى أبريل ١٩٩٦، ودخلت ليبيريا إلى دائرة موجة جديدة من أعمال العنف والفوضى. وفى محاولة لاحتواء الحرب الأهلية، تم فى سبتمبر ١٩٩٦ تعيين السيدة روث بيرى رئيسة مؤقتة للدولة حتى إجراء انتخابات رئاسية فى البلاد، وأجريت الانتخابات بالفعل فى مايو ١٩٩٧، وفاز فيها تشارلز تايلور، إلا أن كثيرا من مظاهر الحرب الأهلية ظل مستمرا فى ليبيريا بعد الانتخابات الرئاسية.

٦. الحرب الأهلية الرواندية :

اندلعت الحرب الأهلية فى رواندا بفعل التناقضات السياسية والإثنية العديدة بين التجمعين القبليين فى البلاد: الهوتو، والتوتسى، حيث يمثل الهوتو أغلبية السكان، وتصل نسبتهم إلى حوالى ٨٥ فى المائة من تعداد السكان البالغ عددهم حوالى ٧,٣ مليون نسمة، بينما يمثل التوتسى حوالى ١٤ فى المائة فقط من السكان. وتعود جذور الصراع إلى الستينات، حيث استقلت رواندا عن الاستعمار البلجيكى عام ١٩٦٣، قام بعدها الهوتو بتنفيذ عدة موجات من المذابح فى البلاد خلال الستينات للقضاء على العائلات الكبيرة من ملاك الأراضى الزراعية التوتسيين، مما اضطر الآلاف من أفراد التوتسى إلى الهرب إلى تنزانيا وأوغندا وزائير وبوروندى. وتقدر بعض المصادر أعداد الفارين التوتسيين من رواندا خلال تلك الفترة بحوالى ١٨٥ ألف لاجئ تقريبا، منهم ٦٠ ألفا فى زائير، و٥٠ ألفا فى أوغندا، و٥٠ ألفا فى بوروندى، و٢٥ ألفا فى تنزانيا ([2]). ومنذ ذلك الحين، ظل الهوتو يسيطرون على الحكم فى البلاد، إلا أن هذا الوضع أدى إلى قيام التوتسى اللاجئين إلى الدول المجاورة بتشكيل (الجبهة الوطنية الرواندية)، وتألفت فى الأساس من أبناء وأحفاد اللاجئين والمنفيين فى أوغندا، وقامت

([1]) George Klay Kieh, "The Obstacle to the Peaceful Resolution of the Liberian Civil Conflict", Studies in Conflict and Terrorism, (Washington D.C.: Taylor & Francis Group), Vol. 17, No. 1, January - March 1994, p.p. 97 - 108.

([2]) Aristide R. Zolberg, Astri Suhrke & Sergio Aguako, Escape From Violence: Conflict and the Refugees Crisis in the Developing World (New York: Oxford University Press, 1989), p. 46.

الجبهة بتشكيل جيش نظامى، وكانت تسعى بالأساس إلى محاربة الفساد والمصالح الفردية وسوء إدارة النظام الحاكم، ولم تكن تلك الجبهة ترفع فى بادئ الأمر أية شعارات إثنية.

وقد استطاعت الجبهة دخول رواندا عام ١٩٩٠، واحتلال الأنحاء الشمالية من البلاد، مما أدى إلى اندلاع نيران الحرب الأهلية منذ ذلك التاريخ. وفى المقابل، تبنى الرئيس هابياريمانا سياسة قاسية ومتشددة فى مواجهة ثوار التوتسى، حيث استخدم القمع والحسم العسكرى. ومنذ تلك الفترة، شهدت الحالة الصراعية بين الجانبين سباقا عنيفا فى مجال التسلح، وحصل الجانبان على السلاح من مالا يقل عن ١٢ دولة، أبرزها فرنسا وروسيا ورومانيا وألمانيا الشرقية السابقة وبلجيكا والتشيك والسلوفاك وجنوب أفريقيا (1).

وفى ظل هذا الوضع، حاول المتشددون الهوتو وقف المصالحة الوطنية فى رواندا فى ربيع عام ١٩٩٢، والحيلولة دون تغيير الوضع القائم بأى ثمن. ولذلك، قاموا بإنشاء هياكل تنظيمية موازية لجهاز الدولة على مختلف المستويات، حيث شكلوا ما عرف بـ (مجموعة الصفر)، والتى تألفت من زوجة الرئيس وعدد من أقاربها من ذوى النفوذ الواسع فى الدولة وبعض كبار الشخصيات العسكرية والإدارية، وأنشأت هذه المجموعة ذراعا عسكرية ممثلة فى فرق الموت، كما أنشأ بعض ضباط الهوتو المتشددين جمعية متطرفة باسم (الرصاصات) للوقوف ضد عملية المصالحة الوطنية.. وغير ذلك. وقد التقت أهداف جميع هذه العناصر على وقف عملية المصالحة وإبقاء سيطرة الهوتو على الحكم. وقاموا بالتشكيك فى شرعية مفاوضات السلام فى اروشا، كما نظموا مظاهرات جماهيرية عارمة، بالإضافة إلى ارتكاب مذابح محدودة ضد المدنيين التوتسى فى أغسطس وديسمبر ١٩٩٢ وينساير ١٩٩٣. وقد أدى اتفاق اروشا للسلام فى أغسطس ١٩٩٤ إلى إثارة ثائرة المتشددين الهوتو الذين اعتبروا هذا الاتفاق بمثابة خيانة مفروضة من الخارج. وفى الفترة اللاحقة، تعثرت عملية تطبيق اتفاق اروشا، وازدادت التوترات الداخلية، ووصل التوتر إلى ذروته مع مصرع الرئيس هابياريمانا فى حادث طائرة فى ١٦ أبريل ١٩٩٤. وعقب ٤٥ دقيقة فقط من سقوط الطائرة، بدأ المتشددون الهوتو فى تنفيذ إبادة شاملة للتوتسى، ومعهم المعارضين الهوتو، وبدأت المذابح فى العاصمة كيجالى، ثم انتشرت فى باقى أنحاء رواندا. وقد استمرت المذابح أربعة أشهر تقريبا، أى حتى منتصف يوليو، وسقط فيها حوالى ٨٠٠ ألف شخص من التوتسى، وما بين ١٠ آلاف إلى ٣٠ ألف شخص من المعارضين الهوتو. وجرى تنفيذ المذابح بصورة منظمة فى العاصمة والأقاليم على أيدى قوات

(1) Stephen D. Goose & Frank Smyth, "Arming Genocide in Rwanda", Foreign Affairs, (Washington D.C: Council on Foreign Affairs), Vol. 73, No. 5, September-October 1994, p.p. 89 - 90.

الحرس الرئاسى وميليشيات الحزب الحاكم، بل وحتى الفلاحين العاديين من الهوتو. وقد استؤنفت الحرب الأهلية، حيث واصلت قوات الجبهة الوطنية الرواندية القتال ضد الحكام الهوتو الجدد فى كيجالى، وتمكنت قوات الجبهة من استكمال سيطرتها على البلاد فى يوليو ١٩٩٤، وقامت بتشكيل حكومة جديدة فى كيجالى طبقا لاتفاقات اروشا للسلام، مع استبعاد مشاركة الحزب الحاكم السابق ([1]).

وقد بدأت الأحداث الدموية فى البلاد فى ٦ أبريل ١٩٩٤، حينما وقع انقلاب عسكرى واغتيل الرئيس هابياريمانا، واشتمل هذا الانقلاب على انشقاق جناح من أغلبية الهوتو الحاكمة، وانضمامها إلى المعارضة التوتسية فى البلاد، ثم قامت تلك الجبهة فى أعقاب ذلك بشن هجوم شامل وسريع تمكنت من خلاله من احتلال شمال البلاد وشرقها، ولم تتمكن القوات الحكومية من وقف زحف عناصر الجبهة إلى أن وصلت إلى تلال العاصمة كيجالى واحتلتها، مما اضطر الجيش النظامى إلى تشكيل ميليشيا من الهوتو لمساعدته فى أعمال القتال، ثم باشرت تلك الميليشيات تنفيذ عملية إبادة هائلة ضد جميع السكان التوتسى، أسفرت عن مقتل حوالى ٨٠٠ ألف من التوتسى، بالإضافة إلى حوالى ٢٠ ألف من الهوتو المتعاطفين معهم، كما تسببت الحرب فى لجوء مليونى فرد إلى الدول المجاورة.

وعلى الرغم من أن قوات الجبهة الوطنية استطاعت فى النهاية الاستيلاء على العاصمة، وتشكيل حكومة جديدة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى وقف عمليات القتال. فقد عملت الحكومة الجديدة على إعادة بناء الهياكل الإدارية فى الدولة، وقامت بتشكيل حكومة وفقا لاتفاق اروشا الذى كان قد جرى التوقيع عليه عام ١٩٩٣، وجرى تعيين باستور بيزيمنجو رئيسا للبلاد، وهو ينتمى إلى الهوتو (الأغلبية)، بينما كان معظم أعضاء الحكومة الجديدة ينتمون إلى الأقلية التوتسية، إلا أن آلاف العائدين التوتسيين القادمين من منفاهم فى البلاد المجاورة كانوا محملين بأحقاد هائلة، وسعوا إلى تفريغ هذه الأحقاد ضد أفراد قبيلة الهوتو، بينما كانت ميليشيات الهوتو بدورها توجه ضربات مسلحة ضد أفراد التوتسى، الأمر الذى أدى إلى استمرار القتال.

٧. الحرب الأهلية فى بوروندى:

شهد التاريخ الحديث لبوروندى اضطرابات ومذابح دموية ذات طابع إثنى بصورة دورية منذ استقلال هذه الدولة فى يونيو ١٩٦٢، بفعل الاستقطاب الحاد بين الهوتو

([1]) د. صبحى قنصوة، "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩ إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٣٣-٣٩.

والتوتسى، حيث تمثل هاتان المجموعتان القبليتان حوالى ٩٩ فى المائة من السكان، حيث تصل نسبة أفراد قبيلة الهوتو إلى ما يتراوح بين ٨٠ - ٨٥ فى المائة، بينما تصل نسبة أفراد قبيلة التوتسى إلى ما يتراوح بين ١٤ - ٢٠ من مجموع السكان (١). وتمتلك الأقلية التوتسية النفوذ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، مما مكنها من السيطرة على الأغلبية الممثلة فى قبيلة الهوتو، كما ظل أفراد التوتسى يسيطرون على المواقع الحكومية الهامة فى الدولة. وقد أدى هذا الوضع القبلى - الاجتماعى إلى خلق مشكلات سياسية حادة فى المجتمع البوروندى، ولم تقتصر هذه المشكلات على نشوب توترات وصراعات مستمرة بين الهوتو والتوتسى، ولكن برزت أيضا خلافات دموية بين الأرستقراطية التوتسية فى بوروندى منذ فترة ما قبل الاستقلال عن الاستعمار البلجيكى (٢).

وقد بدأت التوترات الداخلية خلال فترة الإعداد للاستقلال عن بلجيكا. ففى سبتمبر ١٩٦١، انتصر الوطنيون – الممثلون فى جزب اتحاد التقدم الوطنى – على الأحزاب التى يسيطر عليها الاستعمار البلجيكى فى انتخابات ما بعد الاستقلال فى بوروندى، مما دفع أحزاب المعارضة إلى اغتيال الأمير لويس رواجاسورن – القائد الأسطورى للاتحاد من اجل التقدم الوطنى – فى بوروندى فى أكتوبر ١٩٦١، الأمر الذى أدى إلى ازدياد التوترات الداخلية (٣).

وقد تفاقمت هذه الأوضاع منذ عام ١٩٦٦، حينما وقع أول انقلاب عسكرى فى البلاد، ولم تجر أية انتخابات منذ ذلك التاريخ حتى عقد التسعينات، باستثناء فترة قصيرة فى النصف الثانى من حكم الرئيس باجازا خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٧. ففى فترة ما بعد الاستقلال، ظلت قبيلة التوتسى تسيطر على السلطة، وأصبح ملك التوتسى موامبوتسا الرابع ملكا على كل البلاد، مما أثار استياء الهوتو وتذمرهم، ولكنهم ووجهوا بإجراءات صارمة من الأقلية المسيطرة. ففى انتخابات عام ١٩٦٤، فاز مرشحو الهوتو بالأغلبية بحكم كثافتهم العددية، إلا أن الملك رفض إسناد منصب رئيس الوزراء إلى أحد أبناء الهوتو، مما دفعهم إلى محاولة القيام بانقلاب للاستيلاء على السلطة فى أكتوبر ١٩٦٥، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل، مما أدى إلى توتر الوضع فى البلاد، ووصل هذا التوتر إلى درجة نشوب مواجهة دموية بين القبيلتين، وقدرت أعداد القتلى الذين سقطوا فى تلك المواجهة بما لا يقل عن ٥٠٠٠ شخص (٤).

---

(١) د. عبد السلام إبراهيم بغدادى، م. س. ذ.، ص. ٢١٥.

(2) Rene Lemarchand, Op-Cit, p.p. 43-57.

(3) Jean - Pierre Chretien, "Burundi: The Obsession with Genocide", Current History, Vol. 95, No. 601, May 1996, p. 206.

(٤) د. عبد السلام إبراهيم بغدادى، م. س. ذ.، ص. ٢١٧.

وفى أعقاب ذلك، اضطر الملك إلى التخلى عن العرش لصالح ابنه الشاب الأمير تشارلز نيزى فى عام ١٩٦٦، مع تعيين ميشيل ميكومبيرو - الذى كان وراء خلع الملك السابق - رئيسا للوزراء، إلا أن ميكومبيرو سرعان ما قام بدوره بخلع الملك الجديد، وأعلن إلغاء الملكية وإقامة جمهورية فى بوروندى، ثم نصب نفسه رئيسا للبلاد فى نوفمبر ١٩٦٦. وقد شكلت عملية إلغاء الملكية بداية زوال الاستقرار القبلى - السياسى فى بوروندى. فقد كان الرئيس ميكومبيرو من متطرفى التوتسى، وبدأ عهده بحملة تطهير واسعة لأجهزة الدولة من أبناء قبيلة الهوتو. وقد أدت هذه السياسة إلى حدوث مواجهات بالغة العنف فى البلاد عام ١٩٧٢، ودفعت أبناء قبيلة الهوتو إلى التظاهر والتمرد على السلطة. وفى أبريل ١٩٧٢، استفادت قبيلة الهوتو من حدوث اقتتال داخلى بين أفراد النخبة الحاكمة التوتسية، بسبب عودة الملك المنفى إلى البلاد، وتم اعتقاله ثم قتله فور عودته إلى البلاد، مما تسبب فى نشوب صراعات داخلية بين التوتسى من مؤيدى الملك ومعارضيه. وهذا ما شجع زعماء الهوتو من العسكريين السابقين والسياسيين على القيام بمحاولة انقلاب ثانية، ولكنها فشلت أيضا، وتسببت فى تعرض قبيلة الهوتو لأكبر مذبحة فى تاريخ البلاد، حيث بلغ عدد الذين لقوا حتفهم من أبناء الهوتو فى هذه المذبحة ما بين ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف شخص، وجاء ذلك فى إطار عملية إبادة منتقاة قامت بها حكومة التوتسى من اجل قتل كل الهوتو المتعلمين، كما تعرضت بيوت ومدارس الهوتو أيضا للتخريب، وتشريد مئات الآلاف منهم إلى كل من تنزانيا وزائير ورواندا ([1]).

وفى نوفمبر ١٩٧٦، وصل الرئيس باجازا إلى السلطة بانقلاب عسكرى على حكومة ميكومبيرو فى نوفمبر ١٩٧٦، وكان باجازا أيضا من قبيلة التوتسى، كما كان نائبا للرئيس السابق ميكومبيرو، وحاول أن يقوم ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لترضية الهوتو وإصلاح الوضع بين القبيلتين. وقام بالفعل بإصلاحات هامة، إلا أن عهده انتهى أيضا بانقلاب عسكرى فى سبتمبر ١٩٨٧. وبعد فترة قصيرة من إقصاء الرئيس باجازا، وسيطرة النقيب بيير بويويا على الحكم، وهو أيضا من التوتسى، وقعت مجزرة بشرية أخرى فى البلاد فى أغسطس ١٩٨٨، بسبب احتكاك جنود من التوتسى مع مدنيين من الهوتو فى مدينة صغيرة تدعى نتيجا، ثم تطور الموقف إلى أحداث عنف شملت جميع البلاد، مما أدى إلى مقتل ٢٤ ألف شخص من الهوتو، وتشريد ٤٠ ألف آخرين منهم إلى رواندا. وقد أدت هذه المذبحة إلى إعلان الرئيس بويويا فى مارس ١٩٨٩ أنه سوف يعمل على إنهاء مظاهر التفرقة التى يعانيها أفراد قبيلة الهوتو من خلال سياسة متكاملة للإصلاح السياسى، أفضت إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فى يونيو ١٩٩٣، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز

([1]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٢١٩ - ٢٢١.

ميلشور نداداى بالرئاسة بنسبة ٦٤,٨ فى المائة، بينما لم يحصل بويويـا إلا علـى ٣٢,٤ فى المائة. وبذلك، كان نداداى أول رئيس من الهوتو يحكـم بورونـدى، بينمـا تـم تشـكيل حكومة برئاسة سيلفى كينيجى، وهو من التوتسى ([1]).

ولـم تـدم هـذه التجربـة طويـلا. ففـى ٢١ أكتوبـر ١٩٩٣، قـام اكثـر مـن ١٠٠ مـن المظليين المدعومين بقـوات مـن المدرعـات، بـاحتلال القصـر الرئاسـى ومقـر الإذاعـة الوطنية، واعتقلوا العديد من الساسة والضباط البـارزين مـن الـهوتو، بمـا فيـهم الرئيـس نداداى، ثم قتلوهم، وأعلنوا تنصيب فرانسوا نجيز (من الهوتو) رئيسا. وقـد أثـارت هـذه الخطوة استنكارا دوليا واسعا، كما تسببت فى تجدد الاضطرابات الإثنيـة، والتـى سـعت خلالها وحدات الجيش المؤلفة أساسا من التوتسى إلى قتل واسـتئصال المثقفيـن الـهوتو. وبعد ذلك، ضعف موقف العسكريين التوتسى القائمين بالانقلاب، وعرض عليهم رئيس الوزراء سيلفى كينيجى – الذى كان مختبئا فى السفارة الفرنسية فى العاصمة بوجمبورا – التراجع عن موقفهم، فى مقابل العفو عنهم.

ورغم أن هذا الانقلاب اعتبر بمثابة محاولة من النخبـة العسـكرية التوتسـية لوقـف التقدم السياسى للهوتو، إلا أن كثيرا من التحليلات ذهبت إلى أن الرئيـس السـابق بويويـا كان يقف وراء هذه المحاولة، والتى ربما كانت مدفوعة بشيوع تكهنات عن أن الرئيـس نداداى كان يسعى إلى تشـكيل ميليشـيا رئاسـية مـن الـهوتو. وقـد باشـر سـيلفى كينيجـى مساعى من اجل إنهاء هذه الأزمة، وجرى انتخاب سيبرين نتاريميرا رئيسـا للبـلاد مـن قبـل الجمعيـة الوطنيـة فـى ١٠ ينـاير ١٩٩٤. وقـد اندلعـت اشـتباكات إثنيـة حـادة بيـن المتطرفين التوتسى والهوتو فى شهر فبراير ١٩٩٤، ثم قتل الرئيس نتاريميرا نفسه فـى ٦ أبريل ١٩٩٤ أثناء عودته من اجتماع قمة إقليمى فى العاصمة التنزانية، وذلك عندمـا انفجرت به طائرة الرئيـس الروانـدى جوفينـال هابياريمانـا، إلا أن الحـادث لـم يـثر فـى بوروندى أعمال عنف داخلية حادة، حيث اسـتجاب المواطنـون لدعـوة رئيـس البرلمـان سيلفستر نتيبانتو نجانيا للهدوء وضبط النفس، ثم عين الأخير رئيسا مؤقتـا للدولـة فـى ٨ أبريل لمدة ثلاثة أشهر، ثم انتخب رئيسا دائما فى ٣٠ سبتمبر مـن العـام نفسـه، إلا أن التوترات الإثنية ازدادت بشدة فى البلاد فى النصف الثانى من عـام ١٩٩٤ تحـت تـأثير الاضطرابات الدموية فى رواندا المجاورة، وكذلك تحت تأثير وجود ٢٠٠,٠٠٠ لاجـئ من الهوتو الروانديين فى بوروندى ([2]).

وقد أدت هذه التوترات العرقية فى بوروندى إلى تطهير العاصمة بوجمبورا تمامـا من أى وجود ذو تأثير للهوتو، كما أصبحت الفظائع الدمويـة شـيئا طبيعيـا فـى المنـاطق

([1]) Filip Reyntjens, "Burundi: Recent History", in Africa South of the Sahara 1997 (London: Europa Publications Limited, 1997), p.p. 215 - 220.

([2]) Ibid, p.p. 215 - 220.

الريفية من جانب المتطرفين التوتسيين فى الجيش وميليشيا الهوتو. وقد بذلت جهودا عديدة للسيطرة على الموقف فى ذلك الوقت، إلا أن هذه الجهود لم تفلح فى وقف أعمال العنف الإثنية، الأمر الذى أدى إلى وقوع انقلاب غير دموى فى ٢٥ يوليو ١٩٩٦ للإطاحة بالنظام القديم، وحمل القادة العسكريون الحكومة مسئولية استمرار العنف والإخلال بالأمن الوطنى، وتم وقف وحل الجمعية الوطنية وكافة الأنشطة السياسية وفرض حالة حظر التجول فى البلاد. وقد تم تعيين الرئيس السابق بويويا رئيسا مؤقتا جديدا للبلاد بهدف استعادة حالة الأمن والنظام. وبدأ الرئيس بويويا فى إجراء مفاوضات مع كل جماعات الهوتو، وأوقف طرد اللاجئين الهوتو الرواندين، وأجرى إصلاحات سياسية بغرض احتواء الإدانة الدولية والإقليمية الواسعة لهذا الانقلاب ([1]).

٨. الحرب الأهلية فى تشاد :

شهدت الحرب الأهلية التشادية تحولات هامة فى طابعها العام، حيث بدأت كحرب إثنية بين شمال مسلم متخلف ومحروم وجنوب مسيحى متقدم نسبيا ومسيطر على السلطة. وبعد انتصار الجماعات والفصائل الشمالية المسلمة، أصبحت الحرب الأهلية التشادية عبارة عن حرب تدور بين الجماعات الإثنية الشمالية، ولكن دون وجود تمايزات إثنية واضحة لها. فقد بدأت الحرب الأهلية فى تشاد فى نوفمبر ١٩٦٥، وبدأت فى شكل حركة تمرد قام بها الفلاحون فى منطقة منجالى. ففى أعقاب استقلال تشاد عن الاستعمار الفرنسى، وصل إلى سدة الحكم فى البلاد نظام وطنى جنوبى برئاسة (فرانسوا طمبالباى)، الذى اهتم بتفضيل أبناء قبيلته (السارا)، وكان طمبالباى يؤمن بما يسمى بـ (القومية المركزية)، والتى تقوم على اتباع سياسة صارمة ضد السكان المسلمين، الأمر الذى أدى إلى انتشار التمرد فى الأقاليم الشمالية والجنوبية الشرقية المتاخمة للسودان، ثم امتد إلى إقليم (سلامة) الممتد على حدود جمهورية وسط أفريقيا، وشهدت تلك الفترة نشوء العديد من الجبهات التى أعلنت رفع راية المقاومة المسلحة ضد النظام الحاكم، أبرزها جبهة (فرولينات)، الأمر الذى دفع الحكومة التشادية إلى اللجوء إلى فرنسا فى مارس ١٩٦٩ للحصول على العون العسكرى.

وقد حققت القوات الحكومية التشادية والقوات الفرنسية نجاحا ملموسا فى بعض المناطق ضد قوات المعارضة. وعلى الرغم من أن هذه النجاحات العسكرية لم تؤد إلى القضاء تماما على التمرد الداخلى فى البلاد، إلا أن القيادة العسكرية الفرنسية رأت أن مهمتها قد تحققت، وانسحبت من تشاد، ولم يتبق منها سوى ما يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ جندى فى العاصمة نجامينا، متمركزين داخل قاعدة خاصة، فى حين أن قوات المعارضة ظلت تسيطر على كامل الجزء الشمالى من البلاد. وفى أبريل ١٩٧٥ وقع

([1]) Ibid, p.p. 218-220.

انقلاب عسكرى بقيادة الجنرال مبايلى اوليانجا فى تشاد أدى إلى الإطاحة بنظام فرانسوا طمبالباى، ووصول الرئيس فيلكس معلوم إلى سدة الحكم فى البلاد. وكان هذا الانقلاب مدفوعا بالرغبة فى الانتقام من جانب بعض أفراد القوات المسلحة بسبب إهانات الرئيس تمبلباى لهم، بسبب أدائهم العسكرى المتدنى فى الحرب الأهلية، واعتقاله المستمر لقادتهم، بالإضافة إلى قيام تمبلباى بعمليات قمع مستمرة للقوات المسلحة خوفا من عمليات التمرد ([1]).

وخلال العهد الجديد، جرت محاولات للمصالحة الوطنية مع جماعات المعارضة. وقد شهدت جماعات المقاومة وقتذاك انشقاقات متوالية، حيث انقسمت جبهة (فرولينات) على نفسها، ونشأ ما سمى بـ (القوات المسلحة الشمالية – فان) بقيادة حسين حبرى فى الشمال، كما نشأت جماعات مسلحة أخرى اقل شأنا. وقد استعان نظام الرئيس فيليكس معلوم مجددا بفرنسا للتدخل عسكريا فى البلاد، مما أدى إلى زيادة اشتعال الحرب الأهلية فى تشاد، ونجحت قوات المعارضة فى عام ١٩٧٨ فى احتلال الإقليم الشمالى بأكمله، كما قامت عقب ذلك بالتحرك صوب العاصمة ذاتها. وعلى الرغم من أن الجانبين وقعا عقب ذلك على اتفاق لوقف إطلاق النار، فإن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا، وواصلت جبهة (فرولينات) تقدمها نحو العاصمة، بل إنها أعلنت وقتذاك أنها سوف تستمر فى القتال إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات الفرنسية من تشاد، مما استفز فرنسا وقامت بإرسال قوات برية وجوية ضخمة إلى تشاد، وتمكنت القوات الفرنسية والتشادية الحكومية من إلحاق الهزيمة العسكرية بقوات جبهة (فرولينات) فى عدد من المعارك العسكرية بين الجانبين. وفى أغسطس ١٩٧٨، وقع التطور الأكثر أهمية فى مسار الصراع المسلح فى تشاد، حيث ترك حسين حبرى صفوف المعارضة، وانضم إلى جانب حكومة فيليكس معلوم، وذلك عقب نجاح الجانبين فى التوصل إلى ما سمى بـ (الميثاق الوطنى)، ثم جرى تعيين حسين حبرى بعد ذلك رئيسا للوزراء، إلا أن الجانبين اختلفا بشأن العديد من القضايا السياسية، مما أدى إلى ازدياد التدهور فى الموقف، ثم نجح حسين حبرى بعد ذلك فى إقصاء فيليكس معلوم عن الحكم، وتولى السلطة بالاشتراك مع جوكونى عويضى ([2]).

وقد أدت هزيمة معلوم إلى انهيار السلطة المركزية فى تشاد وإنهاء سيطرة الجنوبيين على الحكومة. وفى أعقاب ذلك، قام حبرى بإسناد الوظائف السياسية والعسكرية إلى الشماليين المسلمين، ومعظمهم من ذوى الأصول العربية، مما أثار قلق أبناء قبائل السارا الجنوبية، ونزح الآلاف من أبناء قبائل السارا من العاصمة نجامينا،

([1]) Samuel Decalo, "Regionalism, Political Decay and Strife in Chad", The Journal of Modern African Studies, Vol. 18, No. 1, March 1980, p. 50.

([2]) السيد يسين (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص.ص. ١٣٤-١٣٨.

كما اندلعت هجمات فى الجنوب من جانب أبناء السارا ضد المسلمين المقيمين هناك، فى اشتباكات استمرت ثلاثة أيام فقط عام ١٩٧٩. وتراوحت أعداد القتلى ما بين ١٢٠٠ - ٥٠٠٠ فرد. وفى الوقت نفسه، برزت اتجاهات انفصالية قوية فى الجنوب، ولاسيما أن المناطق الجنوبية تستطيع بالفعل تشكيل دولة منفصلة اقتصاديا وإداريا، الأمر الذى مثل تهديدا قويا لحكم حسين حبرى وجوكونى عويضى، وحاول حسين حبرى قمع هذه الاتجاهات الانفصالية عسكريا، إلا أن قواته هزمت على أيدى قوات الجنوبيين بقيادة كاموجى. ولذلك، تدخلت نيجيريا دبلوماسيا لوقف الحرب التى انتشرت فى تشاد فى شهرى فبراير ومارس ١٩٧٩، ونظمت نيجيريا عدة مؤتمرات للمصالحة الوطنية فى تشاد فى مدينتى كانو ولاجوس، وانتهت هذه المؤتمرات إلى تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية (١).

وقد نشبت بعد ذلك العديد من الخلافات والانقسامات بين حسين حبرى وجوكونى عويضى، ثم قام حسين حبرى بمحاولة للاستيلاء على العاصمة، مما أسفر عن مواجهات عنيفة بين الجانبين. وعلى الرغم من الجهود السياسية والوساطات الخارجية، إلا أن الحرب الأهلية ظلت تتصاعد فى تشاد، إلى أن نجح حبرى فى الاستيلاء على العاصمة فى يونيو ١٩٨٢، بينما هرب جوكونى عويضى زعيم جبهة فرولينات ووزير الداخلية فى الحكومة الانتقالية. وقد أدت هذه التطورات إلى معاودة التصعيد فى الصراع الداخلى فى تشاد، ونجحت قوات جوكونى عويضى فى أوائل عام ١٩٨٣ فى الاستيلاء على مدينة فايا لارجو الاستراتيجية، مما دعا فرنسا إلى التدخل عسكريا فى أغسطس ١٩٨٣، وقامت على اثر ذلك بإرسال حوالى ٣٥٠٠ جندى، بهدف حماية الأراضى التشادية جنوب خط العرض ١٥، وذلك فى إطار منع قوات جوكونى عويضى من التقدم فى اتجاه وسط تشاد. وفى فبراير ١٩٨٤، اتفقت ليبيا وفرنسا على سحب القوات التابعة للجانبين، إلا أن العديد من الصعوبات قد أحاطت بتنفيذ هذا الاتفاق. وفى عام ١٩٨٧، انضمت قوات جوكونى عويضى إلى القوات الحكومية، كما حصل الرئيس حسين حبرى على المزيد من الدعم الفرنسى والأمريكى، عسكريا وسياسيا واقتصاديا. وقد أدى هذا الدعم إلى تمكين القوات الحكومية التشادية من الانتقال إلى موقف الهجوم الاستراتيجى العام ضد ليبيا شمال الخط الأحمر (خط عرض ١٦ درجة)، والقيام بغارات داخل الحدود الليبية (٢).

وفى أواخر عام ١٩٨٩، أجريت الانتخابات الرئاسية، كما جرى الاستفتاء على دستور جديد للبلاد. وقد فاز حسين حبرى بالرئاسة فى هذه الانتخابات. وبدا وقتذاك أن

---

(1) Virginia Thompson & Richard Adolph, Conflict in Chad (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, Research Series No. 45, 1981) , p.p. 84-95.

(٢) السيد يسين (رئيس التحرير)، م. س. ذ. ص.ص. ١٣٤-١٣٨.

حسين حبرى - الذى وصل إلى الحكم بقوة السلاح - استطاع أخيرا أن يؤسس لنفسه قاعدة دستورية قوية ([1]). ومع ذلك، فإن الحكومة التشادية سرعان ما شهدت انقسامات متوالية فى صفوفها عقب استتباب الصراع المسلح لصالحها، وبدأت هذه الانقسامات تأخذ وتيرة اكثر تسارعا مع بداية التسعينات، حيث تعرض الرئيس حسين حبرى للعديد من المحاولات الانقلابية. أضف إلى ذلك، إن القتال ظل يدور بين القوات الحكومية التشادية وعناصر المعارضة، ثم استطاعت قوات إدريس ديبى إلحاق الهزيمة بالقوات الحكومية والسيطرة على العاصمة نجامينا فى ٣ ديسمبر ١٩٩٠، ثم استطاع إدريس ديبى توطيد أركان حكمه بصورة تدريجية.

وعلى الرغم من أن إدريس ديبى تمكن من إقامة قاعدة صلبة لحكمه، إلا أن الصراع الداخلى ظل مستمرا فى تشاد، ولكن تحت تأثير مجموعة جديدة من العوامل والمتغيرات، ومن أبرزها اعتماد قوات الحركة الوطنية للإنقاذ التابعة لإدريس ديبى على عدد كبير من السودانيين المنتمين إلى قبيلة الزغاوة، التى تتمتع بامتدادات إثنية ولغوية داخل تشاد، وينتمى الرئيس إدريس ديبى وكبار مساعديه إلى الفرع التشادى من هذه القبيلة. وقد أثار الاعتماد على هؤلاء السودانيين حالة من السخط داخل تشاد، بالإضافة إلى اتساع نطاق الاحتجاج على سياسات الرئيس ديبى، وهو ما كان سببا فى اتجاه العديد من العناصر التشادية المعارضة نحو الاعتماد على الكفاح المسلح لإسقاط نظام الرئيس السابق حسين حبرى بالفعل بهجوم عنيف ضد الحكومة التشادية فى يناير ١٩٩٢ فى غرب تشاد، ثم واصلت زحفها إلى العاصمة نجامينا، إلا أنها اضطرت إلى التراجع عقب تدخل القوات الفرنسية جوا وبرا لصالح نظام ديبى. وعقب ذلك، سعى الرئيس ديبى إلى دفع جهود المصالحة الوطنية من خلال تنظيم مؤتمر وطنى مستقل وموسع فى نجامينا لتحديد المستقبل السياسى للبلاد، إلا أن هذا المؤتمر فشل فى تحقيق المصالحة بسبب عدم التزام الحكومة بتنفيذ بعض توصيات المؤتمر. أضف إلى ذلك، أن المعارضة اتهمت الحزب الحاكم برئاسة إدريس ديبى بأنه اكتفى بإجراءات ديمقراطية شكلية وصورية، فى حين أن الفساد السياسى والإدارى انتشر بصورة منقطعة النظير، وهو ما أدى إلى استمرار الحرب الأهلية ضد نظام ديبى، وبالذات من جانب تنظيم عسكرى جديد هو (الحركة التشادية من أجل الديمقراطية والعدالة) بزعامة يوسف طوغيمى، التى ركزت على محاولة إسقاط نظام ديبى بالقوة العسكرية، ونشبت بالفعل معارك طاحنة بينها وبين القوات الحكومية فى عام ١٩٩٩ ([2]).

([1]) George Joffe, "Turmoil in Chad", Current History, Vol. 89, No. 546, April 1990, p. 157.

([2]) محمد شريف جاكو، "الصراع السياسى فى جمهورية تشاد"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ١٢-١٧.

المبحث الثالث
الحروب الأهلية الانفصالية غير الإثنية فى أفريقيا

ويكون الهدف من هذه الحروب الأهلية هو الانفصال عن الدولة، ولكن دون أن تكون مرتكزة بالضرورة على أسس إثنية، وإنما يمكن أن تكون هذه العملية محكومة باعتبارات إقليمية بحتة، بمعنى أن إقليم معين - بكل ما فيه من جماعات إثنية - يسعى إلى الانفصال عن الدولة. ويمكن أن تلتف تلك الجماعات حول هدف الانفصال من خلال نخبة أو قيادات معينة، وبالذات فى حالة وجود مصالح اقتصادية قوية تعزز هذا التوجه. وربما يقف وراء هذه الحرب فصيل منشق عن القوات المسلحة للدولة. وهذه النوعية من الحروب الأهلية تعتبر قليلة جدا، وربما كان من الممكن إدراج الحرب الأهلية فى زائير (محاولة انفصال إقليم شابا فى الستينات والسبعينات) ضمن هذه النوعية. فقد جاءت هذه المحاولة الانفصالية عقب استقلال زائير عن بلجيكا عام ١٩٦٠، وكانت هذه المحاولة ناتجة عن سوء إدارة عملية إنهاء الاستعمار فى زائير، حيث لم تكن هذه العملية قد تمت عبر انتقال حقيقى للسيادة من بلجيكا إلى زائير، ولم يقم البلجيكيون بأى إجراءات لنقل السلطة بصورة دستورية منظمة قبل الرحيل عن زائير، ولم تستخدم كلمة الاستقلال ذاتها فى القاموس السياسى المحلى قبل عام ١٩٥٦، كما لم يكن هناك سوى القليل من خريجى الجامعات من أبناء زائير، وافتقرت زائير أيضا إلى وجود تجربة حقيقية فى الحكم المحلى.

وقد حصلت زائير على الاستقلال فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠، وتولى باتريس لومومبا رئاسة الحكومة، فى حين تولى جوزيف كاسافوبو رئاسة الدولة. وبعد أسبوع واحد، تمرد الجيش الزائيرى ضد هيمنة الضباط البلجيكيين عليه، حيث كان رئيس الأركان الجنرال إيميل جانسنس البلجيكى قد ابلغ جنوده أن استقلال زائير لن يسرى على الجيش، وسوف يظل خاضعا للهيمنة البلجيكية. وقد أدت أعمال الشغب اللاحقة إلى إتاحة الفرصة للبلجيكيين للتدخل مرة أخرى فى زائير ونزع سلاح القوات المسلحة الزائيرية الموالية للحكومة المركزية، بحجة حماية المواطنين البلجيكيين. وفى الوقت نفسه، بدأت عملية انفصالية فى إقليم كاتنجا فى ١١ يوليو ١٩٦٠ بقيادة موريس تشومبى. وقد نشبت خلافات حادة بعد ذلك بين رئيس الدولة كاسافوبو ورئيس الحكومة لومومبا، مما دعا الكولونيل موبوتو إلى القيام بانقلاب عسكرى لحل هذه الخلافات السياسية، ثم اغتيل لومومبا فى يناير ١٩٦١ فى كاتنجا، مما دعا أتباعه إلى تشكيل حكومة برئاسة انطونيو جيزينجا. وقد تدخلت بلجيكا عسكريا، وقدمت كل أشكال الدعم لموريس تشومبى، لأنها كانت تحتفظ باستثمارات مالية ضخمة فى كاتنجا، وكان هناك أيضا مواطنون بلجيكيون بأعداد كبيرة فى هذا الإقليم. ولعب الخبراء العسكريون

والدعم العسكري البلجيكي دورا حاسما في مساعدة النظام الانفصالي في كاتنجا. ومن ناحية أخرى، تدخلت قوات الأمم المتحدة في زائير في شهر يوليو ١٩٦٠، واستمرت لمدة أربع سنوات من اجل إنهاء انفصال كاتنجا ([1]).

وعلى الرغم من أن الانفصال انتهى في يناير ١٩٦٣ مع سيطرة قوات الأمم المتحدة على كاتنجا، إلا أن التوترات الداخلية في زائير ظلت مستمرة. فقد انتشرت التمردات الداخلية من جانب أنصار لومومبا ضد سلطات كينشاسا. وفي يوليو ١٩٦٤، عرض الرئيس كاسافوبو على موريس تشومبي العودة من المنفى وتولى منصب رئيس الحكومة، وقبل الأخير العرض، واصطحب معه أتباعه من انفصاليي كاتنجا الذين كانوا قد فروا إلى أنجولا بعد فشل الانفصال، كما اصطحب معه أيضا أعدادا من المرتزقة البيض بحجة دعم السلطة المركزية في كينشاسا. وفي ظل هذه الأوضاع، ظلت الحرب الأهلية في الداخل مستمرة بقيادة أنصار لومومبا، حيث استولوا في أغسطس ١٩٦٤ على مدينة كيسنجاني، وقبضوا على حوالي ٣٠٠ أمريكي وبلجيكي، من بينهم دبلوماسيون أمريكيون وعشرات المرتزقة. وقد حاولت حكومة تشومبي استعادة المدينة بقوات ضخمة اغلبها من المرتزقة، وبمساعدة ضباط بلجيكيين، وبدعم عسكري أمريكي في مجال المركبات ومعدات الاتصال. وقد استطاعت هذه القوات تحقيق تقدم سريع في مواجهة قوات المتمردين الضعيفة، الأمر الذى اضطر المتمردين إلى التهديد بقتل الأسرى البيض إذا لم توقف تلك القوات هجومها. وفي شهر نوفمبر ١٩٦٤، شن المظليون البلجيكيون، بمساعدة ضخمة من الولايات المتحدة، هجوما خاطفا وناجحا على كيسنجاني بموافقة تشومبي، وزعم المسئولون الأمريكيون والبلجيكيون أن هذا الهجوم استهدف إطلاق سراح الرهائن، ولكن كان واضحا أيضا أن هذا الهجوم كان يرمي إلى القضاء على المعارضة ([2]).

وفي عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨، تعرض إقليم شابا لمحاولة انفصالية جديدة، قام بها متمردون زائيريون قادمون من أنجولا. ومازالت الأهداف الحقيقية للمتمردين غير واضحة، ولكن بعض هؤلاء المتمردين كانوا قد عملوا مع تشومبي خلال فترة انفصال كاتنجا، وكان الكثيرون منهم قد فروا إلى أنجولا بعد الانفصال. وقام هؤلاء اللاجئون بتشكيل وحدات باسم (الأسهم السوداء) قامت بمحاربة الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) لحساب البرتغاليين، كما قاموا بتشكيل جناح سياسي باسم (جبهة التحرير الوطني للكونغو). ولذلك، فإن انتهاء الحكم البرتغالي لأنجولا عام ١٩٧٤ خلق مشكلة للأسهم السوداء خوفا من انتقام جبهة فنلا منهم بسبب تعاونهم مع البرتغاليين، ولذلك تحالفوا

([1]) Michael G. Schatzberg, "Military Intervention and the Myth of Collective Security: The Case of Zaire", The Journal of Modern African Studies, Vol. 27, No. 2, 1989, p.p. 318-320.

([2]) Ibid, p. 327.

مع أوجستينو نيتو فى أنجولا لمواجهة الغزو الزائيرى لأنجولا فى أواخر عام ١٩٧٥. وفى الوقت نفسه، كانت سلطات زائير فى إقليم شابا قد قامت بموجة قمعية ضخمة فى الستينات أسفرت عن فرار ٢٠٠ ألف لاجئ إلى أنجولا، وانضم الكثيرون منهم إلى جبهة التحرير الوطنى للكونغو، وبالتالى أصبحت هذه الجبهة تمتلك قوة قتالية كبيرة. وقد هاجمت قوات جبهة التحرير الوطنى للكونغو إقليم شابا انطلاقا من قواعد فى الكونغو، بقوة تراوحت بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مقاتل. وقد قاومت القوات الزائيرية قليلا، ثم استولى المهاجمون على العديد من المدن، وأبرزها كولويزى التى تعتبر مركزا تعدينيا رئيسيا. وقد قامت فرنسا بتزويد الملك الحسن الثانى عاهل المغرب بطائرات نقل عسكرى كافية لإرسال ١٥٠٠ جندى مغربى إلى مناطق الصراع، ثم حصلوا هناك على مساعدات لوجستية ضخمة من الولايات المتحدة. وقد قاوم المتمردون الزائيريون قليلا، ولكنهم اضطروا لاحقا إلى الفرار عبر الحدود ([1]).

وقد تكررت محاولة احتلال إقليم شابا مرة ثانية فى مايو ١٩٧٨، ولكن بصورة اكثر دموية، وقامت قوات جبهة التحرير الوطنى للكونغو باقتحام أراضى زائير من زامبيا، بينما كانت قوات أخرى قد تسللت بنجاح إلى كولويزى قبل الغزو. وكانت القوى الغربية قد ساورها القلق بشدة على استثماراتها ومواطنيها فى مناطق التعدين، بينما كان موبوتو نفسه متخوفا من أن سقوط كولويزى فى أيدى الجبهة المعارضة لفترة طويلة سوف يحرمه من المصدر الرئيسى للدخل، مما يعنى إجمالا أن أزمة شابا الثانية كانت تهدد نظام موبوتو. ولذلك، فإن الدول الغربية الصديقة لنظام موبوتو تصرفت بسرعة لإنقاذه، حيث أرسلت فرنسا وبلجيكا قوات مظلية لدعم الجيش الزائيرى وإلحاق الهزيمة بالمتمردين، إلا أن كثيرا من الأوروبيين وقعوا فى الأسر، ومات كثيرون منهم إما على أيدى قوات جبهة التحرير الوطنى للكونغو أو على أيدى السكان المحليين ([2])، وسوف يتم التعرض تفصيلا للمراحل الحديثة من الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) فى المبحث القادم.

([1]) Ibid, p.p. 330-331.
([2]) Ibid, p. 333.

المبحث الرابع
الحروب الأهلية غير الإثنية غير الانفصالية فى أفريقيا

وتتسم هذه الحروب الأهلية بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات فى هذه الحروب هو الاعتبارات السياسية (الأيديولوجية)، بحيث لا تمثل كل جماعة إثنية فصيلا مستقلا فى الحرب الأهلية، كما تكون مسألة الانفصال غير واردة فى التخطيط السياسى للأطراف المتصارعة فى هذه الحرب. والحقيقة، إن من الممكن إدراج موزمبيق والكونغو (زائير سابقا) وسيراليون باعتبارها نماذج على هذه النوعية من الحرب، على النحو التالى:

١. الحرب الأهلية فى موزمبيق :

بدأت جذور الحرب الأهلية فى موزمبيق خلال الفترة السابقة على الاستقلال عن الاستعمار البرتغالى، حيث كانت الحركة الوطنية المنادية للاستقلال فى موزمبيق قد نمت منذ الستينات. ففى عام ١٩٦٢، ظهرت عدة جماعات سياسية صغيرة لمناهضة الحكم البرتغالى فى موزمبيق تحت قيادة جبهة تحرير موزمبيق (فريلمو) بزعامة إدوارد موندلانى. وعقب الاستقلال عام ١٩٧٥، تولى الرئاسة ساموراميتشل، وأصبحت حركة فريلمو الحزب السياسى الوحيد فى البلاد. ففى عام ١٩٧٦، قامت حكومة موزمبيق بإغلاق حدودها فى وجه روديسيا (زيمبابوى لاحقا)، تنفيذا لسياسة العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على روديسيا وقتذاك، كما سمحت موزمبيق لجماعات المعارضة الوطنية الروديسية بشن هجمات ضد السلطات الروديسية. ولذلك، ردت روديسيا عام ١٩٧٧ بإنشاء حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية (رينامو)، حيث سعت مخابرات روديسيا إلى استخدام هذه الحركة ضد أعضاء الاتحاد الوطنى الأفريقى لزيمبابوى (زانو) المنفيين، والذين كانوا يقيمون أساسا فى موزمبيق، وكذلك ضد الأهداف الاقتصادية والسياسية فى موزمبيق ([1]).

وقد تألفت حركة رينامو فى بداية الأمر من الأعضاء السابقين فى حركة فريلمو الذى اختلفوا معها أو الذين كانوا قد انشقوا عنها خلال أزمات سابقة. وقد قامت حركة رينامو عقب ذلك بإنشاء محطة إذاعية معادية لحركة فريلمو فى روديسيا، وقامت أيضا

([1]) Robert B. Lloyd, "Mozambique: The Terror of War, The Tensions of Peace", Current History, Vol. 94, No. 591, April 1995, p.p. 152 - 155.

بشن غارات داخل موزمبيق. وفى البداية، تولى رئاسة الحركة اندريه ماتاسانجايزا، ثم اطيح به عقب صراع داخلى عنيف فى الحركة، وتولى رئاسة الحركة الفونسو دلاكاما فى عام ١٩٧٩. وكانت الحركة وقتذاك فى ذروة الضعف من حيث العدد والقوة، كما كانت مخابرات روديسيا تسيطر عليها سيطرة صارمة (¹). وفى عام ١٩٨٠، وقعت تحولات سياسية جذرية فى روديسيا، حيث جرى انتخاب الاتحاد الوطنى الأفريقى لزيمبابوى (زانو) برئاسة روبرت موجابى لحكم البلاد، كما تم تغيير اسم روديسيا إلى زيمبابوى، وأصبح الحكم فى أيدى الوطنيين الأفارقة. وقد أثرت هذه التطورات بشدة على حركة رينامو، حيث كان موجابى صديقا لحركة فريلمو، وقام بوقف دعم بلاده لحركة رينامو. ولذلك، برزت جنوب أفريقيا إلى الساحة، وقامت بدعم حركة رينامو، وقدمت لها الإمدادات والأسلحة، كما قامت بتدريب أفرادها تدريبا متقدما، ومساعدة قادة رينامو فى تطوير استراتيجية المقاومة، وبصفة خاصة نحو التركيز على عمليات التخريب الاقتصادى داخل موزمبيق. وقد مكنت هذه التطورات حركة رينامو من توسيع دائرة نشاطها، بحيث شملت ما بين ١٠ - ١٢ إقليما فى موزمبيق. وقد وفرت جنوب أفريقيا أيضا الدعم السياسى لحركة رينامو، من حيث فتح مكاتب للحركة، وإصدار صحيفة والبث الإذاعى (٢).

ورغم أن البعد الإثنى لم يكن واضحا فى الحرب الأهلية الموزمبيقية، إلا أن الاعتبارات الدينية والممارسات والمعتقدات التقليدية لعبت دورا فى الصراع بين فريلمو ورينامو، حيث كانت حركة فريلمو الحاكمة تتبنى توجها ماركسيا - لينينيا رافضا لجميع أشكال الدين، وذلك فى إطار سعيها إلى تنفيذ عملية التحديث، وكذلك فى إطار سعى الحركة إلى تخليص موزمبيق من العادات والمعتقدات والمؤسسات الموروثة من النظام الاستعمارى. وقد لقى هذا الاتجاه معارضة جادة، وبالذات فى الريف، لأن العديد من الممارسات التقليدية كانت موجودة بقوة رغم معارضة السلطات المركزية لها. وبالتالى، فإن الدين - وبالذات الدين المسيحى - والممارسات والمعتقدات التقليدية لعبت دورا هاما لصالح حركة رينامو، حيث ركزت دعاية حركة رينامو على احترامها للدين والتقاليد، إلا أن هذا الجانب لم يخدم رينامو بقوة - وبالذات فى المناطق الريفية - بالنظر إلى أن حركة رينامو كانت تفتقر إلى برنامج سياسى متماسك. ومن ناحية أخرى، ظهرت خلافات إثنية ومناطقية داخل حركة فريلمو، حيث برزت معارضة متنامية لهيمنة الجنوبيين على الحركة، ولاسيما أبناء إقليم ميسيتزو، وبرز ذلك فى الصراع على زعامة الحركة فى أواخر الستينات. وقد حاولت حركة رينامو

---

(1) Glenda Morgan, "Violence in Mozambique: Towards an Understanding of RENAMO", The Journal of Modern African Studies, Vol. 28, No. 4, 1990, p.p. 605 - 606.

(2) Ibid., p. 606.

الإيحاء بأن حركة فريلمو لا تمثل بصورة حقيقية كافة جماعات المجتمع الموزمبيقي، وذهبوا إلى أن سياساتها كانت متحيزة إثنيا لهذا السبب. وفيما يتعلق بتكوين حركة رينامو نفسها، فإن قيادة هذه الحركة كانت تتألف في معظمها من أبناء وسط موزمبيق من الناطقين بلغة الشونا، إلا أن ذلك لم تكن له دلالة إثنية ملموسة، حيث أن ذلك ربما يكون نتاجا التاريخ المبكر لتنظيم رينامو، حيث كانت حكومة روديسيا قد ركزت على استخدام حركة رينامو ضد أهداف في وسط موزمبيق، وربما وجدت أن من الأسهل لها العمل مع الناطقين بالشونا (1).

وقد بدأت عملية التسوية في هذه الحرب عام ١٩٩٠، حيث جرت وقتذاك أول مباحثات مباشرة بين رينامو وفريلمو في إيطاليا، ابرم خلالها الجانبان اتفاقا لوقف إطلاق النار. وكان هذا التطور مسبوقا بتطورات داخلية هامة في موزمبيق، حيث تخلت حركة فريلمو عام ١٩٨٩ عن الماركسية - اللينينية، كما قرر المؤتمر الخامس لحركة فريلمو وضع دستور جديد يقوم على نظام سياسي تعددي. وكانت الحكومة قد تعرضت لضغوط اقتصادية حادة بسبب توقف الدعم الاقتصادي من الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى أعباء الحرب الأهلية في الداخل (2). وقد انهار اتفاق وقف إطلاق النار بسرعة، إلا أن مباحثات السلام بدأت مرة ثانية عام ١٩٩٢ بعدما عانت موزمبيق وبقية دول الجنوب الأفريقي من أسوأ موجة جفاف على مدى أكثر من قرن. وفي أغسطس ١٩٩٢، اصدر الجانبان المتصارعان بيانا مشتركا بشأن "المبادئ الإرشادية للمساعدة الإنسانية". وفي ٤ أكتوبر من نفس العام، التقى الرئيس جواكيم تشيسانو وزعيم حركة رينامو الفونسو دلاكاما في روما، ووقعا على اتفاق عام للسلام في موزمبيق، مما أنهى رسميا ١٦ عاما من الصراع المسلح، وأتاح بدء وقف إطلاق النار (3)، ثم أجريت الانتخابات في أكتوبر ١٩٩٤.

٢. الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية :

بدأت الحرب الأهلية في زائير في أكتوبر ١٩٩٦، وكانت عبارة عن حرب خاطفة استطاع خلالها تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير بقيادة لوران كابيلا أن يسيطر على البلاد في غضون ٨ شهور فقط، ويطيح بنظام موبوتو الذي كان قد حكم زائير لمدة ثلث قرن من الزمن. ولم يكن البعد الإثني واضحا في هذه الحرب، بل كان تحالف القوات الديمقراطية عبارة عن جبهة واسعة تضم عناصر من الوطنيين

---

(1) Ibid., p.p. 613 - 615.

(2) Virginia Curtin Knight, "Mozambique's Search for Stability", Current History, Vol. 90, No. 556, May 1991, p. 217.

(3) Robert B. Lloyd, Op-Cit, p. 153.

والماركسيين وأتباع التوجهات الأيديولوجية الأخرى، وكان يجمع بينهم السخط الشديد على نظام موبوتو. وكان من بين عناصر هذا التحالف الميليشيات التابعة لكابيلا شخصيا، والتى كانت تحمل اسم (القوات المسلحة الشعبية)، والتى ينتمى معظم أفرادها إلى قبيلة البابوارى، بالاضافة إلى ميليشيا قبيلة البانيا مولينجى (التوتسى الزائيريين)، الذين كانوا قد تلقوا التدريب على أيدى جيش رواندا المجاورة، بالإضافة إلى متطوعين من الجيش الرواندى كانوا قد انضموا إلى قوات كابيلا (1). ويعود تاريخ كابيلا فى النضال السياسى ضد نظام موبوتو إلى أوائل الستينات عندما كان يقود "تجمع شباب لومومبا" فى كاتنجا (شابا). ومنذ بداية الحرب الأهلية فى أكتوبر ١٩٩٦، أعلن كابيلا أن هدفه يتمثل فى إسقاط النظام الحاكم وإجراء انتخابات ديمقراطية فى البلاد، بالإضافة إلى الالتزام بدرجة اكبر من العدالة فى توزيع عائدات البلاد من الثروات الطبيعية. وقد بدا تأثير العامل الخارجي واضحا فى هذه الحرب، حيث كان تحالف القوات الديمقراطية بقيادة كابيلا يتمتع بدعم واضح من كل من أنجولا وأوغندا ورواندا، مما وفر له دعما ماديا وسياسيا هاما.

وقد بدأ هجوم قوات التحالف فى أكتوبر ١٩٩٦، حيث قامت تلك القوات بهجوم خاطف وفعال على مدى شهرين. وبعد أن استولى كابيلا على عدد من المدن الهامة فى الأقاليم الشمالية والجنوبية، وظلت قواته تتقدم نحو الغرب، ولم تواجه مقاومة حقيقية من قوات الجيش النظامى الزائيرى. واستفادت قوات كابيلا من أن قوات الجيش النظامى فى زائير كانت غير منظمة، وتفتقر إلى الانضباط، ولم يحصل أفرادها على رواتبهم لعدة شهور، واعتاد أفرادها على السلب والنهب، ولم يكن بمقدورهم مواجهة قوات المعارضة، مما اضطر نظام موبوتو إلى الاعتماد بشكل واسع على المرتزقة. ولذلك، نجحت قوات كابيلا فى الاستيلاء أولا على مدينة كيسنجانى فى الشرق، التى تعتبر ثالث اكبر مدينة فى البلاد، عقب مقاومة عنيفة من المرتزقة الذين استأجرهم نظام موبوتو، ثم استولت قوات كابيلا بعد ذلك على إقليمى شابا وكاساى الغنيين بالثروات الطبيعية. وقد شجعت هذه الانتصارات آلاف الأفراد على الانضمام إلى قوات كابيلا، حيث انضم إليه آلاف المنفيين الزائيريين فى أنجولا، بالإضافة إلى مقاتلين من أبناء المناطق التى استولى عليها كابيلا، كما انضم إليه حوالى خمس القوات النظامية الحكومية. وظل تقدم قوات كابيلا مستمرا، حتى تمكن من الاستيلاء على العاصمة فى ١٧ مايو ١٩٩٧ (2).

---

(1) Sean Boyne, "Rebels Repel Zaire Counter - Offensive", Jane' Intelligence Review, (London: Jane's Publications), Vol. 9, No. 4, April 1997, p. 183.

(2) Simon Baynham, "Democratic Republic of Congo: Future Prospects for Kabila", Jane' s Intelligence Review, Vol. 4, No. 7, 1997, p. 12.

ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية سرعان ما اشتعلت مجددا فـى الكونغـو الديمقراطيـة فى أغسطس ١٩٩٨، حيث جاء نشوب الجولة الجديدة من الحرب الأهليـة نتاجـا للعديد من العوامل والأزمات التى تعرض لها نظام لوران كابيلا، مـن بينـها العوامـل الداخليـة والصراع بين الهوتو والتوتسى فى إقليم البحيرات العظمى بأكمله، وفشل لوران كـابيلا فى اكتساب شرعية سياسية مناسـبة خـلال فـترة حكمـه القصـيرة، وذلـك بسـبب تدهـور علاقاته مع المعارضـة السياسية التى كانت قائمة منذ فترة الكفـاح ضـد موبوتـو، أو فـى علاقاته مع المواطنين والجماعات الإثنية وجماعات المجتمع المدنى، بالإضافـة إلـى أن شخصية كابيلا المثيرة للجدل وممارساته السياسية أدت إلـى ابتعـاد قطاعـات هامـة مـن الشعب الكونغولى عنه، بما فى ذلك مؤيديه وحلفائه (١).

وقد بدأت الخلافات تدب سريعا بيـن عنـاصر التحـالف الـذى يقـوده كـابيلا بسـبب الخـلاف علـى تقاسم المنـاصب والـثروات الماديـة للبــلاد. فقـد نشـبت توتـرات بيـن الكونغوليين الأصليين والبانيـا مولينجي فـي العاصمـة كينشاسـا عقـب تولـى كـابيلا الرئاسة، ومن أبرزها أن قوات البانيا مولينجي كانت ترغب فـي أن يكـون لـها وضعيـة خاصة في القوات المسلحة. ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن كـابيلا تخلـى بعـد سيطرته علـى الحكم عن كافة وعود الإصلاح السياسي التي كان قد أطلقها خلال فترة الكفاح المسـلح، وقام بتأسيس نظام حكم سلطوي ديكتاتوري يعتمد على قمع الحريات وحقـوق الإنسـان، بـل إن كـابيلا لـم يلـتزم حتـى بالمسـاواة فـي عمليـة توزيـع المنــاصب السياسـية علـى الأطـراف الأخـرى المشـاركة فـي تحـالف القـوى الديمقراطيـة، حيـث أنـه قـام بإسـناد المناصب الرئيسية في الحكومة إلى أقربائه وأفراد قبيلته. أما علـى المسـتوى الإقليمـى، فقد تبنت حكومتا رواندا وأوغندا مواقـف عنيفـة ضـد نظـام لـوران كـابيلا فـي الكونغـو بسبب عدم قدرته على وقف عمليات العنف التي يشنها اللاجئون الرونديون من الـهوتو المقيمين في شرق الكونغو، مما سبب توترا عنيفا في العلاقات بين هذه الأطراف، رغم أن رواندا وأوغندا وأنجـولا كـانوا قد قدمـوا دعمـا واضحـا للـوران كـابيلا خـلال فـترة كفاحه ضد نظام موبوتو، إلا أن وقوف رواندا وأوغندا ضد كابيلا كان عـائدا إلـى عـدم رضائـهما عـن الأداء السياسـى لكـابيلا فيمـا يتعلـق بفشـله فـى تـأمين الحـدود الشـرقية للكونغو ضد هجمات الهوتو. وبالمثل، فإن أوغندا أصيبت بالإحباط من جـراء سياسـات كابيلا، الذى فشل من وجهـة النظـر الأوغنديـة فـى وقـف العمليـات المناهضـة لأوغنـدا ونظام موسيفينى من جانب ميليشيات القوى الديمقراطية الحليفة (٢). وبالإضافة إلى مـا

---

(١) د. محمود أبو العينين، "دور الأطراف الإقليمية فى الحرب الأهلية فـى الكونغـو الديمقراطيـة فـى ظل الجمهوريـة الثالثة"، ورقـة بحثية مقدمـة إلـى المؤتمـر السنوى للدراسـات الأفريقيـة حـول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسـات الأفريقيـة، جامعـة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٢-٦.

(٢) د. محمود أبو العينين، م. س. ذ.، ص.ص. ١٣-١٥.

سبق، فإن الولايات المتحدة كانت مستاءة من عدم استجابة كابيلا لمطالبها الداعية إلى إجراء تحول ديمقراطي، الأمر الذى جعلها تمتنع عن دعم نظام حكمه. ولذلك، بدأت الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية في أغسطس ١٩٩٨ عقب قيام كابيلا بتنفيذ حركة تغييرات واسعة في القوات المسلحة، من اجل إبعاد العناصر الموالية لرواندا، مما أثار اضطرابات واسعة في صفوف العسكريين ذوى الأصول الرواندية، وأيضا من جانب البانيا مولينجي، وهو ما أدى إلى إشعال الأزمة، حيث تطورت الاضطرابات، كما اتسع نطاق القتال بين القوات الموالية لكابيلا وبين قوات التمرد، وتلقت قوات التمرد دعما عسكريا مباشرا من جانب رواندا وأوغندا ([1]).

وعقب تطور هذه المعارك بسرعة، تحولت جماعة الثوار إلى جبهة عريضة تضم تحالفا واسعا من القوى المعارضة لنظام كابيلا، وبرزت جماعتان رئيسيتان بصفة خاصة، هما: التجمع الكونغولي من اجل الديمقراطية، وكان يتزعمه أرنست وامبا، ثم خلفه أميل اولنجا، وحركة تحرير الكونغو بزعامة جان بيير بيمبا. وقد أدت التدخلات الرواندية والأوغندية في الكونغو إلى إثارة مخاوف الدول الأخرى في وسط وجنوب أفريقيا، وبالذات زيمبابوي وأنجولا وناميبيا، التي تدخلت بدورها لحماية نظام لوران كابيلا، الأمر الذي أدى إلى تحسين الموقف العسكري لصالح كابيلا بدرجة كبيرة ([2]). وقد أدت هذه التدخلات الخارجية إلى حدوث نوع من الاستقرار والثبات في الحرب الأهلية الكونغولية، حيث بات من الصعب على أى طرف من الأطراف المتصارعة تحقيق انتصار عسكرى كامل للسيطرة على البلاد. وقد جرت العديد من المحاولات لتسوية هذه الحرب، كان أبرزها اتفاق لوساكا الذى جرى التوصل إليه فى يوليو ١٩٩٩، ودعا إلى إنهاء القتال وبدء حوار وطني وتشكيل جيش وطني موحد ونشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ونزع سلاح جميع الفصائل المتصارعة وانسحاب جميع القوات الأجنبية. ومع ذلك، فإن جميع جهود التسوية فشلت إنهاء الصراع، بسبب تباعد المواقف بين أطراف الصراع، سواء بين الحكومة والمعارضة أو بين جماعات المعارضة بعضها البعض.

وفى الفترة التالية، شهد الصراع فى الكونغو الديمقراطية قدرا من الاستقرار النسبى بين الأطراف المتصارعة، ثم انفجر الصراع مجددا فى منتصف شهر يناير ٢٠٠١، حيث تعرضت القوات الحكومية لسلسلة من الهزائم فى معاركها ضد قوات المعارضة، مما أثار حالة من التذمر فى أوساط القوات المسلحة، كما أن الرئيس كابيلا

([1]) محمد أبو الفضل، "الكونغو الديمقراطية: المخاطر والتحديات"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٧-١٢.

([2]) د. محمود أبو العينين، م. س. ذ.، ص.ص. ١٥-٢٠.

أعرب عن استيائه الشديد من هذه الهزائم. وقد لقى الرئيس كابيلا مصرعه أثناء هذه التطورات فى ١٦ يناير ٢٠٠١. وقد تضاربت الروايات بشأن أبعاد عملية الاغتيال. فبعض الروايات اشارت إلى أن كابيلا قُتل على يدى أحد حراسه، والذى لقى مصرعه على الفور بأيدى الحراس الآخرين، فى حين أن روايات أخرى تشير إلى أن كابيلا قُتل أثناء اجتماع عاصف مع كبار قادته العسكريين بسبب الخلاف حول تحديد المسئولية عن الهزائم العسكرية التى تعرضت لها القوات الحكومية، حيث تصاعد الموقف بعنف فى هذا الاجتماع، مما دفع الجنرال ديودينه كاييمبى نائب وزير الدفاع إلى إطلاق الرصاص على الرئيس كابيلا، فارداه قتيلا. وعقب هذه التطورات، لم يتم إعلان وفاة كابيلا على الفور، من أجل كسب مزيد من الوقت للسيطرة على الموقف الداخلى فى البلاد. وعقب ذلك، تولى الجنرال جوزيف - أبن الرئيس كابيلا - رئاسة البلاد. وعلى الرغم من أن العديد من جماعات المعارضة سعت إلى استغلال حالة الارتباك التى نجمت عن اغتيال كابيلا، وقامت بتكثيف عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية، إلا أن استنتاجات قوية قد شاعت بأن غياب كابيلا عن الساحة السياسية يمكن أن يعزز فرص إنهاء الحرب الأهلية فى البلاد، لأن كابيلا كان قد أعاق عمدا تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام، ومنع انتشار قوات الأمم المتحدة فى مناطق الصراع، بالإضافة إلى حرصه على مواصلة الاستئثار بالسلطة فى البلاد، ورفضه إجراء أى إصلاحات ديمقراطية.

٣. الحرب الأهلية فى سيراليون :

بدأت الحرب الأهلية فى سيراليون فى مارس ١٩٩١، مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوداى سنكوح إلى أراضى سيراليون. وهناك بعض الخلاف بشأن ما إذا كانت هذه الحرب تعتبر حربا إثنية أو غير إثنية. فالعديد من المعارضين فى سيراليون كانوا ينظرون إلى هذه الحرب بوصفها حربا إثنية، لأن سنكوح ينتمى إلى قبائل (التيمنى) أو (اللوكو)، فى حين أن النخبة الحاكمة فى فريتاون تنتمى إلى الكريول (العبيد المحررون من الأمريكتين) ([1]). والحقيقة، إن البعد الإثنى لم يكن واضحا في هذه الحرب. فالجبهة الثورية المتحدة كانت عبارة عن تنظيم غير متماسك، حيث لم يكن لديها كوادر مدربة أو أيديولوجيا واضحة. وقد اعتمدت القاعدة البشرية للجبهة على استقطاب الشباب المحبط والثائر، واعتمدت بدرجة كبيرة على الدعم والتدريب الليبى، بالإضافة إلى أن كثيرا من هؤلاء الشباب كانوا متأثرين بأفكار الزعيم الليبى معمر القذافى عن الثورة الشعبية، كما حصلت الجبهة على مساعدات ضخمة من

([1]) Stephen P. Riley, "Liberia & Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa?", Conflict Studies, (London: Current Affairs Research Service Centre), No. 287, February 1996, p.9.

تشارلز تايلور فى ليبيريا المجاورة. أضف إلى ذلك، إن الهدف الوحيد للجبهة كان يتمثل فى الوصول إلى السلطة، واعتمدت فى تحقيق هذا الهدف على التعذيب والوحشية والاغتصاب ([1]).

وقد استفادت الجبهة الثورية المتحدة إلى حد كبير من علاقة الاعتماد المتبادل التى كان فوداى سنكوح قد أقامها مع الزعيم الليبيرى تشارلز تايلور منذ عام ١٩٨٠، حينما كان الجانبان يتلقيان التدريب العسكرى فى ليبيا، واتفقا منذ ذلك الحين على أن يستخدم تايلور أراضى شرق سيراليون فى التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا. وبعد أن استتب الوضع نسبيا لصالح تايلور فى ليبيريا، قام بإرسال الأسلحة والمقاتلين لمساعدة الجبهة الثورية لشن الحرب ضد رئيس سيراليون وقتذاك جوزيف مومـوه، إلا أن الأخير أطيح به فى انقلاب عسكرى قام به صغار ضباط الجيش فى أبريل ١٩٩٢ بقيادة الكابتن فالنتين ستراسر. وقد استغلت الجبهة الثورية تلك الظروف للهجوم على المواقع المعزولة التابعة لجيش سيراليون والمناطق السكنية الريفية غير المسلحة. وفى أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، استولت قوات الجبهة الثورية على ثلاثة مصادر رئيسية للدخل الأجنبى هى: مناجم الماس فى مقاطعة كونو، ومنجم خام أكسيد التيتانيوم فى جبانجباتوك، ومنجم البوكسيت فى موكانجى، وأصبحت العاصمة فريتاون ذاتها مهددة من جانب قوات الجبهة الثورية. ولذلك، استعان الكابتن ستراسر بمرتزقة من جنوب أفريقيا لمواجهة الموقف، ولصد هجمات عناصر الجبهة الثورية. ووصلت أعداد من المرتزقة فى أبريل ١٩٩٥، وبدأت فى تدريب وحدات من الجيش الحكومى بصورة مكثفة، ثم قام الجانبان معا بمهاجمة معاقل الجبهة الثورية، وبدأت الهزائم تتوالى على قوات المعارضة ([2]).

وفى يناير ١٩٩٦، وقع انقلاب عسكرى ضد الكابتن ستراسر، قام به رئيس الأركان جوليوس مادا بيو، وأعلن الرئيس الجديد التزامه بالديمقراطية، وعزمه إجراء انتخابات قريبة. وبالفعل، أجريت الانتخابات الرئاسية فى ١٥ مارس ١٩٩٦، وفاز فيها احمد تيجان كباح، وهو موظف سابق فى الأمم المتحدة، وتعهد فور انتخابه بالتفاوض من اجل إحلال السلام فى سيراليون. وقد أبرمت الحكومة والمعارضة اتفاقا لوقف إطلاق النار فى أبيدجان، من اجل إتاحة الفرصة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين. وفى هذه المفاوضات، طالب سنكوح بطرد المرتزقة العاملين مع القوات الحكومية وطرد قوات الايكواس وإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية لأنها جرت بدون مشاركة الجبهة الثورية، إلا أن الحكومة رفضت هذه المطالب. ولذلك، انهار اتفاق وقف إطلاق

([1]) Ibrahim Abdullah, Op-Cit, p.p. 68-73.

([2]) Jim Hooper, "Peace in Sierra Leone: a Temporary Outcome?", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 2, Feb. 1997, p. 91.

النار، مما أدى إلى استئناف القتال، ولكن الجبهة الثورية تعرضت لهزيمة قاسية، حينما قتلت أعدادا كبيرة من قادة ومقاتلى الجبهة فى كمين أعده المرتزقة العاملون مع القوات الحكومية، وهو ما كان بمثابة هزيمة عسكرية وسياسية لسنكوح، مما دفعه إلى قبول التوقيع على اتفاق السلام مع الرئيس كباح فى ديسمبر ١٩٩٦، ينص على إنهاء الحرب، وسحب القوات الأجنبية، بما فيها المرتزقة، وتنفيذ برنامج تدريبى لتأهيل المتمردين السابقين ودمج بعضهم فى القوات الحكومية (١).

ومع ذلك، فإن التوتر السياسى ظل قائما فى سيراليون فى فترة ما بعد توقيع اتفاقية أبيدجان، بسبب اتهام الجبهة الثورية المتحدة للرئيس كباح بالتباطؤ فى تنفيذ بنود اتفاق أبيدجان، وبالذات فيما يتعلق باقتسام السلطة ودمج الثوار فى المجتمع، مما دعاهم إلى تصعيد عملياتهم فى جنوب شرق البلاد. وفى مايو ١٩٩٧، وقع انقلاب عسكرى بقيادة الميجور جونى بول كوروما، وكان كوروما مسجونا بتهمة التآمر على نظام الرئيس كباح، إلا أن جنودا متمردين أطلقوا سراحه، ووضعوه على رأس الانقلاب فى ٢٥ مايو ١٩٩٧. وقد دعا كوروما أعضاء الجبهة الثورية المتحدة إلى مساعدته فى إدارة شئون البلاد، كما جرى تعيين فوداى سنكوح نائبا للرئيس، إلا أن سنكوحا كان وقت وقوع الانقلاب معتقلا فى نيجيريا. وقد لقى هذا الانقلاب رفضا إقليميا ودوليا واسع النطاق، ووصل هذا الرفض إلى درجة إعلان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) فرض عقوبات وحظر شامل على سيراليون لإجبار النظام العسكرى الحاكم على إعادة الرئيس المخلوع أحمد تيجان كباح، ثم تدخلت نيجيريا عسكريا على رأس قوة تابعة لجماعة الايكواس لإعادة الرئيس كباح (٢).

وعقب القضاء على الانقلاب العسكرى فى يناير ١٩٩٨، بدأت حكومة تيجان كباح فى محاكمة مدبرى الانقلاب، ومن بينهم فوداى سنكوح، كما جرى التحفظ على أعداد كبيرة من الجنود التابعين للنظام العسكرى المهزوم فى معسكر لونجى العسكرى فى العاصمة فريتاون، وذلك فى إطار برنامج منظم لتسريح الجنود وتخفيض حجم القوات المسلحة. وقد صدر الحكم بالفعل بإعدام سنكوح فى أكتوبر ١٩٩٨، إلا أن صدور حكم الإعدام على سنكوح أدى إلى اشتعال موجة جديدة ومفاجئة من الاضطرابات والصراع المسلح فى سيراليون، قامت بها فلول المتمردين بقيادة زعيمهم الجديد سام بوكارى، الذين افلحوا فى تنظيم صفوفهم بسرعة، وتألفت قوات المتمردين التى شنت الموجة الأخيرة من عمليات العنف من بقايا الحكم العسكرى الذى تولى السلطة فى سيراليون خلال الفترة ما بين مايو ١٩٩٧ - يناير ١٩٩٨ وبقايا الجبهة

---

(1) Ibid, p. 92-93.

(2) Lansana Gberie, "The May 25 Coup D' Etat in Sierra Leone: A Militiariat Revolt?", Africa Development, Vol. XXII, Nos. 3/4, 1997, p.p. 156-157.

الثورية المتحدة، بالإضافة إلى أن بعض التقارير تشير إلى أن هناك مرتزقة من ليبيريا وأوكرانيا حاربوا إلى جانب قوات المتمردين.

وقد ارتكزت الخطط السياسية والعسكرية للمتمردين على محاولة السيطرة على المناطق الغنية بمناجم الألماس، سواء من اجل الاستحواذ على عائداتها وحرمان الحكومة منها، وبالتالى منعها من تحقيق خطط الإصلاح الداخلى، وإضعافها. وبالفعل، نجح المتمردون فى الاستيلاء على مدينة كويبدو الغنية بمناجم الماس، واستطاعوا فى بادئ الأمر تحقيق بعض الانتصارات المؤقتة بسبب قلة عدد أفراد قوة الايكوموج، كما قاموا منذ بداية عملياتهم العسكرية بأعمال عنف وحشية اشتملت على التعذيب والاختطاف والتمثيل بالضحايا. وقد أدت الانتصارات التى حققها المتمردون إلى دفع دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الايكواس) إلى عقد قمة عاجلة فى أبيدجان فى ديسمبر ١٩٩٨، وقررت زيادة قواتها العاملة فى سيراليون، التى تقودها نيجيريا، والتى كانت تقدر بحوالى ألف جندى، وقامت نيجيريا بإرسال ألف جندى إضافى إلى سيراليون، كما قامت غانا ومالى وجامبيا أيضا بإرسال قوات إلى سيراليون، ثم تمكنت هذه القوات تدريجيا من فرض سيطرتها على العاصمة فريتاون ([١]). وفى ٧ يوليو ١٩٩٩، وقع الرئيس تيجان كباح اتفاقا للسلام مع فوداى سنكوح، فيما اعتبر مقدمة لإنهاء الحرب الأهلية فى البلاد.

٤. الحرب الأهلية فى غينيا بيساو :

تعود أسباب اندلاع هذه الحرب إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية المعقدة فى غينيا بيساو، حيث بدأت الحرب فيها فى عام ١٩٩٨ عقب قيام الرئيس جواو برناردو فييرا بعزل الجنرال انسومانا مانيه من رئاسة الأركان فى ٦ يونيو ١٩٩٨، بسبب تورطه فى تهريب الأسلحة إلى متمردى حركة القوى الديمقراطية لكازامانس فى السنغال المجاورة، إلا أن رئيس الأركان المعزول رفض قبول هذه الإقالة، وقام بمحاولة انقلابية ضد نظام الرئيس فييرا، مستغلا فى ذلك حالة التذمر والسخط الموجودة داخل صفوف الجيش بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وأعلن نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد. ومن ثم، فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة هى التى لعبت دورا محوريا فى تأجيج الصراع الداخلى فى غينيا بيساو، وأدت إلى اشتعال الحرب الأهلية فى البلاد، حيث انشقت القوات المسلحة إلى مجموعتين، مجموعة موالية للرئيس فييرا والأخرى موالية لرئيس الأركان المعزول، وظل الصراع المسلح مشتعلا بين الجانبين، وتقاسما

([١]) د. شوقى الجمل، "الصراعات والحرب الأهلية فى سيراليون"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص ٢-٥.

السيطرة العسكرية على العاصمة بيساو. وعلى الرغم من أن الرئيس فييرا استعان بقوات من السنغال وغينيا لمواجهة المتمردين، إلا أن هذا التدخل لم يفلح في القضاء تماما على القوة العسكرية للمتمردين. وعلى الرغم من تعدد محاولات تسوية الحرب الأهلية فى غينيا بيساو، إلا أن الصراع العسكرى ظل مشتعلا حتى نوفمبر ١٩٩٨، حيث نجحت دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا فى إقناع الأطراف المتصارعة فى غينيا بيساو فى الوصول إلى اتفاق عرف باسم (اتفاقية ابوجا) تقوم على وقف إطلاق النار وسحب القوات الغينية والسنغالية التى تدعم الرئيس فييرا، واستبدالها بقوات حفظ سلام أفريقية ونشر قوات لمراقبة تحركات المتمردين فى مناطق الحدود بين السنغال وغينيا بيساو وتشكيل حكومة انتقالية لتسيير شئون البلاد إلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى نهاية عام ١٩٩٩ تحت إشراف مراقبين دوليين، مع التركيز على توصيل المساعدات الإنسانية وتشجيع اللاجئين على العودة. وقد شهدت هذه الاتفاقية انتهاكات عديدة من جانب الأطراف المتصارعة، مما دعا إلى إبرام اتفاق جديد لوقف إطلاق النار فى ٣ فبراير ١٩٩٩، إلا أن اتفاقية ابوجا ظلت صامدة، وتم بموجبها تشكيل حكومة انتقالية فى غينيا بيساو ([1]).

وقد أجريت الانتخابات الرئاسية بالفعل على جولتين، ولم يشارك فيها الرئيس برناردو فييرا أو زعيم المتمردين انسومانا مانيه. وقد جرت الجولة الأولى من الانتخابات فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩، وشارك فيها أربعة مرشحين هم: كيمبا يالا (حزب التجديد الاشتراكى)، ومالام باكاى سانها (الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر)، وفاوستينو ايمبالى (مستقل)، وفرناندو جوميز (حزب المجتمع المدنى). ولم يحصل أى من المرشحين على الأغلبية المطلقة فى الجولة الأولى. ولذلك، أجريت جولة ثانية من الانتخابات فى ١٦ يناير ٢٠٠٠ بين أعلى اثنين من الفائزين بالأصوات، وهما كيمبا يالا ومالام باكاى سانها، وفاز كيمبا يالا فى الجولة الثانية بأغلبية ٧٢% من الأصوات.

([1]) جوزيف رامز أمين، مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية فى غينيا بيساو"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩. ص.ص. ١٢ - ١٩.

الفصل الرابع

نتائج الحروب الأهلية الأفريقية على المستوى الداخلى

أفرزت الحروب الأهلية فى أفريقيا آثارا ونتائج بالغة الخطورة على الدول المعنية، وعلى المنطقة المحيطة بها. فالحروب الأهلية تعتبر ظاهرة مجتمعية شاملة، تعصف بجميع مكونات المجتمع، مما يجعل آثارها أيضا شاملة لجميع جوانب الحياة فى المجتمع، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.. وغير ذلك. ومن ثم، فقد خلقت الحروب الأهلية نتائج شديدة الخطورة على الدول الأفريقية. ويعتبر انهيار الدولة بمثابة التأثير الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للحروب الأهلية عموما، وفى أفريقيا بصفة خاصة، سواء الانهيار المادى لمؤسسات الدولة أو انهيار الأسس والركائز السياسية والقانونية لها، كما شهدت الحروب الأهلية انتهاكات واسعة لحقوق لإنسان، وكانت هذه الانتهاكات سببا ونتيجة للحروب الأهلية، ووصلت هذه الانتهاكات فى بعض الحالات إلى درجة الإبادة الجماعية.

وبالمثل، كانت الاعتبارات الاقتصادية أيضا سببا ونتيجة للحروب الأهلية، حيث كان الحرمان الاقتصادى وعدم العدالة فى التوزيع سببا للحروب الأهلية، كما أن هذه الحروب أفرزت نتائج اقتصادية بالغة الحدة على اقتصادات الدول المعنية، بل وعلى اقتصادات المنطقة عموما. وفى الوقت نفسه، فإن خبرات الحروب الأهلية ساهمت فى دفع العديد من الدول الأفريقية نحو تبنى خيار التحول الديمقراطى، إما باعتباره ركيزة هامة فى جهود تسوية هذه الحروب، أو لأن الحروب الأهلية كشفت عن ضعف وفساد الحجج التى كانت متبناة لتبرير قيام واستمرار نظم الحكم الشخصى ونظم الحزب الواحد.

ومن اجل تناول مختلف الآثار والنتائج التى أفرزتها الحروب الأهلية الأفريقية، فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول : انهيار الدولة تحت وطأة الحروب الأهلية الأفريقية.
- المبحث الثانى : انتهاكات حقوق الإنسان فى الحروب الأهلية الأفريقية.
- المبحث الثالث : الحروب الأهلية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا.
- المبحث الرابع : نشوء اقتصادات الحرب فى الدول الأفريقية.

المبحث الأول
انهيار الدولة تحت وطأة الحروب الأهلية الأفريقية

يعتبر انهيار الدولة التأثير الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للحروب الأهلية عموما، وفى أفريقيا بصفة خاصة. وبشكل عام، فإن الانهيار المادى للدول يكون مسبوقا بانهيار الأسس والركائز السياسية والقانونية لها. فالانهيار أو التجزئة يبدآن عندما تضعف أسس شرعية النظام الحاكم ووضعه فى المجتمع المدنى، وهو ما يمثل المقدمة الطبيعية لانهيار الدولة. وعلى وجه العموم، فإن ظاهرة انهيار الدول ترتبط بحداثة النشأة بالنسبة للدول الأفريقية، لأن الدول حديثة الاستقلال تعانى من خطر الانهيار لأن مبادئ الشرعية الحكومية لم يتم اعتناقها أو لم تصبح مفهومة بعد بالقدر الكافى، وذلك تحت تأثير غموض مفهوم المواطنة ذاته (1)، وهو ما يؤدى بالتالى إلى ازدياد حدة المعارضة لنظام الحكم القائم، ثم إمكانية الإطاحة به لاحقا تحت تأثير ضربات جماعات المعارضة.

وقد اتخذ انهيار الدول الأفريقية - تحت تأثير الحروب الأهلية - شكلين رئيسيين، تمثل أولهما فى الانهيار الشامل، ويحدث حينما تؤدى الإطاحة بنظام الحكم القائم إلى حالة من الفوضى الشاملة والصراع بين جماعات متصارعة عديدة لا يستطيع أى منها أن يسيطر بصورة كاملة على السلطة السياسية فى الدولة. أما الشكل الثانى، فهو الانهيار الجزئى، وهو يقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية، ولاسيما الفترة التى ينهار فيها النظام القديم على أيدى جماعة أو جماعات معارضة، ثم تحتاج هذه الجماعة أو الجماعات إلى فترة من الوقت حتى تستعيد النظام والأمن والقانون فى معظم أو كل أرجاء الدولة. ومن أجل الوقوف على مختلف أبعاد هذه المسألة، فإن هذا المبحث سوف يركز على أسباب انهيار الدول فى حالات الحروب الأهلية وأشكال الانهيار ونتائجه.

المطلب الأول
أسباب انهيار الدول فى حالات الحرب الأهلية

يعتبر انهيار الدول فى إطار الحروب الأهلية فى الأساس نتاجا للضعف الهيكلى لهذه الدول، فالدول الأفريقية تعانى من العديد من الاختلالات والمشكلات، والتى تضعف من قدرتها بصورة تقليدية، ثم يزداد هذا الضعف بقوة فى حالة اندلاع حرب

---

(1) Barry Schultz, "The heritage of revolution and the struggle for government legitimacy in Mozambique", in William Zartman (ed.), Collapsed States: The disintegration and restoration of legitimate authority (Boulder, London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p.109.

أهلية فيها، مما يسهل انهيارها بعد ذلك. وبالتالى، فإنه فى ظل غياب أو ضعف الدولة، وعدم قدرتها على فرض الشرعية والأمن والنظام، فإنها تكون عرضة للتهديد من جانب أى جماعة مسلحة، حتى لو كانت هذه الجماعة صغيرة الحجم. فقد نشأت الدول الأفريقية فى الأصل بصورة صناعية على أيدى الاستعمار الأوروبى، وحملت فى أحشائها العديد من نقاط الضعف، مثل الانقسامات الإثنية الداخلية وضعف البنية الأساسية وهشاشة الهياكل الاقتصادية، كما تعرضت لعملية تآكل تدريجى وتدهور متواصل فى قدراتها الإجمالية، بسبب تخبط السياسات الحكومية وعدم كفاءة نظم الحكم واستشراء الفساد الحكومى والأزمات البيئية وتدهور شروط التبادل التجارى مع العالم الخارجى، وتمثل الحروب الأهلية قمة التحديات التى تعرض لها نظام الدولة فى أفريقيا، وكان من الطبيعى أن تنهار هذه الدول فى ظل هذه التحديات ([1]).

وقد لعبت العوامل الخارجية دورا هاما فى انهيار الدول الأفريقية بسبب الحروب الأهلية. ففى فترة الحرب الباردة، كانت المساعدات الخارجية تلعب دورا هاما فى التعويض عن الضعف الهيكلى للدول الأفريقية. وكان يتم تقديم هذه المساعدات فى إطار الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية بقيادة الولايات المتحدة والشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق، بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا والصين وإسرائيل. وبالتالى، فإن الصراعات الأفريقية كانت متأثرة بشكل أو بآخر بسياسات الحرب الباردة، حيث كانت كل قوة من القوتين الأعظم حريصة على مساندة النظم الحليفة أو الصديقة لها فى أفريقيا، والحيلولة دون انهيار هذه النظم تحت وطأة الحروب الأهلية فيها، مما كان يدفعهما إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والأسلحة والمعدات إلى تلك النظم لمواجهة التحديات الداخلية التى تتعرض لها، وكانت هذه المساعدات تصل فى بعض الحالات إلى درجة المشاركة الفعلية بالقوات من جانب القوى الخارجية، مثل المساندة العسكرية السوفيتية والكوبية لكل من إثيوبيا وأنجولا. ومن ثم، فإن المساعدات الخارجية كانت تمكن الدول الأفريقية من امتلاك قدرة اكبر على مواجهة جماعات المعارضة، وتتيح لها الحفاظ على هيكل الدولة متماسكا إلى حد ما فى مواجهة جماعات المعارضة المسلحة. أضف إلى ذلك، إن جماعات المعارضة بدورها كانت تحصل على مساعدات خارجية، مما كان يوفر لها القدرة المادية والتسليحية اللازمة لمواصلة الصراع ضد نظم الحكم الوطنية.

وفى فترة ما بعد الحرب الباردة، تغيرت المعادلة تماما، حيث توقفت المساعدات الخارجية أو تناقصت بدرجة كبيرة، ولم تعد هناك قوتان عظميان متصارعتان يهمهما اكتساب الأصدقاء والحلفاء فى أفريقيا، مما كان يعنى أن نظم الحكم الأفريقية باتت

([1]) للاستزادة حول أزمة الدولة فى أفريقيا، انظر: عز الدين شكرى، "أزمة الدولة فى أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص.ص. ٤٦ - ٦٩.

مضطرة إلى الاعتماد الكامل على إمكاناتها الذاتية، وهى إمكانات لا تكفى على الإطلاق لمواجهة أعباء تلك الحرب ([1]). وكان ذلك هو السبب فى أن موارد الدول الأفريقية تعرضت لدرجة من الاستغلال فى فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل أكبر بكثير مما كان يحدث من قبل، سواء من الحكومات أو المعارضة، من اجل الحصول على الموارد اللازمة لإدارة الصراع. ويمثل ذلك أيضا السبب الرئيسى وراء بروز ظواهر خصخصة العنف واقتصادات الحرب.. وغير ذلك ، والتى تعتبر بحد ذاتها سببا من أسباب استمرار الحروب الأهلية فى أفريقيا. ويعنى ذلك أن انقطاع مصادر التمويل والدعم الخارجى كان سببا فى ضعف قدرة نظم الحكم على إدارة الصراع مع جماعات المعارضة، وكان سببا فى الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية فى تلك الدول، ثم كان فى النهاية سببا فى انهيار تلك الدول، إما بصورة كلية أو جزئية.

ويتمثل تأثير العامل الخارجى أيضا فى عدم إيداء الاهتمام الكافى باحتواء وتسوية الحروب الأهلية الأفريقية، حيث ترك فشل تجربة التدخل الدولى فى الصومال آثارا سلبية فادحة على التعامل الدولى مع الحروب الأهلية الأفريقية، وباتت هناك درجة واضحة من التجاهل واللامبالاة الدولية تجاه هذه الحروب ([2]). فمن حيث المبدأ، يعتبر التدخل الخارجى ضروريا لوقف الحروب الأهلية، وبالذات تلك الحروب التى يعجز أى من الأطراف المتصارعة عن تحقيق نصر حاسم فيها. وتشير بعض الدراسات إلى أن التدخل الخارجى لابد أن يكون قويا وحاسما، بما فى ذلك إمكانية استخدام القوة المسلحة إما لردع الأطراف المتصارعة ومنعها من العودة إلى القتال أو لفض الاشتباك بين هذه الأطراف، كما يجب ألا يكون فى هذا التدخل أى مؤشر على التردد من جانب القوى الخارجية، لأن ذلك سوف يعطى إشارة هامة للأطراف المتصارعة للعودة إلى الصراع، بل يجب على قوات التدخل أن تظل موجودة فى منطقة الصراع ليس فقط خلال مفاوضات التسوية، بل أيضا أثناء فترة تنفيذ الترتيبات الانتقالية الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية ([3]). وبدلا من ذلك كله، فإن المجتمع الدولى امتنع فى الكثير من الحالات عن التدخل لوقف الحروب الأهلية، وباتت هذه الحروب محكومة بالموازين العسكرية القائمة فيما بين أطراف الصراع.

ويعتبر انهيار الدول، أيضا، نتيجة منطقية لاستبعاد الخيار التفاوضى من جانب الأطراف المتصارعة فى الأغلبية الساحقة من الحروب الأهلية الأفريقية، بسبب اعتقاد

([1]) حول تأثير انتهاء الحرب الباردة على أفريقيا، انظر: أحمد طه محمد، "قضايا أفريقيا والنظام العالمى الجديد"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص.ص. ٥٠ - ٦٩.

([2]) Hawn H. McCormick, Op-Cit, p.p. 163-164.

([3]) Barbara F. Walter, "The critical barrier to civil war settlement", International Organization, (San Diego: University of California), Vol. 51, No. 3, Summer 1997, p.p. 360-362.

كل طرف من هذه الأطراف، أو على الأقل طرف واحد منهم، انه يستطيع أن يحقق النصر فى هذه الحرب. والحالات الوحيدة التى تنجح فيها المفاوضات هى تلك الحالات التى يدرك فيها الطرفان انهما سوف يصلان إلى نتيجة إيجابية من خلال المفاوضات السلمية، ولاسيما إذا كان هذان الطرفان قد وصلا إلى درجة عالية من الإنهاك والاستنزاف، وإذا كان كل منهما مستعدا للتنازل للطرف الآخر ([1]). والعكس صحيح أيضا، بمعنى أن الصراع يظل مستمرا إذا تبنت أطراف الصراع مواقف متشددة، أو إذا كان أحد الأطراف يعتقد بأن التسوية السلمية سوف تعود عليه بالخسارة. ومع ذلك، فإن الكثير من التسويات التفاوضية انتكست بسبب انتهاك الاتفاقيات المبرمة من جانب أحد الأطراف أو بسبب الزيادة النسبية فى قوة أحد الأطراف واعتقاده أنه سوف يحقق انتصارا مؤكدا على الطرف الآخر.

ومن ثم، يظل الصراع مستمرا، وتدخل الحرب الأهلية إلى دائرة مغلقة فيما بين الأطراف المتصارعة، وهو ما يؤدى إلى تدهور قدرة الدولة على أداء وظائفها، وتنشأ المجاعات، ويزداد الحرمان الاقتصادى، وتتوالى الأزمات السياسية، وتعجز الحكومة عن توفير الأمن لمواطنيها، وتفقد الدولة سيطرتها تدريجيا على المزيد من الأراضى، وتتخلى عن دورها كمحرك للنشاط الاقتصادى فى المجتمع، وتصبح عاجزة حتى عن مواجهة خصومها أو التعاون معهم، كما يصبح من الصعب تقديم أى حماية للجماعة المعرضة للخطر داخل الدولة، مثل النساء والأطفال والأقليات ([2]).

المطلب الثانى
أشكال انهيار الدول فى حالات الحرب الأهلية

تنوعت أشكال انهيار الدول فى الحروب الأهلية فى أفريقيا، واشتملت على نوعين رئيسيين هما: الانهيار الكلى، والانهيار الجزئى. ويختلف مستوى العنف المسلح فيما بين هذين الشكلين، حيث ينعدم وجود أى سلطة مركزية فى حالة الانهيار الشامل للدولة، مما يؤدى إلى تفاقم مستويات العنف بدرجة كبيرة، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة التى يسيطر عليها لوردات الحرب، فى حين أن الانهيار الجزئى يكون اقل حدة بكثير، ويحدث فى حالات مختلفة، سواء عندما تكون الحكومة

([1]) I. William Zartman, "Conclusions: The Last Mile", in I. William Zartman (ed.), Elusive Peace: Negociating an End to Civil Wars (Washington: The Brookings Institution, 19950, p. 334.

([2]) Julia Maxted and Abebe Zegeyem, "State Disintegration and Human Rights in Africa", International Journal of Comparative Sociology, (Leiden, The Netherland: E.J. Brill), Vol. XXXVIII, No. 1-2, June 1997, p.p. 64-65.

الشرعية المركزية منهمكة بالكامل فى الحرب الأهلية، مما يضعف جهازها البيروقراطى، ويقلل من سيطرتها على أقاليم الدولة، أو عندما تستولى جماعات المعارضة على الحكم، ولكنها تعجز عن مد سيطرتها على جميع أراضى الدولة.

١. حالات الانهيار الشامل للدولة فى أفريقيا :

تتسم حالة الانهيار الشامل للدولة بعجز أى من الأطراف المتصارعة عن السيطرة على السلطة السياسية أو فرض نفوذها على جميع أو معظم أنحاء الدولة، مما يؤدى إلى تقسيم الدولة تقسيما واقعيا فيما بين الجماعات المتصارعة، بحيث تسيطر كل جماعة على منطقة معينة، بل وربما تكون هناك مناطق معينة فى الدولة غير خاضعة أصلا لسيطرة أى من هذه الجماعات بسبب ضآلة وضعف هذه الجماعات عن مد نفوذها إلى مناطق واسعة. وبشكل عام، فإن الحالتين الأكثر بروزا للانهيار الشامل للدولة تحت تأثير الحروب الأهلية فى أفريقيا تمثلتا أساسا فى ليبيريا والصومال. ففى هاتين الحالتين، لم تؤد الإطاحة بنظامى صمويل دو (فى ليبيريا) وسياد برى (فى الصومال) إلى وصول نظام حكم جديد لممارسة نفس السلطات والصلاحيات، وإنما نشأت عقب ذلك حالة من الفراغ السياسى، وعجزت جميع الأطراف المتصارعة عن السيطرة على السلطة السياسية، كما شاعت حالة من الفوضى العارمة.

ففى ليبيريا، لم تغب الدولة - بوصفها النظام الشرعى القائم - فقط، ولكن أيضا انهار المجتمع كله بصفة عامة، كما انشطرت الأمة بأكملها، وتبعثر السكان، وأفلس الاقتصاد عقب اندلاع الحرب الأهلية بين نظام الحكم برئاسة صمويل دو وبين الجبهة الوطنية الليبيرية بزعامة تشارلز تايلور. وتختلف التحليلات فى تحديد أسباب انهيار الدولة الليبيرية. فبعض التحليلات يذهب إلى أن الحكم القمعى والاستغلالى لليبيريين ذوى الأصول الأمريكية، وسيطرتهم على الأغلبية من الليبيريين ذوى الأصول الأفريقية، كان السبب غير المباشر وراء انهيار ليبيريا. والبعض الآخر من التحليلات يرفض هذا التحليل انطلاقا من أن هناك اوليجاركيات (اقليات) رجعية تسيطر على الحكم فى عدد من الدول حول العالم، وتستمر فى الحكم إذا كانت لديهم القدرة القمعية الكافية أو إذا استطاعت القيام بإصلاح طفيف ومحدود بمهارة. وفى تلك الحالة، يمكن استبدال الطبقة الحاكمة، ولكن دون أن تنهار الدولة ذاتها (١).

والحقيقة، إن انهيار الدولة الليبيرية كان نتاجا لعملية تاريخية طويلة من التآكل التدريجى فى البنية السياسية - الاجتماعية للمجتمع الليبيرى. فقد شهد التاريخ الليبيرى أحيانا قدرا من القمع العنيف للجماعات الإثنية، ولكن آثار هذا القمع اختلفت بعد الحرب

(1) Martin Lowenkopf, "Liberia: Putting the state back together", in William Zartman (ed.), Collapsed States, Op-Cit, p. 99.

العالمية الثانية. فقد قام الرئيس توبمان ببعض الإصلاحات، رغم أنه تراجع فى أيامه الأخيرة عن عملية التحديث المبكر التى قام بها، ثم بدأت الأمور تتدهور فى عهد الرئيس وليم تولبرت (الذى حل محل الرئيس توبمان بعد وفاته عام ١٩٧١). وقد قام الرئيس تولبرت بتنفيذ بعض الإصلاحات المتواضعة، فى إطار محاولته لتأكيد زعامته للبلاد، ولكنه لم يكن مقتنعا بهذه الإصلاحات، كما لم ينفذها بمهارة كافية، حيث كان توقيت الإصلاح خاطئا بسبب التدهور الاقتصادى. وقد أعلنت الحكومة فى أبريل ١٩٧٩ عن زيادة أسعار الأرز بحوالى ٥٠%، مما أدى إلى نشوب احتجاجات فى مونروفيا بقيادة الأحزاب السياسية الجديدة التى كانت قد تشكلت حديثا، ولكن الشرطة أساءت التعامل مع هذه الاحتجاجات، مما أدى إلى ازدياد أعمال الشغب والسلب والنهب، ووقع المئات من القتلى والمصابين، وكان أغلبهم من الطلبة، وشارك الجنود والشرطة فى أعمال السلب والنهب (١).

وفى هذه الظروف، كان تولبرت غير مستعد للتهاون فى مواجهة الأحزاب السياسية الجديدة التى عارضت أوامره، مما اضطره إلى حظر العديد منها، ولم يكن مقتنعا بأن هناك حاجة إلى الإصلاح، وترك الجيش يقع فى الظروف المعيشية الصعبة، ولم يهتم كثيرا بتطوير الخدمات الأمنية، وتم إلقاء القبض على أعداد قليلة من قادة المظاهرات والسياسيين، وفرضت قيود على حرية الصحافة، وأغلقت الجامعة. وبالتالى، فإن سياسات تولبرت المتذبذبة أدت إلى إضعاف النظام السياسى الهش فى ليبيريا، وهو ما جعل من السهل على عدد قليل من المجندين بزعامة صمويل دو القضاء على تولبرت وحكومته فى أبريل ١٩٨٠، وبعد ذلك عانت ليبيريا لمدة ١٠ سنوات على أيدى نظام اكثر وحشية وأضيق تمثيلا للشعب الليبيرى. وقد اصبح واضحا بصورة تدريجية أن صمويل دو لم تكن لديه أى نية لتحويل النظام السياسى فى ليبيريا إلى نظام ديمقراطى أو تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد قام دو بالإطاحة بالنظام القديم من اجل استبداله بأتباعه، وبالذات من أبناء جماعته الإثنية (الكران)، وذلك بعد أن كانت هذه القبيلة تقع فى اسفل السلم الاجتماعى فى ليبيريا، وكانت آخر قبيلة تدخل القطاعات الإنتاجية الحديثة، وكان اغلب أفرادها يعملون فى الدعارة وبيع السجائر والتطوع للخدمة فى الجيش، ثم انتقلوا فجأة إلى قمة المجتمع والنظام الحكومى (٢).

وبالتالى، فإن ما قام به صمويل دو لم يكن ثورة، ولكنه كان مجرد انتقال للسلطة والثروة من أيدى النخبة السابقة إلى أيدى جماعته الإثنية. ويشير بعض الدراسات بصفة خاصة إلى دور صمويل دو نفسه، حيث اصبح دو رمزا للتصرفات التى لا

---

(1) Ibid, p. 99.
(2) Ibid, p.p. 99-100.

يمكن التنبؤ بها، فهو ضابط أمي ليس لديه أي خبرة في الحكم، ولكنه تمكن مع رفاقه غير الأميين من الإطاحة بنظام الحكم بصورة غير مخططة، وكانوا جميعا غير مستعدين للقيام بالأعباء والوظائف التي يتطلبها هذا العمل. ولم يكن استيلاء صمويل دو على السلطة في أبريل ١٩٨٠ انقلابا عسكريا، كما لم يكن ثورة ضد هيمنة الليبيريين الأمريكيين من جانب القبائل المحلية، ولكنه كان انقلابا داخل مؤسسة هامشية لأن الجيش لم تكن له سلطات أو مكانة كبيرة. وكان دو حريصا على تطهير المؤسسة العسكرية من أجل تأمين نفسه. وقد أدت سياساته الداخلية إلى نتائج كارثية، وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة في انتخابات عام ١٩٨٥. فعلى الرغم من أنه كان يفترض بموجب هذه الانتخابات أن يتم إحلال الحكم المدني في البلاد، إلا أن الأسلوب الذي أديرت به الانتخابات تسبب في خنق الآمال التي كانت معقودة عليها في تحقيق الإصلاح السياسي، حيث اتسمت الحملة الانتخابية بدرجة غير مسبوقة من القمع، كما كان هناك تزوير فاضح في الانتخابات، وهو ما زاد من احتمالات تعرض نظام صمويل دو للإطاحة العنيفة. ولذلك، فإن بعض الدراسات تخلص إلى أن دو وجماعته كانوا ببساطة بمثابة الجيل الأول من لوردات الحرب، وتسبب حكمه في زيادة حدة التوتر الداخلي ونشوء الدائرة المفرغة التي وقعت فيها ليبيريا بعد ذلك (1).

أما بالنسبة للصومال، فإن هناك مجموعة متنوعة من الأسباب الكامنة وراء انهيار الدولة الصومالية، مثل الحكم الفردي لنظام سياد بري، والاعتماد الواسع على المؤسسات العسكرية والبوليسية وشبه العسكرية من اجل السيطرة على مختلف قطاعات الدولة والمجتمع المدني، وتسميم العلاقات العشائرية، والانتشار التدريجي للإرهاب، وقيام الدولة بتنظيم حملات فاشية ضد الشمال، بالإضافة إلى أن العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في انهيار الدولة الصومالية (2)، واستغرقت عملية انهيار الدولة الصومالية حوالي نصف عقد من الزمن. فقد أدت سياسات سياد بري إلى غلبة الروح القبلية على الحياة السياسية الصومالية، بحيث كانت الأحزاب السياسية تتألف من الأصل للتعبير عن قبائل معينة، كما بدت الروح القبلية والعشائرية واضحة في سياسات سياد بري، وهو ما أدى إلى ازدياد حدة الاستقطاب القبلي والعشائري في دائرة الصراع الداخلي في الصومال. ومن ثم، اندلعت المعارضة المسلحة لهذا النظام على أسس قبلية. ولذلك، تميزت الحرب الأهلية في الصومال بغلبة الطابع القبلي على الصراع، وغموض الأهداف السياسية - العسكرية للأطراف المتصارعة، وشيوع نمط الحرب العشوائية، والسيولة الشديدة في العلاقات فيما بين الفصائل المتصارعة.

(1) Ibid, p. 100.
(2) Hussien M. Adam, "Somalia: A terrible beauty being born?", in William Zartman (ed.), Op-Cit, p.p. 70-76.

ولذلك، اتخذت الحرب الأهلية الصومالية صورة قيام تحالف قبلى ضم بعض فروع قبيلتى (الهاوييه) و(الدارود) وقبائل (الإسحاق)، وسارت الحرب على أساس قبلى، وليس على أساس سياسى. وفى أعقاب الإطاحة بنظام سياد برى، انقسم هذا التحالف القبلى على نفسه على مختلف المستويات. فمن ناحية، انقسم ممثلو قبيلة (الهاوييه) - الذين كانوا يعملون تحت غطاء المؤتمر الصومالى الموحد - إلى فريقين متصارعين على السلطة: أولهما بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد، وثانيهما بزعامة على مهدى محمد الذى نصب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، وعكس هذا الصراع رغبة واضحة فى الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين، مما أدى إلى إثارة مخاوف قبائل (الاسحاق) التى تعيش فى شمال البلاد، واتجهت لهذا السبب نحو الانفصال وتأسيس ما يعرف بـ (جمهورية ارض الصومال) . وتحولت البلاد إلى العديد من مناطق النفوذ الخاضعة لسيطرة كل قبيلة، كما أن كل قبيلة أقامت لنفسها ميليشيا وتنظيما حزبيا، وسادت الفوضى عندما حاولت كل قبيلة من القبائل الحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضى، ومن ممتلكات الدولة المنهارة، بما فى ذلك الأسلحة والمعدات والمواد الغذائية. وقد فرضت قبيلة (الدارود) سيطرتها على جنوب البلاد، بينما أعلنت (الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال) الحكم الذاتى فى شمال شرق الصومال، فى حين كان قطبا (المؤتمر الصومالى الموحد) يتصارعان بضراوة بالغة فى العاصمة مقديشيو إلى أن جاء التدخل الدولى (1).

وقد أدت المعادلة الصراعية فى الصومال إلى الحيلولة دون التوصل إلى صيغة فاعلة وقابلة للنفاذ لإنهاء العداء والصراع فى البلاد بين القبائل والفصائل المختلفة، وتسببت فى وصول الأوضاع إلى درجة الانهيار الكامل للدولة الصومالية، وأدى الانهيار إلى حدوث ارتداد نحو الوضع الذى كانت عليه تلك المنطقة فى القرن التاسع عشر، حيث لم تعد هناك سلطة سياسية معترف بها من قبل المجتمع الدولى، وليست هناك إدارة وطنية تمارس سلطة حقيقية، وليس هناك نظام قضائى رسمى، وليست هناك خدمات مصرفية أو تأمينية، وليس هناك نظام للتليفونات والبريد، وليست هناك خدمات عامة، وليست هناك أنظمة يعتمد عليها فى مجالى الصحة والتعليم، وليست هناك خدمات فى مجالات الشرطة والأمن العام، وليست هناك أنظمة للكهرباء أو مواسير المياه العذبة، مع وجود مسئولين ضعفاء يعملون على أساس تطوعى ومحاطين بعصابات من الشباب المسلح (2).

---

(1) د. إجلال رافت، " الصومال والأمن القومى العربى : سيناريوهات المستقبل "، **أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٨، مارس ١٩٩٣، ص.ص. ٨٣ - ٩٢ .

(2) Hussein Adam, Op-Cit, p. 76.

ومع ذلك، فإن هناك العديد من الاختلافات فيما بين حالة ليبيريا وحالة الصومال، فيما يتعلق بانهيار الدولة، وبالذات فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود قوة مهيمنة Hegemonic Power على الساحة السياسية. ففي الحالة الليبيرية، انهارت السلطة المركزية تماما، ولكن تشارلز تايلور كان يمثل قوة مهيمنة على الساحة، حيث كان يسيطر من الناحية الفعلية على اكثر من ٩٠% من مساحة البلاد، كما يمتلك النسبة الأكبر من ركائز القوة الاقتصادية في ليبيريا، وكان انهيار الدولة الليبيرية عائدا في الأساس إلى عجز تايلور عن توطيد سيطرته على البلاد بسبب الانشقاقات التي تعرضت لها جبهته (الجبهة الوطنية الليبيرية)، بالإضافة إلى الموقف المعادي الذي اتخذته قوات الايكوموج التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضد تشارلز تايلور، كل ذلك أدى معا إلى منع تشارلز تايلور من السيطرة بسرعة على زمام السلطة في ليبيريا، ولكنه استطاع في النهاية الاستحواذ على السلطة عقب إجراء الانتخابات الرئاسية والعامة في ليبيريا عام ١٩٩٧. أما في الحالة الصومالية، فقد كان الانهيار اكثر شمولا وعنفا، ولم تكن هناك قوة مهيمنة، بل كان هناك نوع من التبعثر للقوة فيما بين القبائل والميليشيات العسكرية المتناحرة، وتفتتت الدولة الصومالية إلى عدة أجزاء، حيث ظهرت دولة انفصالية جديدة في الشمال باسم (جمهورية ارض الصومال)، بينما انقسم الجنوب إلى عدة إقطاعيات أو دويلات يسيطر عليها لوردات الحرب. ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع الدولي تعامل بتجاهل واضح مع الحالة الصومالية، فيما كان يمثل نوعا من العقاب على فشل التدخل الدولي في الصومال بقيادة الولايات المتحدة، وذلك إلى أن نجحت جيبوتي في استضافة مؤتمر للمصالحة الصومالية في أغسطس ٢٠٠٠، والذي أسفر عن الوصول إلى اتفاق للسلام في الصومال.

٢. حالات الانهيار الجزئي للدولة في أفريقيا :

تنشأ حالة الانهيار الجزئي للدولة عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية، ويترهل جهازها البيروقراطي، وتعجز عن فرض سيطرتها على كافة أقاليم الدولة، وتصبح بعض الأقاليم خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة. ويحدث الانهيار الجزئي أيضا عندما تنتصر جماعات المعارضة في الحرب الأهلية، ولكنها تعجز عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة بسبب المقاومة التي تمارسها فلول القوات الحكومية أو بسبب انقسام جماعات المعارضة ذاتها. والواقع، إن معظم الحروب الأهلية الأفريقية شهدت انهيارا جزئيا للدول بسبب تداعيات هذه الحروب، ويبدو ذلك واضحا إذا أخذنا إثيوبيا نموذجا على هذا الانهيار الجزئي.

وتعود أسباب انهيار الدولة في إثيوبيا بالدرجة الأولى إلى الفشل المتواصل في معالجة المسألة القومية في عهدي هيلاسلاي ومنجستو هايلي مريام، حيث فشل نظام منجستو في معالجة "المسألة القومية" بفاعلية، مثله في ذلك مثل نظام هيلاسلاسي. فقد

حاول منجستو التلاعب بهذه المسألة من خلال إدخال معتقدات اجتماعية جديدة فى إطار مبادئ "الاشتراكية العلمية" التى رفضت النظر إلى الإثنية بوصفها أساسا للتنظيم الاجتماعى والسياسى، وأقرت بدلا من ذلك بأن الشعوب تتجمع معا فى تنظيمات شعبية على أساس الأدوار والمواقع الاقتصادية والاجتماعية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن منجستو كان مضطرا إلى محاولة إيجاد حل لمشكلة القوميات، وسعى إلى تحقيق هذا الحل من خلال تأسيس معهد لدراسة القوميات الإثيوبية، وإصدار دستور جديد يعزز شرعية النظام فى فبراير ١٩٨٧، وكان هذا الدستور عبارة عن خليط من الدساتير الماركسية - اللينينية لكل من الاتحاد السوفيتى السابق ورومانيا. وقد نص الدستور على تأسيس جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية، ومجلس وطنى مكون من ٨٣٥ مقعدا، ومنح صلاحيات قوية لرئيس الجمهورية. وكان واضحا بمجرد انتخاب المجلس الوطنى، وانعقاد جلسته الأولى فى سبتمبر ١٩٨٧، أن نظام منجستو كان يسعى إلى استغلال هذه التطورات من اجل إجراء عملية إعادة التنظيم الإدارى للدولة، حيث قام المجلس الوطنى بتقسيم البلاد إثيوبيا إلى ٢٤ منطقة إدارية، وخمس مناطق ذات حكم ذاتى هى: إريتريا، وعصب، ودير داوا، وتيجراى، والأوجادين. وقد أدى منح الحكم الذاتى لكل من عصب ودير داوا إلى فصل هاتين المنطقتين عن إريتريا والأوجادين، رغم انهما تمثلان النواة الاقتصادية لهما (1).

وقد اتسمت ردود أفعال معظم جماعات المعارضة تجاه عملية إعادة التنظيم الإقليمى للدولة بالرفض. فقد رفضت تلك الجماعات إقامة جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية، وزادت من أنشطتها العسكرية، وبدأت التعاون فيما بينها. ونظرت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى هذه الإصلاحات بوصفها محاولة مستمرة من "الاستعماريين" الإثيوبيين لحرمان شعب إريتريا من حقه فى تقرير المصير، واستمرت فى الدعوة إلى إجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة من اجل الاستقلال. أما جبهة تحرير التيجراى وجبهة تحرير الأورومو، فقد نظرتا إلى الإصلاحات على أنها غير ذات مغزى، وترمى إلى تخفيف الضغوط العسكرية الواقعة على النظام. وفى أواخر عام ١٩٨٨، بدأت الضغوط تتزايد على النظام الحاكم فى إثيوبيا بسبب الجفاف والعمليات العسكرية للمعارضة، وأيضا بسبب اتجاه الاتحاد السوفيتى السابق نحو وقف مساعداته العسكرية لإثيوبيا، مما دعا منجستو إلى إعلان حالة الطوارئ، وأمر بأن يتجه الجميع إلى ساحة القتال، وتم تجنيد جميع الذكور ما بين سن ١٣ - ٢٥ عاما فى الخدمة العسكرية، كما استقطع راتب شهر من العمال لخدمة المجهود العسكرى (٢).

---

(1) Edmond Keller, "Remaking the Ethiopian state", in William Zartman (ed.), Collapsed States, Op-Cit, p. 130.

(2) Ibid, p.p. 131 - 132.

وقد بدأت نهاية نظام منجستو مع وقوع محاولة انقلاب فاشلة فى مايو ١٩٨٩، عندما كان منجستو فى زيارة لألمانيا الشرقية، مما اضطره إلى العودة فورا إلى البلاد، وتم قمع الانقلاب بوحشية شديدة، ولكن هذه المحاولة جعلت الجيش الإثيوبى يبدأ فى الانهيار من الداخل. فقد انشقت وحدات عسكرية بالكامل، وانضمت إلى المعارضة. وعلى مدى العامين التاليين، استطاعت الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا أن تستقطب جميع أبناء التيجراى والعديد من أبناء الجماعات الأخرى. وفى إريتريا ذاتها، سيطرت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على جميع أراضى الإقليم، باستثناء المدن الرئيسية مثل أسمرة ومصوع وعصب. وبحلول عام ١٩٩٠، أدى تدهور موقف القوات الإثيوبية، سواء فى إريتريا أو فى إثيوبيا، وانهيار الإرادة السياسية لمنجستو ذاته، إلى حدوث نهاية سريعة للحرب الأهلية، رغم انه كانت هناك جهود دبلوماسية أمريكية مكثفة ترمى إلى الوصول إلى تسوية سلمية للصراع بين حكومة إثيوبيا وكل من جبهة تحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا. وعندما بدأ مؤتمر السلام فى لندن، كانت المعارضة تحكم قبضتها بالفعل على أديس أبابا، كما كانت جبهة تحرير إريتريا قد وصلت إلى العاصمة أسمرة. وفى ٢١ مايو ١٩٩١، قام مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية هيرمان كوهين، بترتيب خروج منجستو سالما من أديس أبابا إلى زيمبابوى. ولم يستطع المؤتمر أن يصل إلى تسوية للصراع، لأن المعارضة كانت قد سيطرت بالفعل على الحكم فى ٢٨ مايو ١٩٩١([1]).

وخلال الفترة الأولى التى أعقبت انهيار نظام منجستو، عانت إثيوبيا من حالة انهيار وفوضى عارمة، بسبب عجز الجبهة الثورية الديمقراطية لتحرير شعوب إثيوبيا بزعامة ميليس زيناوى عن فرض سيطرتها على كافة أرجاء إثيوبيا، وأيضا بسبب انهيار جهاز الدولة ذاته، واحتاجت الجبهة إلى عدة سنوات من اجل إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد. وقد اعتمدت سياسة زيناوى فى الأساس على منظومة متكاملة من الترتيبات السياسية التى اشتملت على مرحلتين أساسيتين، الأولى مرحلة الترتيبات السياسية الانتقالية، والثانية هى المرحلة النهائية. وفى المرحلة الأولى، جرى تشكيل برلمان مؤقت وحكومة موسعة مؤقتة، لحين الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد، وإجراء الانتخابات العامة. وقد جرى بالفعل استكمال هذه العملية. وعلى الرغم من أن إثيوبيا شهدت منذ ذلك الحين درجة أعلى نسبيا من الاستقرار الداخلى، بالمقارنة مع عقدى السبعينات والثمانينات، إلا أن نظام الحكم فى إثيوبيا يظل خاضعا لسيطرة التيجراى بزعامة ميليس زيناوى، كما أن بعض جماعات المعارضة الأورومية مازالت تقاوم حكومة زيناوى، وترفع راية المقاومة المسلحة ([2]).

([1]) Ibid, p.p. 132 - 133.
([2]) Ibid, p.p. 133 - 134.

المطلب الثالث

نتائج انهيار الدول فى حالات الحرب الأهلية

يتسبب انهيار الدول تحت وطأة الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية فى العديد من الآثار والنتائج الفادحة، حيث أن هذا الانهيار يؤدى إلى تدمير الركائز الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للدولة، وهو ما يعود بتلك المجتمعات إلى مرحلة اللادولة. وحتى فى حالة إنهاء الحرب الأهلية، فإن عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب واستعادة قدرات الدولة ذاتها تكون عملية شاقة للغاية، وتحتاج إلى إمكانيات ضخمة يصعب على الدولة المعنية أن تتحملها بمفردها.

ويؤدى انهيار الدولة إلى نشوء أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، فالدولة تتحول إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة والمنعزلة، التى تسيطر على كل منها جماعة محددة، وهى فى الأغلب جماعة إثنية معينة، وتنشأ خطوط حدود عملية فيما بين هذه الجماعات لتحديد مناطق النفوذ، وتتماشى هذه الخطوط الحدودية مع حدود الخريطة الإثنية للدولة، بحيث تؤدى هذه الأوضاع إلى ما يشبه الفصل الإثنى داخل الدولة، ولكن ليس من الضرورى أن تكون مناطق النفوذ متماثلة فيما بين الجماعات، بل أنها تكون متفاوتة فى العديد من الحالات. وينشأ لكل منطقة اقتصادها الخاص، وتكون العلاقات فيما بين تلك المناطق قابلة للصراع أو التعاون، فربما تدخل الجماعات المختلفة فى علاقات تبادل تجارى أو تحالف سياسى، وربما تسود حالة من الصراع على علاقاتها، وتكون علاقات التعاون أو الصراع مؤقتة ومتبدلة فى اغلب الأحيان، إلا فى الحالات التى تسود فيها كراهية إثنية عميقة ومرارة نفسية شديدة فيما بين أطراف معينة. وبشكل عام، فإن جوهر الصراع يدور حول رغبة كل جماعة فى تحقيق النصر أو على الأقل توسيع دائرة نفوذها والاستيلاء على مناطق جديدة، بما عليها من موارد وسكان. وقد شهدت بعض الحروب الأهلية نهايات مختلفة لهذا الوضع. فبعضها خرج من هذه الحالة عقب هيمنة جماعة معينة على كل أو معظم أراضى الدولة، مثل حالة ليبيريا، فى حين أن البعض الآخر منها شهد انتصار جماعات المعارضة على الحكومة، ولكن لم يستطع نظام الحكم الجديد فرض سيطرته بالكامل على أراضى الدولة، بسبب استمرار مقاومة عنيفة من جانب بعض الجماعات، مثل حالة أوغندا وإثيوبيا، بينما ظل الانهيار الكلى للدولة قائما فى بعض الحالات، وبالذات فى حالة الصومال، كما شهدت دولا أخرى تقسيما مزمنا للدولة فيما بين الحكومة والمعارضة، فى ظل علاقة من الشد والجذب تؤدى إلى تعديلات طفيفة فى مناطق نفوذ كل منهما، مثل حالة أنجولا.

وفى ظل الانهيار، يؤدى عجز أطراف الصراع عن تحقيق الحسم العسكرى، أو عدم امتلاكهم القدرة على مواجهة الطرف الآخر، إلى البحث عن مساعدة خارجية، سواء من خلال الواردات التسليحية أو القوات العسكرية الأجنبية، سواء كانت قوات

نظامية أو قوات مرتزقة، وهو ما أدى إلى شيوع ظاهرة مشاركة المرتزقة فى الصراعات الداخلية الأفريقية، بل وازدياد هذا الدور بصورة تدريجية. فقد استعان العديد من أطراف الحروب الأهلية الأفريقية، وبالذات الحكومات، بمرتزقة للمشاركة فى الجهود العسكرية، فى مقابل حصول المرتزقة على حقوق التجارة فى الموارد المعدنية فى هاتين الدولتين. وقد وجهت الأمم المتحدة اتهامات محددة إلى كل من أنجولا وسيراليون وزائير السابقة باستئجار مرتزقة للمشاركة فى الصراع الداخلى، وحاولت حكومات تلك الدول تبرير هذا السلوك بأن المرتزقة يشاركون فى أعمال الدفاع عن الحكومات الشرعية، مما يجعل تدخلهم مشروعا، إلا أن الأمم المتحدة رفضت التفريق بين أنشطة شرعية وأنشطة غير شرعية من جانب جماعات المرتزقة، ورأت أن هذا التفريق يمكن أن تكون له آثار بالغة الخطورة على العلاقات الدولية، بالإضافة إلى أن أنشطة المرتزقة - التى تتم تحت مظلة "شركات الأمن" - تمثل تهديدا للسيادة الوطنية للدول التى تعانى من هذه الأنشطة. وقد استخدمت أنجولا وسيراليون هؤلاء المرتزقة من أجل حماية مناجم الذهب والماس، وأيضا من اجل المشاركة فى القتال. وكان هؤلاء المرتزقة يعملون أساسا من خلال شركات أمنية مقرها فى بريطانيا وجنوب أفريقيا. وتحصل هذه الشركات فى المقابل على امتيازات فى مجال تجارة المعادن الثمينة، حيث أنها تقوم أولا بتوفير مناخ أمنى ملائم بالاتفاق مع السلطات الحكومية، ثم تقوم بعد ذلك بتنظيم عمليات النقل الجوى وبناء الطرق والاستيراد والتصدير، بالتعاون مع شركات أخرى تابعة لها، وهو ما يعطى للمرتزقة وجودا قويا - إن لم تكن هيمنة كاملة - فى الحياة الاقتصادية للدولة التى يعملون فيها (1).

وبالمثل، فإن الحرب الأهلية فى زائير السابقة بين قوات المعارضة بقيادة لوران كابيلا وقوات الرئيس السابق موبوتو، شهدت لجوء طرفى الصراع إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من المرتزقة الأوروبيين والأفارقة من اجل تعزيز قدراتهم العسكرية. وقد وصل عدد المرتزقة الفرنسيين والبلجيكيين والصرب الذين استعان بهم موبوتو إلى حوالى ٢٨٠ مرتزقا، وهو ما كان قد دعا كابيلا إلى اتهام الحكومة الفرنسية بمساندة موبوتو فى عملية تجنيد المرتزقة، إلا أن المسئولين الفرنسيين أكدوا دائما انهم لم يقدموا أى مساعدة عسكرية من أى نوع لزائير فى السنوات القليلة التى سبقت انهيار حكم موبوتو. وكانت عملية تجنيد المرتزقة لصالح نظام موبوتو قد بدأت فى أواخر عام ١٩٩٦، وكان هناك عنصران رئيسيان فى قوة المرتزقة التى عملت مع موبوتو، أولهما عبارة عن مجموعة صغيرة من المرتزقة من أوروبا الغربية بقيادة البلجيكى كريستيان تافرنير، وكان تافرنير يتولى القيادة العملياتية الشاملة على قوات المرتزقة.

---

(1) Thalif deen, "Mercenaries capitalise on mineral resources", Jane's Defence Weekly, (London: Jane's Publications), Vol. 26, No. 20, 13 Nov. 1996, p.5.

وكان دور القوات التى يقودها تافرنير يتمثل فى تدريب قوات موبوتو وتوفير الدعم اللوجستى لها، كما قاتل المرتزقة إلى جانب القوات الحكومية، وتعرضوا للخسائر، وكانت قوات تافرنير تتألف من حوالى ١٩ فردا، اغلبهم من الفرنسيين. أما العنصر الثانى، فقد كان عبارة عن مجموعة كبيرة من المرتزقة من أوروبا الشرقية، وتألفت فى الأساس من مقاتلين سابقين فى قوات صرب البوسنة أو من اللاجئين الصرب الذين كانوا يقيمون فى منطقة كرابينا فى كرواتيا، وقام بتجميع هذه القوة ميلوراد بالميز (١).

وقد أطلق على المرتزقة الذين استعان بهم موبوتو اسم (الفيلق الأبيض)، وتولوا الدفاع بصفة خاصة عن مدينة كيسنجانى الغنية، والتى تضم مقر القيادة العسكرية الشرقية للكونغو، ووصلت أعداد المرتزقة إلى حوالى ٣٠٠ من الصرب والكروات، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المرتزقة الرواندييين من الهوتو الذين فروا إلى الكونغو عقب استيلاء الجبهة الوطنية الرواندية (التى يسيطر عليها التوتسى) على الحكم فى رواندا. وقد ذاع صيت هؤلاء المرتزقة فى الحرب الأهلية الكونغولية، وبالذات أثناء القتال الذى دار من اجل الاستيلاء على مدينة كيسنجانى، حيث دافع المرتزقة الصرب والكروات والرواندييين دفاعا مستميتا عنها، ولكنها سقطت فى النهاية فى أيدى قوات كابيلا (٢)، كما شاركوا فى الهجمات التى قامت بها قوات موبوتو ضد المعارضة فى شرق البلاد. وكان كابيلا قد استعان بأعداد كبيرة من المرتزقة تقدر بحوالى ٢٠٠ فرد (من الصومال وإريتريا وإثيوبيا)، وتولوا القيام بمهام عسكرية فى مدينة جوما، التى كانت مقر قيادة قوات التحالف المعارضة فى شمال بحيرة كيفو (٣).

وعلى المستوى الإقليمى والدولى الأوسع، فإن انهيار الدول فى إطار الحروب الأهلية الأفريقية أدى إلى إثارة تساؤلات بشأن الكيفية التى يمكن أن يتعامل بها المجتمع الدولى مع هذه المشكلة، وبرز العديد من الطروحات فى هذا الصدد. وقد قدم عالم السياسة الأمريكى على المزروعى حصرا للسيناريوهات الممكنة للتعامل مع حالات انهيار الدول تحت تأثير الحروب الأهلية فى أفريقيا، ويحددها فى (٤):

---

(1) Sean Boyne, "The white legion: mercenaries in Zaire", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 6, June 1997, p. 278.

(2) Ed Blanche, "Long-term African stability at stake as Kabila fights for Zaire", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 13, 2 April 1997, p. 16.

(3) Ed Blanche, " Zairian Army meeting stern rebel resistance", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 6, 12 Feb. 1997, p. 19.

(4) Ali A. Mazuri, "The African state as a political refugee: Institutional collapse and human displacement", International Journal of Refugee Law, (Oxford: Oxford University Press), Special Issue, Summer 1995, p.p. 34-36.

١. التدخل الانفرادى من جانب قوة مجاورة من اجل استعادة النظام فى الدولة المنهارة، مثل التدخل التنزانى فى أوغندا عام ١٩٧٩.

٢. التدخل الانفرادى من جانب قوة مجاورة، بدعم ومساندة منظمة إقليمية، وليست هناك نماذج أفريقية على هذا النوع من التدخل، ولكن المثال الأبرز فى هذا الصدد يتمثل فى التدخل السورى فى الحرب الأهلية اللبنانية بقرار من جامعة الدول العربية.

٣. الاستعمار والضم بين الدول الأفريقية، وهو نوع من الاستعمار الذاتى بين الدول الأفريقية، على غرار ما قامت به تنجانيقا مع زنجبار عام ١٩٦٤، مع دعم جزئى من جانب وزيرى خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا، وهو ما أدى إلى بروز دولة تنزانيا الموحدة.

٤. التكامل الإقليمى بين الدول الأفريقية، وبالذات بين الدول المصدرة للاجئين وبين الدول المستضيفة، مثل قيام اتحاد فيدرالى بين تنزانيا وكل من رواندا وبوروندى.

٥. إنشاء مجلس أمن أفريقى، يضم أعضاء دائمين على غرار مجلس الأمن الدولى، وتكون الدول دائمة العضوية هى: مصر (من شمال أفريقيا)، ونيجيريا (من غرب أفريقيا)، وإثيوبيا (من شرق أفريقيا)، وجنوب أفريقيا (من الجنوب الأفريقى)، كما يمكن أن يكون هناك ما بين ٣ - ٥ أعضاء غير دائمين، ويمكن إعادة النظر فى العضوية الدائمة كل ٣٠ عاما.

٦. إنشاء قوة طوارئ أفريقية لمواجهة الصراعات التى تنشأ عن انهيار الدول.

٧. إنشاء مفوضية عليا لشئون اللاجئين والنازحين الأفارقة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، نظرا إلى أن أفريقيا أصبحت أكبر قارة فى العالم من حيث أعداد اللاجئين.

٨. حلول عملية للتعامل الواقعى مع الأزمات.

ولكل بديل من هذه البدائل مزاياه وعيوبه. وعلى الرغم من أن اكثر هذه السيناريوهات واقعية هو سيناريو إسناد التدخل لمنظمة إقليمية أو قارية، وهو أيضا السيناريو الذى ظلت السياسة الأمريكية تدفع إليه عقب فشل تجربتها للتدخل فى الصومال، إلا أن هناك قدرا من الخلاف بشأن تكاليف هذا السيناريو والفوائد المتحققة من ورائه. فهذا السيناريو ربما يوفر آلية للتدخل السريع فى حالات الحرب الأهلية، ولكن التنفيذ الفعلى للتدخل ربما يكون عرضة لتحيزات الدول المشاركة فى التدخل، وارتباطاتها المختلفة مع أطراف الصراع، كما أن حدود هذا التدخل ترتبط بحجم القدرات المالية والعسكرية المتاحة للمنظمة القارية أو الإقليمية. وتعتبر تجربة التدخل الإقليمى فى الحرب الأهلية فى ليبيريا بمثابة النموذج الأبرز فى هذا الصدد، حيث كان تدويل هذه الحرب الأهلية عائدا إلى عاملين اثنين، الأول هو محاولة دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الايكواس)، من خلال منظمة الايكواس، منع الانتشار الإقليمى للصراع من خلال التدخل السياسى والعسكرى المباشر، والثانى قرار الأمم المتحدة تقديم الدعم لجهود شعب ليبيريا لإقامة السلام فى بلدهم. وكانت تلك هى المرة

الأولى التى تتعاون فيها الأمم المتحدة مع منظمة أخرى - هى الايكواس - بتنفيذ عملية رئيسية لحفظ السلام فى ليبيريا، إلا أن هذه التجربة اتسمت بتجاوزات كبيرة من جانب قوات التدخل ([1])، كما سبق أن ذكرنا، وهو ما يعنى إجمالا أن هناك العديد من الإشكاليات التى تحيط بمسألة التعامل الدولى مع حالات انهيار الدول تحت وطأة الحروب الأهلية الأفريقية.

([1]) Clement E. Abide, Op-Cit., p. 471.

المبحث الثانى
انتهاكات حقوق الإنسان فى الحروب الأهلية الأفريقية

تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان سببا ونتيجة للحروب الأهلية، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تعتبر نتاجا للحروب الأهلية فقط، ولكنها تعتبر أيضا واحدة من أسباب اندلاع الحرب ذاتها، لأن الانتهاكات الواسعة التى تقوم بها الأجهزة الحكومية لحقوق الأفراد والجماعات الإثنية فى الدولة تدفعها إلى التمرد واللجوء إلى العنف المسلح ضد نظام الحكم فى الدولة. وبعدما تندلع الحرب الأهلية، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تزداد بكثافة عالية. وعادة ما تقع هذه الانتهاكات من جانب طرفى الصراع، أى من جانب الحكومة والمعارضة فى آن واحد معا، وتعتبر هذه الانتهاكات فى بعض الحالات أداة رئيسية من أدوات إدارة الصراع المسلح بين الجانبين. وكلما كان أحد طرفى الصراع ضعيفا، كلما ازداد لجوؤه إلى انتهاك حقوق الإنسان، وأصبح أكثر استعدادا لممارسة الأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء الموالين للطرف الآخر، وذلك للتعويض عن ضعفه النسبى. وفى ظل هذا الوضع، اتسع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان فى الحروب الأهلية، ووصل فى بعض الحالات إلى درجة الإبادة. وقد أدت هذه التطورات إلى إثارة قضية حقوق الإنسان فى أفريقيا، وثارت مجادلات ومناقشات فكرية هامة بشأن هذه القضية بين المؤيدين والمعارضين، ولكن الملاحظ على أية حال أن القارة الأفريقية بدأت تشهد منذ بداية التسعينات اهتماما متزايدا بأوضاع حقوق الإنسان، وذلك فى ظل الضغوط التى مارستها الدول الغربية فى هذا الشأن. وسوف يركز هذا المبحث على تطور أوضاع حقوق الإنسان فى أفريقيا، وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان فى الحروب الأهلية فى أفريقيا، ونتائج هذه الانتهاكات.

المطلب الأول
إشكاليات حقوق الإنسان فى أفريقيا

أصبحت حقوق الإنسان واحدة من أهم قضايا العلاقات الدولية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وأصبحت واحدة من أهم المعايير المستخدمة لتقييم مدى تقدم أو تخلف النظم السياسية فى العالم، كما باتت تحكم إلى حد كبير مواقف الكثير من دول العالم لدى صياغة سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى، وبالذات دول العالم الثالث.

ومع ذلك، فإن قضية حقوق الإنسان مازالت تعتبر واحدة من القضايا الشائكة فى أفريقيا خصوصا، وفى العالم الثالث عموما، وذلك بسبب الخلاف حول الأطر النظرية

والأيديولوجية لهذه الحقوق، والشروط الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق وممارسة هذه الحقوق. فمن حيث المبدأ، نشأ فكر حقوق الإنسان فى الغرب، وتعود جذوره التاريخية إلى بداية عصر النهضة فى أوروبا، ويقوم هذا الفكر على أن للبشر حقوقا معينة يكتسبونها بحكم كونهم بشرا، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، وهى حقوق لا يجوز لنظم الحكم أو مؤسسات المجتمع المختلفة أن تنزعها عن الأفراد بأية أدوات سياسية أو قانونية أو ثقافية، وهذه الحقوق تعتبر شرطا لتوفير حياة كريمة للأفراد. وقد أدت النشأة الغربية لهذا المفهوم إلى الاهتمام بمنظومة معينة من الحقوق، التى تدور حول ثلاث فئات، الفئة الأولى هى الحقوق السياسية والمدنية (وتتمثل فى حقوق الحياة والحرية والكرامة الشخصية والبدنية والمعنوية والتنظيم المهنى والسياسى وانتخاب الحكام .. وغير ذلك)، والفئة الثانية هى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وتتمثل فى حقوق العمل بأجر عادل والتعليم والعلاج والدخل المناسب)، والفئة الثالثة هى الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب (وتتمثل فى حقوق تقرير المصير والسلام والتنمية واستخدام اللغة الوطنية وصيانة الثقافة القومية) ([1]).

وفى هذا الإطار، نشأ نوع من الارتباط بين حقوق الإنسان وبين أنواع محددة من نظم الحكم، وبالذات نظم الحكم الديمقراطية البرلمانية التمثيلية. ويعود هذا الارتباط إلى شيوع القناعة فى الفكر الغربى بأن الديمقراطية البرلمانية هى التى تكفل صيانة وحماية حقوق الإنسان، كما شاعت قناعة بإن هذه الحقوق لن تكون مكفولة إلا فى ظل الالتزام بأساليب معينة لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ويقوم هذا الربط على أن الديمقراطية التعددية توفر إطارا عاما للنقاش والجدل فى المجتمع، مما يكفل حرية التعبير والرأى والفكر، علاوة على أن الديمقراطية تيسر صياغة قوانين معينة تجعل انتهاك حقوق الإنسان أكثر صعوبة من جانب السلطات الحكومية، بالإضافة إلى أن الديمقراطية تكفل فرص العمل والنشاط بحرية للمنظمات غير الحكومية، جنبا إلى جنب مع كفالة حرية وسائل الإعلام. وقد جرى التعبير عن هذه الارتباطات فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ويشير ما سبق إلى أن الفكر العالمى لحقوق الإنسان ارتبط إلى حد كبير بتطور المجتمعات الغربية، بحيث ركزت منظومة حقوق الإنسان على أولويات مستقاة أساسا من المجتمعات الغربية، وتصورت أنها سوف تحظى بنفس الأولوية فى المجتمعات الأخرى.

وفى اتجاه مواز، طور المجتمع الدولى مجموعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية التى تهتم بالارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمى، ويتعين بالتالى على جميع الدول - ومن بينها الدول الأفريقية - أن تعامل الأفراد والجماعات

([1]) د. مصطفى كامل السيد، "حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى: قضايا نظرية"، **السياسة الدولية**، العدد ٩٦، أبريل ١٩٨٩، ص. ٧٢.

وفق الإجراءات والمعايير المنبثقة عن الترتيبات القانونية والمؤسسية المذكورة، وهو ما يعنى أن المجتمع الدولى قد لا يلتزم بمبادئ السيادة وعدم التدخل فى تعامله مع دول معينة فى حالة الإخلال بحقوق الإنسان. وهناك مجموعة من المؤشرات التى حولت موضوع حقوق الإنسان إلى مجال للاهتمام العالمى، أولها أن الغالبية الساحقة من دول العالم، بما فيها الدول الأفريقية، قد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية المختلفة لحقوق الإنسان، وثانيها أن الأمم المتحدة باتت تضطلع بدور هام فى موضوع حقوق الإنسان، بما فى ذلك إنشاء آلية مؤسسية لتلقى شكاوى الأفراد بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، وثالثها أن السياسات الخارجية للكثير من الدول الغربية باتت تربط مساعداتها الخارجية لدول العالم الثالث بمدى احترام تلك الدول لحقوق الإنسان ([1]).

وهناك مجموعة من الإشكاليات الرئيسية التى أحاطت بقضية حقوق الإنسان، وتتمثل فى شيوع خلافات دولية واسعة حول المفهوم ذاته، وحول معايير تطبيقه. فقد اعترضت دول العالم الثالث، ومن بينها الدول الأفريقية، على تركيز الدول الغربية على الحقوق الفردية وإهمال حقوق الشعوب، بالإضافة إلى تجاهلها لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية، لأن الأسبقية الأولى فى تلك الدول تنصب على توفير مقومات الحياة الكريمة وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين (مثل العمل والمسكن والغذاء والتعليم)، لأن عدم توفير هذه الحاجات يجعل ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية مقيدا بأى ضغوط يمارسها عليهم أصحاب السلطة أو النفوذ أو الثروة. والأكثر من ذلك، إن بعض دول العالم الثالث، ومن بينها بعض الدول الأفريقية، ترفض الاعتراف بعالمية بعض حقوق الإنسان، وتدعو إلى التضحية بها مؤقتا، لصالح حقوق أخرى أكثر أهمية، مثل حق التنمية. وارتكز هذا الطرح على أن ممارسة الحقوق السياسية ربما تعطل عملية التنمية أو توقفها، كما تلغى فرص التضامن بين الأفراد، ولاسيما إن تجربة الدول الغربية ذاتها تثبت أن التمتع بالحقوق السياسية والمدنية جاء بعد ذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ([2]).

وفى السياق الأفريقى، فإن حقوق الإنسان لم تحظ تقليديا بقدر كبير من الاهتمام، وذلك تأثير الخلافات الثقافية والفكرية، وشهدت الساحة الفكرية الأفريقية جدالا حادا بين وجهتى نظر فى هذا الشأن. وتقوم وجهة النظر الأولى على أن الفكر العالمى لحقوق الإنسان هو فكر غربى بالأساس، وهو غير ملائم للبيئة الأفريقية، لأنه يقوم على منظومة من الحقوق التى لا تحظى بقدر كبير أصلا من الاهتمام فى المجتمعات الأفريقية، مثل حق التجمع السلمى وحرية الفكر والحق فى الحصول على محاكمة عادلة.. وغير ذلك. أما فى غالبية الدول الأفريقية، فإن التركيز ينصب أساسا على

([1]) المصدر السابق نفسه، ص. ٧٣.

([2]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٧٢ - ٧٣.

الكفاح من اجل الوجود والحياة وتوفير لقمة العيش، وتعاني تلك المجتمعات من الفقر والجوع والمرض والأمية. وتذهب بعض الدراسات إلى أنه ليست هناك حرية اختيار فى ظل الجهل فى المجتمعات الأفريقية، وليس هناك حرية للجوعى أو المرضى، كما أن هناك اختلافات ضخمة فى ظروف التطور التاريخى والأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات الأفريقية. ولذلك، فإن مستوى التطور الذى وصلت إليه المجتمعات الغربية هو الذى يحمى ويكفل حقوق الإنسان فيها، وليس مجرد صدور قرارات أو مواثيق دولية، مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فى حين أن المجتمعات التى لم تصل إلى مثل هذا التطور لن تتمكن من الالتزام بحماية هذه الحقوق، بصرف النظر عن المواثيق الدولية (1). ومن ثم، فإن أصحاب هذا الاتجاه يطرحون بدلا من ذلك مفهوما جديدا لحقوق الإنسان، يطلق عليه (المفهوم الأفريقى لحقوق الإنسان). ويختلف هذا المفهوم الأفريقى عن المفهوم الغربى، فهو يركز على "حقوق الشعوب" بدرجة اكبر. وتلعب التقاليد القبلية والإثنية والاحتياجات الأساسية وضرورات التنمية دورا هاما فى صياغة المفهوم الأفريقى لحقوق الإنسان (2)، كما يقوم على فكرة أن المجتمعات الأفريقية لديها ما يمكن اعتباره حقوق إنسان مستقاة من القيم القبلية والتقليدية الأفريقية، والتى تقوم على أن الجماعة أكثر أهمية من الفرد، وأن القرارات تتخذ من خلال الإجماع، وأن الموارد الاقتصادية يتم توزيعها وفق عملية جماعية، وليس من خلال قاعدة الربحية، بالإضافة إلى التأكيد على أن حقوق الإنسان يمكن كفالتها بدرجة افضل بعد ذلك من خلال التنمية الاقتصادية.

وفى المقابل، برزت فى الساحة الفكرية الأفريقية وجهة نظر مضادة تقوم على أن الفكر العالمى لحقوق الإنسان تطور فى اتجاه الاتفاق على منظومة من الحقوق التى تعتبر عامة ومشتركة لجميع الشعوب والثقافات، بحيث أصبحت غالبية هذه الحقوق عالمية من حيث الطابع العام لها. ومن ناحية أخرى، ركزت وجهة النظر هذه على تفنيد مرتكزات وجهة النظر المعارضة، وبالذات من حيث التأكيد على أن الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب التى يركز عليها المفهوم الأفريقى لحقوق الإنسان تختلف عن حقوق الإنسان، لأن أى حقوق جماعية لا يمكن اعتبارها حقوقا، فالحقوق تصبح حقوقا عندما يحصل عليها الأفراد باعتبارهم أعضاء فى جماعة صغيرة، فى حين أن الحقوق الجماعية لن تكون مكفولة لجميع أفراد المجتمع بنفس القدر، أو على أساس

---

(1) Claude Ake, "The African Context of Human Rights", Africa Today, Vol. 34, Nos. 1-2, 1st / 2nd Quarters, 1987. p.p. 5-6.

(2) Ronald Cohen, "Endless Teardrops: Prolegomena to the Study of Human Rights in Africa", in Ronald Cohen, Goran Hyden & Winston P. Nagan (eds.), Human Rights & Governance in Africa (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1993), p.p. 11-22.

واضح من المساواة، وربما تدخل اعتبارات الجنس أو العرق أو العمر أو الوضع الاجتماعي في ممارسة هذه الحقوق، كما أن القليل جدا من الأفراد هم الذين يعرفون حقوقهم وامتيازاتهم في المجتمعات التقليدية، في حين أن الأغلبية العظمى من الأفراد لا يتمتعون بهذه الحقوق إلا عندما تمنح لهم بصورة مباشرة. وفي الوقت نفسه، فإن المبادئ القبلية الأفريقية لا تكفل حقوق الإنسان لجميع المواطنين، لأن المواطن المنتمي إلى جماعة إثنية معينة أو إقليم معين ربما ينظر إليه باعتباره غريبا أو أجنبيا من جانب الجماعات أو الأقاليم الأخرى، وبالذات في الدول متعددة الثقافات، مما يمنع كفالة حقوق الإنسان لجميع المواطنين في هذه المجتمعات. وأخيرا، فإن المبادئ القبلية الأفريقية تتيح مزايا معينة، ولكنها لا توفر حقوقا محددة، وهذه المزايا عبارة عن مجرد أدوات للضبط الاجتماعي، ولكنها تختلف كثيرا عن الحقوق ([1]).

وعلى المستوى السياسي العملي، فإن هناك تناقضات كبيرة بين الالتزام السياسي والدستوري لنظم الحكم الأفريقية بكفالة حقوق الإنسان وبين واقع الممارسة العملية. فقد أكدت الأغلبية الساحقة من الدساتير الأفريقية على الاهتمام بكفالة حقوق الإنسان، في فترة ما بعد الاستقلال، وكان الكثير من مواد الدساتير الخاصة بهذا الشأن، مشتقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن الخطاب الرسمي لمعظم القادة والنخب السياسية الأفريقية تضمن تأكيدات قوية على مبادئ الحرية والمساواة والعدل. ولكن على صعيد الممارسة العملية، شهدت الساحة السياسية الأفريقية انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان في فترة ما بعد الاستقلال، وبالذات فيما يتعلق بعدم التزام السلطات الحكومية في الكثير من الحالات بالضمانات القانونية لإجراءات اعتقال المعارضين السياسيين، كما أنها توسعت في إجراءات الاعتقال بدون محاكمة ([2]).

وخلال عقد التسعينات، أدت الزيادة في حدة الحروب الأهلية إلى اتساع نطاق انتهاك حقوق الإنسان بصورة هائلة في العديد من الدول الأفريقية. فقد أدت المتغيرات الدولية، وبالذات انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتوقف المساعدات الخارجية للعديد من الدول الأفريقية، إلى غياب الأدوات والآليات التي كان المجتمع الدولي يفرض من خلالها قيودا على الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية. وأصبح تطور هذه الصراعات محكوما فقط بموازين القوى بين أطراف الصراع، وبالأهداف السياسية التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها، مما أدى إلى ازدياد انتهاكات حقوق

([1]) Sakah S. Mahmud, "The State and Human Rights in Africa in the 1990's: Perspective and Prospects", Human Rights Quarters, (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press), Vol. 15, 1993. p.p. 488-492.

([2]) M. Louise Pirouet, "The Effects of Conflict 1: Human Rights and Refugees", in Oliver Furely (ed.), Conflict in Africa (London, New York: Tauris Academic Studies, I.B. Tauris, 1995), p. 279.

الإنسان فى الحروب الأهلية الأفريقية، ووصلت فى بعض الحالات إلى درجة الإبادة الجماعية، كما حدث فى حالة الحرب الأهلية فى رواندا.

وعلى الجانب الآخر، فإن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان فى أفريقيا أدت بصورة تدريجية إلى زيادة الاهتمام الإقليمى والدولى بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان فى الدول الأفريقية. فمن الناحية التاريخية، كان الوعى بقضايا حقوق الإنسان فى أفريقيا قد بدأ منذ السبعينات بفعل الجهود والأنشطة التى قامت بها منظمة العفو الدولية، وبالذات مساعيها الرامية إلى إقامة شبكة عالمية لرصد ومتابعة أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد العالمى، كما سعت إلى توفير تغطية إعلامية واسعة لنتائج أعمالها، والتى تتضمن رصدا دقيقا لانتهاكات حقوق الإنسان فى دول العالم. ولكن مساحة الاهتمام بحقوق الإنسان فى الدول الأفريقية بدأت فى الازدياد منذ بداية التسعينات، لأن حماية حقوق الإنسان كانت قد باتت واحدة من أهم القضايا المطروحة على قائمة الاهتمامات العالمية فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، كما أن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان فى أفريقيا لقيت اهتماما واسعا من المجتمع الدولى.

وفى الوقت نفسه، فإن الاهتمام بحقوق الإنسان فى أفريقيا كان يمثل جزءا محوريا من التحولات الديمقراطية فى أفريقيا، كما أن الدول الغربية ربطت معوناتها الاقتصادية بمدى التزام الدول الأفريقية بتطبيق الديمقراطية وسياسات اقتصاد السوق. ومع ذلك، فإن الخبرة الأفريقية العملية تشير إلى أن التحول الديمقراطى لم يوقف تماما انتهاكات حقوق الإنسان، وما زالت حركة حقوق الإنسان ضعيفة فى معظم الدول الأفريقية، ولا تركز الأحزاب السياسية فى عملها على مراقبة التزام الحكومات بحقوق الإنسان، والذين لا تلقى حقوقهم قدرا كافيا من الاحترام والحماية ([1]).

وبشكل عام، فإن حركة حقوق الإنسان الأفريقية مازالت تعانى من العديد من المشكلات والتحديات. فمازالت حقوق الإنسان - فكرا وممارسة - ذات سمعة سيئة فى الدول الأفريقية لأنها دخلت إلى الخطاب السياسى الأفريقى من خلال الضغوط الغربية، وباعتبارها تعكس تحيزا أيديولوجيا غربيا، كما أن العديد من الحكومات الأفريقية ترفض السماح بإنشاء منظمات حقوق الإنسان وإعطائها شرعية الوجود القانونى. ومازال فكر حقوق الإنسان يواجه تحديات عنيفة فى الساحة السياسية الأفريقية، ولم يكتسب شرعية القبول الفكرى والثقافى فى العديد من المجتمعات الأفريقية باعتباره يتعارض مع المبادئ والقيم التقليدية فى تلك المجتمعات، لأنه يتضمن - من وجهة نظر قطاعات سياسية وفكرية هامة فى الدول الأفريقية - مبادئ وقيم مستوردة من الغرب، ويفرض أولويات مختلفة عن الأولويات التنموية والاقتصادية فى تلك الدول.

([1]) Akwasi Aidoo, "Africa: Democracy without human right?", Human Rights Quarterly, Vol. 15, 1993. p.p. 707-709.

وفى الوقت نفسه، فإن مراقبة وحماية حقوق الإنسان ما تـزال مسئولية المنظمـات غير الحكومية فى العديـد مـن الـدول الأفريقيـة، وتنظـر الحكومـات الأفريقيـة إلـى هـذه المنظمات نظرة عدائية، كما أن هذه المنظمـات تعـانى مـن ضآلـة ومحدوديـة مواردهـا الماليـة، ممـا يجعلـها معتمـدة بالكـامل علـى المنـح والمسـاعدات المقدمـة مـن حكومـات ومؤسسـات أمريكـا الشـمالية وأوروبـا الغربيـة، وهـو مـا يمكـن أن يجلـب علـى تلـك المنظمات تهم العمالة للغرب. ومن ناحية أخرى، فـإن هـذه المنظمـات تواجـه مشـكلات نابعة من التركيز على الحقوق المدنية والقضايا الإجرائيـة، دون وجـود قـدر كـاف مـن التركـيز علـى المسـائل الاجتماعيـة والاقتصاديـة ([1]). ويرتبـط مسـتقبل حركـة حقـوق الإنسان فى أفريقيا بدرجة كبيرة بطبيعة تطـور النظـم السياسـية فيـها، حيـث أن حـدوث تغير رئيسى فى النظم السياسية الأفريقية فى اتجاه المزيد من الديمقراطية والمأسسة فى عملية صنع القرار السياسـى، فـإن ذلـك يمكـن أن يفتـح المجـال بسـرعة أمـام منظمـات حقوق الإنسان لتوسيع نطاق عملها إلى المستويات القومية. وعلى العكس من ذلك، فـإن عدم حدوث هذا التغير يجعل نطاق عمل منظمات حقـوق الإنسـان قـاصرا علـى قضايـا حقوق الأقليات والالتزام بمعاهدات حقوق الإنسان.. وغير ذلك من القضايا الضيقة.

المطلب الثانى
أشكال انتهاكات حقوق الإنسان فى الحروب الأهلية فى أفريقيا

شهدت الحروب الأهليـة الأفريقيـة أشـكالا متعـددة مـن انتـهاكات حقـوق الإنسـان، بحيث كانت هذه الانتهاكات خاصية ملازمة للحروب الأهلية الأفريقيـة، كمـا كـانت أداة رئيسـية مـن أدوات إدارة الصـراع المسلح مـن جـانب جميـع الأطـراف، سـواء كـانت حكومة أو معارضة. وسوف نركز على وجه التحديـد علـى خمسـة أشـكال رئيسـية مـن الانتـهاكات، هـى: الإبـادة الجماعيـة، وحقـوق الإنسـان الأساسـية، والحريـات المدنيـة، والحقوق السياسية، والتمييز الإثنى والاجتماعى.

١. الإبادة الجماعية :

تمثل إبادة جماعة إثنية معينة ذروة العنف فى أى صـراع مسـلح بوصفـها محاولـة لاستئصال جذور هذه الجماعة من الوجود. وقد اختلفت الأدبيات السياسية فـى تصنيفـها

([1]) Claude E. Welch, Jr., Protecting Human Rights in Africa: Roles & Strategies of Non-Governmental Organizations (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1995), p.p. 302 - 311.

لعمليات الإبادة الجماعية فى الحروب الأهلية الأفريقية، حيث ذهبت بعض الدراسات إلى أنه من بين جميع الأعمال الوحشية التى شهدتها الحروب الأهلية الأفريقية، فإن هناك حالة واحدة فقط يمكن الإشارة إليها بوصفها تمثل نوعا من أنواع الإبادة الجماعة، وهى عملية الإبادة الجماعية التى تعرض لها التوتسى فى رواندا. ويستند هذا التصنيف على تعريف الأمم المتحدة للإبادة، والذى ينص على أن الإبادة الجماعية هى "أعمال ترتكب بهدف تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كليا أو جزئيا". وتذهب هذه الدراسات إلى أن هذا التعريف لا ينطبق بدقة إلا على ثلاث حالات فى القرن العشرين هى : إبادة الأرمن على أيدى الأتراك عامى ١٩١٥ - ١٩١٦، وإبادة اليهود والغجر وأقليات أخرى على أيدى النازى الألمانى، وإبادة التوتسى فى رواندا عام ١٩٩٤ (١). والواقع، إن عمليات الإبادة فى الحرب الأهلية الرواندية كانت عائدة إلى تضافر خمسة عوامل، اثنان منهم يعتبران سمة مشتركة مع بقية الحالات الأفريقية هما: زيادة درجة عدم الاستقرار، والاعتماد على النضال والعمل المسلح كأداة للتغيير السياسى. أما العوامل الثلاثة الأخرى، فهى: وجود حالة ثنائية الإثنية فى التكوين الاجتماعى للدولة، والتناقض بين قوة الدولة والصراع بين الجماعات الإثنية فى المجتمع، وازدياد العمليات المسلحة التى تقوم بها الجبهة الوطنية الرواندية (٢).

أما البعض الآخر من الدراسات، فيذهب إلى أن هناك عدة حالات أخرى من الإبادة فى كل من رواندا وبوروندى والصومال وأنجولا، وكانت هذه الإبادة مدعومة من الحكومة. وعلى الرغم من اختلاف النظريات النفسية والاجتماعية والسياسية التى تفسر ظاهرة الإبادة الجماعية التى ترعاها الدولة، إلا أن جميعها تتفق على أن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤدى إلى إحداث تغيرات فى هيكل توزيع القوة المحلية، وتلعب هذه العوامل دورا هاما فى التحضير للإبادة الجماعية التى ترعاها الدولة، وتساعد على بدئها. وتختلف الأدبيات السياسية فى تحديدها لأوزان هذه العوامل، فالبعض يرى أن درجة تركيز السلطة لدى جماعة سياسية تمثل العامل الرئيسى المحدد لبدء وكثافة أعمال الإبادة، فى حين يرى البعض الآخر أن هناك مجموعة متكاملة من العوامل الداخلية والخارجية هى التى تؤثر على هذه الأعمال (٣).

---

(1) Alain Destexhe, "The third genocide", Foreign Policy, (Washington D.C.: The Carneige Endowment for International Peace), No. 97, Winter 1994 - 1995, p.p. 3 - 17.

(2) Filip Reyntjens, "Rwanda: Genocide and beyond", Journal of Refugees Studies, (Oxford: Oxford University Press), Vol. 9, No. 3, 1996, p.p. 240 - 246.

(3) Matthew Krain, "State - Sponsored mass murder: The onset and severity of genocide and politicides", The Journal of Conflict Resolution, (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan), Vol. 41, No. 3, June 1997, p.p. 332 - 335.

ومن ناحية أخرى، فإن بعض الدراسات تنظر إلي الإبادة الجماعية بوصفها شكلا بارزا من أشكال العنف القبلي، والذى يأتى فى الأغلب نتاجا للكراهية عميقة الجذور والعداوات القديمة التى أطلقها انهيار الهياكل التسلطية التى كانت تحتويها مسبقا. ويكون هذا العنف ناجما عن إضفاء الشرعية على الكراهية القبلية، وإحلالها محل الهوية القومية، وذلك عندما تشجع الحكومات جماعة معينة على مهاجمة جماعة أخرى، أو عندما يتم تعريف الدولة أو المواطنة وفق معايير إثنية أو دينية أو عرقية من اجل الحصول على الحقوق، أو عندما تحصل الجماعات المنتمية إلى دين أو لغة أو جماعة إثنية معينة على الحقوق أو المشاركة السياسية، بينما يحرم منها باقى أفراد الجماعات الأخرى، أو إقامة معازل إثنية لجماعات معينة. وفى الكثير من الحالات، يكون العنف القبلى مدعوما من الحكومة من خلال الأشكال المختلفة للتمييز، والتى تؤدى إلى اندلاع الصراع بين القبائل، ويتخذ هذا التمييز أشكالا متعددة، مثل: الفشل فى توفير الحماية للجماعات المهددة، أو الفشل فى اعتقال الأفراد المسئولين عن الهجمات ضد الجماعات المستهدفة، أو التحريض الرسمى ضد أفراد جماعة مستهدفة باعتبارهم ليسوا مواطنين كاملى المواطنة أو باعتبارهم لا يستحقون الاحترام الكامل، أو إصدار قوانين تمييزية ضد أفراد الجماعات المستهدفة. وفى اغلب الأحيان، يكون العنف الإثنى بمثابة المرحلة الأخيرة فى عملية الاستغلال الحكومى المتعمد للتوترات الإثنية لإحداث استقطاب وانقسام فى الرأى العام ([1]).

وفى هذا الإطار، تعتبر حالة الإبادة الجماعية فى رواندا ابرز نموذج أفريقى على العنف القبلى، ولاسيما أن المحرضين على الإبادة كانوا عبارة عن جماعة صغيرة من أقوى الشخصيات السياسية والفكرية فى البلاد، وقامت بالتنفيذ قوات الحرس الرئاسى والميليشيات القبلية، واشتملت على تنفيذ عملية إبادة جماعية شاملة ضد جميع الأحياء من التوتسى فى المناطق التى كانت ما تزال تحت سيطرة الهوتو. وتشير العديد من التقديرات إلى أن الإبادة الجماعية التى تعرض لها التوتسى فى رواندا أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٨٠٠,٠٠٠ فرد، بالإضافة إلى حوالى ٢٠ ألف من الهوتو المتعاطفين مع التوتسى.

٢. انتهاك حقوق الإنسان الأساسية :

تتعلق حقوق الإنسان الأساسية بالحقوق الخاصة بالحفاظ على كرامة وحياة الأفراد، وهى تتمثل تحديدا فى حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التالية: القتل السياسى والقتل غير القانونى، والاختفاء والاختطاف، والتعذيب والعقوبات غير

([1]) Human Rights Watch, Playing the "Communal Card": Communal Violence and Human Rights (New York: Human Rights Watch, 1995), p.p. 1-9.

الإنسانية، والاعتقال التعسفي والاضطهاد والنفي، والحرمان من المحاكمة العلنية العادلة، والتدخل التعسفي في الخصوصية، واستخدام القوة القمعية وانتهاك القانون الإنساني في الصراعات الداخلية. وبشكل عام، فإن هذه الحقوق تتعلق بحماية الأمن البدني للأفراد والجماعات. وتشهد الحروب الأهلية الأفريقية انتهاكات كبيرة ومتكررة لهذه الحقوق، وتصل هذه الانتهاكات إلى درجة أن كثيرا من أطراف الصراع في الحروب الأهلية الأفريقية تلجأ إلى عمليات التعذيب والاختطاف والاغتصاب.. وغير ذلك، باعتبارها أداة رئيسية من أدوات إدارة الصراع المسلح في مواجهة الجماعات المناوئة لها. وفي بعض الحالات الأخرى، يكون اللجوء إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وبالذات المذابح، وسيلة من جانب بعض الجماعات للفت انتباه المجتمع الدولي إلى الصراع الجاري. وعلى أية حال، فإن أغلبية الحروب الأهلية الأفريقية شهدت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الأساسية، وبالذات في أنجولا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وتشاد وليبيريا وسيراليون وموزمبيق.

ففي أنجولا، تورطت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها في عمليات قتل غير قانونية لعناصر حركة يونيتا المعارضة، ويعترف مسئولون كبار في الحكومة الأنجولية بأن قوات الأمن لن تستطيع مواجهة عناصر حركة يونيتا بدون انتهاك لحقوقهم الأساسية. وفي المقابل، تعتبر عمليات القتل بدون محاكمة أداة أساسية من أدوات إدارة الصراع المسلح من جانب حركة يونيتا، حيث تعتبر عمليات القتل غير القانوني سلوكا اعتياديا في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. وتشير العديد من التقارير ذات المصداقية إلى أن زعيم حركة يونيتا جوناس سافيمبي اصدر العديد من التعليمات الواضحة بتنفيذ عمليات القتل غير القانونية، كما قام بنفسه بتنفيذ عمليات الإعدام غير القانونية في بعض الحالات. وبالمثل، تبادلت حكومة لواندا وحركة يونيتا الاتهامات بشأن مسئوليتها عن اختفاء المدنيين، بما في ذلك المسئولين الحكوميين وأعضاء الحزب الحاكم والقادة التقليديين، وارتبط ذلك بحالة انعدام الأمن في البلاد.

وفيما يتعلق بالتعذيب، فإن القانون والدستور في أنجولا يحظران بصورة تامة كافة أشكال سوء المعاملة مع المشبوهين والمعتقلين والمسجونين، إلا أن قوات الأمن الأنجولية لم تلتزم بذلك في الواقع، وهناك ممارسات حكومية متكررة وواسعة النطاق في هذا الصدد، وتمارس أجهزة الأمن التعذيب والإذلال، بما في ذلك الاغتصاب، مع المعتقلين. وبالمثل، فإن قوات حركة يونيتا اعتادت على تعذيب المشبوهين في المناطق التي تسيطر عليها. والأكثر من ذلك، إن عمليات الاعتقال ذاتها تتم بصورة تعسفية، رغم أن القانون الأنجولي ينص على ضرورة أن يحاط الاعتقال بضمانات قانونية قوية. وفي الوقت نفسه، فإن حركة يونيتا بدورها تقوم باعتقال الأفراد رغم إرادتهم في المناطق التي تسيطر عليها. ولا يحظى المعتقلون في كلتا الحالتين بمحاكمة علنية وعادلة، حيث انهار النظام القضائي تماما في فترة الحرب الأهلية، ولا تستطيع

الحكومة توفير الضمانات القانونية التى يشير إليها الدستور، فى حين أن حركة يونيتا أنشأت نظاما قضائيا مدنيا وعسكريا فى المناطق التى تسيطر عليها، ولكنه ليس نظاما مفتوحا للجمهور، ويختار سافيمبى القضاة بنفسه، وتخضع يونيتا المناطق التى تسيطر عليها لقانون عسكرى صارم.

وفى جميع الأحوال، فإن ازدياد حدة الصراع المسلح بين القوات الحكومية وقوات يونيتا يؤدى إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان، كما يؤدى إلى زيادة معاناة المدنيين، حيث تزداد فى تلك الحالات عمليات النزوح الاضطرارى للأفراد، ويتوسع الجانبان المتصارعان فى تجنيد المتطوعين بصورة إجبارية، وأيضا فى زرع الألغام الأرضية، علاوة على أن عجز الحكومة أو قيادة حركة يونيتا عن دفع رواتب الجنود العاملين فى قواتهما أدى إلى ازدياد عمليات السلب والنهب والسرقة ([1]).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن رواندا بدورها شهدت انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، بخلاف عملية الإبادة الجماعية التى سبق ذكرها. وبالذات فيما يتعلق بالاعتداء على اللاجئين المقيمين فى المخيمات المقامة فى المنطقة الآمنة، حيث شهدت تلك المخيمات أعمال عنف متبادلة بين المسلحين التابعين للطرفين المتصارعين، مما أدى إلى فرار عشرات الآلاف من اللاجئين، والذين وجدوا أنفسهم بين شقى رحى، حينما رفضت الدول المجاورة فتح حدودها أمامهم، مما عرضهم لهجمات المسلحين المجهولين. ولم تستطع قوات الأمم المتحدة أن تمنع القوات الحكومية من استخدام القوة ضد اللاجئين المقيمين فى المخيمات، وربما كانت ابرز الحوادث التى جرت فى هذا الإطار تتمثل فى حادث مقتل عدة آلاف من الهوتو فى معسكر كيبيهو الواقع جنوب غرب رواندا فى عام ١٩٩٥، والذى كان يضم اكثر من مائة ألف من اللاجئين. وقد وقعت هذه المذبحة عندما كانت القوات الحكومية تحاول منع اللاجئين من الهرب من المعسكر، فقامت بإطلاق النار مباشرة عليهم، وأشارت بعض التقارير إلى أن القوات الحكومية استخدمت المدفعية الثقيلة لضرب اللاجئين العزل خلال تلك الأحداث، مما أدى إلى وقوع حوالى ٨ آلاف قتيل، وفرار عشرات الآلاف من هذا المعسكر ([2]).

ومن ناحية أخرى، فإن جماعات المعارضة الرواندية، المكونة من فلول الجيش النظامى السابق المؤلف أساسا من الهوتو، ظلت تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية دموية ضد معسكرات اللاجئين التوتسيين فى شرق الكونغو، وفى شمال رواندا ذاتها، وقامت

([1]) U.S. Department of State, Angola Country Report on the Human Rights Practices for 1998 (Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 26 Feb. 1999), p.p. 1-3.

([2]) U.S. Department of State, Rwanda Country Report on the Human Rights Practices for 1998 (Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 26 Feb. 1999), p.p. 1- 3.

هذه الميليشيات بتنفيذ العديد من المذابح الدموية المروعة ضد الأطفال والنساء والشيوخ العزل في هذه المعسكرات، كما قام الجيش الوطني الرواندي الذي يسيطر عليه التوتسي بقتل المئات من الهوتو في أعمال عنف طائفية، وذلك في إطار عمليات الإعدام غير القانونية التي ينفذها الجيش باعتبار ذلك نوعا من الانتقام ضد الهجمات التي تقوم بها جماعات الهوتو المتمردة، وتجرى هذه العمليات بشكل يومي خاصة في المناطق الشمالية والغربية. ولم يقتصر الأمر على هذين الجانبين فقط، وإنما هناك أطراف خارجية أخرى تشارك في المذابح الدموية، حيث كشف تقرير لمحققي الأمم المتحدة أن القوات التابعة للرئيس الكونغولي لوران كابيلا ارتكبت نحو ١٣٤ مذبحة ضد لاجئي رواندا في الكونغو خلال الحملة التي قادها للإطاحة بنظام موبوتو، كما كان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قد اتهم قوات كابيلا في أبريل ١٩٩٧ بتعمد تجويع اللاجئين الروانديين والتسبب في قتلهم، بالإضافة إلى عرقلة وصول المساعدات إلى اللاجئين واختفاء ٨٥ ألف لاجئ في شرق زائير. ولذلك، أعلنت منظمة العفو الدولية في ديسمبر ١٩٩٧ أن عدد القتلى في رواندا قد خرج عن الحصر بعد أن اصبح المدنيون من الرجال والنساء والأطفال والرضع مستهدفين من جانب طرفي الصراع (الجيش / المعارضة المسلحة من الهوتو) ([1]).

وفي بوروندي، تعطلت عملية الإصلاح الديمقراطي التي بدأت منذ أوائل التسعينات، بسبب التوترات الإثنية التي وصلت إلى ذروتها في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ تحت تأثير الاضطرابات الدموية في رواندا المجاورة، وكذلك تحت تأثير وجود ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ من الهوتو الروانديين في بوروندي. وقد أدت هذه التوترات الإثنية في بوروندي إلى تطهير العاصمة بوجمبورا تماما من أي وجود مهم للهوتو، كما أصبحت الفظائع الدموية شيئا طبيعيا في المناطق الريفية من جانب المتطرفين التوتسيين في الجيش وميليشيا الهوتو ([2]).

وفي تشاد، فإنه على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في تشاد، إلا أن عمليات القتل والإعدام غير القانونية استمرت في البلاد، ولكنها أصبحت اقل مما كانت عليه في السنوات السابقة. وبصفة خاصة، تلجأ قوات الشرطة إلى استخدام القوة بعنف ضد الأشخاص العزل الذين يقدمون الدعم إلى جماعات المتمردين في المدن الجنوبية وحولها. وقامت قوات الشرطة بإعدام الأشخاص العزل التابعين للجبهة الشعبية الديمقراطية، أثناء عمليات قمع المتمردين، وتكررت هذه الأحداث مرات عديدة، ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء ضد عناصر الأمن الذين نفذوا عمليات القتل غير القانونية. وبالمثل، وقعت حوادث اختفاء غامضة لأشخاص منتمين إلى المعارضة، وذلك أثناء

([1]) Ibid, p.p. 3 - 4.

([2]) Filip Reyntjens, Op-Cit, p.p. 215 - 220.

حملات القمع الحكومية على معاقل المتمردين، ولم تقدم الحكومة أى تقديرات بشأن أعداد المختفين خلال السنوات الماضية. وعلى الرغم من أن الدستور التشادى يحظر التعذيب وسوء المعاملة، إلا أن الشرطة اعتادت على ممارسة التعذيب والضرب والاغتصاب، ولم يعتقل أى من أفراد الشرطة لمسئوليته عن هذه الممارسات. وفى بعض الحالات، كانت الأحكام فى القضايا الجنائية غير عادلة، فى حين يحظى المسئولون وذوو النفوذ بالحصانة وعدم الخضوع للعدالة. ورغم أن نظام إدريس ديبى كان قد أنشأ محاكم عسكرية لمحاكمة أفراد الأمن الذين يرتكبون جرائم ضد المدنيين، إلا أن هذه المحاكم توقفت عقب فترة قصيرة من بدء العمل بها (1).

وفى ليبيريا، شاعت منذ بداية الحرب الأهلية فى عام ١٩٩٠، ممارسات بالغة البشاعة من جانب كل جماعة ضد قوات الجماعة الأخرى والجماعات الإثنية التى تنتمى لها. فقد وزعت قوات تشارلز تايلور منذ البداية الأسلحة على أفراد قبائل (جيو) و(مانو) فى مقاطعة نيمبا، باعتبارهم حلفاء لهم فى القتال، مما شجعهم على استخدام هذه الأسلحة بدون تمييز بعد ذلك من اجل الانتقام من نظام صمويل دو، ومن أى شخص تعاون مع ذلك النظام، مما أدى إلى انتشار العنف بسرعة، وخروجه عن نطاق السيطرة. ومن ناحية أخرى، وزع صمويل دو الأسلحة بعد ذلك على المدنيين من قبيلة الكران والماندنجو، وقام جنوده بقتل المئات من أفراد قبيلتى (جيو) و(مانو) فى العاصمة مونروفيا، كما قتلوا بعض المعارضين السياسيين البارزين. وقد وصلت قوات تايلور بسرعة إلى مقاطعة (جراند جيدى) التى تعتبر الموطن الرئيسى للكران (قبيلة الرئيس دو)، وارتكبت فظائع ضد سكان تلك المقاطعة. ولذلك، اضطر ثلثا أفراد قبيلة الكران فى ليبيريا، البالغ عددهم ١٢٥ ألفا، إلى الهرب من البلاد، بينما قتل عشرات الآلاف الآخرون من أفراد الشعب، وليس فقط من الكران، فى حين نزح ٧٠٠ ألف فرد عام ١٩٩٠. وقد وصل عدد القتلى خلال الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٤ على الأقل إلى حوالى ١٥٠ ألف قتيل، علما أن عدد السكان كان يقدر بحوالى ٢,٥ مليون نسمة، مما يعنى أن واحدا من كل ١٧ فردا كان ضحية لهذه الحرب، بالإضافة إلى مئات الآلاف الذين أصيبوا أو اضطروا إلى النزوح إلى الخارج (2).

وفى الكثير من الحالات، كانت الأطراف المتصارعة تقوم بارتكاب مذابح مروعة باعتبار ذلك وسيلة غير مباشرة لتحقيق أهداف سياسية معينة، لا تتعلق بالانتقام من جماعة مناوئة أو الاستيلاء على أراضيها ومواردها، ولكن من اجل إيصال رسائل سياسية معينة إلى أطراف خارجية لا علاقة لها بالصراع. ففى ٦ يونيو ١٩٩٣، حدثت

---

(1) U.S. Department of State, Chad Country Report on the Human Rights Practices for 1998 (Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 26 Feb. 1999), p.p. 1 – 3.

(2) Stephen Ellis, Op-Cit, p.p. 165-170.

مذبحة مروعة لحوالى ٦٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال فى معسكر فى منطقة شركة فايرستون. وقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة للتحقيق فى هذه المذبحة، وخلصت إلى أن بقايا القوات المسلحة الحكومية هى التى دبرت ونفذت المذبحة، إلا انه كان هناك اعتقاد واسع النطاق بأن قوات تايلور هى التى نفذتها بهدف جذب انتباه المجتمع الدولى من اجل ممارسة ضغط للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فى ليبيريا، وهو ما يعتبر فى مصلحته. وفى إطار الصراع على السلطة، لم يتورع لوردات الحروب الأهلية عن تنفيذ تصفيات جسدية واسعة، حتى فى أوساط السياسيين والعسكريين الموالين لهم، خوفا من أن يتحولوا فى المستقبل إلى منافسين سياسيين. فعلى سبيل المثال، قام تشارلز تايلور باغتيال المنافسين العسكريين والسياسيين المحتملين فى جبهته، ولاسيما الساسة من أبناء قبيلتى الجيو والمانو، وبالذات جاكسون دو الذى كان يمكن أن يكون رئيسا محتملا لليبيريا ([1]).

ويعود الارتفاع الهائل فى كثافة الصراع، وفى الأعمال الوحشية والفظائع التى ترتكب خلالها فى الكثير من الحالات، إلى كونها نتاجا لتعاليم الحركات الروحية والدينية التقليدية فى المجتمعات الأفريقية. ففى ليبيريا وغرب أفريقيا والكثير من أنحاء أفريقيا، تنتشر جمعيات سرية، على غرار جمعيات (البورو والسيندى) السرية، وهى جمعيات اتخذت شكلا مؤسسيا على المستوى المحلى، كما توجد طوائف أو جماعات دينية سرية مماثلة موجودة فى الأماكن الأخرى من البلاد. وربما كانت الجماعة السكانية الوحيدة الرئيسية التى لم تشارك فى ثقافة ما قبل وصول المستوطنين فى ليبيريا هى جماعة الماندنجو، حيث كانت هويتها الإسلامية تبعدها عن هذه الجماعات. وتعتبر جماعة (البورو والسيندى) قديمة، وتعود إلى ما قبل القرن السابع عشر.

وهناك الكثير من الاعترافات التى أشار أصحابها إلى أن العنف الدامى فى ليبيريا كان عائدا إلى أن الفصائل المتصارعة كانت بمثابة حركات روحية، جنبا إلى جنب مع الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وفى بعض الحالات، كانت الفظائع التى ارتكبها بعض المقاتلين، ولاسيما ممارسات أكل لحوم البشر، تشتمل على إشارات مباشرة من اللغة الرمزية لجماعة البورو أو الجماعات الطائفية المماثلة. وحتى تشارلز تايلور نفسه، كان يشرب دماء الضحايا طبقا لاعترافات بعض الذين يعرفونه جيدا، ويذكر زميل سابق له أن تايلور ومساعديه أسسوا جماعة خاصة جدا تعرف باسم (جماعة العشرين الكبار) لممارسة شعائر أكل لحوم البشر. وقد استخدمت وسائل الاتصال الحديثة فى توسيع نطاق تداول هذه الأعمال الوحشية، وأبرز مثال على ذلك هو شريط الفيديو الذى صوره برنس جونسون لعملية تعذيب وقتل صمويل دو فى سبتمبر ١٩٩٠، والذى عرضه جونسون على زواره فى مقر قيادته، معتقدا أن

([1]) Ibid, p.p. 171-182.

ذلك سوف يعزز هيبته كمقاتل، كما أن أحد قادة حركة التحرير المتحدة، وهو ستيفن دورلي، كان يحتفظ بصور لنفسه وهو يرتكب فظائع، بما في ذلك قتل وتشويه السجناء، وكان يعلقها بفخر على الحائط خلف مكتبه، لإثارة إعجاب زائريه ([1]).

وفي سيراليون، ارتكبت كافة الأطراف المتصارعة انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، بل إن الأعمال الوحشية كانت تستخدم بوصفها تكتيكا فعالا من جانب الأطراف المتصارعة، وبالذات من جانب عناصر الجبهة الثورية المتحدة. وتعتبر هذه الأعمال صفة لصيقة بالجبهة الثورية المتحدة منذ بداية الحرب الأهلية، حيث تمثل الأعمال الوحشية وسيلة لبث الرعب فى قلوب الخصوم، والإعلان عن وجود الجبهة واستعدادها للقتال، كما أن نقص الأسلحة والذخائر لدى أفراد الجبهة كان يدفعهم فى بعض الأحيان إلى قتل خصومهم بوسائل وحشية وبدائية للغاية. ومن ناحية أخرى، ارتكبت القوات الحكومية لسيراليون، وبالذات قوات الدفاع المدنى التى تضم جنودا صغار السن، العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كما ارتكبت قوات الايكوموج بعض الانتهاكات. وقد ارتكبت قوات الدفاع المدنى عمليات قتل غير قانونية، وقامت بتعذيب المتمردين المشتبه فيهم والمتعاونين معهم، كما أن الأوضاع فى السجون والمعتقلات ظلت قاسية للغاية، وتنطوى على مخاطر وتهديدات جسيمة لحياة المعتقلين. وخلال الفترات القصيرة التى نجحت فيها قوات الجبهة الثورية المتحدة فى السيطرة على مناطق فى العاصمة فريتاون فى أوائل عام ١٩٩٩، أقدمت عناصر الجبهة على ممارسة العنف بوحشية بالغة، مثل الاغتصاب وتعذيب المدنيين بقطع آذانهم وجدع أنوفهم وأذرعهم بالسكاكين، ووصل عدد القتلى والمصابين إلى حوالى ٤٠٠٠ فرد خلال موجة العنف التى اندلعت فى يناير - فبراير ١٩٩٩ وحدها. وقد تدخلت القوات الحكومية فى بعض الأحيان لإعاقة جهود الإغاثة، كما قامت بإلقاء القبض على العديد من الأشخاص فى ظل قانون الطوارئ الذى وافق عليه البرلمان، والذى يعطى للسلطات الحكومية حق اعتقال الأفراد لفترات غير محدودة بدون محاكمة، وغالبا ما تكون فترات الاعتقال طويلة. وقد فرضت الحكومة حظرا على حرية الخطابة وحرية الصحافة، وقامت بأعمال تحرش واعتقال ضد الصحفيين بسبب تغطيتهم للمسائل المتعلقة بالأوضاع الأمنية ([2]).

وفى إثيوبيا، فإنه على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١، إلا أن بعض التقارير غير الرسمية تشير إلى حدوث عمليات قتل غير قانونى ضد جماعات المعارضة الأورومية المسلحة، حيث تشهد هذه المنطقة اضطرابات واحتجاجات مسلحة من جانب الأورومو، إلا أن هذه العمليات شهدت انخفاضا ملموسا منذ عام

([1]) Ibid, p. 192.

([2]) U.S. Department of State, Sierra Leone Country Report, Op-Cit, p.p. 1-3.

١٩٩٨. ومن ناحية أخرى، فإن العصابات وقطاع الطرق يمثلون مصدرا أساسيا للإخلال بالأمن في المناطق البعيدة عن سيطرة الحكومة المركزية، وبالذات في المناطق التي تشهد اشتباكات بين الحكومة والمعارضة، حيث أن هذه العصابات تتمتع بمستوى عال من التسليح، وتسقط في عملياتها أعدادا كبيرة نسبيا من المدنيين وأفراد الأمن والجيش. وعلى الرغم من أن الدستور الإثيوبي يمنع التعذيب وسوء معاملة السجناء، إلا أن هناك تقارير عديدة عن أن مسئولي الأمن الأثيوبيين قاموا في الكثير من الأحيان بضرب المعتقلين والإساءة إليهم، بالإضافة إلى أن أوضاع السجون تعتبر سيئة من حيث تكدس السجناء والمعتقلين، كما أن قوات الجيش تحتجز عناصر ومقاتلي جبهة تحرير الأورومو في المعسكرات التابعة للجيش كاعتقال مؤقت، وبالذات في منطقة جوبا بإقليم الأورومو. وفي الوقت نفسه، فإنه على الرغم من أن القانون الإثيوبي يحظر أيضا الاعتقال التعسفي والنفي والحرمان من الجنسية الإثيوبية، إلا أن الحكومة لا تحترم هذا الحق دائما، حيث طردت آلاف الأشخاص ذوي الأصول الإريترية أو الذين يرتبطون بعلاقات مع إريتريا، وذلك لأسباب أمنية، عقب اندلاع الصراع المسلح بين الجانبين. وقد زعمت الحكومة الإثيوبية أن المطرودين ليسوا أثيوبيين، وأنهم كانوا يخططون للقيام بأعمال تضر بالأمن الإثيوبي، رغم أن الكثير من هؤلاء المطرودين كانوا يحملون هويات وأوراق رسمية أثيوبية. أضف إلى ذلك، إن المسئولين قاموا في الكثير من الحالات بمصادرة الأراضي الزراعية أو إعادة توزيعها من اجل إجبار سكان تلك المناطق على تأييد ومساندة الحكومة (١).

وفي الكونغو الديمقراطية، اتسع نطاق عمليات الإعدام والقتل غير القانوني من جانب قوات الحكومة والمعارضة، كما تعددت حالات الاختفاء الغامض للأفراد، كما قامت قوات الأمن ومسئولي السجون بعمليات تعذيب ضد المعتقلين، كما توسعوا أيضا في عمليات الاعتقال التعسفي بدون إذن قانوني، وكان الكثير من المعتقلين من الهوتو (٢). وفي أوغندا، ارتكبت الجماعات المناوئة للحكومة، وبالذات جماعة الرب، انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها (٣).

والحقيقة، إن هذه الممارسات لا تعني أن العنف كان يرتكب لذاته في الحروب الأهلية الأفريقية، وإنما كان الدافع الرئيسي له هو الحصول على الثروة والنفوذ من

---

(1) U.S. Department of State, Ethiopia Country Report on the Human Rights Practices for 1998 (Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 26 Feb. 1999), p.p. 1-3.

(2) U.S. Department of State, Republic of Democratic Congo Country Report on the Human Rights Practices for 1998 (Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 26 Feb. 1999), p.p. 1-3.

(3) Robert Lowry, Op-Cit, p. 41.

خلال العنف، وهذه الأعمال الوحشية تعتبر وسيلة لنشر الرعب لدى الخصوم، كما يعتبر أيضا وسيلة لتقوية المقاتلين من الناحية النفسية عبر استخدام منظومة معينة من الرموز الدينية. ولذلك، تجرى عمليات العنف يوميا من خلال لغة قريبة من طقوس الجماعات السرية، وتصبح خارج نطاق السيطرة. ويتضاعف هذا التوجه لدى المقاتلين الصغار الفوضويين تحت تأثير الكراهية الشديدة والحماس الزائد والاندفاع، وأيضا تحت تأثير المخدرات التى يشيع تعاطيها من جانب المقاتلين التابعين للفصائل المتصارعة فى الكثير من الحروب الأهلية الأفريقية.

٣. انتهاك الحريات المدنية :

تتصل الحريات المدنية بمنظومة الحقوق المتعلقة بحرية الفرد فى التعبير والاعتقاد الدينى، وهى تشتمل تحديدا على: حرية الخطابة والتعبير والنشر، وحرية التجمع السلمى، والحرية الدينية، وحرية التحرك داخل الدولة والسفر إلى الخارج والهجرة والتوطن. وبشكل عام، فإن هذه الحريات تتعرض لمخاطر كبيرة فى ظروف الحروب الأهلية. وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الدساتير والقوانين الأفريقية تؤكد على الاحترام الكامل لحرية التعبير وحرية الاعتقاد الدينى، إلا أن التنفيذ الفعلى لهذه الحقوق عادة ما لا يكون متاحا فى الواقع. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن بعض الحروب الأهلية، وبالذات الحروب الأهلية الإثنية، تشهد استقطابا وانقساما إثنيا بين جماعات المجتمع على أسس إثنية (عرقية أو دينية أو قبلية)، وتعتمد عملية الحشد والتجنيد والتعبئة التى تقوم بها كل جماعة لاتباعها إلى حد كبير على حشد وتكثيف كراهية أفراد هذه الجماعة للجماعات الإثنية الأخرى.

ففى أنجولا، يؤكد الدستور على احترام حرية التعبير وحرية الصحافة، إلا أن الحكومة لا تلتزم بذلك الحق تماما. ورغم أن سجل الحكومة شهد تحسنا تدريجيا فى هذا الصدد، إلا أن الانتهاكات مازالت مستمرة، حيث يتم تهديد الصحفيين والضغط عليهم، وهناك خوف شديد لدى الصحفيين من توجيه النقد إلى الحكومة، كما يمارس الصحفيون رقابة ذاتية على أنفسهم فيما يتعلق بالأوضاع العسكرية والأمنية الحساسة. ورغم أن حكومة لواندا تسمح للصحفيين الأجانب بالعمل فى أراضيها، إلا أنها ترفض السماح لهم بحرية التنقل والعمل. كما تفرض قيودا صارما على حرية التجمع، فى حين أن هذه الحريات ممنوعة تماما فى المناطق التى تسيطر عليها حركة يونيتا. وبالمثل، فإن حق الأفراد فى التنقل يعتبر مقيدا بشدة فى ظل وجود نقاط تفتيش أمنية فى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة، كما أن يونيتا تمنع الأفراد من الرحيل من المناطق التى تسيطر عليها إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة (1).

(1) U.S. Department of State, Angola Country Report, Op-Cit, p. 10.

وفى تشاد، فإن الدستور يشدد أيضا على حرية التعبير وحرية الصحافة، إلا أن الحكومة قيدت هذه الحريات بصورة متزايدة، حيث تم إلقاء القبض على الصحفيين، كما فرضت رقابة رسمية وغير رسمية على الإذاعة. ورغم أن بعض الصحف الصادرة فى العاصمة نجامينا تمارس النقد ضد الحكومة ومسئوليها، إلا أن الحكومة توسعت فى القبض على الصحفيين فى إطار قانون الصحافة الصادر عام ١٩٩٤. ورغم أن الدستور يوفر الحق فى التجمع وتكوين الجمعيات، إلا أن الحكومة لا تحترم هذه الحقوق، ومنعت وزارة الداخلية العديد من المظاهرات الرامية إلى الاحتجاج على انتهاكات قامت بها أجهزة الأمن. وهناك حوالى ٦٠ حزبا سياسيا مسجلا فى تشاد، بالإضافة إلى عدة مئات من الجمعيات غير الحكومية، ولكن الحكومة حلت الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التى دعت إلى الاحتجاج ضد انتهاكات أجهزة الأمن. وفيما يتعلق بحق التنقل داخل الدولة، فإن هناك بعض القيود المفروضة على هذا الحق، حيث تنتشر مراكز التفتيش على الطرق التى أقامتها قوات الأمن والميليشيات، والتى تبتز الأموال من المسافرين، ولم تقم الحكومة بأى إجراء لمنعها ([1]).

وفى سيراليون، قيدت القوات الحكومية حركة الأفراد داخل الدولة بسبب الحرب الأهلية. وقد فرضت أشكال من العمل الإجبارى وتشغيل الأطفال فى بعض المناطق. وحتى وحدات الايكوموج ذاتها، قامت فى بعض الحالات بضرب واعتقال مدنيين لا صلة لهم بالقتال الدائر. وفى الفترة التى أعقبت إزاحة المجلس العسكرى من السلطة عام ١٩٩٨، كان هناك عدد كبير من حالات القتل غير القانونى من جانب المواطنين، ثم حاولت السلطات الحكومية بالتعاون مع قوات الايكوموج وقف هذه الممارسات. وفى إثيوبيا، تتمتع وسائل الإعلام فى إثيوبيا بدرجة عالية من الحرية بموجب قانون الصحافة الصادر عام ١٩٩٢، إلا أن الحكومة تستخدم العديد من الآليات القانونية وغير القانونية من اجل تقييد حقوق الصحفيين، بما فى ذلك اعتقال الصحفيين لنشرهم مقالات مخالفة لقانون الصحافة، مما اضطر بعض الصحفيين إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم ([2]).

٤. انتهاك الحقوق السياسية :

تتعلق الحقوق السياسية أساسا بالقضايا المتعلقة بحق المواطنين فى تغيير حكوماتهم سلميا، كما تتعلق بحقهم فى المشاركة السياسية الكاملة. ورغم أن الأغلبية العظمى من الدساتير الأفريقية تكفل الحقوق السياسية للمواطنين، إلا أن الكثير من الحكومات لا تلتزم بهذه الحقوق من الناحية العملية. وفى هذا الصدد، من الملاحظ أن

([1]) U.S. Department of State, Chad Country Report, Op-Cit, p. 8.
([2]) U.S. Department of State, Sierra Leone Country Report, Op-Cit, p. 11.

الحروب الأهلية تعتبر سببا ونتيجة لانتهاك الحقوق السياسية في الكثير من الحالات الأفريقية، حيث أن قيام نظم الحكم الأفريقية بتضييق نطاق المشاركة السياسية أو منعها بصورة كاملة، يؤدى في الكثير من الحالات إلى استفحال المعارضة الداخلية ولجوء الجماعات المعارضة إلى ممارسة العنف المسلح ضد النظام الحاكم. ومن ناحية أخرى، فإن كثيرا من نظم الحكم الأفريقية تستغل ظروف الحرب الأهلية من اجل تعطيل عملية الإصلاح الديمقراطى، بحجة إعطاء الأولوية لمواجهة التمرد المسلح من جانب جماعات المعارضة. وفى حالة نجاح جماعات المعارضة فى الوصول إلى الحكم، فإنها تمتنع فى الكثير من الحالات عن الالتزام بصيانة الحقوق السياسية للمواطنين، بحجة أنها فى حاجة إلى فترة انتقالية لمعالجة آثار الحرب الأهلية.

ففى أنجولا، يؤكد الدستور على حق المواطنين فى الانتخاب لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٢٢٠ نائبا، إلا أن هذه الحقوق مقيدة بسبب عدم وجود آليات فعالة للتغيير الحكومى، كما أن فشل بروتوكول لوساكا أدى إلى تعطيل هذه العملية. وكانت انتخابات عام ١٩٩٢ هى أول انتخابات ديمقراطية فى تاريخ أنجولا، وفاز فيها الرئيس خوزيه إدوارد دوس سانتوس بالأغلبية النسبية بحوالى ٤٩%، فى مقابل ٤٠% لجوناس سافيمبى. ورغم أن هذه الانتخابات كانت حرة ونزيهة بشهادة المراقبين الدوليين والمحليين، إلا أن حركة يونيتا رفضت هذه النتائج، وعادت إلى الحرب الأهلية، مما حال دون إجراء انتخابات إعادة بين سانتوس وسافيمبى. وقد جرت محاولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية بين حركتى يونيتا ومبلا الحاكمة فى أبريل ١٩٩٧، إلا أن هذه المحاولة فشلت فى نهاية المطاف (١).

وفى حالة تشاد، فإن تداول السلطة سلميا مازال مقيدا. وكانت الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٩٦ التى فاز فيها إدريس ديبى، وانتخابات البرلمان فى عام ١٩٩٧ التى فاز فيها حزب الرئيس ديبى بـ ٦٥ مقعدا من إجمالى ١٢٥ مقعدا، هى الانتخابات التعددية الأولى منذ سنوات عديدة، ولكن شابتها عمليات تزوير واسعة قام بها معظم الأطراف، مما أدى إلى التلاعب بالنتائج (٢). وفى الكونغو الديمقراطية، فإن الإطاحة بنظام موبوتو لم تؤد إلى تحسين الأوضاع السياسية، حيث مازال المواطنون غير قادرين على تغيير الحكومة سلميا من خلال الانتخابات. وقد وعد كابيلا بالانتهاء من عملية صياغة دستور للبلاد وإجراء انتخابات عامة فى عام ١٩٩٩، إلا أن تنفيذ هذه الوعود تم تأجيله عدة مرات (٣).

(1) U.S. Department of State, Angola Country Report, Op-Cit, p.p. 7-8.
(2) U.S. Department of State, Chad Country Report, Op-Cit, p.p. 6-7.
(3) U.S. Department of State, Republic of Democratic Congo Country Report, Op-Cit, p.8.

وحتى فى ليبيريا، فقد أجريت الانتخابات التشريعية والرئاسية فى عام ١٩٩٧، وفق قانون انتخابات تمت صياغته فى إطار مقررات أبوجا للسلام. وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات تمت بحرية وشفافية، بشهادة المراقبين الأجانب، إلا أنها جرت فى ظل أجواء من التهديد والتخويف لأن الناخبين كانوا مقتنعين تماما بأن الحرب سوف تستأنف من جديد إذا لم يفز تشارلز تايلور فى تلك الانتخابات (١). وفى إثيوبيا، فإنه على الرغم من أن الجبهة الثورية لتحرير شعوب إثيوبيا بزعامة ميليس زيناوى التزمت عقب الإطاحة بنظام منجستو بإجراء إصلاحات سياسية، وأجرت انتخابات حرة عام ١٩٩٥، إلا أن معظم جماعات المعارضة قاطعتها بسبب اتهامها للسلطات الحكومية بأنها قيدت قدرتها على المشاركة فى العملية السياسية، كما منعت الحكومة منظمات معينة من المشاركة السياسية، وبالذات المنظمات التى لم تقم بإدانة العنف صراحة، والتى لا تعترف بالحكومة القائمة كحكومة شرعية (٢).

٥. التمييز الإثنى والاجتماعى :

تتعرض الحقوق الإثنية لانتهاكات تقليدية فى العديد من الدول الأفريقية، وتزداد هذه الانتهاكات بقوة فى حالات الحروب الأهلية. وهناك تناقض أصيل فى تعامل الحكومات الأفريقية مع هذه الحقوق. ففى معظم الدساتير الأفريقية، هناك نصوص وصريحة تؤكد على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، كما تحظر كافة أشكال التمييز الإثنى بمختلف أشكالها، إلا أن العديد من الحكومات الأفريقية تنتهك عمليا هذه الحقوق أو على الأقل لم تضع آليات محددة لتطبيق هذه المبادئ بفاعلية. ففى إثيوبيا، مازالت جماعة الأورومو تعانى من الاضطهاد رغم كونها اكبر جماعة سكانية فى البلاد، فى حين أن جماعة التيجراى - التى ينتمى إليها رئيس الحكومة ميليس زيناوى وأغلب أفراد النخبة الحاكمة - تتمتع بنفوذ كبير على باقى الجماعات، حيث تسيطر على نظام الحكم، مما قلص تمثيل باقى القوميات. وفى الكونغو الديمقراطية، يتعرض التوتسى الكونغوليون بصورة تقليدية للاضطهاد فى كافة العهود، ثم ازدادت الاعتداءات التى يتعرضون لها بعد تجدد الحرب الأهلية فى منتصف عام ١٩٩٨ (٣). وفى بوروندى، أدت سياسات التمييز الإثنى إلى مقتل ٢٠٠ ألف شخص فى أعمال العنف الطائفى التى جرت منذ أكتوبر ١٩٩٣ (٤).

---

(1) U.S. Department of State, Liberia Country Report, Op-Cit, p. 9.

(2) U.S. Department of State, Ethiopia Country Report, Op-Cit, p.10.

(3) "The Ethnic Legacy", Jane's Intelligence Review, Issue 13, 1997 Jan. 1, p. 4.

(4) Jason S. Abramson, "Burundi: Anatomy of Ethnic Conflict", Survival, Vol. 37, No. 1, Spring 1995, p.p. 151 – 153.

المطلب الثالث
نتائج انتهاكات حقوق الإنسان فى الحروب الأهلية فى أفريقيا

تسبب انتهاكات حقوق الإنسان نتائج بالغة الخطورة فى الدول الأفريقية المعنية على كافة المستويات. وتتمثل الآثار الأكثر خطورة لهذه الانتهاكات فى أنها تؤدى حتما إلى إطالة أمد الحرب الأهلية لأنها تخلق رغبة قوية فى الثأر بين أطراف الصراع، كما تتسبب فى خسائر بشرية مروعة، وتؤدى إلى استشراء ثقافة العنف المسلح وتضاؤل قيمة الإنسان - الفرد، وتؤثر سلبا على التنمية، كما تخلق رواسب نفسية يصعب تجاوزها بسهولة فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية فى الدولة المعنية.

وقد أثارت انتهاكات حقوق الإنسان إشكالية عديدة بشأن كيفية منع حدوث مثل هذه الانتهاكات مستقبلا. وعلى الرغم من أن الديمقراطية توفر ضمانا افضل لحماية حقوق الإنسان، فإن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان يشير إلى أن معظم الدول الأفريقية ليست مستعدة للديمقراطية التعددية، ولن يتوفر هذا الاستعداد إلا بعد إقامة اقتصاد قوى ونشوء طبقة وسطى، فى حين أن هناك هياكل قانونية تقييدية فى هذه المجتمعات. ورغم أن الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام موجودة ومسموح لها بالعمل فى الدول الأفريقية، إلا أن عملها يظل مقيدا بحدود توافقها مع سياسة النظام الحاكم (¹)، مما يمثل قيودا شديدة على حقوق الإنسان فى تلك الدول.

وأخيرا، فإن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان الحادثة فى الحروب الأهلية الأفريقية كانت سببا للتدخلات الدولية والإقليمية فى تلك الحروب، لوقف وإنهاء هذه الانتهاكات. وتذهب بعض الدراسات، على سبيل المثال، إلى أن الحرب الأهلية فى ليبيريا تعتبر نقطة تحول رئيسية فى ردود الأفعال الأفريقية تجاه الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، حيث كانت هذه الحرب هى المرة الأولى التى تتدخل فيها جماعة من الدول الأفريقية (جماعة الايكواس) عسكريا فى صراع داخلى فى دولة أخرى، نظرا لأن هذه الحرب انطوت على خسائر فادحة فى الأرواح، كما أدت إلى تدفق جحافل اللاجئين الليبيريين إلى الدول المجاورة. وبالتالى، فإن هذه الحرب مثلت تحديا كبيرا على المستويات الدولية والإقليمية، مما دفع جماعة الايكواس إلى التدخل لوقف هذه الحرب (²)، إلا أن هناك العديد من الأخطاء التى شابت هذا التدخل، وهو ما تسبب فى تحويل قوات الايكواس إلى طرف فى الحرب الأهلية الليبيرية.

---

(1) Human Rights Watch, World Report 1998 (New York: Human Rights Watch, Dec. 1997), p. 5.

(2) Eileen McCarthy-Arnolds, David R. Penna & Debra Sobrepena (eds.), Africa, Human Rights & the Global System (Westport, Connecticut: Green Wood, 1994). p.p. 61 - 75.

المبحث الثالث
الحروب الأهلية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا

شهدت القارة الأفريقية خلال عقد التسعينات تحولا واضحا نحو الديمقراطية فى العديد من الدول، وكان هذا التحول عائدا إلى مجموعة من الأسباب، بعضها يعود إلى البيئة الداخلية للنظم السياسية الأفريقية، مثل انهيار الحجج التى استندت إليها نظم الحكم غير الديمقراطية فى أفريقيا، وبالذات نظم الحزب الواحد، وازدياد التدهور الاقتصادى، حيث أدى هذان العاملان معا إلى انهيار شرعية معظم النظم الحاكمة فى أفريقيا. ويعود البعض الآخر من الأسباب إلى البيئة الخارجية، حيث أدت التحولات الدولية، مثل نهاية الحرب الباردة وانهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتى والتحولات الثورية فى شرق أوروبا وتبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتأثيرات الإقليمية النابعة من القارة الأفريقية ذاتها، أدت جميع هذه العوامل إلى الدفع نحو التحول الديمقراطى، سواء من خلال الضغوط الخارجية أو من خلال تأثير المحاكاة. فمن حيث المبدأ، يبدو واضحا أن البيئة الداخلية الأفريقية كانت مهيأة للتحول الديمقراطى، ثم جاءت العوامل الخارجية لتقوم بدور حاسم فى التعجيل بعملية التحول الديمقراطى فى العديد من الحالات (1).

وفى هذا الإطار، كانت الحروب الأهلية واحدة من الدوافع نحو التحول الديمقراطى فى بعض الحالات، بسبب الآثار السياسية والاقتصادية الفادحة المترتبة على ذلك. فقد أدت الأزمات الاقتصادية والقمع السياسى إلى شيوع حالة من الإحباط واليأس لدى الجماهير فى العديد من الدول الأفريقية، وهو ما كان سببا فى نشوء موجات من الصراع الداخلى فى تلك الدول. وبالتالى، فإن هذه الظروف ترتبط إلى حد كبير بغياب الديمقراطية، حيث أن هذا الغياب تسبب فى نشوء طبقة كومبرادورية تحتكر السلطة، وتستبعد أغلبية الجماهير من عملية المشاركة السياسية وصنع القرار السياسى، بالإضافة إلى أنها سببت أزمات اقتصادية فادحة من عدة نواحى، أبرزها إن هذه الأوضاع منعت وأعاقت التخطيط التنموى البعيد المدى، كما أن الحروب الأهلية دمرت البنية الأساسية التى كانت متخلفة أصلا فى تلك الدول، بالإضافة إلى أنها أدت إلى وقوع خسائر بشرية جسيمة، مثل القتلى والمصابين واللاجئين والنازحين، علاوة

---

(1) د. صبحى قنصوه، "التحولات الديمقراطية الحالية فى أفريقيا : الأسباب - الأبعاد - احتمالات المستقبل"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، **الموسوعة الأفريقية، المجلد الخامس: بحوث سياسية واقتصادية**، م. س. ذ.، ص. ص. ١١٣ - ١٢٠.

على الخسائر الاقتصادية المتمثلة فى انخفاض الإنتاج، وبالذات الإنتاج الزراعى، جنبا إلى جنب مع كونها سببا فى زيادة النفوذ الأجنبى الخارجى على الدول الأفريقية، وبالذات من خلال مبيعات السلاح والمساندة السياسية (1).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الضغوط الدولية لعبت دورا هاما فى الدفع نحو حدوث تحولات ديمقراطية فى الدول التى شهدت حروبا أهلية فى أفريقيا، وذلك فى إطار الوصول إلى تسويات سياسية لهذه الحروب أو باعتبار ذلك شرطا لتقديم المساعدات إلى تلك الدول. ويثير الدور الدولى فى عملية التحول الديمقراطى خلافا فى وجهات النظر بين دارسى الشئون الأفريقية. فالبعض يذهب إلى أن الدور الدولى فى التحول الديمقراطى فى أفريقيا اعتمد فى الأساس على آلية الإقناع الدبلوماسى للقادة والنخب السياسية الأفريقية بفوائد التحول الديمقراطى، اكثر من الاعتماد على آلية الضغط الاقتصادى (2)، فى حين يذهب البعض الآخر إلى أن الدول الغربية مارست ضغوطا اقتصادية من اجل دفع نظم الحكم الديكتاتورية نحو القيام بإصلاحات سياسية، رغم أن الدول الغربية كانت هى التى ساندت تلك النظم الديكتاتورية من خلال المساعدات الاقتصادية والدعم السياسى فى فترات سابقة، وكان سلوك الدول الغربية فى الحالتين مدفوعا بمصالحها المباشرة، مما يعنى أن تشجيع التحولات الديمقراطية لم يكن هدفا لذاته من جانب الدول الغربية.

ومن ثم، بدأت الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، منذ أوائل التسعينات فى مطالبة العديد من الدول الأفريقية التى تشهد حروبا أهلية بتسوية هذه الحروب بالطرق السلمية وضمان نزاهة الحكم والتحول الديمقراطى، وأصبحت هذه المطالب السياسية المذكورة جزءا مما بات يسمى بـ (المشروطية السياسية) التى فرضتها الدول الكبرى والمنظمات الدولية الدائنة على الحكومات الأفريقية كشرط للحصول على المساعدات الاقتصادية، وكانت وجهة نظر الدول الغربية هنا أن الفساد وسوء نظام الحكم فى تلك الدول يؤدى إلى نشوء أزمات اقتصادية، وتتجلى أعراض هذه الأزمة فى العجز عن سداد الديون وانخفاض الاستثمارات والمساعدات الأجنبية وازدياد البطالة وارتفاع معدل التضخم وازدياد الجرائم وعدم الأمن، وتؤكد وجهة النظر الغربية أيضا على أن هذه الأزمات تعتبر أعراضا لاختلالات وتشوهات سياسية فى بنية نظم الحكم ذاتها. وبالتالى، فإن الدافع نحو التحول الديمقراطى كان مزيجا من الاعتبارات السياسية والاقتصادية الرامية إلى الخروج من الحروب الأهلية والأزمة الاقتصادية الطاحنة

---

(1) George Klay Kieh, JR, "Democratization and peace in Africa", Journal of Asian and African studies, Vol. XXXI, No. 1-2, 1996, p.p. 106-107.

(2) Michael Bratton and Nicolas Van De Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective (Cambridge University Press, 1997), p. 186.

والحلقة المفرغة التى يدور فيها الكثير من الدول الأفريقية، من خلال ضمان نزاهة الحكم، سعيا إلى تحسين الأداء الاقتصادى لتلك الدول، بما يحقق المصالح الغربية (١).

وبالتالى، فإن هذا المبحث لا يتناول عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا بشكل عام، وإنما يتناول تحديدا عملية التحول الديمقراطى باعتبارها واحدة من نتائج الحروب الأهلية الأفريقية، أى تلك الحالات التى كانت الصراعات الداخلية فيها سببا للتحول الديمقراطى باعتباره وسيلة لتسوية الحروب الأهلية (٢). ويركز هذا المبحث أساسا على العلاقة بين الحروب الأهلية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا، أو بالأحرى رصد الكيفية التى تؤثر بها الحروب الأهلية فى الدفع نحو التحول الديمقراطى فى الدول المتضررة من تلك الحروب. وفى هذا الإطار، فإن العلاقة بين التحول الديمقراطى والحروب الأهلية فى أفريقيا اتخذت صورتين رئيسيتين، الأولى تتمثل فى الحالة التى يكون التحول الديمقراطى فيها جزءا من عملية تسوية الحرب الأهلية، ويتمثل النموذج الأبرز على هذه الحالة فى كل من موزمبيق وليبيريا، حيث كانت الانتخابات الديمقراطية فيهما شرطا أساسيا من شروط اتفاقات إنهاء الحرب الأهلية. أما الشكل الثانى للتحول الديمقراطى، فهو يتمثل فى قيام نظم حكم منتصرة فى الحروب الأهلية بإجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية كجزء من عملية الإصلاح فى المجتمع.

المطلب الأول
التحول الديمقراطى كجزء من عملية التسوية السلمية للحروب الأهلية

وفى هذه الحالة، يكون التحول الديمقراطى جزءا من عملية التسوية السلمية للحرب الأهلية فى الدولة المعنية، وتعتبر الدولتان الأبرز اللتان شهدتا هذا الشكل هما: موزمبيق وليبيريا. فقد كانت تجربة التحول الديمقراطى فى موزمبيق جزءا من عملية تسوية الحرب الأهلية فى البلاد، وفقا لبنود اتفاقية روما التى أبرمت فى أكتوبر ١٩٩٢. وقد جرى بالفعل فى أكتوبر ١٩٩٤، تنظيم أول انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة فى موزمبيق منذ استقلالها عن الاستعمار البرتغالى عام ١٩٧٥. وجرت الانتخابات أساسا بين كل من جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة (فريليمو) برئاسة يواكيم تشيسانو وجبهة المقاومة الوطنية المعارضة (رينامو) بقيادة الفونسو دلاكاما. وبالتالى، فإن الانتخابات

---

(1) Julius O. Ihonvbere, "Beyond governance: The state and democratization in sub-Saharan Africa", Journal of Asian and African Studies, (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, Tokyo University), No. 50, 1995, p.p. 142-143.

(٢) د. حمدى عبد الرحمن، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية**، م. س. ذ.، ص. ١٩٨.

كانت جزءا من منظومة متكاملة من إجراءات إحلال السلام فى البلاد، تتضمن أيضا إعادة اللاجئين وإنشاء جيش وطنى ونزع السلاح فى جميع المناطق وإطلاق سراح جميع الأسرى وإرساء أساس اقتصادى سليم فى البلاد، وجرت أعمال إحلال السلام هذه برعاية الأمم المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا والبرتغال وجنوب أفريقيا وبعض الدول الأخرى. وقد كان من المفترض أصلا أن تجرى الانتخابات فى أكتوبر ١٩٩٣، إلا أنها تأجلت لضمان الإعداد الجيد لها، لاسيما فيما يتعلق بإقرار قانون جديد للانتخابات وتشكيل هيئة قومية لإعداد القوائم الانتخابية، علاوة على انتظار وصول المراقبين الدوليين وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة للمساعدة فى دعم الأمن والاستقرار خلال عملية الانتخابات ([1]).

والحقيقة، إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى موزمبيق فتحت الباب أمام تحولات جذرية فى الحياة السياسية فى البلاد، ليس فقط من خلال إشاعة الاستقرار والأمن، ولكن أيضا بحكم الآثار والنتائج التى أفرزتها على علاقات وتحالفات القوى السياسية وشكل الحكومة وتقاسم السلطة وإنشاء حكومة تحالف وطنى على أساس اقتسام السلطة، وفقا لنفس الصيغة التى تم تطبيقها فى جنوب أفريقيا، أى أن يتحدد نصيب كل حزب فى السلطة على أساس الوزن الانتخابى النسبى الذى حصل عليه، إلا أن جبهة (فريليمو) الحاكمة رفضت هذه الصيغة فى بادئ الأمر باعتبارها إفسادا لمنطق الديمقراطية وتطبيقاتها، وطالبت بدلا من ذلك بأن يتولى الحزب الفائز تشكيل الحكومة فى البلاد. وقد تدخلت بعض القوى الأجنبية فى المعارك الانتخابية، حيث ضغطت الكنيسة الكاثوليكية وبعض الدول المانحة على الجبهة الحاكمة لقبول منطق التحالف الوطنى واقتسام السلطة خوفا من انتكاس عملية التسوية.

وكانت هناك أيضا العديد من المعوقات الأخرى التى أحاطت بعملية التحول الديمقراطى فى موزمبيق، جاء فى مقدمتها أن العديد من بنود اتفاقية السلام لم تنفذ وفق الجدول الزمنى المحدد، وبالذات البند الخاص بتسريح الميليشيات التابعة للنظام الحاكم ولحركة رينامو، وتشكيل جيش وطنى موحد قوامه ٣٠ ألفا من الضباط والجنود من قوات الحكومة والمعارضة معا بصورة متساوية. أضف إلى ذلك، إن ظاهرة الفساد والجريمة كانت قد استشرت بصورة واسعة النطاق فى البلاد، كما انتشرت عمليات تهريب المعادن النفيسة، وبالذات الزمرد الذى يستخرج من المناجم بطرق غير مشروعة، ويهرب إلى خارج البلاد. وتبادلت الحكومة والمعارضة الاتهامات حول من يساند ويشارك فى عمليات الإثراء غير المشروع.

وفى الوقت نفسه، كانت هناك تعقيدات عديدة أحاطت بعملية الانتخابات فى موزمبيق بفعل ارتفاع شعبية حركة رينامو، والناتجة عن نجاحها فى إرغام النظام

([1]) Robert B. Lloyd, Op-Cit, p. 153.

الحاكم على السير نحو الديمقراطية، بالإضافة إلى الكراهية العنيفة التى تختزنها قطاعات عريضة من شعب موزمبيق تجاه جبهة (فريليمو) بسبب التدهور الاقتصادى الحاد والفساد السياسى الذى شهدته البلاد فى عهدها، لاسيما خلال الفترة التى كانت تتبنى فيها الأيديولوجيا الماركسية. أضف إلى ذلك، إن زعيم رينامو اكتسب مصداقية كبيرة فى صفوف المواطنين عقب تأكيده على عدم رغبته فى الاستئثار بالسلطة حال فوزه بالانتخابات، وتفضيله إقامة حكومة تحالف وطنى مع جبهة (فريليمو).

وعلى الرغم من هذه التعقيدات، إلا أن عملية التحول الديمقراطى فى موزمبيق سارت بصورة جيدة، حيث انعقد المؤتمر المتعدد الأحزاب فى أبريل ١٩٩٣ من اجل مناقشة قانون الانتخابات والموافقة عليه، ولكن حركة رينامو والأحزاب الإثنى عشر الأخرى اتهمت الحكومة بأنها لم تمنحهم الوقت الكافى لدراسة هذا القانون، كما كانت هناك خلافات بشأن تشكيل الدوائر الانتخابية وأوضاع الناخبين المقيمين فى الخارج.. وغير ذلك. وقد أمكن التغلب على هذه المشكلات والموافقة على القانون فى يناير ١٩٩٤، وبدأت بالفعل اللجنة الوطنية للانتخابات فى ممارسة عملها بعد ذلك، حيث قامت بتسجيل الناخبين فى أول يونيو ١٩٩٤، وكانت الاستجابة الشعبية ضخمة للغاية، وجرى تسجيل ٥,٢ مليون ناخب. وقد بدأت الحملات الانتخابية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤، وشابتها أجواء توتر متزايد بسبب المواقف العنيفة لحركة رينامو، فهى من ناحية اعتبرت أن عدم تحقيقها انتصارا كاسحا فى الأقاليم الوسطى الرئيسية سوف يعتبر علامة مؤكدة على تزوير الانتخابات، ولكن دلاكاما كان قد أعلن فى مناسبات عديدة أنه سوف يحترم نتيجة الانتخابات. وقد قام ١٢٠٠ مراقب تابعين للأمم المتحدة فى منتصف أكتوبر ١٩٩٤ بمراقبة الانتخابات (١).

وعلى الرغم من أن دلاكاما كان قد انسحب بصورة مؤقتة أثناء الانتخابات بسبب التزوير، إلا أن الانتخابات مرت بهدوء. وقد انتخب شيسانو رئيسا للبلاد، وحصل على ٥٣% من الأصوات، فى مقابل ٣٣% لدلاكاما. وحصلت حركة فريليمو على ١٢٩ مقعدا فى الجمعية الوطنية (التى تضم ٢٥٠ مقعدا)، فى حين حصلت رينامو على ١١٢ مقعدا، و٩ مقاعد للاتحاد الديمقراطى، بينما لم تحصل باقى الأحزاب على أى مقاعد لأنها لم تتجاوز نسبة الـ ٥% التى حددها الدستور. وبعد انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة فى موزمبيق، اصبح من الضرورى على فريليمو ورينامو أن تديرا خلافاتهما، دون وسيط خارجى، وهو ما احتاج منهما إلى بعض الوقت، ولكن تجربة التحول الديمقراطى فى موزمبيق ظلت صامدة خلال الفترة التالية (٢).

---

(1) Chris Alden, "The U.N. and the resolution of conflict in Mozambique", The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 1, 1995, p.p. 124-127.

(2) Ibid, p.p. 126-127.

وفى حالة ليبيريا، كان إجراء انتخابات رئاسية حرة شرطا من شروط إنهاء الحرب الأهلية بموجب اتفاق أبوجا لإحلال السلام فى ليبيريا، الذى جرى الاتفاق عليه فى أغسطس ١٩٩٦ فى اجتماع قمة جماعة دول غرب أفريقيا (الايكواس). وعلى الرغم من أن جهود إحلال السلام فى ليبيريا كانت مستمرة قبل ذلك منذ عام ١٩٩٠ من جانب جماعة الايكواس، إلا أنها لم تحقق أدنى قدر من النجاح على مدى سبع سنوات، وكانت جميع هذه الجهود تقوم على فكرة إحلال السلام من خلال الديمقراطية والانتخابات الحرة والإصلاح السياسى. وقد بدأت هذه الجهود من جانب جماعة الايكواس فى عام ١٩٩٠، حينما جرى تنصيب حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية برئاسة آموس ساوير، وهو أكاديمى وسياسى كان معارضا رئيسيا لصمويل دو. وقد أدت الحكومة اليمين الدستورية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠، إلا أن تشارلز تايلور لم يعترف بها، وقام بدوره بتشكيل إدارة للمناطق الخاضعة لسيطرته فى مدينة جبارنجا، وذلك على الرغم من أن الحكومة المؤقتة تلقت الدعم من معظم دول غرب أفريقيا (1).

وعلى الرغم من استمرار القتال المرير بعد ذلك، إلا أن محاولات التسوية السلمية استمرت أيضا برعاية الأمم المتحدة، وجرى التوقيع فى ٢٥ يوليو ١٩٩٣ على اتفاق (كوتونو) لوقف إطلاق النار. وقد اشتمل هذا الاتفاق على: وقف إطلاق النار والحفاظ على الأوضاع القائمة، وإقامة حكومة انتقالية تضم ممثلين عن حركة تايلور وحركة التحرير الموحدة من اجل الديمقراطية، وممثلين آخرين من الحكومة القائمة، ووضع جدول زمنى لإجراء الانتخابات، والعودة إلى الحكم الديمقراطى. وقد جرى الاتفاق أيضا على بقاء قوات المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لمراقبة الاتفاق، كما انشأ الأمين العام للأمم المتحدة بعثة مراقبين فى ليبيريا بعد أن اشتكى تايلور من أن قوات الايكواس تتحيز فى الصراع. واشتمل الاتفاق أيضا على نزع أسلحة الفصائل المتصارعة، بحيث يجرى تسليم الأسلحة إلى قوات الايكواس. وبالفعل، تشكلت الحكومة فى ٧ مارس ١٩٩٤، وخضعت لسلطة مجلس رئاسى يضم ٥ أشخاص، إلا أن هذا المجلس كان غير قادر على العمل. وعلى الرغم من أن حوالى ٣٥٠٠ مقاتل قاموا بتسليم أسلحتهم بالفعل، إلا أن التوتر نشب مجددا بسبب اندلاع القتال بين اثنين من الجماعات المتصارعة بسبب ترشيح الأعضاء لمناصب فى الحكومة الانتقالية. وبالتالى، فإن اتفاق كوتونو لم يحقق السلام، ولكنه قاد إلى ازدياد عدد الميليشيات القائمة على أسس عرقية، ولم يساعد على استتباب الوضع، رغم أن بعض الآراء تشير إلى أن تايلور كان راغبا فى احترام هذا الاتفاق، وكان يتصور أن الاتفاق سوف يضفى الشرعية على سيطرته على الأغلبية الساحقة من البلاد، ويمكنه

---

(1) Stephen Ellis, "Liberia 1989 - 1994: A Study of Ethnic and Spiritual Violence", Op-Cit, p.169.

من تقويض المؤسسات السياسية الهشة فى مونروفيا من الداخل، ويتيح له وضع رجاله داخل الحكومة الانتقالية فى إطار استراتيجية حصان طروادة، كما كان يتصور أن الاتفاق سوف يوصله إلى كرسى الرئاسة، إلا أن الأطراف الأخرى فهمت هذه الخطة وعرقلتها ([1]).

وفى أغسطس ١٩٩٥ جرى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ينص على تعيين رئيس مؤقت للبلاد وإجراء انتخابات رئاسية، إلا أن اندلاع القتال العنيف فى أبريل ١٩٩٦ من جانب مقاتلى جماعة روزفلت جونسون أدى إلى إفشال هذا الاتفاق. ومع حلول منتصف عام ١٩٩٦، طرأ العديد من المستجدات على الحرب الأهلية فى ليبيريا، أبرزها ازدياد حالة الاستنزاف التى تعرضت لها الجماعات الست الكبرى فى الحرب، بالإضافة إلى أن دول غرب أفريقيا وضعت ثقلها بالكامل وراء إنهاء الحرب الأهلية فى ليبيريا ([2]). ولذلك، جرى التوصل فى مؤتمر قمة الايكواس فى ابوجا فى ١٨ أغسطس ١٩٩٦ إلى خطة سلام لوقف الحرب، تقوم على: تعيين السيدة روث بيرى كرئيس مؤقت لليبيريا، والدعوة إلى انتخاب مجلس جديد للدولة فى ليبيريا فى يونيو ١٩٩٧، على أن يستقيل المجلس القديم قبل ذلك فى نهاية فبراير ١٩٩٧ تمهيدا لإجراء الانتخابات. وقد هددت دول الايكواس بفرض عقوبات عنيفة على أى فصيل ليبيرى ينتهك هذا الاتفاق. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية بالفعل فى ١٩ يوليو ١٩٩٧، وشارك فيها ١٣ مرشحا، وأسفرت عن فوز تشارلز تايلور كأول رئيس لليبيريا خلال فترة ما بعد الحرب الأهلية.

وقد جرت عدة محاولات أخرى لتطبيق هذا النموذج فى حروب أهلية أخرى، إلا أنها لم تفلح إما بسبب عدم قبول أحد أطراف الحرب الأهلية نتيجة الانتخابات أو بسبب عدم تطبيق اتفاق التسوية أصلا. وتعتبر حالة أنجولا نموذجا بارزا على فشل تطبيق هذا النموذج بسبب رفض زعيم حركة يونيتا، جوناس سافيمبى، لنتيجة الانتخابات الرئاسية. وتعود جذور هذه المحاولات إلى بداية التسعينات، حيث مارست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق والبرتغال والأمم المتحدة ضغوطا شديدة على الأطراف المتصارعة فى عام ١٩٩١ لوقف إطلاق النار، وأفلحت هذه الضغوط فى دفع الحكومة الأنجولية وحركة يونيتا إلى التوقيع على اتفاقية (لشبونة) فى مايو ١٩٩١، واشتملت الاتفاقية على التزام الطرفين بوقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات متعددة الأحزاب فى البلاد، مع حل القوات والميليشيات التابعة للطرفين، وتشكيل جيش وطنى جديد يتألف من ٤٠ ألف شخص بالتساوى بين الطرفين.

([1]) Ibid, p.p. 169-170.

([2]) Max Ahmadu Sesay, "Politics and society in post-war Liberia", The Journal of Modern African Studies, Vol. 34, No. 3, 1996, p.p. 404-405.

وأجريت بالفعل الانتخابات البرلمانية والرئاسية فى ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ فى أنجولا، وأسفرت عن فوز الجبهة الشعبية الحاكمة بزعامة إدوارد دوس سانتوس بالأغلبية الساحقة فى هذه الانتخابات، حيث فاز دوس سانتوس فى انتخابات الرئاسة، فى حين حصلت الجبهة الشعبية الحاكمة على ٥٣ فى المائة من الأصوات فى الانتخابات البرلمانية، إلا أن حركة يونيتا لم تقبل هذه النتائج. وقد أدت الخلافات إلى انفجار الصراع المسلح من جديد فى البلاد، ولم تنجح كافة الاتفاقات التى أبرمت منذ ذلك الحين فى الصمود طويلا على ارض الواقع، حيث اتفق الجانبان فى أبريل ١٩٩٣ على إعطاء يونيتا تمثيلا اكبر فى السلطة التنفيذية على جميع المستويات، إلا أن الاتفاق لم يصمد بسبب الخلاف حول طبيعة تقسيم المناصب الوزارية ([1]). وفى أعقاب ذلك، عقد العديد من جولات المباحثات فى أديس أبابا وأبيدجان، إلا أنها لم تكلل بالنجاح، ومن بينها اتفاق لوساكا فى مايو ١٩٩٤، وبروتوكول المصالحة الوطنية فى أغسطس ١٩٩٤، واتفاق المصالحة فى أكتوبر ١٩٩٤، إلا أن الطرفين اختلفا فى جميع هذه الحالات بشأن نظام إدارة البلاد، مما حال دون إنهاء الحرب الأهلية فى أنجولا.

المطلب الثانى
التحول الديمقراطى فى ترتيبات ما بعد الحرب الأهلية

وفى هذه الحالة، تأتى عملية التحول الديمقراطى كجزء من الترتيبات التى يقدم عليها نظام الحكم من اجل إعادة النظام والأمن عقب انتهاء الحرب الأهلية. وبالتالى، فإنه على الرغم من أن هذه النظم تكون قد انتصرت انتصارا حاسما فى الحرب الأهلية، إلا أنها تتجه - تحت تأثير الضغوط الداخلية أو الخارجية - نحو إجراء تحول ديمقراطى من اجل استكمال عملية بناء السلم الداخلى، وعادة ما يؤدى التحول الديمقراطى فى هذه الحالة إلى عودة نفس نظام الحكم الذى انتصر فى الحرب الأهلية إلى السلطة. وتبدو هذه الحالة واضحة بصفة خاصة فى حالة كل من تشاد وأوغندا.

ففى تشاد، أتاح وصول إدريس ديبى إلى الحكم عام ١٩٩١ الفرصة أمام بدء عملية إصلاح ديمقراطى، انطلاقا من اعتقاد أن الديمقراطية تقدم الحل المثالى لكل المشاكل والصراعات الداخلية فى تشاد، كما كانت فرنسا تقف بكل قوة وراء الخيار الديمقراطى فى البلاد. وكان الرئيس ديبى حريصا على تأكيد انه مهما جرى من محاولات تمرد، فإن ذلك لن يؤثر على عملية الإصلاح الديمقراطى فى البلاد. وعلى هذا الأساس، جرى الاتفاق فيما بين القوى السياسية التشادية على إصلاحات تدريجية، تبدأ بمرحلة انتقالية، يعقبها إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ففى يناير ١٩٩٣،

([1]) محمد أبو الفضل، م.س.ذ، ص.ص. ١٤٥ - ١٤٦.

عقد المؤتمر الوطنى التشادى الذى شاركت فيه الحركة الوطنية للإنقاذ الحاكمة وأحزاب المعارضة والشخصيات السياسية والنقابية والإعلامية البارزة فى البلاد، وتبنى هذا المؤتمر برنامجا زمنيا محددا لمعالجة التدهور الاقتصادى والاجتماعى، وتشكيل مجلس انتقالى أعلى (برلمان) يقوم على صيغة متوازنة لتقاسم السلطة بين الأحزاب والجبهات المختلفة، بما يمهد السبيل نحو إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة وحرة على أساس تعددى. والأكثر أهمية من ذلك، إن القوى السياسية المختلفة فى البلاد قامت بتشكيل حكومة ائتلافية شاركت فيها سبع جماعات سياسية على الأقل، وجرى فيها إسناد الحكومة عدة مرات إلى ممثلى أحزاب المعارضة، خاصة تلك الأحزاب الممثلة للقبائل المسيحية الجنوبية، علاوة على عدم إخضاع رئيس الحكومة لسلطة رئيس الدولة، وإنما جعله مسئولا فقط أمام المجلس الانتقالى الأعلى (البرلمان). وفى نفس الوقت، ترافقت عملية الإصلاح السياسى فى الداخل مع تعزيز العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة، لاسيما فرنسا والولايات المتحدة ونيجيريا، علاوة على نجاح الحكومة التشادية فى تسوية قضية قطاع أوزو المتنازع عليه مع ليبيا لصالحها، وذلك بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية فى أوائل عام ١٩٩٤ حكمها فى هذا النزاع لصالح تشاد.

ومع ذلك، فإن العملية الانتقالية لم تكن يسيرة على الإطلاق، وإنما شهدت خلافات عنيفة بين القوى السياسية المختلفة فى البلاد بشأن العديد من القضايا، ووصلت هذه الخلافات فى الكثير من الأحيان إلى درجة الصراع المسلح، مما كان يهدد سلامة العملية الانتقالية بأسرها، وهو ما كان يدعو الحكومة الفرنسية إلى التدخل فى الكثير من الأحيان لممارسة ضغوط عنيفة على الفصائل التشادية المتصارعة، وجرى بموجب هذه الضغوط الربط بين استمرار الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى الفرنسى لتشاد وبين ضرورة استكمال مسيرة الإصلاحات الديمقراطية وإجراء الانتخابات وفتح باب الحوار بين مختلف الفصائل التشادية، كما طالبت فرنسا بتحديد صلاحيات رئيس الدولة وتقليص عدد القوات المسلحة وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وإعادة النازحين. أضف إلى ذلك، إن وجود قبائل مناهضة لنظام إدريس ديبى فى شمال وجنوب البلاد أدى إلى إشاعة حالة من الاضطراب الأمنى فى البلاد، ومما زاد من تعقد الأوضاع الأمنية أن النظام الحاكم حاول استغلال حالة عدم الاستقرار الأمنى كذريعة لفرض الإرهاب السياسى على باقى الجماعات والفصائل، الأمر الذى أدى إلى توسيع دائرة المعارضة المسلحة للنظام الحاكم. ومن ثم، عانت العملية الانتقالية فى تشاد من ازدياد الهوة بين إدريس ديبى والجماعات المناوئة بشأن العديد من القضايا السياسية، حيث كان إدريس ديبى يطالب بضرورة الاتفاق فيما بين جميع الجماعات والأحزاب التشادية على خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها من جانب جميع الأطراف للحفاظ على أمن الدولة ولعدم الاحتكام إلى السلاح لتسوية الخلافات، وضرورة اللجوء

إلى الحوار الديمقراطى. وعلى الجانب الآخر، كانت جماعات وأحزاب المعارضة تتهم إدريس ديبى بالانفراد بالسلطة، وطالبت بتقليص صلاحياته ومراقبة تحركاته فى إطار الصلاحيات المحددة له، كما اتهمته بانتهاك حقوق الإنسان ([1]).

وفى ظل هذا التباعد، قامت فرنسا بالتدخل للضغط على الجماعات والأحزاب السياسية المختلفة فى تشاد لمواصلة عملية الإصلاح السياسى، حيث يعتبر الدعم الفرنسى بمثابة دعامة أساسية لنظام إدريس ديبى بفعل وجود ما يزيد عن ١١٠٠ جندى فرنسى فى نجامينا، كما تقدم فرنسا مساعدات اقتصادية هامة إلى تشاد. وقد ربطت فرنسا بين استمرار مساعداتها لتشاد وبين استكمال مسيرة التحول الديمقراطى وإجراء الانتخابات وتقليص عدد القوات المسلحة وإعادة ترتيب المؤسسة العسكرية، الأمر الذى كان أحد أهم العوامل التى دفعت الجماعات التشادية إلى إبداء قدر اكبر من المرونة تجاه بعضها البعض. وفى ظل هذا الوضع، تراجعت جماعات المعارضة عن تهديداتها بمقاطعة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فى مقابل ربط مشاركتها فى الانتخابات بتحديد صلاحيات رئيس الدولة وتحديد أسس إعادة تكوين المؤسسة العسكرية والعمل على إعادة النازحين والمنفيين، مع الدعوة إلى الاتفاق على إيجاد الألية المناسبة لتحقيق التسوية الديمقراطية فى تشاد، الأمر الذى فتح الباب أمام إمكانية مشاركة معظم القوى التشادية فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية ([2]).

وبعد أن أجلت الانتخابات الرئاسية والعامة عدة مرات، وبعد أن توقف الحوار بين إدريس ديبى والمعارضة، اجريت أول انتخابات متعددة الأحزاب فى تشاد فى يونيو ١٩٩٦، شارك فيها ١٥ مرشحا على رئاسة تشاد، فى ظل إشراف دولى. وقد فشل الرئيس إدريس ديبى فى الفوز بنسبة الأصوات اللازمة، حيث حصل على ٤٧,٨% فقط من الأصوات، مما أدى إلى إجراء انتخابات إعادة بينه وبين الجنرال عبد القادر كاموجى الذى كان يليه فى الترتيب، وأجريت الانتخابات فى شهر يوليو من نفس العام، وفاز فيها ديبى بنسبة ٧٠% من الأصوات. وعلى الرغم من أن إدريس ديبى فاز فى انتخابات الرئاسة، إلا انه ظل يواجه أزمة حادة فى مجال بناء وحدة وطنية متماسكة فى تشاد، ولاسيما فى ظل الاتهامات الموجهة له بالإقدام على أعمال وممارسات منافية للقانون، بالإضافة إلى استمرار وجود عدد من الميليشيات التى ترفع السلاح ضد نظام إدريس ديبى فى البلاد ([3])، وهو ما يساعد على استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار الداخلى فى تشاد.

([1]) محمد شريف جاكو، "تشاد بين شبح الحرب الأهلية والاستقرار السياسى"، م. س. ذ.، ص.ص. ١٩٣-١٩٦.

([2]) المصدر السابق مباشرة، ص. ١٩٥.

([3]) "Deby Faces New Difficulties", Jane's Intelligence Review, Vol. 3, Issue 9, 1 Sep. 1996, p.11.

ومن ناحية أخرى، فإن كثيرا من جماعات المعارضة لم تكن راضية إطلاقا عن مسار العملية الانتقالية فى تشاد، حيث رأت فصائل المعارضة ضرورة استقالة ديبى وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية لتنفيذ مقررات المؤتمر الوطنى المستقل بدقة تحت إشراف دولى فعال، بما ينطوى عليه ذلك من: وضع الدستور الدائم بمشاركة جميع الأطراف التشادية والاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات رئاسية عامة حرة، وإجراء انتخابات نيابية عامة حرة. وفى المقابل، رفض الرئيس ديبى هذه المطالب، وقرر تنفيذ مقررات المؤتمر الوطنى تحت رئاسته من خلال جدول زمنى وضعه شخصيا. ولذلك، أجريت عملية الاستفتاء على الدستور، كما أجريت الانتخابات الرئاسية والنيابية. وترى فصائل المعارضة أن هناك عمليات تزوير واسعة قد جرت فى الانتخابات، كما اتهمت السلطات الفرنسية بالتواطؤ فى تزوير الانتخابات بسبب تمسكها ببقاء إدريس ديبى. وطالبت المعارضة بـ: تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، ووضع مقررات المؤتمر الوطنى بدقة موضع التنفيذ، وتسريح فرق الموت الممثلة بالذات فى الحرس الجمهورى، واتخاذ سياسة المصالحة الوطنية مع كافة الحركات المسلحة وفق آلية ترضى الجميع، وحماية ممتلكات الدولة من النهب المسلح، ورسم سياسة خارجية واضحة المعالم مع الأسرة الدولية ([1]). ومن ثم، فإن النظام السياسى التشادى ظل يعانى من درجة عالية من التوتر والاستقطاب الحاد بسبب استمرار الخلافات حول العديد من القضايا السياسية الهامة فى البلاد، كما ظلت هناك مخاوف من تجدد شبح الحرب الأهلية مرة أخرى.

أما فى حالة أوغندا، فقد استغرقت عملية التحول الديمقراطى فترة طويلة من الزمن عقب سيطرة يورى موسيفينى على الحكم عام ١٩٨٤، وكان ذلك عائدا بالدرجة الأولى إلى طول الفترة الانتقالية. فمنذ الأيام الأولى له فى الحكم، تبنى يورى موسيفينى سياسة متكاملة من اجل إعادة الاستقرار السياسى ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فى البلاد، ولاسيما إن الحرب الأهلية كانت قد دمرت الاقتصاد الأوغندى ومرافق البنية الأساسية تماما. وقد اعتمد حكم يورى موسيفينى فى أوغندا على عاملين رئيسيين هما: شخصيته الكاريزمية فى إدارة شئون الحكم، وتهميش دور الجيش فى الحياة العامة. وقد حرص موسيفينى منذ البداية على أن يوضح انه سوف يحكم لفترة انتقالية لتهيئة الأوضاع الداخلية من اجل إجراء انتخابات عامة حرة، بحيث يجرى خلال هذه الفترة الانتقالية مراجعة الدستور وتشكيل جيش جديد وتنظيم الخدمات العامة والبنية الأساسية والاجتماعية فى البلاد. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن موسيفينى أكد فى بداية الأمر على أن هذه الفترة الانتقالية سوف تتراوح بين ٣ ـ ٥ سنوات، إلا أنها استمرت ١٢

([1]) محمد شريف جاكو، "تشاد بين شبح الحرب الأهلية والاستقرار السياسى"، م. س. ذ. ص.ص. ١٩٣ ـ ١٩٦.

عاما، كما ظلت حركة المقاومة الوطنية برئاسة يورى موسيفينى تمسك بالسلطة فى أوغندا منذ عام ١٩٨٦.

وعلى هذا الأساس، احتاجت أوغندا إلى فترة انتقالية طويلة نسبيا، حيث لم يقرر الرئيس موسيفينى العمل بالدستور الجديد إلا فى أكتوبر ١٩٩٥. وكان قد جرى انتخاب جمعية تأسيسية بالاقتراع الحر المباشر، وتولت مناقشة الدستور الجديد بدءا من مايو ١٩٩٤، وانتهت من عملها فى سبتمبر ١٩٩٥. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية فى أوغندا بالفعل فى مايو ١٩٩٦، حيث فاز الرئيس يورى موسيفينى فوزا ساحقا على منافسيه بول سيموجريرى ومحمد مايان. وعلى الرغم من أن هذين المنافسين اتهما موسيفينى بتزوير الانتخابات الرئاسية، إلا أن لجنة المراقبين الدوليين نفت هذه الاتهامات، وكان واضحا أن هذين المنافسين لم يكن فى تاريخهما ما يستطيعا أن ينافسا به موسيفينى. وقد أثيرت إشكالية هامة بشأن الاحتمالات المختلفة لهذه الانتخابات، وما الذى كان يمكن أن يحدث فى حالة فوز أى من المنافسين الآخرين فى هذه الانتخابات، حيث يدل العديد من المؤشرات على أن يورى موسيفينى وحركة المقاومة الوطنية لم يكونا يعتزمان حقيقة التخلى عن السلطة، حتى لو فاز المنافسون فى هذه الانتخابات، وذلك استنادا إلى أن موسيفينى كان قد أعلن أن مهمته هى تحويل أوغندا إلى دولة صناعية قبل أن يسمح بإجراء انتخابات قائمة على التعددية الحزبية، وأن أنصار هذه التعددية إذا تولوا الحكم فإنه سوف يحاربهم، كما أن وزراءه أعلنوا أن حركة المقاومة الوطنية بقيادة موسيفينى لن تترك الحكم حتى لو لم تفز فى الانتخابات.

وعلى أية حال، فإن موسيفينى أجرى الانتخابات بعد أن تأكد تماما من انه سيفوز فوزا مؤكدا على منافسيه فى هذه الانتخابات، ولاسيما أن موسيفينى كان قد حقق فى الفترة الانتقالية العديد من الإنجازات التى لاشك فيها، حيث استطاع زيادة الاستقرار الداخلى، ومنع حدوث أية محاولات انقلابية، وسمح بعودة اثنين من الرؤساء السابقين هما تيتو أوكيللو وجودفرى بن عيسى، وإعادة الملوك إلى القبائل بسلطات شرفية فقط، بعد أن كان اوبوتى قد ألغاها عام ١٩٦٧، والسماح بحرية الصحافة، وتعيين سيدة نائبة لرئيس الجمهورية. أضف إلى ذلك، إن موسيفينى أعاد الانضباط والنظام إلى القوات المسلحة بعد أن كان الرؤساء السابقون قد حولوها إلى أداة لإرهاب الشعب، كما أعاد موسيفينى ٧٠٠ ألف لاجئ أوغندى من الدول المجاورة، وعودة ٧٠٠ ألف آخرين كانوا نازحين فى الداخل، كما حققت سياسته الاقتصادية نجاحا ضخما، حيث حقق اكبر معدل نمو تشهده دولة أفريقية، ووصل إلى ذروته عام ١٩٩٥، حيث وصل إلى ١٠٪، رغم أنه كان يترنح عام ١٩٨٥/٨٤ عند ٠,٢٪ فقط (1).

(1) Alan Rake, "Uganda: Recent History", in Africa South of the Sahara 1997, Op-Cit, p.1018.

وفى فترة ما بعد الانتخابات، أجرى موسيفيني تشكيلا وزاريا كان بمثابة تمثيل وانعكاس للتحالف القبلي الذى حسم نتيجة المعركة الرئاسية الانتخابية لصالحه. أضف إلى ذلك، إن هذه التطورات أتاحت لموسيفيني الحفاظ على الملامح العامة للنظام السياسي الأوغندى، على نحو ما يرغب فيه، فمازال نظام الحكم يقوم على مبدأ الحزب الواحد الذى تمثله حركة المقاومة الوطنية بزعامة موسيفيني، وليس لأحزاب المعارضة تأثير يذكر، وهى تضم: الحزب الديمقراطى برئاسة وزير الخارجية السابق بول سيموجريرى، وحزب مؤتمر الشعب برئاسة الرئيس الأسبق ميلتون اوبوتى، ويقوده من منفاه. وبشكل عام، فإن التجربة الديمقراطية فى أوغندا تعتبر واحدة من افضل التجارب فى أفريقيا، ولكن استمرار الحرب الأهلية فى شمال أوغندا ظل يمثل هاجسا أمنيا شديدا أمام نظام حكم الرئيس يورى موسيفيني فى أوغندا.

المطلب الثالث
الحروب الأهلية وتحديات التحول الديمقراطى فى أفريقيا

على الرغم من حدوث تحولات ديمقراطية فى بعض الدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية، إلا أن التحدى الرئيسى الذى يواجه هذه التحولات يتمثل فى استمرار عدم الاستقرار الداخلى فى تلك الدول. فمما لا شك فيه أن الحروب الأهلية كانت بحد ذاتها نتاجا لصراعات داخلية ممتدة، وتتسم هذه الصراعات بالتعقيد الشديد لارتباطها بالتناقضات الإثنية والسياسية والاقتصادية فى تلك الدول. وبالتالى، فإن الديمقراطية بحد ذاتها ربما لا تكون كافية لحل وتسوية هذه التناقضات، ولكنها تحتاج إلى سياسات متعددة الأبعاد والمستويات لتسويتها بشكل سلمى، مما يعنى أن استتباب التحول الديمقراطى واحتواء التناقضات الداخلية سوف يكون مرهونا بنجاح سياسات نظم الحكم فى مجالات المشاركة السياسية والعدالة فى توزيع الموارد.

ومن ناحية أخرى، فإن التحدى الأكثر خطورة يتمثل فى أن الحروب الأهلية تؤدى إلى نشوء ما يعرف بـ (ثقافة العنف)، وهى الثقافة الناتجة عن استشراء الصراع الداخلى والقتال المسلح وغياب القانون والانتشار الواسع للأسلحة والمعدات القتالية، كما تتغذى هذه الثقافة على الموروثات السلبية المتبادلة بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة، والناتجة عن المذابح أو الاعتداءات المتبادلة بين تلك الجماعات أثناء فترة الحرب الأهلية فى تلك الدولة، ولا يكون من السهل تجاوز هذه الموروثات بسهولة فى فترة ما بعد الحرب، وإنما تظل كامنة، وربما تؤدى المنافسة السلمية على السلطة أو الخلافات الاقتصادية، إلى تفاقم وانفجار هذه الموروثات والتناقضات، مما قد يؤدى إلى تجدد الحرب الأهلية، وهو ما يعنى أيضا إمكانية حدوث انتكاسة لعملية التحول الديمقراطى فى تلك الدول.

ويرتبط بما سبق أيضا أن الحروب الأهلية تؤدى إلى المزيد من الانقسامات الثقافية، وربما بروز ما يعرف بـ (ظاهرة الإحيائية الإثنية)، لأنها تتسبب فى ازدياد تمسك الجماعات المتصارعة بالسمات الثقافية الخاصة بها، والتعصب لها، وهو ما يتسبب فى انفجار العلاقات بين الجماعات الإثنية. أضف إلى ذلك، إن الحروب الأهلية تؤدى إلى مزيد من التعصب والتطرف الدينى، وأحيانا التطرف المذهبى، علاوة على فقدان القدرة على الانفتاح والإبداع، والتفسخ الأخلاقى، وفقدان الهوية والذاتية الثقافية تحت تأثير المؤثرات الخارجية. ومن ناحية أخرى، فإن بعض الدراسات تذهب إلى أن الحروب الأهلية تفرز بعض الآثار الإيجابية، وأبرزها أن التكاليف الفادحة تدفع الجماعات الإثنية المتصارعة إلى إدراك أهمية التعاون والترابط والتفاهم والاحترام المتبادل للخروج من حالة الصراع، وتفادى العودة إليها مستقبلا ([1]).

والواقع، إن الآثار الثقافية السلبية للحروب الأهلية تظل فى نهاية المطاف أكثر فداحة بكثير من الآثار الإيجابية لها، ولاسيما من حيث ما تؤدى إليه من استشراء العنف فى المجتمع والانغلاق الإثنى، وهو ما يؤثر بالضرورة على عملية إعادة الوضع الطبيعى، كما يؤثر بالسلب على عملية التحول الديمقراطى فى تلك الدول، وبالذات من حيث أن تأثير (الإحيائية الإثنية) يظل مستمرا لفترة طويلة من الزمن، ويؤدى إلى نشوء نوع من الاستقطاب الإثنى الحاد فى المجتمع فى فترة ما بعد الحرب الأهلية، وهو ما يؤثر على المواقف الانتخابية للمواطنين، كما يؤثر فى السياسات التوزيعية، ويحتاج تجاوز هذه الظاهرة إلى عملية تاريخية طويلة نسبيا.

وفى الوقت نفسه، فإن عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا تواجه قيودا نابعة من أن هذه العملية تركز فقط على إقامة وإنشاء آليات للحكم الديمقراطى، مثل التعددية الحزبية والانتخابات، ولكنها تتجاهل الاحتياجات المعيشية الحيوية للمواطنين. فمازالت أغلبية المجتمعات الأفريقية تتسم باستمرار طبيعة وآليات عمل دولة ما بعد الاستعمار ذاتها فى أفريقيا، والمتمثلة فى سيطرة الجهاز البيروقراطى على الحكم والاستخدام الواسع للقوة والعنف وانتهاك حقوق العمال والهيمنة على الاقتصاد، كما تظل الدولة مجرد وسيط بين جماعات متنوعة فى المجتمع. وتنبع هذه التحديات أيضا من استمرار الاقتصاد الاستعمارى القائم على زراعة المحاصيل النقدية وإنتاج الموارد الخام، جنبا إلى جنب مع استمرار أزمات التخلف المجتمعى ([2]).

([1]) د. عبد الله نجيب محمد، "الآثار الثقافية للحروب الأهلية فى أفريقيا"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ١٦-١٨.

([2]) George Klay Kieh, "Democratization and Peace in Africa", in E. Ike Udogu, Democracy and Democratization in Africa: Towards the 21st Century (Leiden: E.J.Brill, 1997), p.p. 88-100.

وأخيرا، فإن هنـاك تسـاؤلات عميقـة بشـأن مـدى قـدرة الديمقراطيـة علـى احتـواء التناقضات الإثنية أو الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية. فبعض الآراء تذهـب إلـى أن التحول الديمقراطى لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات الإثنية فى المجتمع، بـل يؤدى على العكس إلى انفجار هذه التناقضات، لأن هذه التناقضات تظل مكبوتة فى ظل نظم الحكم السلطوية، وبالذات عندما تكـون جماعـة إثنيـة معينـة مسيطرة علـى الحكـم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى. وبالتالى، فإن التحـول الديمقراطـى يحمـل مخـاطر فتـح كافة ملفات التناقضات المجتمعية القائمة دفعة واحدة، مما ينطـوى علـى تحديـات أمنيـة وسياسية هامة، بالإضافة إلـى أن المنافسـة السـلمية علـى السـلطة تدفـع السياسـيين إلـى استخدام كافة الأوراق الانتخابية المتاحة لهم، بما فـى ذلـك ورقـة الإثنيـة باعتبارهـا أداة هامة لحشد التأييد السياسى فى المنافسات الانتخابية، مما يعنى مأسسة وتسييس الإثنيـة، وتحويلها إلى أداة من أدوات إدارة الصراع السياسى السلمى، وهو ما يؤدى إلـى تعميـق الانقسامات الإثنية فى المجتمع، وتحويلـها إلـى انقسـامات إثنيـة - سياسـية فـى آن واحـد معـا. وفـى الوقـت نفسـه، فـإن التحـول الديمقراطـى يجعـل الجماعـات المختلفـة داخـل المجتمع اكثر وعيا بحجم التناقضات فـى المصـالح فيمـا بينـها، بحكـم مـا تنطـوى عليـه الديمقراطية من منافسة سلمية على السلطة والموارد فى الدولة. وعلـى الجـانب الآخـر، فـإن آراء أخـرى تذهـب إلـى أن الصـراع الإثنـى الداخلـى فـى الـدول الأفريقيـة يتعمـق ويزداد تحت وطأة الممارسات التعسفية والقمعية لنظم الحكم المتسلطة فـى تلـك الـدول، وليس بسبب الانقسامات الداخلية فى حد ذاتها، مما يعنى أن الديمقراطية يمكن أن تؤدى إلى معالجة أزمة الاندماج الوطنى بصورة افضل ([1]).

وقد بدت هذه التحديات واضحة على سبيل المثال فى بوروندى، حينما أدت تجربـة التحول الديمقراطى إلى تصاعد التوتر الداخلى فى البلاد، وقللت سيطرة التوتسـى علـى مقاليد الحكم، مما أدى إلى اغتيال الرئيس هابياريمانا المنتخب فـى ٢١ أكتوبـر ١٩٩٣. وفى أوغندا، سبق أن ذكرنا أن الرئيس يورى موسيفينى وكبار مسئوليه كانوا قد أعلنـوا صراحـة قبيل انتخابـات مـايو ١٩٩٦ انـهم لـن يتنـازلوا عـن الحكـم أيـا كـانت نتـائج الانتخابـات. وفـى تشـاد، لـم تفلـح عمليـة التحـول الديمقراطـى فـى احتـواء التناقضـات السياسية الداخلية أو تهدئة جماعات المعارضة الداخلية ضد نظام الرئيس إدريس ديبى، لأن الأخير يتبع سياسات اقرب إلى سياسات نظم الحكم التسلطية.

وهكـذا، فـإن جملـة هـذه التحديـات تؤكـد علـى أن نجـاح الديمقراطيـة فـى تحقيـق الاستقرار الداخلى فى الدول الأفريقية التى عانت مـن ويـلات الحـروب الأهليـة يحتـاج

([1]) Christopher Clapham and John A. Wiseman, "Conclusion: Assessing The Prospects for Consolidation of Democracy in Africa", in John Wiseman (ed.), Democracy and Change in Sub-Saharan Africa (London & New York: Routledge, 1995), p.p. 223-224.

إلى توافر إرادة سياسية داخلية قوية من جانب جميع الفعاليات السياسية لتحقيق الاستقرار وإنهاء دوامة العنف، مما يستلزم توافر درجة عالية من الحنكة والحصافة والمرونة السياسية لدى الزعماء السياسيين فى تلك الدول، سعيا إلى بلورة إمكانية الاتفاق على حلول وسط توافقية تجاه القضايا الخلافية. وفى الوقت نفسه، فإن من الضرورى التراجع عن ثقافة العنف، وإعلاء ثقافة سياسية جديدة تقوم على تقدير قيمة القانون والدستور والتسامح فيما بين المواطنين، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وتطوير أنماط جديدة من القيادات الوطنية الأفريقية التى تسعى إلى التركيز على خدمة المواطنين والارتقاء بهم ورعاية مصالح المجتمع. ورغم أن الأغلبية العظمى من الدول الأفريقية مازالت بعيدة عن توفير الاعتبارات المشار إليها، إلا أن الوصول إلى هذه المستويات سوف يساعد على استتباب الديمقراطية فى تلك الدول من ناحية، بالإضافة إلى ضمان منع عودة الحرب الأهلية إلى تلك الدول من ناحية أخرى.

المبحث الرابع
نشوء اقتصادات الحرب فى الدول الأفريقية

تفرز الحروب الأهلية نتائج اقتصادية بالغة الحدة علـى اقتصادات الدول المعنيـة، بل وعلى اقتصادات المنطقة التى تقع فيها عموما، وربما كانت النتائج الاقتصادية هـى الأكثر بروزا للحروب الأهلية فـى أفريقيا، فـهى تلعب دورا بـالغ الأهميـة، سواء مـن حيث كونها سببا رئيسيا لإشعال الصراع من جذوره، أو من حيث أن الآثار الاقتصاديـة تكون من بين الآثار والنتائج الأكثر خطورة لهذه الحروب. فمـن حيث الأسباب، تندلـع الحروب الأهلية - فى أحد أهم أسبابها - تحت تـأثير التنافس علـى المـوارد الاقتصاديـة فى ظروف الندرة الشديدة. ونظـرا لعدم التـوازن بيـن المنـاطق الجغرافيـة والجماعـات الإثنية فى عملية التنمية الاقتصادية، فإن الأقاليم والجماعات المحرومة تكون عادة هـى التـى تـأخذ المبـادرة فـى إشـعال الصراعـات الداخليـة، حيـث أن الجماعـات الإثنيـة المحرومـة والمضطـهدة تصـل إلـى قناعـة بـأن مـن المسـتحيل معالجـة عـدم التكـافؤ الاقتصادى الذى تعانى منه، ما لم تصل هى نفسها إلى السلطة.

وفى الوقت نفسه، فإنـه حتـى الحروب الأهليـة التـى تبدأ بسـبب أهداف سياسـية، تتحول بشكل تدريجى إلى صراعات تطغى عليها المكاسب الاقتصادية قصـيرة المـدى. أما من حيث النتائج، فإن الحروب الأهلية تـؤدى إلـى تدمـير المنشـآت العامـة وتخريـب البنية الأساسية وتقويض الاقتصاد القومى، مما يحـول قطاعـات هامـة مـن الأفـراد إلـى عاطلين بدون عمل أو أجور بشـكل يدفعـهم ليكونـوا بمثابـة جيش مـن العـاطلين يسـهل تجنيدهم مـن جـانب هذا الفصيل المسلح أو ذاك، كمـا أن الحـروب الأهليـة تضطـر قطاعات واسعة من السكان إلى الفرار إلى الـدول المجـاورة، ممـا يتسـبب فـى انكمـاش القوة العاملة المدربة، فتتوقف عجلة الإنتاج فـى معظـم قطاعـات الاقتصـاد مـن زراعـة وصناعة واستخراج، كما يتسبب الصراع فـى هجـرة العقـول إلـى خـارج البـلاد، فتفقـد الدولـة أثمـن خبراتـها. ومـع ذلك، فـإن بعض الدراسـات تذهـب إلـى أن عمليـة التنميـة الشاملة لم تشهد اختلافات كبرى بين الدول المتحاربة والدول غير المتحاربـة، حيـث أن الدول الأفريقية التى لم تتورط فى حروب أهلية لم تحقق نموا اكـبر فـى إجمـالى النـاتج المحلى وانخفاضـا فـى معـدل وفيـات الأطفـال بدرجـة اكـبر مـن الـدول المتورطـة فـى الحروب، ولكن الاختلاف الرئيسى ربما يتمثل فى بعض مؤشرات التنمية ([1]).

([1]) Lila Ammons, "Consequences of war on African countries' social and economic development", African Studies Review, (Georgia, U.S.A.: The African Studies Association, Emory University), Vol. 39, No. 1, April 1996, p.p. 76 - 82.

المطلب الأول
التدهور الحاد فى الأداء الاقتصادى الكلى

تتسبب الحروب الأهلية فى حدوث انهيار اقتصادى فى الدول المعنية، ذلك أن الحروب الأهلية تؤدى إلى توجيه كافة الموارد الحكومية نحو أغراض الحرب من اجل تعزيز موقف النظام الحاكم فى مواجهة المعارضة. ومن ناحية ثانية، فإن النشاط الاقتصادى يتوقف بدرجة كبيرة - إن لم يكن بصورة كاملة - فى مناطق الصراع، كما تؤدى الحرب إلى حدوث هجرة واسعة للسكان من مناطق الصراع إلى المناطق أو الدول المجاورة، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على قوة العمل فى تلك المناطق. ويبدو ذلك واضحا إذا تناولنا ثلاث حالات محددة هى: أوغندا وسيراليون وأنجولا.

ففى أوغندا، أدت الحرب الأهلية منذ عام ١٩٧٠ إلى حدوث انهيار اقتصادى، وإن كانت قد اختلفت فى حدتها. ولدى انتصار يورى موسيفينى فى الحرب الأهلية عام ١٩٨٤، كان الاقتصاد الأوغندى فى حالة انهيار كامل، حيث كان الرئيس السابق الجنرال تيتو اوكيللو قد وجه كافة الإمكانات الاقتصادية للبلاد نحو تمويل المجهود الحربى، مما أدى إلى انهيار احتياطى العملات الأجنبية. وفى الوقت نفسه، توقفت السياحة، وانخفض الإنتاج الزراعى بشدة، مما تسبب فى وقف كافة موارد الدولة من العملات الأجنبية، كما أن النزوح واسع النطاق للسكان من مناطق القتال أدى إلى حدوث ارتباك فى النشاط الاقتصادى. وقد انعكس ذلك كله فى انهيار سعر صرف الشلن الأوغندى، وتدمير البنية الأساسية للبلاد. أضف إلى ذلك، إن التقديرات المختلفة تشير إلى أن الحرب الأهلية أدت إلى مصرع حوالى ٨٠٠ ألف شخص خلال الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٨٦، من بينهم ٣٠٠ ألف شخص لقوا مصرعهم خلال فترة حكم عيدى امين (١٩٧١ - ١٩٧٩)، فى حين لقى ٥٠٠ ألف آخرون مصرعهم خلال فترة حكم ميلتون أوبوتى (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ([1]).

أضف إلى ذلك، إن الحرب الأهلية أدت إلى شيوع العديد من المظاهر السلبية فى الحياة الاقتصادية الأوغندية، ومن أبرزها انتشار الفساد الإدارى فى كافة الأجهزة الحكومية، والذى كان يتسبب فى تهريب حوالى ٢٠% من المساعدات الغربية لأوغندا إلى الخارج بأسماء المسئولين، كما أن ٨٠% من السلع المستوردة عن طريق الحكومة كان يتم توزيعها فى السوق السوداء، ولا تتم مساءلة الأشخاص المشبوهين قضائيا لأسباب سياسية وقبائلية. ورغم أن السبب المباشر لتفشى الفساد كان يرجع إلى تدنى الرواتب والأجور لموظفى الحكومة، إلا أن كثيرا من الخبراء الإداريين فى أوغندا كانوا يرون أن السبب الحقيقى يتمثل فى رسوخ القيم السيئة فى نفوس القائمين على

([1]) B.W. Langlands, "Uganda: Physical and Social Geography", in Africa South of the Sahara 1997, (London: Europa Publications, 1997), p. 1015.

الإدارة، وهى قيم تربت على أساس الفساد والرشوة. أضف إلى ذلك، إن السنوات الطويلة للحرب الأهلية سببت ندرة شديدة فى الأيدى العاملة الماهرة، لأن هذه الحرب أدت من ناحية إلى هروب تلك الأيدى إلى الخارج من ناحية، كما أن الحرب حصدت مئات الآلاف من الأرواح، بالإضافة إلى أن طرد الآسيويين حرم البلاد من العناصر الفنية والتجارية الرفيعة التى كانت موجودة عند الآسيويين. وازدادت هذه المشكلة بسبب الجهل والفقر والتخلف، والذى جعل من رفع كفاءة السكان أمرا صعبا للغاية. ولذلك، فقد كانت مشكلة ندرة الأيدى العاملة الماهرة واحدة من المشكلات التى واجهت التنمية فى أوغندا فى فترة ما بعد الحرب الأهلية، حيث كان العجز فى عنصر العمل يقدر بما يقارب ٣٥% من الحجم المطلوب للنهوض الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى، أدى التخريب الهائل الذى تعرضت له كافة المرافق فى أوغندا أثناء الحرب إلى تدهور كفاءة هذه المرافق، علاوة على أن سياسة توزيع الخدمات العامة ومرافق البنية الأساسية كانت تخضع فى العهود السابقة للتحيزات الإثنية والقبلية للنظام الحاكم، بحيث كان هذا النظام يحابى القبيلة التى ينتمى إليها، ويخصص لها نسبة كبيرة من الإنفاق العام. ومن ناحية أخرى، فإن البيروقراطية الحكومية الأوغندية كانت تثقل على الحياة الاقتصادية فى البلاد، وكانت تعتبر إحدى المعوقات الرئيسية لأى برنامج إصلاحى لأنها كانت تعرقل العملية الإنتاجية، وترفع التكلفة. وأخيرا، فإن استمرار الحرب الأهلية فى شمال أوغندا يستنزف جزءا كبيرا من الإنفاق العام فى البلاد لأغراض تمويل المجهود الحربى، بالإضافة إلى أن هذه الحرب حرمت حكومة موسيفينى من الاستفادة من شمال البلاد فى العملية الإنتاجية.

وفى حالة سيراليون، سببت الحرب الأهلية خسائر فادحة من الناحية الاقتصادية، وبالذات لأن سيراليون تعتبر واحدة من أفقر الدول فى العالم، حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد بها عن ١٠٠ دولار فى العام. وقد لعبت الاعتبارات الاقتصادية دورا رئيسيا فى اندلاع الحرب الأهلية أصلا، وكانت المناطق الغنية بالثروات الطبيعية هدفا لهجمات المعارضة. ذلك أن اقتصاد سيراليون يعتمد أساسا على استخراج وتصدير الألماس والبوكسيت وأكسيد التيتانيوم، وتعتبر سيراليون ثانى اكبر منتج فى العالم لخام ثانى أكسيد التيتانيوم، وكانت تنتج حوالى ١٤٤ ألف طن منه حتى عام ١٩٩٤. وقد استطاعت قوات المعارضة بالفعل فى أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، السيطرة على ثلاثة مصادر رئيسية للدخل هى: مناجم الماس فى مقاطعة كونو، ومنجم خام أكسيد التيتانيوم فى جبانجباتوك، ومنجم البوكسيت فى موكانجى (1).

(1) Paul Richards, "Rebellion in Liberia and Sierra Leone: A Crisis of Youth", in Oliver Fyrley (ed.), Op-Cit, p. 140.

وقد أدت هذه التطورات إلى انهيار اقتصاد سيراليون، لأن النظام الحاكم برئاسة الرئيس الأسبق جوزيف موموه اصبح غير قادر على توفير التمويل للقوات المسلحة، كما كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد ساءت بالفعل قبل ذلك مع تنفيذ برنامج صارم للتكيف الهيكلي بعد عام ١٩٩١، والذي كان قد أسفر عن طرد ١٥ ألف عامل يمثلون ٤٠% من قوة العمل في أجهزة الخدمة المدنية. وذهبت معظم المدخرات للوفاء بأعباء خدمة الدين، كما هبط الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في عام ١٩٩٢ بنسبة ١٥% عن المستويات التي كانت قائمة قبل عقد مضى، وانخفضت عملية جمع العائدات الحكومية من ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٢ إلى ٦,٢٠% من إجمالي الناتج المحلي، كجزء من الجهود الرامية إلى خفض التدخل الحكومي الفاسد في الاقتصاد، والتي كانت قد بدأت بتشجيع من المانحين الأجانب (١). وفي ظل هذه الظروف، وقع انقلاب عسكري بقيادة الكابتن فالنتين ستراسر في مايو ١٩٩٢، وأقدم الأخير على الاستعانة بالمرتزقة الأجانب من أجل استعادة السيطرة على مناجم الماس والبوكسيت وثاني أكسيد التيتانيوم، بالإضافة إلى حماية العاصمة فريتاون.

وتشير تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لسيراليون انخفض في ظل الحرب الأهلية. ففي الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، كان متوسط النمو يقدر بـ ١,٦%، ولكنه انخفض إلى ما تحت الصفر خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ إلى -٤,٢% (٢). وقد أدت الحرب إلى حدوث شلل في النشاط الاقتصادي في سيراليون، بسبب العديد من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها أن حركة النزوح الواسعة للاجئين من البلاد أدت بالضرورة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي في البلاد، كما أن الشلل في النشاط الاقتصادي كان عائدا إلى توقف عمليات تعدين ثاني أكسيد التيتانيوم والبوكسيت واستخراج الماس. فقد أدت هجمات المعارضة إلى وقف العمل في مناجم المواد الخام. وكانت شركة (سيراروتايل) هي المنتجة لهذه المادة، وهي اكبر شركة قطاع خاص في سيراليون، ويبلغ عدد العاملين بها حوالي ١٥٠٠ عامل. أما بالنسبة لصادرات الماس، فقد ارتبطت أيضا بالحرب الأهلية، حيث سقطت في البداية في أيدي المعارضة، ولكن الجيش نجح في استعادتها بالتعاون مع المرتزقة الأجانب. وبالتالي، فإن سقوط هذه المناجم في أيدي المعارضة حرم الحكومة من مصادر العملات الصعبة، كما تسبب في حدوث فوضى كاملة في الجهاز الحكومي.

وبالنسبة للسودان، تركت الحرب الأهلية آثارا اقتصادية فادحة على الاقتصاد السوداني، حيث أدت إلى نزوح مليون مواطن من الجنوب والغرب والشرق عام ١٩٩٠، الذين اضطروا إلى العيش في بيوت من الكرتون، وعملوا في أعمال هامشية

---

(1) William Reno, "War, Markets and the Reconfiguration of West Africa's Weak States", Comparative Politics, Vol. 29, No. 3, July 1997, p.502.

(٢) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، م. س. ذ.، ص. ٢٥٢.

بأجور متدنية، وعانوا من الأمراض المعدية والأوبئة وارتفاع نسبة وفيات الأطفال بينهم. وفي الوقت نفسه، أدت الحرب الأهلية إلى إعاقة محاولات الحكومة توسيع الرقعة المزروعة بالزراعة الأولية، كما تسببت في إنهاك الأرض الزراعية من تكرار الدورة الزراعية، بالإضافة إلى تقليل المساحة المزروعة، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية الأرض، بالإضافة إلى قلة المساحات المتاحة للرعي، وفقدان الغابات ومزارع البن والتبغ، وهو ما تسبب - ضمن عوامل أخرى - في نشوء المجاعة في مختلف أقاليم السودان. ومن ناحية أخرى، فإن الحرب أدت إلى خسائر بشرية ضخمة، بسبب أعمال القتال أو التطهير الإثني أو الجوع والمرض، كما خلقت الحرب جيلا كاملا من الأطفال والشباب ممن ولدوا وتربوا داخل معسكرات اللاجئين أو معسكرات القتال. وقد أدت هذه الظروف إلى نشوء اقتصاد حرب في السودان، يتسم بالتضخم وانتشار الفساد المالي والإداري وانهيار سعر العملة السودانية وإفلاس الجهاز المصرفي وارتفاع الإنفاق العسكري ونشوء طبقة طفيلية ([1]).

وفي حالة أنجولا، أدت الحرب الأهلية إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الأنجولي. فعلى الرغم من أن أنجولا كانت تدرج عقب استقلالها في عام ١٩٧٥ في مقدمة الدول الأفريقية المرشحة للنمو الاقتصادي السريع بفعل الثروات الطبيعية التي تمتلكها، إلا أن الحرب الأهلية فيها تسببت في سقوط مئات الآلاف من القتلى، واضطر مئات الآلاف إلى اللجوء للدول المجاورة، كما أن الحرب أدت إلى تدمير ما يزيد عن ٥٠ في المائة من القاعدة الصناعية والبنية الأساسية في البلاد، فضلا عن أن الثروات الطبيعية - وفي مقدمتها الماس - أصبحت عرضة للنهب المنظم من جانب العناصر المتصارعة، وجرى توجيهها نحو خدمة المجهود العسكري للطرفين، وبالذات من حيث توفير التمويل اللازم لشراء الأسلحة والمعدات ودفع رواتب القوات التابعة للطرفين المتصارعين، بالإضافة إلى تكوين ثروات شخصية لقادة تلك الأطراف ([2]).

والأكثر من ذلك، إن العقوبات الدولية التي فرضت على أطراف الصراع بموجب قرارات مجلس الأمن أدت إلى إلحاق المزيد من الضعف بالقدرات الاقتصادية للبلاد منذ سبتمبر ١٩٩٣، حيث اشتملت هذه العقوبات على فرض حظر على تصدير السلاح والبترول إلى يونيتا إذا لم تلتزم باتفاقات السلام الموقعة مع الحكومة، وكان من الممكن أن تمتد العقوبات إلى تجميد أرصدة يونيتا في الخارج وعرقلة إجراءات سفر مسئولي يونيتا خارج البلاد، وذلك ما لم تكن الحركة قد قبلت خطة الأمم المتحدة، وهو ما أثر كثيرا على القدرات المالية والاقتصادية لأنجولا عموما.

([1]) د. أبو الحسن فرح، "جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ٢٥ - ٢٦.

([2]) د. سلوى محمد لبيب، م. س. ذ.، ص. ص. ١٨٨ - ١٩٠.

المطلب الثانى
نشوء اقتصادات الحرب فى مناطق الصراع

تؤدى الحروب الأهلية إلى خلق "اقتصادات الحرب". ويتسم هذا النمط الاقتصادى بهيمنة لوردات الحرب على الشئون الاقتصادية فى المناطق التى يسيطرون عليها، وتقوم الجماعات المتصارعة بإنشاء نظم اقتصادية متكاملة خاصة بها، وترتبط هذه النظم بشبكات التجارة الدولية، كما يمكن أن يترك قادة تلك الجماعات أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، وذلك كبديل عن دفع رواتب لهم، ويتطور هذا الأمر إلى درجة أن أعضاء تلك الجماعات يستغلون عمليات السلب والنهب من أجل تكوين ثروات خاصة بهم، فى حين أن النظم الحاكمة تتجه بدورها إلى استخدام العنف للقضاء على المعارضة ومكافأة مؤيديها وللحفاظ على سيطرتها على موارد الدولة. وفى ظل هذه الظروف، فإن لوردات الحرب والجماعات المتصارعة يجدون لأنفسهم مصلحة أساسية فى استمرار الصراع بسبب المكاسب المادية التى تعود عليهم من وراء استمرار الحرب الأهلية، وبالذات من خلال مواصلة السيطرة على موارد الدولة عن طريق العمل المسلح. وهناك مجموعة من الخصائص التى تميز اقتصادات الحرب، وتتمثل على وجه التحديد فى ([1]):

١. الانتشار الواسع لعمليات السلب والنهب، من اجل توفير رواتب الجنود أو أفراد جماعات المعارضة أو إتاحة الفرصة لهم لتوفير احتياجاتهم.

٢. حماية الأموال، حيث يعرض لوردات الحرب وأفراد الأمن وزعماء المافيا تقديم خدمات الأمن والحماية إلى الآخرين فى مقابل إتاوات، وربما يحدث هذا الأسلوب فى ظروف السلم أو الحرب معا.

٣. التجارة، حيث أن السيطرة على التجارة أو احتكارها تعتبر أداة هامة أو عاملا حاسما فى الحروب الأهلية، ويمكن أن تتسبب الحرب فى حدوث تغيرات فى الأسعار لصالح بعض التجار، كما أنها يمكن أن تشتمل على تنفيذ أعمال تهديد أو تعطيل أنشطة المنافسين التجاريين.

٤. استغلال العمال، حيث تلجأ القوات الحكومية أو جماعات المعارضة إلى تهديد الأفراد أو الجماعات من اجل العمل بأسعار رخيصة أو العمل المجانى (السخرة) تحت تهديد السلاح، بل إن بعض الصراعات يمكن أن تتسبب فى عودة العبودية ذاتها.

٥. السيطرة على الأرض، حيث يمكن أن يؤدى الصراع إلى ترحيل السكان من مناطق واسعة وإحلال جماعات جديدة محلها، سواء من خلال الاستيلاء القسرى أو من

([1]) David Keen, "The economic functions of violence in civil wars", Adelphi Papers, No. 320, 1998. p.p. 15-17.

خلال ادعاء الجماعات الاستيطانية الجديدة أن لها حقوقا في الأراضي أو المياه أو الثروات المعدنية في المناطق التي تم الاستيلاء عليها.

٦. الاستيلاء على مواد الإغاثة، حيث أن العنف يولد المعاناة، وربما تكون مواد الإغاثة هدفا لغارات وهجمات الأفراد والجماعات المشاركة في الصراع الداخلي في الدولة الأفريقية، كما يمكن لجماعات أخرى أن تستفيد من هذه المواد الإنسانية في حالة قيامها بدور في توفير الحماية والأمن لهذه المساعدات داخل منطقة الصراع.

٧. استفادة المؤسسة العسكرية من الصراع، حيث أن الجيش يمكن أن يستفيد اقتصاديا بدرجة أكبر عندما يقتضي الصراع وجود جيش كبير الحجم، بل وربما مشاركة الجيش في الحكم، وتتراوح مكاسب المؤسسة العسكرية من حالات الحرب الأهلية ما بين الحصول على رواتب أكبر أو الحصول على مقاعد في مجالس إدارة الشركات الخاصة.

وبالتالي، فإن هذه الظروف تؤدي بدورها إلى نشوء ظاهرة اقتصادية فريدة في القارة الأفريقية، وهي ظاهرة خصخصة العنف. وتشير المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أن نشأة هذه الظاهرة تعود في الأساس إلى اتجاه أطراف الحروب الأهلية نحو توظيف الصراع لخدمة مصالحهم الاقتصادية المباشرة، وذلك من خلال إقامة ما يعرف بـ (اقتصاد قائم على الحرب). ولهذه الظاهرة مستويان رئيسيان، هما [1]:

المستوى الأول، هو المستوى الأضيق، وينشأ في حالة قيام أفراد الجماعات المسلحة أو عناصر القوات الحكومية بالعمل على توفير احتياجاتهم المادية والمعيشية عن طريق تحصيل ضرائب غير رسمية من المدنيين عند المتاريس المقامة في مفترق الطرق أو عن طريق سرقة السكان ونهبهم. وقد تكررت هذه الممارسات في الكثير من الحروب الأهلية الأفريقية، وبالذات في ليبيريا وسيراليون، بسبب عدم قدرة قادة تلك الجماعات على دفع أجور المحاربين أو توفير الغذاء لهم. ورغم أن هذه الطريقة ساعدت على معالجة مشكلة دفع الأجور، إلا أنها أفضت إلى التجزؤ المتزايد للجماعات المسلحة وفقدان السيطرة على المحاربين.

المستوى الثاني، المستوى الأوسع، وينشأ مع قيام لوردات الحرب المحليين ومسئولي الحكومة وقادة جماعات المعارضة نحو الاستئثار باستغلال موارد الدولة من اجل توفير التمويل اللازم ودعم أنشطتهم وتوسيع نطاق هذه الأنشطة وتحقيق الثراء الشخصي. ويقوم جميع هذه الأطراف بتنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي في مناطق نفوذها بصورة منهجية من أجل تحقيق الثراء الشخصي وتمويل عملية إدارة الصراع، ومن ابرز الأمثلة على ذلك أن قادة الصراع في أنجولا وليبيريا وسيراليون أداروا بأنفسهم عمليات استخراج الموارد الطبيعية، مثل قطع الأخشاب والمطاط واستخراج

([1]) المفوضية العليا لشئون اللاجئين، م. س. ذ.، ص.ص. ٢٥ - ٢٧.

المعادن النفيسة، كما شهدت بعض الحالات الأخرى اتساعا كبيرا فى زراعة المخدرات لتمويل الصراع المسلح. وفى هذه الحالات، تغيرت وظيفة العنف، وأصبح يهدف إلى تنفيذ عملية تكديس غير مشروع للثروة، وليس السعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية أو أيديولوجية. وقد أدت هذه الظاهرة إلى انتعاش الحروب الأهلية فى الكثير من الدول الأفريقية، ليس فقط لأن أطراف الصراع تصبح صاحبة مصلحة أساسية فى استمراره، ولكن أيضا لأن الاستغلال المنظم للموارد يبدد هذه الموارد، مما يساعد على استمرار تفتت الدولة، كما أن هذه الظروف تمثل أرضا خصبة لعدم الاستقرار وعمليات النزوح القسرى للسكان.

ومن ثم، أصبح لوردات الحرب يسيطرون على الاقتصاد فى تلك الدول، مما يساعدهم على تعزيز نفوذهم واستمرار الحرب الأهلية، بحيث أصبحت ظاهرة لوردات الحرب واحدة من أهم عوامل استمرار الحروب الأهلية فى العديد من الحالات، وبالذات فى الصومال وليبيريا وسيراليون ([1]). وأصبحت الحروب الأهلية فى بعض الحالات بمثابة معركة على التجارة داخل حدود الدولة وخارجها، كما لعب المستثمرون الأجانب دورا حاسما فى دعم قوة وسلطة لوردات الحرب، وإتاحة الفرصة لهم لتدمير الحكومة المركزية والبنية الأساسية للبلاد، ونهب اقتصادها، من أجل خلق ظروف مواتية لتحقيق المصالح التجارية لهؤلاء المستثمرين والشركات.

وتعتبر ليبيريا والصومال النموذجين الأكثر وضوحا على فاعلية اقتصادات الحرب، حيث كانتا الحالتين الرئيسيتين اللتين شهدتا انهيار الدولة بالكامل، حيث سيطر لوردات الحرب فى هاتين الحالتين على المناطق المختلفة، وأقاموا فيها كيانات بديلة عن أجهزة الدولة السابقة. واستطاعت الفصائل المتصارعة فى كل حالة من هاتين الحالتين أن تقيم هيكلا اقتصاديا بديلا، بالإضافة إلى إقامة روابط قوية مع الشركات الأجنبية، بل والمشاركة بفاعلية فى حركة التجارة الدولية، وبالذات فى ليبيريا، حيث سيطر تشارلز تايلور على الجزء الأكبر من أراضى ليبيريا منذ بداية الصراع، وأصبح يتحكم منذ عام ١٩٩٠ فى تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية، بالتعاون مع ثمانية شركاء تجاريين آخرين، وهو ما لعب دورا حيويا فى توفير التمويل للجبهة الوطنية الليبيرية التى يتزعمها من اجل تسليح مقاتليها. ومع مرور الوقت، اكتسب تايلور خبرة تجارية كبيرة، وأظهر مهارة فى السيطرة على موارد التجارة الخارجية، وهو ما سمح له بتسليح جنوده، وغزو المناطق الأخرى التى تتوافر بها الموارد القابلة للاستغلال بسهولة، كما اتجه أيضا إلى السيطرة على الشركات الأجنبية العاملة فى ليبيريا، مما وفر الأموال والدعم العسكرى لتايلور، وكانت هناك عدة شركات أوروبية

([1]) William Reno, Warlord Politics and African States (Boulder & London: Rienner Publishers, 1998), p.p. 15-18.

تعمل فى مجال استخراج خامات الحديد فى منطقة الحدود بين ليبيريا وغينيا. وفى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١، استغل تايلور لهفة الشركات الأجنبية للوصول إلى مناطق الاستخراج، وحصل من اتحاد شركات التعدين الأفريقية، مثلا، على حوالى ١٠ ملايين دولار شهريا من اجل السماح لها بشحن خامات الحديد عبر خطوط السكك الحديدية الموجودة، كما أن (سولاك) الفرنسية قامت بشراء الحديد الخام من تايلور ([1]).

وقد أصبحت فرنسا المشترى الرئيسى للمنتجات الخشبية، واستخدم تايلور أراضى ساحل العاج كقاعدة لتحميل الأخشاب من المناطق التى تسيطر عليها جبهته، كما استفاد تايلور أيضا من بوركينا فاسو لاستيراد شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج. ومع ذلك، فإن هذا التوازن اختل بشدة فيما بعد عام ١٩٩٤، لاسيما مع حدوث تحولات فى مواقف كل من فرنسا وساحل العاج. فقد اتفقت فرنسا مع نيجيريا على زيادة الاستثمارات الفرنسية فى مشروعات البتروكيماويات النيجيرية بعد أن قاطعت الولايات المتحدة وبريطانيا نيجيريا بسبب إدانتهما لانتهاكات الحكومة النيجيرية لحقوق الإنسان، مما قلل من الدعم الفرنسى لتايلور. أما ساحل العاج، فإن الجماعات التى كانت تدعم تشارلز تايلور واجهت ضغوطا من الحكومة التى بدأت تقلق من انتشار الأسلحة الأوتوماتيكية لدى المجرمين المحليين. أضف إلى ذلك، إن قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استطاعت فى عام ١٩٩٣ أن تفرض سيطرتها على ميناء بوكانان الليبيرى، ثم سيطرت عام ١٩٩٤ على مناطق الحدود الجنوبية بين ليبيريا وساحل العاج، مما قيد كثيرا من حركة التجارة فى الأخشاب والمعادن التى كان يقوم بها تايلور ([2]).

ولذلك، اتجه تايلور نحو التعامل مع عدد كبير من الشركات الأجنبية الصغيرة العاملة فى مجال نقل الأخشاب، حيث حصلت هذه الشركات على الأخشاب الاستوائية الرخيصة التى لم يكن المنافسون الكبار راغبين فى الحصول عليها أو كانوا غير قادرين على ذلك. وقد استمر تايلور فى اتباع نفس الأسلوب الذى كان ينفذه صمويل دو، والذى كان يقوم على توفير نوع من المعاملة الخاصة للشركات الأجنبية فى مقابل تقديمها التمويل والأسلحة وأجهزة الاتصالات والمساعدات التدريبية للقوات العسكرية. وكان هذا الأسلوب مفيدا للغاية بالنسبة لتايلور فى البداية. وقد اتبع تايلور أسلوبا واستراتيجية مماثلة لربط مصالح المسؤولين الأجانب وشبكات التجارة الإقليمية والأسواق الأجنبية فى الغرب، وذلك عندما وصل بقواته إلى الحدود مع سيراليون، حيث حاول التأثير على تجارة الماس فى سيراليون. فقد كان إنتاج سيراليون من الماس يباع فى ليبيريا، ويقدر إجمالى هذه التجارة بحوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا. وقد

([1]) William Reno, "The Business of War in Liberia", op-cit, p. 212.
([2]) Ibid, p. 213.

حاولت جماعة تايلور أن تقيم روابط مع مسؤولي سيراليون للتعاون في مجال تجارة الماس، إلا أن الجانبين اختلفا في هذا الشأن، واندلع القتال بينهما عام ١٩٩١ بسبب هذا الخلاف. وقد استغل تايلور الحرب الأهلية في سيراليون لتوسيع نفوذه التجاري، حيث قام في أبريل ١٩٩١ بدعم الغزو الذي قامت به الجبهة الثورية بقيادة فوداي سنكوح، لأراضي سيراليون، كما سبق أن ذكرنا ([1]).

وقد سار الزعماء المنافسون لتشارلز تايلور على هذا الطريق نفسه، ولاسيما جورج بوليا زعيم ما يعرف بـ (مجلس السلام الليبيري)، كما أن قوات جماعة غرب أفريقيا ذاتها دخلت في الاستغلال التجاري لموارد ليبيريا، حيث كان قادة وأفراد هذه القوات يعانون من قلة الرواتب ونقص المعدات، ووجد قادة تلك القوات أن الاستراتيجية الأفضل لمواجهة تايلور تتمثل في استخدام الخصوم المحليين لتايلور من اجل تقويض مصادره الخاصة بالتبادل التجاري. ولذلك، عرضوا دعما لوجستيا على القائد السابق للقوات المسلحة الليبيرية، روزفلت جونسون، ووزير الإعلام السابق، الحاج كروما. وقد شكل هذان الاثنان الحركة الموحدة للديمقراطية في ليبيريا في مايو ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٣، سيطر الاثنان على معظم أراضي غرب ليبيريا، وقطعا الطريق على تايلور نحو الماس في سيراليون. وتشير بعض المعلومات إلى مشاركة القوات النيجيرية في تجارة الماس والذهب وعمليات المقايضة في المناطق التي كانت تسيطر عليها جبهة تايلور. وفي عام ١٩٩٤، انشقت الحركة الموحدة للديمقراطية في ليبيريا إلى جماعتين بزعامة كل من روزفلت جونسون والحاج كروما، وسيطرت جماعة الحاج كروما على مقاطعة (بومي) الغنية بالمعادن في غرب ليبيريا، وأبعدت جماعة جونسون بمساعدة عدد من قادة قوات جماعة غرب أفريقيا الذين تلقوا نصيبا من تلك المعادن في مقابل توفير المساعدة العسكرية. وفي عام ١٩٩٣، ظهرت جماعة ثالثة بقيادة المنافس الرئيسي لتايلور هي (مجلس السلام الليبيري)، بمساعدة قوات جماعة غرب أفريقيا، وركزت على استغلال الموارد الطبيعية، حيث ازداد استغلال القوات النيجيرية للموارد المحلية، وبالذات تجارة الأخشاب على مناطق الحدود مع ساحل العاج، كما ذكرت بعض التقارير الصحفية أن تلك الجماعة قامت باستغلال الأيدي العاملة في شركات المطاط، وهو ما ساعد مثلا على الوصول بصادرات المطاط عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٣ آلاف طن في المناطق التي تديرها قوات جماعة غرب أفريقيا. أضف إلى ذلك، إن قادة قوات الايكوموج استولوا على الأصول الثابتة للدولة، مثل قضبان السكك الحديدية ومعدات التعدين والمرافق العامة، وباعوها في الخارج، مما أعاق عمليات استخراج الحديد الخام، وهو ما اضطر لوردات الحرب إلى التركيز على الزراعة أو البحث عن الماس والذهب في الطمي، وهي عمليات كانت

([1]) Ibid, p. 214.

تحتاج إلى سيطرة صارمة على السكان المحليين لمنع أية عمليات تنقيب خاصة بهم، مما اضعف بصورة تدريجية من القاعدة الاقتصادية للحرب الأهلية للأطراف المتصارعة ([1]).

وفى إطار اقتصادات الحرب، يبدى المسئولون الحكوميون وقادة الفصائل المتصارعة قدرا عاليا من التسامح فى مواجهة حالات الفساد وسوء استخدام السلطة التى تقوم بها القوات التابعة لهم، باعتبار ذلك شكلا من أشكال ضمان الولاء والتبعية من جانب تلك القوات. وقد استغل بعض القادة المحليين هذا التسامح إزاء الفساد فى إقامة علاقات وروابط مع الشركات الأجنبية. ولكن الصراع على المكاسب الاقتصادية يؤدى أحيانا إلى نشوب صراعات عنيفة داخل الجماعة الواحدة، حيث لم يستطع تشارلز تايلور فى ليبيريا مثلا أن يمنع معظم ضباطه الكبار من محاربة بعضهم. ولذلك، استطاعت بعض العناصر الرئيسية من مقاتلى جبهة تايلور مع أواخر عام ١٩٩٠ أن تحقق لنفسها قدرا عاليا من الثراء الشخصى من خلال السلب والنهب، وتحولوا بعد ذلك إلى رجال أعمال، وحققوا لأنفسهم حياة مرفهة ([2]).

وبالمثل، فإن الصومال شهدت وضعا مماثلا، حيث نشأت بنية قوية ومتكاملة من اقتصاد الحرب عقب انهيار الدولة الصومالية. وعلى الرغم من أن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الصومالى تدهورت عقب هزيمة نظام سياد برى، وانخفضت العائدات، إلا أن النشاط الاقتصادى استمر، وظلت قوى السوق تعمل، وذلك على الرغم من المجاعة وغياب سلطة إدارية وتدهور الحالة الأمنية. ونظرا لأن السوق المحلية أصبحت فى حالة فوضى عارمة، لم يعد هناك أدنى التزام بأى لوائح أو أسعار أو قواعد للتعامل.. وغيرها من السياسات التدخلية التى كانت الحكومة الصومالية تتبعها فى الماضى. ومع ذلك، فإن السوق المالية كانت نشطة جدا، بل ويمكن القول أنها أصبحت اكثر كفاءة فى فترة الحرب الأهلية بالمقارنة مع أى فترة قبلها. وقد وفرت السوق غير الرسمية والسوق السوداء - التى تخلت عن سياسات وتعليمات سياد برى - نظاما للتشغيل والتوظيف بعد انهيار الدولة. وكان العامل الرئيسى وراء نمو السوق المحلية يتمثل فى الحالة الأمنية وتفكك الدولة إلى كيانات عشائرية صغيرة. وقد أظهرت الشركات الخاصة قدرة عالية على استغلال الفرص المتاحة فى الأسواق، كما أمكنها أن تتحمل مسئوليات ومخاطر أعلى عند الضرورة، وهو ما أدى إلى نوع من الرواج الاقتصادى فى الصومال فى فترة ما بعد سياد برى ([3]).

([1]) Ibid, p. 215.

([2]) Stephen Ellis, Op-Cit, p. 185.

([3]) Jamil Abdalla Mubarak, From bad policy to chaos in Somalia: How an economy fell apart? (West port: Praeger, 1996), p.159.

المطلب الثالث
عسكرة الاقتصادات الأفريقية

تؤدى الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية إلى عسكرة الاقتصادات فى تلك الدول، أى أن الاقتصاد والمجتمع وكافة الأنشطة المختلفة تتجه نحو خدمة المتطلبات العسكرية فى هذه الدولة، سواء المتعلقة بتوفير الأموال اللازمة لشراء الأسلحة والمعدات أو لتجنيد القوات العسكرية الضرورية.. وغير ذلك من متطلبات الحرب. وتتمثل الخاصية الأكثر بروزا لهذه الظاهرة فى أن الإنفاق القومى لهذه الدول يتجه نحو الأغراض العسكرية من خلال زيادة الإنفاق العسكرى والتوسع فى نظام التعبئة العسكرية، سواء من جانب القوات الحكومية أو جماعات المعارضة. وبالتالى، فإن العسكرة الناجمة عن الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية تؤدى إلى امتصاص نسبة كبيرة من الإنفاق العام لهذه الدول وتبديد قدراتها الاقتصادية وتعطيل طاقاتها البشرية، كما أنها ربما تؤدى إلى إثارة قلق الدول المجاورة من ازدياد الإنفاق العسكرى للدول المعنية، مما قد يتسبب فى إشعال سباق تسلح إقليمى بين هذه الدول.

ويعتبر الإنفاق العسكرى المجال الأكثر تأثرا بالحروب الأهلية فى أفريقيا، حيث تأثر الإنفاق العسكرى للدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية بالسعى إلى زيادة القدرات العسكرية لنظم الحكم، حتى تكون قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية. ولذلك، فإن الإنفاق العسكرى لهذه الدول تأثر بعاملين رئيسيين، أولهما الرغبة فى مواجهة التهديدات الداخلية المتزايدة فى هذه الدول. أما العامل الثانى، فيتمثل فى القدرة التمويلية للدولة، بحيث انه إذا ازدادت القدرات الاقتصادية للدولة، فإنها تكون قادرة على تحمل أعباء عسكرية كبيرة دون تأثير يذكر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ودون الحاجة إلى رفع الضرائب أو الاقتراض أو التمويل من خلال عجز الميزانية. والعكس صحيح أيضا، فإذا كانت القدرات الاقتصادية ضعيفة ومحدودة، فإن الإنفاق العسكرى يلتهم نسبة كبيرة من الإنفاق العام. والحقيقة، إن قياس عبء الإنفاق العسكرى فى الدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية يحتاج أساسا إلى استخدام عدد من المعايير المحددة فى هذا الشأن، وهى: المعيار الأول يتمثل فى قياس نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى، وهو ما يساعد على تحديد ما يخصص من الناتج القومى للعبء العسكرى. أما المعيار الثانى، فهو يتعلق بتحديد المكانة الدولية للدول الأفريقية من حيث استيراد الأسلحة ومعدلات الإنفاق العسكرى، وهو ما يساعد على التعرف من منظور مقارن على وضع الدول الأفريقية المعنية من حيث واردات السلاح والإنفاق العسكرى بالمقارنة مع بقية دول العالم. وأخيرا، يتمثل المعيار الثالث فى قياس متوسط نصيب الفرد الواحد من الإنفاق العسكرى، وهو ما يعبر عن العبء الذى يتحمله كل مواطن فى الدولة من الإنفاق العسكرى.

جدول رقم (٢)

تطور الإنفاق العسكرى فى الدول الأفريقية

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧)

الدولة	إجمالى الإنفاق الدفاعى (بالمليون دولار أمريكى) ١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة الأنفاق من إجمالى الناتج المحلى ١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إريتريا	-	٦١	٦٥	-	٨٫٤	٨٫٣
إثيوبيا	٦٣٦	١٢٧	١٣٩	١٧٫٩	٢٫٠	٢٫١
الصومال	٦٦	٦١	٤٠	٦٫٢	٤٫٨	٤٫٨
السودان	١٥٢	٤١٢	٤١٨	٣٫٢	٥٫٨	٥٫٦
بوروندى	٥٠	٥٢	٦٠	٣٫٠	٥٫١	٥٫٧
تشاد	٥٣	٤٠	٤٣	٢٫٩	٤٫١	٤٫١
الكونغو - د	١١٥	١٧٤	٣٠٨	١٫٥	٢٫٨	٥٫٣
رواندا	٤٧	٩٧	١٠٣	١٫٩	٦٫٨	٥.٥
أوغندا	٧٥	١٥٦	١٦٦	١٫٨	٢٫٤	٢٫٤
ليبيريا	٤٠	٤٦	٤٥	٢٫٤	٤٫١	٣٫٩
سيراليون	٧	٤٧	٥٢	١٫٠	٥٫٩	٦٫٩
أنجولا	٩٢١	٤٦٠	٦٥٨	١٥٫١	٦٫٥	٨.٨
موزمبيق	٣٤٠	٦٤	٧٢	٨٫٥	٣٫٧	٣٫٩

Source : The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1998-99 (London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1998), p.p. 298 - 299.

وبالنسبة للمعيار الأول، المتعلق بنسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى فى الدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية، فإن معظم هذه الدول دأبت على تخصيص مقادير معينة من دخلها القومى تفوق المعدلات العالمية السائدة، حيث يقدر المقدار العالمى بما يقل قليلا عن ٥.٥%. ويشير تحليل تقديرات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى تقرير الميزان العسكرى لعام ١٩٩٨ - ١٩٩٩، على نحو ما يوضحه الجدول المرفق، إلى أن المخصصات العسكرية للدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية اتسمت بتكرار عدة أنماط رئيسية هى:

١. إن هناك دولتين من الدول الأفريقية زاد فيهما معدل الإنفاق العسكرى من إجمالى الناتج المحلى عن المعدل العالمى، هما أنجولا وإريتريا، حيث بلغ ٨.٨% و٨٫٣% على التوالى. وتختلف الدوافع ما بين هاتين الدولتين فى الاحتفاظ بهذه النسبة

المرتفعة من الإنفاق العسكرى. فبينما يتسم معدل الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى بالارتفاع الشديد بصورة تقليدية فى حالة أنجولا، بسبب استمرار الحرب الأهلية التى تشنها حركة يونيتا ضد الحكومة الأنجولية منذ منتصف السبعينات، فإن المعدل العالى للإنفاق العسكرى فى إريتريا لا يرجع إلى وجود صراعات داخلية بقدر ما يعود إلى الطموحات الإقليمية للقيادة الإريترية ورغبتها فى لعب دور إقليمى فى شرق أفريقيا. ولذلك، يزيد معدل الإنفاق العسكرى من إجمالى الناتج المحلى فى حالة هاتين الدولتين عن المعدل العالمى السائد.

٢. إن مخصصات الدفاع فى كل من سيراليون والسودان وبوروندى ورواندا والكونغو الديمقراطية تراوحت حول المعدل المذكور، حيث ما تزال الحرب الأهلية مشتعلة فى معظم هذه الدول، ولكن بدرجة أقل من الحدة والكثافة عما كانت عليه فى فترات سابقة. ولذلك، يلاحظ أن معدل الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى فى هذه الدول انخفض عام ١٩٩٧ عن الأعوام السابقة التى تمت المقارنة عليها، وهى ١٩٨٥ و١٩٩٦. وربما يستثنى من هذا التحليل حالة الكونغو الديمقراطية التى تجددت الحرب الأهلية فيها بضراوة بعد هذه الفترة، والمتصور أن الإنفاق العسكرى لنظام حكم لوران كابيلا زاد كثيرا خلال عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ لتلبية الاحتياجات العسكرية، كما زادت بالتالى نسبة هذا الإنفاق من إجمالى الناتج المحلى.

٣. إن المخصصات العسكرية فى إثيوبيا وتشاد وأوغندا وليبيريا وموزمبيق تقل كثيرا عن المعدل العالمى السائد لنسب الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الناتج المحلى، كما تقل كثيرا عن المعدلات التى كان معمولا بها فى هذه الدول ذاتها فى فترات سابقة. ويعود ذلك إلى أن الحروب الأهلية فى هذه الدول قد تمت تسويتها بصورة كاملة أو جزئية، مثل حالات تشاد وأوغندا وموزمبيق وليبيريا وإثيوبيا، مما قلل من أعباء الدفاع، ولكن الإنفاق العسكرى الإثيوبى زاد خلال عامى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ عقب اندلاع الحرب الإثيوبية - الإريترية خلال الفترة ما بين ١٩٩٨- ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالمعيار الثانى الخاص بترتيب الدول الأفريقية فى معدل الإنفاق العسكرى وواردات السلاح على الصعيد العالمى، ينبغى الإشارة هنا إلى أن الإشكالية فى هذا المعيار لا تتمثل فى النسبة المجردة لمشتريات الدول الأفريقية من الأسلحة والمعدات من السوق العالمية أو من معدل الإنفاق العسكرى، فهذه النسبة محدودة للغاية، وإنما أهمية هذه النسبة فى أن لها – مهما كانت ضئيلة – آثارا مدمرة على الدول الأفريقية بسبب تواضع وتردى الأحوال الاقتصادية فى هذه الدول. وبشكل عام، فإن ترتيب الدول الأفريقية فى المعدل العالمى للإنفاق العسكرى يعتبر ترتيبا محدودا للغاية، حيث أن متوسط نسبة الإنفاق العسكرى من إجمالى الناتج المحلى فى الدول الأربع عشرة محل الدراسة لعام ١٩٩٧ كان حوالى ٥,١٦%، أى أنه يظل أقل بدرجة طفيفة من المعدل العالمى، والذى يقدر بـ ٥,٥% كما سبق أن ذكرنا، علاوة على أن

بقية جدول رقم (٢)

الدولة	إجمالي الإنفاق الدفاعي (بالمليون دولار أمريكي)			نسبة الإنفاق لكل فرد (بالدولار الأمريكي)		
	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إريتريا	-	٦١	٦٥	-	١٧	١٧
إثيوبيا	٦٣٦	١٢٧	١٣٩	١٥	٢	٣
الصومال	٦٦	٤١	٤٠	١٢	٧	٧
السودان	١٥٢	٤١٢	٤١٨	٧	١٤	١٤
بوروندى	٥٠	٥٢	٦٠	١١	٨	٩
تشاد	٥٣	٤٠	٤٣	١١	٦	٦
الكونغو - د	١١٥	١٧٤	٣٠٨	٤	٤	٧
رواندا	٤٧	٩٧	١٠٣	٨	١٢	١٣
أوغندا	٧٥	١٥٦	١٦٦	٥	٨	٨
ليبيريا	٤٠	٤٦	٤٥	١٨	١٥	١٤
سيراليون	٧	٤٧	٥٢	٢	١٠	١٠
أنجولا	٩٢١	٤٦٠	٦٥٨	١٠٥	٤٢	٥٨
موزمبيق	٣٤٠	٦٤	٧٢	٢٥	٤	٥

Source : The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1998-99 (London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1998), p.p. 298 - 299.

المعدل العام بالنسبة للدول الأفريقية جنوب الصحراء أجمالا كان يقدر بحوالى ٣.٣% لنفس العام. أضف إلى ذلك، إن نسبة مشتريات الدول الأفريقية من السلاح عموما لا تمثل نسبة تذكر على الإطلاق، فهى تقدر بحوالى ٢,١% من إجمالى مبيعات السلاح فى العالم لعام ١٩٩٧. وتبدو ضآلة هذه النسبة بوضوح إذا تمت مقارنتها مع نسبة مبيعات السلاح العالمية إلى منطقة الشرق الأوسط مثلا، التى تصل إلى ٣٣,٧% لنفس العام (١). وتعود ضآلة هذه النسب بالنسبة لأفريقيا إلى أن الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية لا تحتاج إلى أسلحة معقدة وباهظة التكاليف، وإنما تستخدم فيها أسلحة

(1) The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1998-99 (London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1998), p. 272.

اقل تعقيدا بكثير، بالإضافة إلىْ أن تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الدول الأفريقية التى تشهد حروبا أهلية يضعف كثيرا من قدرة الحكومات وجماعات المعارضة على التوسع فى مشتريات السلاح من الخارج. ولكن الأكثر أهمية مما سبق، إن الإنفاق العسكرى فى الدول الأفريقية يشكل تبديدا خطيرا لموارد وطنية ضئيلة ومحدودة، ويصعب تعويضها بسهولة فى ظل تدهور الأحوال الاقتصادية والمعيشية فى تلك الدول، وهو ما يؤدى إجمالا إلى انخفاض واردات تلك الدول من الأسلحة.

وأخيرا، فإن المعيار الثالث يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق العسكرى فى الدول الأفريقية، وتشير تقديرات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية إلى أن نصيب الفرد فى الكثير من الدول الأفريقية يعتبر منخفضا، باستثناء السودان والكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وليبيريا وسيراليون وأنجولا، حيث ارتفع نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق العسكرى فيها. ويعود هذا الارتفاع إلى العديد من الاعتبارات، أبرزها استمرار الحرب الأهلية فى هذه الدول، بالإضافة إلى تراجع إجمالى الناتج المحلى بها بسبب الحروب الأهلية، مما يزيد من أعباء الدفاع. وفى المقابل، فإن نسبة الإنفاق العسكرى لكل فرد انخفضت فى بقية الدول الأفريقية موضع الدراسة، وكان الانخفاض واضحا بقوة فى حالات تشاد وموزمبيق بسبب انتهاء الحروب الأهلية فيهما.

وبالتالى، يبدو واضحا أن الإنفاق العسكرى للدول الأفريقية التى عانت من حروب أهلية قد شهد ارتفاعا واضحا بصفة عامة، وهو ما يسبب آثارا سلبية تماما، مثل الضغط على موارد الاستثمار فى القطاع المدنى وتصعيد الضغوط التضخمية والضغط على موارد الصرف الاجنبى.. وما إلى ذلك. أضف إلى ذلك، أن آثار الإنفاق العسكرى على التنمية وعلى اقتصادات الدول الأفريقية تتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، أبرزها طبيعة القدرات الاقتصادية للدولة، وما إذا كانت هذه القدرات كبيرة أو متواضعة. فهناك بعض الدول الأفريقية المالكة لفوائض مالية ضخمة، مثل نيجيريا، والتى وجهت حصة ضخمة من إجمالى موازانتها المالية نحو الإنفاق العسكرى، ولاسيما أثناء فترة الحرب الأهلية. وفى الأغلب الأعم، كانت المخصصات العسكرية فى تلك الدول تتجه نحو أعمال الاستيراد التسليحى من الخارج، ولم يكن هذا الإنفاق مرتبطا بأية خطط شاملة للتطوير التكنولوجى العام أو النمو الاقتصادى، ولكنه كان من المنظور الاقتصادى البحت أحد أهم وسائل تصريف فائض الصادرات النفطية، ومواجهة التهديدات الداخلية، مما جعل العلاقة بين الإنفاق العسكرى والنمو الاقتصادى فى هذه الحالة علاقة سلبية تماما.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك دولا ذات قدرات اقتصادية متواضعة للغاية، وتتمثل فى أغلب الدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية، وكانت الزيادة فى الإنفاق العسكرى فى هذه الدول تمثل عبئا كاملا على عملية التنمية الاقتصادية، إذ كانت هذه الدول تعانى من محدودية القدرات الاقتصادية، فى الوقت الذى كانت فيه عملية الاستيراد التسليحى

وإعداد القوات تعتبر ضرورية للغاية، الأمر الذى جعل العلاقة بين التنمية والانفاق العسكرى علاقة سلبية تماما، بدرجة أكبر من حالة النوع الأول من الدول. وبطبيعة الحال، فإن تأثير الإنفاق العسكرى على التنمية اختلف جزئيا فيما بين هذين النوعين من الدول، فالعلاقة بين الإنفاق العسكرى والتنمية كانت سلبية فى حالة النوع الأول من الدول التى كان الإنفاق العسكرى مستقطعا فيها من عائدات مالية ضخمة، بينما كانت العلاقة سلبية للغاية فى حالة المجموعة الثانية من الدول، والتى كان الإنفاق العسكرى فيها يمثل استقطاعا من موارد الاستثمار فى القطاع المدنى، وضغطا على موارد الصرف الأجنبى.

وقد فرضت الحروب الأهلية اتجاهات معينة ومتكررة على الدول الأفريقية المعنية فى عمليات التسلح وبناء القوات بسبب الحروب الأهلية، حيث تتجه تلك الحكومات نحو بناء قوات خفيفة الحركة وقادرة على القيام بمهام حرب العصابات، حتى تمتلك فاعلية فى مواجهة قوات المعارضة. ولذلك، تركز مشتريات السلاح الرواندية، على سبيل المثال، على شراء أسلحة المشاة وعربات الدورية القادرة على المرور فى حقول الألغام ([1]).

وقد ركزت أوغندا بدورها على شراء أسلحة خفيفة ومتوسطة للقيام بنفس المهام ([2]). وتمثل حالة أوغندا حالة فريدة فى أنماط بناء القوات المسلحة وتوفير المخصصات الدفاعية، حيث شهدت السياسة الأوغندية قدرا واضحا من التقلب والتردد فى هذا الصدد، بفعل التبدل الجذرى فى الأوضاع الداخلية. فقد ظلت أوغندا تشهد حربا ضارية خلال الفترة ما بين ١٩٧١ - ١٩٨٤، انتهت بانتصار يورى موسيفينى. ولذلك، فقد شهدت أوغندا درجة عالية من الاستقرار النسبى خلال الفترة ما بين ١٩٨٤ - ١٩٩٤.

وفى ظل هذه الظروف، كان الرئيس يورى موسيفينى قد أعلن فى عام ١٩٩٢ عن خطة لتخفيض القوات المسلحة من ٩٠ ألف إلى ٤٥ ألف جندى على مدى ثلاث سنوات. وبالفعل، حققت هذه الخطة نجاحا كاملا مع نهاية عام ١٩٩٥. وقد تم تحويل الجنود القدامى المسرحين من القوات المسلحة إلى وحدات للدفاع المحلى شكلتها الحكومة المركزية عام ١٩٩٤ من أجل الحفاظ على الأمن الداخلى فى البلاد. ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية الأوغندية تصاعدت مجددا فى شمال البلاد منذ عام ١٩٩٥، مما أدى إلى التراجع عن سياسة خفض القوات وتقليص الإنفاق العسكرى. ففى عام ١٩٩٦، أعلن الجنرال اماما مبابازى، وزير الدولة لشئون الدفاع، عن خطة تجنيد

(1) "Arms sales to Rwanda", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, No. 20, 13 Nov. 1996, p. 27.

(2) "Weapons for Uganda", Jane's Defence Weekly, Vol. 28, No. 9, 3 Sep. 1997, p. 30.

واسعة لتعويض الانخفاض الشديد فى حجم القوات المسلحة الأوغندية. وجرى استدعاء آلاف المتطوعين لتعويض هذا الانخفاض، كما ركز موسيفيني وكبار قادته على تحسين نشاط المخابرات والمعدات لمواجهة المتمردين، بالإضافة إلى تحسين مستوى التدريب. وقد تعهدت الحكومة بإنشاء قوة خفيفة الحركة والتوسع فى استخدام الهليكوبترات القتالية وزيادة أعدادها لاستخدامها فى تحديد قواعد المتمردين وقصفها. أضف إلى ذلك، إن موسيفيني عين أخاه غير الشقيق الجنرال سالم صالح مستشارا خاصا لرئيس الجمهورية للشئون العسكرية والسياسية وقائدا لعمليات مكافحة التمرد، وهو شخصية عسكرية تتمتع بشعبية عالية فى صفوف القوات المسلحة. وفى هذا الإطار نفسه، قام موسيفيني بزيادة المخصصات الدفاعية، واتجهت هذه الزيادة نحو زيادة رواتب الجنود واستئجار الوحدات المحلية فى الشمال وتغطية تكاليف عمليات الانتشار العسكرى الواسعة للقوات وحماية القوافل ([1]).

وقد لعبت جنوب أفريقيا دورا هاما فى بيع الأسلحة والمعدات إلى الدول الأفريقية المتورطة فى الحروب الأهلية، إلا أن قطاعات واسعة من الرأى العام فى جنوب أفريقيا عارضت هذه المبيعات، خوفا من أن تؤدى إلى تأجيج الحروب الأهلية الأفريقية، مما أدى إلى إلغاء بعض صفقات السلاح التى كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أبرمتها مع الدول المجاورة ([2]). وبالمثل، لعبت أوكرانيا دورا هاما فى بيع الأسلحة والمعدات إلى حكومات الدول الأفريقية، وبالذات أنجولا ورواندا، كما ساهمت كل من روسيا الاتحادية والبرازيل وكوريا الشمالية وأسبانيا والبرتغال وإسرائيل وجمهورية التشيك وبلغاريا، بأدوار مختلفة، فى بيع وتصدير السلاح إلى عدد من الدول الأفريقية التى تشهد حروبا أهلية ([3]).

وفى المقابل، فإن الدول الأفريقية التى نجحت فى تسوية صراعاتها الداخلية اتجهت نحو تقليل الإنفاق العسكرى، بالإضافة إلى تخفيض حجم قواتها المسلحة. فعلى سبيل المثال، تم الإعلان فى عام ١٩٩٧ عن خطة متكاملة لتخفيض عدد القوات المسلحة التشادية من ٣٠ ألف فرد إلى ٢٠ ألف فرد ([4]). وكان هناك عاملان رئيسيان وراء هذه الخطة، الأول انتهاء الحرب الأهلية فى تشاد وشيوع حالة من الاستقرار النسبى. أما العامل الثانى، فهو يتمثل فى أن الحكومة التشادية تعتمد بدرجة كبيرة على

([1]) Robert Lowry, "Uganda's Three - Sided War of Attrition", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, Issue 13, 25 Sep. 1996, p. 41.

([2]) Lawrence Whelan, "South African arms sales ignite controversy", Jane's Intelligence Review-Pointer, 1 Mar. 1997, p. 12.

([3]) Taras Kuzio, "Ukraine's arms sales continue to expand", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 3, 1 Mar 1997, p. 108.

([4]) "Chad cuts army", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 18, 7 May 1997, p. 18.

جدول رقم (٣)

تطور أعداد أفراد القوات المسلحة فى الدول الأفريقية التى شهدت حروبا أهلية

الدولة	عدد أفراد القوات المسلحة		عدد قوات الاحتياط	أفراد القوات شبه النظامية
	١٩٩٧	١٩٩٨		
إريتريا	٤٦,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	-
إثيوبيا	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	-	-
الصومال	٢٢٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	-	-
السودان	٧٩,٧٠٠	٩٤,٧٠٠	-	١٥,٠٠٠
بوروندى	١٨,٥٠٠	٤٣,٠٠٠	-	٣,٥٠٠
تشاد	٢٥,٤٠٠	٣٠,٣٥٠	-	٩,٥٠٠
الكونغو (د)	٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	-	٣٧,٠٠٠
رواندا	٥٥,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	-	٧,٠٠٠
أوغندا	٥٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	-	١,٥٠٠
ليبيريا	٢٢,٠٠٠	١٤,٠٠٠	-	-
سيراليون	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	٨٠٠
أنجولا	١١٠,٠٠٠	١١٤,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠
موزمبيق	٦,١٠٠	٦,١٠٠	-	-

Source: The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1998-99 (London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1998), p.p. 241 - 268.

المظلة العسكرية الفرنسية، حيث تقوم القوات الفرنسية - المرابطة فى العاصمة التشادية - بمهام متعددة فى مجال الدفاع، بدءا من دعم نظام حكم الرئيس ديبى، وصولا إلى القيام بأدوار رئيسية فى حفظ الأمن فى وسط وغرب أفريقيا (1).

ولا يقتصر تأثير ظاهرة العسكرة على اقتصادات الدول المعنية فقط، ولكنه يمتد إلى عسكرة المجتمع ككل. ففى الكثير من الحالات، قامت نظم الحكم وجماعات المعارضة بضم نسبة كبيرة من الذكور البالغين إلى صفوف قواتها. وعندما لم تكن أعداد الشباب والرجال كافية، كانت تلك الأطراف تلجأ إلى تجنيد الأطفال، مما أدى إلى

(1) "New French soldiers for Chad", Jane's defence Weekly, Vol. 27, No. 3, 22 Jan. 1997, p. 15.

بروز ما يعرف بـ (ظاهرة الجنود الأطفال Child Soldiers)، حيث شاركت أعداد ضخمة من الأطفال فى الصراعات الأفريقية، سواء مع القوات الحكومية أو مع جماعات المعارضة، وبالذات فى الحروب الأهلية الإثنية. وهناك العديد من الاعتبارات التى دفعت نحو بروز ظاهرة الجنود صغار السن، أبرزها الانقسامات المتوالية فى صفوف الجماعات المتصارعة، مما كان يضطر لوردات الحرب إلى الاستعانة بهؤلاء الأطفال بسبب الندرة النسبية فى العناصر العسكرية من الشباب والرجال، بالإضافة إلى أن انتشار الأسلحة الخفيفة وسهولة استخدامها ورخص ثمنها ساعد كثيرا على تيسير استخدامها من جانب الأطفال وتجنيدهم فى الجماعات المتصارعة فى الحروب الأهلية الأفريقية (1). ولذلك، فإن هناك بعض الحروب الأهلية التى لعب فيها الأطفال دورا أساسيا فى الصراع المسلح، وبالذات فى الحالة الليبيرية، حيث كان هناك ما يتراوح بين ١٥ – ٢٠ ألف طفل يشاركون فى الصراع المسلح ضمن الفصائل الرئيسية الستة المتصارعة فى ليبيريا. وقد وصلت خطورة هذه المشكلة إلى درجة أن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشأ برنامجا دوليا خاصا من اجل تحديد احتياجات الأطفال والشباب الليبيريين من أجل منع مشاركتهم فى عمليات القتال (2).

المطلب الرابع
انتشار المجاعات والأمراض والمشكلات البيئية فى مناطق الصراع

تعتبر الحروب الأهلية سببا رئيسيا من أسباب المجاعات فى العديد من الحالات فى أفريقيا. فعلى الرغم من أن هذه المجاعات تعتبر فى الأصل نتاجا لعوامل طبيعية أو اقتصادية، إلا أن ظروف الصراع المسلح فى الحروب الأهلية الأفريقية تؤدى إلى تفاقم المجاعات والكوارث الطبيعية فى أفريقيا. فمن المعروف أن أفريقيا تعتبر بشكل تقليدى قارة موبوءة بالمجاعات، إلا أن المجاعة التى شهدتها القارة منذ بداية الثمانينات تعتبر الأكثر ضراوة على مدى ما يزيد عن ربع قرن من الزمن، وامتدت هذه المجاعة إلى العديد من مناطق القارة الأفريقية، بدءا من شرق أفريقيا وصولا إلى غربها، ومن الوسط إلى جنوب القارة، وبلغ عدد الدول الأفريقية التى أصابتها المجاعة حوالى ٢٤ دولة. وتعود هذه الأزمات إلى العديد من المتغيرات، حيث تختزل المجاعة فى القارة الأفريقية فى داخلها الكثير من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية الأخرى، كما أن تردى الإنتاج الزراعى يعد انعكاسا لظروف الصراعات المسلحة والأزمات الداخلية العنيفة

(1) Thalif Deen, "Child soldiers ranks rise with sheap and easy arms", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, No. 21, 20 Nov. 1996, p. 5.

(2) "Child soldiers in Liberia", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, No. 19, 6 Nov. 1996, p. 4.

الجارية فى العديد من دول القارة، والتى تؤدى إلى تشريد المواطنين والمزارعين من مناطق إقامتهم الأصلية أو تدمير الغابات والأراضى الزراعية أو تلويث مصادر المياه العذبة... وما إلى ذلك من الأعمال السلبية المدمرة للإنتاج الزراعى ([1]).

وتشير الأدبيات السياسية عموما إلى أن هناك تفسيرات عديدة للمجاعة، أولها يذهب إلى أن المجاعة تعتبر نتاجا للأسباب الطبيعية، مثل نقص الأمطار وتدهور إنتاج المحاصيل الغذائية والتصحر، وتؤثر هذه الأسباب الطبيعية على العامل الإنسانى، وهو ما يؤثر بدوره على التكلفة الاجتماعية لهذا الأمر. وثانيها يذهب إلى أن العوامل الاجتماعية (الاقتصادية أو السياسية) هى السبب وراء المجاعة، حيث يذهب بعض الدراسات إلى أن المجاعة فى أفريقيا تعتبر نتاجا لخصائص النظام الاقتصادى العالمى المعاصر، والذى نشأ بدوره من نظام الإنتاج الاستعمارى الذى شجع النمو فى زراعة المحاصيل النقدية الخاصة بالتصدير فى أفريقيا. ويؤدى إنتاج المحاصيل النقدية التصديرية إلى تخفيض الكميات المتاحة من الغذاء فى الأسواق المحلية. أما السبب الثالث، فهو يتمثل فى التفاعل بين العوامل الطبيعية والاجتماعية، حيث أن التغيرات المناخية المفاجئة، مثل الجفاف، تساهم فى خلق الظروف المؤدية إلى حدوث المجاعات، كما أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على البيئة الطبيعية تؤدى أيضا إلى ندرة الغذاء. وبالإضافة إلى هذه العوامل الثلاثة، فإن الأدبيات السياسية تشير إلى أن المجاعة ليست مجرد نتاج لـ "نقص إتاحة الغذاء"، ولكنها عبارة عن "أزمة ناجمة عن عدم قدرة الفقراء على الحصول على الغذاء، حيث لا تحدث المجاعات عندما يكون هناك انخفاض شامل فى كميات الغذاء المتاح، ولكنها تحدث لأولئك الذين لا يملكون القدرة على الحصول على الغذاء، سواء لأنهم لا يزرعونه أو لأنهم لا يستطيعون شراءه بسبب فقرهم" ([2]).

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات، فإن الحروب الأهلية تساهم بقوة فى حدوث المجاعات فى الدول الأفريقية المتضررة، وهناك أربعة مجالات لتأثير الحروب على المجاعات تتمثل فى ([3]):

١. **الهجوم على الموارد المحدودة**، حيث تستهلك الحروب موارد الدولة من جانب الجيوش الوطنية أو الميليشيات الانفصالية أو جماعات المعارضة. وتستنفد هذه المجاعات الموارد النادرة فى الدولة التى كان يجب أن توجه نحو الصحة والتعليم وبرامج الرفاه، بسبب تكاليف الإنفاق العسكرية الرسمية فى الدول التى تعانى من

---

(١) السيد يسين (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩)، ص.ص. ٢٤٢ - ٢٦٥.

(2) Stephen P. Riley, "War and Famine in Africa", Conflict Studies, No. 268, Feb. 1994, p. 6.

(3) Ibid, p.p. 7-8.

الحروب الأهلية. ورغم أن الإنفاق العسكرى العالمى ينخفض منذ نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم يبدأ بعد فى الانخفاض فى الدول الأفريقية. وفى هذا الإطار، فإن بعض الدول الأفريقية تخصص مستويات عالية للغاية من الإنفاق العسكرى عند مقارنتها مع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. ففى الصومال، وصل الإنفاق العسكرى إلى ضعفى أو ثلاثة أضعاف الإنفاق على الصحة والتعليم فى عهد سياد برى، كما أن متوسط الإنفاق العسكرى فى الدول الأفريقية يصل إلى ضعفى أو ثلاثة أضعاف الإنفاق الاجتماعى. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الميليشيات الانفصالية وجماعات المتمردين توقف معظم الأنشطة الإنتاجية فى المناطق التى تسيطر عليها.

٢. **الدمار والتخريب**، حيث تسبب الحروب دمارا خطيرا للموارد والبنية الأساسية. ففى موزمبيق، دمرت حركة رينامو المعارضة نصف المدارس الابتدائية والكثير من مراكز الرعاية الصحية فى الريف. وبالطبع، فإن مثل هذا الدمار يؤثر سلبا على النشاط الإنتاجى فى الدولة، حيث يتسبب الصراع المسلح فى تدمير الممتلكات العامة والمحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية ووسائل الاتصال. وعلى سبيل المثال، فإن الحرب الأهلية فى ليبيريا دمرت العاصمة مونروفيا، ولم تعد فيها خدمات مياه أو كهرباء أو رعاية صحية طيلة فترة الحرب. وتتعرض المناطق الزراعية الغنية للدمار، وتتعرض دورة المحاصيل الغذائية للخلل، كما أن العديد من الجيوش تمارس السلب والنهب. وتتسبب الحروب الأهلية أيضا فى انتشار الأمراض والتجنيد الإجبارى وانتشار حقول الألغام.

٣. **استخدام المجاعات كأداة فى الحروب**، حيث شهدت الحروب الأهلية فى أفريقيا استخدام سلاح التجويع كأداة فى الصراع المسلح. فالحكومات تلعب دورا فعالا فى حرمان مناطق التمرد من الحصول على المساعدات الغذائية. وقد استخدم هذا التكتيك فى موزمبيق وتشاد والسودان. وفرضت الحكومات حصارا على مناطق التمرد لإجبارها على الاستسلام، حيث حاصرت القوات الحكومية السودانية مدينة جوبا الجنوبية لفترة طويلة من الزمن لإجبار المتمردين على الاستسلام أو الهرب. وفى ليبيريا، كانت جماعات المعارضة هى التى مارست الحصار ضد القوات الحكومية أو ضد جماعات معارضة أخرى مناوئة. وقد حاولت الحكومات الأفريقية مواجهة هذه الأوضاع من خلال تنفيذ طائفة واسعة من التكتيكات الخاصة بمكافحة التمرد، مثل قيام جماعات من السكان بحماية القرى، وهو ما يؤدى إلى ابتعاد هؤلاء السكان عن النشاط الزراعى، مما يساهم فى حدوث المجاعة.

٤. **وجود الاقتصادات السرية**، حيث يتمثل الارتباط بين الحرب الأهلية والمجاعة فى أنه عندما تندلع هذه الحرب، فإن المجال يصبح مفتوحا أمام نمو وتطور الاقتصادات السرية التى تنشأ على أساس الأصول الاقتصادية التى تمكنت كل جماعة من الاستيلاء عليها. ففى ظروف الحرب الأهلية، تنشأ أنظمة اقتصادية على أساس

السلب والنهب من جانب الجماعات المتصارعة. وتقوم هذه التنظيمات الاقتصادية السرية (المماثلة لعصابات المافيا) بنقل الأصول الاقتصادية الوطنية التى استولت عليها إلى الخارج، وهو ما يساهم فى نشوء المجاعات، حيث أن هناك ارتباطا قويا بين ممارسات هذه الجماعات المسلحة وبين تضاؤل كميات الغذاء المتاح.

وعلى سبيل المثال، كانت منطقة القرن الأفريقى نهبا للحروب والمجاعات فى عقدى السبعينات والثمانينات. ورغم أن هذه المنطقة تعتبر موبوءة بالكوارث الطبيعية، وتشهد ما يصل إلى سبع موجات من الجفاف فى القرن الواحد بصورة تقليدية، إلا أن موجات الجفاف والمجاعات ازدادت بقوة خلال عقدى السبعينات والثمانينات، ويعود ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، يأتى فى مقدمتها تصاعد كثافة الحرب الأهلية فى الصومال وإثيوبيا، وإن جميع أطراف الصراع استخدمت الغذاء باعتباره سلاحا فى الحرب. وعلى الرغم من أن العوامل الطبيعية لعبت دورا هاما فى حدوث موجات الجفاف فى القرن الأفريقى، إلا أن الصراعات المسلحة كان لها التأثير الأكبر فى حدوث الجفاف والمجاعة. وعلى سبيل المثال، حاول المجلس العسكرى الحاكم فى إثيوبيا باستمرار منع وصول الغذاء إلى قوات المعارضة ومؤيديهم، وقامت القوات الإثيوبية بقصف المزارع ومخازن الغذاء فى منطقتى التيجراى وإريتريا بصورة منظمة، بل إن أحد كبار القادة العسكريين الإثيوبيين اعترف صراحة فى ديسمبر ١٩٨٤ أن "الغذاء يعتبر عنصرا رئيسيا فى استراتيجية مواجهة قوات المعارضة، وأن الجيش الإثيوبى يحاول باستمرار قطع إمدادات الطعام عنهم"، فى حين أن جماعات المعارضة بدورها بدأت منذ عام ١٩٨٧ فى مهاجمة قوافل المساعدات الغذائية التى تبعثها الأمم المتحدة إلى إثيوبيا. وقد تسببت جملة هذه العوامل فى نشوب "المجاعة الكبرى" خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ فى القرن الأفريقى (1).

أضف إلى ذلك، إن الحروب الأهلية الأفريقية أدت إلى بروز مشكلة الألغام الأرضية فى العديد من مناطق الصراع. وقد أصبحت مشكلة الألغام الأرضية واحدة من أخطر المشكلات فى أفريقيا، حيث تعتبر القارة الأفريقية من القارات الموبوءة بالألغام، وبالذات فى أنجولا التى يوجد بها حوالى ١٥ مليون لغم، بالإضافة إلى حوالى ٢٥٠ ألف لغم فى رواندا، كما توجد حقول ألغام فى كل من موزمبيق وناميبيا ورواندا.. وغيرها من الدول الأفريقية.

وقد زرعت الألغام فى أفريقيا فى سياق الحروب الأهلية، أو فى سياق الحروب بين الدول، وبالذات حروب التدخل التى قامت بها جنوب أفريقيا ضد جيرانها خلال فترة الحكم العنصرى. وتخلق هذه الألغام آثارا فادحة على سلامة الأفراد وحياتهم،

---

(1) Edmond J. Keller, "Drought, war, and the politics of famine in Ethiopia and Eritrea", The Journal of Modern African Studies, Vol. 30, No. 4, 1992, p.p. 609-610, 620-621, 623-624.

وبالذات لأن معظم الألغام زرعت على النمط السوفيتى القائم على زرع لغم مضاد للدبابات تحميه ثلاثة أو أربعة ألغام مضادة للأفراد مزروعة فى مختلف الجوانب. وتعتبر أنجولا من اكثر الدول المتضررة من مشكلة الألغام المضادة للأفراد فى أفريقيا جنوب الصحراء، بسبب ارتفاع عدد الألغام المزروعة فى أراضيها، وأيضا بسبب أضرارها الفادحة على البشر والثروة الحيوانية. وعلى الرغم من وجود العديد من البرامج الأجنبية والوطنية الرامية إلى إزالة الألغام فى أنجولا، إلا أن هذه المهمة مازالت شاقة للغاية، وسوف تحتاج إلى وقت طويل وتمويل ضخم ([1]).

وبالمثل، برزت مشكلة الألغام فى موزمبيق على هامش الصراع بين حكومة حركة فريليمو وبين حركة رينامو. وهناك تضارب بشأن أرقام الألغام فى موزمبيق، فالحكومة تقدر الألغام بحوالى مليون لغم، فى حين أن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن هذه الألغام تتراوح بين ٣٠٠ ـ ٤٠٠ ألف لغم، ومعظمها مضاد للأفراد. وعلى أية حال، فإن هذه الألغام تتسبب فى مصرع ما لا يقل عن عشرة أشخاص فى الشهر وفقا للتقديرات الرسمية، وربما أكثر من ذلك فى الحقيقة. وعلى الرغم من بدء عملية إزالة الألغام فى موزمبيق كجزء من اتفاق إحلال السلام الذى يتم برعاية الأمم المتحدة، إلا أنها تتم بصورة بطيئة للغاية، بالإضافة إلى وجود مشكلات فى تمويل عملية الإزالة. وفى ناميبيا، تمثل حقول الألغام خطرا داهما على الأفراد والماشية والثروة الحيوانية، وكانت هذه الألغام قد زرعت إبان سيطرة جنوب أفريقيا العنصرية على هذا الإقليم، وكانت زراعتها قد جرت على هامش الصراعات التى كانت دائرة بين جنوب أفريقيا العنصرية وجيرانها، وأيضا بينها وبين حركة سوابو فى تلك الفترة. وعلى الرغم من فداحة هذه المشكلة، إلا أن العمل لم يبدأ فيها إلا فى عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، إلا أنه ما يزال محدودا، وليست هناك أى وسائل أو علامات إرشادية بشأن أماكن الألغام، وهو ما أدى إلى ازدياد أعداد الضحايا. وفى زيمبابوى، لا يزال العديد من الألغام مزروعا فى شمال منطقة ليمبوبو. وبالرغم من وجود علامات إرشادية حولها، إلا أنها مازالت تمثل خطرا على المدنيين والثروة الحيوانية أيضا، كما أن هناك بعض المشكلات التى تواجه إزالة هذه الألغام ([2]).

والخلاصة، إن الحروب الأهلية سببت العديد من المشكلات الاقتصادية والبيئية البالغة الخطورة، وتعتبر المجاعات والألغام أكثر هذه الآثار خطورة بسبب أضرارها الاقتصادية والإنسانية الفادحة. وعلى الرغم من أن المجاعات تظل فى النهاية نتاجا

([1]) Isebill V. Gruhn, "Land Mines: an African Tragedy", The Journal of Modern African Studies, Vol. 34, No. 4, Dec. 1996, p.p. 687- 691.

([2]) Al J. Venter, "Taking landmines out of Africa", Jane's International Defense Review, (London, U.K.: Jane's Publications), Vol. 13, November 1998, p.p. 22-25.

جدول رقم (٤)
أعداد الألغام المزروعة فى الدول الأفريقية
المتضررة من الحروب الأهلية

الدولة	تقديرات الأمم المتحدة	التقديرات الرسمية للدولة		
		مضادة للدبابات	مضادة للأفراد	الإجمالي
أنجولا	١٠ - ٢٠ مليونا	٣ ملايين	١٢ مليونا	١٥ مليونا
تشاد	مليون	غير متاح	غير متاح	مليون
إريتريا	مليون	غير متاح	غير متاح	مليون
إثيوبيا	٥٠٠ ألف	غير متاح	غير متاح	٥٠٠ ألف
ليبيريا	١٨ ألف	١٠٠ ألف	٤٠٠ ألف	٥٠٠ ألف
موزمبيق	٣ ملايين	غير متاح	غير متاح	٣ ملايين
ناميبيا	٥٠ ألف	غير متاح	غير متاح	٥٠ ألف
رواندا	١٠٠ ألف	غير متاح	غير متاح	٢٥٠ ألف
الصومال	مليون	٤٠٠ ألف	٦٠٠ ألف	مليون
السودان	مليون	غير متاح	غير متاح	مليون

Source: United Nations, United Nations Demining Database (New York: United Nations, 1995).

للعوامل البيئية، مثل الجفاف والتصحر، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل اختلالات النظام الاقتصادى العالمى والسياسات الحكومية الفاشلة، إلا أن الحروب الأهلية لعبت دورا فى انتشار المجاعات فى أفريقيا، حيث تبدو المجاعات على الأقل بمثابة نتيجة ثانوية للحروب الأهلية فى العديد من الدول الأفريقية.

الفصل الخامس

نتائج الحروب الأهلية الأفريقية على المستويين الإقليمى والدولى

لم تقتصر نتائج الحروب الأهلية على المستوى الداخلى فقط فى الدول المتضـررة، وإنما امتدت أيضا إلى المستوى الإقليمى والدولى. فقد تسببت الحروب الأهلية أيضا فى آثار سلبية بالغة الأهمية على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة من هذه الحروب، وبالذات من حيث إيجاد مناخ عام من عدم الاستقرار الإقليمى، وهو ما يمكن أن يتخذ صورة انتقال الحرب الأهلية إلى دول أخرى مجاورة فى نفس الإقليم، أو على الأقل ازدياد التوتر فى هذا الإقليم بسبب تفاقم الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين، وذلك تحت تأثير عامل العدوى أو المحاكاة، الذى يشير إلى أن اندلاع الحرب الأهلية فى دولة معينة ربما يؤدى إلى تشجيع جماعات معارضة فى دول مجاورة على تحدى حكوماتها الوطنية، وإمكانية نشوب صراعات مسلحة فى تلك الدول.

ومن ناحية أخرى، فإن مشكلة اللاجئين تعتبر أيضا واحدة من أخطر وأهم النتائج المترتبة على الحروب الأهلية الأفريقية. ونظرا لضخامة عدد الحروب الأهلية الأفريقية، وارتفاع حدة الصراع فى العديد منها، فإنه يصبح من الطبيعى أن تكون أفريقيا اكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث تضم حوالى نصف اللاجئين فى العالم. ولا تعتبر هذه المشكلة خاصة بأفريقيا بمفردها، وإنما تعتبر مشكلة دولية ضخمة، بحكم الارتفاع الهائل فى أعداد اللاجئين، بالإضافة إلى التزام المجتمع الدولى بالبحث عن حلول لهذه المشكلة على المديين القصير والطويل، حيث تبرز ضرورات إيواء وإعاشة اللاجئين على المدى القصير، فى حين يكون من الضرورى البحث فى كيفية إعادة هؤلاء اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، أو دراسة إمكانية استيعابهم فى المجتمعات التى وفدوا إليها على المدى الطويل.

وفى ظل هذه الظروف، كان من الطبيعى أن تتعرض القارة الأفريقية للمزيد من التهميش السياسى والاقتصادى، حيث عزفت القوى الدولية الفاعلة عن التدخل بالقوة الكافية لاحتواء الحروب الأهلية فى أفريقيا، بسبب تعقيداتها الشديدة، وأيضا بسبب إخفاق المحاولات القليلة للتدخل فى تلك الحروب، وبالذات فى حالة الصومال.

ومن اجل تناول النتائج الإقليمية والدولية للحروب الأهلية فى أفريقيا، فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول : تفاقم مشكلات اللاجئين فى أفريقيا.
- المبحث الثانى : الانتشار الإقليمى لعدوى الحروب الأهلية فى أفريقيا.
- المبحث الثالث : تراجع الاهتمام الدولى بالحروب الأهلية فى أفريقيا.

المبحث الأول
تفاقم مشكلات اللاجئين فى أفريقيا

تعتبر القارة الأفريقية من القارات الموبوءة بصورة تقليدية باللاجئين، بسبب كثرة الصراعات الداخلية بها منذ بداية عهد الاستقلال فيها، ولاسيما أن الكثير من هذه الصراعات يعتبر صراعات اجتماعية ممتدة، مما يؤدى إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومقبولة ومستديمة لها. وتعتبر أفريقيا اكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين فى العالم، ووصلت النسبة فى عام ١٩٩٥ إلى حوالى نصف اللاجئين فى العالم. وتعتبر ظاهرة اللاجئين واحدة من الظواهر الرئيسية الناتجة عن الحروب الأهلية، بسبب ما ينجم عن هذه الحروب من مخاطر جسيمة على حياة الأفراد فى مناطق الصراع، وأيضا بسبب ما تؤدى إليه تلك الحروب من تدمير للموارد الاقتصادية فى الدولة.

ولذلك، أصبحت مشكلة اللاجئين فى أفريقيا خصوصا، وعلى الصعيد العالمى عموما، واحدة من ابرز قضايا العلاقات الدولية فى الفترة الحالية، ولم يحدث قط أن استقطبت مشكلة اللاجئين مثل هذا الاهتمام على الساحة الدولية، ويتسم الاهتمام الدولى بهذه المشكلة بتعدد الأبعاد، حيث أن قضية اللاجئين تكتسب أهميتها من الأبعاد الإنسانية التى تنطوى عليها، بالإضافة إلى ما تمثله هذه القضية من خسارة فادحة للدول التى تعانى من الحرب الأهلية بسبب نزيف العقول الذى تتعرض له وهروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم من الصراع، وبحثا عن مصادر رزق جديدة، بالإضافة إلى أن اللاجئين يمثلون تهديدا محتملا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول المضيفة (١). ويتبدى الاهتمام الدولى بمشكلة اللاجئين فى كثرة المنظمات الدولية العاملة فى مجال إغاثة ومساعدة اللاجئين، وأبرزها برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمى ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، إلا أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين تقوم بالعبء الأكبر فى هذا الصدد (٢).

---

(1) Gil Loescher, "Introduction: Refugee Issue in International Relations", in Gil Loescher & Laila Monahan (eds.), Refugees and International Relations (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 22.

(2) Robert F. Gorman, Coping with Africa's Refugees Burden: A Time for Solutions (Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1987), p.p. 45-57.

وفى الوقت نفسه، فإن أهمية مشكلة اللاجئين فى أفريقيا تنبع أيضا من كونها كاشفة للعديد من الظواهر والأزمات الأخرى، وبالذات أزمة بناء الدولة فى أفريقيا، حيث تربط بعض الدراسات بين نشوء مشكلة اللاجئين وبين أزمة بناء الدولة فى أفريقيا، فالدولة فى القارة الأفريقية مازالت فى مراحل البناء الأولية، ومازالت تسعى إلى بناء قدراتها وتعزيز جدارتها وحقها فى الحكم. ويتمثل الفارق فى عمليات بناء الدولة فى أن بعض الدولة اهتمت ببناء المؤسسات المركزية وتقويتها، فى حين أن البعض الآخر كان حذرا للغاية فى هذه العملية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بالميراث الاستعمارى. وقد أدى التفتت الإدارى للدول وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية إلى نشوب الصراعات الداخلية، والتى أفضت بدورها إلى بروز مشكلة اللاجئين ([1]).

وهناك العديد من الإشكاليات التى تحيط بمشكلة اللاجئين، يأتى فى مقدمتها أن من الضرورى التفريق بين أنواع اللاجئين، سواء بين أولئك الذين اضطروا إلى ترك بلادهم وبين أولئك الذين نزحوا داخل ارض الوطن، أو بين الهاربين من الاضطهاد أو العنف السياسى أو الصراع الطائفى أو الكوارث البيئية أو الفقر. ولذلك، يصبح من الضرورى وضع تعريف لمفهوم اللاجئ بصورة محددة. ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئ، فإن اللاجئ هو "الشخص الذى يعيش خارج البلد الذى ينتمى إلى جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو بسبب عضويته فى جماعة اجتماعية معينة أو إيمانه برأى سياسى معين، ولا يستطيع - أو لا يريد - بسبب ذلك الخوف الاستفادة من حماية هذا البلد". أما النازحون، فهم الأشخاص الذين اضطروا للارتحال داخل بلادهم، حتى ولو كان ذلك بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، وكذلك النازحون من دولة أجنبية إلى بلدانهم الأصلية بسبب انتشار الصراع والعنف فى الدولة الأجنبية ([2]).

وعلى المستوى الأفريقى، اهتمت منظمة الوحدة الأفريقية بصياغة تعريف رسمى للاجئين بسبب زيادة حجم هذه المشكلة، وجرى بالفعل إقرار اتفاقية اللاجئين فى عام ١٩٦٩، وتنص على أن اللاجئ هو (كل شخص يضطر إلى ترك مكان إقامته المعتاد بسبب العدوان الخارجى أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو بسبب أحداث تخل على نحو خطير بالنظام العام فى كل أو جزء من بلد منشأه أو البلد الذى يحمل جنسيته، ليلتمس ملجأ فى مكان آخر خارج بلد منشأه، أو البلد الذى يحمل جنسيته). أما فيما

([1]) Constance G. Anthony, "Africa's Refugee Crisis: State Building in Historical Perspective", International Migration Review, (New York: Center for Migration Studies), Vol. XXV, No. 3, Fall 1993, p.p. 586-587.

([2]) المفوضية العليا لشئون اللاجئين، **حالة اللاجئين فى العالم ٩٧ - ١٩٩٨: النزوح قسرا برنامج عمل إنسانى**، ترجمة/ مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص. ٥١.

يتعلق بظاهرة النزوح الداخلى، فإنـها مـازالت تتسم بدرجـة عاليـة مـن الغمـوض رغـم اتساع نطاق استخدام هذا المفهوم، وأيضا رغـم اتسـاع نطـاق هـذه الظـاهرة ذاتـها، ولـم يضع المجتمع الدولى بعد تعريفا رسميا وقانونيا لهذا التعبير. وتعـرف المفوضيـة العليـا لشئون اللاجئين السكان النازحين داخليا على انهم (أولئـك الأشـخاص الذيـن يجـبرون - نتيجـة للاضطـهاد أو الـنزاع المسـلح أو العنـف - علـى تـرك ديـارهم ومغـادرة أمـاكن إقامتهم المعتادة، ولكنهم يبقون داخل حدود بلدهم) ([1]).

وسوف يركز هذا المبحث على مشكلة اللاجئين باعتبارها نتاجـا للحـروب الأهليـة فى الدول الأفريقية، ولكن التناول لن يمتد إلى تحليل هذه الظـاهرة مـن مختلـف أسـبابها وأشكالها ونتائجـها، وإنمـا سـوف يـتركز أساسا علـى ارتبـاط هـذه الظـاهرة بـالحروب الأهلية فى الدول الأفريقية. وعلى هذا الأساس، سوف يركز هـذا المبحـث علـى أسـباب مشكلة اللاجئين فى ظل الحروب الأهلية الأفريقية، ونطاق هذه المشكلة ونتائجها.

المطلب الأول
أسباب مشكلة اللاجئين فى ظل الحروب الأهلية الأفريقية

تعتبر مشكلة اللاجئين واحـدة مـن اخطـر الظـواهر السياسـية فـى القـارة الأفريقيـة خـلال القـرن العشـرين، بسـبب مـا يـترتب عليـها مـن آثـار ونتـائج إنسـانية وسياسـية واقتصادية وبيئية وخيمة، وأيضا بسبب ما تحدثه من تبدلات فى الخريطـة البشـرية فـى القارة الأفريقية. وتتبدى فداحة هـذه المشـكلة فـى أن اللاجئيـن يمثلـون نسـبة كبـيرة مـن إجمالى سكان الدول التى فروا إليها، كما يمثلون نسبة عالية من حجم السكان فى العديـد من الدول التى فروا منها، وأبرزها رواندا وليبيريا، بالإضافة إلى أن هنـاك الكثـير مـن الدول، مثل السودان وبوروندى والكونغـو الديمقراطيـة وإثيوبيـا وأنجـولا، تعتـبر دولـة منشأ وملجأ للاجئين فى نفس الوقت.

وتشير المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى انه على الرغم من أن مشكلة اللاجئيـن أصبحت أكبر حجما وأكثر تعقيدا خلال عقـد التسـعينات، إلا أن عـدد اللاجئيـن بـالمعنى الحرفـى قـد انخفض بدرجـة ملحوظـة، وذلـك نتيجـة لعـاملين رئيسـيين، أولـهما أن الانخفاض كان عائدا إلى استمرار حركـات الإعـادة إلـى الوطـن الواسـعة النطـاق التـى جرت منذ بداية التسعينات، وشملت العديد من البلدان الأفريقية، مثل موزمبيـق وإثيوبيـا ورواندا، وهو ما أدى إلى عودة ملايين اللاجئين إلى أوطانهم منذ بداية التسـعينات. أمـا العامل الثانى، فإنه يتمثل فى انه على الرغم من ازدياد حدة الحروب الأهلية فـى العديـد من الدول الأفريقية خلال عقد التسعينات، مما تسـبب فـى زيـادة عـدد الأشـخاص الذيـن

([1]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٥٢، ٩٩.

تركوا ديارهم الأصلية نتيجة لذلك، إلا أنهم لم يعبروا الحدود إلى بلد آخر. وبالتالى، ففى الوقت الذى انخفض فيه حجم مشكلة النزوح إلى الخارج، إلا أن مشكلة النزوح الداخلى قد ازدادت فى الدول الأفريقية. ومازالت هناك أعداد ضخمة من اللاجئين فى معظم أنحاء العالم، وبالذات فى وسط وغرب أفريقيا والقرن الأفريقى (١). ومن ثم، وصلت حجم ظاهرة اللاجئين فى القارة الأفريقية خصوصا، وعلى الصعيد العالمى عموما، فى عقد التسعينات إلى مستويات غير مسبوقة من حيث الحجم بالمقارنة مع أى فترة مضت. وهذه الزيادة لم تكن عائدة فقط إلى اتساع نطاق الصراعات المسلحة، الداخلية أو الإقليمية، ولكن أيضا بسبب فشل آليات التعامل الدولى مع هذه المشكلة، سواء من حيث عدم تخصيص الموارد الكافية لمواجهة هذه المشكلة، أو لأن النظام العالمى الحالى للتعامل مع مشكلة اللاجئين كان قد نشأ فى الأصل عقب الحرب العالمية الثانية للتعامل مع نوع مختلف تماما من اللاجئين، وفى ظل نظام عالمى مختلف فى الكثير من النواحى عن الوضع القائم فى عقد التسعينات، مما جعله غير صالح للتعامل مع تطورات وتحولات مشكلة اللاجئين على الصعيد العالمى عموما، وفى القارة الأفريقية خصوصا (٢). ويخلص توماس فارر على سبيل المثال من دراسته لآليات تعامل النظام الدولى مع ظاهرة الهجرة غير الطوعية إلى أنه ليس هناك نظام عالمى متكامل للتعامل مع مشكلة اللاجئين يقوم على مبادئ ومعايير واضحة، ولكن هناك نظام بسيط للتعامل مع هذه المشكلة (٣).

وبشكل عام، فإن هناك العديد من الأسباب التى تتسبب فى نشوء ظاهرة اللجوء السياسى، إلا أن هذه الدراسة تركز فقط على الأسباب المتعلقة بالحروب الأهلية فى القارة الأفريقية، حيث تعتبر هذه الحروب سببا رئيسيا من أسباب ظاهرة اللاجئين بحكم ما تسببه من أخطار داهمة على حياة الأفراد وسلامتهم، وأيضا بسبب ما تحدثه من دمار واسع النطاق وتبديد للموارد الاقتصادية. وبشكل عام، فإن الحروب الأهلية تفرض آليات محددة فى إدارة الصراع المسلح فيما بين الأطراف المتصارعة، مما يؤدى إلى نشوء ظاهرة اللاجئين. وتفرق بعض الدراسات تحديدا بين أنواع اللاجئين وفقا لطبيعة الصراعات الداخلية المنتجة للاجئين، وبالذات بين الصراعات الإثنية والصراعات غير الإثنية. ففى حالة الصراعات الإثنية، تكون الصراعات بين الدولة وجماعات لغوية أو عرقية أو دينية، أو بين هذه الجماعات بعضها البعض. وهناك

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٥٤ - ٥٥.

(2) Morton I. Abramowitz, "Exodus: The World Refugees Crisis", Foreign Policy, No. 95, Summer 1994, p. 177.

(3) Tom J. Farer, "How the International System Copes with Involuntary Migration: Norms, Institutions and State Practice", Human Rights Quarterly, Vol. 17, No.1, Feb.1995, p.93.

نوعان محددان من الصراعات الإثنية يفرزان اللاجئين، أولهما الصراع من اجل الانفصال أو الحكم الذاتي من جانب شعب يمثل الأغلبية في المنطقة التي يقيم بها، وثانيها الصراع من جانب جماعات مضطهدة - أو تنظر إلى نفسها على أنها مضطهدة - في إقليم معين، ويؤدي هذان النوعان إلى نشوء ظاهرة اللاجئين. أما الصراعات غير الإثنية، فإنها تتضمن الصراعات التي تدور بسبب الاختلافات الطبقية والإقليمية والأيديولوجية، أو بسبب الصراع المسلحة على السلطة بين الحكومة والمعارضة أو بين فصائل النظام الحاكم ذاتها. وربما تكون الاختلافات الإثنية أحيانا سببا لهذه الصراعات، ولكن ما لم يهاجم الأفراد ويطردون من ديارهم بسبب انتمائهم إلى جماعة إثنية محددة، فإن الصراع يظل مصنفا بوصفه صراعا غير إثني. وفي إطار هذه النوعية من الصراعات، يكون هناك نمطان رئيسيان للصراع، الأول بين الحكومة المركزية ومعارضيها، وهنا تكون الدولة مشتبكة في صراع مسلح مع جزء من مواطنيها، والثاني، هو الصراع الذي تنهار فيه السلطة المركزية ذاتها، وتصبح بالتالي عاجزة عن توفير الحماية لمواطنيها. ومن الممكن التفريق بين هذين النوعين من الصراعات على النحو التالي ([1]):

أولا : **الحروب الأهلية الإثنية** : حيث شهدت القارة الأفريقية العديد من هذه الصراعات، مثل رواندا وبوروندي وأنجولا والسودان وإثيوبيا. وفي هذه الحروب، ينشب الصراع بين الدولة وجماعات إثنية متمركزة في أقاليم معينة من الدولة، بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أوسع. وتعتبر الصراعات الانفصالية واحدة من المصادر الرئيسية لتدفقات اللاجئين، وتكون هذه الصراعات طويلة وممتدة، مما يجعل أعداد اللاجئين كبيرا وتراكميا. ففي هذه الصراعات، ربما تتعرض الأقليات الإثنية المتمركزة في أقاليم معينة أحيانا لمخاطر التعرض لعمليات قمع من الحكومة أو مدعومة من الحكومة من جانب جماعة إثنية مهيمنة. وربما تسمح الحكومات بهذا القمع أو تشجعه بسبب الضغوط السكانية وندرة الأراضي في المناطق التي تقطنها الجماعة الإثنية ذات الأغلبية في الدولة، ولكن يمكن أيضا أن يكون القمع نتاجا لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى فرض السيطرة السياسية على الأقاليم التي تقطنها الأقلية. وفي مثل هذه الحالات، يؤدي استيطان الأغلبية في مناطق الأقلية إلى حدوث توترات عنيفة ونشوب صراعات مسلحة، مما يؤدي إلى تدفق موجات اللاجئين فرارا من هذا الصراع. أما الشكل الثاني للصراعات الإثنية، فهو المتمثل في الصراعات بين جماعات إثنية محبطة، والتي تتضمن الاضطهاد والطرد والإبادة الجماعية لأقليات

([1]) Myron Wiener, "Bad neighbors, bad neighborhood: An inquiry into the causes of refugees flaws", International Security, Vol. 21, No.1, Summer 1996, p.p.10-22.

إثنية. وفى هذا الشكل، ربما يبادر النظام الحاكم أو أفراد من جماعة الأغلبية باضطهاد الأقليات أو إجبارها على مغادرة الدولة أو تخفيض وضعهم الاقتصادى والسياسى، مما يؤدى إلى هروب أعداد كبيرة من اللاجئين. ومن ابرز الأمثلة على ذلك الهجوم العنيف الذى تعرض له التوتسى (الأقلية) فى رواندا، حيث أدت الحرب الأهلية إلى هروب أعداد ضخمة من اللاجئين عام ١٩٩٤، تراوحت أعدادهم ما بين ٢ - ٣ مليون نسمة، علما بان عدد سكانها يقدر بحوالى ٨ ملايين نسمة.

ثانيا: **الحروب الأهلية غير الإثنية**، وهى الحروب التى يكون دور الإثنية فيها دورا ثانويا، مثل الصومال وسيراليون وموزمبيق. ولا تكون هذه الحروب مرتكزة على أسس إثنية، وتنطلق من جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة فى مجالى التوزيع والمشاركة السياسية تجاه كافة شرائح المجتمع أو بعضها. وتتسم هذه الحروب بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات فى هذه الحروب هو الاعتبارات السياسية، بحيث لا تستطيع كل جماعة إثنية أن تمثل فصيلا مستقلا فى الحرب الأهلية. وتتسم هذه الدول بضعف السلطة المركزية، ووجود تحديات من جانب جماعة أو جماعات مسلحة تسيطر على أجزاء من الدولة، كما تعجز فيها الحكومة عن حماية مواطنيها. وتؤدى هذه الحروب بدورها إلى نشوء أعداد هائلة من اللاجئين فى أفريقيا، إلا أن حركة اللاجئين هنا تكون نتاجا للفرار الطوعى خوفا من مخاطر الحرب، وليس نتاجا لسياسة تطهير عرقى منظمة.

وعلى هذا الأساس، فإن نشوء ظاهرة اللاجئين يعود إلى ظروف التوتر العنيف فى حالات الحرب الأهلية، مما يعرض الأفراد لمخاطر عنيفة فى مناطق الصراع، ولكن يظل من الضرورى التفريق هنا بين نوعين رئيسيين من أنواع اللجوء، الأول هو اللجوء القسرى الناجم عن الطرد المتعمد للسكان المنتمين إلى جماعة إثنية معينة من مناطق معينة من جانب السلطات الحكومية أو جماعات مسلحة تابعة لجماعات إثنية منافسة، بهدف السيطرة على مناطق إقامتهم أو بهدف تغيير التركيبة السكانية فى الدولة. وتتعدد وسائل الطرد المتعمد فى هذا النوع، وتتراوح ما بين التخويف والإرهاب إلى السلب والنهب إلى القتل العشوائى لأفراد الجماعة الإثنية المستهدفة، وصولا إلى إمكانية تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية ضدها. أما النوع الثانى، فهو اللجوء التلقائى الذى تقوم به الجماعات أو العائلات أو الأفراد من تلقاء نفسها عندما يزداد الخطر المحدق بها بسبب امتداد الصراع إلى مناطق إقامتهم، مما يهدد أرواحهم وسلامتهم الشخصية ويضيق من فرص العمل والكسب فى تلك المناطق، وهو ما قد يدفع سكان تلك المناطق إلى الهرب عبر الحدود الدولية ([1]).

([1]) Ibid, p.p. 11-15.

المطلب الثانى
نطاق مشكلة اللاجئين فى ظل الحروب الأهلية الأفريقية

على الرغم من وجود اتفاق ميدنى على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين فى القارة الأفريقية، وأن أفريقيا تضم النسبة الأكبر من اللاجئين فى العالم، إلا أنه يظل من الصعب تحديد النطاق الحقيقى لظاهرة اللاجئين فى القارة الأفريقية، وبالذات لاجئى الحروب الأهلية، وذلك تحت تأثير العديد من الأسباب، حيث تشير المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أن صعوبات وضع تقديرات دقيقة لأعداد اللاجئين ترجع أساسا إلى حالة الفوضى العارمة التى تسود فى حالات الطوارئ التى تنشأ بسبب الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية. ومن ثم، فإنه عندما تكون هناك أعداد كبيرة من اللاجئين، فإن أوضاع المخيمات الخاصة باللاجئين تتسم بالسيولة والتقلب، حيث تزداد عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المعسكرات، وغالبا ما يتم الدخول والخروج بدون تسجيل أسماء اللاجئين لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين أو حتى لدى السلطات المحلية، بالإضافة إلى أن أعداد اللاجئين تكون عرضة لتقلبات سريعة ومفاجئة بسبب التغيرات السريعة فى أعداد القادمين والمغادرين للمعسكرات. ويكون حصر أعداد اللاجئين دقيقا للغاية فقط فى حالة ما يعرف بـ (المعسكرات المغلقة)، وهى المعسكرات التى تخضع فيها حركة اللاجئين لسيطرة الجهة التى تتولى إدارة المعسكرات، سواء كانت قوات دولية أو منظمات دولية أو سلطات محلية، إلا أن هذه المعسكرات قليلة جدا. وبشكل عام، فإن هناك اتجاها شائعا لدى المنظمات الدولية والسلطات المحلية للمبالغة فى تقدير أعداد اللاجئين عموما.

أضف إلى ذلك، أن هناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بكل من دول المنشأ ودول الملجأ، والتى تحول دون وضع تقديرات دقيقة لأعداد اللاجئين فى القارة الأفريقية. فمن ناحية دولة المنشأ، لا تكون لهذه الدول القدرة على التحديد الدقيق لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلى، مما يجعل من الصعب على سلطات هذه الدول تقدير أعداد اللاجئين. أما من حيث دول الملجأ، فإن من الصعب بالنسبة لها تحديد أعداد اللاجئين القادمين إليها بسبب ظروف الفوضى والمعاناة الإنسانية المصاحبة لوصول اللاجئين، بالإضافة إلى أنه يصعب تجميع اللاجئين فى أماكن محددة وواضحة، وإنما يتوزعون على العديد من المناطق، مما يجعل من الصعب على سلطات دول الملجأ تقدير أعداد اللاجئين بدقة. وفى الوقت نفسه، فإن حكومات دول الملجأ عادة ما تميل إلى المبالغة فى تقدير أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعيا إلى الحصول على المزيد من المساعدات الدولية لمواجهة عبء اللاجئين. أضف إلى ذلك، إن المنظمات الإنسانية العاملة فى مجال غوث اللاجئين، وبالذات المفوضية العليا لشئون اللاجئين، تكون مهتمة عادة برعاية اللاجئين وتقديم المساعدات

الإنسانية لهم، وليس بإحصائهم. ولذلك، يصبح من الصعب إجراء تقدير دقيق لأعداد اللاجئين، ولاسيما أن أعدادهم ربما تزيد أو تنقص حسب ظروفهم المعيشية، فهي قد تزيد في حالة تدفق المزيد من اللاجئين أو بسبب المواليد، وربما تنقص في حالة انتشار الأوبئة والأمراض واندلاع صراعات مسلحة داخل معسكرات اللاجئين ([1]). ومن ثم، فإن هذه الاعتبارات تعني أن الأرقام المتاحة من قبل المنظمات الدولية، وبالذات المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تعتبر أرقاما غير مؤكدة بدرجة كبيرة، وينبغي التعامل معها بدرجة عالية من الحذر والدقة. ومع ذلك، فإن من الممكن وضع صورة دقيقة لأوضاع اللاجئين في القارة الأفريقية من خلال التعامل معهم من خلال رصد الأوضاع في دول المنشأ ودول الملجأ في آن واحد معا، بالإضافة إلى ضرورة التعرف أيضا على مختلف أبعاد ظاهرة النزوح الداخلي في القارة الأفريقية، على النحو التالي:

أولا : اللاجئون من دول المنشأ :

ترتبط ظاهرة اللاجئين أساسا بالصراعات الداخلية في الدول الأفريقية، وهو ما يعني أن نطاق هذه الظاهرة يعتبر كبيرا، ويمتد إلى العديد من الدول. وهناك العديد من الدول المصدرة للاجئين في أفريقيا، وهي: أنجولا، وبوروندي، وتشاد، والكونغو الديمقراطية، والكونغو، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، وموزمبيق، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، والصومال، والسودان، وتوجو، وأوغندا. وسوف يجري التركيز أساسا على اكبر عشر دول مصدرة أو منشئة للاجئين في القارة الأفريقية، على النحو التالي ([2]):

١. **الصومال**، حيث عاني الصومال واحدة من أفدح وأخطر الحروب الأهلية في أفريقيا. وفي إطار هذه الحرب، أصبحت الصومال اكبر دولة منشأ للاجئين في أفريقيا، حيث أدت موجات الحروب الأهلية المتلاحقة منذ بداية التسعينات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هربا من الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية. وقد وصل عدد اللاجئين الفارين منها في بعض الفترات إلى أكثر من ٥٠٠ ألف لاجئ، إلا أن

([1]) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا"، في د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، **الموسوعة الأفريقية**، المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية (القاهرة: جامعة القاهرة، اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٤٧ - ١٩٩٧، مايو ١٩٩٧)، ص. ٢٥.

([2]) The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Refugees and Others of Concern to UNHCR: 1999 Statistical Overview (Geneva: UNHCR, July 2000), p.p. 48-51.

الاستقرار النسبي في الصومال أدى إلى تخفيض عدد اللاجئين في عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٢٤٣ ألف لاجيء. وقد اتجهت الغالبية العظمى منهم إلى إثيوبيا، التي يوجد بها اكثر من ١٨٠ ألف لاجئ صومالي، في حين يوجد في كينيا ١٤١ ألف لاجئ صومالي، وفي اليمن ٥٥ ألف لاجئ، بينما اتجهت بقية اللاجئين إلى جيبوتي والدول الأفريقية المجاورة وأوروبا الغربية.

٢. **بوروندى**، حيث شهد التاريخ الحديث لبوروندى اضطرابات ومذابح دموية ذات طابع إثني بصورة دورية منذ استقلال هذه الدولة في يونيو ١٩٦٢. وبسبب هذه الاضطرابات الإثنية، تعتبر بوروندى ثاني اكبر دولة منشأ للاجئين، حيث وصل عدد اللاجئين الفارين منها في ذروة الصراع إلى حوالى ٥١٥,٨٠٠ لاجئ بسبب التوترات الإثنية الدموية، إلا أن العدد انخفض في اواخر عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٤٥٠ ألف لاجيء فقط. وقد اتجهت الأغلبية العظمى منهم إلى تنزانيا، حيث يوجد بها ٤٥٠ ألف لاجئ بوروندى، بينما تستضيف رواندا حوالى ١٤٠٠ لاجئ من بوروندى.

٣. **ليبيريا**، حيث أدت الحرب الأهلية في ليبيريا إلى فرار حوالى ٤٨٧ ألف لاجئ، إلا أن عدد اللاجئين الليبيريين في أواخر عام ١٩٩٩ كان يقتصر على حوالى ٢٨٠ ألف لاجيء فقط، يقيم منهم ١٣٥ ألف لاجيء في ساحل العاج، في حين تستضيف غينيا حوالى ١٣٠ ألف لاجيء من ليبيريا، بينما توجد بقية اللاجئين في كل من غانا وسيراليون.

٤. **السودان**، حيث يعاني السودان من حرب أهلية دامية بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى الحرب الأهلية بين التيارات أو القوى السياسية في الشمال ذاته. وفي إطار هذه الحرب، نشأت مشكلة اللاجئين في السودان، حيث يقدر عدد اللاجئين الفارين من السودان بحوالى ٣٤٠ ألف لاجئ، تقيم غالبيتهم في أوغندا، ويصل عددهم هناك إلى ٢٠٠ ألف لاجئ سوداني، بينما فر ٦٨ ألف لاجئ سوداني إلى الكونغو الديمقراطية، وتستضيف إثيوبيا حوالى ٧٠ ألف لاجئ سوداني، ويوجد في كينيا ٦٤ ألف لاجئ سوداني، وتستضيف أفريقيا الوسطى ٣٥ ألف لاجئ.

٥. **سيراليون**، حيث أدت الحرب الأهلية في سيراليون إلى حدوث موجة نزوح واسعة إلى الخارج، وبالذات إلى الدول المجاورة، ويقدر عدد اللاجئين الفارين من سيراليون بحوالى ٥٧٩ ألف لاجئ، اتجهت أغلبيتهم إلى غينيا، ووصل عددهم إلى ٣٧٠ ألف لاجئ، وتستضيف ليبيريا حوالى ٩٦ ألف لاجئ سيراليوني، ويوجد في جامبيا حوالى ١١٢ ألف لاجئ أيضا.

٦. **إريتريا**، حيث شهدت اريتريا حرب تحرير ضارية طيلة الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٩٠ بين قوات الاحتلال الإثيوبية وبين قوات جبهة التحرير الشعبية الإريترية. وقد أدت هذه الحرب إلى بروز مشكلة لاجئين ضخمة في منطقة القرن الأفريقي، حيث يقدر عدد اللاجئين الفارين منها إلى اكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ، تعيش الأغلبية العظمى

منهم فى السودان، ويصل عددهم إلى حوالى ٣٤٢ ألف لاجئ، فى حين يستضيف العراق عددا محدودا من اللاجئين الإريتريين، ويصل عددهم إلى حوالى ٦٠٠ لاجئ.

٧. **أنجولا**، حيث تعتبر الحرب الأهلية الأنجولية من اكثر الحروب الأهلية فى أفريقيا ضراوة. وفى سياق هذه الحرب، فر مئات الآلاف من اللاجئين الأنجوليين إلى الدول المجاورة، حيث يقدر عدد اللاجئين الأنجوليين بأكثر من ٣٣٣ ألف لاجىء، تعيش أغلبيتهم فى زامبيا، أى حوالى ١٦٣ ألف لاجئ، بينما تستضيف الكونغو الديمقراطية حوالى ١٥٠ ألف لاجئ، ويوجد فى الكونغو ٢٠ ألف لاجئ أنجولى.

٨. **الكونغو الديمقراطية**، وتعود أسباب مشكلة اللاجئين فى هذه الدولة إلى جولات الحرب الأهلية العديدة بها منذ عام ١٩٦٠، ويقدر عدد اللاجئين الفارين من الحرب الأهلية الكونغولية بأكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ، يتوزعون فى العديد من الدول، أبرزها تنزانيا التى تستضيف اكثر من ٩٨ ألف لاجئ كونغولى، ويوجد فى رواندا ٣٣ ألف لاجئ كونغولى، وتستضيف بوروندى ٢٠ ألف لاجئ، وأوغندا ٨ آلاف لاجئ، وزامبيا اكثر من ٣٦ ألف لاجئ، وفر إلى فرنسا حوالى ٥٤٠٠ لاجئ كونغولى بحكم العلاقات الوثيقة بين الجانبين.

٩. **رواندا**، تعود بدايات نشوء مشكلة اللاجئين فى رواندا إلى عام ١٩٦٠، حينما اضطر حوالى ١٠٠ ألف من التوتسى الروانديين إلى النزوح إلى كل من أوغندا وتنزانيا وبوروندى وزائير عقب قيام ثورة من جانب الأغلبية من الهوتو فى رواندا، كما أدت الحرب الأهلية ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ بدورها إلى حدوث حركة نزوح هائلة إلى الخارج، وبالذات من جانب الأغلبية من الهوتو، إلا أن حالة الاستقرار النسبى التى شهدتها البلاد منذ ذلك الحين ساعدت على عودة أعداد ضخمة منهم. وفى الوقت الحالى، يصل عدد اللاجئين الروانديين إلى اكثر من ٦٢ ألف لاجئ، يتركز العدد الأكبر منهم فى الكونغو الديمقراطية، ويصل عددهم إلى حوالى ٣٧ ألف لاجئ، بينما تستضيف أوغندا اكثر من ٨ آلاف لاجئ بوروندى، وتستضيف كينيا اكثر من ٢٠ ألف لاجئ، ويتوزع باقى اللاجئين الروانديين على بوروندى وزامبيا وأفريقيا الوسطى.

١٠. **إثيوبيا**، نشأت مشكلة اللاجئين فى إثيوبيا على هامش علاقات القهر والهيمنة التى مارستها القومية الأمهرية على باقى الجماعات الإثنية. وتمثلت أسباب النزوح والفرار إلى الخارج فى الخوف على الحياة بسبب الاعتقالات الواسعة التى قامت بها السلطات الحاكمة، وأيضا بسبب الحرب الأهلية التى اندلعت ضد نظام حكم الديرج بعد عام ١٩٧٥ فى العديد من المناطق. أضف إلى ذلك، إن العوامل الاقتصادية لعبت دورا هاما فى نشوء مشكلة اللاجئين فى إثيوبيا، ولاسيما بسبب سياسة المصادرة التى قامت بها السلطات، وأيضا بسبب الضرائب الباهظة وازدياد معدل الفقر فى البلاد، كما أن الكثير من الإثيوبيين فروا من بلادهم خوفا من التجنيد العسكرى الإجبارى والعمل القسرى فى الجمعيات الزراعية التى تمتلكها الدولة، بالإضافة إلى أن السلطات

الإثيوبية نفذت برامج واسعة لإعادة توطين السكان منذ عام ١٩٧٩، مما اضطر أعدادا ضخمة ممن شملتهم إعادة التوطين إلى الهرب للخارج (١). وقد فرت النسبة الأكبر من اللاجئين الإثيوبيين إلى السودان، ويصل عددهم إلى حوالى ٣٥ ألف لاجئ. ومع مرور الوقت، حقق "اللاجئون الأثيوبيون درجة عالية من الاندماج الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى السودان (٢). وكان العدد الإجمالى للاجئين الإثيوبيين فى نهاية ١٩٩٩ يقدر بأكثر من ٤٥ ألف لاجئ، وتستضيف كينيا اكثر من ٨ آلاف لاجئ إثيوبى، بينما يتوزع الباقون على عدد من الدول الأفريقية والأوروبية. وبعد تغيير الحكومة فى إثيوبيا عام ١٩٩١، اضطرت إلى فتح الباب أمام عودة ما يقرب من مليون لاجئ إثيوبى للعودة إلى بلادهم. ومازال هناك حوالى ٥١ ألف لاجئ إثيوبى ينتظرون فى معسكرات فى شرق السودان وكينيا وجيبوتى واليمن. وقد ساعدت المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى إعادة اللاجئين الإثيوبيين من جيبوتى والسودان وكينيا. وتعكس هذه الأرقام انخفاضا هاما فى عدد اللاجئين الإثيوبيين بسبب عودة أعداد ضخمة منهم إلى موطنهم الأصلى عقب انتهاء الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١.

ثانيا : اللاجئون فى دول الملجأ :

تضطر دول العالم عادة إلى فتح حدودها أمام جحافل اللاجئين فى حالة اندلاع صراعات دموية فى أى دول مجاورة، حيث تكون الاعتبارات الإنسانية طاغية فى هذه الحالة. ورغم أن العديد من الدول يتخذ إجراءات أمنية مشددة تجاه دخول الأجانب إلى أراضيها فى الأحوال الطبيعية، إلا أنها تضطر إلى التخلى عن هذه الإجراءات فى حالة وجود تدفقات من اللاجئين الهاربين من جحيم الصراعات الداخلية فى الدول المجاورة، بل أن الدول المضيفة تضطر إلى تحمل أعباء تفوق قدرتها الحقيقية على استضافة وإعالة هؤلاء اللاجئين من اجل معالجة معاناتهم الإنسانية. ولذلك، فإن الكثير من الدول كانت تعلن أنها لن تقبل دخول المزيد من اللاجئين إلى أراضيها بسبب عجزها عن استيعاب المزيد منهم، إلا أنها كانت تضطر إلى التراجع عن هذا الموقف، لأن ترك اللاجئين فى العراء عند بوابات الحدود يعنى الموت المحقق لهم، وهى مسئولية لا تستطيع أى دولة أن تتحمل تبعاتها الأخلاقية والسياسية والقانونية.

---

(1) Mekuria Bulcha, "Historical, Political and Social Causes of Mass Flight from Ethiopia", in Peter Nobel (ed.), Refugees and Development in Africa (Uppsala, Sweden: Scandinavian Institute of African Studies, Seminar .Proceedings, No. 19, 1987), p.p. 22-33.

(2) Mekuria Bulcha, "Sociological and Economic Factors in Refugee Integration: The Case of Ethiopian Exiles in the Sudan", in Peter Nobel (ed.), Op-Cit, p.p. 73-90.

جدول رقم (٥)
أعداد اللاجئين فى أبرز الدول الأفريقية حسب بلد المنشا وبلد الملجأ عام ١٩٩٩

دولة المنشا	دولة الملجا	العدد	دولة المنشا	دولة الملجا	العدد
أنجولا	الكونغو	٢٠,٦٠٠	الصومال	جيبوتى	٢١,٦٠٠
أنجولا	الكونغو (د)	١٥٠,٠٠٠	الصومال	إثيوبيا	١٨٠,٩٠٠
أنجولا	زامبيا	١٦٣,١٠٠	الصومال	كينيا	١٤١,١٠٠
الكونغو (د)	أنجولا	١٢,٨٠٠	الصومال	اليمن	٥٥,٢٠٠
الكونغو (د)	بوروندى	٢٠,٨٠٠	بوروندى	الكونغو (د)	١٩,٢٠٠
الكونغو (د)	رواندا	٣٣,٠٠٠	بوروندى	رواندا	١.٤٠٠
الكونغو (د)	أوغندا	٨,٠٠٠	بوروندى	تنزانيا	٤٤٩,٠٠٠
الكونغو (د)	تنزانيا	٩٨,٥٠٠	ليبيريا	ساحل العاج	١٣٥,٦٠٠
الكونغو (د)	زامبيا	٣٦,٤٠٠	ليبيريا	غانا	١٠,٤٠٠
تشاد	الكاميرون	٤٤,٦٠٠	ليبيريا	غينيا	١٢٩,١٠٠
تشاد	أفريقيا الوسطى	٣,٥٠٠	ليبيريا	سيراليون	٦,٦٠٠
تشاد	السودان	٤,٤٠٠	السودان	أفريقيا الوسطى	٣٥,٥٠٠
الكونغو	الكونغو (د)	١١,٨٠٠	السودان	الكونغو (د)	٦٨,٠٠٠
تشاد	الجابون	١٢,٢٠٠	السودان	إثيوبيا	٧٠,٣٠٠
غانا	توجو	١١,٢٠٠	السودان	كينيا	٦٤,٣٠٠
موريتانيا	مالى	٦,١٠٠	السودان	أوغندا	٢٠٠,٦٠٠
مويتانيا	السنغال	٢٠,٠٠٠	سيراليون	جامبيا	١١٢,٠٠٠
السنغال	غينيا بيساو	٦,٢٠٠	سيراليون	غينيا	٣٧٠,٦٠٠
اوغندا	الكونغو (د)	٣,٢٠٠	سيراليون	ليبيريا	٩٦,٣٠٠
الصحراء الغربية	الجزائر	١٦٥,٠٠٠	إريتريا	السودان	٣٤٢,١٠٠
رواندا	بوروندى	١,٣٠٠	إثيوبيا	جيبوتى	١,٦٠٠
رواندا	الكونغو (د)	٣٣,٠٠٠	إثيوبيا	كينيا	٨,٢٠٠
رواندا	أوغندا	٨,٠٠٠	إثيوبيا	السودان	٣٥,٤٠٠
رواندا	تنزانيا	٢٠,١٠٠			

SOURCE: The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Refugees and Others of Concern to UNHCR: 1999 Statistical Overview (Geneva: UNHCR, July 2000), p.p. 48-51.

والواقع، أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التى تحكم سياسات الدول المضيفة تجاه اللاجئين، وأبرزها: طبيعة الاختيارات المتاحة أمام البيروقراطية الحكومية فى الدول المضيفة بشأن استضافة اللاجئين، وطبيعة الحوافر أو القيود الدولية لهذه الدول بشأن الموقف من اللاجئين، بالإضافة إلى حجم القدرة الاستيعابية الداخلية للدولة، أى قدرة الدولة على استيعاب اللاجئين، بالإضافة إلى مدى وجود أو عدم وجود روابط إثنية أو علاقات قرابة بين اللاجئين وجماعات إثنية معينة فى الدولة المضيفة، علاوة على أن موقف الدول المضيفة يتحدد حسب وجود أو عدم وجود خبرات تاريخية سابقة لها فى استضافة اللاجئين، كما أن نظرة النخب الحاكمة والمثقفة فى الدول المضيفة لمفهوم اللاجئين تلعب دورا هاما فى تحديد الموقف تجاههم. وأخيرا، فإن الاعتبارات الأمنية تلعب دورا هاما فى تحديد مواقف الدول المضيفة تجاه اللاجئين، أى من حيث ما إذا كان اللاجئون سوف يمثلون تهديدا أمنيا فى الدول المضيفة (١). ومن الممكن الحصول على صورة دقيقة لأوضاع اللاجئين من خلال رصد أوضاع دول الملجأ، أى الدول التى تستضيف اللاجئين الفارين من الدول التى تعانى من الحروب الأهلية فى المنطقة أو الإقليم الذى توجد فيه الدولة المضيفة، مع التركيز على اكبر عشر دول أفريقية فى هذا الصدد، على النحو التالى (٢):

١. **تنزانيا**، ظلت تنزانيا طيلة العقود الثلاثة الماضية واحدة من اكبر الدول المضيفة للاجئين فى العالم، وتعتبر اكبر دولة مضيفة للاجئين فى أفريقيا، حيث وصل عدد اللاجئين بها إلى أكثر من ٥٦٠ ألف لاجئ، من بينهم ٤٤٩ ألف لاجئ من بوروندى، و٩٨ ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية. وقد بدأ وصول اللاجئين إلى تنزانيا عقب فترة قصيرة من استقلالها عام ١٩٦١، حيث وصل مئات الآلاف من اللاجئين من منطقة الجنوب الأفريقى، ثم عاد هؤلاء اللاجئون إلى بلادهم الأصلية عقب انتهاء التوتر بها، وعادت آخر مجموعة من اللاجئين القادمين من موزمبيق إلى بلادها عام ١٩٩٥. ومع ازدياد التوتر فى منطقة وسط أفريقيا، بدأت أعداد اللاجئين الفارين إلى تنزانيا فى الزيادة، حيث فر اكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ من بوروندى إلى تنزانيا فى أكتوبر ١٩٩٣، إلا أن معظمهم عادوا إلى بلادهم مرة أخرى. وفى عام ١٩٩٤، فر اكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ رواندى من الاشتباكات التى اندلعت فى بلادهم إلى منطقة نجارا فى تنزانيا، ووصلوا إلى تنزانيا فى غضون ٢٤ ساعة، فيما كان

---

(1) Karen Jacobson, "Factors Influencing the Policy Responses of Host Governments to Mass Refugees Influxes", International Migration Review, Vol. XXX, No. 3, Fall 1996, p.p. 660-671.

(2) The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Op-Cit, p.p. 48-51

بمثابة اكبر وأسرع حركة خروج للاجئين فى التاريخ الحديث. وكان اكثر من نصف مليون رواندى يعيشون فى المخيمات فى مناطق نجارا وكاراجوى.

وقد أغلقت تنزانيا حدودها مع بوروندى فى مارس ١٩٩٥ لمنع ٧٠ ألف رواندى فى المخيمات هناك من الدخول إلى أراضيها، وأكدت حكومة تنزانيا وقتذاك أنها لن تستطيع استضافة المزيد من اللاجئين. ورغم ذلك، فإن تنزانيا سمحت فى عام ١٩٩٦ لما يزيد عن ٢٠٠ ألف بوروندى - من اللاجئين الروانديين الفارين من الاشتباكات الإثنية فى بوروندى - بدخول البلاد لاعتبارات إنسانية. وفى أواخر عام ١٩٩٦، وصل ما يزيد عن ٧٠ ألف لاجئ كونغولى إلى منطقة كيجوما، بعد أن كانوا قد استقلوا القوارب عبر بحيرة تنجانيقا عندما اندلعت الحرب الأهلية فى منطقة كيفو الجنوبية. وفى ديسمبر ١٩٩٦، عاد ٥٠٠ ألف رواندى من مناطق نجارا وكاراجوى. وفى عام ١٩٩٧، وصل حوالى ٥٩ ألف لاجئ بوروندى إلى معسكرات اللاجئين فى غرب تنزانيا، كما أن تحركات السكان استمرت بأعداد صغيرة. وكانت هناك عدة آلاف من اللاجئين الجدد القادمين من جنوب شرق رواندا فى ذلك الوقت، كما اتضح أن هناك أعدادا أخرى من الروانديين الذين اختبأوا فى القرى التنزانية. ومازال هناك حوالى ٢٠ ألف لاجئ رواندى فى معسكر ليكولى ومابوتو فى مقاطعة نجارا.

٢. **غينيا**، تستضيف غينيا العدد الأكبر من اللاجئين فى منطقة غرب أفريقيا، حيث يصل العدد الإجمالى للاجئين الذين تستضيفهم غينيا فى أواخر عام ١٩٩٧ إلى حوالى نصف مليون لاجئ، من بينهم ١٩٠ ألف لاجئ من ليبيريا، و٣٧٠ ألف لاجئ من سيراليون. وكانت غينيا قد منحت حق اللجوء إلى ٤٢٠ ألف لاجئ ليبيرى، و٢٥٠ ألف لاجئ من سيراليون. وقد وصل أول اللاجئين الليبيريين فى أوائل التسعينات، الذين فروا من القتال بين الجبهة الوطنية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور والجنود الموالين للرئيس السابق صمويل دو، وكان معظم هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال وكبار السن. أما اللاجئون القادمون من سيراليون، فقد بدأ وصولهم إلى غينيا فى عام ١٩٩١ هربا من القتال بين الجيش والجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوداى سنكوح، وأقام معظمهم فى معسكرات أو قرى صغيرة فى منطقة فوركاريا الواقعة جنوب غرب كوناكرى، بالقرب من مناطق الحدود بين سيراليون وغينيا. وعقب انتخاب الرئيس تيجان كباح فى سيراليون فى ١٥ مارس ١٩٩٦، وتوقيع اتفاقية السلام بين الحكومة والمعارضة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦، بدأت المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى إعادة توطين لاجئى سيراليون فى فبراير ١٩٩٧، كما بدأت فى ترحيل عشرات الآلاف منهم بواسطة القوارب والطائرات والطرق البرية.

٣. **السودان**، استضاف السودان عددا ضخما من اللاجئين منذ عقد السبعينات، والذين فروا من أوطانهم بسبب الحروب الأهلية والمجاعة، حيث يأوى السودان اكثر من ٣٨٢ ألف لاجئ، من بينهم: ٣٤٢ ألف لاجئ إريترى، ٣٥ ألف لاجئ إثيوبى،

وآلاف اللاجئين من دول أخرى. ويعتبر حوالى ٤٥% من هؤلاء اللاجئين من البدو الرحل، و٣٥% من المزارعين، و٢٠% من شبه البدو وسكان المدن. وقد قدمت المفوضية العليا لشئون اللاجئين المساعدات إلى نصف اللاجئين فى السودان فى ٣٠ مركز استقبال ومنطقة استيطانية، فى حين أن النسبة الأخرى من اللاجئين عاشت وسط السودانيين بصورة طبيعية لعدة عقود من الزمن. وقد قدمت حوالى ١٥ منظمة تطوعية غير حكومية ـ تعمل بالتعاون مع مفوضية شئون اللاجئين ـ الدعم إلى هؤلاء اللاجئين، وبالذات من حيث خدمات المياه والغذاء والإغاثة الإنسانية والتعليم الابتدائى، ومساعدتهم فى بدء مشروعات زراعية متواضعة. وقد بدأت المفوضية العليا فى برنامج لترحيل اللاجئين من السودان، ورحلت ٢٥ ألف لاجئ إريترى و٦٢ ألف لاجئ إثيوبى إلى بلادهم عامى ٩٤ ـ ١٩٩٥. وفى جنوب السودان، كانت الحكومة السودانية تحارب عناصر جيش التحرير الشعبى السودانى، وكان المواطنون السودانيون يفرون من ديارهم، حيث هرب ٢٠٩ آلاف لاجئ سودانى إلى أوغندا، و١١٠ آلاف لاجئ إلى الكونغو الديمقراطية، و٧٨ ألف لاجئ إلى إثيوبيا، و٢٨ ألف لاجئ إلى كينيا، و٢٧ ألف لاجئ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤. إثيوبيا، تعتبر إثيوبيا من اكبر الدول المضيفة للاجئين فى أفريقيا، حيث تستضيف اكثر من ٢٥٠ ألف لاجئ، من بينهم ١٨٠ ألف لاجئ من الصومال، و٧٠ ألف لاجئ من السودان. وكانت إثيوبيا قد استقبلت على أراضيها فى ٣١ مارس ١٩٩٧ اكثر من ٣٣٨ ألف لاجئ، استقروا فى ١٢ معسكرا مخصصا للاجئين، وفى المناطق الريفية. ومن بين هؤلاء اللاجئين، استضافت إثيوبيا ٢٨٥ ألف لاجئ صومالى، و٣٥ ألف لاجئ سودانى، و٨ آلاف لاجئ جيبوتى، و٨ آلاف لاجئ كينى. وقد وصلت الدفعات الأولى من اللاجئين الصوماليين إلى إثيوبيا بين عامى ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢، هربا من الحرب الأهلية والمجاعة فى الصومال. وقد وصل اللاجئون الصوماليون الآخرون فى نهاية عام ١٩٩٤، بعد اندلاع الاشتباكات العشائرية هناك. وفى شمال غرب الصومال، التى تعتبر موطن الأغلبية العظمى من اللاجئين، نشأت درجة عالية من الاستقرار، مما ساعد على عودة اللاجئين. وقد بدأت عودة اللاجئين بصورة منظمة فى فبراير ١٩٩٧. أما بالنسبة للاجئين السودانيين فى إثيوبيا، فقد فروا من بلادهم هربا من الحرب الأهلية التى اشتعلت منذ عام ١٩٨٤، وكان معظمهم ينحدرون أصلا من أعالي النيل فى السودان. أضف إلى ذلك، إن عدة آلاف من اللاجئين الجيبوتيين ذوى الأصول العفرية وصلوا إلى شمال شرق إثيوبيا عقب الصراعات الإثنية فى جيبوتى. وقد ساعد اتفاق السلام الذى تم توقيعه فى عام ١٩٩٤ فى جيبوتى على فتح الطريق أمام عودة اللاجئين الجيبوتيين إلى ديارهم، إلا أن أعدادا ضخمة منهم فضلت البقاء فى إثيوبيا. ومن بين اللاجئين المقيمين فى إثيوبيا، يوجد حوالى ٨ آلاف لاجئ كينى كانوا قد هربوا من بلادهم بسبب الاشتباكات الإثنية فى شمال شرق كينيا فى عام ١٩٩٣.

٥. **الكونغو الديمقراطية**، يصل عدد اللاجئين الذين تستضيفهم جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اكثر من ٢٨٥ ألف لاجئ، اغلبهم من أنجولا المجاورة، ويصل عددهم إلى ١٥٠ ألف لاجئ، و٦٨ ألف لاجئ سوداني، و١٩ ألف لاجئ من بوروندى، و٣ آلاف لاجئ من أوغندا، و٣٣ ألف لاجئ من رواندا، و ١١ ألف لاجئ من الكونغو. وقد شهدت الكونغو الديمقراطية واحدة من اكبر تحركات اللاجئين وأكثرها دراميـة فى تاريخ أفريقيا. ففى أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، عاد ما يزيد عن ٨٠٠ ألف لاجئ رواندى من الهوتو، الذين كانوا قد فروا إلى زائير السابقة فى صيف عام ١٩٩٤، عادوا من زائير إلى رواندا. وكان الدافع وراء هذه العودة هو اشتعال الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) بين نظام الرئيس السابق موبوتو وقوات المعارضة بقيادة كابيلا. ورغم ذلك، فقد ظلت الكونغو تستضيف حوالى ٤٠٠ ألف لاجئ بوروندى، وحوالى ١٦٠ ألف لاجئ أنجولى فى مناطق شابا وباس كونجو، بالإضافة إلى ١١١ ألف لاجئ سودانى، و ٨,٥٠٠ لاجئ أوغندى، ويمثل النساء والأطفال النسبة الأكبر من هؤلاء اللاجئين.

٦. **كينيا**، تعتبر كينيا واحدة من اكبر الدول المضيفة للاجئين فى أفريقيا، بحكم وقوعها فى قلب منطقة بالصراعات الداخلية، مما أدى إلى وجود أكثر من ٢١٣ ألف لاجئ فى أراضيها، هربوا إلى الأراضى الكينية من الدول المجاورة، ويعتبر اللاجئون الصوماليون هم الأكبر عددا من بين جميع اللاجئين الموجودين فى الأراضى الكينية، حيث يصل عددهم إلى حوالى ١٤١ ألف لاجئ نزحوا إلى كينيا هربا من الحرب الأهلية والمجاعة التى ضربت الصومال منذ أوائل التسعينات، يليهم اللاجئون السودانيون الذين يصل عددهم إلى اكثر من ٦٤ ألف لاجئ، ثم اللاجئون الأثيوبيون بحوالى ٨,٢٠٠ لاجئ، ويليهم اللاجئون الأوغنديون، وعددهم ٥,٥٠٠ لاجئ. ويأتى بعد ذلك لاجئون من كل من إثيوبيا وبوروندى والكونغو الديمقراطية وموزمبيق.

٧. **ساحل العاج**، أدت الحروب الأهلية فى كل من ليبيريا وسيراليون إلى تدفق اللاجئين الفارين من هاتين الدولتين إلى الدول المجاورة فى غرب أفريقيا. وتعتبر ساحل العاج ثانى اكبر دولة فى غرب أفريقيا - بعد غينيا - من حيث عدد اللاجئين الموجودين فى أراضيها، حيث تستضيف اكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ، اغلبهم من ليبيريا ويقدرون بحوالى ١٣٥ ألف لاجىء، بالإضافة إلى اكثر من ألف لاجئ من سيراليون.

٨. **أوغندا**، تستضيف أوغندا اكثر من ٢٢٠ ألف لاجئ، اغلبهم من السودان، حيث يقدر عدد اللاجئين السودانيين فى أوغندا بحوالى ٢٠٠ ألف لاجئ، بالإضافة إلى اكثر من ٨ آلاف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، وأكثر من ٨ آلاف لاجئ من رواندا، وحوالى ٦٠٠ لاجئ من السودان.

٩. **الجزائر**، تستضيف الجزائر عددا كبيرا من اللاجئين الفارين من الصراعات الداخلية فى الدول المجاورة، يصل عددهم إلى اكثر من ١٦٥ ألف لاجئ. وكان

الصراع فى الصحراء الغربية بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو سببا لتدفق موجات كبيرة من اللاجئين الصحراويين إلى الجزائر منذ السبعينات، وصلت أعدادهم إلى حوالى ١٦٥ ألف لاجئ صحراوي، فى حين يوجد فى الجزائر أيضا حوالى ٣,٢٠٠ لاجئ من مالى، بالإضافة إلى ٥٠٠ لاجئ من النيجر.

١٠. زامبيا، تعتبر زامبيا اكبر دولة مضيفة للاجئين فى منطقة الجنوب الأفريقى، حيث تستضيف اكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ، فروا إليها من دول جنوب ووسط وشرق أفريقيا، وأغلب هؤلاء اللاجئين من أنجولا، ويصل عددهم إلى اكثر من ١٦٣ ألف لاجئ أنجولى، بالإضافة إلى ٣٦ ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، و ٢,١٠٠ لاجئ من رواندا، و ١,٧٠٠ لاجئ من بوروندى، بالإضافة إلى ٦٠٠ لاجئ من الصومال.

وفى ضوء هذه الأرقام، يبدو واضحا أن هناك العديد من الدول الأفريقية التى تعتبر دول منشأ وملجأ للاجئين فى نفس الوقت، فهذه الدول طاردة للاجئين بسبب الصراعات الداخلية بها، ولكنها فى الوقت نفسه مستقبلة للاجئى الدول المجاورة الفارين من الصراعات الداخلية فى تلك الدول. ويندرج العديد من الدول الأفريقية ضمن هذه الفئة، حيث تنطبق فئة دول المنشأ - الملجأ على كل من السودان وإثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وأنجولا وليبيريا وسيراليون، بل إن الكثير من هذه الدول يعتبر من اكبر الدول الأفريقية من حيث إفراز اللاجئين الوطنيين واستضافة اللاجئين الأجانب فى آن واحد معا.

ثالثا : النزوح الداخلى :

ترتبط ظاهرة النزوح الداخلى ارتباطا أساسيا بالنزاعات المسلحة الداخلية فى الدولة الواحدة، والتى تجبر أعدادا غفيرة من السكان على الهرب فى فترات قصيرة من الوقت، والتكدس فى مناطق معينة. وهناك نوعان من النزوح، الأول هو النزوح التلقائى الناجم عن الفرار الطوعى للسكان بعيدا عن الظروف التى تهدد حياتهم، والثانى هو النزوح القسرى الناجم عن الترحيل المنظم للسكان والنقل إلى مواقع أخرى، والذى تستخدم القوة فى تنفيذه. ومع ذلك، فإن هناك الكثير من التعقيدات التى تحيط بظاهرة النزوح الداخلى، أبرزها أن من غير السهل فى الكثير من الحالات التمييز بدقة بين النزوح التلقائى والنزوح المنظم للسكان، بالإضافة إلى صعوبة إدراج السكان النازحين بسبب الكوارث البيئية ومشروعات التنمية الأساسية. وفى الكثير من الأحيان، يتداخل اللاجئون الأجانب والنازحون الوطنيون جنبا إلى جنب، ويكونون جميعا فى حاجة متماثلة للحماية والمعونة، رغم اختلاف أوضاعهم القانونية.

أضف إلى ذلك، إن من الصعب فى الكثير من الحالات تحديد متى تنتفى صفة النازح داخليا عن الشخص، فهو لم يعبر أية حدود دولية، ولكنه ربما يفضل البقاء الطوعى فى موطن إقامته الجديد. وأخيرا، فإن من غير الممكن التحقق من أعداد

ومواقع السكان النازحين داخليا على مستوى العالم عموما، وعلى مستوى القارة الأفريقية خصوصا، ليس فقط بسبب صعوبات التعريف السابق ذكرها، ولكن أيضا لأن هذه المشكلة تتسم بغلبة الصبغة السياسية الحساسة، حيث تكون الحكومات عادة غير راغبة فى الاعتراف بوجود مثل هؤلاء السكان فوق أراضيها، لأن ذلك ربما يعد دلالة على فشل الدولة فى حماية مواطنيها، علاوة على أن السكان النازحين أنفسهم ربما يمتنعون عن إبلاغ السلطات المحلية عن وضعهم ولا يقيمون فى مخيمات واضحة، بالإضافة إلى صعوبات جمع البيانات المتعلقة بالنازحين فى المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة ([1]).

وعلى أية حال، فإن الفارق بين اللاجئين والنازحين، أى الفارق بين الأشخاص الفارين من بلدهم عبر الحدود الدولية وأصبحوا لاجئين فى دولة أخرى وبين الأشخاص الذين غادروا أماكن إقامتهم المعتادة، طوعا أو قسرا، ولكنهم ظلوا داخل حدود بلادهم، يتمثل أساسا فى مجموعة عريضة من المتغيرات هى: طبيعة التهديد المؤثر على أمن السكان، وطرق الهروب المتاحة أمامهم، ومدى قربهم من الحدود الدولية والمراكز الحضرية وغيرها من أماكن اللجوء المحتمل، والموارد المالية والأصول الأخرى التى يمتلكونها، ومواقع عائلاتهم وقبائلهم وجالياتهم، ومدى توافر الحماية والرعاية من جانب المنظمات القومية والدولية. فمن حيث المبدأ، ينشأ النزوح الداخلى بسبب أى نزاع مسلح أو عنف اجتماعى، وتزداد كثافة النزوح كلما حمى وطيس النزاع، حيث ينتقل الأفراد والأسر بعيدا عن مناطق الخطر، ويتجهون إلى المدن أو المستوطنات التى يحتلونها بوضع اليد، ويتشابهون فى الكثير من الحالات مع المهاجرين من الريف إلى الحضر. وتوفر الأماكن الجديدة مزايا اكبر للنازحين بسبب الأمن النسبى بها، كما أنها عادة ما توفر فرصا مختلفة للعمالة وكسب العيش والحصول على الخدمات العامة. ويختار السكان النازحون البقاء فى وطنهم الأصلى، بدلا من السعى إلى اللجوء فى الخارج، بسبب الاعتبارات الجغرافية، مثل وعورة الطرق الحدودية أو البعد الشديد عن حدود البلاد، كما أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والعمرية - مثل الثروة والوضع الاجتماعى والسن والقدرة البدنية - تلعب دورا هاما فى تحديد خيارات الهروب داخليا وخارجيا ([2]).

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، إلا أن هناك اتفاقا دوليا عريضا على أن حجم مشكلات السكان النازحين داخليا فى القارة الأفريقية يصل إلى حوالى ١٦ مليون نسمة، فى حين يتراوح إجمالى الظاهرة فى العالم ما بين ٢٥ - ٣٠ مليون نسمة، أى أن نسبتهم فى أفريقيا تتراوح ما بين ٥٣ - ٦٤%. وتعتبر السودان وليبيريا وسيراليون

([1]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٩٩ - ١٠٤.
([2]) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ١٠٥ - ١١٢.

وأنجولا وبوروندى بمثابة النماذج الأبرز والأكثر وضوحا وأهمية لهذه الظاهرة على المستوى الأفريقى. ففى السودان، يوجد اكبر عدد من السكان النازحين داخليا فى العالم، ويصل إلى حوالى أربعة ملايين نسمة. وقد اتجه ما يصل إلى مليونى نسمة من هذا العدد إلى الخرطوم وأجزاء أخرى فى الشمال، ويقيم الكثيرون منهم فى مخيمات خاصة بهم وحدهم.

أما فى ليبيريا وسيراليون، فإن الحروب الأهلية فى هاتين الدولتين أدت إلى نشوء نمط معقد من الهجرة القسرية داخل كل واحدة منهما. ويقدر عدد الأشخاص النازحين داخليا فى سيراليون بحوالى ٨٠٠ ألف شخص فى منتصف عام ١٩٩٧ عقب الانقلاب العسكرى هناك. وفى أنجولا، كان ما يصل إلى ١,٢ مليون شخص لا يزالون نازحين فى أنجولا فى مطلع عام ١٩٩٧، وليس فى استطاعتهم العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن وقطع الطريق ووجود ألغام أرضية فى تلك المناطق. وأخيرا، كان عدد الأشخاص النازحين داخليا فى بوروندى فى منتصف عام ١٩٩٧ يقدر بمليون شخص بسبب التوترات الإثنية بين الهوتو والتوتسى (1).

المطلب الثالث
نتائج مشكلة اللاجئين فى ظل الحروب الأهلية الأفريقية

يتسبب اللاجئون فى العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء فى دول المنشأ أو فى دول الملجأ. وتعود هذه المشكلات إلى أن فرار اللاجئين من بلد المنشأ يؤدى إلى حدوث اختلالات فى التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل تقوية أو إضعاف الجماعات المتصارعة بفعل التغير فى التوازن السكانى، أو بسبب الآثار السلبية لظاهرة اللاجئين على النشاط الاقتصادى فى بلد المنشأ بسبب نقص الأيدى العاملة. وبالمثل، يتسبب اللاجئون فى مشكلات مماثلة فى بلد الملجأ، بسبب ما يحدثونه من ضغوط على الموارد البيئية المحدودة أو على موارد الدولة المستقبلة للاجئين أو بسبب تورطهم بشكل أو بآخر فى الصراعات السياسية فى دول الملجأ. وبالتالى، فإن الحروب الأهلية تكون سببا فى العديد من المشكلات على كافة الأصعدة، على النحو التالى:

أولا : النتائج السياسية لمشكلة اللاجئين :

من الناحية السياسية، تؤدى ظاهرة اللاجئين إلى العديد من الآثار والنتائج، سواء بالنسبة لدولة المنشأ أو بالنسبة إلى دولة الملجأ. فبالنسبة لدولة المنشأ، تؤدى هذه

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ١٠٥ - ١٠٧.

الظاهرة إلى التأثير سلبا على الوعاء السكانى للأطراف المتصارعة، حيث أن الحكومة وجماعات المعارضة تستمد قوتها البشرية من حجم ما يتوافر لها من طاقات بشرية، ويؤدى فرار الأفراد إلى الخارج إلى الانتقاص من حجم الطاقات البشرية المتاحة للجانبين، ويكون الطرف الأكثر تضررا هنا هو الطرف الذى شهدت جماعته الإثنية درجة اكبر من الفرار إلى الخارج. أضف إلى ذلك، إن هذه الظاهرة تؤدى إلى تفاقم أزمة الاندماج الوطنى فى دولة المنشأ لأن حالات هروب اللاجئين تكون فى الكثير من الحالات نتاجا لممارسات عدوانية لإبادتهم أو لإخضاعهم أو لدفعهم إلى الهرب من مناطق إقامتهم الأصلية. وفى جميع هذه الأحوال، يحمل اللاجئون الفارون إلى الدول الأخرى مشاعر مريرة تجاه أولئك الذين اضطروهم إلى الهرب من موطنهم الأصلى، ويتحينون الفرصة بكافة الطرق للانتقام منهم والعودة إلى مواطنهم الأصلية منتصرين، كما حدث فى حالة اللاجئين التوتسى الروانديين فى أوغندا. وبالتالى، فإن هذه النتائج تؤدى إلى المزيد من التسييس للظاهرة الإثنية فى دول الحروب الأهلية، ما يتسبب فى المزيد من تفاقم الصراعات الداخلية بها.

أما بالنسبة إلى دول الملجأ، فإن حركة جماعات اللاجئين القادمين من الدول الأخرى، والتى ترتبط فى أغلب الأحيان بجماعات إثنية قاطنة بالقرب من حدود دولة مجاورة أو قد تمتد بأفرادها على جانبى الحدود، أى الجماعات الإثنية الموزعة على أكثر من دولة، ربما تؤدى إلى بروز المخاوف من حدوث اختلال فى التوازن الإثنى داخل دولة الملجأ. ومن ثم، يتخذ السكان المنتمون إلى جماعات إثنية أخرى مواقف عدائية حيالهم، وهو ما قد يتسبب فى اشتعال صراعات جديدة فى دولة الملجأ. أضف إلى ذلك، إن بعض النظم الحاكمة تلجأ فى بعض الأحيان إلى الاستعانة باللاجئين لتعزيز قبضتها على الحكم، مثلما حدث فى أوغندا عندما استعان الرئيس الأسبق عيدى أمين باللاجئين الروانديين كأدوات قمع للمعارضة الأوغندية، ولذلك ما إن انهار هذا النظام فإن ميلتون اوبوتى اتجه إلى مطاردتهم وعقابهم، مما دفعهم إلى التعاون مع يورى موسيفينى الذى ضمهم إلى قواته أثناء فترة الحرب الأهلية، واصبحوا العمود الفقرى لقواته حتى أمكنه السيطرة على أوغندا، ثم قدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية الرواندية التى غزت رواندا، بمساعدة أوغندا، وسيطرت على الحكم فيها. أضف إلى ذلك، أن اللاجئين يكونون سببا للتوتر الداخلى فى دول الملجأ أثناء فترة التحول الديمقراطى، لأن الانتخابات والمنافسة السلمية على السلطة تؤدى إلى مناقضة جميع القضايا، ومن بينها ملف اللاجئين، والذين عادة ما يكونون مصدرا للضيق والتبرم لدى أبناء البلد الأصليين، مما يقلل من ترحيب هذه الدولة باستضافة اللاجئين. وفى الوقت نفسه، فإن عملية التحول الديمقراطى تؤدى عادة إلى تقوية المشاعر الوطنية، مما يدفع المواطنين إلى الإحساس بأن اللاجئين وغيرهم من الغرباء يعتبرون مصدرا لكل مشكلات الدولة، وربما يزداد العداء للاجئين إذا شاعت تكهنات

بمشاركة اللاجئين فى الانتخابات، مما يزيد من حدة العداء لهم فى دولة الملجأ، ويصبح اللاجئون موضوعا سياسيا أساسيا فى دولة الملجأ ([1]).

وبشكل عام، فإن ظاهرة اللجوء لا توفر فى الكثير من الأحيان حلا لحماية اللاجئين، حيث تتسم أوضاع اللاجئين فى المخيمات خصوصا، وفى بلدان الملجأ عموما، بعدم الأمان. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى أن نسبة كبيرة للغاية من اللاجئين تعانى من ضعف معايير الحماية المتاحة لهم، وهو ما يكون نتاجا لعدد من الاعتبارات، مثل: رفض منحهم حق اللجوء، وتهديد الأمن الجسدى والإنسانى للسكان المنفيين، وضعف الالتزام بمبدأ العودة الاختيارية للوطن. فمن حيث رفض اللجوء، تشير تقويمات مسئولى المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أن هناك العديد من الدول التى تغلق حدودها فى وجه اللاجئين. وقد منعت بعض الدول اللاجئين الأجانب من دخول أراضيها، خوفا من نتائج تدفق هؤلاء اللاجئين القادمين من الدول المجاورة فى زعزعة الاستقرار. وابرز مثال على ذلك أن تنزانيا والكونغو الديمقراطية أغلقتا حدودهما فى عام ١٩٩٦ فى وجه اللاجئين الهوتو الهاربين من بوروندى.

أما بالنسبة لتهديد الأمن الجسدى والإنسانى للاجئين، فإن اللاجئين يتعرضون فى الكثير من الحالات لمخاطر جسيمة على حياتهم بسبب التهديدات العديدة، مثل عسكرة وتسييس مخيمات اللاجئين من قبل الجماعات المسلحة ووقوع هجمات مسلحة على المخيمات والتجنيد القسرى للصبية والذكور البالغين اللاجئين فى الجيوش وجماعات المعارضة والاعتداء الجنسى على اللاجئين ومضايقتهم وعرقلة جهود الإغاثة والمساعدة الإنسانية التى تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية. ومن ابرز الأمثلة على ذلك التهديدات الجسيمة التى تعرض لها اللاجئون الرونديون فى مخيماتهم فى الكونغو الديمقراطية وتنزانيا التى أقيمت فى عام ١٩٩٤. أما بالنسبة لحق العودة، فإن نسبة كبيرة من اللاجئين الأفارقة الذين عادوا فى السنوات الأخيرة إلى أوطانهم لم يفعلوا ذلك لأن الظروف أصبحت أكثر أمانا فى بلدهم الأصلى، ولكن لأن الظروف أصبحت شديدة الخطورة فى البلد الذى لجأوا إليه، مما اضطرهم إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية ([2]).

وبالتالى، فإن هذه الأوضاع تشير فى جانب هام للغاية إلى الصعوبات المحيطة بعودة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية، حيث أن العودة تتم فى اغلب الأحوال بطرق غير منظمة، كما أن الدافع الرئيسى للعودة بالنسبة للاجئين يتمثل فى انهم يجدون أن

([1]) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س. ذ.، ص. ٤٠.

([2]) المفوضية العليا لشئون اللاجئين، م. س. ذ.، ص.ص. ٦٤ - ٦٨.

الأوضاع فى بلدانهم الأصلية تظل افضل من الناحية المعيشية والأمنية من الأوضاع فى الدول المضيفة. وتعود هذه التعقيدات - فى أحد جوانبها - إلى وجود حالة من عدم الوضوح فى الفكر العالمى بشأن كيفية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية، وليست هناك استراتيجية دولية عليا لهذا الغرض، مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة فى تخطيط وتنفيذ المساعدات الدولية المقدمة إلى اللاجئين (١)، كما تعود هذه التعقيدات أيضا إلى عجز المجتمع الدولى أصلا عن ابتداع آليات قانونية جديدة للتعامل مع مشكلة اللاجئين، حيث أن ميثاق الأمم المتحدة للاجئين كان قد صدر عام ١٩٥١ لمعالجة أوضاع بقايا اللاجئين من الحرب العالمية الثانية، ولم يعد صالحا لمعالجة مشكلات اللاجئين المعقدة فى عالم اليوم (٢).

ثانيا : النتائج الاقتصادية لمشكلة اللاجئين :

يتوقف التأثير الاقتصادى لظاهرة اللاجئين، سلبا أو إيجابا، على عملية التنمية الاقتصادية فى الدول المضيفة، سلبا أو إيجابا، على أربعة عوامل رئيسية هى: سياسات الحكومات المضيفة تجاه اللاجئين، وردود الأفعال الدولية نحو مشكلة اللاجئين، واتجاه السكان المحليين نحو اللاجئين، وطبيعة الدوافع والنوايا الموجودة لدى اللاجئين أنفسهم (٣). وفى هذا الإطار، فإن هناك القليل جدا من الحالات التى يلعب فيها اللاجئون دورا إيجابيا على الصعيد الاقتصادى فى دول الملجأ، حيث أدخل اللاجئون الأوغنديون فى جنوب السودان - مثلا - محاصيل جديدة، وزادوا من الإنتاج الزراعى فى المناطق التى استقروا فيها، ونقلوا خبراتهم الخاصة إلى المزارعين فى المناطق التى استوطنوا فيها، كما أن اللاجئين الموزمبيقيين فى زامبيا اجتذبوا المعونة الدولية لمنطقة أهملتها جهود التنمية الوطنية بصورة تقليدية. ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة اللاجئين تؤدى إلى أضرار كبيرة بالنسبة لدولة الملجأ ودولة المنشأ. فبالنسبة لدولة المنشأ، يؤدى هروب السكان إلى الدول المجاورة إلى تدمير القوى العاملة المدربة ووقف عجلة الإنتاج فى كافة القطاعات وهجرة العقول إلى خارج البلاد، وهو ما يزيد

(1) Tim Allen & Hubert Morsink, "Introduction: When Refugees Go Home?", in Tim Allen & Hubert Morsink (eds.), When Refugees Go Home: African Experience (London: United Nations Research Institute for Social Development, James Currey Ltd., and Africa World Press, 1994), p. 12.

(2) Walter Kalin, "Refugees and Civil Wars: Only a Matter of interpretation?", International Journal of Refugees Law, Vol. 3, No. 3, July 1991. p.p. 435 - 451.

(3) Gaim Kibreab, "Eritrean and Ethiopian Refugees in Khartoum: What the Eye Refuses to See?", African Studies Review, Vol. 39, No. 3, December 1996. p. 169.

من حدة الصراع الداخلى لأن هذه التطورات تؤدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادى، مما يؤدى إلى المزيد من الفقر، وبالتالى تفاقم الصراع ([1]).

أما فى دولة الملجأ، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية، وتمثل تكلفة استضافة اللاجئين عبئا هائلا على كاهل الدول الأفريقية المضيفة، مما كانت له نتائج كارثية على بعض دول الملجأ الأفريقية، حيث يشكل اللاجئون ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد فى الدول المضيفة، وشهد الكثير من الدول الأفريقية المستقبلة للاجئين نقصا فى الموارد والمواد الغذائية، ولاسيما أن معظم الدول الأفريقية تعانى أصلا من ضعف قدراتها الاقتصادية. ورغم أن بعض المنظمات الدولية والتطوعية تقدم المساعدات الغذائية والإنسانية إلى اللاجئين، إلا أن جانبا كبيرا من احتياجات اللاجئين يتم تغطيته من السوق المحلية. أضف إلى ذلك، أن اللاجئين ينافسون العمالة المحلية فى بعض المهن الرخيصة، بحكم أن اللاجئين يمثلون عمالة رخيصة جدا، علاوة على انتشار المساكن العشوائية فى دول الملجأ ([2]).

وبالتالى، فإن زيادة التدفقات الجماعية للاجئين يؤدى إلى التدهور البيئى فى دول الملجأ، لأن هذه التدفقات تمثل عبئا هائلا على الموارد البيئية المحدودة فى تلك الدول، ويبرز ذلك مثلا نتيجة لقطع الغابات لاستخدام أخشابها للوقود أو لبناء الأكواخ فى معسكرات اللاجئين أو نتيجة للرعى الكثيف فى معسكرات اللاجئين وحولها. ومن ابرز الأمثلة أن اللاجئين السودانيين فى شمال أوغندا، والذين يقدرون بحوالى ٣٠ ألف لاجئ، قاموا بقطع أخشاب غابات على مساحة ١٦٠٠ هكتار سنويا لاستخدامها كوقود، كما أن تدفق اللاجئين الموزمبيقيين على ملاوى أدى إلى تدمير شبكة الطرق الريفية، مما أعاق عملية نقل الأغذية إلى معسكرات اللاجئين وتعطيل عملية نقل المنتجات الزراعية لمواطنى ملاوى إلى الأسواق. ومن ناحية أخرى، فإن تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة على دولة الملجأ يؤدى إلى ضغوط على سوق العمل، فتنخفض أجور العمالة الوطنية، وتزداد مشكلة البطالة، وترتفع أسعار السلع والخدمات. ويؤدى ذلك إلى توتر العلاقة بين اللاجئين والمواطنين الأصليين فى بلد الملجأ، ولا تقتصر هذه الآثار على فترة إقامة اللاجئين فى بلد الملجأ، وإنما تترك آثارا طويلة المدى حتى بعد عودة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية ([3]).

([1]) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س. ذ.، ص. ٤١.

([2]) د. سلوى درويش، "اللاجئون فى أفريقيا: دراسة أنثروبولوجية"، فى مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، م. س. ذ.، ص.ص. ٧١٥ - ٧١٦.

([3]) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س. ذ.، ص. ٤١.

ثالثا : النتائج الاجتماعية لمشكلة اللاجئين :

تؤدى ظاهرة اللاجئين الحادثة على هامش الحروب الأهلية إلى آثار اجتماعية متداخلة فى بلد المنشأ وبلد الملجأ. فاللاجئون يهددون التجانس الاجتماعى الداخلى فى الدول المضيفة، ويقوضون العديد من القيم المحلية من خلال تغيير التركيب الإثنى والثقافى والدينى واللغوى فى الدول المضيفة. أضف إلى ذلك، إن اللاجئين يمثلون قوة هامة فى الدول المضيفة، ويؤثرون على سياساتها، وأيضا على علاقاتها مع دول المنشأ ([1])، كما أن ظاهرة اللجوء تؤدى إلى بروز ظواهر الغربة والاقتلاع من الجذور والوحدة والتمزق الأسرى وانحراف النساء ([2]). فالظروف التى خرج فيها اللاجئون من بلادهم الأصلية تؤدى إلى تعميق المرارة الاجتماعية بين الجماعات السكانية داخل الدولة، وهو ما يتسبب فى ديمومة الصراع، كما يؤدى ذلك إلى تعميق التفكك الاجتماعى، وتخل بمنظومة القيم السائدة من حيث زيادة الإحساس بعدم الأمان وتجاهل الاعتبارات الأخلاقية والخروج على قواعد القانون، مما يؤدى إلى ازدياد أعمال القتل والاغتصاب والسرقة.. وغيرها، سواء باعتبارها آليات لإدارة الصراع ضد الجماعات الأخرى أو من اجل تأمين لقمة العيش ([3]).

أما بالنسبة لدولة الملجأ، فإن اللاجئين يتجهون إلى تلك الدول فى ظروف غير عادية تدفعهم إلى التخلى عن منظومة قيمهم حتى يمكنهم الحفاظ على حياتهم، مما يدفعهم إلى ارتكاب ممارسات غير طبيعية وغير قانونية، مثل القتل والسرقة والسطو من اجل توفير فرص العيش والحياة لهم، كما انهم من ناحية أخرى يدخلون بثقافات جديدة على مجتمعات دول الملجأ، مما قد يعرض منظومة القيم فيها للخطر، كما يدخلون فى تحالفات اجتماعية مع أبناء جلدتهم من الوطنيين فى دول الملجأ بشكل قد يؤدى إلى إعادة رسم خريطة التفاعلات بين جماعات دول الملجأ، ويخل بالتوازن الاجتماعى القائم، ويفتح المجال أمام الصراع فيما بينها، ويؤدى إلى التفسخ والانحلال الأخلاقى وغير ذلك. ولذلك، فإن اللاجئين يتحولون إلى مصدر لانعدام الأمن فى دول الملجأ، سواء بسبب انتقال الصراع العشائرى بين جماعات اللاجئين إلى دول الملجأ أو بسبب عمليات القتل والسرقة والاغتصاب التى يقومون بها فى دول الملجأ، مما يؤدى إلى تأليب الرأى العام المحلى فى دول الملجأ ضد اللاجئين لأن قطاعا منهم اصبح يمثل تهديدا للأمن داخل تلك الدول ([4]).

---

(1) Alan Dowty and Gil Loescher, "Refugee Flows as Grounds for International Action", International Security, Vol. 21, No. 1, Summer 1996. p.p. 48, 69.

(2) د. سلوى يوسف درويش، م. س. ذ.، ص.ص. ٧١٢ - ٧١٣.

(3) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "اللاجئون فى المنازعات الداخلية فى أفريقيا"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، م. س. ذ.، ص. ٣٩.

(4) المصدر السابق نفسه، ص.ص. ٤١ - ٤٢.

المبحث الثانى
الانتشار الإقليمى لعدوى الحروب الأهلية فى أفريقيا

تسبب الحروب الأهلية آثارا سلبية بالغة الأهمية على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة من هذه الحروب، وتتراوح هذه الآثار ما بين نشوء مناخ من عدم الاستقرار الإقليمى وصولا إلى تورط الدول المجاورة بصورة مباشرة فى الحرب الأهلية لتلك الدول. ويعتبر مناخ عدم الاستقرار الإقليمى هو التأثير الأقل حدة للحروب الأهلية، حيث تستقطب هذه الحرب الاهتمام الإقليمى والدولى، وتصرف الانتباه عن قضايا التنمية الاقتصادية والتعاون السياسى بين الدول، وهو ما يؤثر بالسلب على مصالح كل دولة من الدول المعنية، بالإضافة إلى أن مناخ عدم الاستقرار الإقليمى يمكن أن يخلق فرصة ملائمة لانتقال عدوى الحرب الأهلية إلى الدول المجاورة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدى الحروب الأهلية إلى تورط الدول المجاورة، سواء من خلال استقبالها لموجات اللاجئين الفارين من مناطق الصراع المسلح، بالإضافة إلى أن بعض جماعات المعارضة تلجأ إلى عبور الحدود إلى الدول المجاورة من أجل الحصول على الحماية من حكومات هذه الدول أو من أجل الوقوف إلى جانب جماعات معينة فيها، كما يمكن أن تتجه نحو إقامة قواعدها العسكرية واللوجستية فى تلك الدول، وهو ما يمكن أن يدفع الدولة الأصلية إلى إرسال قواتها لعبور حدود تلك الدول للقيام بمهام قتالية ضد قواعد المعارضة فيها، أو حتى لمحاربة الدولة المضيفة عقابا لها على إيواء جماعات المعارضة. وفى الوقت نفسه، فإن الحروب الأهلية تتسبب فى انتشار الأسواق غير الشرعية لبيع الأسلحة. ولذلك، فإن هناك انعكاسات متعددة للحروب الأهلية فى أفريقيا، وسوف يركز هذا المبحث على دوافع الانتشار الإقليمى للحروب الأهلية فى أفريقيا، ودور اللاجئين فى انتشار الحروب الأهلية، ودور تجارة الأسلحة الخفيفة، وتأثير ظاهرة العدوى على انتشار الحروب الأهلية فى أفريقيا.

المطلب الأول
دوافع الانتشار الإقليمى للحروب الأهلية فى أفريقيا

شهدت الحروب الأهلية الأفريقية العديد من الحالات التى انتقل فيها الصراع المسلح من دولة إلى دول أخرى مجاورة، وكان انتقال الصراع متعمدا من جانب جماعات المعارضة. وتسعى هذه الجماعات إلى الاستفادة من الانتقال المتعمد للصراع

من العديد من النواحى، سواء من حيث إقامة تحالفات مع جماعات معارضة أخرى فى الدول المجاورة أو الاستفادة من القواعد العسكرية أو المؤن والإمدادات المتاحة فى الدول الأخرى.. وغير ذلك من الأهداف. وفى جميع الأحوال، فإن هناك أشكالا محددة لانتقال الصراعات الداخلية من دولة معينة إلى دول أخرى مجاورة على النحو التالى:

١. إن جماعات المتمردين تلجأ فى العديد من الحالات إلى إقامة مؤسسات أو تسيطر على أراض عبر الحدود فى دول مجاورة، ويتم ذلك بموافقة السلطة المركزية فى الدولة المجاورة أو بموافقة جماعة متمردة تسيطر على تلك المناطق. ويهدف مثل هذا التحرك إلى تمكين جماعات المعارضة من امتلاك قدرة اكبر على الوصول إلى الموارد أو الحصول على الحماية من القوات العسكرية للدولة المجاورة أو من جماعات المعارضة المسيطرة على تلك المناطق، كما يمكن أن تفرض جماعات المعارضة فى دولة ما نفسها بالقوة فى أراضى دولة أخرى. وقد بدا هذا الارتباط واضحا فى العديد من الحالات، وفى مقدمتها حالتى الحرب الأهلية فى ليبيريا وسيراليون، حيث استفادت الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوداى سنكوح فى سيراليون من علاقة الاعتماد المتبادل التى كان سنكوح قد أقامها مع الزعيم الليبيرى تشارلز تايلور منذ عام ١٩٨٠، حينما كان الاثنان يتلقيان التدريب العسكرى فى ليبيا، حيث اتفقا منذ ذلك الحين على أن يستخدم تايلور أراضى شرق سيراليون (التى تسيطر عليها الجبهة الثورية) فى التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا. وبعد أن استتب الوضع نسبيا لصالح تايلور فى ليبيريا، قام بإرسال الأسلحة والمقاتلين لمساعدة الجبهة الثورية لشن الحرب ضد رئيس سيراليون جوزيف مومومه عام ١٩٩١، وهو ما أدى إلى بداية الحرب الأهلية فى سيراليون بكثافة منذ ذلك الحين ([1]).

٢. إن الحروب الأهلية تنتشر عبر الحدود عندما تهاجم القوات الحكومية دولا مجاورة من أجل إزالة قواعد المتمردين وخطوط الإمداد والتموين، كما يمكن أن تهدد الدول التى توفر المأوى للمتمردين. ففى مثل هذه الحالات، تتعرض القوات الحكومية لهجمات مستمرة من جانب جماعات معارضة تتمركز فى أراضى دول مجاورة، مما يجعل من الصعب على القوات الحكومية القضاء بصورة كاملة على تهديدات جماعات المعارضة بصورة نهائية. وحتى لو كانت القوات الحكومية ناجحة فى التصدى لهجمات جماعات المعارضة، إلا أنها لن تستطيع وقفها تماما إلا إذا هاجمت معاقلها الرئيسية فى الدول المجاورة، وهو ما يكون سببا فى الكثير من الحالات لقيام القوات الحكومية بعبور الحدود إلى دول مجاورة من اجل ضرب مواقع تلك الجماعات. وفى بعض الحالات، يكون اقتحام تلك القوات الحكومية للمناطق الحدودية قد تم بأذن من حكومة الدول المعنية، بينما يكون بدون أذن فى حالات أخرى، وهو ما يكون سببا فى

([1]) Ibrahim Abdullah, Op-Cit, p.67.

حدوث تحول فى طبيعة الصراع، بحيث يصبح صراعا بين الدول، وليس بين قوات حكومية وجماعات معارضة. وقد كان هناك العديد من الحالات التى جرت فيها مثل هذه التدخلات، مثل نشوب مواجهة عسكرية مستمرة بين أوغندا وتنزانيا فى السبعينات بسبب الآثار الانتشارية للصراع الداخلى فى أوغندا. فقد تعرض الرئيس الأوغندى الأسبق عيدى أمين لمحاولة انقلابية من جانب قوات معارضة موالية لاوبوتى فى سبتمبر ١٩٧٢، قام بها أعضاء من الجيش والشرطة كانوا قد فروا إلى الخارج بعدما استولى أمين على السلطة، وانطلقت هذه القوات من تنزانيا بقيادة ديفيد اوجوك الرئيس السابق للأركان ويورى موسيفينى الذى كان ضابطا رفيعا وقتذاك، إلا أن المحاولة باءت بالفشل. وقد انتقم أمين بإرسال سلاحه الجوى لقصف المدن التنزانية. قد ظلت هذه المسألة سببا لخلافات متزايدة بين أوغندا وتنزانيا، مما دعا عيدى أمين فى أكتوبر ١٩٧٨ إلى محاولة القيام بعملية غزو لأراضى تنزانيا، إلا أن هذه المحاولة فشلت، ثم ردت تنزانيا بعد ذلك بدعم المعارضة الأوغندية، ولكن تخبط وضعف جماعات المعارضة الأوغندية دفع الحكومة التنزانية إلى إرسال قواتها لغزو أوغندا فى أكتوبر ١٩٧٨ للإطاحة بعيدى أمين، ودخلت كمبالا فى غضون أسبوعين ([1]).

٣. إن الحروب الأهلية يمكن أن تنتشر بوصفها حروبا بالوكالة بين الدول الأفريقية، وبالذات عندما تقدم دولة أو دول معينة على دعم الأعمال العسكرية لجماعات المعارضة فى دولة أو دول مجاورة من أجل إضعاف أو تقويض الاستقرار فيها، وذلك فى ظل وجود خلافات أو تهديدات متبادلة بين هذه الدول. وبالتالى، فإن قيام تلك الحكومات بتقديم الدعم لجماعات المعارضة فى الدول المجاورة يكون بديلا عن نشوب حروب مباشرة بين الدول الأفريقية، بسبب صعوبة هذا الخيار، لما ينطوى عليه من تكاليف اقتصادية وعسكرية عالية، وأيضا لما يمكن أن يثيره من ردود أفعال إقليمية ودولية عنيفة. وعلى الرغم من أن هذه الحروب بالوكالة تمثل انتهاكا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الداعى إلى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، إلا أنها تعتبر اقل من حيث التكلفة بالنسبة للدول المعنية. وبالتالى، فإن الحروب بالوكالة تعتبر سببا من أسباب الانتشار الإقليمى للحروب الأهلية، ولاسيما أن الدول التى تعانى من حروب أهلية من جانب جماعات معارضة وطنية مدعومة من الخارج، تقوم بدورها بدعم جماعات معارضة فى الدول الأخرى ([2]).

([1]) حول تطورات الوضع الداخلى فى أوغندا فى تلك الفترة أنظر: ماجدة الجندى ومحمد قنديل، "مستقبل أوغندا السياسى فى شرق أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩، ص.ص. ١٢٩ ـ ١٣٨.

([2]) Stephen John Stedman, "Conflict and conciliation in sub-saharan Africa", in Michael E. Brown (ed.), Op-Cit, p. 245-246.

وتعتبر حالة الحرب الأهلية الكونغولية عام ١٩٩٨ حالة أكثر بروزاً على التداخل بين الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية، حيث شكلت التطورات الإقليمية التى أحاطت بهذه الحرب نمطا غير مسبوق على الإطلاق فى الصراعات الأفريقية، حيث لم يحدث قط أن شهدت أى حرب أهلية أفريقية تدخلات إقليمية خارجية بالحدة والكثافة التى شهدتها الحرب الأهلية فى الكونغو. وقد جاء هذا التدخل عقب مرور عام على حكم كابيلا فى الكونجو، حيث بدلت كل من أوغندا ورواندا مواقفها تجاه كابيلا، وتحولت نحو دعم قوات المعارضة. فقد نشبت توترات شديدة بين كل من رواندا وأوغندا من ناحية، ونظام حكم لوران كابيلا فى الكونغو من ناحية أخرى، حيث كانت حكومة رواندا برئاسة (وقتذاك) باستور بيزيمنجو ووزير دفاعه بول كاجاميه (الرجل القوى فى رواندا) تأمل أن تقوم حكومة كابيلا بوقف عمليات العنف التى يشنها اللاجئون الروانديون من الهوتو المقيمون فى شرق الكونغو، إلا أن كابيلا تباطأ فى هذه المسالة، الأمر الذى اضطر رواندا وأوغندا إلى توجيه اتهامات عنيفة لنظام لوران كابيلا فى الكونغو بسبب عدم قدرته على وقف هذه الهجمات، مما سبب توترا عنيفا فى العلاقات بين هذه الأطراف. وفى هذه الظروف، سعى كابيلا إلى الرد على رواندا وأوغندا من خلال طرد السياسيين والعسكريين الموالين لهما فى حكومته، بالإضافة إلى طرد القوات الرواندية من الكونغو، وأيضا إقصاء كبار قادة القوات المسلحة من البانيا مولينجى. وفى أعقاب ذلك، بدأت الاضطرابات، حيث تردد أن رواندا أوعزت إلى القائد المخلوع بأن يبدأ فى محاولة الإطاحة بالرئيس كابيلا، كما بدأت نذر التمرد العسكرى فى ثكنات الجيش فى كينشاسا، وبالذات بسبب احتجاج أفراد البانيا مولينجى على طرد زملائهم من صفوف القوات المسلحة، وحاولت العديد من هذه العناصر اغتيال كابيلا، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، مما اضطر كابيلا إلى إعلان حالة الطوارئ فى العاصمة. وفى ظل هذا الوضع، اعتبرت رواندا وأوغندا انه يحق لهما التدخل فى القتال الجارى فى الكونغو، حيث احتلت قوات رواندية مدينة كيسنجانى الاستراتيجية، وقامت بتحريض قوات الرئيس كابيلا على التمرد.

وقد استثارت هذه التدخلات الرواندية والأوغندية فى الكونغو الدول الأخرى فى وسط وجنوب أفريقيا، وبالذات زيمبابوى وأنجولا وناميبيا، التى رفضت قبول أسلوب التدخل فى الشئون الداخلية كوسيلة لحماية المصالح. ولذلك، أصبحت القوات الأنجولية والزيمبابوية والكونغولية تعمل بتعاون وثيق وتنسيق تام فى مواجهة قوات المتمردين المدعومين من جانب أوغندا ورواندا، كما شاركت قوات سودانية وتشادية إلى جانب قوات كابيلا فى الحرب الأهلية الكونغولية. ومن ثم، شهدت هذه الحرب تدخلا من حوالى عشر دول أفريقية بقواتها المسلحة بصورة مباشرة، مما حول الحرب الأهلية الكونغولية من تمرد داخلى محدود إلى حرب أهلية واسعة مستقطبة خارجيا. والحقيقة، إن الطرف الرئيسى الأكثر استفادة من التدخلات الخارجية فى الكونغو كان الرئيس

لوران كابيلا ذاته، حيث كان وضعه العسكرى بالغ الحرج فى بداية الحرب الأهلية، وبدا واضحا فى البداية كما لو أن نظام كابيلا سوف يسقط فى غضون فترة قصيرة تحت وطأة الهجمات العسكرية المتفوقة للثوار، ولكن استعانة كابيلا بقوات من زيمبابوى وأنجولا وناميبيا مكنته من استعادة التوازن العسكرى فى مواجهة المعارضة، وتمكن من استعادة الكثير من المناطق التى كانت المعارضة قد أفلحت فى السيطرة عليها فى فترات سابقة ([1]).

وبالتالى، فإن التطورات الإقليمية التى أحاطت بالحرب الأهلية فى الكونغو مثلت نمطا غير مسبوق على الإطلاق فى الصراعات الأفريقية. فعلى الرغم من كثرة وتعدد الحروب الأهلية فى أفريقيا منذ الاستقلال، إلا أنه لم يحدث قط أن شهدت أى حرب أهلية أفريقية استقطابا وتدخلات إقليمية خارجية بالحدة والكثافة التى شهدتها الحرب الأهلية فى الكونغو، حيث شارك فى هذه الحرب ما يكاد يصل إلى عشر دول أفريقية بقواتها المسلحة بصورة مباشرة، مما حول الحرب الأهلية الكونغولية من تمرد داخلى محدود إلى حرب أهلية واسعة مستقطبة خارجيا. وكان الطرف الرئيسى الأكثر استفادة من هذه التدخلات الخارجية فى حرب الكونغو هو الرئيس لوران كابيلا ذاته، حيث كان وضعه العسكرى بالغ الحرج فى بداية الحرب الأهلية، وبدا واضحا فى البداية كما لو أن نظام كابيلا سوف يسقط فى غضون فترة قصيرة تحت وطأة الهجمات العسكرية المتفوقة للثوار، واصبح الثوار على مقربة شديدة من العاصمة كينشاسا ذاتها، وتمكنوا من قطع الكهرباء والمياه عنها، ولكن استعانة كابيلا بقوات من زيمبابوى وأنجولا وناميبيا مكنته من استعادة التوازن العسكرى فى مواجهة قوات المعارضة، واستطاع الصمود واستعادة الكثير من المناطق التى كانت المعارضة قد أفلحت فى السيطرة عليها فى فترات سابقة.

وقد أدت التدخلات الخارجية فى الحرب الأهلية الكونغولية إلى تغيير نمط التوازنات وعلاقات القوى بين قوات كابيلا وقوات المعارضة، ولكن هذه التدخلات هددت على الجانب الآخر بإمكانية نشوب حروب ومواجهات واسعة بين قوات الدول الأفريقية المشاركة فى هذا الصراع، مما قد يؤدى إلى نشوب حرب قارية واسعة، محورها الحرب الأهلية الكونغولية، وبحيث يمكن أن تشهد هذه الحرب فريقين من الدول، هما: الدول المؤيدة للمعارضة، والدول المتحالفة مع الرئيس لوران كابيلا. كما بدا واضحا أن الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية كانت مرشحة للتحول إلى حرب قارية كبرى تغذيها الشكوك والهواجس والتهديدات المتبادلة بين دول وسط وجنوب القارة الأفريقية. ولذلك، فإن بعض المحللين الأفارقة ذهبوا إلى أن الانقسامات الهائلة التى نشبت فى وسط وجنوب أفريقيا على هامش الحرب الأهلية الكونغولية

([1]) حول تطورات الصراع فى الكونغو الديمقراطية، انظر: د. عبد الله الأشعل، م. س. ذ.، ص. ٢١٩.

ربما تمثل مقدمة بالغة الخطورة لإعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للقارة الأفريقية على غرار ما حدث فى فترة السيطرة الاستعمارية على القارة.

المطلب الثانى
دور اللاجئين فى انتشار الحروب الأهلية فى أفريقيا

على الرغم من أن مشكلة اللاجئين تعتبر فى الأساس مشكلة إنسانية بالنسبة للدول المضيفة، إلا أنها تتسبب فى الكثير من الحالات فى نشوب مشكلات أمنية لهذه الدول. وينبع ذلك أساسا من طبيعة السياق السياسى الذى تنشأ فيه ظاهرة اللاجئين، فهى تحدث بوصفها نتيجة مباشرة للصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية، ويهرب اللاجئون إما بسبب الاضطهاد من جانب نظم الحكم فى بلادهم الأصلية أو هربا من مناطق الصراع بين الحكومة وجماعات المعارضة. وفى كلتا الحالتين، يمكن أن يكون اللاجئون سببا فى انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، لأن اللاجئين يكونوا محملين بمشاعر انتقامية شديدة، كما أن ظروفهم المعيشية فى الدول المضيفة تكون سيئة بدرجة لا توفر لهم بديلا يجعلهم يمارسون حياة جديدة تماما، وكان طموحهم الأكبر منصبا على السعى إلى العودة إلى بلادهم الأصلية، وهو هدف لا يتحقق إلا بالقوة المسلحة فى مواجهة النظم الحاكمة، بالإضافة إلى أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين يمكن أن تؤدى إلى نشوء توترات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم فى الدول المضيفة أو بينهم وبين جماعات إثنية أو سياسية معينة فى تلك الدول. وبشكل عام، فإن من الممكن تحديد مجالات تأثير ظاهرة اللاجئين على الانتشار الإقليمى للحروب الأهلية فى أفريقيا فى النقاط التالية ([1]):

١. إن معسكرات اللاجئين يمكن أن تكون منابع لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول المضيفة إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدولة المصدرة للاجئين. ويكون التجنيد سهلا لأن اللاجئين تكون لديهم مشاعر عارمة من الإحباط بسبب اضطرارهم إلى الهرب من بلادهم، واضطرارهم إلى قبول العيش فى ظروف اقتصادية وإنسانية بالغة القسوة فى الدول المضيفة لهم. ولذلك، عادة ما تكون هناك مشاعر انتقامية لدى اللاجئين من أجل الانتقام من نظام الحكم فى بلادهم الأصلية الذى اضطرهم إلى الهرب واللجوء إلى الدول الأخرى، كما أن عملية التجنيد فى معسكرات اللاجئين تصبح أكثر سهولة من الناحية الإثنية إذا كان هؤلاء اللاجئون ينتمون إلى جماعة إثنية واحدة، أو حتى من جماعات إثنية مختلفة، ولكن يجمعها العداء

([1]) اعتمد الباحث فى رصد الخطوط العريضة لتأثير اللاجئين فى انتشار الحروب الأهلية على:
Stephen John Stedman, Op-Cit, p.p. 246-247.

المشترك لنظام الحكم الذى كان سببا فى هروبهم من بلادهم الأصلية. ومن ناحية أخرى، فإن معسكرات اللاجئين ربما توفر مجالا ملائما للقيام بعمليات التدريب العسكرى اللازمة لإعداد المقاتلين، وكان العديد من جماعات المعارضة تلجأ فى الكثير من الأحيان إلى تجنيد المراهقين والأطفال فى صفوفها، نظرا لحاجتها الشديدة إلى المقاتلين للمشاركة فى عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية. وفى الكثير من الحالات، كانت عمليات التجنيد تتم بصورة قسرية، بحيث يتم إجبار المراهقين والذكور القادرين على القتال، رغما عنهم، على الانضمام إلى المعارضة، والمشاركة فى عملياتها العسكرية ضد نظام الحكم فى الدولة التى هربوا منها.

٢. إن تدفقات اللاجئين يمكن أن تؤدى إلى نشوء مجتمعات بائسة ومحرومة، وتعانى من نقص حاد فى الخدمات، بالإضافة إلى البؤس الشديد فى الأوضاع المعيشية، وهو ما قد يؤدى إلى نشوب صراعات عنيفة على الغذاء والمياه والسكن من جانب اللاجئين، وأيضا بينهم وبين المواطنين الأصليين، وبالذات من سكان مناطق إيواء اللاجئين. وعلى الرغم من أن معسكرات اللاجئين أو أماكن تجمعاتهم تحصل فى الأغلب على مساعدات دولية من جانب المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أو من جانب الجمعيات الإنسانية الدولية، إلا أن هذه المساعدات الإنسانية تكون غير كافية فى الكثير من الأحيان، ولا تسمح إلا ببقاء اللاجئين على قيد الحياة، بالإضافة إلى أنها تتركز أساسا فى مجالات توفير الغذاء، ولا تمتد أصلا إلى مجال تحسين البنية الأساسية فى أماكن إيواء اللاجئين وتوفير مستوى معقول من المعيشة لهم، بالإضافة إلى أن المساعدات الإنسانية الخارجية تتعرض - برغم ندرتها الشديدة - للتوقف لأسباب عديدة، مثل تعرض قوافل المساعدات لعمليات السلب والنهب أو عدم توفير الحماية الكافية لفرق المساعدات الإنسانية، مما يضطر المنظمات الدولية أو الجمعيات الدولية إلى سحب فرقها من مناطق الخطر خوفا على سلامتهم أفرادها. وفى ظل هذه الحالات، فإنه إذا لم يكن لدى السلطات الحكومية المحلية القدرة على التعامل مع مثل هذه الصراعات، فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى استفحال حدة الصراعات داخل معسكرات اللاجئين أو أماكن إقامتهم.

٣. إن معسكرات اللاجئين غالبا ما تفرض أعباء اقتصادية ومخاطر صحية على المجتمعات القريبة والمجاورة، بالإضافة إلى أن اللاجئين يستنزفون الموارد الاقتصادية للدول المضيفة، وهو ما يمكن أن يكون سببا فى نشوء حساسيات بين اللاجئين وحكومات ومواطنى الدول المضيفة. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة تتأثر بقوة بإمكانيات الحكومات المضيفة ومدى قدرتها على استيعاب اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية لهم، كما تتأثر أيضا بسياسات وردود أفعال المجتمع الدولى، وبالذات فيما يتعلق بما إذا كانت الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية تشارك فى تحمل أعباء إيواء وإعاشة اللاجئين. ففى حالة ما إذا كانت الدول

المضيفة قادرة على تحمل أعباء اللاجئين، وإذا كان المجتمع الدولى يشارك بقدر كاف فى هذه الأعباء، فإن ذلك يمكن أن يقلل من الآثار الأمنية للاجئين، والعكس صحيح، ويعنى ذلك عموما أنه ليس من الضرورى أن يكون اللاجئون قوة مقوضة للاستقرار الداخلى فى الدول المضيفة، وإنما تتوقف هذه المسألة أساسا على العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويبدو تأثير اللاجئين فى انتشار الحروب الأهلية على الصعيد الإقليمى واضحا بقوة فى منطقة وسط أفريقيا، وبالذات بين كل من رواندا وأوغندا، حيث كانت هناك ارتباطات مباشرة بين الحروب الأهلية فيهما. فقد هرب عشرات الآلاف من اللاجئين التوتسيين من رواندا فى عقدى الخمسينات والستينات إلى أوغندا وتنزانيا. وقام أبناء وأحفاد هؤلاء اللاجئين بتشكيل ميليشيات تسعى إلى العودة بقوة السلاح إلى رواندا. وفى ظل عدم الاستقرار الداخلى فى أوغندا، وجد اللاجئون التوتسى أنفسهم عرضة لضغوط واستفزازات وتحرشات من جانب القوات الحكومية الأوغندية، وبالذات فى عهدى عيدى أمين وميلتون أوبوتى، مما اضطرهم للانضمام إلى حركة المعارضة بقيادة يورى موسيفينى، الذى تعود أصوله أيضا إلى مجموعة عرقية قريبة من التوتسى، هى قبيلة (الانكولى). وعندما انتصر جيشه فى أوغندا فى عام ١٩٨٦، كان معظم قادته من التوتسى الروانديين. ولذلك، عملوا على العودة إلى رواندا عام ١٩٩٠، فحصلوا على أسلحة من الجيش الأوغندى، وشكلوا الجبهة الوطنية الرواندية، وظلت هناك على الدوام درجة عالية من التنسيق والتعاون بين الجانبين.

المطلب الثالث
تجارة الأسلحة الخفيفة وانتشار الحروب الأهلية فى أفريقيا

خلقت الحروب الأهلية الأفريقية تجارة عابرة للحدود فى مجال الأسلحة الخفيفة، وهو ما تسبب فى زيادة عدم الاستقرار السياسى من عدة طرق. ففى الدول المنهارة، مثل ليبيريا والصومال، كان من السهل الحصول على الأسلحة، وهو ما كان سببا فى تفكك الدول وزيادة الصعوبات أمام الجهود المبذولة للوصول إلى تسويات سلمية. وأدت الإتاحة النسبية السهلة للأسلحة وانفتاح الحدود السياسية بين الدول الأفريقية وعدم وجود رقابة قوية عليها من جانب الحكومات المركزية إلى زيادة كثافة الصراعات الأهلية. وحتى فى فترات ما بعد انتهاء الحروب الأهلية، تظل الجماعات المتصارعة محتفظة بقدرتها على الحصول على الأسلحة، وهو ما قد يمثل أحد المعوقات أمام عملية التحول الديمقراطى فى تلك الدول (1).

(1) Ibid, p.p. 246-247.

والأكثر من ذلك، إن الإتاحة النسبية للأسلحة الخفيفة فى الدول الأفريقية مكنت العصابات الإجرامية وجماعات المتمردين فى الكثير من الحالات من فرض قيود على قدرة الحكومات الجديدة على فرض النظام والقانون، أو مد سيادتها وسيطرتها على جميع أرجاء الدولة. وقد مثلت هذه المشكلة تهديدا خطيرا أمام الكثير من الديمقراطيات الأفريقية الهشة، لأن توافر الأسلحة الخفيفة أدى إلى زيادة معدل الجرائم العنيفة، وهو ما يتسبب فى تقويض الثقة الشعبية فى النظم الجديدة، ويدفع الاستثمار الأجنبى إلى الهرب، واللذان يعتبران أمرا حيويا لتحقيق الاستقرار الاقتصادى اللازم لمواصلة التحولات الديمقراطية ([1]).

ويعود الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة فى الحروب الأهلية الأفريقية فى الأصل إلى سهولة الدعم اللوجستى والتدريب والصيانة، مما يجعل الأسلحة الخفيفة السلاح الأكثر شيوعا فى الصراعات الداخلية، كما ترتبط هذه المسألة أيضا بصغر سن أفراد الجماعات المتصارعة. ولذلك، فإن أغلبية هذه الحروب اشتملت فى الأساس على أنماط من القتال القريب (المتلاحم) والاشتباكات المتقطعة ونقص أو غياب الأهداف العسكرية المحددة بدقة وإطار زمنى مسبق لإنجاز الأهداف. أضف إلى ذلك، إن هناك تزامنا تقليديا بين تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة الخفيفة فى الصراعات الداخلية. ويؤدى انتشار الأسلحة الخفيفة إلى زيادة الخسائر المباشرة فى تلك الصراعات. ويعتبر انتشار الأسلحة الصغيرة مشكلة كبيرة تجابه جهود تسوية الحروب الأهلية الأفريقية، لأنه من الضرورى - عقب إبرام اتفاقات السلام - أن يتم تسليم الأسلحة إلى طرف ثالث أو تدميرها، إلا أن الأسلحة والمعدات تستخدم مجددا من جانب الجماعات المتصارعة بهدف الدفاع عن النفس أو كمصدر للحصول على الدخل أو كأداة للمساومة السياسية ([2]).

وتعتبر موزمبيق من ابرز الأمثلة التى نجحت فيها عملية نزع أسلحة الجماعات المتصارعة، مما ساعد على استتباب عملية السلام فيها. فقد كانت تجربة نزع أسلحة الجماعات المتصارعة، وبالذات حركة رينامو، سببا رئيسيا من أسباب نجاح عملية التسوية فيها، مما أتاح فرض سيطرة الدولة على الشئون الداخلية، والتى تعتبر أمرا حيويا من أجل إنهاء الحرب الأهلية، وبالذات احتكار الدولة وحدها لحق استخدام القوة محليا. وكانت عملية نزع أسلحة الفصائل والجماعات غير الحكومية فى موزمبيق جزءا جوهريا فى عمليات الأمم المتحدة لتسوية الحرب الأهلية لأنه بدون هذه العملية

([1]) Ibid, p. 247.

([2]) United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), Small arms and intra - state conflicts (Geneva: UNIDIR, Research papers No. 34, April 1995), p.p. 12-14.

كان مـن المستحيل أن تتـم المصالحـة الوطنيـة، وبالتـالى كـان سيصبح مـن المستحيل استعادة التجانس الاجتماعى والنمو الاقتصادى (1).

أما فى ليبيريا، فقد كان انتشار الأسلحة الخفيفة سببا مـن أسباب تعطيل الوصـول إلى اتفاق لتسوية الصراع لفترة طويلة. فقد قدرت الأمم المتحدة فـى ١٩٩٤ أن هنـاك حوالى ٦٠,٠٠٠ ليبيرى مسلح، ولم يتلق سوى القليل منهم تدريبا عسكريا، ولم يكن أيـا منهم يتلقى أجرا، كما أنهم لم يكونوا جنودا على الإطلاق، وإنما مجرد مدنيين مسلحين، وأحيانا كانوا صغارا جدا، ويعيشون بقوة السلاح، ويسرقون ما يريـدون أو يحتـاجون، وكانوا يتمركزون فى أية مناطق أو فى المناطق التى يمكن نـهب المسـاعدات الإنسـانية منها. وكانوا بالطبع يدافعون عن هـذه المواقـع الاستراتيجية ضد أى غزاة جدد، كمـا كانوا يقومون بغارات ضد أراضى الميليشيات المنافسة من أجل النـهب وتدمير القـدرة السكانية للعدو والحصول على العمال المستعبدين، وذلك وفقا لنمط حرب قريب إلى حد كبير مما كان سائدا أيام تجارة العبيد. وقد أدت هذه الوضعية إلى سيادة حالـة فسيفسـائية من مناطق السيطرة للميليشيات، فى حين كان المدنيون يحظون ببعض درجات الحمايـة مـن الميليشـيات، ولكنـهم لابـد أن يدفعوا إتـاوات للـوردات الحـرب، إلا أن التحـولات المستمرة فى المناطق الحدودية بين الميليشيات كان يعرض المدنييـن لـهجمات مـن كـل الأطراف. وبالتالى، فإن الهدف كان يتمثل فـى السيطرة علـى السكان وامتـلاك الغنـائم أكثر من مجرد السيطرة على الأرض وفقا للأسلوب العسكرى التقليدى (2).

وفى حالة الحرب الأهلية الأنجولية، احتلت مسألة حل الميليشيات العسكرية ونـزع أسلحتها مكانة محورية فى الجهود المتعددة التى بذلت من أجل تسوية هذه الحرب. ففـى اتفاقية (لشبونة) فـى مـايو ١٩٩١، جرى التـأكيد فـى بنـود الاتفاقيـة علـى حـل القـوات والميليشيات التابعة للطرفين وتشكيل جيـش وطنـى جديـد يتـألف مـن ٤٠ ألـف شـخص بالتساوى بين الطرفين، وذلك ضمـن البنـود الأخـرى للاتفـاق (3)، كمـا جـرى التركـيز على هذه المسألة أيضا فى بروتوكول المصالحة الوطنية الـذى وقـع عليـه الجانبـان فـى أغسطس ١٩٩٤ بهدف إنهاء الحرب الأهلية الدامية فى البلاد، والذى شـدد علـى مسـألة حل الميليشيات وتشكيل الجيش الوطنى والشرطة الموحدة.

ولذلك، ظلت مشكلة انتشار الأسلحة قائمة فى أنجـولا، وهـو مـا يعنـى أن الطرفيـن المتصارعين كانا حريصين علـى استمرار الاحتفـاظ بآليـات وأدوات الحـرب الأهليـة، والمتمثلة فى الميليشيات المسلحة التابعة لكل من الجبهة الشعبية وحركة يونيتا، ومازال

---

(1) Stephen M. Hill, "Disarmament in Mozambique: Learning the lessons of experience", Contemporary Security Policy, (London: Frankcass), Vol. 17, No. 1, April 1996, p.p. 127 - 128.

(2) Stephen Ellis, Op-Cit, p. 185.

(3) محمد أبو الفضل، م. س. ذ.، ص. ص. ١٤٥ - ١٤٨.

كل طرف منهما محتفظا بقوته العسكرية المستقلة. وعلى الرغم من أن جميع جهود السلام التى جرت بينهما برعاية الأمم المتخذة كانت قد تطرقت إلى مسالة دمج القوات التابعة للجانبين فى جيش وطنى موحد، إلا أنها لم تفلح فى الوصول إلى نتيجة واضحة ومحددة فى هذا الشان.

المطلب الرابع
العدوى وانتشار الحروب الأهلية فى أفريقيا

تتسبب الحروب الأهلية فى الكثير من الأحيان فى خلق حالة من العدوى الإقليمية، بحكم ما تولده من مناخ عدم استقرار فى المنطقة. وتلعب العدوى دورا هاما فى نقل الصراعات السياسية بين الدول، حيث أثبتت بعض الدراسات أن العدوى تعتبر نوعا من التعلم الاجتماعى والسياسى. وهناك مجموعة محددة من الشروط المؤثرة على ظاهرة العدوى، أبرزها أن العدوى تحدث بالنسبة للصراعات القريبة جغرافيا، كما أن التأثير يكون أكثر قوة بالنسبة للدول التى تتماثل فى الظروف الثقافية والمؤسسية، علاوة على أن تأثير العدوى يكون قويا فى الدول التى تقوم وسائل الإعلام فيها بتغطية الصراعات التى تمثل مصدر العدوى. أضف إلى ذلك، إن العدوى تحدث فى المجتمعات التى تعانى من حالة استقطاب بين الجماعات المتنافسة، ولكن إذا كانت السلطات المركزية فى الدولة تسيطر على وسائل الإعلام، فإن ذلك يبطئ انتشار عدوى الحروب الأهلية، حتى لو توافرت شروط انتقال العدوى، لأن النخب السياسية تمتلك القدرة على التحكم فى تدفق المعلومات المتاحة بشأن تلك الصراعات ([1]).

وبالتالى، فإن المقصود بالعدوى هنا هو انتقال الحرب الأهلية فيما بين الدول المتجاورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث يؤدى اندلاع حرب أهلية فى دولة ما إلى التأثير بصورة ما على الأوضاع الداخلية للدول المجاورة. وتعود العدوى هنا ليس فقط بحكم اعتبارات القرب الجغرافى، ولكن أيضا بحكم تشابه ظروف النشأة التاريخية للدول الأفريقية، وبالذات على صعيد التقارب فى الخريطة السكانية الداخلية، وبساطة التكوين السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وتشابه المشكلات الداخلية فى معظم الدول الأفريقية.. وغير ذلك. ومع ذلك، فإن انتقال عدوى الحروب الأهلية لا يعتبر أمرا مطلقا فيما بين الدول المتجاورة، وإنما يتوقف على العديد من الاعتبارات، يأتى فى مقدمتها ضرورة ازدياد معدل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه الدول على نحو يجعل من السهل انتقال التأثيرات المختلفة فيما بينها، بالإضافة إلى أهمية

([1]) Stuart Hill & Donald Rothchild, "The contagion of political conflict in Africa and the world", Journal of Conflict Resolution, Vol. 30, No. 4, Dec. 1986, p.p. 617-735.

التداخل السكانى بين تلك الدول، بحيث ينتمى السكان إلى أصول إثنية واحدة أو متقاربة، كما أن من الضرورى أن تكون المصالح متشابكة بين الدول بصورة تؤدى إلى نشوء تحالفات صريحة أو خفية بين حكومات الدول المتجاورة، أو بين بعض الحكومات وجماعات المعارضة فى الدول المتجاورة.

وبشكل عام، فإن هناك عدداً من الآليات التى تنتقل بموجبها عدوى الحروب الأهلية بين الدول المتجاورة فى إقليم جغرافى واحد، وتتمثل أساسا فى ([1]):

١. إن التداخل السكانى والجغرافى الكثيف فى الدول الأفريقية يوفر فرصا قوية لانتقال عدوى الحرب الأهلية من دولة إلى أخرى، حيث أن هذا التداخل يؤدى إلى تيسير عملية انتقال التفاعلات السياسية والاجتماعية ما بين الدولتين، بالإضافة إلى تشابك المصالح بينهما بسبب الروابط الإثنية المختلفة. وقد بدا تأثير عامل العدوى واضحا بقوة فى حالتى رواندا وبوروندى بسبب تشابه الخريطة السكانية، حيث أن الجماعتين الإثنيتين الرئيسيتين فى هاتين الدولتين هما: الهوتو والتوتسى. وكان اشتعال الحرب الأهلية فى رواندا سببا فى نشوب توترات مماثلة فى بوروندى. ولكن على الرغم من تأثير عامل العدوى الإقليمية، إلا أن حدة الحرب الأهلية ذاتها اختلفت بشدة بين كل من رواندا وبوروندى، وكانت هناك فروقا بالغة بين الدولتين فى حدة الصراع ومداه الزمنى ونتائجه.

٢. إن اندلاع حرب أهلية فى دولة ما يقدم نموذجا توضيحيا لقادة جماعات المعارضة فى الدول المجاورة بشأن التكاليف المترتبة على هذه الحرب والفوائد التى يمكن أن تنجم عن الحرب وردود الأفعال الإقليمية والدولية المحتملة. وبالتالى، فإن وجود نموذج عملى ربما يشجع جماعات المعارضة فى الدول المجاورة على الاتجاه نحو العمل المسلح ضد نظام الحكم فى بلدانهم، استنادا إلى أن تجارب الدول المجاورة أشارت إلى أن هذا العمل المسلح المضاد للحكومة كان مفيدا من حيث الاستيلاء على السلطة أو الحصول على مكاسب سياسية إضافية أو الاستحواذ على قدر أكبر من الثروة.. أو غير ذلك.

وفى ظل هذا الوضع، فإن احتمالات انتقال عدوى الحروب الأهلية تتم من خلال آليات محددة، إلا أنه يظل من الضرورى التأكيد على أن العدوى لا تنتقل فى فراغ، بمعنى أن مجرد اندلاع الحرب الأهلية فى دولة ما لا يعنى حتمية انتقال العدوى إلى الدول المجاورة، وإنما ينبغى أن تتوافر بيئة ملائمة لانفجار الصراع الداخلى بها. أضف إلى ذلك، إن هناك صعوبة كبيرة فى قياس حجم وتأثير العدوى فى مسألة الحروب الأهلية، بسبب تداخلها مع العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى. فمما لاشك فيه أن عامل العدوى الإقليمية كان موجودا فى

([1]) Ibid, p.p. 617-620.

حالات الحروب الأهلية في كل من رواندا وبوروندى، وأيضا في حالات ليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو، وكذلك في حالات الصومال وإثيوبيا. ومع ذلك، فإن تأثير العدوى هنا يتداخل بدرجة كبيرة مع تأثير الاختلالات الداخلية العديدة التي فجرت الحروب الأهلية أصلا. وبالتالي، فإن عامل العدوى يظل واحدا من بين عوامل أخرى في تفجير الحرب الأهلية، ولكنه لا يمكن على الإطلاق أن يكون السبب الوحيد - أو حتى السبب الرئيسي - وراء نشوب الحرب الأهلية في الدولة.

أضف إلى ذلك، إن تأثير العدوى يمكن أن يكون بارزا على صعيد التفاعلات بين جماعة إثنية واحدة منتشرة في عدة دول مجاورة، مثل قبيلة التوتسي في منطقة وسط أفريقيا. فقد كانت هذه الجماعة طرفا أصيلا في التوترات الإثنية التي شهدتها رواندا وبوروندى وأوغندا والكونغو خلال عقد التسعينات، حيث كانت قبائل التوتسي جزءا أساسيا من العمليات الصراعية، واستطاعت في الكثير من الحالات أن تستحوذ على القدر الأكبر من النفوذ والسلطة السياسية والقوة العسكرية في رواندا وبوروندى. وقد استفادت هذه القبيلة من ارتفاع مستواها التعليمي والثقافي والاجتماعي، بالمقارنة مع قبائل الهوتو في هذين المجتمعين، ولعبت دورا بالغ الأهمية في التفاعلات السياسية في منطقة وسط أفريقيا، وكانت تتعامل بدرجة عالية من التعصب القومي والاستعلاء الإثني مع الجماعات الإثنية الأخرى، بالإضافة إلى أن أفراد هذه الجماعة كانوا يلتزمون بنوع من (التساند الإثني) فيما بينهم في هاتين الدولتين، بما يوفر لهم قدرا أكبر من الأمن والحماية في مواجهة الهوتو، ولاسيما في ضوء التجارب الدموية التي تعرض لها أبناء التوتسي في رواندا.

والواقع، إن تأثير العدوى لم يكن واضحا فقط في حالات الحروب الأهلية، ولكنه كان واضحا أيضا في ردود الأفعال الإقليمية تجاه الحروب الأهلية الأفريقية. ففي منطقة غرب أفريقيا، كان اهتمام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) بإرسال قوات لحفظ السلام في كل من ليبيريا وسيراليون، ووقف الحروب الأهلية فيهما، عائدا إلى رغبة دول الجماعة، وبالذات نيجيريا، في منع انتقال الحروب الأهلية من هاتين الدولتين إليهما. وعلى الرغم من أنه كانت هناك العديد من الأسباب والدوافع الكامنة وراء تدخل جماعة غرب أفريقيا في هذا الصراع، إلا أن الخوف من العدوى الإقليمية كان أكثرها أهمية. فقد كان هذا التدخل عائدا إلى رغبة نيجيريا في إثبات مكانتها كقوة إقليمية كبرى في تلك المنطقة من العالم، ورأت في الحرب الأهلية الليبيرية فرصة لتكريس نفسها كقوة إقليمية لحفظ السلام أو كوكيل عن الأمم المتحدة، كما كان الرئيس النيجيري - وقتذاك - إبراهيم بابانجيدا صديقا شخصيا لصمويل دو. وفي الوقت نفسه، كانت نيجيريا ترغب في إبعاد ساحل العاج عن ليبيريا، بحكم التنافس التقليدي بين الاثنتين، ولاسيما أن تايلور كان مدعوما من قبل ساحل العاج وبوركينا فاسو، مما جعل نيجيريا تشعر بأن نفوذها الإقليمي بات محل تهديد. وعلى الرغم من

كل هذه الأسباب، إلا أن العامل الأكثر أهمية وراء التدخل تمثل أساسا فى خشية الكثير من دول غرب أفريقيا، ولاسيما الناطقة بالإنجليزية، من أن يؤدى انتصار تايلور إلى شيوع العدوى الانقلابية فى المنطقة، وبالذات أن قوات تايلور كانت تضم كثيرا من المرتزقة من تلك المنطقة. وفى ضوء ذلك كله، شكلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) جماعة للمراقبة، وصلت بالفعل إلى مونروفيا فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٠ ([1]). وبالتالى، فإن تأثير العدوى الإقليمية يعتبر واحدا من الآثار السلبية الخطيرة للحروب الأهلية فى القارة الأفريقية. وعلى الرغم من أن انتقال العدوى يتوقف على الكثير من العوامل الأخرى المساعدة، سياسيا واقتصاديا وإثنيا، إلا أن التماثل العام فى الأوضاع الداخلية فى معظم الدول الأفريقية يوفر فرصا مواتية لانتقال العدوى الإقليمية للحروب الأهلية فيما بين دول القارة الأفريقية.

([1]) Stephen Ellis, Op-Cit, p. 168.

المبحث الثالث
تراجع الاهتمام الدولى بالحروب الأهلية فى أفريقيا

أدت الحروب الأهلية فى القارة الأفريقية إلى حدوث تبدلات فى المواقف الدولية تجاه القارة الأفريقية، حيث أدى إخفاق تجربة التدخل الدولى فى الصومال وارتفاع التكاليف السياسية والاقتصادية للتدخل فى الحروب الأهلية وضآلة الأهمية الاستراتيجية للدول المتورطة فى الحروب الأهلية الأفريقية، إلى حدوث تناقص تدريجى فى الاهتمام الدولى بالتدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية. وقد بدا هذا العزوف واضحا بصفة خاصة فى الموقف الأمريكى. ففى أعقاب فشل تجربة التدخل فى الصومال، اتجهت السياسة الأمريكية نحو الامتناع عن التدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية، مع جعل هذه الحروب محكومة فى الأساس بموازين القوى بين الأطراف المتصارعة ذاتها، أو التدخل لفترة انتقالية محدودة لحين وصول قوات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة ركزت على دعم الأفكار والمبادرات المطروحة لتشكيل قوة أفريقية لحفظ السلام تقوم بالتدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية، مع قصر الدور الأمريكى والغربى فى هذه القوة على التدريب والتسليح والتمويل.

والواقع، إن انخفاض الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية لم يكن مرتبطا فقط بازدياد حدة الصراع فى الحروب الأهلية، ولكن هذا الانخفاض حدث لأن هذه الزيادة فى حدة الصراعات الداخلية الأفريقية تزامنت مع متغيرات دولية هامة، وبالذات انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، مما تسبب إجمالا فى انخفاض وتضاؤل القيمة الاستراتيجية للقارة الأفريقية. فقد كان تأثير انتهاء الحرب الباردة على القيمة الاستراتيجية للدول الأفريقية سلبيا بصورة كاسحة، حيث أن الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى لم تعد فى حاجة إلى الحلفاء الأفارقة بعد أن تراجعت القيمة الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للغرب. ولم تعد الولايات المتحدة مضطرة إلى أن تغمض عينيها عن فساد واستبداد موبوتو رئيس الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) بسبب حاجتها إلى مساعداته فى تقديم الدعم العسكرى للمعارضة الأنجولية التى تقاتل حكومة لواندا الماركسية، أو بسبب خوفها من أن يؤدى عدم الاستقرار فى زائير السابقة إلى وصول حكومة موالية للسوفييت فى كينشاسا. وفى الوقت نفسه، لم تعد الولايات المتحدة فى حاجة إلى الاستمرار فى دعم حكومة فاسدة وأوتوقراطية فى الصومال من اجل الحصول على تسهيلات بحرية فى الموانئ الصومالية على المحيط الهندى. ومن ثم، فإن التحولات الجديدة فى النظام الدولى خلقت تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الأفريقية، كما كانت بمثابة إنذار للنظم السلطوية بسبب عاملين رئيسيين، الأول يتمثل

فى غياب الحليف الاستراتيجى لأن انهيار الكتلة الاشتراكية حرم الكثير من النظم والحكومات الأفريقية من الحليف الدولى الأساسى لها، والثانى يتمثل فى ضغوط القوى المنتصرة فى الحرب الباردة، وهى الدول الغربية التى سارعت بفرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الدول والحكومات فى أفريقيا. وبالتالى، فإن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية أدى إلى إحداث تبدلات جوهرية فى أنماط التعامل الدولى مع الحروب الأهلية فى أفريقيا. ففى فترة الحرب الباردة، كانت الاعتبارات الأيديولوجية والاستراتيجية والجيوبوليتيكية هى التى تحكم تدخل القوى الأجنبية فى النزاعات الإثنية والحروب الأهلية فى أفريقيا. أما فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عمليات التدخل من جانب المجتمع الدولى - الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب - باتت محكومة بالاعتبارات الإنسانية، لأن المصالح الاقتصادية للدول الغربية لم تعد عرضة لتهديد حقيقى بعد انتهاء الحرب الباردة، فى حين أن الحروب الأهلية الأفريقية تمثل تهديدا مباشرا للسلام والاعتبارات الإنسانية فقط، وهو ما كان سببا من أسباب تضاؤل الاهتمام الدولى بأفريقيا، وأصبحت الاستجابة الدولية للتطورات الجارية فى أفريقيا غير كافية للتصدى لظاهرة الحروب الأهلية ([1]).

المطلب الأول

ازدياد تهميش القارة الأفريقية على الساحة الدولية

تعتبر الحروب الأهلية الأفريقية واحدة من الأسباب الرئيسية وراء تهميش القارة الأفريقية على الساحة الدولية، رغم أن لهذه الظاهرة أيضا أسبابها الاقتصادية والسياسية الأخرى. ويتمثل تأثير الحروب الأهلية هنا فى أنها تخلق بيئة سياسية مهددة ومضطربة على مستوى الدول المعنية، وأيضا على مستوى النطاق الجيوبوليتيكى المحيط بها، وهو ما يدفع الدول الكبرى إلى عدم التورط فى الصراعات الداخلية الأفريقية. ومن ناحية أخرى، يتكامل تأثير الحروب الأهلية فى تهميش القارة الأفريقية مع ضآلة وزن هذه القارة فى الساحة العالمية، بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة فى عدم التورط فى الصراعات الداخلية الأفريقية، ولاسيما أنه لم تعد هناك تهديدات حقيقية للمصالح الأمريكية والدولية فى هذه القارة فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالى، فإن تهميش القارة الأفريقية يعود أساسا إلى حقيقة أن التحولات الحادثة فى هيكلية النظام الدولى ولدت انعكاسات سلبية بارزة على دول القارة الأفريقية بشكل

([1]) د. محمود أبو العينين، "أفريقيا وتطور النظام العالمى"، فى د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، **الموسوعة الأفريقية**، م. س. ذ.، ص. ص. ٩٣ - ١١٨.

عام، حيث أدت هذه التحولات إلى حدوث المزيد من التدهور فى مكانة القارة الأفريقية فى النظام الدولى، بالإضافة إلى تضييق هامش المناورة الاستراتيجية الذى كان متاحا أمامها إبان الحرب الباردة، حيث انطوت ظروف ما بعد الحرب الباردة على إنهاء هامش المناورة الاستراتيجية والتكتيكية التى كانت متاحة لدول القارة الأفريقية فى الماضى، شأنها فى ذلك شأن جميع دول ومناطق وأقاليم العالم الثالث، وهو الهامش الذى كان قد أتاح لتلك الدول مدخلا حيويا للحصول على المساعدات الاقتصادية والواردات التسليحية والدعم السياسى والدبلوماسى من جانب كل من الكتلتين المتنافستين فى الشرق والغرب. ومن ثم، فإن انتهاء نظام القطبية الثنائية أدى إلى وضع نهاية لهذا الهامش وتضييق دائرة الفرص، ومضاعفة القيود الواردة على الاختيارات السياسية المتاحة أمام دول القارة الأفريقية، حيث أصبحت الدول الأفريقية فى ظل هذا الوضع خاضعة للهيمنة الكاملة من جانب القوى العظمى الوحيدة الباقية (الولايات المتحدة)، ومن ورائها المنظومة الرأسمالية العالمية. ويرجع هذا التطور بالدرجة الأولى إلى تضاؤل القيمة الاستراتيجية لدول القارة الأفريقية فى الاستراتيجيات العالمية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ لم تعد السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا مندرجة فى إطار استراتيجية كونية عامة لإدارة الصراع مع الكتلة الشرقية، وإنما أصبحت مدفوعة فقط بالاعتبارات الإقليمية المباشرة المرتبطة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة، بخلاف ما كان حادثا أثناء الحرب الباردة، ولم تعد الولايات المتحدة فى حاجة إلى اكتساب الحلفاء والأصدقاء فى أفريقيا، وبات التركيز السياسى الأمريكى يقتصر على التعامل الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى مع دول القارة حسب خصوصية كل حالة على حدة. وقد بدا هذا السلوك واضحا بصفة خاصة فى التعامل الأمريكى مع قضايا الأمن والسلم فى القارة الأفريقية، وبالذات فى التعامل الأمريكى فى إطار عمليات حفظ السلام وتسوية الصراعات القائمة، لاسيما الصراع فى الصومال ([1]).

أضف إلى ذلك، إن جانبا كبيرا من القيمة الاستراتيجية للدول الأفريقية فى فترة الحرب الباردة كان عائدا إلى الوزن التصويتى الكبير لتلك الدول فى الأمم المتحدة، فقد كانت الأمم المتحدة واحدة من أهم ساحات الصراع السياسى فى فترة الحرب الباردة. وكان صدور قرارات دولية عن الأمم المتحدة لصالح هذا المعسكر أو ذاك يمثل مكسبا هاما فى ظل الصراع والاستقطاب الدولى الحاد فى تلك الفترة، مما كان يدفع الدول الكبرى إلى الاهتمام بكسب تأييد الدول الأفريقية حتى تصوت لصالحها فى الأمم المتحدة، وبالذات فى الجمعية العامة، إلا أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تغيير هذه الأوضاع. ففى فترة ما بعد الحرب الباردة، هيمنت الولايات المتحدة على الأمم

([1]) Hawn H. McCormick, Op-Cit, p.p. 163-164.

المتحدة، ونشأت درجة عالية من التوافق بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، وبالذات روسيا الاتحادية والصين، حيال معظم القضايا الدولية الهامة، مما جعل أصوات الدول الأفريقية أقل أهمية مما كانت عليه فى فترة الحرب الباردة (1).

ولذلك، فإن فشل تدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة فى الصومال أدى إلى بروز حالة من التجاهل لهذه الحرب، وبالذات لأنها لا تهدد المصالح الحيوية الأمريكية، وانطبق هذا التقويم أيضا على حالة ليبيريا. وبالتالى، فقد انتصرت السياسات الواقعية (Real Politics) على العواطف لدى صانعى القرار فى الغرب تجاه الحروب الأهلية الأفريقية. وكان هذا الاتجاه نابعا أيضا من الاعتقاد بأنه إذا حاولت دولة من الدول الغربية المتقدمة التدخل وممارسة النفوذ فى الحروب الأهلية الأفريقية، بهدف السيطرة على مصادر الثروات المعدنية الهامة أو حماية الموارد البيئية أو السيطرة على موقع استراتيجى هام، فإنها سوف تجد أن الآليات التى تجعل الدولة المستهدفة تستجيب لهذا التدخل لم تعد موجودة. أضف إلى ذلك، إن صانعى القرار فى الغرب اصبحوا يعتقدون أن المشكلات السياسية في الدول الأفريقية لا تؤثر على مصالحهم فى المستقبل المنظور، بالإضافة إلى أنهم أصبحوا غير راغبين فى تحمل المخاطر المترتبة على التدخل لأسباب إنسانية فى مناطق معينة من القارة (2)، وهو ما ساعد عموما على زيادة تهميش الصراعات الداخلية فى أفريقيا وتجاهل المجتمع الدولى لها.

وفى مرحلة تالية، قامت الولايات المتحدة بإجراء تعديل اكثر وضوحا على موقفها من قضايا الأمن الأفريقى بشكل خاص، ومن قضايا حفظ الأمن والسلم الدوليين بشكل عام، حيث أدت تجربة التدخل الأمريكى فى الصومال إلى دفع إدارة بيل كلينتون إلى الاتجاه نحو جعل مشاركة القوات الأمريكية فى عمليات حفظ السلام فى أقل الحدود الممكنة، ولفترة زمنية محدودة، وتوجيهها نحو أنشطة لا تنطوى على قدر كبير من الخسائر البشرية، مع الحرص على عدم التورط فى المستقبل فى عمليات خطرة وباهظة التكاليف لحفظ السلام فى مختلف أنحاء العالم . وفى هذا الإطار، قررت الولايات المتحدة تسيير أعمال المشاركة فى جهود حفظ السلام حسب المبدأ المسمى بـ (الاختيار المحسوب)، والذى ينطوى على ضرورة أن تقرر الولايات المتحدة مسبقا الأنشطة والنزاعات التى يتعين عليها أن تشارك فيها بنفسها، وكذلك تحديد طبيعة الحالات التى يمكن الاكتفاء بالتأييد والدعم فقط. ومن ثم، فإن الاتجاه العام للسياسة الأمريكية فى مجال المشاركة فى عمليات حفظ السلام كان نحو تخفيض الدور

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص. ١١٨.

(2) Stephen Ellis, "Africa after the cold war: New patterns of government and politics", Development & Change, (Oxford: Blackwell Publishers and the Institute of Social Studies at the Hauge), Vol. 27, No. 1, Jan. 1996, p.p. 19-21.

الأمريكى، وجعله محسوبا ومقيدا إلى أدنى درجة ممكنة. وقد قدمت الإدارة الأمريكية أيضا مجموعة محددة من الأفكار حول طبيعة المساهمة المحتملة من جانبها فى عمليات حفظ السلام تمثلت فى الدعوة إلى تشكيل ما يعرف بـ (فرق عمل) تقودها الأمم المتحدة، على أن تلتزم جميع الدول بتقديم أقصى ما لديها فى إطار هذه الفرقة، مع استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم اللوجستيكى لهذه الفرقة، ويتضمن ذلك تدريب قوات الأمم المتحدة وتوفير الطائرات والسفن اللازمة لأعمال حفظ السلام فى الخطوط الأمامية (1)، فيما كان بمثابة انعكاس بالغ الوضوح لرغبة الولايات المتحدة فى عدم التورط فى الصراعات الأفريقية، على عكس ما حدث فى حالة الصومال.

ويرتبط مع ما سبق أيضا، أن الجانب الأكثر بروزا لانعكاسات انتهاء الحرب الباردة على القارة الأفريقية يتمثل بالأساس فى توقف المساعدات الخارجية لدول القارة الأفريقية. ففى حقبة الصراع الاستراتيجى بين الشرق والغرب فى القارة الأفريقية، قام كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتقديم معونات اقتصادية وعسكرية وفنية للدول الأفريقية، وكانت هذه المعونات والمساعدات بمثابة أحد أهم وسائل إدارة الصراع بين الجانبين. ومع انتهاء الحرب الباردة، حدثت تحولات جوهرية على سياسات المعونة الاقتصادية والعسكرية التى كانت دول القارة الأفريقية تتلقاها. فقد اتجه الاتحاد السوفيتى السابق منذ أواخر الثمانينات نحو إنقاص حجم المعونة الاقتصادية التى كان يقدمها للدول الأفريقية، ثم توقفت تلك المعونات الاقتصادية تماما مع التدهور التدريجى للوضع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى السابق، ثم تفككه فى نهاية المطاف. أضف إلى ذلك، إن الاتحاد السوفيتى السابق، ثم تلته روسيا فى ذلك، ربطا تقديم الأسلحة والمعدات بقدرة الدولة المتلقية على سداد تكاليف الأسلحة المباعة، وذلك بصرف النظر عن أية توجهات أو اعتبارات أيديولوجية أو عقائدية (2). أما الولايات المتحدة، فقد اتجهت نحو إعادة تقييم سياسة المساعدات الاقتصادية الخارجية عدة مرات عقب انتهاء الحرب الباردة، وقامت باستبعاد الدول التى لا تمثل مصلحة سياسية أو اقتصادية هامة بالنسبة لها، وتتجه الخطط والبرامج المعلنة فى الولايات المتحدة نحو التمهيد لإلغاء برامج المساعدات الخارجية تماما.

وبالتالى، أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انهيار أو ضعف وسائل الضغط والسيطرة التى كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق تستخدمانها فى السيطرة على الحلفاء والأصدقاء فى أفريقيا، لتخفيف حدة الصراعات الداخلية التى كانت قائمة فى بعض تلك الدول. وعلى الرغم من أن السيطرة التى مارستها القوتان

---

(1) David A. Charters, Peace - Keeping and the Challenge of Civil Conflict Resolution (U.S.A: Centre for Conflict Studies, University of New Brunswick, 1994), p. 3-10.

(2) Mark Webber, Op-Cit, p.p. 1-3.

العظميان فى ذلك الوقت ارتبطت برغبة كل منهما فى توظيف الصراعات الداخلية فى بعض دول القارة الأفريقية بما يخدم مصالحهما الاستراتيجية، إلا أن هذه السيطرة ساعدت كثيرا على ضبط المنازعات الداخلية فى تلك الدول والحيلولة دون تفاقمها. وقد استخدمت القوتان العظميان العديد من الأدوات السياسية لضبط حدة هذه الصراعات الداخلية، تمثلت فى المساعدات الاقتصادية والدعم العسكرى والمساندة السياسية فى المحافل الدولية. وفى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، انهارت الوسائل والآليات التى كانت مستخدمة فى عملية الضبط والسيطرة، وكان ذلك عائدا إلى عزوف القوى الدولية الكبرى عن التدخل بكثافة فى قضايا الأمن والسلم فى القارة الأفريقية، وذلك فى إطار الرغبة فى عدم التورط فى الصراعات الإقليمية بالقارة، أو فى إطار فقدان تلك القوى لوسائل التأثير على القوى المتصارعة فى داخل الدول الأفريقية المعنية.

المطلب الثانى

التراجع النسبى فى الاهتمام الدولى بالقارة الأفريقية

يعتبر تراجع الاهتمام الدولى النسبى بالقارة الأفريقية فى أحد أهم جوانبه نتاجا لتهميش القارة الأفريقية، بالإضافة إلى أن الحروب الأهلية الأفريقية لعبت دورا بارزا فى تعميق التجاهل الدولى للقارة الأفريقية، حيث تختزل هذه الحروب فى داخلها مشكلات إثنية وسياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، مما يجعل وقف وإنهاء هذه الحروب مرهونا فى الأساس بمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوبها أصلاً، وهو ما يعتبر بدوره مسألة بالغة الصعوبة. وعلى العكس من ذلك، فإن الولايات المتحدة تعاملت مع الكثير من الحروب الأهلية الأفريقية بصورة سطحية ومتسرعة، ولاسيما فى الصومال. فقد أدى التدخل الأمريكى الفاشل فى الحرب الأهلية الصومالية، إلى التراجع عن سياسة التدخل العسكرى الأمريكى فى أفريقيا، بل وتسببت هذه التجربة فى عزوف الولايات المتحدة عن إبداء درجة عالية من الاهتمام بالشئون الأفريقية. وقد حاولت الولايات المتحدة بعد ذلك الاكتفاء بالتركيز على مجموعة من الأهداف الخاصة بالقيام بدور فعال فى التسوية السلمية للنزاعات الأفريقية، والتركيز على مساندة عملية التحول الديمقراطى، ومساعدة جهود التنمية الاقتصادية المستديمة، وبناء اقتصادات السوق الحرة، والاهتمام بالقضايا البيئية.

ولذلك، اصبح الجانب الاقتصادى هو الأكثر بروزا فى الاهتمام الأمريكى بأفريقيا، وجرى الاهتمام منذ بداية التسعينات ببلورة سياسة أمريكية جديدة فى أفريقيا تغلب عليها الاعتبارات الاقتصادية. وتعود جذور هذه السياسة الأمريكية فى أفريقيا إلى بداية حكم كلينتون، وبصفة خاصة على يد رون براون وزير التجارة الأمريكى الأسبق، حيث كان قد أعد تشريعا لتعزيز التعاون الاقتصادى الأمريكى - الأفريقى. وقد

وافق عليه الكونجرس بالإجماع بين الديمقراطيين (الذين يرغبون فى مساعدة الفقراء والدول الفقيرة) والجمهوريين المحافظين (الذين يرغبون فى خفض المعونات الخاصة بالتنمية) والساسة الأمريكيين الأفارقة من جميع الاتجاهات الحزبية (الذين يرغبون فى توجيه الاهتمام إلى القارة الأفريقية). وعلى أساس هذا التشريع، أطلق كلينتون ما عرف بـ (المبادرة الأفريقية الكبرى)، والتى تضمنت اوجها جديدة فى جهود الولايات المتحدة لدعم أفريقيا، حيث احتوت على: الإعفاء من بعض الديون، وإزالة بعض الحواجز المفروضة على العلاقات التجارية بين الجانبين، وذلك بهدف "بعث أفريقيا المستقرة المزدهرة والديمقراطية عن طريق التكامل الاقتصادى الشامل للبلاد التى التزمت بالتحرر الاقتصادى والديمقراطية"، من خلال العدول عن سياسة الحماية الجمركية وتحرير الاستثمار وتطبيق نظام الخصخصة.

وقد انعكس هذا التقويم الأمريكى للقارة الأفريقية خلال الجولة الواسعة التى قام بها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لست دول أفريقية هى غانا وأوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا وبتسوانا والسنغال، واستغرقت ١١ يوما، فى مارس - أبريل ١٩٩٨، حيث شكلت هذه الجولة عودة من جانب الولايات المتحدة إلى أفريقيا بعد ثلاث سنوات من الانسحاب من الصومال. وقد ركزت جولة كلينتون على فتح أسواق جديدة أمام التجارة الخارجية الأمريكية وتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخارجية وتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الحر فى القارة الأفريقية. وقد أعلن الرئيس كلينتون خلال الجولة عن إلغاء حوالى ٣٠ مليون دولار من الديون التى يتعين على الدول الأفريقية سدادها للولايات المتحدة، والبالغة ٤,٦ مليار دولار، مع التركيز بالذات على إعفاء الدول الأفريقية التى تجرى إصلاحات عميقة بهدف تحرير اقتصادها والتحول لاقتصاد السوق، كما قدم عدة برامج للدول التى زارها بهدف دعم الديمقراطية والتعليم والأمن الغذائى والتجارة. وقد شارك كلينتون فى مؤتمر أفريقى موسع فى عنتيبى ضم عددا من زعماء أفريقيا بهدف دعم التكامل الاقتصادى تحت شعار (السلام والرخاء)، علاوة على الاهتمام بفتح الأسواق الأفريقية أمام الصادرات الأمريكية، وإقامة شراكة اقتصادية بين هذه الدول والولايات المتحدة بهدف تحقيق الاستقرار وتحرير التجارة فى الدول الأفريقية ([1]).

وبالتالى، أصبحت القوى الدولية الكبرى تبدى عزوفا واضحا عن الشئون السياسية والأمنية فى أفريقيا، وتفضل التركيز على القضايا الاقتصادية، ولكن حتى فى هذا المجال الاقتصادى ذاته، فإن جهود الإدارة الأمريكية لتنشيط التبادل التجارى مع أفريقيا تعانى من أن معظم الأمريكيين مازالوا يعتقدون أن جنوب الصحراء تتمثل فقط فى جنوب أفريقيا، وهو ما ينعكس فى تركيز رجال الأعمال الأمريكيين على التعاون

([1]) الشيماء على عبد العزيز، "أهداف جولة بيل كلينتون فى أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص.ص. ١٩٤ - ١٩٨.

الاقتصادى مع نظرائهم من جنوب أفريقيا، كما أن الجهود الأمريكية لا تهدف بالضرورة إلى مساعدة القارة الأفريقية، وإنما تركز على مساعدة رجال الأعمال الأمريكيين والصناعات الأمريكية فقط.

المطلب الثالث

تغيير مفهوم التدخل الدولى لحفظ السلام فى أفريقيا

أدت تجربة التدخل الأمريكى الفاشلة فى الحرب الأهلية فى الصومال إلى اتجاه الولايات المتحدة نحو تبنى سياسة جديدة فى مسألة التدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية تقوم على محاولة تشكيل قوة أفريقية لحفظ السلام، على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم التمويل والتدريب العسكرى لهذه القوة الأفريقية. وقد طرحت هذه الفكرة أصلا من جانب وزير الخارجية الأمريكى السابق وارين كريستوفر عام ١٩٩٦. ويجرى تنفيذ هذه الفكرة فى إطار ما يعرف بـ "المبادرة الأفريقية للتعامل مع الأزمات African Crisis Response Initiative". ومن المخطط أن تتألف هذه القوة من ١٠ آلاف فرد منظمين فى صورة ثمانى كتائب، بحيث تشارك فى هذه القوة أيضا كل من: إثيوبيا، وغانا، وملاوى، ومالى، وتونس، وأوغندا، والسنغال. وقد جاء الاهتمام الأمريكى بتشكيل هذه القوة فى إطار تصورها لمصالحها فى القارة الأفريقية خلال الفترة الحالية، والتى لا تقتضى من الولايات المتحدة تدخلا أكبر من هذا الحجم فى أفريقيا، حيث أشارت وزارة الدفاع الأمريكية صراحة إلى أن المصالح الاقتصادية الأمريكية فى أفريقيا تعتبر "محدودة"، فى حين أن اهتماماتها الأمنية تعتبر "ضئيلة" فى القارة، بينما مازالت تعتبر مصالحها الإنسانية والسياسية "هامة". ولذلك، وجدت الولايات المتحدة أن من الضرورى أن يكون انغماسها فى الشئون الأفريقية مرتبطا بالحجم الحقيقى للمصالح الأمريكية فى القارة، بحيث لا يصل هذا الانغماس إلى درجة التورط المباشر فى الصراعات الأفريقية، كما حدث فى الصومال ([1]).

وقد لقيت هذه الأفكار الأمريكية رفضا من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والدول الكبرى فى أفريقيا، وبالذات مصر وجنوب أفريقيا، حيث رأت جنوب أفريقيا مثلا أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى التملص من أعباء عمليات حفظ السلام بعد أن أهينت فى الصومال، وتحاول إلقاء عبء هذه المهمة على عاتق الدول الأفريقية، كما رأت أن أى قوة أفريقية لحفظ السلام يجب أن تكون أفريقية بالكامل، وتحت السيطرة الأفريقية.

([1]) Simon Baynham, "US security interests in Africa", Jane's Intelligence review - Pointer, Vol.3, No. 11, 1 Nov. 1996. p. 12.

ولم تهتم الإدارة الأمريكية كثيرا بالرفض الأفريقي، ونشطت في تنفيذ أفكارها، كما اهتمت الولايات المتحدة بتنسيق مواقفها مع فرنسا وبريطانيا في هذا الشأن، ولكن كانت هناك تحفظات من جانب فرنسا في بادئ الأمر على الطرح الأمريكي، ولكنها اضطرت إلى الموافقة عليها بعد أن أعربت قمة الدول الصناعية السبع في يونيو ١٩٩٧ عن مساندتها للفكرة الأمريكية، حيث أعلنت فرنسا بعد ذلك أنها ربما تساعد في تنسيق عمليات الدعم والإسناد في نشاط هذه القوة بالمشاركة مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد قامت الدول الثلاث بصياغة مبادرة أمريكية - بريطانية - فرنسية بشأن تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في القارة. ورغم أنه كانت هناك خلافات بين الدول الغربية الثلاث ذاتها بشأن بعض تفاصيل هذه المبادرة، إلا أن هذه الدول نجحت على ما يبدو في تقريب مواقفها.

وبالفعل، أرسلت الولايات المتحدة ١٢٠ عسكريا إلى أوغندا في يوليو ١٩٩٧ في إطار المشاركة الأمريكية في تدريب قوات الدول الأفريقية في القوة الأفريقية الخاصة بالتدخل في الأزمات، وذلك بتكلفة تقدر بـ ١٥ مليون دولار، كما تم إرسال ١٢٠ جنديا أمريكيا إلى السنغال لتدريب ٧٥٠ جنديا سنغاليا، في إطار برنامج تقدر تكلفته بحوالي ١٥ مليون دولار بغرض تزويدهم بالمهارات اللازمة لحفظ السلام والعمليات الإنسانية. وقامت بهذه التدريبات عناصر من القوات الخاصة الأمريكية. ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى بدء عملية تدريب على مستوى الكتائب في عدد من الدول الأفريقية المنتقاة من اجل استخدامها في حفظ السلام والمساعدة الإنسانية في القارة، بمساعدة خارجية محدودة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد اشتملت التدريبات الأمريكية للقوات الأفريقية في مراحلها الأولية على: تأمين القوافل، وإنشاء نقاط التفتيش، وتأمين منشآت الإغاثة، وتنفيذ الدوريات الأمنية. وتجرى عمليات التدريب في إطار مذهب حفظ السلام، الذي صاغته كل من الولايات المتحدة وحلف الناتو والأمم المتحدة وبريطانيا والنرويج. وتركز الولايات المتحدة على أن يتم تنظيم أعمال هذه القوة الأفريقية إما من خلال جهاز سياسي إقليمي أو من خلال قوة متعددة الجنسيات من الدول المؤيدة للفكرة أو من خلال الأمم المتحدة ([1]).

ومن ناحية أخرى، اشرف البريطانيون في أبريل ١٩٩٧ على تدريبات لقوات ثماني دول أفريقية تنتمي إلى مجموعة الكومنولث، جرت في زيمبابوي، وتولت لندن دفع معظم نفقاتها. وقد تولت فرنسا من جانبها مشروع إنشاء قاعدة زامبا كدو للتدريبات العسكرية في ساحل العاج قرب ياموسوكورو، كما أجريت في السنغال في أوائل شهر مارس ١٩٩٨ مناورات (ديديمان ٩٨) في منطقة الحدود المشتركة للسنغال

([1]) Ed Blanche, "Africa taking up the challenge as crisis force gains momentum", *Jane's Defence Weekly*, Vol. 28, No. 6, 13 Aug. 1997, p. 17.

ومالى وموريتانيا، ونظمتها ومولتها فرنسا، وشاركت فيها ثمانى دول أفريقية، مع مشاركة رمزية من الولايات المتحدة وبريطانيا ([1]).

وبالتالى، فإن الموقف الأمريكى من مسألة حفظ السلام الأفريقى يعكس قدرا عاليا من الانفراد باتخاذ ترتيبات لا تقبلها منظمة الوحدة الأفريقية والدول الرئيسية فى أفريقيا، وهو ما حال لفترة طويلة دون الاتفاق على صياغة متكاملة ومقبولة لهذه المسألة على الصعيد الأفريقى. وكأن كل ما يهم الإدارة الأمريكية فى هذا الشأن هو ألا تجد نفسها مضطرة إلى التدخل فى المستقبل فى صراعات داخلية عنيفة فى أفريقيا بصورة تسبب لها لطمة جديدة، على غرار ما حدث فى الصومال. ويعكس هذا الموقف قدرا من التعلم السيء من التجارب السابقة من جانب الإدارة الأمريكية. ذلك أن فشل تجربة التدخل الأمريكى فى الصومال لم يكن عائدا إلى خطأ فكرة التدخل نفسها، التى كانت تفرضها الكارثة الإنسانية فى الصومال وقتذاك، ولكن كان الفشل عائدا إلى أن الولايات المتحدة تحولت إلى طرف فى الصراع الداخلى بعد أن وسعت كثيرا من نطاق المهام الموكولة إلى القوات الدولية فى الصومال. وبدلا من أن تعيد الولايات المتحدة النظر فى سياسة التدخل العسكرى فى الحروب الأهلية، بحيث تقتصر على الاهتمام بتأمين وصول المساعدات الإنسانية والفصل بين الفصائل المتصارعة، فإن الإدارة الأمريكية باتت تفضل العزوف عن التدخل على نطاق واسع فى أية جهود دولية لوقف الحروب الأهلية فى أفريقيا، وتسعى بدلا من ذلك إلى إنشاء قوة أفريقية تتدخل بالوكالة عنها فى أى صراعات داخلية فى المستقبل، إلا أن التخطيط العسكرى الأمريكى فى هذا المجال يجابه عددا من المشكلات الرئيسية الخاصة بإطار عمل القوة الأفريقية لحفظ السلام، ولاسيما بالنسبة للنقاط المتعلقة بـ: التفويض غير الواضح لهذه القوة، والتكاليف العالية، والتقدير الغامض للحجم المطلوب لهذه القوة، والتعقيدات السياسية المحيطة بهذه المهمة.

([1]) Michael Guerra Quentin, "Africa practises peace-keeping", Jane's Intelligence Review – Pointer, Vol. 4, Issue 6, June 1997, p. 11.

خاتمة

تعتبر ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وجاء انفجار هذه الظاهرة عقب الاستقلال مباشرة فى العديد من الدول الأفريقية. ولا يعنى ذلك أن الدول الأفريقية كانت تنعم بدرجة عالية من الاستقرار والسلم الداخلى فى ظل الاستعمار، ثم فقدتها بعد رحيل المستعمر، بل على العكس تعتبر الحروب الأهلية فى أفريقيا بالدرجة الأولى نتاجا لظروف التكوين التاريخى المشوه للدول الأفريقية والتخطيط العشوائى للحدود السياسية على أيدى الاستعمار، مما يعنى أن جذور الحرب الأهلية غرست فى التربة الأفريقية بواسطة الاستعمار، ثم أدت سياسات الحكومات الوطنية فى العديد من الدول الأفريقية - فى فترة ما بعد الاستعمار - إلى اندلاع الحروب الأهلية، بسبب الفشل فى معالجة أزمة الاندماج الوطنى، بالإضافة إلى وجود اختلالات صارخة فى مجالات المشاركة والتوزيع فى تلك الدول.

تندلع الحروب الأهلية، أذاً، تحت تأثير منظومة متكاملة من الدوافع والاعتبارات. فهذه الحروب جاءت نتاجا لاختلالات الهيكل السياسى - الاجتماعى فى الدول الأفريقية، وفشل السياسات العامة لنظم الحكم الأفريقية، وبالذات على صعيد التوزيع والمشاركة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية فى الصراعات الداخلية الأفريقية. ومن ثم، فإن النشأة المشوهة للدولة فى القارة الأفريقية، سواء من حيث التوقيت والحدود والتشكيلات الاجتماعية، فى ظروف الهيمنة الاستعمارية القاسية التى تعرضت لها معظم دول القارة الأفريقية، قد جعلت الأوضاع الاجتماعية الداخلية فى العديد من الدول الأفريقية مصدرا للتوتر الداخلى، حيث أن الاستعمار لم يعط للمجتمعات الأفريقية الفرصة الكاملة لبناء دول متماسكة عبر عملية تاريخية متكاملة على نحو ما شهدته المجتمعات الأوروبية ذاتها، بما ينطوى عليه ذلك من الاندماج الطبيعى والتدريجى فيما بين التشكيلات الاجتماعية الداخلية وتبلور مفهوم المواطنة والوعى الجماعى فيما بينها، بل على العكس نشأت الدولة الأفريقية من خلال عملية صناعية، وهو ما كان أساسا للعديد من التوترات الداخلية اللاحقة، والتى اتخذت اكثر أشكالها حدة فى صورة الحروب الأهلية.

ومن ناحية ثانية، كانت السياسات العامة للعديد من الدول الأفريقية سببا جوهريا فى نشوب الحروب الأهلية، لاسيما فى مجالى التوزيع والمشاركة. ورغم أن هذا

المتغير لا ينفصل كثيرا عن المتغير السابق، فالاختلالات التى شابت السياسات العامة فى الدول الأفريقية كانت ناتجة فى الأغلب الأعم بفعل الاعتبارات الإثنية المحضة، مما جعلها تتسم إلى حد كبير بالتحيز من جانب النظام لصالح الجماعة الإثنية التى ينتمي إليها، إلا أن اختلالات المشاركة والتوزيع فى أفريقيا تعتبر إلى حد كبير مسئولية نظم الحكم الأفريقية. وتسببت هذه الاختلالات فى استبعاد وحرمان قطاعات واسعة من السكان من حقوقها فى المشاركة السياسية، وفى الحصول على نصيب عادل من موارد الدولة، مما أدى إلى إحساسها بأن هناك نوعا من التمييز الحكومى ضدها، ويتخذ هذا الشعور صورة اكثر انفجارا مع توافر قدرات تسليحية لدى أفراد تلك الجماعات المحرومة، وهو ما يمثل بداية الطريق نحو الحرب الأهلية.

وقد لعب الأداء الضعيف لنظم الحكم الأفريقية دورا هاما فى نشوء الحروب الأهلية، حيث عانت نظم الحكم الأفريقية بصورة تقليدية من ضعف جهاز الدولة، ثم تسبب الفساد وعدم كفاءة نظام الحكم فى زيادة هذا الضعف. وعلى الرغم من أن ضعف الدولة يعود إلى طبيعة الهياكل السياسية الموروثة من العهد الاستعمارى، إلا أن ممارسات نظم الحكم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جنبا إلى جنب مع القيود الدولية أدت إلى المزيد من الضعف فى دور الدولة. فقد اتجهت الأغلبية الساحقة من تلك النظم منذ الستينات نحو تبنى نظم الحكم الشمولية القائمة على سيطرة الحزب الواحد، وكان هذا الاتجاه مرتبطا إلى حد كبير برغبة الزعماء الأفارقة فى امتلاك قدرة أكبر على حشد وتعبئة طاقات المجتمع بهدف تحقيق الأهداف الكبرى، مثل التنمية والاندماج وعدالة التوزيع، كما كانت هناك قناعة شائعة فى بداية عهد الاستقلال مفادها أن الديمقراطية التعددية على النمط الغربى لن تكون ملائمة للواقع الأفريقى، ولكن بات واضحا منذ منتصف الثمانينات أن نظم حكم الحزب الواحد الشمولية وديمقراطية اتفاق الرأى والمفهوم الأفريقى لحقوق الإنسان قد فشلوا بصورة واضحة فى تحقيق الأهداف التنموية الكبرى للمجتمعات الأفريقية. وبشكل عام، فإن التجارب الأفريقية أكدت على أن هناك ارتباطا قويا بين نظام الحكم وبين احتمالات نشوب حرب أهلية فى دول معينة. فالدول التى عانت من استعمار قمعى متعسف يقوم على تغذية الانقسامات الإثنية فى المجتمع، مثل الاستعمار البريطانى والبرتغالى، ثم خضعت لسيطرة نظام حكم متسلط وقمعى ومتحيز لجماعته الإثنية ومعاد للجماعات الإثنية الأخرى فى المجتمع، مثل هذه الدول تصبح أكثر عرضة من غيرها لنشوب حرب أهلية، لأن الميراث الاستعمارى غرس فيها جذور الانقسام الداخلى، ثم ساعدت ممارسات نظم الحكم الوطنية على تفجير هذا الانقسام.

وفى الوقت نفسه، لعبت المتغيرات الإقليمية والدولية أدوارا متعددة فى الدفع نحو نشوء وتفاقم ظاهرة الحرب الأهلية فى القارة الأفريقية. فعلى الرغم من أن البيئة الداخلية كانت هى التى أفرزت الحروب الأهلية فى العديد من الدول الأفريقية، إلا أن

للمتغيرات الدولية والإقليمية دورا بالغ الأهمية، إما في احتواء هذه الظاهرة أو في إحداث المزيد من الانفجار بها. وقد اختلف تأثير هذه الأدوار حسب حركة التطور في النظام الدولي. ففي فترة الحرب الباردة، لعبت القوتان العظميان (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق) دورا هاما في تأجيج الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الأفريقية من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي إلى الأطراف المتصارعة، وكان هذا الدعم مرتبطا باعتبارات استراتيجية خاصة بهاتين القوتين بالدرجة الأولى، وهو ما أدى إلى تفاقم وتأجيج تلك الصراعات. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تسببت هاتان القوتان بصورة غير مباشرة في حدوث المزيد من التفاقم في الحروب الأهلية، وكان دورهما خلال هذه المرحلة نابعا من أن توقف الدعم السياسي والاقتصادي عن أطراف الصراعات الداخلية في أفريقيا تسبب إلى حد كبير في انفلات هذه الصراعات، حيث كان الدعم السياسي والاقتصادي من جانب القوتين العظميين يمثل أداة للسيطرة على حدة الصراع، إلا أن اختفاء هذه الأداة أدى في الكثير من الحالات إلى انهيار وسائل الضغط والسيطرة التي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق تستخدمها في السيطرة على الحلفاء والأصدقاء في أفريقيا، لتخفيف حدة الصراعات الداخلية التي كانت قائمة في بعض تلك الدول. وعلى الرغم من أن السيطرة التي مارستها القوتان العظميان في ذلك الوقت ارتبطت في الأساس برغبة كل منهما في توظيف الصراعات الداخلية في بعض دول القارة الأفريقية بما يخدم مصالحهما الاستراتيجية، إلا أن هذه السيطرة ساعدت كثيرا على ضبط المنازعات الداخلية في تلك الدول والحيلولة دون تفاقمها.

ومن ثم، فإنه على الرغم من أن الحروب الأهلية كانت قد بدأت منذ بداية عصر الاستقلال في أفريقيا، إلا أن انتهاء الحرب الباردة تسبب في انفلات هذه الحروب، بل وتوليد أشكال جديدة من العنف والوحشية في تلك الحروب، ووقوع حالات مروعة من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد وقف المجتمع الدولي عاجزا أمام هذه الصراعات، ليس فقط بسبب ارتفاع التكلفة المادية والسياسية التي قد تنتج عن التدخل في مثل هذه الصراعات، ولكن أيضا بسبب قصور نظام الأمن الدولي ذاته، حيث يقوم هذا النظام على أن المجتمع الدولي لا يمكنه التدخل لحماية الأمن والسلم الدوليين سوى عندما تهاجم دولة دولة أخرى، أو عندما تتصاعد حرب أهلية ما لتصبح حربا دولية، أو عندما يتعرض سكان دولة ما للإبادة الجماعية، الأمر الذي اخرج معظم حالات الحرب الأهلية في القارة الأفريقية من دائرة اهتمام المجتمع الدولي .

لكل هذه الأسباب، اتسع نطاق الحروب الأهلية في أفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن هذه الأسباب أدت إلى مضاعفة الطابع الوحشي للحروب الأهلية في كل من الصومال وليبيريا ورواندا على سبيل المثال، ووصول بعض هذه الصراعات إلى مرحلة الإبادة. أضف إلى ذلك، إن الحروب الأهلية الراهنة في أفريقيا

أصبحت ذات طابع انقلابي واضح، بمعنى أن انتصار أحد الأطراف في الحرب لا يمثل نهاية للصراع الداخلي المسلح، وإنما يؤدى هذا الانتصار بدوره إلى حدوث انشقاق في معسكر المنتصرين من جراء الصراع على السلطة وغنائم الحرب، أو بفعل نجاح القوى المهزومة في إعادة تجميع صفوفها مجددا . وقد أدى هذا الطابع الانقلابي إلى استمرار الحروب الأهلية في العديد من الدول الأفريقية، حيث نجحت قوات المعارضة في جميع هذه الدول في الإطاحة بالنظم القائمة، إلا أن القوات المنتصرة سرعان ما شهدت انشقاقات متوالية فور نجاحها في الاستيلاء على السلطة، مما أدى إلى اندلاع صراعات متجددة وضارية فيها .

وعلى هذا الأساس، شهدت القارة الأفريقية أشكالا مختلفة من الحروب الأهلية، وهي: حروب أهلية إثنية - انفصالية، وحروب أهلية إثنية غير انفصالية، وحروب أهلية انفصالية غير إثنية، وحروب أهلية غير إثنية وغير انفصالية. وكان اكثر هذه الأنواع شيوعا وانتشارا هو الحروب الأهلية الإثنية غير الانفصالية، التي تنشب بسبب الصراع على السلطة. وكان انتصار جماعة إثنية ما في هذه النوعية من الحروب الأهلية يفضي إلى إعادة هيكلة كاملة للقوة البشرية العاملة في أجهزة الدولة والمناصب العامة والنشاط التجاري... وغير ذلك من مجالات العمل العام في الدولة المعنية، حيث أن الجماعة المنتصرة تقوم بإجراء عملية إزاحة لكافة أعضاء ورموز الجماعة أو الجماعات الإثنية التي كانت تحكم في السابق قبل هزيمتها، ويحل محلهم أبناء الجماعة أو الجماعات الإثنية المنتصرة، وربما تتخذ عملية الإحلال هذه شكلا دمويا بالغ الحدة. أضف إلى ذلك، إن مسألة الصراع على السلطة تبدو واضحة أيضا في العلاقة بين الجماعات الإثنية، ذلك أن مسألة تقاسم السلطة بعد الانتصار على النظام الحاكم تحتل حيزا رئيسيا في حركة التفاعلات بين أية جماعات إثنية تشترك معا في تحالف مسلح للإطاحة بالنظام الحاكم، وربما تنشب الحرب الأهلية بين الحلفاء الذين اشتركوا معا في الإطاحة بالنظام السابق، ويكون اندلاع هذه الحرب تاليا بصورة مباشرة على تحقيق هذا الانتصار، وربما يكون الصراع المسلح بين الحلفاء السابقين اكثر حدة بكثير من المرحلة الأولى للحرب الأهلية، والتي كانت محصورة بين ذلك التحالف أو تلك الجماعة الإثنية والنظام الحاكم السابق.

وقد خلقت الحروب الأهلية نتائج شديدة الخطورة على الدول الأفريقية. ويعتبر انهيار الدولة هو التأثير الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للحروب الأهلية عموما، وفي أفريقيا بصفة خاصة، حيث أن هذا الانهيار يؤدى إلى تدمير الركائز الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للدولة، وهو ما يعود بتلك المجتمعات إلى مرحلة اللادولة. وحتى في حالة إنهاء الحرب الأهلية، فإن عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب واستعادة قدرات الدولة ذاتها تكون عملية شاقة للغاية، وتحتاج إلى إمكانيات ضخمة يصعب على الدولة المعنية أن تتحملها بمفردها. ويتمثل التأثير الأبرز لانهيار الدولة في نشوء

مجموعة مـن الإقطاعيـات المنفصلـة والمنعزلـة، التـى تسيطر علـى كـل منـها جماعـة محددة، وهى فى الأغلب جماعة إثنية معينة، وتنشأ خطوط حدود عمليـة فيمـا بيـن هـذه الجماعـات لتحديـد منـاطق النفـوذ، وتتماشـى هـذه الخطـوط الحدوديـة فـى العديـد مـن الحالات مع حدود الخريطة الإثنيـة للدولـة، بحيث تـؤدى هـذه الأوضـاع إلـى مـا يشـبه الفصل الإثنى داخل الدولة، وينشأ لكل منطقة اقتصادها الخاص، وتكون العلاقات فيمـا بين تلك المناطق قابلة للصراع أو التعاون.

ومن ناحية ثانية، شهدت الحروب الأهلية انتهاكات واسعة لحقوق الإنسـان، حيث تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان سببا ونتيجة للحروب الأهلية، حيث أن انتـهاكات حقـوق الإنسان لا تعتبر نتاجـا للحـروب الأهليـة فقـط، ولكنـها تعتـبر أيضـا واحـدة من أسباب اندلاع الحرب ذاتها، لأن الانتهاكات الواسعة التى تقوم بـها الأجـهزة الحكوميـة لحقـوق الأفراد والجماعات الإثنية فى الدولة تدفعها إلى التمرد واللجوء إلى العنف المسـلح ضد نظام الحكم فى الدولة. وبعدما تندلع الحرب الأهلية، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تـزداد بكثافة عالية. وعادة ما تقع هذه الانتهاكات مـن جـانب طرفـى الصـراع، أى مـن جـانب الحكومة والمعارضة فى آن واحد معا، وتعتبر هذه الانتهاكات فـى بعـض الحـالات أداة رئيسية من أدوات إدارة الصراع المسلح بين الجانبين. وتتسبب هذه الأوضـاع فى نتـائج سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية بالغة الخطورة فى الدول الأفريقية. وتتمثل الآثـار الأكثر خطورة لهذه الانتهاكات فى أنها تؤدى حتما إلى إطالة أمد الحـرب الأهليـة لأنـها تخلق رغبة قوية فى الثـأر والسـعى إلـى إلحـاق المزيـد مـن الخسـائر بـالطرف الآخـر، بالإضافة إلى ما تسببه من خسائر بشرية مروعة، ومـا تـؤدى إليـه مـن استشـراء ثقافـة العنف المسلح وتضاؤل قيمة الإنسان - الفرد، علاوة على أن هذه الانتهاكات تؤثر سـلبا على عمليات التنمية الاقتصادية، كما تخلق رواسب نفسية يصعب تجاوزها بسهولة فـى فترة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية فى الدولة المعنية، بالإضافة إلـى أن انتـهاكات حقـوق الإنسان كانت سببا جوهريا للتدخلات الدولية والإقليمية فى تلـك الحـروب، انطلاقـا مـن الرغبة فى وقف وإنهاء هذه الانتهاكات.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الحروب الأهلية تسـبب نتـائج اقتصاديـة بالغـة الحـدة على اقتصـادات الـدول المعنيـة، بـل وعلـى اقتصـادات المنطقـة عمومـا، حيث تتسـبب الحروب الأهلية فى حدوث انهيار اقتصادى فى الدول المعنية، ذلك أن الحـروب الأهليـة تؤدى أولا إلى توجيه كافة المـوارد الحكوميـة نحـو أغـراض الحـرب مـن اجل تعزيـز موقف النظام الحاكم فى مواجهة جماعـات المعارضـة. ومـن ناحيـة ثانيـة، فـإن النشـاط الاقتصـادى يتوقـف بدرجـة كبـيرة - إن لـم يكـن بدرجـة كاملـة - فـى منـاطق الصـراع المسلح، كما تؤدى الحرب إلى حدوث حركة هجرة واسعة النطـاق للسكان مـن منـاطق الصراع إلى المناطق أو الدول المجاورة، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على قوة العمل المحليـة فى تلك المناطق. وتؤدى الحروب الأهلية إلـى خلـق "اقتصـادات الحـرب". ويتسـم هـذا

النمط الاقتصادى بهيمنة لوردات الحرب على الشئون الاقتصادية فى المناطق التى يسيطرون عليها، وتقوم الجماعات المتصارعة بإنشاء نظم اقتصادية متكاملة خاصة بها، وترتبط هذه النظم بشبكات التجارة الدولية، كما يمكن أن يترك قادة تلك الجماعات أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، وذلك كبديل عن دفع رواتب لهم. ومن ثم، فإن الحروب الأهلية فى الدول الأفريقية تؤدى إلى عسكرة الاقتصادات والمجتمعات فى تلك الدول، أى أن الاقتصاد والمجتمع وكافة الأنشطة المختلفة تتجه نحو خدمة المتطلبات العسكرية فى هذه الدولة.

وفى الوقت نفسه، تعتبر الحروب الأهلية سببا رئيسيا من أسباب المجاعات فى العديد من الحالات فى أفريقيا. فعلى الرغم من أن هذه المجاعات تعتبر فى الأصل نتاجا لعوامل طبيعية أو اقتصادية، إلا أن أطراف الصراع، وبالذات الحكومات، تستخدم سلاح التجويع ضد خصومها، كما أن الصراع يؤدى حتما إلى تردى الإنتاج الزراعى بسبب ظروف الصراعات المسلحة، مما يؤدى إلى تشريد المزارعين من مناطق إقامتهم الأصلية أو تدمير الغابات والأراضى الزراعية أو تلويث مصادر المياه العذبة.. وما إلى ذلك من الأعمال السلبية المدمرة للإنتاج الزراعى. أضف إلى ذلك، إن الحروب الأهلية الأفريقية أدت إلى بروز مشكلة الألغام الأرضية فى العديد من مناطق الصراع باعتبارها مشكلة اقتصادية وإنسانية فى آن واحد معا.

وقد ساهمت الحروب الأهلية إلى حد ما فى عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا، ولاسيما من حيث أن هذا التحول كان شرطا لازما فى العديد من الحالات من اجل تسوية الحرب الأهلية ذاتها. وقد ترافق ذلك مع ضغوط دولية قوية لعبت دورا هاما فى الدفع نحو حدوث تحولات ديمقراطية فى الدول التى شهدت حروبا أهلية فى أفريقيا، وذلك فى إطار الوصول إلى تسويات سياسية لهذه الحروب أو باعتبار ذلك شرطا لتقديم المساعدات إلى تلك الدول. وتشير تجربة الدول الأفريقية إلى أنه على الرغم من أن التحول الديمقراطى كان أحد آليات إنهاء الحرب الأهلية فى الكثير من الحالات، إلا أن التحدى الرئيسى الذى يواجه هذه التحولات يتمثل فى استمرار عدم الاستقرار الداخلى فى تلك الدول، مما يعنى أن الديمقراطية وحدها ليست كافية لحل وتسوية هذه التناقضات، ولكنها تحتاج إلى سياسات اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد لاحتواء ومعالجة هذه التناقضات بشكل سلمى.

أما على المستوى الإقليمى، فإن الحروب الأهلية تترك آثارا بالغة الأهمية، ولاسيما على صعيد ما يوفره اندلاع حرب أهلية فى دولة معينة إلى انتقال هذه الحرب إلى الدول الأخرى فى نفس الإقليم عن طريق العدوى، بالإضافة إلى ما تؤدى إليه هذه الحرب من نشوء مناخ من عدم الاستقرار الإقليمى وصولا إلى تورط الدول المجاورة بصورة مباشرة فى الحرب الأهلية لتلك الدول. وفى الكثير من الحالات، يكون اللاجئون أيضا سببا فى انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، لأن

اللاجئين يكونوا محملين بمشاعر انتقامية شديدة ضد نظم الحكم أو الجماعات المتصارعة فى بلدانهم الأصلية، كما أن ظروفهم المعيشية فى الدول المضيفة تكون سيئة بدرجة لا توفر لهم بديلا يجعلهم يخلقون لأنفسهم حياة جديدة تماما، بالإضافة إلى أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين يمكن أن تؤدى إلى نشوء توترات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم فى الدول المضيفة أو بينهم وبين جماعات إثنية أو سياسية معينة فى تلك الدول.

أما على المستوى الدولى، فقد أدت الحروب الأهلية أيضا إلى حدوث المزيد من التهميش السياسى والاقتصادى للقارة الأفريقية، وحدوث تناقص تدريجى فى الاهتمام الدولى بالتدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية. ويتكامل تأثير الحروب الأهلية فى تهميش القارة الأفريقية مع ضآلة وزن هذه القارة فى الساحة العالمية، بالإضافة إلى رغبة القوى الدولية الكبرى عموما، والولايات المتحدة (القوة العظمى الوحيدة فى فترة ما بعد الحرب الباردة) خصوصا، فى عدم التورط فى الصراعات الداخلية الأفريقية، عقب إخفاق تجربة التدخل الدولى فى الصومال، جنبا إلى جنب مع حقيقة أنه لم تعد هناك تهديدات حقيقية للمصالح الدولية فى هذه القارة فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

وقد أبرزت الحروب الأهلية فى أفريقيا أن هناك العديد من التعقيدات المحيطة بتسوية الصراعات الداخلية عموما، حيث أدى تجذر هذه الحروب وشمولها لكافة مجالات الحياة فى المجتمع والنتائج المروعة لها، والتى وصلت إلى درجة الانهيار الكلى لبعض الدول، مثل الصومال وليبيريا، إلى خلق صعوبات كبيرة أمام محاولات التسوية، بالإضافة إلى صعوبة وضع إطار متكامل لتسوية هذه الحروب. وعلى أية حال، فإن أغلبية الطروحات التى تناولت قضية تسوية الحروب الأهلية فى أفريقيا، ركزت على أهمية التدخل الخارجى الفاعل لتسوية هذه الحروب، جنبا إلى جنب مع ضرورة إعداد وتهيئة البيئة الداخلية لاستعادة السلم والاستقرار.

والواقع، إن تأثير العوامل الخارجية يبدو واضحا فى أن طبيعة النظام الدولى ساهمت فى تفاقم الحروب الأهلية فى أفريقيا، حيث أن هناك خللا فى آليات تعامل نظام الأمن الدولى مع الحروب الأهلية، لأن هذا النظام يتعامل فقط مع الحالات التى تمثل خطرا على الأمن والسلم الدوليين، وهى حالات محددة، وتتمثل فى: عندما تهاجم دولة دولة أخرى، وعندما تتصاعد الحرب الأهلية لتصبح حربا دولية، وعندما يتعرض سكان دولة بأكملهم للإبادة الجماعية. ويعنى ذلك أن نظام الأمن الدولى لم يتعامل قط مع الحروب الأهلية باعتبارها تهديدا للأمن والسلم الدوليين، مما أدى إلى تفاقمها فى العديد من الحالات ([1]).

([1]) د. بطرس بطرس غالى، "الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية"، السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص.ص. ١٤ - ١٦.

ومن ثم، فإن الدور الخارجي في تسوية الحروب الأهلية يعتبر دورا محوريا للغاية، وتشير بعض الدراسات إلى أن التحليل المقارن لخبرة الحروب الأهلية الأفريقية يؤكد على أن النوع الوحيد للتدخل الخارجي الذى يساعد على إنهاء الحروب الأهلية هو النوع المدعوم بوعود صريحة باستخدام القوة، فى حين أن إرسال مراقبين أو قوات حفظ سلام غير مسلحة لن يكون له تأثير إيجابى قوى، سواء فى المفاوضات أو فى تنفيذ المعاهدات، وربما يكونوا هم أنفسهم عرضة للخطر فى حالة الصراع فى الدولة. وإذا أرادت دولة ما أن تقلل تورطها فى التسوية أو تتقاسم المسئولية من خلال العمل فى إطار منظمة متعددة الأطراف، فإنه سوف يكون من الصعب الوصول إلى التزام قوى بفرض التسوية، وسوف يفشل هذا النمط فى التعجيل بالوصول إلى اتفاق. وتتوقف فاعلية أى ضمان على الإرادة السياسية للأطراف الضامنة، وسوف يكون أى تردد علامة هامة للخصوم على العودة إلى الصراع. ومن ثم، فإن نجاح دور الأطراف الخارجية يتطلب التزام قوات الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين بالبقاء فى منطقة الصراع خلال فترة إنشاء حكومة جديدة وجيش وطنى جديد، ولا يجب أن يقتصر التدخل على فترة توقيع اتفاقيات السلام.

وأخيرا، فإن نجاح التدخل الخارجي لا يشترط بالضرورة التزام الأطراف الخارجية بالحياد الصارم، حيث أن الضامن الخارجي ربما يكون مضطرا فى بعض الحالات إلى الوقوف ضد الطرف المعتدى أو المخطئ ([1]). وتحدد دراسات أخرى شروطا إضافية لنجاح التدخل الخارجي فى الحروب الأهلية الأفريقية، وتتمثل تحديدا فى حيازة هذا التدخل على درجة عالية من القبول السياسى من جانب الجماعات المتصارعة، والمعرفة الجيدة بالأوضاع السياسية والجغرافية للدولة، ووجود درجة عالية من الالتزام بإنهاء الحرب الأهلية، بالإضافة إلى ضرورة وجود قدرات عسكرية ملائمة للتدخل فى تلك الصراعات ([2]). أما على المدى الطويل، فإن بعض الآراء تشير إلى أن احتواء الحروب الأهلية الأفريقية يتطلب العمل فى أربعة مجالات رئيسية هى: التعليم والاقتصاد وحقوق الإنسان والشئون العسكرية. فالتعليم يمكن أن يساعد الدول على تفهم ضرورة التسليم بتنوع الأنماط الثقافية، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية سوف يساعد على تخفيف حدة التوتر. أما بالنسبة للعمل العسكرى، فإنه سوف يفيد فى التعامل مع أى صراع عرقى من خلال حفظ السلام والانتشار الوقائى وعمليات إنقاذ السلام ([3]). ولكن الأدبيات السياسية تختلف فى تحديدها لطبيعة التدخل الخارجى، سواء

([1]) Barbara F. Walter, **Op-Cit,** p.p. 360-362.

([2]) Herbert Hiwe, "Lessons of Liberia: ECOMOG and regional peace-keeping", **International Security,** Vol. 21, No. 3, Winter 1996-97, p.p. 160-167.

([3]) د. بطرس بطرس غالى، **مصدر سابق**، ص. ١٦.

من حيث مضمون التدخل أو من حيث طبيعة الجهات المنوط بها التدخل، وتتراوح الأفكار المطروحة فى هذا الصدد ما بين إسناد مهمة التدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية إلى قوى إقليمية كبرى فى المناطق المختلفة من القارة الأفريقية، أو إلى منظمات إقليمية أو قارية، أو إلى الأمم المتحدة، أو اعتبارها مسئولية المجتمع الدولى ككل. ولكل بديل من هذه البدائل مزاياه وعيوبه.

ومن ثم، فإن خبرة الحروب الأهلية فى أفريقيا تشير إلى أن القوة المسلحة وحدها لا يمكن أن تنهى الحرب الأهلية، حتى إذا استطاع أحد الأطراف أن يحقق انتصارا كاسحا على الطرف أو الأطراف الأخرى فى الحرب، وإنما لا بد أن تنتهى الحرب الأهلية من خلال تسوية سياسية مقبولة من قبل جميع الأطراف، سواء جاءت هذه التسوية بعد حسم الصراع عسكريا أو فى ظل غياب الحسم العسكرى. وتبدو أهمية التسوية السياسية فى أنه حتى إذا حقق أحد الأطراف فى الصراع حسما عسكريا لصالحه، فإنه يتعرض فى الكثير من الحالات لانقسامات داخلية فى جبهته أو تفلح جماعات المعارضة فى إعادة تنظيم وتسليح نفسها مرة أخرى، مما يؤدى إلى بدء مرحلة جديدة من الحرب الأهلية. أضف إلى ذلك، إنه حتى إذا انتهى الصراع لصالح أحد الأطراف، فإن استعادة الاستقرار والسلم الداخلى تصبح غير ممكنة إلا من خلال إنهاء كافة جذور الصراع من خلال عقد اجتماعى جديد وإصلاح سياسى يضمن الحيلولة دون انفجار الصراع مجددا. وبالمثل، فإن الحالات التى عجزت الأطراف المتصارعة عن تحقيق انتصار حاسم فيها أكدت على أهمية الحاجة إلى تسوية سياسية برعاية أطراف خارجية، وإلا استمرت الحرب الأهلية لفترات طويلة من الزمن، دون أن يستطيع أى من الأطراف تحقيق انتصار على الأطراف الأخرى، مما يعنى انهيار الدولة أو تفكيكها فيما بين تلك الأطراف.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- **أولا : الكتــب**

١. د. إجلال محمود رافت ود. إبراهيم أحمد نصر الدين، **القرن الأفريقــى: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).

٢. د. أسامة الغزالى حرب، **الأحزاب السياسية فـى العـالم الثـالث** (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٧، سـبتمبر ١٩٨٧).

٣. د. إلـهام محمد علـى ذهنـى، **جـهاد الممـالك الإسـلامية فـى غـرب أفريقيـا ضـد الاسـتعمار الفرنسـى ١٨٥٠ - ١٩١٤** (الريـاض: دار المريـخ للنشـر، ١٩٨٨).

٤. اوكوادبا نولى، **الصراع العرقى فى أفريقيا**، ترجمة عادل شـعبان (القـاهرة: مركـز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩١).

٥. الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب، **مصر وأفريقيـا: الجذور التاريخيـة للمشـكلات الأفريقية المعاصرة**، أعمال نـدوة لجنـة التـاريخ والآثـار بـالمجلس الأعلـى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة بجامعـة القـاهرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

٦. تيد روبرت جار، **أقليات فى خطر**، تعريب/ مجـدى عبد الحكيم وسـامية الشـامى، مراجعة وتقديم/ د. رفعت سيد أحمد (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٥).

٧. جاكلين غرابـان وجـان بيرنـار بينـاتيل، **الحـرب الأهليـة العالميـة**، ترجمـة/ اللـواء الركن محمد سميح السيد (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشـر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤).

٨. جان فرانسوا بايار، **سياسة ملء البطون: سوسيولوجية الدولة الأفريقية**، ترجمـة حليـم طوسـون (القـاهرة: دار العــالم الثــالث والبعثـة الفرنسـية للأبحـاث والتعاون، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٢).

٩. جيمس دفى، **الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا**، ترجمة/ الدسوقى حسنين، مراجعة وتقديم/ د. محمد صبحى عبد الحكيم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣).
١٠. د. حمدى عبد الرحمن، **الفساد السياسى فى أفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربى، الطبعة الأولى، ١٩٩٣).
١١. ________، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، سلسلة دراسات أفريقية رقم ٥، ١٩٩٨).
١٢. د. حورية توفيق مجاهد، **نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٧).
١٣. روزا أسماعيلوفا، **المشكلات العرقية فى أفريقيا الاستوائية.. هل يمكن حلها؟** ترجمة/ مصطفى الرزاز (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، بدون تاريخ).
١٤. د. سامى منصور، **نيجيريا.. عملاق أفريقيا الثائر** (القاهرة: دار المعارف، بدون تاريخ).
١٥. شارل زورغيب، **الحرب الأهلية**، ترجمة أحمد برُو (بيروت - باريس: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٨١).
١٦. صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى** (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٤٩، يناير ١٩٨٢).
١٧. د. عبد السلام إبراهيم بغدادى، **الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات فى أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، رقم ٢٣، أغسطس ١٩٩٣).
١٨. عبد الرحمن عمر الماحى، **تشاد... من الاستعمار حتى الاستقلال ١٨٩٤ - ١٩٦٠** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢).
١٩. د. عبد الغنى سعودى، **الاقتصاد الأفريقى والتجارة الدولية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٣).
٢٠. فريدريك معتوق، **جذور الحرب الأهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسنة** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مايو ١٩٩٤).
٢١. كاترين كوكرى فيدروفيتش ودانيل امرى وجان بييل (محررون)، **التنمية .. تجارب وإشكاليات**، ترجمة د. لورين زكرى (القاهرة: دار العالم الثالث، الطبعة العربية الأولى، ١٩٩٣).
٢٢. كولين ليجوم، **الجامعة الأفريقية: دليل سياسى موجز**، ترجمة أحمد محمود سليمان (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة دراسات أفريقية، رقم ٩، يونيو ١٩٦٦).

٢٣. محمد عاشور مهدى، **الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، سلسلة دراسات أفريقية رقم ٢، ١٩٩٦).
٢٤. محمد عبد الفتاح إبراهيم، **أفريقية من مصب الكونغو إلى منابع النيل فى هضبة البحيرات** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، مارس ١٩٦٨).
٢٥. د. مصطفى علوى، **أزمة قارة: دراسة فى العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولى فى القارة الأفريقية** (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٦).

- ثانيا : المقالات

١. أحمد ثابت، "سياسة ريجان الأفريقية"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام)، العدد ٧١، يناير ١٩٨٣.
٢. سفير/ أحمد طه محمد، "قضايا أفريقيا والنظام العالمى الجديد"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣.
٣. أحمد على إسماعيل، "نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب"، **السياسة الدولية**، العدد ٤، أبريل ١٩٦٦.
٤. د. إجلال رأفت، "الصومال والأمن القومى العربى: سيناريوهات المستقبل"، **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٨، مارس ١٩٩٣.
٥. أشرف راضى، "القرن الأفريقى: من النزاع الإقليمى إلى المنازعات الأهلية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١.
٦. الشيماء عبد العزيز، "استمرار الأزمة فى الكونغو الديمقراطية"، **السياسة الدولية**، السنة الخامسة والثلاثون، العدد ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩.
٧. ـــــــــــ، "أهداف جولة بيل كلينتون فى أفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨.
٨. د. بطرس بطرس غالى، "الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤.
٩. جاك ماريل نزوانكو، "أفريقيا والديمقراطية"، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم- اليونسكو)، العدد ١٢٨، مايو ١٩٩١.

١٠. د. جلال عبد الله معوض، "أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت: جامعة الكويت)، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، شتاء ١٩٨٦.
١١. د. سلوى محمد لبيب، "الاستقلال والصراع فى أنجولا"، **السياسة الدولية**، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.
١٢. د. عباس رشدى العمارى، " ليبيريا.. والتطور المستقل فى أفريقيا "، **السياسة الدولية**، العدد ٦٨، أبريل ١٩٨٢.
١٣. د. عبد الله الأشعل، "أفريقيا جنوب الصحراء: من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقى"، **كراسات استراتيجية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام)، العدد ٥٣، ١٩٩٧.
١٤. ــــــــــــــ، "صراع الكونغو وآفاق التسوية فى البحيرات العظمى"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨.
١٥. د. عبد الملك عودة، "الحرب الأهلية فى نيجيريا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧.
١٦. ــــــــــــــ، "هزيمة الانفصالية فى نيجيريا"، **السياسة الدولية**، العدد ٢٠، أبريل ١٩٧٠.
١٧. ــــــــــــــ، "إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية"، **السياسة الدولية**، العدد.٤٣، يناير ١٩٧٦.
١٨. عز الدين شكرى، "أزمة فى الدولة أفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢.
١٩. ماجدة الجندى ومحمد قنديل، "مستقبل أوغندا السياسى فى شرق أفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩، ص.ص. ١٢٩ ـ ١٣٨.
٢٠. مجدى حماد، " محددات الصراع الدولى فى القارة الأفريقية"، **السياسة الدولية**، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧.
٢١. محمد أبو الفضل، " أزمة الديمقراطية ونذر الحرب الأهلية فى أنجولا "، **السياسة الدولية**، العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣.
٢٢. محمد شريف جاكو، "تشاد بين شبح الحرب الأهلية والاستقرار السياسى"، **السياسة الدولية**، أكتوبر ١٩٩٦.
٢٣. محمد عيسى الشرقاوى، "ليبيريا.. بعد الانقلاب العسكرى الأول "، **السياسة الدولية**، العدد ٦١، يوليو ١٩٨٠.
٢٤. ــــــــــــــ، " التحرك الدبلوماسى الصينى فى أفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ٧٢، أبريل ١٩٨٣.

٢٥. د. مصطفى كامل السيد، "حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى: قضايا نظرية"، **السياسة الدولية**، العدد ٩٦، أبريل ١٩٨٩.
٢٦. نازلى معوض أحمد، "الصراعات الدولية على ارض أنجولا"، **السياسة الدولية**، العدد ٤٤، أبريل ١٩٧٦.
٢٧. نجوى الفوال، " اوبوتى والجمهورية الثالثة فى أوغندا"، **السياسة الدولية**، العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١.
٢٨. ــــــــــــــــ، "إثيوبيا.. تجربة العقد الأول من الثورة"، **السياسة الدولية**، العدد ٧٦، أبريل ١٩٨٤.
٢٩. هالة مصطفى، "أبعاد التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣.

- ثالثا : موسوعات

١. د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد)، **الموسوعة الأفريقية**، المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية (القاهرة: جامعة القاهرة، اليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٤٧ - ١٩٩٧، مايو ١٩٩٧).
٢. أ. آدو بواهن (المشرف على المجلد)، **أفريقيا فى ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠ - ١٩٣٥**، المجلد السابع (باريس: اللجنة العلمية لتحرير تاريخ أفريقيا العام التابعة لليونسكو، ١٩٩٠).

- رابعا : تقارير

١. البنك الدولى للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧: الدولة فى عالم متغير**، ترجمة/ مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧).
٢. السيد يسين (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩).
٣. المفوضية العليا لشئون اللاجئين، **حالة اللاجئين فى العالم ٩٧ - ١٩٩٨: النزوح قسرا برنامج عمل إنسانى**، ترجمة/ مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).
٤. "دولة التوتسى الكبرى فى وسط أفريقيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجى**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة الثالثة، العدد ٢٥، يناير ١٩٩٧.

- خامسا: بحوث غير منشورة:

١. د. إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٢. د. أبو الحسن فرح، "جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٣. د. أحمد فارس عبد المنعم، "الحرب الأهلية فى أنجولا: عوامل الصراع ومحاولات التسوية"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٤. د. جمال محمد ضلع، "الحرب الأهلية فى الصومال"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٥. جوزيف رامز أمين، "مخاطر وانعكاسات الحرب الأهلية فى غينيا بيساو"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٦. د. شوقى الجمل، "الصراعات والحرب الأهلية فى سيراليون"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٧. د. صبحي قنصوة، "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩ إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

٨. د. عبد الله الأشعل، "الحرب الأهلية فى بوروندى"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى**

أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.
٩. د. عبد الله نجيب محمد، "الآثار الثقافية للحروب الأهلية فى أفريقيا"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.
١٠. محمد أبو الفضل، "الكونغو الديمقراطية: المخاطر والتحديات"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.
١١. محمد شريف جاكو، "الصراع السياسى فى جمهورية تشاد"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.
١٢. د. محمود أبو العينين، "دور الأطراف الإقليمية فى الحرب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية فى ظل الجمهورية الثالثة"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.
١٣. د. نجوى الفوال، "القوى الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول **الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة)، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩.

المراجع الأجنبية

I. Books

1. Adam, Thomas R., Government and Politics in Africa South of the Sahara (New York: Random House Inc., 1965).
2. Allen, Tim & Hubert Morsink (eds.), When Refugees Go Home: African Experience (London: United Nations Research Institute for Social Development, James Currey Ltd., and Africa World Press, 1994).

3. Apter, David E. and Carl G. Roseberg (eds.), Political Development and the New Realism in Sub-Saharan Africa (Charlottesville & London: University Press of Virginia, 1994).
4. Bainey, Geffrey, The Causes of War (London: The Macmillan Press Ltd., The Third Edition, 1988).
5. Barringer, Richard E., War: The Patterns of Conflict (Massachusetts: The Massachusetts Institute of Technology, 1972).
6. Bienen, Hennry, Armies and Parties in Africa (New York & London: Africana Publishing Co., 1978).
7. Boahen, A. Adu, African Perspective on Colonialism (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1987).
8. Boseman, Adda B., Conflict in Africa: Concepts & Realities (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1976).
9. Bratton, Michael and Nicolas Van De Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective (Cambridge University Press, 1997).
10. Brown, Michael E. (ed.), The International Dimension of Internal Conflict (Cambridge & London: The MIT Press, C.S.I.A. Studies in International Security, 1996).
11. Charters, David A. (ed.), Peace - Keeping and the Challenge of Civil Conflict Resolution (U.S.A: Centre for Conflict Studies, University of New Brunswick, 1994).
12. Chazan, Naomi, Robert Mortimer, John Ravenhill & Donald Rothchild, Politics and Society in Contemporary Africa (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1988).
13. Clutterbuck, Richard, Terrorism and Guerrilla Warfare: Forecasts and Remedies (London and New York: Routledge, 1990).
14. Cohen, Ronald, Goran Hyden & Winston P. Nagan (eds.), Human Rights & Governance in Africa (Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1993).
15. Coleman, James S. and Carl G. Roseberg (eds.), Political Parties and National Integration in Tropical Africa (Berkeley: University of California Press, 1970).
16. Eckstein, Harry (ed.), Internal War: Problems & Approaches (New York & London: The Free Press & Collier - Macmillan Limited, 1964).

17. Elias, T. Dawle, Government and Politics in Africa (Bombay: Asia Publishing House, 1969).
18. Ferguson, R. Brian & Neil L. Whitehead (eds.), War in the Tribal Zone: Expanding State and Indigenous Warfare (Santafe, New Mexico: School of American Research Press, 1992).
19. Fukui, Katasyoshi & John Merkakis (eds.), Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa (London & Athens: James Currey & Ohio University Press, 1994).
20. Furely, Oliver (ed.), Conflict in Africa (London, New York: Tauris Academic Studies, I.B. Tauris, 1995).
21. Gorman, Robert F., Coping with Africa's Refugees Burden: A Time for Solutions (Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1987).
22. Higham, Robin (ed.), Civil Wars in the Twentieth Century (Lexington: The University Press of Kentucky, 1972).
23. Lemarchand, Rene, Burundi: Ethnic Conflict & Genocide (Cambridge: Woodrow Wilson Center Press & Press Syndicate of the University of Cambridge, 1994).
24. Levite, Ariel E., Bruce W. Jentleson & Larry Berman (eds.), Foreign Military Intervention: The Dynamics of Protracted Conflict (New York: Columbia University Press, 1992).
25. Loescher, Gil & Laila Monahan (eds.), Refugees and International Relations (Oxford: Clarendon Press, 1990).
26. Luard, Evan (ed.), The International Regulation of Civil Wars (New York: New York University Press, 1972).
27. McCarthy-Arnolds, Eileen, David R. Penna & Debra Sobrepena (eds.), Africa, Human Rights & the Global System (Westport, Connecticut: Green Wood, 1994).
28. Mokhtar, G. (ed.), Ancient Civilizations of Africa, General History of Africa, Vol. II (Paris & California: UNESCO & Heinmann, 1981).
29. Mubarak, Jamil Abdalla, From bad policy to chaos in Somalia: How an economy fell apart? (West port: Praeger, 1996).
30. Nobel, Peter (ed.), Refugees and Development in Africa (Uppsala, Sweden: Scandinavian Institute of African Studies, Seminar Proceedings, No. 19, 1987).
31. Notutshungu, Sam C., Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad (Charlottesville & London: University Press of Virginia, 1996).

32. Reno, William, Warlord Politics and African States (Boulder & London: Rienner Publishers, 1998).
33. Rothchild, Donald and Naomi Chazan (eds.), The Percarlious Balance: State and Society in Africa (Boulder & London: Westview Press, 1988).
34. Tardoff, William, Government and Politics in Africa (London: Macmillan, 1993).
35. Thompson, Virginia & Richard Adloff, Conflict in Chad (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, Research Series No. 45, 1981).
36. Toit, Brian M. Du (ed.), Ethnicity in Modern Africa (Boulder, Colorado: Westview Press, 1978).
37. Udogu, E. Ike, Democracy and Democratization in Africa: Towards the 21th Century (Leiden: E.J.Brill, 1997).
38. Vines, Alex, RENAMO : Terrorism in Mozambique (London: Centre for Southern African Studies, University of York, 1999).
39. Welch, Claude E., Jr., Protecting Human Rights in Africa: Roles & Strategies of Non-Governmental Organizations (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1995).
40. Wesseling, H.L., Divide and Rule: The Partition of Africa 1880-1914, Translated into English by Arnold J. Promerans (Westport, Connecticut: Praeger, 1996).
41. Whelan, Joseph G. and Michael J. Dixon, The Soviet Union in The Third World: Threat to World Peace? (Washington: Pergamon - Brassey,s, 1986).
42. Wiseman, John (ed.), Democracy and Change in Sub-Saharan Africa (London & New York: Routledge, 1995).
43. Young, Crawford, The African Colonial State in Comparative Perspective (New Haven & London: Yale University Press, 1994).
44. Zartman, William (ed.), Collapsed States: The disintegration and restoration of legitimate authority (Boulder, London: Lynne Rienner Publishers, 1995).
45. ------------------ (ed.), Elusive Peace: Negociating an End to Civil Wars (Washington: The Brookings Institution, 1995).
46. Zolberg, Aristide R., Astri Suhrke & Sergio Aguako, Escape From Violence: Conflict and the Refugees Crisis in the Developing World (New York: Oxford University Press, 1989).

II. Articles

1. Abdullah, Ibrahim, "Bush Path to Destruction: The Origin and Character of the Revolutionary United Front (RUF/SL)", Africa Development, (Dakar: Council for The Development of Social Research in Africa), Vol. XXII, No. 3-4, 1997.
2. Abramowitz, Morton I., "Exodus: The World Refugees Crisis", Foreign Policy, (Washington: The Carneige Endowment for International Peace), No. 95, Summer 1994.
3. Abramson, Jason S., "Burundi: Anatomy of Ethnic Conflict", Survival, (London: The International Institute for Strategic Studies), Vol. 37, No. 1, Spring 1995.
4. Abide, Clement E., "The Liberian Conflict and the ECOWAS - UN partnership", Third World Quarterly, (London: Centre for Developing Areas Research, University of London), Vol. 18, No. 3, 1997.
5. Adekanye, J. Bayo, "Power-Sharing in Multi-Ethnic Political Systems", Security Dialogue, (Oslo & London: The International Peace Research Institute & Sage Publications), Vol. 29, No. 1, 1998.
6. Ake, Claude, "Explaining Political Instability in New States", The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge University Press), Vol. 11, No. 3, 1973.
7. ------------, "The African Context of Human Rights", Africa Today, (Boulder, Denver: Lynne Rienner Publishers for Africa Today Association), Vol. 34, Nos. 1-2, 1st / 2nd Quarters, 1987.
8. Akwasi, Aidoo, "Africa: Democracy without human right?", Human Rights Quarterly, (Baltimore, Marryland: The Johns Hopkins University Press), Vol. 15, 1993.
9. Alden, Chris, "The U.N. and the resolution of conflict in Mozambique", The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 1, 1995.
10. Allen, Chris, "Warfare, Endemic Violence & State Collapse in Africa", Review of African Political Economy, Vol. 26, No. 81, Sept. 1999,
11. Amin, Samir, "Underdevelopment and Dependence in Black Africa: Origins and Contemporary Forms", The Journal of Modern African Studies, Vol. 10, No. 4, 1972.
12. Ammons, Lila, "Consequences of war on African countries' social and economics development", African Studies Review, Vol. 39, No. 1, April 1996.

13. Anthony, Constance G., "Africa's Refugee Crisis: State Building in Historical Perspective", International Migration Review, (New York: Center for Migration Studies), Vol. XXV, No. 3, Fall 1993.
14. Baxter, P. T. W., "Ethiopia's Unacknowledged Problem: The Oromo", African Affairs, (London: Published for the Royal African Society by the Oxford University Press), Vol. 77, No. 308, July 1978.
15. Baynham, Simon, "US security interests in Africa", Jane's Intelligence review - Pointer, (London: Jane's Publications), Vol.3, No. 11, 1 Nov. 1996.
16. Boyne, Sean, "Rebels Repel Zaire Counter - Offensive", Jane' Intelligence Review, (London: Jane's Publications), Vol. 9, No. 4, April 1997.
17. ————, "The white legion: mercenaries in Zaire", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 6, June 1997.
18. Baynham, Simon, "Democratic Republic of Congo: Future Prospects for Kabila", Jane' s Intelligence Review, Vol. 4, No. 7, 1997.
19. Blanche, Ed, " Zairian Army meeting stern rebel resistance", Jane's Defence Weekly, (London: Jane's Publications), Vol. 27, No. 6, 12 Feb. 1997.
20. ————, "Long-term African stability at stake as Kabila fights for Zaire", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 13, 2 April 1997.
21. ————, "Africa taking up the challenge as crisis force gains momentum", Jane's Defence Weekly, Vol. 28, No. 6, 13 Aug. 1997.
22. Bon, Daniel & Karen Mingst, "French Intervention in Africa: Dependency or Decolonization?", Africa Today, Vol. 27, No. 2, 1980.
23. Carlson, Ingvar, "Roles for the UN in International Security after the Cold War", Security Dialogue, Vol. 26, No. 1, 1995.
24. Carment, David, " The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts, Indicators, and Theory", Journal of Peace Research, (Oslo: International Peace Research Institute), Vol. 30, No. 2, 1993.
25. Chafer, Tony, "French African Policy: Towards Change", African Affairs, Vol. 1, No. 362, January 1992.
26. Chege, Michael, "The Revolution Betrayed: Ethiopia 1974 - 79", The Journal of Modern African Studies, Vol. 17, No. 3, 1979.
27. Chretien, Jean - Pierre, "Burundi: The Obsession with Genocide", Current History, (Philadelphia: Current History Inc. & Events Pub. Co.,), Vol. 95, No. 601, May 1996.

28. Clapham, Christopher, "The State and Revolution in Ethiopia", Review of African Political Economy, (London, Oxfordshire: Merlin Press & Carfax Publishing Co. for the Review of African Political Economy), No. 44, 1989.
29. Clute, Robert E., "The American - Soviet Confrontation in Africa: Its Impact on the Politics of Africa", Journal of Asian and African Studies, (Lieden, The Netherland: E.J. Brill), Vol. XXIV, 3-4, 1989.
30. Crighton, Elizabeth & Martha Abele Mac Iver, "The Evolution of Protracted Ethnic Conflict", Comparative Politics, (New York: Political Science Program of the City University of New York), Vol. 23, No. 1, January 1991.
31. Decalo, Samuel, "Regionalism, Political Decay and Strife in Chad", The Journal of Modern African Studies, Vol. 18, No. 1, March 1980.
32. Deen, Thalif, "Child soldiers ranks rise with sheap and easy arms", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, No. 21, 20 Nov. 1996.
33. Destexhe, Alain, "The third genocide", Foreign Policy, No. 97, Winter 1994 - 1995.
34. Dowty, Alan and Gil Loescher, "Refugee Flows as Grounds for International Action", International Security, (Cambridge: Center for Science and International Affairs, Harvard University), Vol. 21, No. 1, Summer 1996.
35. Ellis, Stephen, "Liberia 1989 - 1994: A Study of Ethnic and Spiritual Violence", African Affairs, No. 94, 1995.
36. ---------------, "Africa after the cold war: New patterns of government and politics", Development & Change, (Oxford: Blackwell Publishers and the Institute of Social Studies at the Hague), Vol. 27, No. 1, Jan. 1996.
37. Farer, Tom J., "How the International System Copes with Involuntary Migration: Norms, Institutions and State Practice", Human Rights Quarterly, Vol. 17, No.1, Feb.1995.
38. Fisher, David, "The Ethics of Intervention", Survival, Vol. 36, No. 1, Spring 1994.
39. Gberie, Lansana, "The May 25 Coup D' Etat in Sierra Leone: A Militiariat Revolt?", Africa Development, Vol. XXII, Nos. 3/4, 1997.
40. Gertzel, Cherry, "Uganda's Continuing Search for Peace", Current History, Vol. 89, No. 547, May 1990.

41. Goose, Stephen D. & Frank Smyth, "Arming Genocide in Rwanda", Foreign Affairs, (Washington: Council on Foreign Affairs), Vol. 73, No. 5, September-October 1994.
42. Griffiths, Ieuan, "The Scramble for Africa: Inherited Political Boundaries", The Geographical Journal, (London: Royal Geographical Society), Vol. 152, No. 2, July 1986.
43. Gruhn Isebill V., "Land Mines: an African Tragedy", The Journal of Modern African Studies, Vol. 34, No. 4, Dec. 1996.
44. Harbeson, John W., "The Future of the Ethiopian State after Mengistu", Current History, Vol. 92, No. 574, May 1993.
45. Herbst, Jeffrey," War and the State in Africa", International Security, Vol. 14, No. 4, Spring 1990.
46. ---------------, "Challenges to Africa's Boundaries in the New World Order", Journal of International Affairs, (New York: School of International and Public Affairs, Colombia University), Vol. 46, No. 1, Summer 1992.
47. ---------------, "Responding to State Failure in Africa", International Security, Vol. 21, No. 3, Winter 1996/1997.
48. Heywood, Linda M., "UNITA and Ethnic Nationalism in Angola", The Journal of Modern African Studies, Vol. 27, No. 1, 1989.
49. Hill, Stephen M., "Disarmament in Mozambique: Learning the lessons of experience", Contemporary Security Policy, (London: Frankcass), Vol. 17, No. 1, April 1996.
50. Hill, Stuart & Donald Rothchild, "The contagion of political conflict in Africa and the world", Journal of Conflict Resolution, (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan), Vol. 30, No. 4, Dec. 1986.
51. Herbert Hiwe, "Lessons of Liberia: ECOMOG and Regional Peace-Keeping", International Security, Vol. 21, No. 3, Winter 1996-97.
52. Hollet, Robin, "The South African Intervention in Angola 1975 - 1976", African Affairs, Vol. 80, No. 321, Oct. 1981.
53. Hooper, Jim, "Peace in Sierra Leone: a Temporary Outcome?", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 2, Feb. 1997.
54. Howard, Rhoda E., " Civil Conflict in Sub-Saharan Africa: Internally Generated Causes", International Journal, (Toronto: Canadian Institute of International Affairs), Vol. Li, No. 1, Winter 1995-96.
55. Huffman, Robert T., "Colonialism, Socialism and destabilization in Mozambique", Africa Today, Vol. 39, No. 1- 2, 1st & 2nd Quarters, 1992.

56. Ihonvbere, Julius O., "Beyond governance: The state and democratization in sub-Saharan Africa", Journal of Asian and African Studies, (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, Tokyo University), No. 50, 1995.
57. Jacobson, Karen, "Factors Influencing the Policy Responses of Host Governments to Mass Refugees Influxes", International Migration Review, Vol. XXX, No. 3, Fall 1996.
58. Jaycox, Edward V. K., "Sub-Saharan Africa: Development Performance and Prospects", Journal of International Affairs, Vol. 46, No. 1, Summer 1992.
59. Joffe, George, "Turmoil in Chad", Current History, Vol. 89, No. 546, April 1990.
60. Jordon, Robert S. & John P. Rnninger, "The New Environment of Nation-Building", The Journal of Modern African Studies, Vol. 13, No. 2, 1975.
61. Kamanu, Onyeonoro S., "Session and the Right of Self-Determination: An O.A.U. Dilemma", The Journal of Modern African Studies, Vol. 12, No. 3, 1974.
62. Kalin, Walter, "Refugees and Civil Wars: Only a Matter of interpretation?", International Journal of Refugees Law, (Oxford: Oxford University Press), Vol. 3, No. 3, July 1991.
63. Katz, Mark N., "Africa's Dilemma: European Borders, Contested Rule", Current History, Vol. 94, No. 591, April 1995.
64. Kaufmann, Chaim, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", International Security, Vol. 20, No. 4, Spring1996.
65. Kaufman, Stuart J., "An Introductional Theory of Inter - Ethnic War", Review of International Studies, (Wales: the British International Studies Association), No., 22, 1996.
66. Keen, David, "The economic functions of violence in civil wars", Adelphi Papers, (London: The International Institute of Strategic Studies), No. 320, 1998.
67. Keller, Edward J., "Ethiopia: Revolution, Class, and National Question", African Affairs, Vol. 80, No. 321, Oct. 1980.
68. Keller, Edmond J., "Drought, war, and the politics of famine in Ethiopia and Eritrea", The Journal of Modern African Studies, Vol. 30, No. 4, 1992.

69. --------------------, "The Ethnogenesis of the Oromo Nation and its Implications for Politics in Ethiopia", The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 4, 1995.
70. Kibreab, Gaim, "Eritrean and Ethiopian Refugees in Khartoum: What the Eye Refuses to See?", African Studies Review, (Georgia: The African Studies Association, Emory University), Vol. 39, No. 3, December 1996.
71. Kieh, George Klay, "The Obstacle to the Peaceful Resolution of the Liberian Civil Conflict", Studies in Conflict and Terrorism, (Washington: Taylor & Francis Group), Vol. 17, No. 1, January - March 1994.
72. --------------------, "Democratization and peace in Africa", Journal of Asian and African studies, Vol. XXXI, No. 1-2, 1996.
73. Khadiagla, Gilbert M., "Uganda's Domestic and Regional Security Since the 1970,s", The Journal of Modern African Studies, Vol. 31, No. 2, 1993.
74. King ,Charles, "Ending Civil Wars", Adelphi Papers, No. 308, 1997.
75. Knight, Virginia Curtin, "Mozambique's Search for Stability", Current History, Vol. 90, No. 556, May 1991.
76. Knudsen, Christine M. and William Zartman, " The Large Small War in Angola", The Annals of the American Academy of Political and Social Science, (Philadelphia: Published by A.L. Hummel for The American Academy of Political and Social Science), September 1995.
77. Krain, Matthew, "State - Sponsored mass murder: The onset and severity of genocide and politicides", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 41, No. 3, June 1997.
78. Kuzio, Taras, "Ukraine's arms sales continue to expand", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 3, 1 Mar 1997.
79. Lawson, Colin W., "Soviet Economic Aid to Africa", African Affairs, Vol. 87, No. 349, Oct. 1988.
80. Lemarchand, Rene, "Managing Transition Anarchies: Rwanda, Burundi, and South Africa in Comparative Perspective", The Journal of Modern African Studies, Vol. 32, No. 4, 1994.
81.--------------, "The Fire in the Great Lakes", Current History, Vol. 98, No. 628, May 1999.
82. Lemelle, Wilbert J., "The O.A.U. and Superpower Intervention in Africa", Africa Today, Vol. 36, No. 3 - 4, 1988.

83. Licklider, Roy, " The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars 1945-1993", The American Political Science Review, (Washington: The American Political Science Association), Vol. 89, No. 3, September 1995.
84. Lloyd, Robert B., "Mozambique: The Terror of War, The Tensions of Peace", Current History, Vol. 94, No. 591, April 1995.
85. Lowry, Robert, "Uganda's Three - Sided War of Attrition", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, Issue 13, 25 Sep. 1996.
86. Mahmud, Sakah S., "The State and Human Rights in Africa in the 1990's: Perspective and Prospects", Human Rights Quarters, Vol. 15, 1993.
87. Makinda, Samuel M., "Security in the Horn of Africa", Adelphi Paper, No. 269, Summer 1992.
88. Maxted, Julia and Abebe Zegeyem, "State Disintegration and Human Rights in Africa", International Journal of Comparative Sociology, (Leiden, The Netherland: E.J. Brill), Vol. XXXVIII, No. 1-2, June 1997.
89. Mazuri, Ali A., "The African State as a Political Refugee: Institutional Collapse and Human Displacement", International Journal of Refugee Law, (Oxford: Oxford University University Press), Special Issue, Summer 1995.
90. Meeren, Rachel Van Der, "Three decades in exile: Rwandan refugees 1960 - 1990", Journal of Refugees Studies, (Oxford: Oxford University University Press), Vol. 9, No. 3, 1996.
91. McCormick, Hawn H., "The Lessons of Intervention in Africa", Current History, Vol. 94, No. 591, April 1995.
92. Mcfaul, Michael, "Rethinking the Reagan Doctrine in Angola", International Security, Vol. 14, No. 3, Winter 1989/1990.
93. Miller, Jake C., "African - Israeli Relations: Impact on Continental Unity", The Middle East Journal, (Washington: The Middle East Association), Autumn 1975.
94. Morgan, Glenda, "Violence in Mozambique: Towards an Understanding of RENAMO", The Journal of Modern African Studies, Vol. 28, No. 4, 1990.
95. Nadelman, Ethan A., "Israel and Black Africa: A Rapprochement", The Journal of Modern African Studies, Vol. 19, No. 2, 1981.

96. Ogunbadejo, Oye, "Nigeria and the Great Powers: The Impact of the Civil War on Nigerian Foreign Relations", African Affairs, Vol. 75, No. 298, January 1976.
97. Ohaegbulam, F. Ugboaja, " The United States and Africa after the Cold War", Africa Today, Vol. 39, No. 4, 1992.
98. Omaar, Rakiya, "Somalia: At War with Itself", Current History, Vol. 91, No. 565, May 1992.
99. O' Neil, William, "Liberia: An Avoidable Tragedy", Current History, Vol. 92, No. 574, May 1993.
100. Orobator, S. E., "The Biafran Crisis and the Midwest", African Affairs, Vol. 86, No. 344, July 1982.
101. Osaghae, Eghosa E., "Human Rights and Ethnic Conflict Management: The Case of Nigeria", Journal of Peace Research, Vol. 33, No. 2, 1996.
102. Quintana, Michael Guerra, "Africa practises peace-keeping", Jane's Intelligence Review - Pointer, Vol. 4, Issue 6, June 1997.
103. Reno, William, "Reinvention of an African Patrimonial State: Charles Taylor's Liberia", Third World Quarterly, Vol. 16, No. 1, 1995.
104. ----------------, "War, Markets and the Reconfiguration of West Africa's Weak States", Comparative Politics, Vol. 29, No. 3, July 1997.
105. Reyntjens, Filip, "Rwanda: Genocide and beyond", Journal of Refugees Studies, Vol. 9, No. 3, 1996.
106. Riley, Stephen P., "War and Famine in Africa", Conflict Studies, (London: Current Affairs Research Service Centre), No. 268, Feb. 1994.
107. -------------------, "Liberia and Sierra Leone: Anarchy or Peace in West Africa?", Conflict Studies, No. 287, Feb. 1996.
108. Salih, M.A. Mohamed & Lennart Wohlgemut, "Somalia: State and Society in Turmoil", Review of African Political Economy, Vol. 21, No. 59, March 1994.
109. Selassie, Bereket Habte, "The American Dilemma on the Horn", The Journal of Modern African Studies, Vol. 22, No. 2, June 1984.
110. Schwab, Peter, "Cold War on the Horn of Africa", African Affairs, Vol. 77, No. 366, January 1978.
111. Schatzberg, Michael G., "Military Intervention and the Myth of Collective Security: The Case of Zaire", The Journal of Modern African Studies, Vol. 27, No. 2, 1989.

112. Sesay, Max Ahmadu, "Politics and society in post-war Liberia", The Journal of Modern African Studies, Vol. 34, No. 3, 1996.
113. Shultz, Richard H., "State Disintegration and Ethnic Conflict: A Framework For Analysis", The Annals of the American Academy of Political Science, No. 541, Sept. 1995.
114. Simpson, Daniel H., " U.S. Africa Policy: Some Possible Course Adjustment", Strategic Studies Institute, (Washington: U.S. Army War College), August 15, 1994.
115. Tamuno, Tekena N., "Separatist Agitations in Nigeria since 1914", The Journal of Modern African Studies, Vol. 8, No. 4, 1970.
116. Trundle, JR., Robert C., "Has Global Ethnic Conflict Superseded Cold War Ideology?", Studies in Conflict & Terrorism, No. 19, 1996.
117. Tvedten, Inge, "U.S. Policy towards Angola since 1975", The Journal of Modern African Studies, Vol. 30, No. 1, 1992.
118. Venter, Al J., "Taking landmines out of Africa", Jane's International Defense Review, Vol. 13, November 1998.
119. Walter, Barbara F., "The Critical Barrier to Civil War Settlement", International Organization, (San Diego: University of California), Vol. 51, No. 3, Summer 1997.
120. Webber, Mark, "Soviet Policy in Sub - Saharan Africa: The Final Phase", The Journal of Modern African Studies, Vol. 30, No. 1, 1992.
121. Weiner, Myron, "Bad neighbors, bad neighborhood: An inquiry into the causes of refugees flaws", International Security, Vol. 21, No.1, Summer 1996.
122. Welsh, David, "Ethnicity in Sub-Saharan Africa", International Affairs, (London: The Royal Institute of International Relations), Vol. 72, No. 3, July 1996.
123. Whelan, Lawrence, "South African arms sales ignite controversy", Jane's Intelligence Review-Pointer, 1 Mar. 1997.
124. Young, John, "Ethnicity and Power in Ethiopia", Review of African Political Economy, No. 70, 1996.

III. Encyclopedia:

1. Africa South of the Sahara 1997 (London: Europa Publications Limited, 1997).
2. David L. Sills (ed.), International Encyclopedia of the Social Science Vol. 7 (New York: The Macmillan Co. & The Free Press, 1986).

3. Ogot, B. A. (ed.), Africa from the Sixteenth to the Eighteenth Century, General History of Africa, Vol. V (Paris & California: UNESCO & Heinemann, 1992).
4. Sean, Moroney (ed.), Africa - Vol. 2 (New York & Oxford: Facts on File, Handbook to the Modern World, 1986).

V. Reports:

1. Human Rights Watch, Blaying the "Communal Card": Communal Violence and Human Rights (New York: Human Rights Watch, 1995).
2. Human Rights Watch, World Report 1998 (New York: Human Rights Watch, Dec. 1997).
3. The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1998-99 (London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1998).
4. United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), Small arms and intra - state conflicts (Geneva: UNIDIR, Research papers No. 34, April 1995).
5. U.S. Department of State, Country Reports on the Human Rights Practices for 1998 (Washington: Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 26 Feb. 1999).

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٨١٧١

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-227-150-5

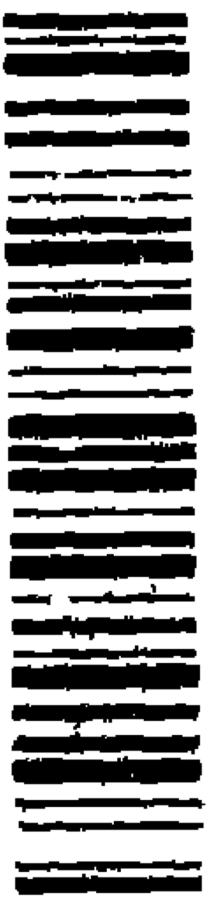
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب

أصبحت الحروب الأهلية ظاهرة واسعة الانتشار فى أفريقيا، حيث امتدت إلى معظم أنحاء القارة. ويرجع انتشار هذه الحروب إلى مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات، يتمثل أبرزها فى ضعف الاندماج الوطنى فى أغلب الدول الأفريقية، وذلك بفعل التخطيط العشوائى للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، مما أدى إلى عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود السكانية فى معظم دول القارة، وهو وضع فشلت معظم النظم الحاكمة الأفريقية فى التعامل معه بحكمة وفاعلية، بل أدت سياساتها إلى تفاقم المشكلة، واضطر العديد من الجماعات المحرومة إلى اللجوء إلى العنف المسلح، إما لتحسين وضعها فى عمليتى التوزيع والمشاركة السياسية فى الدولة، أو للانفصال عنها.

وفى الوقت نفسه، وقف المجتمع الدولى فى الكثير من الحالات متفرجا وعازفا عن التدخل فى الحروب الأهلية الأفريقية، إما بسبب ارتفاع التكلفة المادية والسياسية للتدخل فى مثل هذه الصراعات، أو بسبب ضعف الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية عموما فى فترة ما بعد الحرب الباردة، أو بسبب قصور نظام الأمن الدولى ذاته. لذلك كله، اتسع نطاق الحروب الأهلية فى أفريقيا، كما تعددت أشكالها، فبعض هذه الحروب يرمى إلى الانفصال عن الدولة، وبعضها الثانى يدور حول الصراع على السلطة.

ويركز هذا الكتاب على التعرف على ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا من مختلف النواحى، سواء من النواحى النظرية والمنهجية، أ من حيث الأسباب والنتائج والتطورات، وذلك باعتبار الحروب الأهلي واحدة من أخطر التحديات التى تواجه الدول الأفريقية، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق.



مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر